د. لويس عوض

أوراق العمر

سنوات التكوين

مكتبة مدبولي

أوراق العمر
سنوات التكوين

الفصـــل الأول
مـــا قبل الذكريـــات

كانت العادة فى تلك الأيام البعيدة أن يولد الإنسان وأن يدفن فى بلدة أهله ، مهما بعد أو طال اغتراب الوالدين وهى عادة لا تزال تحافظ عليها بعض الأسر المصرية المتمسكة بأصولها الريفية ، ولكنها أيضاً عادة فى طريقها إلى الزوال بسبب كثرة الهجرة وتعقد الحياة المدنية . فحين مرضت أمى مرض الموت فى ١٩٥٦ ، نقلها أبى من المنيا إلى شارونة (مركز مغاغة ، محافظة المنيا) لتموت بين أهلها بعد أسبوع ولتدفن فى مسقط رأسها . وحين مات أبى فى المنيا فى ٧ يناير ١٩٦٢ نقلناه إلى شارونة ليدفن إلى جوار أمى .

وقد ظللت على اعتقادى أن مرقدى المختار سوف يكون فى مصر حتى عشت عشر سنوات تحت حكم السادات ، فلم أعد أعبأ أين يكون مرقدى . وكنت أعتقد طول حياتى أن روحى لن تهدأ إلا إذا دفن جسدى فى تراب مصر حتى تولى السادات الحكم فطهرنى من هذه الأساطير المصرية .

لن يفهم هذا إلا رجل يحس فى أعماقه أن لحمه من تراب مصر معجوناً بماء النيل وعظامه من أحجار المقطم الجيرية أو من صوان أسوان . ولست أشك فى أن عبدالناصر فعل ببعض المصريين ما فعله السادات بى وبغيرى . ربما كان فى هذا الكلام نوع من المبالغة البلاغية .

وهكذا فقبل أن أولد بشهور فى ٢٠/٢١ ديسمبر ١٩١٤ اصطحب أبى أمى فى وابور البحر من الخرطوم عبر قنوات دنقلة ووادى حلفا والشلالات حتى أقرب سكة حديد منتظمة من أسوان إلى مركز مغاغة أو آبا الوقف ثم بالمعدية إلى شرق النيل حيث شارونة . وفى شارونة تركها عند أمها وعاد

إلى عمله في الخرطوم. ويمكن أن أتصور أن هذه الرحلة الدورية المضنية كانت تتم تقريباً مرة كل سنة ذهاباً وكل أخرى إياباً مع أجازات أبي السنوية لأن أخوتي المولودين في المرحلة السودانية كان يفصل الواحد عن الآخر سنتان تقريباً بانتظام.

كان هناك شاكر الأول (افتراضيا ١٩٠٦ مات طفلاً)، ثم شاكر (افتراضيا ١٩٠٨)، ثم مينرڤا (افتراضيا ١٩١٠)، ثم فيكتور ١٢ أغسطس ١٩١٢، ثم لويس (٢١ ديسمبر ١٩١٤)، ثم مرجريت (افتراضيا ١٩١٧)، ثم الفونس (١٩٢١)، أما أبناء المرحلة المصرية، فهم رمسيس الأول (١٩٢٦ مات طفلاً بالدفتيريا في ١٩٢٩)، ثم رمسيس (١٩٣٠)، ثم فلورنسا (١٩٣٢ : ماتت قبل انقضاء العام).

فنحن إذن عشرة، أنا منهم «واسطة العقد» كما كان ابن الرومي يحب أن يقول: هناك ثلاثة ماتوا أطفالاً، واثنان ناقصان في قواهم العقلية: شاكر (الثاني)، الذي مات نحو ١٩٣٥ في نحو السابعة والعشرين من عمره في شبه جنون هادىء، ومرجريت التي أودعناها ملجأ للمسنين منذ عامين أو ثلاثة وهي عذراء في الثالثة والستين من عمرها وتحسب أنها في العشرين. وهي ليست مجنونة بل عبيطة توقف نموها العقلي عند سن العاشرة تقريباً. وهذه كلها نتائج محتومة، بسبب زواج أقارب الدم الذي كان يمارسه كثير من المصريين، ولا سيما في الريف. فأمي وأبي كانا أبناء عم وأبناء خالة في وقت واحد (خليل جدي لأبي كان أخاً عوض جدي لأمي، ودميانة جدتي لأمي كانت أخت الست جدتي لأمي). والأنكى من هذا أن الجدين والجدتين كانوا أيضاً من آل عوض. وهو المسئول أيضاً فيما يبدو عن كثرة حالات العقم والإفراط في الخصوبة في أسرتنا في وقت واحد. فأنا وأخي رمسيس عقيمان، وأخي الفونس كان بحاجة للعلاج لينجب، أما أخي فيكتور فقد كان غزير الخصوبة. ثم إن اثنين من أبناء عمي إسحق عقيمان

لأنه أيضاً تزوج من الأسرة . على الأقل هذا مايقوله العلماء فى آثار قرابة الدم على الزواج والنسل . والأرجح أنه وراء تحريم الزواج من المحارم (من الأم والأب ، والأخت والأخ ، والخالات والأعمام ، والخ) .

وبحسب هذه التواريخ يكون أبى قد تزوج من أمى نحو ١٩٠٥ بعد أن استقر فى وظيفته فى السودان . ولما كان أبى قد استقال من حكومة السودان عام ١٩٢٢ بعد عشرين سنة من الخدمة ، فالأرجح أنه وهو من مواليد ١٨٨١ توظف فى حكومة السودان نحو عام ١٩٠٢ بعد أن حصل على الشهادة الإبتدائية من الكلية الأمريكية بأسيوط واشتغل مدرساً بالمدارس الأهلية نحو عامين أو ثلاثة . ولم تكن لديه أو لدى أحد من معاصريه شهادة ميلاد ، فهذه الأشياء جاء بها أولاً الاستعمار الفرنسى مع الحملة الفرنسية لأن الحملة الفرنسية لم تعمر أكثر من ثلاث سنوات ، ثم جددها الاستعمار البريطانى فبقيت معنا لأن الاستعمار البريطانى أقام بيننا أكثر من سبعين سنة . وقد تحققت مؤخراً من تاريخ زواج أبى وأمى حين عرفت من بعض الأقارب أن « فرحهما » أقيم فى شارونة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٠٥ ، وهو يوم مولد ابن عمى الدكتور كامل إسحق عوض بنفس القرية .

ومع ذلك فقد قرأت فى أحد تقارير الأمم المتحدة فى أوائل عهد عبدالناصر أن المسح الميدانى قد أثبت إنه فى بعض القرى التى لا تبعد إلا عشرين كيلومتراً عن قلب الحكومة المركزية فى القاهرة ، تزيد الوفيات الفعلية المسجلة بنسبة ٢٠ ٪ ، وتزيد المواليد الفعلية عن المواليد المسجلة بنسبة ١٠ ٪ .

على كل فقد كان أبى ــ واسمه حنا ــ يقول لى أنه ولد قبل « هوجة عرابى » بسنة ، أى أنه ولد فى ١٨٨١ . ولما كان قد توفى عام ١٩٦٢ ، فهو قد مات عن ٨١ عاماً . وكان طويل القامة يبلغ ١٧٨ سنتمترا . أى أطول منى بسنتمترين ، طويل الألواح يميل إلى النحافة ، قمحى اللون أو على الأصح أبيض اللون لوحته الشمس آلاف السنين ، وهو مثل لونى . ولم ألاحظ أن

عينيه زرقاوان حتى لفتت زوجتى نظرى إلى ذلك. وكان يحمل شارباً تقليدياً ولكنه كان حليق الذقن يهتم بقص شعره مرة فى الشهر على الأقل. وكان مقبول الطلعة يميل وجهه للطول فيتمشى مع قامته العالية، على شىء من الهندام دون أناقة. وكان إذا سار يسرع فى السير، تكاد لا تلحقه. وكان يلبس مع البدلة طربوشاً على عادة موظفى الحكومة فى ذلك الزمان، ويمسك دائماً عصاً جميلة لا يتوكأ عليها. أيامهم كانت الرجولة لا تكتمل إلا بالعصا وكأنها البديل البورجوازى للسيف بعد أن انتهى زمن الاستقراط.

وأما والدتى —واسمها هيلانة— فالأرجح إنها ولدت فى ١٨٩٣ وقد كانت فى الثالثة عشرة من عمرها أو دونها بقليل حين تزوجت من أبى، وكان يكبرها بنحو ١٢ سنة وهذا يؤيد أنهما تزوجا فى ١٩٠٥. وكان أبى يروى لنا إنه بعد أن تزوج من أمى وأصطحبها إلى الخرطوم ظلت تهرب منه شهوراً وتختبىء فى الحجرات حتى لا يقترب منها وظل يطاردها طويلاً دون جدوى. وكان أبى يقول لنا أمام أمى إنها أجمل بنت فى شارونة، ولا أعرف أن كان هذا نوعاً من الغزل أم أنه كان رأياً أو وجهة نظر. على كل فقد كانت أمى جميلة فعلاً إلى أن هدها المرض، وكان كل من عرفها فى شبابها يتندر بجمالها. وبذا تكون أمى قد توفيت عام ١٩٥٦ عن نحو ٦٣ سنة. كانت متوسطة القامة بيضاء البشرة ذات شعر كستائى قصير شديد التجعد وكانت عيناها خضراوان تداخلهما رمادية خفيفة. وكانت أمهر من صنعت الكريم كراميل والپانتسپانيا.

ولا أعرف إن كانت أمى قد دخلت مدرسة شارونة فى صباها، ولكنى كنت أسمعها فى حالات نادرة تقرأ آيات من الكتاب المقدس فى طلاقة الحافظ المستظهر فكنت أشتبه فى أنها تتلو ولا تقرأ. وكان أبى يقول إنه علمها القراءة والكتابة بعد الزواج ولم أرها قط تقرأ جريدة أو كتاباً آخر غير الكتاب المقدس وبصفة نادرة، غالباً لتثبت لنا أنها لم تنس القراءة. ورواية أبى مصدقة

لأنى أشك فى أن شارونة كانت بها مدرسة بنات نحو ١٩٠٠. ومع ذلك فلم تكن أمي جاهلة كالنساء الريفيات بل كانت على شيء من الثقافة المنزلية والطبية والعامة وكانت تفهم قليلاً فى السياسة. وربما جاءها كل ذلك من مخالطة أبى واقربائنا المتعلمين.

كانت تتحدث عن الأمراض والميكروبات وعن المهدى والتعايشى وعن جوردون وكتشنر الخ.. حديث امرأة عارفة قوية الحافظة والذاكرة شديدة اليقظة إلى ما تسمع حولها من كلام. وقد كانت صاحبة مفاجآت حتى التى تجعلنى أقف متردداً فى الكلام عن ثقافتها. فحين قررت جامعة القاهرة فى صيف ١٩٣٧ إيفادى فى بعثة إلى انجلترا لاستكمال دراستى العليا، زرت المنيا لوداع الأهل وأخذنا نتحدث على العشاء عن مصر وانجلترا. وإذا بأمى تقول لى فجأة وهى تضحك: إياك أن تفعل فى انجلترا ما فعله الشاب المصرى الذى أرسله أهله الفلاحون إلى انجلترا ليتعلم، فلما عاد إلى قريته بعد سنوات أجلسه أبوه وأمه إلى الطبلية للعشاء فإذا به يتأفف من كل شيء حوله وإذا به قد نسى لغة بلده، ونسى اسم «البصل» فكان يسميه «أنيونز» مما كسر قلب أبيه وأمه لخيبة أملهم فى هذا التعليم الزائف الذى يجعل الشبان يتنكرون لبلدهم. ولم أعرف وقتئذ من أين جاءت أمى بهذه القصة التى اعتبرها نكتة «بائخة». لم أعرف وقتئذ مصدر هذه الحكاية حتى مرت عشرات السنين، وإذا بى أفاجأ بها أثناء قراءتى «للتنكيت والتبكيت» لعبد الله النديم (١٨٨١). وجدتها بحذافيرها، بل بطريقة إدارة الحوار فيها، وكأنما كانت أمى تكرر شيئاً قد قرأته فى صباها. فإن كانت قد أخذت هذه القصة عن الثقافة الشفوية المتداولة بين المصريين بعد الثورة العرابية ونتيجة لها، فهى قد كانت إذن صاحبة ذاكرة حديدية. وهذا الافتراض غير مستبعد فقد كانت شارونة وكراً من أوكار العرابيين، وكان عمدتها، واسمه عبد الصمد، أحد الأبطال المجهولين الذين وردت أسماؤهم بين المنكل بهم بعد فشل الثورة العرابية.

وقد حدث تساهل فى تسجيل ميلادى الحقيقى ، فقد ذكرت لى أمى أنى ولدت فى ليلة ٢١/٢٠ ديسمبر ١٩١٤ ولم أقيد بدفاتر وزارة الصحة إلا فى ٥ يناير ١٩١٥ ، فأصبح هذا تاريخ ميلادى المعتمد طوال حياتى فيما بعد ، ليس فقط فى الأوراق الرسمية ، ولكن فى شئونى الخاصة أيضاً كأعياد الميلاد . وكان سبب هذا التأجيل أنهم كانوا فى انتظار خطاب من أبى يحدد فيه اسم المولود ، وقد تأخر الخطاب . وهو سبب مضحك ولكنه يدل على مدى سطوة الآباء فى ذلك الزمان . ولو أن الخطاب ضاع فى الطريق لتأخر قيدى شهوراً

وهناك جانب مضحك آخر فى هذه الغلطة . فحين رويت هذه القصة على زوجتى منذ أكثر من ثلاثين عاماً قالت لى بلهجة جادة : « إذن أنت من برج القوس ولست من برج الجدي » ! ولم أدرك ما الفرق بين هذا وذاك فأنا لا أومن بالهورسكوب أو طوالع النجوم .

عشت فى الخرطوم السنوات الخمس الأولى من حياتى ، وقد تركت هذه الروابط الباكرة آثاراً عميقة فى عواطفى وتفكيرى . فهى أولاً قد جعلتنى من أشد المصريين إيماناً بالأخاء المصرى السودانى ومن أشد دعاة وحدة وادى النيل قبل ثورة ١٩٥٢ . أما بعد ١٩٥٢ فقد حزنت حزناً عميقاً يوم قرر السودان الانفصال عن مصر فى استفتاء ١٩٥٥ ، وكنت فى بادىء الأمر كأكثر المصريين ألوم سياسة عبد الناصر الخرقاء فى تعامله العنيف مع محمد نجيب بأنها أدت إلى الانفصال ، فقد كان السودانيون يرون فى محمد نجيب رمزاً لوحدة وادى النيل بسبب دمه المصرى السودانى المختلط . وكان أكثر المصريين يتهمون عبد الناصر بأنه ضحى بالسودان فى سبيل أطماعه الشخصية إبان أزمة مارس ١٩٥٤ ويتهمونه بالتفريط فى حقوق مصر السودانية حين اتفق مع الإنجليز فى اتفاقية الجلاء (جمال - هيد) على تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للسودان ، ولكن المسألة طبعاً كانت أعقد من هذا . كذلك كنت

أعجب لعبد الناصر فى أوج الدعوة للوحدة العربية (١٩٥٨ ـــ١٩٥٩) كيف يسعى للوحدة مع الشامى والمغربى ولا يبدأ بالوضع الطبيعى وهو وحدة وادى النيل. وقد تفجرت عواطفى السودانية فى مقال لى شبيه بالشعر المنثور اسمه «معشوقتى السمراء» (مصر طبعاً)، نشرته فى جريدة «الجمهورية» أيام أزمة مارس ١٩٥٤ ، ثم جمعته عام ١٩٧٧ فى كتابى «لمصر والحرية» الصادر عن دار القضايا ببيروت.

وقد ظللت على إيمانى بوحدة وادى النيل حتى كان انفصال سوريا عن مصر، وعند ذلك عدلت موقفى من كافة أنواع الوحدة والاتحاد الفيدرالى والكونفيديرالى، وأصبحت اكتفى بأنواع من التقارب أقل مجازفة. ولكنى حتى أوائل الستينات ظللت أحلم بقيام كيان سياسى اقتصادى كونفيديرالى اسمه «اتحاد جمهوريات وادى النيل» لا يضم مصر والسودان فحسب ولكن يضم أثيوبيا وأوغندا وربما الصومال، وكانت المشكلة عندى هى انقلاب يطيح بالامبراطور هيلاسلاســى ويقيم جمهورية فى أثيوبيا وقد حدث. وفى مقابل هذا كنت اتصور أن التجمعات الطبيعية هى قيام اتحاد بين جمهوريات المغرب العربى، وقيام اتحاد بين جمهوريات الشرق العربى قبل الكلام فى أى وحدة عربية كبرى، ولكن الشقاق المستمر بين البعث العراقى والبعث السورى، والحرب الأهلية اللبنانية وحرب البوليساريو ومفرقعات العقيد القذافى والفرقة العميقة بين مصر وكل العرب بسبب الصلح المصرى الإسرائيلى جعلتنى أعدل كثيراً من أحلامى أو أوهامى السياسية وأكتفى بالحد الأدنى من التحالف الاستراتيجى والتنسيق أو التكامل الاقتصادى بين أعضاء كل مجموعة على حده واكتفى بالتضامن بين دول العالم العربى ما أمكن ذلك. وأما الآن فأنا لا أعرف ماذا أريد، ومع ذلك فقد سعدت بالخطوات الأولى نحو التكامل أو التقارب المصرى السودانى التى خطاها مبارك والنميرى، وقاهما الله رفقة السوء من الخارج الذين قد يحاولون تجديد

النخاسة فى السودان باسم مشروعات التنمية أو يحاولون توجيه الاتحاد النيلى الوليد إلى غير ما أنشىء من أجله باسم تطهير أفريقيا من النفوذ السوفييتى.

عشت فى الخرطوم السنوات الخمس الأولى من حياتى، ولا زالت فى ذاكرتى ذكريات ضبابية قليلة عنها. كان مسكننا الأول فى أم درمان، ثم كان لنا بيت «ملك» فى الخرطوم بحرى يشبه الڤيلا الجسيمة، من طابق واحد ومطلى من الخارج بالجير الأبيض اللامع الذى يذكر بجلاليب السودانيين وعمائهم، ولازلت أذكر رسماً سخيفاً لنصف بطيخة حمراء جسيمة الحجم وبجواره رسم لسكين، وقد نقش بالزيت على أحد جدران القاعة من الداخل، ربما ليرمز لقاعة الطعام. وقد باع أبى هذا البيت عند تركه الخدمة وعودته إلى مصر فى ١٩٢٢، وقد حاولت أن امتحن ذاكرتى بعد عشرين سنة عند مرورى فى الخرطوم عائداً من إنجلترا عن طريق جنوب أفريقيا فى١٩٤٠ ، فتجولت نحو ساعة فى الخرطوم بحرى دون جدوى، فقد تشابهت على البيوت والشوارع الواسعة.

كذلك لازلت أذكر يوماً كنت أسير فيه مع أخى ڤيكتور فى شارع الكورنيش المحاذى للنيل بجوار قصر الجنرال جوردون، وهو مركز الحاكم العام ومركز حكومة السودان، وكنا نلبس قبعات بيضاء من الفلين شبيهة «بالكاسك كولونيال» التى يلبسها الضباط فى المستعمرات الإستوائية، وإذا بريح ترابية هائجة كخماسين مصر تثور فجأة فتطير من كل قبعته وتحملها الريح وتدحرجها بطول الكورنيش ونحن نجرى وراءها وسط العاصفة فى هلع عظيم لندركها. كنت يومئذ فى الخامسة وكان أخى فيكتور فى السابعة، ومع ذلك فقد حفر الفزع هذا المشهد فى ذاكرتى. أما ماذا جاء بطفلين فى السابعة والخامسة إلى هذه المنطقة الحكومية، فالأرجح أنها كانت شقاوة أطفال أن نزور أبى فى مكتبه بإحدى الڤيلات المجاورة لقصر الحكم العام لنثبت أن الأطفال الأذكياء لا يتوهون فى الطرقات. واختفت القبعات فى

المجهول ، أما الهلع فقد كان من الريح العاتية التى كانت تقتلع أقدامنا من الأرض اقتلاعاً ، ثم خوفاً من العلقة المنتظرة . وحين زرت الخرطوم فى ١٩٧٧ محاضراً فى جامعتها لمدة أسبوع ، استضافتنى الجامعة فى فندق على ذات كورنيش النيل ، فكنت أذرع المسافة بين فندقى وقصر الجنرال جوردون فى استغراق المتأمل استحضاراً لهذه التجربة ، والغريب أن الصورة التى كانت عالقة فى خيالى لم تكن تختلف كثيراً عن صورة كورنيش النيل كما رأيته على الطبيعة . نعم لقد حبتنى الطبيعة ذاكرة ممتازة .

غير هذا كل شيء غائم فى ذاكرتى فيما خلا الشوارع الفسيحة والبيوت البيضاء الواسعة ، وأكثرها كان من طابق واحد ، والأشجار القليلة فى المدينة ، وأنواع من الأسرة صنعت من حبال الليف المشدود إلى قوائم واطئة من خشب ، وواحدها يسمى « العنجريب » ، وبعض ذكريات عن العقارب . كذلك لا زلت أذكر حادثاً غريباً حدث لى وأنا فى الخامسة من عمرى . فقد كنا فى طريق العودة إلى المنيا ، أنا وأمى وأخوتى بصحبة أبى . وكان بعض سفرنا بين الخرطوم والحدود المصرية بالذهبيه . وفى منطقة مالا أستطيع تعيينها بين الخرطوم ووادى حلفا أو ربما أسوان رست الذهبية فى شاطىء النيل ونزل أبى بنا لنتفرج على الآثار . وكان هناك ما يشبه البئر المبنى بالأحجار المربعة المنتظمة بعمق نحو ثلاثة أمتار ، ولكنه لم يكن بئراً لأن أرضيته كانت مبلطة أو على كل حال ليس فيها ماء ، ولعله كان مدفنا أو مخزناً باقياً من حضارة القدماء . وكانوا يسمونه « البربة » وتنطق berda . ودفعنى الفضول إلى الاقتراب من جانبه ، وفقدت توازنى فسقطت فى القاع ، ويبدو أنى سقطت على عجزى لأنى لم أصب بسوء غير الرضوض . ولا أذكر كيف أخرجونى ، ولكن فى ذاكرتى ذكريات غائمة عن إشعال للمغنيسيوم للاضاءة مما يوحى بأن البربة كانت مظلمة فى قاعها ، هذا كل ما تبقى فى عقلى من ذكريات السودان الشخصية المباشرة قبل سن الخامسة . أما ما زاد

على ذلك فهو من سرد الوالدين على الأولاد حول مائدة العشاء فى مدينة المنيا.

كانت أمى تقول: عندما كنا فى السودان كانوا يدللوننى باسم «حسن» ولم تكن تعطى تفسيراً لهذا أكثر من قولها إن صديقتها فلانة، أو على الأصح «أم كذا»، امرأة فلان أفندى، لم أعد أذكر الأسماء؛ كانت تطلق على هذا الأسم فاشتهرت به. ومن أقوال أمى استخلصت أن أسرتنا أنشأت صداقات حميمة مع عديد من الأسر المصرية المسلمة فى السودان، وكان أكثر أصدقاء أبى من زملائه الموظفين فى حكومة السودان، زملاء العمل وزملاء السمر: الرجال يخالطون الرجال، والنساء يخالطن النساء، والأطفال يلعبون مع الأطفال. وفى الأيام المحددة أسبوعياً للتزاور لم يكن هناك حجاب بين النساء والضيوف الذكور، ولم تكن هناك حواجز بين قبطى ومسلم. هذا هو الجو الذى نشأت فيه سواء فى الخرطوم أو المنيا أو بطبيعة الحال فى قريتنا شارونة حيث الحجاب لا وجود له بين الفلاحين.

شىء واحد لاحظته ونحن فى المنيا. كانت أمى وعامة نساء الأقباط من طبقتنا حين يخرجن إلى الشارع يرتدين الحبرة السوداء والحذاء الأسود كنساء المسلمين، مع فارق واحد، وهو أن نساء المسلمين كن يلبسن البرقع مع الحبرة، وكان لون هذا البرقع يختلف فهو آنا أسود وآنا أبيض وفى أحوال نادرة أزرق اللون. ولم أفهم أبداً إن كان هذا وفقاً لتطور الموضة أم أن هذه الألوان كانت دلالات لأشياء اجتماعية (مثلاً: «الأبيض» للأنسات و«الأزرق» للأرامل والمطلقات و«الأسود» للزوجات). وكانت النساء من الجانبين لا يخرجن بتاتا إلا فى صحبة شخص مأمون: ابن أو خادم أو قريب ولو كان طفلاً. ولم أر أبى يخرج أبداً مع أمى للنزهة أو لشراء احتياجاتها وإنما رأيته يصطحبها فقط للزيارات العائلية وما فى حكمها أو لعيادة الطبيب. ولم أر أمى تخرج للنزهة مع أبى فى الحدائق العامة أو السينما إلا مرات

معدودات طول حياتها ، ودائماً بالحنطور. وإنما كانت نزهتها أن تزور جارة من جاراتها أو صديقة من صديقاتها فى صحبة ولد من أولادها ، ودائماً بموعد سابق يتم عادة بايفاد خادم الأسرة أوابن من أبنائها. هذا عدا التزاور فى الأعياد والأفراح والمناسبات الحزينة والمناسبات الاضطرارية. أما الخروج المنفرد فكان امتيازاً خاصاً بالذكور. وفى أعياد المسلمين والأقباط كنا إلى جانب التزاور نتبادل الكعك والغريبة والمنين مع جيراننا المسلمين فنرسل إليهم هذه الأشياء أو نتلقاها منهم فيما يشبه الطقوس.

وكانت أمى بعد عودتنا إلى المنيا فى ١٩٢٠ ثم عودة أبى نهائياً فى ١٩٢٢ تتحدث عن السودان حديث العارف. كانت تتحدث مع أبى عن الأبيض والفاشر، فاستخلص من هذا أن أبى خدم حكومة السودان فى الأبيض والفاشر إلى جانب الخرطوم. وكانت تتحدث معه أو معنا عن الخليفة التعايشى وعثمان دجنة وكتشنر حديث العارف بتاريخ السودان، فأستخلص من هذا أن تاريخ السودان أو السياسة السودانية كان موضوع الحديث اليومى فى البيئة السودانية التى كانت تعيش فيها، كما نتحدث نحن يوميا عن عبد الناصر والسادات. وعلى كل فقد عاشت فى السودان أيام حكم كتشنر، وإذا افترضنا أنها انتقلت من شارونة إلى السودان فى ١٩٠٥ فقد كانت قريبه العهد من الحوادث الدامية أيام إعادة فتح السودان فى ١٨٩٨ بقيادة كتشنر وقتل التعايشى وعثمان دجنة.

وكانت أمى ونحن صبية فى المنيا تداعب أبى أحياناً فى جو ضاحك أو تعيره أحياناً فى لحظات الغضب بأنه متلاف وتذكره بتصرفاته أيام أن كنا فى السودان. كانت تذكره أمامنا بحادث غريب جرى فى الخرطوم ، فقد كان يخرج فى الليل كثيراً إلى النادى المصرى أو ربما بيت من بيوت أصدقائه ويقضى السهرة مع أخوانه بين كئوس الويسكى والمزة المعتبرة من كبد الدجاج والترمس إلخ... ويلعبون البوكر حتى الثانية صباحاً. وكان أبى فى العادة

يخسر فى القمار، ولكن خسارته كانت محتملة لأنه كان يلعب دائماً داخل پرتيته واحدة مكونة من نحو عشرة موظفين كلهم أصدقاء أو زملاء، وهو ما يجعل الفلوس عادة تدرو بين اللاعبين.

وذات ليلة خرج أبى كعادته ثم عاد نحو منتصف الليل نصف ثمل وطلب من أمى أن تسلمه ما تملك من ذهب وحلى (أساور وجواهر). لقد نفدت نقوده على مائدة القمار وأراد أن يستأنف اللعب عينا لا نقداً. ورفضت أمى أن تعطيه شيأً فهددها باستعمال العنف. وأخيراً سلمته صندوقاً به مصاغ وجواهر قيمتها نحو مائتى جنيه (ربما خمسة آلاف جنيه بلغة هذه الأيام). وعاد أبى إلى أصحابه فى النادى واستأنف اللعب، ثم رجع إلى البيت نحو الثالثة صباحاً وقد خسر كل ما أخذ من ذهب وجواهر واستغرق فى النوم من فرط الشرب والاجهاد.

ونحو العاشرة صباحاً زارتنا زوجة الموظف الذى جرد أبى من كل شىء، وردت إلى أمى صندوق الحلى فشكرتها أمى وانتهى الموضوع. ولا أعرف إن كانت هذه الزوجة الفاضلة قد عنفت زوجها على قبول هذه المكاسب الحرام واقنعته بضرورة رد الحلى إلى صاحبتها، أم أنها ردتها على غير رغبته وعرضت نفسها للأذى من أجل الواجب. والأرجح أن كل شىء انتهى بسلام، فلو كانت هناك تعقيدات لكانت للقصة بقية. على كل حال. فقد لاحظت أن أبى كان يذوب خجلاً كلما ذكرته أمى بهذه الواقعة رغم أنه كف عن القمار بعد عودته من السودان، واكتفى بأن يلاعب أولاده وأحفاده بمعدل مرتين كل أسبوع بعد العشاء بملاليم، بحيث لا تتجاوز الميزة ريالاً (عشرين قرشاً)، وفى نهاية كل سهرة يرد الكاسبون للخاسرين كل ما كسبوه.

وعندما كبرت أدركت معنى ما كنت أقروءه فى السير وكتب التاريخ والروايات عن سلوك الانجليز، من ضباط وموظفين، فى حياتهم اليومية فى المستعمرات البريطانية، وكثرة إقبالهم على الويسكى والچن والكحوليات عموماً. لقد كان مفتاح كل شىء هو الملل. ففى هجير السودان تقصر

ساعات العمل ولا يبقى أمام المرء فى مساحات الفراغ الشاسعة إلا القيلولة أو قتل الوقت بالشراب أو القمار أو بالحياة الاجتماعية الرتيبة . وقد كان هناك مكان للقراءة الجادة فى حياة أبى السودانية ، فقد كانت لديه مكتبة إنجليزية لا بأس بها عدداً (نحو مائة كتاب) ، ولكنها كانت تمثل نماذج من صفوة الفكر الإنسانى . وقد كان لهذه المكتبة أثر كبير فى تثقيفى عندما بلغت مرحلة الدراسة الثانوية . كان فيها من أعمال الحكماء القدماء ترجمات لخواطر ابيكتتوس Epictetus ، ولسينكا Seneca، و« التأملات » لماركوس أوريليوس Meditations of Marcus Aurelius ، ومن أعمال الحكماء المحدثين ترجمات « لمقالات » مونتانى Essays of Montaigne و« الخواطر » لپاسكال Pemsées of Pascal وكتابان لحكيم انجليزى اسمه اللورد آڤبورى Lord Avebury ، أحدهما بعنوان « مباهج الحياة » The Pleasures of Life ، والآخر بعنوان « جمال الحياة » The Beauties of Life

كذلك كانت فى مكتبة أبى « سيرة نلسون » Life of Nelson لروبرت سذى Robert Southey ، و« رسائل سيدنى سميث » Letters of Sidney Smith ، وكتابان لثورو Thoreau هما « وولدين » Walden و« العصيان المدنى » ومقالات أخرى Civil Disobedience، وكتاب مقالات لواشنطون ايرڤنج Irving Washington وكتاب مقالات لامرسون Emerson .

وقد أذهلنى أيام دراستى الثانوية أن أجد فى مكتبة أبى ترجمة إنجليزية « للبؤساء » Les Miserables لڤيكتور هيجو Victor Hugo تقع فى نحو ألف صفحة بالبنط الدقيق بينما كانت « بؤساء » حافظ ابراهيم تقع فى نحو مائتى صفحة من القطع المتوسط والبنط الكبير، وكنا ندرسها فى المدرسة الثانوية ، فحاولت أن أضاهى الترجمتين فصرفنى أبى عن ذلك لأنه أفهمنى أن كتاب حافظ ابراهيم ليس إلا اقتباساً وتلخيصاً للأصل على طريقة المنفلوطى

فلا وجه للمضاهاة. وبالمثل عجبت أن أجد فى مكتبة أبى كتاباً نادراً عن «علم الجمال» بقلم چورج هنرى لويس George. Henry Lewes زوج الروائية الشهيرة چورج اليوت George Eliot، وترجمة إنجليزية لكتاب ليسنج Lessing العظيم The Laokoon وهو أساس علم الجمال فى العصور الحديثة، ولكتاب أرنست رينان Ernest Renan الشهير «حياة يسوع» The Life of Jesus

كذلك قرأت فى مكتبة أبى رواية اسمها «أسرار مرسيليا» The Mysteries of Marseilles ربما لفيكتور هيجو لا أعرف ما عنوانها الأصلى بالفرنسية وقد ترجمت منها الفصل الأول فى صيف ١٩٣٠ وأنا فى السنة الرابعة الثانوية وكان عمرى يومئذ خمسة عشر عاماً. أما الكتاب الذى قرأته عدة مرات فى مكتبة أبى فقد كان قصص ادجار الآن پو وقصائده Edgar Allan Poe وقد ترجمت منه «برميل الأمونتيلادو» «The Cask of Amontillado» و«الموعد» «The Assignation» و«الخطاب المسروق» «The Purloined Letter» و«المخطوط فى زجاجة» «Manuscript Found in a Bottle» و«جريمة فى شارع المشرحة» «Murder in the Rue Morgue» و«ليونورا» «Leonora». كان ذلك بين صيف ١٩٣١ وصيف ١٩٣٢، وقد نشرت ترجمتى «للموعد» فى جريدة «كوكب الشرق» عام ١٩٣٢ إذا لم تخنى الذاكرة.

بهذه الكتب وأمثالها وبالوسكى والپوكر كان أبى يدفع ملل الحياة فى السودان. وقد انتقل أبى بهذه الكتب وأمثالها من الخرطوم أو من الملكال إلى المنيا عندما خرج نهائياً من خدمة حكومة السودان عام ١٩٢٢ وظلت فى بيتنا فى المنيا نحو عشر سنوات، ثم بدأت لا أكتفى بقراءتها بل أخذت تتسرب إلى مكتبتى الخاصة أيام كنت طالباً فى الجامعة أى حتى ١٩٣٧. وحين كثر تجوالى تبددت مكتبة أبى بين الأصدقاء والأسفار، فلم يبق لى

منها كتاب واحد للذكرى. ولكنى لازلت أذكر أن أكثرها كان فى طبعة واحدة خضراء أو بنية الجلدة أشرف على تحريرها وكتب مقدماتها جميعاً أرنست رايز Ernest Rhys ، وكان على الصفحة الأولى من كل كتاب توقيع أبى بالإنجليزية.

بعد أن كتبت هذا الكلام فى أكتوبر ١٩٨٢ كنت فى زيارة لابن عمى المهندس توفيق إسحق عوض وهو أكبر أبناء عمومتى الأحياء — ٨٢ سنة — وكنت أحدثه عن مكتبة أبى الضائعة فإذا به يفاجئنى بكتاب باق لديه من هذه المكتبة جاءه هدية من والدى. هذا الكتاب هو «خطابات ڤيكتور هيجو الغرامية» مترجماً إلى الانجليزية بعنوان The Love Letters of Victor Hugo

خلال الفترة من ١٨٢٠ و١٨٢٢ ، والكتاب مطبوع فى ١٩٠١ وقد اشتراه أبى ووقع على جلدته من الداخل بالإنجليزية فى ١٩٠٥/٨/٣١ أى قبل زواجه بأقل من شهر. وقد اشتراه من مكتبة أوربية فى القاهرة اسمها لينترت آند لاندروك لاتزال موجودة إلى اليوم. ويبدو أن قراءته لهذا الكتاب تعبر عن حالة الوجد الغرامى التى كان يعيش فيها قبيل زواجه من أمى. والكتاب فى ٢٤٧ صفحة من قطع ٧٠×١٠٠ وناشره هو هاربر أخوان، وكله خطابات الحب الملتهبة التى كان يوجهها ڤيكتور هوجو إلى «اديل» Adèle فى صدر شبابه. وقد عرفت من ابن عمى أنه كان شخصياً يحفظ بعض هذه الخطابات عن ظهر قلب، ولا أدرى للتقوية فى الإنشاء أو لوقوعه فى الغرام أيام شبابه.

وقد قرأت هذا الكتاب فى الأسبوع الفائت فذهلت من سيطرة أبى على اللغة الإنجليزية وهو فى السادسة والعشرين من عمره. فلم أجد فى الكتاب إلا أربع كلمات استعان أبى بالقاموس عليها.

كذلك ذهلت من سمو العواطف «الرومانسية» التى كان يلتمسها الشباب المصرى المثقف نحو ١٩٠٠ عند فحول شعراء الرومانسية فى أوروبا

من أمثال ڤيكتور هوجو (١٨٠٢ ــ ١٨٨٥) فى شبابه فقد كان ڤيكتور هوجو فى الثامنة عشرة من عمره حين بدأ يراسل محبوبته اليافعة آديل فوشيه Adéle Fouché (١٨٢٠ ــ ١٨٢٢) التى تزوجها فى ١٢ أكتوبر ١٨٢٢ بعد عامين ونصف من الغرام الملتهب، وكل خطاب من خطاباته فى هذه الفترة يعتبر نموذجاً يصلح لمحفوظات الطلاب في الأدب الوجدانى.

هذه المكتبة الصغيرة المنتقاة كانت إلى حد ما مفتاحى إلى شخصية أبى وعقليته. لم يكن لديه شيء من شكسبير أو هوميروس أو بايرون أو شلى.. الخ. فالشعر والمسرح عنده تقريباً بلا وجود. حتى كتاب سينكا لم يكن يضم مسرحياته بل خطاباته وخواطره. أما الرواية فلم يكن لديه منها إلا القليل لأعلام الأعلام، ولا سيما هيجو وديكنز. وكان غريباً حقاً أن أجد ادجار الآن پوبين كتبه. لقد كانت أكثر كتبه من كتب التأملات وحكمة الحكماء. لا فلسفة عميقة ولا خيال بالشعر أو بالنثر. وقد فسر لى هذا بعض آراء أبى فى الفكر والحياة مما كان له أثر ملموس فى تحرير عقلى وتمرده فى آن واحد.

وقد استقال أبى من خدمة حكومة السودان فى ١٩٢٢ وهو فى الحادية والأربعين من عمره أو نحوها، بعد أن اشتغل موظفاً فيها نحو عشرين سنة (فلنقل أنه عين فيها عام ١٩٠٢): طلب إحالته على المعاش فى هذه السن الباكرة لسببين: أولهما أنه نقل فى ١٩٢٠ من الخرطوم إلى وظيفة باشكاتب مديرية (أى محافظة) أعالى النيل، وعاصمتها ملكال بجوار فاشودة الشهيرة على رأس بحر الغزال، أى عند التقائه بنهاية النيل الأبيض جنوباً، ولم يكن راغباً فى هذا النقل إلى الأدغال، وكان يعده منفى ويفضل الإقامة فى العاصمة رغم أن هذا النقل كان أنفع له مالياً لأن حكومة السودان كانت تحسب سنوات الخدمة فى الأماكن النائية مضاعفة. أما السبب الثانى، وهو الأهم فهو أننا، نحن الأبناء، كنا قد بلغنا سن التعليم. ففى ١٩٢٠ كان

أخى شاكر فى الحادية عشرة، وأختى مينرڤا فى التاسعة، وأخى ڤيكتور فى السابعة تقريباً، وأنا فى الخامسة. وبالطبع كان كل أخوتى فى مدارس الخرطوم الإبتدائية وبحاجة إلى الإشراف المباشر، ولم تكن فى ملكال مدارس.

وقد حاولت أن أجد تفسيرات عند أبى لهذا النقل المجحف إلى الغابات الاستوائية لموظف متزوج أولاده فى سن التعليم، فقد بدا هذا النقل أشبه بعقوبة رغم أنه فى ظاهره كان ترقية جعلت أبى من كبار الموظفين فى تلك المحافظة النائية، فقد كانت وظيفة باشكاتب المديرية أشبه شىء بوظيفة سكرتير عام المحافظة فى نظامنا الحديث، فلم أظفر منه بشىء أكثر من أن علاقته برئيسه الانجليزى كانت سيئة لأنه كان ينبهه إلى أخطاء فى النحو والاملاء فى خطاباته الرسمية بالانجليزية. ومن وقت لآخر كان أبى «يبرطم» بكلام مبهم عن فساد ذمم بعض الموظفين الإنجليز فى السودان وعن انحرافهم، ولكنه بوجه عام كان لا يحب الخوض فى هذا الموضوع، غالباً لأنه كان يعيد إليه ذكريات غير سعيدة.

وقبلت استقالة أبى وسوّى معاشه على أساس أن عشرين سنة من الخدمة تساوى ثلث المرتب، فقد كانوا فى تلك الأيام يحسبون المعاش الكامل مساويا للمرتب الكامل على أساس ستين سنة من الخدمة (!). ولما كان من المستحيل أن يولد المرء موظفاً ليستوفى مدة المعاش الكامل، فقد كان أقصى معاش يحدد عادة بثلثى المرتب، أو فى حالة كثرة سنوات الاغتراب، بثلاثة أرباع المرتب. وكان معاش أبى نحو إحـــد عشر جنيها وسبعمائة مليم، ومن ذلك استخلص أن مرتبه عند ترك الخدمة كان نحو ٣٥ جنيهاً إذا لم يكن قد استدان شيئاً من حكومة السودان تخصم أقساطه من المرتب مدى الحياة. ولكن ابن عمى المهندس توفيق عوض قد أكد لى أن مرتب أبى عند ترك الخدمة كان ٤٥ جنيها شهرياً وإن الأسـرة قد عدت أبى مجنوناً لتضحيته بهذا

المرتب الضخم وحاولت مراجعته في قراره ولكن بغير نتيجة. فإذا كان الأمر كذلك فالمحتمل أن الفرق بين ٣٥ جنيها و٤٥ جنيها كان علاوة غلاء رفعت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وهذا قد حدث بالفعل أو أن بعض السنوات الأولى من خدمة أبى بحكومة السودان ضاعت عليه لأنه لم يكن فيها مثبتاً. كل هذه مسائل تفصيلية ولكن ربما كان من النافع أن نذكر أن الجنيه الذهبى كان متداولاً فى مصر والسودان على الأقل حتى بداية الحرب العالمية الأولى، وكان يومئذ مساوياً للجنيه الورقى ويمكن استبداله به مصرفيا.

وأنا لا أعرف شيئاً عن تكاليف المعيشة فى السودان أو فى مصر فى تلك الأيام، ولكنى أذكرها بعد ذلك بخمس سنين وبعشرين سنة إلخ.. سواء فى المنيا أو فى القاهرة أو فى انجلترا. أذكر أن إيجار منزلنا فى المنيا قبل ١٩٢٨ (٥ غرف) كان ٢,٥ جنيه بمتوسط ٥٠ قرشاً للغرفة والصالة والمرافق. وقد ظلت الحالة هكذا حتى بداية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩. وكان القرش (١٠ مليمات) يشترى أربعة أرغفة وحجم الرغيف ضعف رغيف اليوم، ويشترى عشر بيضات أو عشرة أرطال طماطم. كانت وحدة الوزن فى تلك الأيام هى الرطل والأقة وليس الكيلو. وكان رطل اللحم الضأن بقرشين ونصف أى أن الكيلو كان بستة قروش (هناك ٢,٢٥ رطلاً فى الكيلو)، أما البتللو فكان أرخص من ذلك بقليل (بقرشين) وكانت علبة السجائر الانجليزية تباع بأربعة قروش ونصف وزجاجة الويسكى جونى ووكروما فى مستواها تباع بمبلغ ٣٢,٥ قرشاً، وكان متر الصوف الإنجليزى يباع بخمسين قرشاً وأجر الترزى خمسون قرشاً (أى أن البدلة عند الترزى المعروف فى المنيا كان ثمنها يتراوح بين جنيهين و٢,٥ جنيه قاشاً وتفصيلاً). على الأقل كانت هذه هى الأسعار السائدة فى المنيا والقاهرة بين ١٩٢٧ و١٩٣٧، عام سفرى إلى انجلترا. وكان فدان الطين الجيد يباع بين أربعين وخمسين جنيهاً فى نفس الفترة.

وأنا أذكر كل هذه التفاصيل لاعتقادى أن البيئة المادية والطبقة الاجتماعية والوسط الثقافى عناصر أساسية فى التكوين النفسى لأى إنسان، فلابد من دراستها لمعرفة النفس ومعرفة الغير. ومن هذا فأنا من أبناء الطبقة المتوسطة المدنية المسماة بالبورجوازية المتوسطة رغم جذور أسرتى الريفية، وهو ما ينطبق أيضاً على أقربائى الذين نزحوا من شارونة إلى المنيا أو القاهرة أو غيرهما من المدن وكانت كثرتهم من المهنيين والفنيين (التكنوقراط)، وأقلهم كأبى من الإداريين والبيروقراطيين. ذكرت هذه التفاصيل لأقول أن أسرتى كانت ميسورة الحال فى السودان، لاثرية ولكن ميسورة الحال، ثم أصبحت «مرتاحة»، مجرد مرتاحة، لاميسورة الحال فى المنيا. وكان من نتائج هذا التطور أن دخل الأسرة- وكان أساساً معاش أبى- صار حساساً لأية هزات عنيفة من الداخل أو من الخارج، ولما حلت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٠ وما حوله، شعرنا بوطأتها الشديدة رغم أن أبى كان من ذوى الدخول الثابتة الذين كانوا يعيشون فى نعيم نسبى حين كانت الأزمة العالمية تطحن ملاك الأرض والتجار ورجال الصناعة والعمال الأجراء وكل خاضع لقانون العرض والطلب بسبب الكساد العام. ولم تكن الأزمة العالمية هى التى غيرت مجرى الأمور فى بيتنا ولكن تعاقب الخسائر فى المشروعات الخائبة والصائبة التى اضطلع بها أبى بين ١٩٢٣ و١٩٣١ لتمويل أخى شاكر، وتمويل منزلنا فى المنيا وتمويل زواج أختى مينرفا.

الهرم ١٩٨٢.

الفصـــل الثانى
فولكلور العائلة

اسمى الشائع هو لويس عوض، الشهير بالدكتور لويس عوض، وقد ولدت فى قرية شارونة، مركز مغاغة، مديرية (أى محافظة) المنيا، فى ٥ يناير ١٩١٥ لأب هو حنا خليل عوض وأم هى هيلانة عوض.

هذه الحقائق الشائعة تقريبية فى بعض تفاصيلها دقيقة فى بعضها الآخر، لأن شهادة الميلاد تقول «لويز»، وهو الاسم المؤنث، بدلاً من «لويس»، وهو الاسم المذكر. أما تاريخ الميلاد الحقيقى فهو ليلة ٢٠/٢١ ديسمبر ١٩١٤ بحسب ما ذكرت لى أمى وما سمعته من أبى.

وقد دأب المصريون منذ رفاعة الطهطاوى على الأقل على قول «باريز» بدلاً من «باريس»، نطقاً وكتابة، كما فى «تخليص الإبريز فى وصف محاسن أهل باريز»، وعلى قول «لويز» بدلاً من «لويس». وقد سبب لى هذا الهجاء بعض المشاكل البيروقراطية فى صدر حياتى، ولكنى تخلصت منه ومنها نهائياً منذ استصدرت أول جواز سفر لى فى ١٩٣٧. وبعض المصريين إلى اليوم لا يزالون يستعملون النطق القديم ومنهم من يقول «مهندز» بدلاً من «مهندس» ولكن أكثرهم لم يعد يتوسع منذ نصف قرن فى استعمال «الزاى» بدلاً من استعمال «السين».

كذلك فإن اسمى المختصر «لويس عوض» كان يظهر فى كثير من الأوراق الرسمية، على غير عادة المصريين فى التمسك بالاسم الثلاثى: لويس حنا خليل (أى الاسم واسم الأب واسم الجد). ولكن تمسكى باسم «عوض» رأساً للعائلة جعل اسمى يظهر فى بعض الأوراق الرسمية «لويس

حنا عوض »، وفى بعض الأوراق الرسمية الأخرى : « لويس حنا خليل عوض »، وهذا ما نجده عادة فى ملفات الجامعات المصرية والأجنبية وفى ملفات الصحف التى عملت بها وفى حسابات البنوك المصرية وفى ملفات وزارة الداخلية والمخابرات العامة، رغم أن توقيعى دائماً لا يخرج عن اسم « لويس عوض »، وكل ما أنشره أو ينشر عنى من كتب أو مقالات يظهر دائماً تحت هذا الاسم الموجز.

والغريب أن أفراد أسرتى أو أسرة عوض هذه من أشقاء وأبناء عمومة وأبناء وأحفاد منقسمون فى الطريقة التى يحملون بها اسماءهم. كان أبى مثلاً يسمى نفسه « حنا خليل عوض » وكذلك كان عمى « اسحق خليل عوض » وعمى « حبشى خليل عوض »، وكلهم ممن نزحوا عن شارونة. أما عمى ابراهيم ــ وهو أكبرهم ــ الذى ظل طول حياته تاجراً فيها فلا أعرف ماذا كان يسمى نفسه، لأن جد أبى وأعمامى لم يكن اسمه عوض وإنما كان اسمه « ميخائيل ». وبالمثل نجد بعض أولاد عمى إسحق يسمون أنفسهم « الدكتور يعقوب عوض » و« الدكتور أمين عوض » بينما بقية أخوتهم يسمون أنفسهم « المهندس فريد اسحق عوض » و« المهندس توفيق إسحق عوض » و« الدكتور كامل إسحق عوض ».

وفى أسرتى المباشرة لى شقيقان أحدهما كان ناظر محطة واسمه « فيكتور حنا عوض » والآخر مدرس واسمه « ألفونس حنا عوض » بينما شقيقى الثالث الاستاذ بجامعة عين شمس قد حذا حذوى، وهو « الدكتور رمسيس عوض ».

وفى الوقت نفسه نجد أولاد عمى حبشى لسبب غير معروف يقنعون باسمائهم الثلاثية الرسمية كالمهندس فؤاد حبشى خليل والمهندس فوزى حبشى خليل والمهندس فتحى حبشى خليل والمحاسب فائق حبشى خليل (وكيل وزارة)، ويسقطون تماماً صفة العوضية من أسمائهم فيخيل لمن لا يعرفنا أنه ليست بينهم وبين أسرة عوض رابطة دم.

كذلك انقسم أولاد عمى ابراهيم فيما بينهم، فبعضهم كان يسمى نفسه الدكتور يسى إبراهيم عوض وكان له ابن يسمي نفسه بايجاز «الدكتور ابراهيم عوض»، أما بقية أولاد عمى ابراهيم (دانيال وزكى وينيامين) فلا أعرف ماذا كانوا يسمون أنفسهم، وقد كانوا من طبقة المديرين في البنوك ومصالح الحكومة.

فإذا تتبعنا ما يجرى الآن فى جيل الأبناء والأحفاد من آل عوض وجدنا نفس هذه الفوضى. والأرجح أن هذه حال أكثر الأسر المصرية، على الأقل في مدن مصر. أما الريف فربما كان لايزال إلى حدما متمسكاً بتقاليد العزوة.

وانطباعى العام أننا أسرة مفككة، ولكننى لا استطيع أن أحكم إن كان تفككنا يضاهى أو يزيد أو يقل عن تفكك أكثر الأسر المصرية، أو فلنقل الأسر القبطية، لأن اختلاف قوانين الأحوال الشخصية واختلاف الثقافة الدينية قد خلق أنماطاً أخرى للأسر المسلمة.

وقد توسعت فى ذكر هذه التفاصيل الباترونيهية أى المتعلقة بالأنساب لعدة أسباب: أحدها هو قيمتها السوسيولوجية (أى فى علم الاجتماع)، من حيث أنها تعيننا على تتبع تطور أسرة مصرية ــ لعلها نموذجية ــ خرجت من الريف إلى المدينة خلال قرن كامل وما طرأ عليها من تحولات كما وكيفاً، والثانى هو قوة الفولكلور والوقائع التاريخية، أو خليط منها، فى صياغة تفكير بعض الناس وصياغة مثلهم العليا. والثالث هو محاولة استنباط بعض القوانين الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية التى تحكم بناء كثير من الأسر القبطية فى مصر وتتحكم فى مستقبلها.

وأول ما نلاحظه هو أن تمسك الدولة والمجتمع فى مصر بتقاليد الأسم الثلاثى (الابن والأب والجد) قد حال عبر الأجيال المتعاقبة دون تكون

عائلات واضحة المعالم فى مصر كما هو الحال فى أوروبا من جهة وفى المجتمعات القبلية والعشائرية من جهة أخرى، ذلك لأنه يطوى فى زوايا النسيان كل كيان معنوى سابق على «الجد»، ويقتلع من الذاكرة اسم مضى عليه أكثر من مائة عام على وجه التقريب. ولم ينج من هذا المصير إلا الأقلون. وقد ساعد هذا على عدم تبلور ارستقراطية مصرية، بمعنى نبالة الدم وشرف النسب وما كان يصاحبهما من آثار حميدة، كتقاليد الأصالة، وآثار وخيمة، كالعنجهية واحتقار آحاد الناس. ولم يبق فى مصر إلا عنجهية المال، إن وجد وجدت وإن نضب نضبت. ولا أحد يعرف إن كان هذا التثليث فى الأسماء من بقايا عادات مصر الفرعونية أم أنه نتيجة انسحاق المصريين قروناً تحت وطأة الاستعمار أو الفقر، حال دون تكون عائلات كثيرة كبيرة ذات عزوة فى ريف مصر وحضرها، ينتمى إليها المواطن بدلاً من الانتماء للأب والجد.

على كل حال كان هناك دائماً شعور ملازم لأكثر أفراد أسرتى بأن هناك رجلاً ذاهيبة اسمه «عوض» ينبغى الأنتماء إليه. أما متى كان يعيش وماذا كان عمله ومن أين جاءت هذه الهيبة فلم نكن نعرف على وجه التحقيق. وهنا يبدأ الفولكلور أو الفولكلور المختلط بالحقائق. والشىء اليقينى هو أنه كان هناك فى شارونة حتى ١٩٦١، تاريخ آخر زيارة قمت بها لقريتى، درب طويل اسمه درب العوضية لايسكنه أحد إلا من آل عوض، والأرجح أن الدرب لا يزال قائماً إلى اليوم، رغم انتشار العوضية فى غيره من دروب شارونة والقرى المجاورة.

كان أبى يقول لى أن مؤسس الأسرة اسمه «عوض»، وأن «عوض» هذا يفصله عن جيل أبى سبعة أجيال. وأن اسم أبى الكامل هو «حنا خليل ميخائيل عبدالمسيح حنا عوض».

والأسرة تعرف أن أكبر أعمامى، وهو عمى ابراهيم، ولد عام ١٨٦٩ مع افتتاح قناة السويس. فإذا كان متوسط سن الزواج فى تلك الأيام فى مصر هو ٢٠ سنة، وكان متوسط الجيل بين ٢٥ سنة و٣٠ سنة، فبهذا الحساب يكون «عوض» هذا قد ولد نحو ١٧٢٠، وهذا يرجح أنه كان معاصراً لعلى بك الكبير. وفى فولكلور العائلة أنه كان على عادة أقباط ذلك الزمان المستنيرين يعمل باشكاتب فى دائرة «الحاكم»، وإنه كان صاحب سطوة كبيرة يرافق «الحاكم» كثيراً فى دهبيته ويتجول معه فى رحلاته على النيل، وإنه توسط مرة عند الحاكم لأحد أبناء شارونة من المسلمين وانقذه من الإعدام. وذاكرة الأجيال حين تعى حادثة من هذا القبيل، فالأرجح أننا لسنا بصدد مجرم عادى حكم عليه بالإعدام، وإنما بصدد مطارد من مطاردى الفتن السياسية الكثيرة التى كانت تقع بين المماليك أو بين المماليك والباشا التركى أو بين المصريين وحكامهم.

وذكر «الحاكم» دون تخصيص يوحى بأن عوض هذا ربما كان يعمل فى خدمة الوالى التركى وليس على بك الكبير، ولكنى شخصياً استبعد هذا، فقد كنت أحس دائماً منذ طفولتى فيما أسمع من أحاديث الكبار أن أسرتنا كانت تحمل كرهاً خاصاً لحكام مصر الأتراك، فضلا عن تميزها بالاستقلالية وحب الحرية والعدل. ومن أجل هذا فالأرجح أن «عوض» هذا كان فى خدمة على بك الكبير أو الأمير همام الذى استقل بصعيد مصر حتى حدود محافظة المنيا الشمالية.

واسم الأمير همام ليس مستبعداً تماماً لأن فولكلور العائلة يقول أن هناك فرعاً من عائلة عوض استقر فى أخميم. فهل كان هؤلاء من فلول اتباعه الذين رفضوا الاستسلام بعد زوال جمهورية همام؟ لكم فكرت فى السفر إلى أخميم للبحث عن الجذور، فربما وجدت فيها إيضاحاً لبعض الصفات النفسية والخلقية التى تميز أكثر أفراد الأسرة وفى مقدمتها رفض التعايش مع الشر،

ولو افضى ذلك إلى الانطواء على النفس أو فقدان الحرية أو الرزق. والاتجاه السائد فى الأسرة أننا أصلاً من شارونة وإن فرع أخميم هو الفرع المنسلخ، ولكنى سمعت أبى يتسائل أحياناً: ألا يجوز أن يكون الأصل فى أخميم والفرع فى شازونة؟ على كل فقد حدث انشطار الأسرة غالباً قبل عصر محمد على لأن ذكرياته كانت مجرد فولكلور فى جيل أبى وجدى وجد أبى ميخائيل الذى ولد غالباً نحو ١٨١٠، ولو كان جد أبى قد عرف شيئاً يقيناً أو مفصلاً عن هذا الموضوع للقنه لجدى خليل ومنه إلى أبى حنا وأخوته الذين لم يغادروا شارونة إلا فى سن الشباب قبيل ١٩٠٠. فالأرجح أن الانشطار أو الانسلاخ تم نحو منتصف القرن الثامن عشر، والأرجح أيضاً أن أصل الأسرة كان فى شارونة، وإلا لما تمسكت العوضية فى شارونة باسم عوض هذا لو أنهم كانوا من النازحين.

وكنت أسمع من أمى، وهو عوضية أصلية من شارونة، أن الجد الأعلى عوض هذا كان يملك «غيطين وبيتين وطاحونة وعصارة». ثم سمعت مثل هذا فى بيت عمى إسحق. من أين جاءها هذا الكلام؟ لا أدرى. فلنقل أنه من فولكلور العائلة.

ذكرت أن الرجل الذى أنقذه الجد الأعلى عوض كان من مسلمى شارونة. هذا ما سمعته من بعض أبناء عمى. ولم أسمع شيئاً من هذا القبيل من أبى وأمى. وإنما سمعت من أمى نادرة أخرى أقرب عهداً لأنها حدثت فى أوائل القرن العشرين. حدثتنى أمى قالت: كانت لخالتك مريم زراعة ومواشى، وذات ليلة سطا على دارها اللصوص فاستنجدت بعمدة شارونة، وكان اسمه طه أبو عبدالصمد، فأرسل ابنه الشاب مع جماعة من رجاله لمطاردة الأشقياء، ونشبت معركة بالرصاص قتل فيها ابن العمدة أوالعمدة السابق وانتهت بهزيمة اللصوص فقتل منهم من قتل وهرب منهم من هرب واستردت خالتك مريم كل المسروقات، وهكذا ضحى طه أبو عبدالصمد

بولده لاغاثة خالتك. نحن فى شارونة كنا نعيش فى سلام، المسلمون والأقباط أخوة.

حدثنى أبى قال: منذ أن كنا صغاراً وشارونة كانت يتنازع فيها عائلتان: عائلة عبدالصمد وعائلة أخرى (لم أعد أذكر اسمها)، وكان بينهما صدام كثير بالسلاح وقتلى ثأر مصدره النزاع على السلطة.

وفى دراستى للثورة العرابية وجدت اسم عبدالصمد عمدة شارونة فى قائمة الثوار العرابيين الذين حكم عليهم الإنجليز بعد احتلال مصر فى ١٨٨٢ بتحديد الإقامة والغرامة الباهظة (آلاف الجنيهات).

واستخلصت أن الروابط بين عائلة عوض وعائلة عبدالصمد كانت غالباً أكثر من روابط شخصية، ورجحت أن العوضية كانت منحازة لحزب عبدالصمد أيام الثورة العرابية. ولا أعرف إن كانت الأسرة المعادية لآل عبدالصمد من انصار الخديو توفيق أو أنه كان مجرد نزاع أعيان.

حدثنى أبى، قال: عندما كنا أطفالاً (أى فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر)، كنا نسمع من الآباء والأجداد أنه فى زمنهم كان العرف العام فى الريف على الأقل يلزم الاقباط بالسير أو بركوب دوابهم فى الجانب الأيسر من الطريق. فإذا تصادف أن خرج قبطى على هذا التقليد زجره المسلم بقوله: «اشمل يا نصرانى». فإذا مر قبطى على مسلم راكباً حماره وجب عليه أن يترجل حتى يتجاوز المسلم ثم يعود إلى الركوب. وكان لكل قبطى أو أسرة قبطية حام مسلم يخاطب بنداء «يا بدوى» كقولنا: يا سيدى الحامى. (وغير واضح أن كان هذا الاصطلاح من بدو البادية أم أنه مجاز من «السيد البدوى» حامى الحماة). على كل حال أنا شخصياً سمعت هذا التعبير فى صباى قبل ١٩٣٠، ولكن قائله كان رجلاً مسلماً فقيراً مستضعفاً فى المنيا يتحدث عن رجل مسلم من الأعيان بمعنى أنه «ملاذى» أو «سيدى وتاج رأسى». وغير واضح فى كل هذا أين تبدأ المجاملات التى اشتهر بها

المصريون وأين يبدأ الوضع العبودى. (عندما كنت استاذاً بجامعة القاهرة بين ١٩٣٧ و١٩٥٤ كان هنا أحد سعاة الكلية اسمه عبدالخالق لا نراه إلا على دراجة لتوزيع البريد على الاساتذة ومكاتبهم. ولاحظت عليه أنه كلما مر بى فى الشارع أو فى حرم الجامعة كان دائماً ينزل عن دراجته ويلقى السلام ثم يركب دراجته من جديد. فكنت ابتسم لأنه كان يذكرنى بما كنت اسمع فى صباى. ولكن سلوك عبدالخالق يوحى بأن هذا الوضع طبقى لا طائفى).

والأرجح عندى أن هذه الأوضاع الإجتماعية الخاصة بالذميين كانت مقننة بطريقة واضحة أو عرفية أيام الحكم العثمانى قبل محمد على، وأهملت أثناء حكمه، ثم عادت إلى الظهور بعد سقوطه فى ١٨٤٠ وفى عهد عباس الأول. وعلى كل فن أراد استقصاء وضع الذميين فى المجتمع المصرى قبل الخديو إسماعيل بمنهج علمى فيمكنه الاعتماد على ما جاء فى «وصف مصر» الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية وعلى «عجائب الآثار» للجبرتى وعلى «عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم» الذى كتبه أدوارد لين نحو ١٨٤٠، وكتاب چاك تاجر الشهور حول هذا الموضوع، وما شابه ذلك من وثائق أو دراسات تاريخية.

كان أبى وهو يتحدث فى هذه الأمور يرويها علينا فى تجرد غريب وكأنها صفحة من تاريخ البلاد انطوت مع الماضى السحيق، فهو لم يشهد شيئاً منها فى شارونة أو غير شارونة، فى مصر أو فى السودان، فى شبابه أو فى رجولته أو فى شيخوخته. ولم أره يبدى امتعاضاً وهو يحدثنا ونحن إيقاع فى العلاقة بين الأقباط والمسلمين، إلا حين كان يجيء ذكر عبدالعزيز جاويش أحد زعماء الحزب الوطنى الذى انحرف بالحزب عن دعوته الوطنية إلى الهاب الشعور الدينى حين كتب من منفاه مقالاً يقول فيه: «لو دخلتك يا مصر لجعلت من شعور المسيحيين حبالاً ومن جلودهم نعالاً»، أو حين كان يجيء ذكر مقتل بطرس باشا غالى ويتذكر ترنيمة السوقة: «تسلم يمين الوردانى

اللى قتل بطرس النصرانى». وكان أبى رغم عدم اشتغاله بالسياسة صاحب وعى سياسى شديد كأكثر المصريين، فكان يضيف: «كل هذا كان من عمل الانجليز، وفقا لسياسة فرق تسد التى اتبعوها فى الهند بين المسلمين والهندوس. (كان كرومر يحتقر كل المصريين، الأقباط والمسلمين على السواء. فلما سحبوه فى ١٩٠٧ بعد حادثة دنشواى، أرسلوا مكانه ثعلباً ماكراً هو السيرايلدون جورست مع سياسة جديدة وهى التودد إلى الرأى العام الإسلامى وإثارة الفتنة ضد الأقباط لتعطيل الحركة الوطنية».

كنت أسمع هذا الكلام نحو ١٩٢٣ وأنا فى الثامنة من عمرى فحفر فى وجدانى وعقلى آثاراً عميقة وعمق وعى السياسى للمسألة الطائفية فى مصر وخارج مصر. ويبدو أن أبى لم يكن فريداً فى هذا التفكير، فقد كنت أسمع مثل هذا الرأى من عمى حبشى خليل المحامى ونحن فى المنيا. وقد كان هذا الوعى الباكر بدور الاستعمار فى استغلال الخلافات الدينية فى المستعمرات من أهم العوامل فى تكوين فهمى للمسألة الوطنية وفى تحديد موقفى من العلاقة بين الدين والدولة ومن دور الدين فى المجتمع. ولم يكن هذا النوع من التفكير إجتهاداً خاصاً بأبى أو عمى ولكنه كان مناخاً عاماً بين أكثر المصريين منذ ثورة ١٩١٩، مسلمين وأقباطاً، تحس به فى الشارع وفى المدرسة وفى الصحف وفى أحاديث بعض المعلمين الذين كانت وطنيتهم المتأججة تدفعهم إلى خلط التاريخ والجغرافيا بالسياسة فيما يلقون من دروس.

ولنترك فولكلور العائلة قليلاً ولنركز على الحقائق المتيقنة.

ولنبدأ بجدى لأبى وهو خليل الذى لم أره، وبجدتى لأبى، واسمها دميانة أو جميانة كما كانوا أحياناً يكتبون اسمها، وقد رأيتها مراراً فى زياراتى المتكررة لشارونة أيام الصبا والشباب.

أما جدى خليل فقد ولد نحو ١٨٤٠ على وجه التقريب، فأنا لا أعرف ترتيبه بين أخوته. ويبدو أنه مات قبيل الحرب العالمية الأولى عن نحو سبعين

سنة، وهو ما يوحى بأنه ولد فعلاً نحو ١٨٤٠. والمتيقن أن خليل هذا كان يعمل صائغاً يصنع الكرادين والأسورة والأقراط الذهبية ونوعاً من القلائد الذهبية التى يسميها الفلاحون «فرج الله»، كما كان يصنع الخلاخيل الفضية. هذا يقينى لأنى رأيت عند أخى الأكبر فيكتور ميزان ذهب قديم صدىء تالف وبعض وقوالب نحاسية مستديرة سميكة ذات تجاويف على أشكال وأعماق مختلفة مما كان صاغة الأرياف يصبون فيها الذهب السائل ليتجمد على أشكال زخرفية أو هندسية. والغريب أن أخى فيكتور كان حريصاً، عند وفاة جدتى دميانة، أن يحمل معه هذه الآثار من دار الأسرة فى شارونة على سبيل التذكار، وقد بقيت فى أسرته، فلنقل أنه نوع من التمسك بالرموز الذى جعلنى حريصاً عند وفاة أبى، الا أغادر بيت الأسرة إلا حاملاً عصا والدى وكأنها الصولجان، ومعها حربة ودرع من جلد الفيل كان فيما أظن يستعملها للصيد فى أعالى النيل (ملكال)، أو ربما حملها معه من باب الذكرى لاقامته هناك.

بعد هذا يبدأ الفولكلور. فروايات الأسرة كلها تدل على أن خليل هذا كان غريب الأطوار. وقد أجمع من يذكرونه من أفراد الأسرة المسنين أنه كان يشرب العرقى أو الكونياك كل ليلة، وليس فى هذا غرابة فهى عادة شائعة فى الريف ولاسيا بين الأقباط وإنما الغرابة فيما سمعته من أنه كان أحياناً يفقد وقارة حين يشرب فيحاول أن يتظرف أمام النساء. لم يكن يفعل هذا فى شارونة لأن الريف المحافظ لم يسمح له بذلك، وإنما كان يفعل ذلك عندما يزور أحد أبنائه فى القاهرة. والأغرب من ذلك ما سمعته عنه من أبى. حدثنى أبى قال: كان جدك خليل يملك أرضاً وكان أحياناً يخرج إليها ليلا للرى أو لأى غرض آخر من أغراض الزراعة، وكان يقف فى الحقول حائراً وسط الظلام ويتطلع طويلاً إلى النجوم الزاهرة وكأنه يعدها أو يرصد حركتها، ثم يضرب كفا بكف ويقول بصوت مسموع وكأنما يخاطب الله:

«بقى أنت خلقت كل العالم ده؟» يقولها باستغراب لا. إنكار فيه ولا موافقه وكأنه يطرح سؤالاً وينتظر الجواب. وكان أحياناً يتوه فيما يشبه البحران.

ويبدو من هذا أن جدى خليل كانت به لطشة فن أو تفلسف أو لحظات من الجنون الهادىء. ولا أعرف إن كان ناجحاً أو فاشلاً فى عمله كصائغ، ولكن المقطوع به أن مهنته هذه كانت تجعله يتعامل مع الأسر المسلمة فى شارونة أكثر مما كان يتعامل مع الأسر القبطية، لأن أقباط شارونة كانوا كالعادة أقلية بالنسبة المألوفة. ولا أعرف إن كان جدى خليل قد كسب شيئاً كثيراً من مهنة الصياغة. كل ما أعرفه عنه أنه مات عن نحو عشرة أفدنة تفتتت بين أربعة أبناء وأربع بنات، وربما كان بعض هذه المساحة موروثا عن أبيه ميخائيل. على كل فقد كان جدى خليل من مساتير أهل شارونة وصاحب فائض فى دخله جعله يرسل أبناءه الذكور إلى المدينة ليتعلموا فى المدارس فى زمان كان فيه التعليم بوجه عام بالمصروفات. ويبدو أن العلم لم ينقطع أبداً من آل عوض، لأن الجد الأعلى عوض نفسه كان بين ١٧٠٠ و١٧٥٠ يشغل منصباً هاماً عند الحاكم، غالبا متصلاً بإدارة أراضيه، وهذا يجعله متقناً للقراءة والكتابة والحساب وأمساك الدفاتر والمساحة.

ولا يذكر أحد شيئاً عن سلسلة الأجداد ما بين عوض الجد الأعلى وجدى خليل الذى بقيت منه ذكريات متفرقة. ويبدو أن سلسلة الأجداد هذه، فلنقل ما بين ١٧٥٠ و١٨٥٠ كانت سلسلة من الرجال الخاملين المشتغلين بالزراعة أو الفلاحة الذين لم يترك أحد منهم أثرا يذكر إلا اسمه. وهذا يؤيد حدوث كارثة لعوض حول ١٧٥٠ أطاحت بأسرته وأخلافه نحو قرن كامل.

على كل فنحن نعلم أن ميخائيل والد جدى خليل كان له أخوة أو أخوات نجهل أسماءهم أحدهم أو إحداهن هى التى انجبت جدتى دميانة زوجة جدى خليل فقد كانت دميانة أيضاً فيما يذكرون من العوضية، فهى بنت عمومة أو خئولة لجدى خليل.

كذلك نعلم أن ميخائيل هذا كان له أربعة أبناء هم خليل وسيد وبطرس وعوض، وأنا لم أر أحداً منهم. وكان سيد متزوجاً من امرأة تدعى بتول لم ينجب منها، وكان يملك عشرين فداناً، ولعل هذا معنى قولهم إنه كان أغنى أخوته، أى إنه لم يكن له عيال يبهظونه بالنفقات. وقد مات سيد هذا صغيراً بين الثلاثين والأربعين وأما بطرس فكان له ابن اسمه ميخائيل وثلاث بنات هن هيلانة ومصطفية وبرتنية. واما عوض فكانت كل ذريته من البنات وعددهن خمس هن: مريم وضوضة وهيلانة (أمى) وروزا وشفيقة، وقد رأيتهن جميعاً.

وبحسب كلام أمى كان «أبويا سيد»، كما كانت أمى تسميه، وهو عمها، شيئاً شبيهاً بأبى زيد الهلالى فى شجاعته وفروسيته وبحاتم الطائى فى كرمه. كان مرهوباً ومحبوباً من كل أهل شارونة، وكان موضع احترام الجميع. وكانت أمى وهى تتحدث عنه وعن نوادره تلمع عيناها ويتدفق حماسها وكأنها تتحدث عن بطل الأبطال. ولم أسمع أبى أو أحداً آخر من أسرة العوضية يتكلم بكل هذا التمجيد عن «أبويا سيد» هذا، ولذا فالأرجح أنه كان يختص أمى وهى صغيرة وبنات أخوته عامة بكثير من التدليل نظراً لأنه كان بلا ذرية.

وأنا أذكر كل هذه الأسماء لأنى أجد نفعاً فى استعراض أسماء الأقباط وأحاول أن استخرج منها دلالات معينة، فهى توحى بأنواع المؤثرات الثقافية الواقعة عليهم من قديم الزمن كمثيلاتها من أسماء المسلمين فهناك فى أسرتنا أسماء ذكور واناث مشتقة من الكتاب المقدس (التوراة والانجيل) مثل ميخائيل وخليل وإبراهيم وإسحق ويعقوب وبطرس وحنا، وهذا مفهوم، ويقابله عند المسلمين أسماء الأنبياء والصحابة مثل محمد والتابعين إلخ... وبعض هذه الأسماء مشتركة بين المسلمين والأقباط مثل أسماء إبراهيم وإسحق ويعقوب وخليل (الخليل). بل وقد سمعت اسم «ميكائيل» بين قلة من

المسلمين. و«عوض» كما هو معروف وشائع، اسم مشترك بين المسلمين والأقباط، وقد سألت أهلى عن معناه فقيل لى إن الوالدين عندما يفقدان ولدا بالموت ثم يرزقان بمولود قد يسميانه «عوض» لأنه عوضهما عما فقد. وهو تفسير غير مرض، لأن وجود اسماء بلا معنى مثل «عويضة» و«عواد» يوحى بأن أصل الأسم قد يكون شيئاً آخر. وكذلك أسماء الست (جدتى لأمى) وخالتى مريم وخالتى شفيقة وعمتى ست وعمتى فردوس وربما عمتى رفقة كلها شائعة بين المسلمين والأقباط.

غير أنى أقف حائراً أمام أسماء مثل ضوضة وبرتنية ولا أعرف ما منشؤها.

كذلك كنت أقف حائراً أمام اسم «سيد» واسم زوجته «بتول» واسم «مصطفية» ويخيل إلى أنها أسماء إسلامية. وفيما بعد كنت أيضاً أقف حائراً أمام أسماء «عبد الله» و«عبد العزيز» القليلة بين الأقباط فى مناطق أخرى حتى ساعدتنى قراءة صفحة الوفيات فى «الأهرام» على مدى خمسين عاماً مع اهتمامى بفقه اللغة على استخلاص جملة نتائج من أهمها نتيجتان:

(١) أن المسلمين والأقباط يشتركون فى عدد كبير من الأسماء التى تبدو للوهلة الأولى أنها إسلامية صرف أو مسيحية صرف سواء فى صيغتها الشائعة أو فى صيغ محرفة، مثل «ناشد» و«راغب» و«ونيس» أو «عبد الونيس» و«جودة» و«عبد الحميد» و«عبد السيد»، إلخ... وليس هذا بالضرورة بسبب تحول بعض الأقباط إلى الإسلام مع احتفاظهم باسمائهم الأصلية. فلستّ أظن أن أبا السيدة أمانى ناشد كان قبطياً وأسلم دون أن يغير اسمه. وإنما حين أجد أحد انسباء أسرتى اسمه «نجدى»، وهو مسيحى، اتذكر الفنان عمر النجدى، وهو مسلم، وغالبا يظن أن أجداده جاءوا من نجد بجزيرة العرب، ولكنى أتذكر معه «انچدى» أو «انشدى»، وهو أحد القاب اوزيريس الشهيرة بوصفه منشداً وصاحب الناى، واتذكر معه أيضاً عبارة «نشيد الانشاد» التى يصر عليها مترجمو الكتاب المقدس والمسيحيون

الشرقيون رغم علم الجميع أن جمع « نشيد » فى العربية هو « أناشيد » وليس « أنشاد »، وإنما التمسك ناشىء من إحساس غامض دفين بأن « نشيد الأنشاد » هو أصلاً «نشيد انچدى »، أى نشيد أوزيريس، كما نقول « مزامير داود» بدلاً من « مزامير توت أو تحوت ».

وهناك عدد رهيب من أسماء الأعلام فى مصر يشترك فيها الكافة من المصريين وهى تبدو عربية ولكنها فى حقيقتها باقية من قبل أديان التوحيد، ومثلها «حبيب » و« عفيفى » و« شفيق » و« لطيف » و« وجدى » و« شكرى » و« صبرى » و« حلمى » و« رمزى » و« لطفى » و« رفقى » و« قدرى » و« فخرى » و« شوقى » و« فوزى » و« صدقى » إلخ ... ومؤنثها وأغلب الناس يحسبون أن هذه أصلاً أسماء عربية الجذور صيغت على الطريقة التركية للتبرك بالمولود، بمعنى أن قولك « فوزى » يعنى « هذا المولود هو فوزى من الدنيا »، وقوله « شكرى » يعنى أنك تشكر الله على المولود، وقولك « لطفى » يعنى أن المولود من لطف الله بك، وقولك « صبرى » يعنى أنك صبرت طويلاً فكافأك الله بالمولود. ولو كان هذا صحيحاً لما وجدنا أسماء عبثية فى هذه الصيغة مثل « لمعى » و« نظمى » و« عرفى » و« حربى » و« رسمى » و« وصفى » و« شهدى » و« شرمى » و« نجدى ». وإذا كانت « فتحى » أو « صبحى » ممكنة التفسير فمن الصعب أن نتصور رجلاً يباهى بأن ابنه « رشدى » يمثل رشده كما أن صيغة « رمزى » و« رامز » والمؤنث « رمزية »، توحى بأن الاسم لا علاقة له بالرموز. حتى اسم « مجلى » وجدته بين المسلمين فالأرجح أن هذه أصلاً بقايا لأسماء، كأكثر أسماء البلدان، اسماء محرفة الصيغة من عصور ما قبل التوحيد واستمرت فى وجدان شعوب المنطقة بعد انتشار الإسلام مقربة إلى أقرب لفظ عربى ذى معنى، وأضيف إليها بالقياس عليها.

(٢) كنت أتوقف عند اسم أمى ، وهو « هيلانة » واسم خالتى « روزا » واتساءل كيف دخلت هذه الأسماء اليونانية الرومانية فى القرن التاسع عشر قرية فى صعيد مصر معزولة تقع شرق النيل . وظاهر الأمر أن هذه الأسماء أسماء « مثقفة » فكيف انتقلت إلى بيئة غير مثقفة ؟ كان مستبعداً أنها تأثيرات معاصرة ، أى تنتمى للنصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فشارونة لم يكن بها أوروبيون فى تلك الفترة أو ما تلاها إلا بعض المبشرين الإنجليز العابرين بعد الاحتلال البريطانى من طائفة البلموس Plmouth Brothers ، لا لتبشير المسلمين ، ولكن لانقاذ ارواح الأقباط من جحيم الارثوذكسية وإدخالهم جنة البروتستانتية . وقد نجح الأخوان البلموس فى ضم عمى ابراهيم إلى شيعتهم .

الأرجح أن اسم هيلانة المتواتر فى أسرتنا واسم روزا كانا من بقايا مصر اليونانية الرومانية . ومع ذلك فمن الصعب أن نعرف أن كان اسم هيلانة الشائع فى أسرتنا تخليدا لهيلانة طروادة الشهيرة بجمالها أو تخليدا للقديسة هيلانة المصرية أم الأمبراطور قسطنطين ، أول من أعلن المسيحية الدين الرسمى للأمبراطورية الرومانية الشرقية (بيزنطة) عام ٣٢٤ ميلادية . والأرجح أن عوض ، جدى لأمى ، لم يسمع بهيلانة طروادة ولا بهيلانة قسطنطين وإنما أخذ اسم هيلانة من تراث متوارث عبر الأجيال ضاع مضمونه ولم يبق منه إلا أشكاله .

استخلص هذا لأنى كنت أسمع وأنا صبى أسماء أقباط فى شارونة رجالاً ونساء لا تفسير لها إلا أنها من بقايا العصر البيزنطى أو اليونانى الرومانى . كان هناك رجل اسمه مكسيموس أبو سليمان ، من Maximus اللاتينية ، ورجل اسمه تاوضروس ، من Theodorus بمعنى « عطية الله » ، وامرأة اسمها تودوره ، من Theodora بمعنى « عطية الله » فى صيغتها المؤنثة ، وامرأة اسمها تاودكسا من Theodoxa بمعنى « المؤمنة بالله » ، وهذه كلها اسماء

يونانية كانت شائعة فى العصر البيزنطى . ويبدو أن هذه الأسماء الغريبة اسماء كنسية ، ولا أظن أنه كانت لاصحابها قرابة بأسرتنا . كذلك كنت أسمع وأنا صبى عن امرأة اسمها طبيطة ، وهو اسم عرفت فيما بعد أنه مأخوذ عن التوارة (Tabitha) ، وكذلك عن امرأة اسمها كتوره ، ولا أعلم منشأ هذا الاسم .

وباستثناء هيلانة وروزا كان أجدادى بوجه عام يفضلون الأسماء الشائعة بين الفلاحين سواء منها المستمدة من الكتب المقدسة أو من البيئة .

مثلاً كان لجدى خليل كما ذكرت أربعة بنين هم على التوالى : إبراهيم وإسحق وحبشى وحنا ، وأربع بنات هن على التوالى : الست وصابات (أى اليصابات) وفردوس ورفقة . وباستثناء عمى إبراهيم الذى لم يترك القرية بل بقى فيها ، وكان فيما أذكر تاجر مانيفاتورة على درجة واضحة من اليسار ، نزح الأخوة الباقون إلى المدينة ، أما العمات الأخوات فقد تزوجن جميعا فى شارونة وبقين بها ولم ينزح من نسلهن إلى المدينة إلا الأقلون . نفس الأمر بالنسبة لخالاتى الأربع . فباستثناء أمى التى نزحت عن شارونة بزواجها من أبى بقيت الخالات مريم وضوضة وروزا وشفيقة فى شارونة وتزوجن فيها أو فى ضواحيها ، ولم ينزح عن شارونة من أولادهن إلى المدينة إلا الأقلون . فكأن عنصر الاستمرار فى الريف المصرى فى الاشتغال بالزراعة كان يأتى عادة عن طريق نساء القرية وبناتهن . أما الأبناء فكانوا عادة ينزعون إلى النزوح إلى المدينة لاتمام التعليم والاشتغال فيها . ودرجة درجة كانت روابطهم بالريف تنقطع ، ولاسيما من تزوجوا منهم فى المدينة . وفى أكثر الأحوال كان أكثر النازحين لا يعودون ، بل يصفون مصالحهم القليلة فى الريف لتكون القطيعة نهائية بالجيل الأول من أولادهم .

لا أحد يعود . حركة الهجرة تسير فى اتجاه واحد من الريف إلى المدينة . هكذا كان الأمر فى ١٨٨٠م وهو كذلك فى ١٩٨٠م . وهكذا بقيت القرية

المصرية اليوم كما كانت منذ قرن: محلك سر، بل وربما تخلفت جيلاً بعد جيل لنزوح القوى الايجابية فيها إلى غير رجعة.

كانت القرية المصرية مقترنة بالثالوث الشهير الفقر والجهل والمرض. فكانت الهجرة من الريف المصرى إلى البندر بمثابة الخروج من الجحيم. وقد بقي الجحيم جحيماً لأنه عبر مائة عام لم يعد أحد من ابنائه لإصلاح شأنه. بل لقد أصبح الريف نفسه قوة طاردة لكل عوامل الإصلاح، رافضة للحضارة، بهجرة خلاصة من فيه، بحيث لم يبق فيه حتى قيام ثورة ١٩٥٢ إلا «شر البقر». اما ما بعد ذلك فقصة أخرى.

كان أول من خرج من شارونة من أولاد جدى خليل هو عمى إسحق، وهو من مواليد ١٨٧١، وقد توفى فى ١٩٥٧ عن ٨٦ عاماً و٦٥ فداناً. وقد تلقى علومه الابتدائية والثانوية لا أدرى أين، ثم التحق بالكلية الأمريكية فى أسيوط لتحصيل دراسته العالية خلال خمس سنوات بين ١٨٨٨ و١٨٩٣. وكانت هذه الكلية تسمى دار العلوم الانجيلية العالية، ومنها حصل على الدبلوم فى ١٨٩٣ أى أنه تخرج منها فى سن ٢٢ سنة. ثم بدأ حياته العملية بتدريس اللغة الإنجليزية فى المدرسة الاكليريكية فى القاهرة، كما أنه كان يدرس العربية للإنجليز، وله كتابان: «مرشد الأديب فى فن الترجمة والتعريب» و «تفسير نبوءة النبى دانيال». وقد أنجب إسحق هذا خمسة ابناء وبنتا هم الدكتور يعقوب عوض (طبيب بكتريوبوجى تخرج فى جامعة باريس)، والمهندس المدنى فريد إسحق عوض (خريج المهندسخانة المصرية) وكان موظفاً بالحكومة ثم توفى، والمهندس المدنى توفيق إسحق عوض (خريج مدرسة السنترال بباريس)، وكان مدير أعمال بالسكة الحديد والآن بالمعاش، والدكتور كامل إسحق عوض، وكان طبيبا بمستشفيات الحكومة المصرية والآن بالمعاش، والدكتور أمين عوض، وكان طبيبا بشركة عبود

للسماد ثم توفى فى شبابه عام ١٩٥٦ . أما البنت فكان اسمها نزهة وتزوجت فى سن متأخرة ثم توفيت .

وأربعة من هؤلاء لم ينجبوا : لم ينجب منهم إلا فريد الذى أنجب فتحى (طبيب هاجر إلى أمريكا)، وكمال طبيب (يعمل فى البلاد العربية)، وصفوت (مهندس مدنى)، وسميرة (زوجة ناظر مدرسة)، ولكل من هؤلاء ثلاث أو أربع بنين أو بنات فى سن التعليم . كذلك لم ينجب إلا توفيق وله المهندس المدنى عزت وسميحة (متزوجة من مهندس مدنى)، ونبيل وهو دكتور فى الجيولوجيا ، وسامية (بكالوريوس تجارة) تزوجت من رجل أعمال متخرج فى كلية الحقوق ، والمهندس المدنى عادل ، وكل هؤلاء انجبوا أولاداً وبنات فى سن التعليم ، فيما خلا المهندس عزت .

ونلاحظ فى كل هذا جملة أمور: منها تغير نوعية أسماء الذكور والاناث فبعد أن كانت اسماء الذكور والانـــاث تختار فى القرن التاسع عشر من بين الأسماء الدينية حلت محلها اسماء «مودرن» مدنية مثل فريد وتوفيق وكامل وأمين وعزت ونبيل وعادل ونزهة وسميحة وسامية ، وهى كلها اسماء مشتركة بين المسلمين والمسيحين بحيث أصبح من الصعب تحديد ديانة صاحب الاسم دون الإطلاع على بطاقة تحقيق الشخصية الخاصة به ، أو شهادة ميلاده أو استمارة جواز السفر، فالحكومة المصرية لا تزال تصر على اثبات ديانة المواطن فى كل الأوراق الرسمية الهامة ومنها طلبات التوظف .

ولاشك أن العلمانية التامة بين أكثر ابناء أعمامى ، ومعظمهم أقرب إلى اللاأدرية فى العقيدة الدينية ، قد ساعدت على هذا التحول فى اختيار الأسماء . وهو ظاهرة توحى بالرغبة فى الذوبان فى المجتمع الكبير، ولكن هناك فى تصورى سبباً آخر، هو الرغبة فى اخفاء الهوية الدينية حتى يتجنب ابناء الأقليات حرج التميز الدينى إلا حيث لا مفر. وهى ظاهرة اجتماعية قد تتجلى فى أزمنة الاضطهاد الدينى أو التوجس منه حيث تتخوف الاقليات من

التميز   فيكون الاسم عقبة من عقبات الحياة. وقد تفشت هذه الظاهرة بين اليهود فى أوروبا وأمريكا حيث لم يعد كثير من اليهود يسمون أبناءهم وبناتهم كوهين وليفى ومناحم وباروخ وسارة واستر وچوديث بل اصبحوا يسمونهم أريك وهنرى وچاك ولويس واريكا وهنْرييت وچاكلين ولويزا. ولمزيد من التضليل رأيت بعض الاقباط يسمون أولادهم طارق ووائل واسامة وهشام.

كذلك لاحظت هذه الظاهرة فى الاسماء التى اختارها عمى حبشى لأولاده وهى فؤاد وفائق وفتحى ثم أولاد أولاده، مثل ماجد وممدوح وحسام.. إلخ.. ومن ابناء أحفاد وحفيدات عمى إسحق من يسمون ايهاب وعاطف ومنال ونرمين وسمير وبديع وشهيرة وأميرة وياسمين وسميرة وسهير. وهذه كلها اسماء جميلة ومشتركة بين المسلمين والأقباط لأنها اسماء أغلبها منحوته ولا علاقة لها بتاريخ الأديان. وقد كانت تمثل فى تاريخ مصر الحديث مجهوداً مشتركاً بين المسلمين والأقباط ولا سيما منذ ثورة ١٩١٩ للخروج من حلقة الاسماء الدينية وبناء معجم قومى حديث لاسماء الأعلام. لكن الردة الدينية التى جاءت بها الجماعات الإسلامية، جعلت هذا المجهود من جانب واحد هو جانب الأقباط، وهذا ما يظهر الأقباط فى مظهر المتخفين فى جلد الجرذان. قابلت أيام السادات صديقا قبطياً صعيديا اسمه «ثابت»، وهو اسم مشترك، وأبلغنى أنه رزق بمولود جديد، ثم أضاف فى تحد: وسميته (حنا) احتجاجاً على ما يحدث الآن. وهى حالة غير صحية عند الطرفين.

ومنذ ثورة ١٩١٩   على الأقل اقترنت الحركة الوطنية بالاحياء الفرعونى، وتجلى هذا التيار فى اتجاه بعض المسلمين والأقباط إلى اتخاذ أسماء مصرية قديمة لابنائهم وبناتهم. ومن هنا كان اسم الخبير رمسيس شافعى واسم رمسيس عبد العليم (وكيل وزارة الصحة)، واسم الدكتور احمس الحمامصى وكذلك شاع اسم عايدة وايزيس ونيتوكريس وكيلوباترا. ومن الناس من سمى باسم أوزيريس وزوسر وخوفو. ولكن لسبب ما كف المسلمون عن

اتخاذ هذه الاسماء ربما خوفا من الاستهجان لتمجيد الوثنية الأولى. وقد كان أخي فكتور شغوفا بهذه الأسماء، فسمى ابنة له ايزيس ومن احفاده نفرتارى وايزيس ونفرت ورمسيس.

أما كيف تعلم أبى، فأنا أعرف أنه حصل على الشهادة الابتدائية من الكلية الامريكية بأسيوط ثم اشتغل مدرسا لفترة ما قصيرة فى مدرسة الأقباط، لا أدرى فى القاهرة أو فى أسيوط. وكانوا فى زمانه يدرسون كل المواد باللغة الانجليزية فى جميع المراحل، على الأقل منذ أن قرر أو على الأصح وافق وزير المعارف على باشا مبارك فى ١٨٨٩ على جعل اللغة الانجليزية لغة التعليم الرسمية فى المدارس الأميرية، أى مدارس الحكومة بناء على توجيهات المعتمد البريطانى اللورد كرومر. ولما كان أبى من مواليد ١٨٨١، فلنفرض أنه تلقى تعليمه الأولى فى شارونة أو مغاغة حتى سن العاشرة (١٨٩١)، ثم تعليمه الإبتدائى فى أسيوط (١٨٩١م –١٨٩٦)، ثم درّس اللغة الإنجليزية فى مدرسة الأقباط بين ١٨٩٦م و١٩٠٠ ، ثم التحق بخدمة حكومة السودان فى أوائل القرن العشرين. على كل فقد عرفت فيما بعد أنه من دفعة حكيم بك صليب فى الشهادة وهو ليس من أقربائنا، ولكن ابن عمى المهندس توفيق إسحق عوض تزوج من ابنته فتنه (بضم الفاء) عام ١٩٣٢ . وقد كان حكيم بك صليب هذا مراقب عام حسابات الحكومة حين أحيل إلى المعاش عام ١٩٤١ فى سن الستين، وقد دخل خدمة الحكومة فى ١٩٠١ ، فلابد أن سنة كانت يومئذ عشرين سنة. وهى غالبا سن أبى تقريباً عندما دخل خدمة حكومة السودان (بين ٢٠و٢٢سنة).

أما عمى حبشى وهو المتوسط بين إسحق وحنا، فقد بدأت ظروفه أسوأ من ظروف أخوته. فلسبب ما لم يهتم جدى بتعليمه فاشتغل فلاحا وراعى غنم فى شارونة، ولكنه كان ذا إرادة حديدية فعلم نفسه حتى أصبح مطبعجيا ثم موظفا فى السكة الحديد، ثم علم نفسه أكثر وأكثر حتى حصل على البكالوريا

من المنزل، ثم التحق بمدرسة الحقوق السلطانية (كلية الحقوق) فى سن متأخرة أيام السلطان حسين (١٩١٤ ــ١٩١٨)، وبعد حصوله على الليسانس، فلنقل فى سن ٣٣ سنة، اشتغل محامياً بمدينة الفيوم ثم المنيا طوال العشرينيات والثلاثينيات. ولم يلمع عمــى حبشى كمحام، ولكنه كان مستوراً ومحترماً. ولازلت أذكر أنه عندما توفيت بنته الشابة ڤكتوريا عام ١٩٤٠ أرسل محافظ المنيا موسيقى البلدية لتتقدم موكب جنازتها بالمارش الجنائزى على طول الطريق. وهى عادة يتمسك بها الشعب المصرى الجنائزى عند تشييع العظماء ومن يموتون فى ميعة الشباب وكأنهم يزفونهم إلى السماء. وهذا معنى ما نقرؤه من حين لآخر فى صفحة الوفيات فى «الاهرام» من عبارة «عروس السماء» أو «عريس السماء».

وإذا لم تخنى الذاكرة فقد سمعت أبى يقول أن عمى اسحق كان يرسل له أثناء دراسته فى أسيوط جنيهين شهرياً لمواجهة نفقات المعيشة فى التسعينيات من القرن الماضى. وقد عرفت أيضاً أن أبى وهو فى السودان كان يرسل جنيهين شهرياً لعمى حبشى فى القاهرة فى فترة ما ليساعده على اتمام تعليمه. كذلك عرفت أن عمى اسحق استضاف ما بين ١٩٠٠ و١٩٠٩ ثلاثة من اولاد عمى ابراهيم، هم يسى وزكى وبنيامين ليتموا تعليمهم ويبدو أنه كان يأمل أن يتزوج يسى من بنته نزهة (١٨٩٨ ــ١٩٦٠)، بعد تخرجه من كلية الطب، ولكن يسى ما إن تخرج حتى ترك منزل عمه وتخلى عن ابنة عمه، واستقل فى معيشته ثم فتح لنفسه عيادة بجوار البوسطة القديمة فى المنيا وتزوج من فتاة طيبة عندها بعض الأطيان وأسرتها تقيم فى الفشن. ولــم تكن نزهة جميلة، فعاشت عانساً لسن متأخرة ثم تزوجت فى نحو الخمسين من عمرها وكـــانت حاصلة على الشهادة الإعدادية عام ١٩١٤.

وعندما دخلت الجامعة بين ١٩٣٣ و١٩٣٧. كان أبى قد أتى على كل مدخراته وتورط فى بناء بيت فى أرض السراى بالمنيا. وكان معاش أبى

يضيق عن إعالة أسرة مكونة من ثمانية أفراد فكان أخى فكتور، وهو معاون محطة فى خط مريوط، يرسل لأبى خمسة جنيهات شهريا ليتمكن من أرسال مصروفى الشهرى الثابت طوال سنوات دراستى الأربع وكان يتراوح بين جنيهين وثلاثة. وقد فعلت أنا شخصياً مايشبه ذلك ليتمكن أخى الفونس وأخى رمسيس من إتمام تعليمهما، كما أنى تكفلت بتعليم ثلاثة من أولاد أخى فيكتور فى مرحلة التعليم الجامعى.

ومن هذا نرى أننا كأسرة نقدس التعليم ونتضامن لاتمامه إلى أقصى حد مستطاع أو متاح. أو ما خرج عن ذلك، فلم نر مظهراً لأى تضامن بين أفراد الأسرة. نحن نادراً مانتزاور وقد تمر شهور أو سنوات دون أن نلتقى لغير ماطارىء رغم أن أكثرنا يعيش فى القاهرة، أو حتى دون أن يتصل أحدنا بالآخر تليفونيا لغير ماطارىء. هذا التفكك الواضح على الأرجح ليس مقصوراً على أسرتنا ولا على الحياة المصرية، فهو ظاهرة عامة فى كل بلاد العالم حيث تنتهى الهجرة من الريف إلى المدينة بذبول الترابط الشخصى بين البشر على مستوى الأسرة والقرية إلى عزلة تكاد أن تكون تامة بين المواطنين الذين يعيشون فى المدينة وكأنهم جزر منفصلة فى ارخبيل عظيم. ونحن سكان المدن قد نعيش عشرات السنوات فى عمائر دون أن نعرف اسم الأسرة التى تعيش فى الشقة المجاورة أو أن نعرف شيئاً عن ظروفها. وهذه الصورة تزداد تجسيا كلما ارتقت الحياة المدنية وتعقدت. هى أشد تجسيا فى لندن أو باريس أو نيويورك عنها فى القاهرة. ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن الحياة المدنية فى البلاد المتقدمة يحل فيها الترابط والتكافل الإجتماعى محل الترابط والتكافل الشخصى أو الاسرى، وينظم كل شىء فى مؤسسة اجتماعية من إطفاء الحريق إلى إسعاف المرضى وعلاجهم إلى التأمين ضد البطالة أو العجز إلى رعاية الطفولة والشيخوخة وحماية الأيتام واللقطاء والعاجزين. للمدينة دستور لاشخصى غير دستور القرية الشخصى، ومشكلة المدينة المصرية انها

أضاعت دستور القرية دون أن تكتسب دستور المدينة. ونحن معلقون بين أخلاق القرية وعقليتها وبين أخلاق المدينة وعقليتها.

وربما كانت أكثر الأسر المدنية النازحة من الريف على غرار أسرتنا. هذا بحاجة إلى تحقيق ولكن يبدو أن نمطنا الأسرى هوُ النمط السائد فى مصر اليوم بين أبناء الطبقة التكنوقراطية والطبقة الادارية من جميع الوجوه لا فرق بين أقباط ومسلمين. هذا النمط هو نمط مالك الأطيان القليلة أو المزارع الفلاح أو الحرفى فى القرية وزوجته الأمية اللذين يغذيان المدينة المصرية عبر مائة عام بنحو مائة مهندس وطبيب وأستاذ فى الجامعة وچيولوجى وبيولوچى ومدرس فى الثانوى ومحاسب ومدير وإدارى وبيروقراطى وتلميذ فى سن التعليم إلخ... (ليس فى أسرتنا إلا محام واحد وليس فيها قضاة أو وكلاء نيابة أو ضباط جيش أو بوليس أو عمال فنيون أما التجار فيها فقلة نادرة وأغزر مهنة فيها هى الهندسة ثم الطب ثم استاذية الجامعة فى العلوم أو الآداب. بعبارة أخرى نحن لا نشتغل بضبط المجتمع أو انضباطه ولكن نشتغل بخدمته وزيادة انتاجيته).

وربما كان من النافع للدارسة السوسيولوجية لمكونات وتطورات المجتمع المصرى فى القرن الأخير مقارنة هذا النمط التكنوقراطى ـــ الإدارى، باستقصاءات مشابهة للنمط الريفى الذى لم يغادر الريف وكيف تطور داخل المجتمع الزراعى، وللنمط البورچوازى التجارى بقسميه، البندرى الأصيل والبندرى النازح من الريف. وأخيراً خلفية البروليتاريا الصناعية.

وأنا لم أعرف أبداً ماذا كان يملك جدى لأبى وجدى لأمى من الأطيان، ولكنها على كل حال كانت قليلة ويمكن أن أتصور أن جدى خليل كان يملك عشرة أو خمسة عشر فداناً لأنى كنت أسمع نحو ١٩٣٠ أن أبى ورث فى شارونة نحو فدانين وجملة قراريط وأنه باعها وباع معها مصاغ أمى ومساحة من الأطيان أكبر قليلاً ورثتها أمى عن أبيها، لكى تساعده على سداد ثمن البيت الملك الذى بناه فى المنيا الذى كلفه نحو ثلاثة آلاف جنيه وانتقلنا

إليه في ١٩٢٨ وكان متوسط سعر الفدان يومئذ ٥٠ جنيها . وقد وصلت إلى هذا التقدير استناداً إلى أن جدى خليل ترك أربعة ذكور وأربعة إناث وزعت بينهم التركة ، فإذا كان هذا نصيب أبى كان إجمالى ما تركه جدى خليل هو نحو خمسة عشر فدانا . ونفس الكلام يقال عن عوض ، جدى لأمى . ويبدو أن بعض الفدادين العشرين أو الثلاثين التى كان يملكها «أبويا سيد» (أخو جدى لأبى وجدى لأمى وقد مات بلا ذرية) قد آلت بعد موته إلى أخوته ومنهم جداى .

وقد عرفت «أمى دميانة» (جدتى لأبى) و«أمى الست» (جدتى لأمى) فى شارونة حيث كنت أقضى العديد من أجازات الصيف فى العشرينات وبعض الثلاثينيات . كانت أمى دميانة ، أى جدتى ، حين عرفتها ، امرأة مسنة معروقة عمياء أميل إلى الطول وقد ماتت فى الأربعينات عن ٩٥ سنة . فهى غالباً من «دور» ـــ جدى خليل بمعنى إنها من مواليد ١٨٤٠ وكانت تتجول فى بيتها بشارونة (بيت أبويا خليل الذى كنا نعده بيت العائلة) ، دون الحاجة لمن يقودها . ولا أدرى متى ضعف بصرها حتى أضبحت لا ترى إلا الطشاش ثم فقدت نور عينيها تماماً ، فقد وجدتها دائما على هذه الحال . وكانت تعيش مع عمة لى اسمها رفقة ، قصيرة القامة جداً وعاطلة من الجمال ، وقد عاشت عانسا حتى ماتت فى سن الستين تقريبا . وكانت عمتى رفقة هى التى تخدم جدتى وتتولى كل شئونها وتقوم بواجبات المنزل فى الطبيخ والغسيل والخبيز إلخ ... وتقودها فى الدرب إذا اضطرت للخروج . وبالتالى فلم تكن هناك مشاكل . وذكرياتى عن أمى دميانة، إنها كانت دائمة الحركة رغم عماها قوية الشكيمة تعرف كيف تنهرنا ونحن صبية رغم شيخوختها الطاعنة .

أما «أمى الست» فليست لى ذكريات عنها إلا أنها كانت امرأة بدينة مسنة تجلس دائماً فى حوش دارها بجوار حجر طاحون ضخم لا يستعمل ، وقلما

رأيتها تتحرك . والغريب أني لا أذكر أني بت في دارها ليلة واحدة رغم أن بيتها في شارونة كان نظريا بيتي ، ولا أذكر من كان يقوم على خدمتها . ربما أولاد خالتي روزا . وكانت تقيم وحدها في بيت فسيح من طابق واحد قرب نهاية درب العوضية .

أما بيت أبي خليل وأمي دميانة (جداى لأبي) ، وهو البيت الذى كنت أقيم فيه كلما زرت شارونة ، فقد كان بيتا من طابقين على جانبي الدرب يصل ما بينهما في الطابق العلوى قنطرة بعرض الدرب عليها غرفة كبيرة ذات نوافذ تطل على الدرب من الناحيتين الغربية والشرقية ، طراز غريب في المعمار من ابتكار فنان بغير شك وهي تصلح لأن تكون برج مراقبة لداخلي الدرب من الجهتين . وكانت هذه غرفتي الأثيرة التي أنام وآكل وأقرأ فيها . وعندما بلغت مبلغ اليفاعة وأدمنت قراءة الروايات ، كان يخيل إلى دائما أني أسكن في اليونتي دى سوسپيرى (قنطرة التنهدات) أو اليونتي ڤيكيو (القنطرة القديمة) في فلورنسا . وفي هذه الغرفة المعلقة كانت سحارتي التي تحتوى على مئات الروايات المترجمة كالفرسان الثلاثة والأميرة فوستا وابن بارداليان وحكايات القرصان سيركوف وماركوف ومغامراتهم في سان مالو . وفي هذه الغرفة كانوا يأتونني كل صباح للفطور بسلطانية اللبن الساخن بالشعرية أو بالبتاو (في المنيا كانت سلطانية اللبن الساخن بالعيش الفينو) .

ونحن ، آل عوض ، لنا بعض الخصائص النفسية والأخلاقية المشتركة التي قد تكون مجسمة عندنا أكثر من غيرنا : ومن هذه الصفات أننا لا نكذب ولا نعرف كيف نكذب حتى للمجاملة أو لتجنب الحرج أو الخروج من المآزق . فالكلمة عندنا لها معنى واحد فقط وهو ما تقوله الكلمة . ومنها إننا عاطلون من الذكاء الاجتماعي ، وهذا ما يجعلنا نعيش في عزلة نسبية مهما كانت دائرة معارفنا واسعة ، ورغم أننا مهذبون مع الجميع لا نندمج في أحد إلا إذا اصطفيناه بمقاييس غاية في الصرامة . فلا نخالط الناس ولا نشجع

الناس على مخالطتنا ولا ننتظر شيئاً من الناس ولا نعطى شيئاً للناس إلا للمستحقين، وإذا أحببنا أو احترمنا أعطينا الكثير دون مقابل.

ومن رذائلنا ان المبادىء لها عندنا المقام الأول حتى ولو أدى ذلك إلى إغضاب الغير. فالعواطف الشخصية والمصالح الخاصة لا مكان لها عند أكثرنا إذا تعارضت مع الصالح العام أو مانعتقد أنه الحق والصواب، وإحساسنا بالواجب متطرف. أقول ان هذه الصفات من «رذائلنا» لأنها أحيانا تتعارض مع فضيلة التسامح التى تحتاج إليها الإنسانية فى كل زمان ومكان، لأن الموضوعية التامة فى الحكم والتقدير ليست دائما واضحة كل هذا الوضوح. ونحن نحل هذا الأشكال بأننا دعاة احتجاج ورفض ولسنا دعاة شغب أو عدوان أو صراع، نحله بالاعتزال أو بالإنسحاب داخل النفس حيث يعيش الإنسان فى سلام مع نفسه لعجزنا عن التعايش مع الشر أو ما نعتقد أنه شر. كانت هذه الخصال مجسمة فى أبى وبعض أخوتى وبعض أعمامى وبعض أولاد عمومتى، واعتقد أن بى منها الشىء الكثير. وقد كنت أقرأ أن العجز عن التكيف أو التأقلم مع البيئة وظروف الحياة من أسباب انقراض بعض الأنواع كالماموث والديناصور وبعض السلالات البشرية كما تقول نظرية التطور. وبهذا المقياس نحن أسرة لا مستقبل لها.

ومن خصائص أسرتنا إننا نخجل من التعبير عن عواطفنا ومشاعرنا. نحب فى صمت ونعجب فى صمت أو نترجم الحب والإعجاب إلى أفعال. كذلك نخجل من الشكوى ونتصبب عرقا إذا ظهر ضعفنا أو نقصنا، وليس هذا من باب الكبرياء الزائف لأن الكبرياء الزائف يلهب الغضب ولا يثير الخجل. ونحن نتميز بالصبر على الشدائد، والمثابرة، والعمل عندنا عبادة. ولست أعتقد أننا متفردون بهذه الخصائص لأنى وجدتها مجسمة فى الكثيرين من أبناء الصعيد، ولاسيا الصعيد الأعلى. ولا أظن أنى وجدت عوضيا يقيم وزنا للمال.

وبعض أفراد العوضية يحسون إحساساً عميقاً ليس فقط بفرعونيتهم ولكن أيضاً بأنهم من نسل ملوك مصر القديمة. وأنا شخصياً رغم عقلانيتى الشديدة استسلم أحياناً لهذا الوهم. هو وهم طبعا فمن ذا الذى يعرف فى مصر من كان جده العاشر؟

وقد كانت شارونة فيما قرأت عاصمة مصر القديمة فى عصر عن عصور الانحطاط، وهى تقع شرق النيل فى مواجهة آبا الوقف فى البر الغربى. وقد كان تعدادها قبل ثورة ١٩٥٢ نحو ٥٠٠٠ نسمة منهم نحو ١٥٪ من الأقباط. وشمال شارونة بنحو كيلومترات تقع قرارة، وفى جبل قرارة مقابر ملكية تنتمى غالبا للفترة ما بين الدولة القديمة والدولة الوسطى. وفى وسط النيل غرب قرارة جزيرة كبيرة اسمها جزيرة شارونة فى مواجهة مغاغة التى تقع على البر الغربى من جزيرة شارونة، وهى مثل آبا الوقف على خط سكة حديد الصعيد. وقد اشتهرت مغاغة بسبب قرية الكيلو التى أنجبت طه حسين. ويبدو أن شارونة بها بعض الآثار فى صحرائها الشرقية حيث مدافنها. أذكر أننى ذات صباح كنت وأنا غلام أقطع هذه المنطقة الصحراوية مع ابن خالتى وكان مثلى غلاما، وإذا به ينحنى ويلتقط حجراً صوانيا مستطيلاً منحوتا كأنه زلطة فى صورة تمثال صغير طوله عشرون سنتيمتراً. سألته «ما هذا؟» فأجابنى ببساطة «زب كفرى» ولم أفهم، ولكنى خجلت من السؤال لبذاءة التعبير، وسكتنا. ولكن بعد أن عدنا إلى بيته اشتد فضولى فسألته: «ماذا يعنى كفرى» أجاب: «يعنى من أيام فرعون»، ففهمت أنه يتحدث عن الآثار. هذا ما بقى من مجد مصر القديمة والفراعين العظام فى وجدان الفلاحين بفضل أديان التوحيد: إنها كانت عصور الكفر والوثنية. (شىء من هذا حدث لليونان والرومان فى أوروبا فى العصور الوسطى بعد انتشار المسيحية).

أما شارونة فقد اشتهرت بأنها أنجبت القصاص يوسف الشارونى. ومن أبنائها النابهين رجل نساه زماننا ولكنه كان من رواد علماء التربية فى مصر، وهو يعقوب فام الذى كان فى الثلاثينيات سكرتير جمعية الشبان المسيحية، وكان له أثر كبير فى تنشئة شباب ذلك الجيل. وأما اسم «قرارة» فاسم مصرى قديم يعنى «الجبانة» وفى أحمد بدوى وهيرمان كيس أنها تعنى «سقر» أو العالم الآخر، مثل قولنا «سقارة» التى كانت جبانة منفيس عاصمة مصر منذ مينا حتى نهاية الدولة القديمة. والخصوبة الأساسية فى البر الغربى مما يجعل الاحتمال الأقوى أن تكون مغاغة هى عاصمة مصر فى ذلك الزمان وليس شارونة، وأن تكون قرارة جبانتها وشارونة ضاحية من ضواحيها. فإن كانت شارونة هى العاصمة فالأرجح أنها كانت مركزاً لتجميع الثوار الذين تحصنوا فى البر الشرقى أو فلول الحكومة الشرعية المطاردة. على كل فزمام شارونة أصلاً كان كأرض الفيوم أرضا صحراوية أخصبها طمى الفيضان الموسمى عبر آلاف السنين، وليست كبقية أرض غرب محافظة المنيا التى غمرها طمى النيل عبر مئات الآلاف من السنين فجعلها فيما يقال أخصب محافظة فى الصعيد، وأخصب محافظة فى مصر بعد المنوفية. وقد اشتهرت منطقة آبا الوقف والشيخ فضل بزراعة قصب السكر، وبها مصنع لصناعة السكر اعتقد أنه أنشىء فى عهد إسماعيل. والقصب كما هو معروف يحتاج لتربة طينية كثيفة.

اثنتان من خالاتى هما مريم وشفيقة كانتا تسكنان جزيرة شارونة وكانت لهما بها أطيان، ولاشك أن أولادهما وأحفادهما لا يزالون هناك. وقد كنت أزورهما وأنا صبى كلما قضيت الصيف فى شارونة. وكانت خالتى مريم أرملة مسترجلة فوق الخمسين حين عرفتها. سمعت من أمى أنها كانت تستعمل السلاح لرد اللصوص عن زراعتها وأجرانها. وكان أولادها يشتغلون بالزراعة. أما خالتى شفيقة فكانت حول الثلاثين من عمرها جميلة الطلعة

قوية القوام تميل إلى الطول بمقاييس النساء. وكانت متزوجة من مزارع اسمه قلادة لم أره قط، ولكن سمعت أمي تقول عنه بامتعاض إنه كان خارج عمله في الزراعة «نورى» أى لص، ينهب ما يجده سائبا من آثار قرارة أو ربما يتواطؤ مع خفير الجبانة. وكانت خالتى شفيقة تشرف على زراعتها بنفسها نظرا لكثرة تغيبه. وكان واضحا أن كل «عملياته» هذه كانت تجرى خارج نطاق الأسرة لأنى لم أر شيئاً مريبا فى دار خالتى شفيقة. والأغلب أن خالتى كانت تسمع بنشاط زوجها، لأنى لاحظت عليها أنها كانت تتجنب الحديث عنه وكأنه زوج مفقود.

ولا زلت أذكر ليلة هزت مشاعرى. فقد خرجت بى خالتى شفيقة نحو العاشرة مساء إلى غيطها، غالبا لتحمل غطاء أو طعاما إلى ابنها الذى كان يقوم بنوبة الرى فى الليلة، وعبرنا نحو كيلومتر من الحقول، وكان القمر بدراً مكتملاً، ونسيم الصيف كالصبا الذى نقرأ عنه فى الشعر العربى، ونور القمر كغلالة فضية كست العالمين. ووسط الهدوء الشامل كنت أسمع نقيق الضفادع متصلاً وبعض الأعيرة النارية بين الحين والحين يطلقها الفلاحون لأرهارب اللصوص حتى لا يقتربوا من محاصيلهم. وكان بى بعض الاضطراب، أنا المدنى الذى لم يألف معايشة كل هذه الطبيعة الخضراء وأصوات الصمت الأبدى، وبدأت أذكر قصص الجان التى تفاجىء البشر فى الظلمات. وفجأة سمعت خالتى شفيقة تقول وهى تجول ببصرها فى السماء: انظر! ألا ترى القمر جميلا! فأفقت لنفسى على شعور غريب. هؤلاء الفلاحون الخشنون الاجلاف الذين لا نسمعهم قط يعبرون عن إحساسهم بالجمال، إن لهم قلوبا مثل قلوبنا، ولكن أكثرهم لا يجدون الكلمات. أم ترى أن خالتى شفيقة كانت نموذجاً رومانسيا فريداً قل صنوة بين الفلاحين؟ لقد كانت ليلتها فيما يشبه البحران. وتذكرت ما سمعته عن جدى خليل وهو يعد فرق النجوم وهو يمشى وسط الحقول. ربما كان فى أسرتنا مس مما يصيب الشعراء وأهل الفن.

كانت آخر زيارة قمت بها لشارونة فى ٨ يناير ١٩٦٢ لدفن أبى إلى جوار أمى، وكان قد مات فى المنيا فى ٧ يناير. كانت هذه بقايا الأسر المصرية المنحدرة من أصل ريفى، أن يدفن جثمان الراحل فى مسقط رأسه. (عندما ماتت أمى عام ١٩٥٦ كنت أعمل فى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك فلم أشارك فى وداعها وترك ذلك فى نفسى ندوبا غائرة). وفى شارونة فوجئت بظاهرة غريبة. فبعد انتهاء الصلاة على الجثمان فى كنيسة القرية حمل أقربائى من الفلاحين الأشداء التابوت على مناكبهم وبدأ الموكب يتقدمه كهنة القرية والشمامسة، وإذا بى أرى الكهنة يحملون أعلاماً كبيرة عتيقة بالية متسخة كأنما عمرها قرون، عليها رسوم متعددة الألوان كاد البلى أن يمحوها. وكنت فى مقدمة المشيعين فحاولت أن اتبين الرسوم على الأعلام ولكنى عجزت بسبب حالتى النفسية وبسبب الألوان الباهتة. وكان يسير فى الموكب حتى المقابر كل ذى حيثية فى شارونة من مسلمين وأقباط. ومنعنى أهل القرية من تجاوز تخومها بسبب الاعياء البادى على واصرارا منهم أنى لن أتحمل السير كيلومترين أو ثلاثة فى جوف الصحراء الشرقية حيث المقابر. وبعد أن عاد المشيعون سألت رئيس الكهنة: ولم الأعلام؟ فأجاب باقتضاب: هذه لا نخرجها إلا عند وداع الرجال العظام. ترى ماذا كان أبى يمثل عند أهل شارونة؟ ثم لايزال السؤال يلح علىّ: ولم الأعلام؟ لقد خيل إلىّ وقتئذ وأنا أمشى فى الموكب المهيب أنى أشارك فى جناز طقوسه باقية من أيام الفراعين.

الهرم مايو ١٩٨٣.

الفصل الثالث
ثمانية پروفيلات

في ١٩٢٠ كنت في الخامسة من عمرى عندما نقل أبى من الخرطوم إلى ملكال فى أعالى النيل عند بحر الغزال. عندئذ قرر الاستقالة من حكومة السودان والعودة إلى مصر للاشراف على تعليمنا، نحن أولاده، كما كان يقول. ولم يقدم أبى استقالته إلا فى ١٩٢٢، والأرجع عندى أنه ارجأ الاستقالة سنتين حتى يستوفى عشرين سنة فى خدمة حكومة السودان، وهى الحد الأدنى لاستحقاق المعاش فى حالة الاستقالة بحسب قانون التوظف فى تلك الأيام. ومن هذه الواقعة —إن صح هذا التفسير— أستطيع أن استخلص أن أبى دخل خدمة حكومة السودان فى ١٩٠٢.

ومع ذلك فقد أرسل أبى أمى ومعها كل الأبناء إلى المنيا فى صيف ١٩٢٠ للاستقرار فيها وبدء الحياة الجديدة. ولماذا المنيا؟ أولاً لأنه كان له أخ يقيم فى المنيا هو حبشى خليل المحامى، وابن أخ هو الدكتور يسى إبراهيم عوض، وثانياً لقرب المنيا من شارونة (ستون كيلومتراً أو ساعة بالقطار). ويبدو أن الانتقال إلى القاهرة كان بالنسبة له، أو على الأصح لأمى، وثبة كبرى. أما أبى فلم تكن لديه حوائل نفسية.

انتقلت أمى إلى المنيا ومعها خمسة أطفال هم بالترتيب: شاكر ومينرڤا وڤيكتور ولويس ومرجريت، وكان بين الواحد والآخر سنتان وبضعة شهور بانتظام.

البروفيل رقم (١): أجمع كل من فى الأسرة من كبار السن على أن حنا خليل عوض كان «أطيب» أخوته. وصفة «الطيبة» ليست من

الصفات التى يلاحظها الأبناء فى الآباء لأنهم لا «يتعاملون» معهم. ومع ذلك فقد كان واضحاً لى أن أبى لم يكن فقط أطيب «أخوته» بل كان من أطيب من عرفت من الرجال. وكان بالقطع أطيب من أمى التى كانت كثيرة الحسابات وأشد منه وعياً بختل الناس ولفهم ودورانهم وأكثر حكمة عملية وحذراً فى التعامل مع الناس، بل وقدرة على المناورة.

لم يكن أبى «مغفلاً» أو حتى «ساذجاً»، بل كان رجلاً «دغرى»، الكلمة عنده لها معنى واحد. الأبيض عنده أبيض، والأسود عنده أسود، لا يكذب أبداً، ولا يجامل بالباطل ولا ينافق. وأقصى ما يفعله لكى لا يجرح شعور الغير هو أن يلوذ بالصمت إذا سئل عن رأيه فى صغار الأخطاء أو العيوب. أما الأخطاء والعيوب الكبيرة فكان عاجزاً عن السكوت عليها.

ولم يكن أبى متديناً بالمعنى المألوف. لم يكن يصلى أو يصوم حتى فى يوم الجمعة الحزينة، على العكس من أمى التى كنت أراها تصوم كل أسبوع الآلام وغيره ولكن فى غير إفراط، ولكنى لم أرها أبداً تصلى، ولعلها كانت تصلى خلسة. ولا أذكر أنى رأيت أبى أو أمى يذهب إلى الكنيسة فى المنيا أيام الأحد، أو حتى فى أيام الأعياد لحضور القداس، ولكن ربما دخلاها فى المناسبات الحزينة وفى مناسبات زواج أبناء معارفنا، وكانت نادرة. وكانت أمى ترسلنى وأنا صغير إلى الكنيسة مع أختى مينرڤا، وأخى ڤيكتور فى صحبة بعض الأقارب مرتين فى السنة، مرة فى عيد الميلاد (٧ يناير) ومرة فى سبت النور السابق على أحد عيد القيامة، وربما فى أحوال نادرة فى أحد الزعف وكنت أضيق بهذه الطقوس وأحاول التهرب منها. ثم توقفت نهائياً عن التردد على الكنيسة وأنا فى سن الثانية عشرة. ومنذ ذلك الحين وأنا لا أدخل الكنيسة إلا لقداس ميت أو قداس زفاف.

لم يكن أبى «ملحداً»، ولكنه كان فيما أظن «لا أدريا». على كل حال فهو بالقطع لم يكن يؤمن بالله «المشخص» الشائع فى الفهم الدينى

العام، أى الله الذى يجلس على عرش الكون كما يجلس الملك أو رئيس الجمهورية ويوزع العدل أو الأرزاق أو الأحكام.

وانطباعى من مجادلاته معى وأنا فى المدرسة الثانوية ثم فى الجامعة أنه كان يعتقد بأن فى الطبيعة قوة عظمى تتصف بالحكمة هى التى نسميها الله وهذه القوة العظمى الحكيمة تسير كل شىء فى الوجود، وان الشيطان ليس له وجود مشخص وإنما هو مجموع النزعات الشريرة فى نفس الإنسان وكل ما يحضه على العدوان أو على تدمير نفسه، كالأنانية والاستسلام للشهوات.

وكان أبى يؤمن بوجود الروح ولكن بطريقة غامضه. كان يقول: هناك شىء ما يبقى من الإنسان بعد وفاته لم يستطع العقل ولا العلم أن يهتدى إليه حتى الآن، وكل ماينسبه الناس إلى الروح بعد الموت مجرد تكهنات. الدينونة فى الأرض لا فى السماء: أمام محكمة الضمير وأمام محكمة المجتمع وأمام قوانين الأخلاق وقوانين الطبيعة. الجنة هى سلام الإنسان مع نفسه وسلام الإنسان مع المجتمع وسلام الإنسان مع قوانين الطبيعة.

كان أبى يعتقد أن الأنبياء مصلحون عظماء من أعظم طراز، وكان يرى أن الحكمة الدينية ودعوة الإصلاح عرفتها الوثنيات الأولى كما عرفتها أديان التوحيد. ولم أسمع أبى يتحدث عن الأديان بلهجة استخفاف رغم تحفظاته الكثيرة عليها.

كل هذا لم يمنع أن أبى عمّدنا كسائر الأطفال المسيحيين، وعلمنا قبل أن نبلغ الخامسة أن نصلى قبل النوم: «أبانا الذى فى السموات إلخ..» وهى «فاتحة» المسيحيين من كل ملة، ولم يمنع أنه علمنا بعد أن بلغنا السابعة «الكريدو» Credo أو «قانون الإيمان»: «بالحقيقة نؤمن باله واحد، الله الأب، ضابط الكل، خالق السماء والأرض، ما يرى وما لا يرى.. إلخ»، قانون العقيدة المسيحية الذى اختصت به الكنيسة القبطية الأورثوذكسية من دون سائر المذاهب المسيحية، فهو برغم تشابهه العام مع «الكريدو»

الكاثوليكى وغيره يختلف عنه فى بعض التفاصيل المحيرة للألباب . وكنا نجد صلاة «أبانا الذى فى السموات ..» قصيرة ومفهومة وسهلة الحفظ ، بينما قانون العقيدة طويلاً وصعب الحفظ ويشبه الطلاسم . فكنا نحفظه دون أن نفهم معناه ، أو حتى دون أن نسأل عن معناه ، حيث يتحدث عن الأب والابن والجوهر والانبثاق ، إلخ ... ولو قد سألنا لما عرف المسئول بماذا يجيب . وقد نسيت منذ أربعين أو خمسين سنة هذه المحفوظات الدينية لعدم الاستعمال ، فلم أعد أذكر منها إلا جملاً غير مفيدة ، ولكن نكهتها لاتزال باقية فى النفس رغم تقادم العهود .

من أجل هذا يجب أن نحذر التعميم . يجب أن نحذر أن نتصور أنى نشأت فى أسرة قبطية أورثوذوكسية نموذجية . ولست أشك فى أنى وجدت بعض الأقباط على شاكلة أبى وبعضهم على شاكلتى ، ولكن بعضهم ايضاً يأخذ هذه الأمور مأخذ الحرفية . أما كثرتهم فهى تحسن تكرار ما لقنت دون أن تفهم معناه الحقيقى وإذا كانت الأشياء تعرف بأضدادها ، فانا زعيم بأنك لو استوقفت عشرة أقباط اورثوذوكس متعلمين وسألتهم عن الفرق بين العقيدة الاورثوذوكسية والعقيدة الكاثوليكية لما عرف ذلك منهم أكثر من واحد .

وكانت لأبى عادات يومية ثابتة ظل يزاولها أو يزاول أكثرها من سن الأربعين إلى سن الثمانين ، أى منذ أن عاد من السودان إلى المنيا حتى مات . كان يستيقظ فى السابعة صباحاً ولا يفطر إلا فنجاناً كبيراً من القهوة السوداء ، ثم يقرأ الصحف والمجلات ثم يقرأ الكتب الثقافية والروايات غالباً بالانجليزية ، أو يصرف شئون الحياة كأن يرتدى ملابسه ويمشى إلى مديرية المنيا ليصرف معاشه من حكومة السودان ثم يحاسب أمى على مصروفات البيت يوماً بيوم . كانت يده تمتد كل ساعة إلى محفظته كلما طلبت منه أمى شراء شيء . وما رأيته قط يعطيها ميزانية البيت شهراً بشهر . وكان يخرج إلى مدارسنا ليدفع مصروفات المدرسة أو يأخذنا إلى الترزى وهكذا . فإذا

أوشك النهار أن ينتصف كان يجلس عادة فى كرسى كبير مما يسمى «دك تشير» deck - chair، مما يتمدد عليه المسافرون على ظهر البواخر، فلا هم قائمون ولا هم جالسون والكرسى عبارة عن مجرد هيكل من قضبان متعامدة من الخشب عليها قاش خشن متين شبيه بقلوع المراكب، وبجواره أو أمامه طقطوقة أو مائدة صغيرة عليها طبق منُ الفول النابت أو الترمس أو الجبن وطفاءة سجائر وكوباً زجاجياً سميكاً متوسط الحجم، وعلى الأرض على يمينه زجاجة نبيذ أحمر لف عليها فوطة بيضاء مبلولة، نبيذ مما صنع فى مصر.

وهنا تبدأ الطقوس: يشرب أبى نبيذه على مهل ويمز بالترمس حتى تأتيه أمى بطبق من كبد الفراخ والقوانص أو صدر فرخة أو شيئاً من هذا القبيل، وقلما كان يأكل اللحم. وكان يختبر أمامنا ذكرياته عن السودان أو عن شارونة أو يحدثنا فى السياسة أو فى نظرياته الدينية شبه الفلسفية. هذا إن كنا موجودين، فإن لم يوجد معه أحد غير أمى لأننا فى المدرسة، فلا أعرف كيف كان الحديث يدور. وحين تبلغ الساعة الثانية والنصف يكون قد أتى على شرابه وطعامه وحديثه وثقلت رأسه فينهض ويأوى إلى فراشه وينام حتى الخامسة والنصف مساء. وعندئذ كان ينهض ويرتدى بدلته وطربوشه ويحمل عصاه ويخرج فى نزهته اليومية فيمشى بطول كورنيش النيل شمالاً حتى قرية الأخصاص ثم يعود بعد غروب الشمس وقبل الظلام، نحو ثلاثة كيلومترات ذهاباً وإياباً. (وفى الشتاء كان يقوم بهذه الرياضة صباحاً).

وفى الليل، نحو التاسعة كان هذا الطقس يتكرر من جديد. زجاجة النبيذ والمزة أو العشاء الخفيف واللغو ثم النوم. وكانت مهمة أختى العبيطة مرجريت هى تغير الفوطة المبلولة مرتين صباحاً ومرتين مساء لتحتفظ الزجاجة ببرودتها. وكانت تسعى بالأطباق المليئة والفارغة بين مجلس أبى فى الصالة والمطبخ وتساعد أمى فى غسل الصحون. وحين كانت تعتل صحة أبى أو تقل

نقوده كنت أراه يقسم زجاجة النبيذ على زجاجتين ويكملها بالماء، واحدة للغداء والأخرى للعشاء. وأحياناً كان يسعل فكنت أراه يقسم السيجارة نصفين ويستعين بمبسم على التدخين. وما رأيته قط مريضاً مرضاً كبيراً أو دخل المستشفى، وإنما كانت وعكاته خفيفة. وكانت بنيته صحيحة وعمّر حتى الحادية والثمانين. فلما مرض مرض الموت راح فى غيبوبة يومين أو ثلاثة انتهى ونحن فى القطار إليه. وأرجح أنه مات بسيروز الكبد شأن أكثر من يشربون.

وكان أبى يعلمنا اللغة الإنجليزية فى المرحلة الإبتدائية والثانوية ساعة فى الصباح أيام الأجازات أو ساعة فى المساء أيام الدراسة، أو على الأصح يقوينا فيها لأننا كنا ندرسها فى المدرسة. ومع ذلك فحيـن فرغت من الجامعة وبدأت أتأمل أحوال أسرتنا كنت أعجب كيف استطاع أبى أن ينفق أخصب عشرين عاماً فى حياته من الأربعين إلى الستين، دون أن يفعل شيئاً منتجاً، رغم أنه لم يكن رجلاً خاملاً. ولكنى استنتجت أنه كان مرغماً على هذه البطالة، فمن تجاوز الأربعين يصعب عليه أن يجد وظيفة فى شركة، وهو لم يكن مؤهلاً للمهن الحرة حتى يعمل طبيباً أو محامياً، وهو لم يكن يحسن التجارة كما دلت تجربة أخى شاكر، أما الزراعة فمعناها الانتقال إلى شارونة وهو ما كان يستحيل نفسياً وعملياً. ولو أنه كان مقيماً فى القاهرة حيث الناشرون فربما اشتغل بترجمة الكتب أو الروايات من الانجليزية إلى العربية أو أشتغل مترجماً فى صحيفة من الصحف. ولكنه كان رهين المنيا حيث المجالات محدودة. ومع ذلك فقد كان فى إمكانه أن يشتغل مدرساً فى إحدى المدارس الأهلية كما فعل فى صدر شبابه، ولكن ربما أحس بأن ذلك كان لا يليق بكرامته بعد أن بلغ أعلى السلم الوظيفى البيروقراطى فى حكومة السودان.

ولم أر أبى يبكى إلا مرتين: مرة يوم وفاة سعد زغلول فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ ومرة يوم تنفيذ حكم الإعدام فى شيكاغو عام ١٩٢٧ فى الفوضويين

الإيطاليين ساكو Sacoo (٣٦سنة) وڤانزيتى Vanzetti (٣٩سنة). وكان حكم الاعدام قد صدر عليهما عام ١٩٢١ جزاء لهما على جريمة قتل رجلين فى أمريكا، ولكن تنفيذ الحكم تأجل ست سنوات، ليس فقط بسبب الاجراءات القانونية، ولكن أيضاً بسبب هياج الصحافة العالمية والرأى العام ضد هذا الحكم الجائر الذى أجمع أكثر المعلقين على أنه مناف للعدل والإنسانية لوضوح عدم ثبوت الأدلة، بل وإنه فى ذاته يشكل جريمة قضائية لأن القضية من أساسها من تلفيق بوليس شيكاغو ضد عاملين بريئين لمجرد قيامهما بقيادة عمال مصانع شيكاغو. وقد كان تنفيذ حكم الإعدام فى أول مايو ١٩٢٧ وصاحبته الاحتجاجات والمظاهرات الدامية فى كل عواصم العالم ومدنه الكبرى. وهذا هو الأساس فى اختيار أول مايو من كل عام عيداً للعمال فى كل العالم باعتبار أن نيكولا ساكو وبارتولوميو ڤانزيتى هما أكبر شهيدين للحركة العمالية افترسهما تعاون البوليس والقضاء فى خدمة الطبقة الرأسمالية.

أما بكاء أبى على سعد زغلول فمفهوم، فقد كان فى كل بيت حداد على موت سعد زغلول زعيم الأمة وحاميها من الملك والانجليز. وكان فى بيتنا حداد.

وأما بكاء أبى على ساكو وڤنزيتى فهذا مالم أفهمه. عاملان من الخواجات فى بلاد بعيدة يعدمان لجريمة قتل، وأبى فى المنيا يذرف عليهما الدموع. ونحن لسنا من العمال ولا من الفوضويين ولا من الخواجات ولا من الأمريكان ولا من الايطاليين. وكنت يومئذ فى الثانية عشرة من عمرى وكان الموقف أكبر من إدراكى. رأيت أبى جالساً فى مقعده «الدك تشير» يقرأ فى جريدة «الأهرام»، وصفاً دراميا لتنفيذ حكم الإعدام فى ساكو وڤيزيتى وللمظاهرات التى اجتاحت العالم احتجاجاً على ذلك. وكان فى حالة تأثر بالغ، فرأيت دموعه تفيض على خديه فيمسحها بكم جلبابه.

وبعد أن فرغ من قراءة الجريدة أخذتها منه وقرأت فيها نفس الموضوع فلم أهتز، وزادت حيرتي لتأثره إلى درجة العجز عن السيطرة على عواطفه. وسألته عن سبب تأثره البالغ فأجاب في اقتضاب: «شيء فظيع، إعدام الأبرياء». وأخذ يبرطم بكلام نصف مفهوم عن إجرام البوليس في كل بلاد العالم.

وقد فهمت معنى هذا الكلام. فقد كان بوليس بندر المنيا يقع أمام بيتنا مباشرة في الجانب الآخر من شارع الانشاء رقم ١٠ بأرض السراية في الطرف البحري من مدينة المنيا حيث كنا نقيم بعد انتقالنا إلى «بيتنا الملك». وكنا كل ثلاث أو أربع ليلات نسمع بين الواحدة والثالثة صباحاً صرخات المحتجزين من لصوص ونشالين وصغار المجرمين وهم يتأوهون ويجأرون تحت وطأة التعذيب الذي كان يقوم به رجال البوليس، غالباً بأمر من الضابط النوبتجي، سواء لتأديبهم أو لتهيئتهم للاعتراف عند عرضهم في الصباح على وكيل النيابة. (اما عتاة المجرمين فقد كانوا يودعون في المركز، مركز المديرية، في الطرف القبلي من المدينة، حيث مكتب الحكمدار وقوة الأمن الأساسية، وغالباً حيث التعذيب أشد قسوة). وكنا نسمع من بيتنا صوت القايش والشوم وهو يضعضع أجسام المتهمين وصوت الركل بالأحذية الميري الثقيلة التي يلبسها العساكر. وكان أبي يستيقظ أحياناً على هذا الصراخ رغم زجاجة النبيذ التي شربها ويمتلىء سخطاً ويقرأ في سريره نحو ساعة أو ساعتين ثم يعود إلى النوم حين يخيم الهدوء على الظلام. ولكثرة ما كان هذا التعذيب يتكرر ألفناه ولم نعد نتحدث في أمره بالليل أو بالنهار.

وفجر موضوع ساكو وفنزيتي في نفسي وفي عقلي الوعي بدور البوليس وأجهزة القمع في قهر الشعب واخضاعه للحكومة وللطبقة الحاكمة في المجتمع، ليس في مصر وحدها ولكن في العالم كله. ولا شك أن هذا الشعور لم يكن جديداً علي، فقد عرفت وأنا تلميذ في المدرسة الابتدائية بين سن السابعة وسن الحادية عشرة رجال البوليس في المنيا يجزون وراءنا بأعواد

الخيزران أو بخراطيم المياه لتفريق مظاهراتنا ضد الانجليز ومن أجل الاستقلال ، ونحن نهتف « يحيا سعد » ، أو « يسقط عدلى » أو « احيه يا نسيم يا أبو عقل تخين » (توفيق نسيم باشا) . ولكن كل هذه كانت أحاسيس مبهمة تحددت فيها الكراهية ضد الانجليز والملك وبعض الباشوات المصريين من أصدقاء الإنجليز وخدم الملك ، وبالمثل لم يكن يهزنى كثيراً عقاب المجرمين فى البندر ، فى قسم البوليس ، لتصورى أن كل من كان يقبض عليهم من المجرمين ، وعقاب المجرمين أمر طبيعى . ولم تكن مداركى قد اتسعت بعد لفهم أهمية تلك المرحلة الوسطى بين الاتهام والإدانة ، إلا وهى المحاكمة أمام القضاء . ولكن بعد أن قرأت عن مأساة ساكو وڤنزيتى وما رأيت من جيشان مشاعر والدى لاعدام الابرياء بدأت أفكارى وعواطفى تتبلور ضد السلطة وبدأت انظر إلى البوليس نظرى إلى أدوات للقمع وليس إلى رجال للأمن .

كانت هذه بداية الثورية عندى . يقظتى الباكرة إلى الظلم وإلى دور الحكام فى إنزال الظلم بالناس . وبعد أن ازداد وعيى بدأت ادرك ان الحكام ليسوا وحدهم الظالمين ، وإن القوانين نفسها يمكن أن تكون ظالمة .

لم أكن أعرف ما معنى كلمة « فوضوى » التى أطلقوها على ساكو وڤنزيتى ، ولا معنى تهمة البلشفية والشيوعية التى نسبوها إليهما . فكان أبى يشرح لى معنى « الفوضوية » و « النيهيلزم » والشيوعية والبلشفية .

كل هذا لم يكن يمنع طبعاً أنى كنت مع أخى ڤيكتور نعابث أبى لأننا ضبطناه متلبساً بالعاطفية ، فكنا نجلس قبالته ونقلده فى حزنه وهو يقرأ « الأهرام » . كنت أمسك منديلاً وأمسح دمعة وهمية على خدى قائلاً : « ساكو » ، ثم أمسح دمعة وهمية أخرى على الخد الآخر قائلاً : « ڤنزيتى » ! وكان أبى يخفى خجله بقوله : « اسكت يا ولد يا قليل الأدب » !

وكان أبى بعواطفه وأفكاره وفدياً أى مطالباً بالاستقلال ومعادياً للاحتلال الإنجليزى فى مصر من جهة ومؤمناً بالدستور ومعادياً للملك وللباشوات الأتراك من جهة أخرى . ولكنه مع ذلك كان سلبياً فى السياسة ، فلم أره فى يوم يشارك فى اجتماع سياسى أو يعبر عن معتقداته السياسية بأية صورة مادية ،

رغم أن مناخ مصر العام فى العشرينات والثلاثينيات كان يموج بالحركات السياسية. ولم تتجاوز السياسة عنده جدران بيته ومناقشاته الشخصية مع أبنائه وأقربائه وبعض أصدقائه داخل صالون بيتنا المكسو بالحرير الأطلسى الأحمر، الحرير الموشى بزخارف مذهبة، وقد كان فى ذلك الزمان بديل الأوبيسون لمن لا يملكون ثمن الأوبيسون الأصلى.

ولم يكن أبى دائماً فاضلاً فى كلامه أو تصرفاته. ولكنه لم يكن طبعاً يحس بأن كلماته قد تجرح سامعه إذا أخذها على حرفها. مثلاً أذكر له أنه فى أوائل الثلاثينيات دخل فى مناقشة حامية مع أخى ڤكتور الذى فيما يبدو كان يجادله فى الجنيهات الخمسة التى كان يقتطعها من مرتبه شهرياً وهو معاون محطة فى خط مريوط ويرسلها إلى أبى. قال أبى موجهاً الخطاب لنا معاً: «لماذا فى ظنكما ينجب الآباء الابناء؟ لكى يساعدوهم عند الحاجة. الراعى مثلاً يربى الخراف والجديان الصغيرة وينفق عليها حتى تكبر، لماذا؟ لكى يذبحها ويأكلها أو يبيعها». وكانت الصورة بشعة سببت لى صدمة شديدة. لقد سمعنا بصور لا تقل بشاعة عن هذه الصورة. فإبراهيم أعد كل شىء لذبح ابنه (إسحق) عند اليهود والنصارى وإسماعيل عند المسلمين)، فيما بعد قرأت ان أجاممنون ذبح بنته ايفيجنيا قرباناً للألهة. ولكن إبراهيم فعل ذلك ليثبت طاعة الله (مبدأ عام)، واجاممنون فعل ذلك ليحرك رب الرياح سفائن اليونان ويحمل البحر اسطولهم إلى طروادة (مصلحة عامة). أما أن يربى الأب أولاده ليذبحهم كالخراف والجديان ليأكلهم فهذه نظرية جديدة. طبعاً أبى لم يقصد أكثر من أن الأب يربى أولاده آملاً فى أن يساعدوه فى شيخوخته إن كان محتاجاً، ولكنه أساء التعبير، وترك فى ذاكرتى هذه الصورة البشعة. أما أنا فتدخلت فى المناقشة وأصررت على أن الآباء مسئولون مائة فى المائة ليس فقط عن تربية أولادهم، ولكن عن سعادتهم أيضاً. فالأبناء لا يستشارون فيما إذا كانوا يرغبون فى المجىء إلى الدنيا، والأب العاجز عن توفير احتياجات ابنه وتحقيق سعادته ما كان ينبغى

له أن يتزوج. وكانت هذه المناقشات تتجدد كلما طلبت من أبى بدلة جديدة أو زيادة فى مصروفى الشهرى.

وحين كنت طالباً بالجامعة، غالباً نحو ١٩٣٥، أى فى العشرين من عمرى، كنت أقضى إحدى الاجازات مع أسرتى فى المنيا. وكان من عادتى أن اعتكف وحدى أكثر الوقت فى الغرفة المشتركة بينى وبين أخى ڤكتور للتفرغ لمذاكرة دروسى بينما أبى يشرب كعادته فى حجرة السفرة، وكان مكانها فى الصالة، ومعه أمى وأختى ريتا وربما الأطفال، الفونس ورمسيس. وذات ليلة نحو التاسعة سمعت صياحاً عالياً وجلبة شديدة وكراسى تتحرك فى الصالة فخرجت لاستطلع فرأيت أبى واقفاً فى حالة هياج شديد والشتائم المقذعة بالأب والأم وكلمات العيب تتدفق من فمه موجهة إلى أمى. وأمى تحاول تهدئته بعبارتين لا تزيد عليهما: «أنت غلطان». «دا مش صحيح». وحاولت لدقيقة أو دقيقتين أن أفهم من سياق الكلام ماذا كان موضوع الشجار فلم أفلح. فتدخلت مهدئاً بقولى: «خلاص يا بابا. روح نام. يظهر أنك النهاردة شربت شوية زيادة». فأجابنى أبى دون أن يلتفت إلى: «أنت حمار مش فاهم حاجة». وبدل أن يهدأ ازداد هياجه، وإذا به يندفع إلى المطبخ ويعود بساطور شهره فى وجه أمى مهدداً بقتلها وتطور الموقف بسرعة. كان فى حالة سكر بين، عينان حمراوان ووجهه محتقن والنبيذ يفوح من فمه. وحاولت أبعاده عنها بيدى ولكنه دفعنى بعيداً وعاد يواجه أمى وقد رفع الساطور وكأنه وحش كاسر يريد أن ينقض عليها. فرفعت كرسياً من كراسى السفرة وتوسطت بينه وبين أمى صائحاً به: «لو تقدمت خطوة ضربتك بالكرسى. ضع الساطور على السفرة». ويبدو أن المفاجأة أذهلته أو جعلته يدرك هول الموقف: ابن يهم بضرب أبيه. لم يكن هناك اختيار لقد كان على وشك ارتكاب جريمة مروعة. ووضع أبى الساطور على السفرة، وانسحب فى بطء إلى غرفة نومه. كذلك انسحبت أمى مع الأطفال إلى حجرة أخرى وحملت الساطور إلى المطبخ، ثم قصدت حجرتى وعدت بكتبى

إلى السفرة لاستكمل مذاكرتى فى الصالة حتى الواحدة صبحاً. كان من المهم إلا أنام إلا بعد التأكد من أن كل أطراف الشجار قد استسلموا للنوم.

وفى الصباح لم يشر أحد بكلمة إلى ما كان أثناء الليل. كان الكلام قليلاً وأمى رائحة غادية بالقهوة والفطور كالمعتاد. ولم أسأل أسئلة ولكن ظلت أحداث تلك الليلة الرهيبة محفورة فى ذاكرتى كأنما بأزميل نحات.

وإلى هذه الساعة لم أعرف ماذا كان موضوع الشجار فى تلك الليلة العصيبة لأن أحداً لم يتفوه بكلمة. كان أبى طبعاً خجلاً من هياجه الذى أوقفه على شفا الجريمة، وكنت أنا خجلاً من أنى رفعت الكرسى على أبى. أما أمى فكانت كأكثر نساء مصر «حمالة أسية»، لكن فى صمت وكرامة. كان الصمت هو الحل لكل شيء.

لقد قدم لى أبى مشكلة جبت كل بحث عن العلل والأسباب، وهى كيف يمكن لانسان وديع وحليم، فقد كان أبى وديعاً وحليماً، أن يتحول إلى وحش كاسر؟ لا شك أن الخمر لعبت بلبه وألهبت دماءه، ولكن الانتقال من النقيض إلى النقيض كان شيئاً لا يدرك بالعقل. لا بد أن هناك شعرة، شعرة واحدة، فاصلة بين العقل والجنون. هذه المشكلة فى الواقع هى مشكلة علماء النفس ورجال القانون وكتاب المسرح.

وكان أبى يقيم معى فى ٤٤ شارع القصر العينى شقة ١٦، بجاردن سيتى، أيام أن اعتقلنى عبدالناصر. وبعد أن فرغ الضابط المكلف بالاعتقال من تفتيش مكتبى وحجرة نومى والصالون، وقد استغرق منه هذا نحو ساعة بين الثالثة والرابعة صباحاً، طلب تفتيش الغرفة التى كان ينام فيها أبى. وكان أبى قد استيقظ على رنين الجرس وفتح الباب وأطل برأسه من غرفته فادرك الموقف وجلس ينتظر. وتقدمت الضابط ومشى المخبر خلف الضابط غالباً لحمايته. وكانت فى غرفة أبى مكتبة صغيرة أكثرها من الروايات السهلة والكتب الثقافية البسيطة، فلم يجد شيئاً ذا بال. وأخيراً وقع على كنز. وقع على عددين من مجلة «الشرق» التى كان يصدرها المركز الثقافى السوفيتى ويرأس تحريرها الدكتور محمد مندور، فأخذهما ليضمهما إلى حرز

المضبوطات وهنا تدخل أبى قائلاً: «هذه مجلاتى». ونظر إليه الضابط باستغراب وكأن لسان حاله يقول: شيخ فان فى الثمانين يطالب بأن يعتقل! ولم يجب بكلمة، وخرج من الغرفة متأبطاً المجلات وبالفعل وضعها فى حرز. مالم يفهمه أبى هو أن الضابط السخيف كان يقوم بمجرد عملية ارهاب «لزوم» الاعتقال. فمجلة «الشرق» كانت مجلة تصدر بالعربية فى القاهرة وتباع علناً فى الأسواق بناء على اتفاق رسمى بين الحكومة المصرية والحكومة الروسية، وليس فى حيازتها ما يدين. وأنا أذكر هذه الواقعة لأوضح وجهاً من شخصية أبى ورفضه أن يتحمل غيره مسئولية عمل من أعماله.

كان أبى رغم عقلانيته الواضحة يجنح إلى الرومانسية، وقد تجلى هذا فى بعض الأسماء التى اختارها لأولاده. وقد سمى أختى مينرفا على اسم ربة الحكمة عند الرومان. وسمى أخى ڤكتور لشدة أعجابه بڤيكتور هوجو وروايته «البؤساء». وهناك بعض المتعصبين من المسلمين الذين أصيبوا بالارتيكاريا لأن اسمى «لويس» (عوض)، وبالفعل فقد كان العقيد القذافى وبنت الشاطىء والأستاذ محمود شاكر يعيروننى باسمى، فهم يحسبون أن كل من سمى «لويس» فى مصر إنما سمى كذلك تمجيداً للويس التاسع ملك فرنسا أسير دار ابن لقمان فى المنصورة أيام الحروب الصليبية. وقد عرفت من أبى ما يخيب توقعات هؤلاء المتعصبين. عرفت انه سمانى «لويس» لفرط إعجابه بالعالم لويس پاستير، مكتشف الميكروبات ولو أنهم بحثوا فى سجلات الحروب الصليبية لما وجدا اسماء «شاكر» ولا «الفونس» ولا «رمسيس» ولا «مرجريت». وكانت هناك «فلورنسا» فى أوائل الثلاثينيات تمجيداً لفلورنس نايتنجيل Florence Nightingale مؤسسة الصليب الأحمر وليس تمجيداً لفلورنسا مدينة عظماء الرنيسانس ولولا أنها ماتت بعد شهور لخلقت اشكالاً للعقيد القذافى وللأستاذ محمود شاكر وللشيخ عبد المهيمن الفقى، خانق كتابى «مقدمة فى فقه اللغة العربية»، وحسبوها اسماً مرعباً لإحدى أميرات الحروب الصليبية.

البروفيل رقم (٢) : أمى هيلانة عوض . كانت تصحو يومياً فى السادسة صباحاً وتعد الفطور لأولادها والقهوة لزوجها ، وكانت أخر من يأكل وآخر من ينام . وفى السابعة صباحاً كانت تساعدنا على لبس البدل للذهاب إلى المدرسة ، وتساعد أولادها على الاستحمام كلاً فى اليوم المخصص له مرة أسبوعياً . فلما بلغت سن البلوغ أو على الأصح العاشرة رفضت مساعدتها . وكانت تغسل ثيابنا ولا تكويها لأن المكوجى كان يقوم بهذه المهمة .

كانت امرأة «شملولة» بلغة الفلاحين ، أى ممتازة فى الأعمال المنزلية ، ولا أعرف من علمها كل هذه الأشياء لأنها انتقلت مباشرة فى سن الثالثة عشرة من شارونة إلى الخرطوم والأبيض والفاشر بعد زواجها من أبى . ولعلها تعلمت التدبير المنزلى من جاراتها المصريات فى السودان .

وكانت تعرف كيف تخبز . وقد جعلت أبى يبنى لها فرناً فوق سطح الدور الثانى فى بيتنا فى المنيا . ورغم اننا كنا نشترى الخبز من السوق إلا أننى كنت أراها تعجن وتلت وتقرص وتخبز بيدها فى أعلى بيتنا فى المنيا بمعدل مرتين على الأقل سنوياً شيئاً اسمه العيش الشمسى ، وتصنع الكعك والبسكويت والغريبة والمنين للأعياد . وخير طريقة لوصف العيش الشمسى أنه شبيه بالبريوش الضخم ، دائرى وسطحه كالقبة وقطر الرغيف منه نحو ١٥ أو ٢٠ سنتيمتراً . وكان الغرض من هذا الخبز هو إعداد بريوش نضعه فى اللبن صباحاً مقطعاً إلى لقم متوسطة ونأكله بالملعقة (وصحتها بالمعلقة ، لأن الكلمة مشتقة من التعليق وليس من اللعق) . وكان ذلك لتوفير ثمن العيش الفينو الذى كان شبيهاً بالخبز الپاريسى اليوم .

كذلك رأيتها فى شارونة تخبز «البتاو» فى فرن ببيت جدتى دميانة . و«البتاو» كلمة مصرية قديمة تعنى ببساطة «الخبز» والبتاو فى المنيا يختلف عن البتاو فى الفيوم أو وجه بحرى ، فهو خبز رقيق مستدير من طبقة واحدة لا يزيد سمكها عن ٣ مليمتر وقطر دائرته بين ٧٥ و ١٠٠ سنتيمتر ، وعجينه عند

الفلاحين الفقراء يكون من دقيق الذرة، وعند الفلاحين الاغنياء يكون من دقيق القمح، وعند الأوساط يكون خليطاً من الذرة والقمح. ويندلح قرص العجين في خفة ومهارة على بلاطة الفرن المتقد كالأتون فيتحول في لمح البصر إلى هذا المنديل الواسع المستدير، ويحرك بالنشو على جنبيه حتى ينضج ثم يسوى أو يقدد حتى يصبح رقائق هشة قابلة للكسر السريع والتفتت. وتوضع البتاوة فوق البتاوة حتى يكون منها «عمود» يرتفع متراً أو يزيد. ثم توضع الأعمدة في «الخزانة» وهي الكرار في بيوت الفلاحين، مع بلاليص الجبن والعسل وقدور السمن والزبد الخ.. لتكون منها مئونة الموسم أو العام بحسب الحالة.

وذات مرة رأيت أمي جالسة أمام الفرن تخبز في بيت جدتي دميانة، وإذا بثعبان يطل من كوة الفرن الداخلية متجهاً إلى فتحة الفرن الأمامية. وواضح أنه كان نائماً داخل الفرن فلما أوقدت أمـــي الفرن من فتحته الجانبية اشتد عليه اللهب والصهد فحاول الفرار من فتحة الفرن الأمامية قبالة والدتي. وأصبت أنا بالذعر. ولكن أمي قالت في رباطة جأش «ما تخافش»، وأمسكت بالبشكور، وهو سيخ حديدي طوله متران لتحريك النار كلما هدأت، وأدخلت البشكور في فم الفرن وأخذت تضرب به رأس الثعبان الذي وقع بين نار الأتون الداخلية وبشكور أمي حتى قتلته. وكان طوله متران.

غير الطبخ والغسل وترتيب الفراش وخدمة كل من في البيت والخبز أحياناً كانت أمي في المنيا تنظف الأثاث وتمسح زجاج الشبابيك وأحياناً تمسح البلاط بالخيشة، هذا إلى جانب إيقاف باعة الخضروات والفواكه والبيض والدجاج والأرانب الجوالين الذين كانوا يمرون في شارعنا كل يوم صباحاً ويغنون على بضائعهم بحيث لا تحتاج ست بيت للخروج إلى السوق إلا أن ترسل خادمها إلى الجزار لشراء اللحم وإلى البقال لشراء المكرونة

والزيت الخ.. حتى عربة الجاز كانت تمر يومياً أمام منزلنا واحدة لجاز ڤاكوم الأمريكى والأخرى لجاز منتاشوف الروسى، وكان يسمى «أبوخروف». (لم يكن البوتاجاز معروفاً فى المنيا يومئذ وإنما كان الطعام يطهى على وابور البريموس). بل وعربات المانيفاتورة أيضاً كانت تمر.

وكانت لدينا خادمتان تساعدان أمى فى كل الأعمال اليدوية غير الفنية، وظلتا فى خدمتنا فى المنيا نحو عشرين سنة من ١٩٢٠ إلى نحو ١٩٤٠: كانت إحداهما إمرأة مسلمة من الصعيد الأعلى اسمها «أم وردة» أو ربما «أمى وردة»، وكانت فى نحو الخمسين حين دخلت خدمتنا وماتت فى نحو السبعين والأخرى كانت زوجة نجار فقير اسمها «سارة» وهى امرأة قبطية شبه عمياء، وكانت فى نحو الثلاثين حين دخلت خدمتنا وماتت فى سن الخمسين تقريباً. وواضح من حالة المرأتين إنهما لم تكونا خادمتين بالمعنى المألوف بل شيئاً قريباً مما يسمى فى البلاد الانجلوسكسونية baby-sitter. ومعنى هذا أن عبء الخدمة كان فى النهاية يقع على أمى فى أكثر الأشياء. وإذا لم تخنى الذاكرة فقد فهمت من أبى أن أم وردة كانت فى شبابها جارية ثم انقرض عائلها، ولم تعد تابعة لأحد بعد أن أصبح عبء إطعامها أكبر من نفعها لورثته.

وقد لعبت سارة دون أن تدرى دوراً خطيراً فى حياتى، فقد كانت منجماً من مناجم الفولكلور، ولسنوات طويلة، وأنا بين السابعة والرابعة عشرة و كانت سارة تأتى إلى بيتنا كل يوم تقريباً وتقضى الساعات الطوال. وكانت تجلس معنا كل يوم ساعة تحكى لنا فيها حكايات الشاطر حسن وسنت الحسن والجمال وقصص الجن والعفاريت فادخلتنى فى جو «ألف ليلة وليلة» قبل أن أقرأ «ألف ليلة وليلة» فى سن الرابعة عشرة. ولم أرها تشتغل بيديها أبداً ولكن أمى كانت ترسلها فى المشاوير. ولا أعرف كيف كانت هذه المرأة الكليلة البصر تسير بغير مرافق. ولكنى لم أسمع أنها تاهت

قط أو تعثرت قط. ولم نكن أبداً نعامل المرأتين معاملة الخادمات بل كنا نعاملهما معاملة أفراد الأسرة.

وكنت فى صباى لا أرى أمى إلا رائحة غادية فى البيت تحمل هذا أو تنظف ذاك، فإن جلست فإنما كانت تجلس لتقشير البطاطس أو تقميع البامية أو خرط الملوخية. وكنت أقارن هذه الحركة الدائبة بخمول أبى عامة الوقت وهو جالس يقرأ الصحف أو حتى الكتب، أو يشرب نبيذه. فبدأت اتنبه منذ حداثتى إلى الظلم الواقع على النساء فى مصر واختلال العدالة فى توزيع الحقوق والواجبات بين الجنسين. وهو ما حفزنى إلى مزيد من متابعة هذه الظواهر فى المجتمع المصرى وتجاوز دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة إلى الدعوة إلى المساواة التامة بين الجنسين.

ولم يكن من حقى أن أحصل على مفتاح لبيتنا فى المنيا قبل دخولى الجامعة. وحين كنت فى المدرسة الثانوية كان يؤذن لى فى مناسبات معينة أن أسهر خارج البيت حتى الساعة العاشرة إذا دخلت السينما أو المسرح أو كان هناك ما يقتضى ذلك. وكان الساهر على تنفيذ هذا القانون هى أمى.

وذات ليلة فى صيف ١٩٣٠ وكنت يومئذ فى الخامسة عشرة من عمرى، سهرت فى جمعية الشبان المسلمين حيث كانت هناك حفلة تمثيل، وكنت كثير التردد على هذه الجمعية بسبب نشاطها الثقافى، كما أنه كان لى بين أعضائها بعض الأصدقاء الأصفياء من زملائى بمدرسة المنيا الثانوية. وبعد انتهاء الحفل، جلست مع أحد هؤلاء الأصدقاء الأصفياء، وكان اسمه حسنى الزينى، وكان رئيس فريق التمثيل بجمعية الشبان المسلمين. وكان معنا فى الجلسة رجل ليس من سننا يعمل موظفاً فى البلدية، واسمه عبد الحميد كامل.

وكان عبد الحميد كامل هذا رجلاً نحيلاً لطيف الملامح فاتح اللون شبه أصلع ذا عينين براقتين تجاوز الأربعين يتكلم بلهجة أهل القاهرة، كما أنه

كان عذب الحديث. أخذ يحدثنا نحو ثلاث ساعات متواصلة عن تجاربه الشخصية فى المسرح المصرى، يحدثنا عن ممثلين وممثلات ومطربين ومطربات فى مسارح عماد الدين والأزبكية ممن نقرأ عنهم فى المجلات الفنية ولا نرى منهم أحداً، حديث من يعرفهم شخصياً بل حديث من يخالطهم يومياً. كان يحدثنا عن كامل الخلعى وداود حسنى وسيد درويش ومنيرة المهدية والاوبرات المصرية التى كانت تقدم على مسارح برنتانيا والاچپسيانا والپاريزيانا وغيرها، وكانت كلها تقع فى شارع عماد الدين وشارع ألفى بك. كذلك كان يحدثنا عن أمين صدقى وعبد الرحمن رشدى وچورچ أبيض ويوسف وهبى وعزيز عيد وزينب صدقى وفاطمة رشدى.

ولم أعد أذكر ماذا كانت صلة عبد الحميد كامل بكل هذا، هل كان ملحناً مغموراً أو مغنياً ثانوياً أو كومبارس أو مشتغلاً فى إدارة المسرح. على كل لم يكن حديثه حديث رجل من الجمهور بل كان حديث رجل من أهل الفن. والأرجح أنه كان واحداً من مئات الشبان والفتيات الذين يقتربون من عالم الفن ويحترقون به. وحين ادرك بعد عشر سنوات انه لن يتجاوز الصف الثالث أو الرابع وانه مهدد بشيخوخة جائعة أقسى من شبابه الجائع. بحث عن وظيفة صغيرة فى بلدية المنيا ليرتزق منها. ومع ذلك فلم يكن مظهر عبد الحميد كامل مظهر رجل جائع، بل كان مظهر رجل كسب كثيراً وانفق كثيراً.

وسحرنا عبد الحميد كامل بكلامه حتى تنبهنا إلى أن الساعة كانت قد بلغت الواحدة صباحاً. فانفض السامر وقصد كل إلى بيته. وبلغت بيتى مضطرباً تحت جنح الظلام، ورأيت الصالة مضاءة وطرقت الباب بخفة أولاً حتى لا أوقظ أحداً ولا سيما الجيران. ولم يجب أحد، ولكنى سمعت حركة بالداخل فتيقنت من أن أمى كانت مستيقظة. فعاودت الطرق بشدة ولا مجيب. ثم أخذت طرقاتى تشتد وتتوالى، وأصبح محققاً لى لو مضيت فى

الطرق على هذا المنوال فلن أوقظ أهل البيت فقط ولكن الجيران فى الشارع المقابل .

وأخيراً سمعت صوت أمى خلف الباب يقول : «معادك الساعة عشرة ودلوقتى الساعة واحدة ونص» قلت : أنا كنت فى جمعية الشبان المسلمين وكان فيه حفلة تمثيل . قالت : «ما ليش دعوى . مطرح ما كنت روح نام» . بدأ الموضوع يتخذ وضعاً خطيراً . أين أذهب فى هذا الليل البهيم . وبدأت أحاول اقناعها بأنى كنت مع صاحبى حسنى الزينى وبعض أصحابه فى الجمعية وأننا كنا نستمع لحكايات واحد من مصر. قالت : «ما ليش دعوى . مطرح ما كنت روح نام» . وبدأت التوسل : «معلهش المرة دى» . وجاءنى صوتها بلهجة حاسمة : ما ليش دعوى . مطرح ما كنت روح نام» .

وأدركت أن كل محاولة ميئوس منها . فوقفت صامتاً فى الظلام اتدبر أين أذهب . ولم يكن لدى إلا أحد بديلين : أن أنام فى منتزه المدينة حتى الفجر أو أن أقصد إلى بيت حسنى الزينى وأنام عنده ، وكان هذا وذاك موكباً صعباً . وخفت من النوم فى الحدائق العامة فانطلقت إلى بيت حسنى الزينى فى وسط المنيا ماشياً مشية جدية منتظمة لا بطيئة ولا سريعة حتى لا يستوقفنى الخفراء ، وبلغته فى الثانية صباحاً . وطرقت الباب وأنا فى غاية الحرج خشية أزعاج أهل صديقى . وفتح حسنى الزينى لى الباب فوجدته فى جلبابه يتأهب للنوم ، ورويت له ما جرى ، فادخلنى حجرة الجلوس فى بيته حيث نمت على كنبة حتى الصباح .

وعدت إلى بيتى نحو الثامنة صباحاً متأهباً لتلقى التأنيب الشديد . وقد كان . ولكن الدرس الذى تعلمته هو اكتشاف جانب من شخصية أمى لم أكن أعرفه ، وهو الحزم فى التربية . فقد تعودنا ونحن صغار أن نراها دائماً تخدمنا فى تفان وتحاول أن تحمينا من غضب أبينا بدافع الحنان الأموى . فكانت تتدخل حتى لا يضربنا ، أو لكى يخفف من ضربه لنا . وكانت

تسرب لنا الطعام فى غرفتنا إذا قرر الأب عقابنا بالعيش الحاف طول اليوم. أما هذه المرة فلا. كانت هذه هى السن التى ينحرف فيها الشباب ــ ١٥ سنة ــ والسهر بعد العاشرة خارج المنزل وبدون إذن بدا لها وكأنه بداية شيء جديد غير مألوف فى أسرتنا وينبغى قمعه قبل أن يستفحل. كان لا بد من تلقينى درساً لا أنساه. وقد كان.

وكانت أمى أقل طيبة من أبى. كان مسرفاً وكانت مقتصدة، وكانت تقرعه أو على الأقل تحتج عليه إذا رأته يصرف ماله خارج البيت، على القهوة أو على الأصحاب مثلاً، وتقول: «البيت أولى». وكان بأبى نازع أن يفعل ذلك، فقد تعود فى السودان أن يعيش حياة «لارج» وينفق على المجاملات فى نادى الموظفين المصريين، بل وأن يبدد ماله على البوكر والشراب والهيصة البريئة. فكانت هى فى المنيا تحول دون ذلك. كانت القوة الحافظة التى تمنع التفكك وقد ساعدها على النجاح، لا انقياد أبى، ولكن أن الشباب ولى. ولم يعد لأبى فى المنيا أصدقاء حقيقيون.

وكان أبى يدفع مايطلبه منه أى بائع ثمناً لبضاعته، أما أمى فكانت تجادل الباعة الجائلين فى كل ماتشتريه على بابها، ولو أمكنها شراء إحدى عشرة بيضة بقرش صاغ بدلاً من عشرة لما ترددت. وربما كان فى كلامى هذا بعض المبالغة، ولكن المقصود هو أنها كانت أمرأة حريصة.

كذلك كان أبى إذا حلت بنا ورطة أصيب بكمد داخلى وبدا قليل الحيلة، أما أمى فكانت تقيم الدنيا وتقعدها وتعمل فى دأب شهوراً حتى تخرج من الورطة. لم تكن عدوانية ولكن كانت تتقن الدفاع عن النفس.

مثلاً: بعد أن تخرج أخى رمسيس عوض من كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٥٠، عينته وزارة المعارف مدرساً للغة الإنجليزية فى مدرسة المنيا الثانوية. وكان أخى الفونس أيام عمله فى الاورنص فى منطقة القتال قد تزوج دون موافقة الأسرة من فتاة من الزقازيق اسمها إيفون كامل، كانت

اختاً لأحد زملائه في العمل في كسفريت. وكانت أم هذه الفتاة مطلقة، وهو عار كبير عند الأقباط. وفوجئنا ذات يوم باكتشاف التالي: أن فائزة كامل، الأخت الصغرى لإيڤون، «لافت» على رمسيس عوض وتزوجته زواجاً عرفياً دون علمنا واستكتبته ورقة تقول أنه في حالة انفصاله عنها فهو ملزم بأن يدفع لها نفقة شهرية قدرها ثمانية جنيهات. وكان كل مرتب رمسيس يومئذ اثنى عشر جنيهاً شهرياً، وهي تسعيرة البكالوريوس في تلك الأيام. وحين عرفنا بذلك هاجت أمي وماجت وأصبحت وأمست في حالة من الكمد المتفجر، تطلق أمامنا أقذع الشتائم كالحمم على فائزة واختها إيڤون، وعلى أولادها المغفلين رمسيس والفونس اللذين استدرجا إلى فخاخ البنات النصابات.

ودفعت أمي أبي إلى استدعاء أخي الفونس وزوجته إيڤون إلى المنيا وطالبت بفسخ هذا الزواج العرفي واشترطت أن تسلم الزوجة أو «الوليفة» المحتالة فائزة ورقة الزواج العرفي إلى والدي ليمزقها بيده حتى تطمئن إلى أن كل هذه المهزلة قد انتهت بالفعل. وحين زعمت إيڤون أنها لا تملك هذا السلطان على أختها فائزة، هددتها أمي بأن أبي سوف يتبرأ من الفونس ويحرمه من الميراث ويجرجر النصابة فائزة في المحاكم لالغاء هذا العقد العرفي فتكون الفضيحة لأمها المطلقة ولكل أسرتها.

وبعد شهور من هذه الحملة المكثفة والحصار المحكم على إيڤون وفائزة بل وعلى الفونس ورمسيس، أرسلت البنت فائزة العقد إلى أبي مع أختها إيڤون والفونس فمزقه أو أحرقه في حضور رمسيس والجميع. واعتقد أن أبيّ عوّض فائزة بمبلغ بسيط من المال، رغم احتجاج أمي.

وباسرع ما يكون خطبت أمي لأخي رمسيس ابنة ابن عمنا الدكتور يسى إبراهيم عوض الطبيب في المنيا، واسمها لوسى، وكانت قد تعلمت عند الراهبات في المنيا حتى شهادة البريڤية، وتم الزواج في يناير ١٩٥٢.

سألت أخى رمسيس بعد ثلاثين سنة من هذه الحادثة: «كيف قبلت أن توقع مثل هذا العقد الغريب». اجاب فى إيجاز شديد: «الحب».

«الحب» نعم، ولكن معه جوهرا آخر يمتلكه أكثر الذكور من آل عوض شيئاً منه، وهو «السذاجة» فى أمور الدنيا أو درجة خفيفة من درجات العبط الذى يصعب تمييزه من الطيبة.

وكانت لأمى مواقف عديدة من هذا الطراز الذى يدل على قوة الشكيمة.

وكانت أمى لا تخرج إلا نادراً، بمعدل مرة فى الشهر. وكانت تحب بعض جاراتها المسلمات فكانت تزورهن فى أعياد المسلمين للتهنئة وكانت دائماً تصطحبنى فى هذه الزيارات وأنا صغير حتى سن الرابعة عشرة تقريباً، ثم توقفت عن اصطحابى. كما كانت دائماً ترسل اليهن هدايا الكعك والبسكويت والغريبة التى تعدها بيدها فى أعياد الأقباط كنوع من المشاركة، وتتلقى منهن المثل فى أعياد المسلمين. وكانت هذه الزيارات والهدايا المتبادلة تجرى فى انتظام بندول الساعة أربع مرات سنوياً، مرتين فى عيدى المسلمين ومرتين فى عيدى الأقباط، وكأنها نوع من الطقوس الواجبة الأداء، ولكنها كانت دائماً تؤدى فى ود وشوق وكانت كل زيارة تستغرق نحو ساعة. وكانت دورة العام تتخللها زيارات ودية متقطعة متباعدة بغير مناسبة إلا تجديد المودة، وكانت دائماً تتم بموعد سابق يحدد عن طريق مرسال. وفى بعض الأحوال كان الأزواج يقومون باصطحاب الزوجات لتبادل هذه المجاملات، فإن كانت المواعيد غير ميسرة كان الرجال يتزاورون فرادى فى الوقت المتاح.

كانت أمى وأخواتى البنات عادة يصمن صيام الأربعين والجمعة الحزينة حتى أحد العيد، وكانت أحياناً تصوم صيام العذراء. (أما أختى منيرفا فكان لا يفوتها صيام) أما أبى والصبيان فكنا لانصوم إلا يوم الجمعة الحزينة الذى فيه صلب المسيح. نصوم «طى» اليوم كله ثم نفطر عند الغروب على

الطعمية والفول النابت. ومنذ تركت المنيا فى ١٩٣١ بعد حصولى على البكالوريا توقفت عن الصيام تماماً.

وكنا فى بيتنا لا نتكلم أبداً فى موضوع الصوم والصلاة، بل كنا نعدها قلة أدب أو قلة ذوق أن يسأل أحد أحداً: هل أنت صائم؟ هل أنت تصلى؟ فمن أراد أن يصوم أو يصلى فعل ذلك فى صمت، فهو يصوم أو يصلى لنفسه لا للآخرين. واعتقد أن فى الانجيل آية تقول إن من يعلن عن صومه أو صلاته يدخل فى زمرة «المرائين»، أى المنافقين. وإحساسى العام أن أمى لم تكن متدينة كما كانت أختى الكبرى منيرفا، وإنما كانت تحافظ على الحد الأدنى من الطقوس. أما موضوع الأيمان فقد كان أكبر من مداركها وثقافتها حتى تناقشه أو تضعه موضع التفكير كما كان أبى يفعل.

كلا. لم يكن القاموس الدينى متداولاً داخل أسرتنا. ولعل هذا يلقى بعض الضوء على نشأتى العلمانية.

ولم تكن لأمى متعة فى الحياة إلا التدخين وشرب القهوة السادة. وكانت تدخن علبة سجائر كوتاريللى يومياً (٢٠ سيجارة) وتشرب نحو عشرة فناجين قهوة تركى فى اليوم. وبدأت صحتها تعتل عندما بدأ يظهر عندها ضغط الدم وتصلب الشرايين نحو ١٩٥٠، وزادت من حدتها انفعالاتها بسبب حكاية أخى رمسيس مع فايزة كامل. أذكر هذه التواريخ لأنى حين سافرت إلى أمريكا للمرة الأولى بين صيف ١٩٥١ وصيف ١٩٥٣ زميلاً لمؤسسة روكفلر بجامعة برنستون، كنت أحول لها من مرتبى من جامعة القاهرة عشرة جنيهات شهرياً ثمناً للأدوية. وكنت أخصص خمسة جنيهات لأخى الفونس وخمسة جنيهات لتخزين أثاث شقتى، وأدخر نصف المرتب لحين عودتى إلى مصر.

واعتقد أن جمال عبد الناصر قتل أمى أو على الأصح عجل بوفاتها، لأن مجلس قيادة الثورة طردنى من الجامعة مع أكثر من خمسين أستاذاً ومدرساً

آخرين فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٤ (ووافق مجلس الوزراء على ذلك فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٤!) وبعد أن تلقيت خطاب الفصل من الجامعة سافرت إلى المنيا لأشنف آذانهم بالخبر السعيد. ونزل الخبر على أمى نزول الصاعقة فتحجرت الدموع فى عينيها. وحاولت أن تخفى مشاعرها ما أمكنها ذلك فكان تعليقها: «ربنا يجازيهم». وبالطبع حاولت أنا أن أهون الأمر عليها بالتظاهر بعدم الاهتمام. ولكنى كنت أقرأ كل خالج يمر بنفسها: إذن فقد ضاعت فى لحظة واحدة خمس وثلاثين سنة من سهر الليالى فى تعب التربية وطلب العلم. أما أبى فكان ساهماً طوال الوقت صامتاً بلا تعليق.

واضطرتنى ظروف الحياة أن أقبل وظيفة صغيرة فى الأمم المتحدة بنيويورك خلال ١٩٥٥ و١٩٥٦. وكانت تأتينى الانباء بأن صحة أمى كانت تتدهور بانتظام. وفى ١٩٥٦ جاءتنى برقية بأنها انتهت. وحافظت على هدوئى الظاهرى ولكن روحى لا تزال تحمل ندوبها حتى اليوم. هذه قصة هيلانة عوض: امرأة جاءت إلى الحياة وخرجت منها، أعطت كل ما تملك ولم تأخذ من الحياة شيئاً.

البروفيل رقم (٣): ولم يكن شاكر طفلاً إلا فى عقله فقد كان فى الحادية عشرة من عمره. ولم تقبله المدرسة الابتدائية الاميرية لكبر سنه، ولأسباب أخرى. فقد دخل مدارس الخرطوم الابتدائية ولم يتقدم كثيراً فى القراءة والكتابة والحساب وأصبح واضحاً للجميع تدريجياً أن به اختلالاً فى قواه العقلية. ولم نكن ندرى فى السنوات الأولى مدى هذا الاختلال، لأنه بدأ بكثرة الشرود وعدم القدرة على التركيز وبطء الفهم وسذاجة التفكير، وأكثرها ظواهر عامة بين التلاميذ المتخلفين فى الدراسة. ولكن حالته تدهورت بعد المراهقة ثم تجلى فيه الجنون الهادىء مع الشباب وأصيب بالبوليميا ومات قبل بلوغ الثلاثين من عمره.

وحين عاد أبى من السودان فى ١٩٢٢ أدرك أن شاكر غير قابل للتعليم فاحتجزه فى البيت حتى يقرر مصيره. وكانت لدى أبى بعض المدخرات من خدمته فى السودان ومن ڤيلا كان يملكها فى الخرطوم بحرى ثم باعها عند اعتزاله الخدمة. ونحو ١٩٢٥ نصحه مغفل أو نصاب بأن يفتح لشاكر دكان بقالة وتعهد بالإشراف عليه ومعاونته. وأخذ أبى برأيه فأسس لشاكر محلاً فى شارع الحسينى البحرى، وكان سنه يومئذ نحو ١٩ سنة. وبالفعل بدأ شاكر عمله التجارى، ثم اكتشف أبى أنه كان يبيع البضاعة ولا يتقاضى ثمنها أو يبيع البضاعة بربع ثمنها، حسب «ذمة» المشترى. فسرعان ما عرف الناس أمره فكانوا يتسابقون لاستغفاله سواء بوعود السداد الآجل من أناس لا يعرف لهم أسماء أو بدفع قرش فيما يساوى خمسة قروش. وهكذا خسر أبى نحو ألف جنيه فى جملة شهور واضطر إلى تصفية المحل. وعاد شاكر للقعود فى البيت.

وذات يوم فى ١٩٢٩ فوجئنا بشاكر يختفى من البيت ولا يعود. فأخطر أبى البوليس الذى عثر عليه بعد يومين أو ثلاثة هائماً على قدميه فى الطريق من البرجاية إلى أطسا أو من أطسا إلى سمالوط فى شمال المنيا، وأعاده إلى الأسرة. وفهمنا منه أن غايته كانت السير على الأقدام حتى مغاغة حيث مركز القرعة العسكرى (التجنيد). فقد جاءه طلب التجنيد الأول منذ شهور عندما بلغ التاسعة عشرة من عمره، فأرسله أبى فى صحبة أحد أقربائنا إلى مركز التجنيد فى مغاغة ومعه خطاب من أبى إلى القائمقام ممتاز مدير مركز التجنيد، وكان صديقاً لأبى منذ أيام الخدمة فى السودان، يقول فيه إن أبنه شاكر غير لائق للخدمة العسكرية ولذا فهو لا يرسل عشرين جنيهاً قيمة «بدل الجهادية»، أى قيمة الاعفاء من الخدمة العسكرية. هكذا بلغت مهانة الجيش منذ الاحتلال البريطانى أنه كان لا يجند فيه إلا أفقر الفقراء الذين لا يملكون بدل الإعفاء، أى لا يملكون عشرين جنيهاً، إذا لم تنطبق عليهم شروط الاعفاء وهى كثيرة، أهمها طبعاً عدم اللياقة البدنية أو العقلية، أو أن

تكون طالباً بالجامعة أو أحد المعاهد العليا، أو أن تكون العائل الوحيد أو الذكر الوحيد لأبيك وأمك، أو أن تكون موظفاً فى الحكومة، أو أن تكون من حفظة القرآن (ويجبّ كل هذا أن تكون صاحب واسطة). ولم يكن القائمقام ممتاز بحاجة إلى خطاب أبى ليدرك لوهلته أن شاكر ناقص فى اللياقة البدنية والعقلية لخدمة الجيش فرده إلى أبى مع خطاب شخصى يشيع بالفكاهة الجنسية المتعلقة بالانجاب.

وكانت عقدة حياة شاكر أنه كان يريد أن يكون عسكرياً فى الجيش. فلما رفضه الجيش هرب من البيت ليعود لمركز التجنيد فى مغاغة مرة أخرى، غالباً ليؤكد للقائمقام ممتاز صلاحيته للخدمة العسكرية. وبعد أن فشلت هذه المحاولة أقام شاكر فى البيت لايسمح له بالخروج إلا بصحبة فرد فى الأسرة. ثم تدهورت حالته فكف عن الخروج تماماً، وأصيب بالبوليميا، وهو مرض لايكف فيه صاحبه عن الأكل، وكان يزداد نحولاً وشحوباً مع الأيام حتى مات قبيل الحرب العالمية الثانية. أما كلامه فقد صار إلى هذيان مستمر كله متصل بالخدمة العسكرية ومحاورات مع أشخاص وهميين حول إمدادات الجيش من بنادق وبطاطين وملابس. والغريب فى كل ذلك إنه كان دائماً يهدد محادثيه بأنه سيرفع الأمر إلى الجنرال سپنكس باشا، سردار (قائد عام) الجيش المصرى. ولعله سمع اسم سپنكس باشا وصفته من أبى فى حديث عابر. كذلك لم يكن يمل من الهذيان عن القائمقام ممتاز.

البروفيل رقم (٤): هذا عن شاكر. أما عن مينرڤا ــ أختى الكبرى ــ فقد تعلمت فى المنيا تعليمها الابتدائى فى مدرسة أجنبية يبدو أنها كانت من مدارس الارساليات الانجليزية أو الامريكية، وكانت ناظرة المدرسة سيدة شامية نحيلة مسرفة فى الطول اسمها نجلاء لم تتخلص من لهجتها الشامية، وكنا ونحن صغار نتفكه فيما بيننا ولكن فى حدود الأدب بلهجتها الشامية وكانت تزورنا بمعدل مرة كل شهر. وكانت أختى مينرڤا تعود لنا من مدرستها

كل شهر بأغنية إنجليزية جديدة تتعلمها فى المدرسة شبيهة بأغانى الأطفال الامريكان التى نسمعها فى التليڤزيون. ويبدو أنهم لم يعلموها شيئاً آخر فى المدرسة لأن خطها وهجاءها فى العربية والانجليزية ظلا ضعيفين حتى آخر عمرها. وكنا نحن الأولاد نستغرب لأن مدارسنا لم تكن فيها اغان جماعية للتلاميذ، فنشأنا على الاعتقاد بأن الأغانى مقصورة على مدارس الخواجات ومدارس البنات.

وقد تزوجت مينرڤا فى المنيا نحو ١٩٣١ وهى فى نحو الحادية والعشرين من عمرها من تاجر بسيط التعليم فى المنيا نازح من الصعيد الأعلى اسمه عزيز إبراهيم، وانجبت منه بنتين هما مادلين ومارى، وولدين هما الدكتور مجدى عزيز، وهو أستاذ باحدى الجامعات المصرية، ومهندس زراعى اسمه عزت عزيز. وكان عزيز إبراهيم هذا حريصاً على الادخار فاستطاع أن يشترى بيتين متواضعين فى المنيا رغم بساطة تجارته، فقد كان صاحب دكان بقالة. كذلك استطاع أن ينقل عدوى الادخار إلى أختى مينرڤا فلاحظنا عليها بعد سنوات التفنن فى شراء المصوغات الذهبية، كل هذا مع ادعاء الفقر، وهو ليس من طباع أسرتنا. وقد لاحظت نفس الحرص على المال فى ولديه. وأنا ألتفت إلى هذه الأمور لأنى لم الاحظ أى مظهر من مظاهر الحرص على المال فى أى فرد من أفراد آل عوض إلا عند عمى إبراهيم —وقد كان تاجراً— وأكثر أولاده من بعده، رغم انهم من المهنيين والاداريين. ويبدو ان هناك شيئاً فى مهنة التجارة يشكل طباع الأنسان وينمى فيه عادة الحرص أو التقتير.

وقد صاحبت زواج أختى مينرڤا عاصفة تركت فى نفسى أثراً عميقاً. كنت يومئذ فى السادسة عشرة من عمرى، وعرفت أنه كان هناك اعتراض عام على هذا الزواج من أقربائنا فى المنيا. فقد جمعنا أبى رغم صغر سننا ليشاورنا فى الأمر. قال: لقد تقدم للزواج من أختكم فلان وهو بقال كما تعلمون، وأنا وأمكم موافقان ولكن عمكم حبشى وابن عمكم الدكتور يسى

وفلان وفلان من الاقرباء معترضون بشدة ويقولون أنه من العيب أن يزوج موظف حكومة محترم مثلى بنته لبقال، فما رأيكما؟» كان الكلام موجهاً لى ولأخى ڤيكتور الذى كان يكبرنى بعامين. ولم يجب ڤيكتور بشىء، إما لأنه لم يفهم الموضوع أو لأن الموضوع كان لا يعنيه. أما أنا ففهمت الموقف وأجبت بوضوح «هذه أفكار دَقّة قديمة، وهذه فوارق طبقية سخيفة المهم أن تكون مينرڤا موافقة وان يكون الشاب صالحاً، يعنى ذكياً مخلصاً، فهو سيبنى نفسه فى المستقبل ويرتقى». وكانت أختى موافقة، ولكنى كنت شخصياً لا أميل للشابّ لأنه كان جلفا وجاهلاً رغم ذكائه، لا يتقن إلا تدوين حسابات التجارة وتذكرها وكل حديثه عن الربح والخسارة ولكن موقف الأفندية أو البكوات المتعالى استفزنى وجعلنى انحاز له.

وبعد أيام أرسلت الأسرة المعترضة إلى أبى قسيساً من بلدنا شارونة لعله يفلح فى اقناعه بالعدول عن هذه الزيجة. وجلس القسيس مع أبى على العشاء، وكان أبى يشرب دائماً زجاجة نبيذ أحمر مع عشائه ويأكل معها كبد الفراخ والقوانص وأحياناً يقسم الزجاجة بين غذائه وعشائه وبعد نقاش بينه وبين القسيس دام نحو نصف ساعة، سمعت القسيس يقول: «لو تم هذا الزواج فماذا يقول الناس يا حنا افندى؟» وإذا بى أرى أبى يقف منتفضاً فى غضب ويصيح فى القسيس: «أمشى أطلع برة». ووقف القسيس وحاول تهدئته واكمال الحوار واقفاً، ولكن أبى اندفع نحوه وظل يدفعه حتى بلغ الباب وفتحه ودفع القسيس إلى الخارج وأغلق الباب. باختصار طرده شر طردة.

وكنت صغيراً فلم أفهم سبب غضب أبى العارم. ولما هدأ كل شىء سألت أبى عن سبب غضبه، فأجاب فى ألم شديد: «ألم تسمعه يسأل: وماذا يقول الناس؟» قلت حائراً: بلى، وماذا فى هذا؟ «فأجاب أبى: يا مغفل. معناه أن الناس سيقولون أن أختك لا بد أن سقطت حتى

قبلنا أن نزوجها من بقال. وأصبت بارتياع هذه لغة لا يفهمها إلا الرجال الكبار فيما بينهم. وأدركت لأول مرة أن اللغة قد يكون لها ظاهر برىء وباطن خبيث. ومنذ ذلك اليوم اهتزت صورة رجال الدين فى نظرى.

ويبدو أن قبول أبى وأمى زواج بنتها من بقال لم تكن دوافعه مجرد الديمقراطية فى التفكير، وإنما كان له سبب آخر. فنحن فى أسرتى المباشرة لا نحبّ التجار ولا التجارة بصفة عامة بل وربما نكن لهم شيئاً من الاحتقار حتى ولو كانوا من الموسرين لأن تفكيرهم مركز فى الإثراء وإكتناز المال والتلاعب بالأسعار والغش التجارى واستغلال حاجة الغير، هذا الذى يسمونه «السوق»، وقلما نجد بينهم رجلاً انهكته الأمانة. والغالبية العظمى منهم تحتقر الثقافة والعلوم والفنون والآداب وتعتقد إنها مضيعة للوقت أو أنها مسخرة لخدمتها. فإن وجدت لأحدهم تفكيراً فى غير المال فهو عادة فى الدين لما فيه من استثمار بشرى وراحة نفسية لا تكلف شيئاً.

هذا كان بوجه عام موقف الطبقة البيروقراطية والطبقة التكنوقراطية من طبقة التجار فى العشرينيات والثلاثينيات. وقد ظل هذا الموقف ثابتاً حتى عهد السادات حين تركزت ثروة البلاد فى يد الوسطاء (التجار والمقاولون والسماسرة) على حساب الطبقات الأخرى حتى جاعت الطبقات الأخرى. وحين اتسعت مداركى عرفت السبب الحقيقى فى هذا الموقف من طبقة الوسطاء، وهو أن طبقة الوسطاء هى الطبقة الوحيدة التى لا تنتج شيئاً. وإنما تربح مما ينتجه الغير. وهى حقاً طبقة خدمات، وجودها لازم فى المجتمع، ولكنها طبقة الخدمات الوحيدة التى تظفر بنصيب الأسد من ثمن كل سلعة، ففى المتوسط تمثل قيمة الخامة ٣٣٪ وقيمة الصناعة ٣٣٪ وقيمة الوساطة ٣٣٪ من ثمن أغلب السلع دون مجهود يذكر من جانب التاجر إلا الانتظار وربما بعض المجازفة.

يبدو أن السبب الحقيقى لقبول أبى وأمى زواج أختى من بقال هو أنها كانت قد تجاوزت الحادية والعشرين وهى سن حرجة بالنسبة لزواج البنات فى تلك الأيام، ولا سيما فى الأرياف وينادر الأقاليم حين كانت السن المناسبة بين١٤ و٢٠ سنة، ومن تجاوزت هذه السن وقفت على شفا التعنس. وقد كانت أختى مينرڤا متوسطة الجمال متوسطة الذكاء ضعيفة التعليم لا تستطيع أن تزاول عملاً، وليس فى مال أبيها ما يجذب الطامعين. ثم ان الأزمة العالمية منذ ١٩٢٩ أو١٩٣٠ أصابت سوق الزواج بالكساد لانتشار البطالة بين المتعلمين أو لعجز الآباء عن تجهيز أبنائهم وبناتهم، والأرجح أن الخوف من تعنس أختى الكبرى كان وراء قبول هذا الزواج غير المتكافىء. وبالطبع لم يكن أبى ليستطيع أن يصارح المعترضين بهذه المخاوف.

وكانت أختى الكبرى وزوجها متدينين رغم حرصهما على المال وكانا متمسكين بالشعائر الدينية —وهى حالة نادرة فى أسرتنا— إلى حد قيامها قبل ثورة ١٩٥٢ بالحج إلى القدس. أو لعلها كانت «زيارة وتجارة» كما يفعل الناس هذه الأيام بكثرة التردد على الأماكن المقدسة. وكانت تكثر مينرڤا من زيارة الموالد الدينية المسيحية. وقد سمعت منها أنها كانت «مخاوية»، أى لها أخ تحت الأرض، وهو من رواسب الفولكلور الوثنى الفرعونى أى يكون لكل نفس «كا» أو قرين. ولا أعلم من أين جاءت بهذه الخزعبلات لأنها قطعاً لم تتعلمها من أبى أو أعمامى أو من أحد من أسرتنا. ثم غدت شديدة السمنة وتتردد بانتظام على الأطباء فى وسوسة.

ويبدو أن هذا الذعر من التعنس هو الذى دفع اختى مينرڤا فيما بعد أن تستعجل زواج بنتها مادلين من ابن خالتنا روزاوا سمه طانيوس فى سن الرابعة عشرة، وكان ابن خالتنا يومئذ لا يزال تلميذاً فى السادسة عشرة من عمره يدرس للبكالوريا أو لدبلوم التجارة المتوسطة أو شيئاً من هذا القبيل، وكان يقيم فى بيت أختى مينرڤا. ورغم أن القانون فى مصر يعاقب على

تزويج البنات دون السادسة عشرة، إلا أن أهل الريف فى مصر كثيراً ما يتجاهلون القانون وهذا ما فعلته أختى.

وقد كانت لزواج مادلين المتسرع آثار وخيمة فيما تلا ذلك من سنوات وقد أثمر هذا الزواج بنتين وولدين كلهم أتموا تعليمهم الجامعى فى كليات التجارة واشتغلوا فى البنوك والشركات. ومنهم من سافروا إلى الخارج فاستقرت واحدة فى أمريكا واستقرت الثانية فى المانيا أو شمال أوروبا.

أما الآثار الوخيمة فهى ظهور أول حالة فى أسرتنا من عدم الاستقرار العائلى. فبعد أن نضج الزوجان بدأ الشقاق يدب بينهما، الشقاق العنيف الذى تصاحبه الكراهية وانعدام الثقة والغضب البارد والاعتداء الجسدى والأعمال الانتقامية، والشكوى لكل من فى الأسرة.وربما خارج الأسرة.

بعد نحو عشر سنوات من الزواج بدأت تترامى إلىّ أنباء عن خلافات مستحكمة بين مادلين وطانيوس. هى تتهمه بأنه يمنعها من استكمال دراستها ومن العمل وأنه يحجر على حريتها وأنه يعتدى عليها جسدياً. فوق الاهانات الشفوية المستمرة وكان عمر مادلين يومئذ ٢٤ سنة. أما هو فلا أعرف ماذا كانت شكواه، فقد كنت عادة استمع إلى طرف واحد لأنه كان يعمل فى ملوى ثم شبين الكوم وكيلاً أو مديراً لفرع من فروع بنك مصر. (اعتقد أنه أتم دراسته فى كلية التجارة بالانتساب). وكان كفؤاً فى عمله، ولكن يبدو أنه كان حاد الطبع رغم هدوئه الظاهر، فقد كنت أسمع عنه أنه كان يضرب موظفى البنك. ومضينا نحاول اصلاح ذات البين نحو عشر سنوات أخرى دون جدوى. وكثر الحديث عن الطلاق، وهو شيء شبيه بالفضائح فى الأسر القبطية. كانت مادلين تتحدى زوجها، وبالفعل حصلت على البكالوريا من منازلهم وتعلمت الألة الكاتبة ووجدت لنفسها عملاً كسكرتيرة فى مكتب هندسى والتحقت بكلية الآداب بجامعة القاهرة لدراسة اليونانية واللاتينية. وطالبت بالإقامة فى القاهرة. وأخيراً اعلنت للجميع إنها تكره

زوجها ولا تقبل معاشرته وأنه لا مناص من الطلاق، وهددت باعتناق الإسلام لأن الكنيسة القبطية لا تجيز الطلاق لاختلاف الطباع وإنما تبيحه فقط في حالات محددة هي: الزنا والعجز الجنسي والجنون الذي يقرر الأطباء أنه لا شفاء منه والسجن في جريمة مخلة بالشرف واختفاء أحد الزوجين مدة تتجاوز ثلاث سنوات (كانت أصلاً سبعاً). أما حكاية الحب والكره والطباع والمزاج.. إلخ.. فهذه أمور لا تقيم لها الكنيسة وزناً.

ولجأت أختي مينرڤا إليّ لحل هذا الإشكال، وكانت تعيش في رعب من أن تغير مادلين دينها. وأجريت بعض المشاورات مع محام اسمه أحمد المعداوي قيل لي إنه خبير في قوانين الأحوال الشخصية، فعرفت منه أن القانون المصري يبيح عند اختلاف الملة، أي المذهب، بين المسيحيين اللجوء إلى المحاكم الشرعية أو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، وبهذا تكون فرص الطلاق أكثر.

وحملت ما لدي من معلومات إلى مادلين وزوجها واتفقنا أن تتحول إلى البروتستانتية وبعد ذلك تبدأ في اجراءات طلب الطلاق. وكان زوجها منذ البداية معترضاً على الطلاق باستماتة لا حباً فيها ولكن نكاية بها، ولكنه رضخ أخيراً لهذا الحل الوسط عندما عرف أن زوجته قد اعتزمت إشهار إسلامها لتتخلص منه. ولا أظنه كان يفكر في المسيحية أو في الإسلام لتحديد مواقفه، وإنما في العار الاجتماعي الذي سوف يلاحقه حين يشير إليه معارفه بالبنان قائلين: هذا هو الزوج الذي عذب زوجته حتى جعلها تغير دينها لتتخلص منه، أو هذا هو زوج المرأة السائبة التي غيرت دينها لكي تتخلص من زوجها. وكنت أنا وزوجتي أكثر أفراد الأسرة تفهماً لموقف مادلين.

وكانت هناك اجراءات لا بد من انجازها لتحقيق هذه الخطة، أولها. مراسم تحول مادلين إلى البروتستانتية. وهذه في حد ذاتها لم تكن عملاً

روتينياً. فالمفترض أن الانتقال من دين إلى دين أو من مذهب دينى إلى مذهب دينى لا يكون إلا بناء على معرفة واقتناع وليس لقضاء مصلحة. وزرت القس إبراهيم سعيد، رئيس الطائفة الانجيلية بمصر فى كنيسته الواقعة خلف مبنى المجمع بميدان التحرير مباشرة، وكان ذلك نحو ١٩٦٨. وكان لا بد وأن أكون صادقاً معه فرويت عليه الموضوع كله بصراحة تامة، كما صارحته بأن مادلين غالباً لا تعرف ما الفرق بين الأورثوذكسية والپروتستانتية فأجابنى الرجل الكريم: «نحن فى العادة لا نفعل مثل هذه الأشياء ــ أى مراسم التحول ــ إلا عن اقتناع. ومع ذلك فلأنك رجل عام ومشهور فسوف أتعاون معك لتسوية هذا الموضوع». فشكرته وحددنا يوم الأحد التالى لاصطحاب مادلين إلى الكنيسة للقيام باجراءات التحول. وأبلغت مادلين بذلك.

وفى يوم الأحد المحدد فوجئت بمادلين تتصل بى تليفونياً لابلاغى بأنها لن تحضر، وأنها أشهرت إسلامها بالفعل منذ أيام فى قسم البوليس وبالتالى أصبح زواجها من مسيحى باطلاً بصورة تلقائية. وغضبت غضباً شديداً لأنى شعرت أنها كانت تتلاعب بنا، وأنها كانت تجارينا فى الكلام وفى نيتها شىء آخر لعدم قدرتها على المواجهة.

وكنت قد سمعت نحو ١٩٦٥ أنه كانت هناك حركة نشطة لكسب شباب المسيحيين إلى الإسلام عن طريق مساعدتهم على «المعايش» بتعيينهم فى الوظائف واهداء كل متحول هدية من ألف جنية يؤثث بها بيتاً ويبدأ بها استقراره الجديد. والغريب أن الشائعات التى ترامت فى تلك الأيام كانت تربط هذا النشاط التبشيرى برعاية حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية أيام عبدالناصر، غالباً لما عرف عنه من تدين شديد، وهو أمر مستبعد. حتى النشاط التبشيرى الإسلامى الذى شاع الحديث عنه بين الأقباط ربما كان مجرد دعاية من الدعايات المضادة لعبدالناصر بقصد دق اسفين بين الأقباط

والمسلمين. أو لعله، إن وجد، كان من عمل الجماعة الإسلامية المتطرفة التى حلت محل الاخوان المسلمين وكان يتزعمها سيد قطب ومحمد قطب، وهى الجماعة التى خططت لنسف منصة عبدالناصر فى الأسكندرية. على كل حال فالبحث فى هذا من عمل المؤرخين وعلماء الاجتماع ولا يجوز الاجتهاد فيه بالشبهات أو الشائعات وحدها.

أقول انى غضبت غضباً شديداً عندما فاجأتنى مادلين بأنها كسرت اتفاقنا واعتنقت الإسلام. وقد سمعت من حاول أن يشوه سمعتها بقوله إنها كانت واحدة ممن وقعن تحت هذه الاغراءات المادية، ولكنى استبعدت هذا التفسير لعلمى بمبلغ كراهيتها لزوجها. وأخذت أقلب الأمر بعدما هدأت نفسى، فلم أجد إلا تفسيرين: أحدهما أن شخصاً ما أقنعها بأن تحولها إلى البروتستانتية كان فى حد ذاته غير كاف لتطليقها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إذا اقتنع القاضى بأن تحولها المذهبى لم يأت عن عقيدة وإنما جاء عن مصلحة مضمرة فى نفسها. وهكذا أرادت أن تحسم الأمر نهائياً باتخاذ الوثبة الكبرى من المسيحية إلى الإسلام فيبطل زواجها تلقائياً. أما التفسير الآخر فهو إنها ربما كانت تحب بالفعل رجلاً مسلماً وترغب فى أن تتزوجه فلم يكن أمامها إلا الطريق إلى الطلاق الفورى.

وهذا ما أثبتته الأيام. وكنت الوحيد بين أفراد الأسرة الذى لم يقاطعها رغم استيائى الشديد من تلاعبها باتفاقنا. فكانت تزورنى بين الحين والحين فى مكتبى «بالأهرام» بمعدل مرتين أو ثلاثاً سنوياً. وبعد فترة وجيزة بعد اشهارها أسلامها جاءتنى تقول إنها تزوجت من رجل مسلم اسمه المصيلحى يعمل مهندس مطابع، وأنها سعيدة معه، وأنه رجل فاضل وأنها تود أن تعرفنى به، فوافقت. وبعد أيام جاءت به إلى مكتبى فى «الأهرام» فوجدته شاباً فى نحو الثلاثين وسطاً فى كل شىء. وتحادثنا نحو نصف ساعة فى تحفظ يشوبه الود، فسألته عن عمله وأحواله عامة دون تطفل على حياته أو شئونه

الخاصة ، فوجدته بالفعل رجلاً فاضلاً هادىء الطبع فيما يبدو. وهو يزورنى مع مادلين بمعدل مرة كل سنة ، غالباً فى فترة أجازته السنوية ، فقد انتدب سنوات طويلة للعمل فى البلاد العربية. كان يفعل ذلك فى مكتبى فى « الأهرام » ، فلما اعتزلت العمل فى « الأهرام » كان يزورنى فى مكتبى الخاص فى ١٧٥ شارع الهرم.

وبعد زواجها بسنة زارتنى مادلين وحدها ذات صباح فى مكتبى فى « الأهرام » وقال لى انها تريد أن ترتد إلى المسيحية لأنها عجزت تماماً عن الصلاة على الطريقة الأسلامية ، وعلمت منها إنها ترتاد الكنيسة من حين لحين بعلم زوجها ، فنهرتها بشدة قائلاً : « هذا لعب عيال. أفعلى ما تشائين فى حياتك الروحية بينك وبين نفسك ولكن إياك من الردة إلى المسيحية. أنت سببت ألماً شديداً وحرجاً شديداً لأبوك وأمك وأخوتك باعتناقك الإسلام وجلبت عليهم الاحساس بالعار. فإذا ارتددت عن الإسلام فسوف تسببين لزوجك نفس الألم والحرج والاحساس بالعار، وربما حطمت مستقبله ، فهو لا شك سوف يجد من يشير إليه قائلاً : هذا زوج المرتدة. وسوف يرى الكثيرون فى هذا إهانة للإسلام ، وربما عرضت نفسك لمتاعب كالطلاق واحتقار الناس إياك. الا يكفى أن زوجك رجل عاقل يتركك تصلين وفقاً لشعورك حتى لا يكون هناك إكراه فى الدين ؟ » وكانت كلماتى كافية لمادلين أن ترعوى.

وفى عام ١٩٨٢ زارنى المصيلحى مع مادلين لأول مرة فى صحبة بنتيهما. وكانت الكبرى تدعى ريهام وهى فى نحو الحادية عشرة من عمرها ، أما الصغرى فقد نسيت اسمها. وكانت مادلين تخاطبنى دائماً بقولها : « يا خالى » ، وأوجد وجودهما لى بعض الارتباك. فالخال عادة يقبل الصغار فى أسرته. فقبلتهما عند المجىء وعند الانصراف ، وحاولت ملاطفتهما والسؤال عن سيرهما فى المدرسة وما شابه ذلك من الأسئلة التقليدية. وكان منشأ هذا الارتباك هو

يقيني بأن البنتين وهما طبعاً مسلمتان، لا شك تدركان أن خالها أو خال أمهما مسيحى وهو وضع غير مألوف فى مصر. والأرجح أنهما كانتا تعرفان تفاصيل ما جرى. لم أكن أعرف فيم تفكران ولا كيف تفكران، فقد كانت عيونهما هادئة وادعة بلا قلق ولا حزن ولا فرح ولا توجس ولا حب استطلاع، على شاكلة عينى أبيهما الهادئتين اللتين كان من الصعب أن اقرأ فيهما شيئاً محدداً، وعلى العكس من عيون آل عوض أجمعين، لا يمر خالج فى القلب ولا فكرة فى العقل الا وتراه ناطقاً فى العيون.

وكنت دائماً اتوخى تجنب الخوض مع مادلين فى موضوع إشهار اسلامها، ولا أذكر أنى طرحت عليها غير سؤال واحد متعلق بهذا الموضوع فى مرحلة باكرة: «هل ضغط عليك مصيلحى لاشهار اسلامك؟» فأجابت انه لم يتدخل بتاتاً فيما حدث، وتطوعت هى بسرد اجراءات إشهار إسلامها، قالت: جاءونى فى قسم البوليس، وفقاً للوائح المرعية، بقسيس ليحاول أن يثنينى أمام شهود عن رغبتى فى تغيير دينى، فلما تمسكت برغبتى انصرف إلى حال سبيله، ثم جاءونى بشيخ من رجال الدين الإسلامى فأشهرت إسلامى أمامه، ودونوا محضراً بذلك وانتهى الأمر. كان كل هذا طبعاً استيفاء للشكل وعملاً بتقاليد «الكورتوازية» المرعية فى المجتمع المصرى منذ دستور ١٩٢٣ حتى لا يقال أن المسلمين يكرهون الأقباط على اعتناق الإسلام أو أنهم «يخطفونهم» سراً. ولا علم لى ان كان هذا التقليد يراعى فى جميع حالات التحول الدينى أم أن هذا هو مجرد نص القانون الذى يراعى أو لا يراعى بحسب الظروف. وعلى كل فقد كان هناك لدى سؤال حائر خجلت أن أطرحه عليها، وهو: «ولماذا في قسم البوليس؟» الأرجح إنها كانت تخشى بطش زوجها الأول الذى كان يطاردها لتبقى فى عصمته وربما هددها بالقتل ان هى أشهرت اسلامها فوضعت نفسها فى حماية «الحكومة». أقول «ربما».

وكان طانيوس زوج مادلين الأول، لايسمح لمادلين بعد إشهار إسلامها وزواجها بأن ترى أولادها منه. وقد حاولت لفترة وجيزة أن تصل إلى ذلك بطرق ملتوية ولكنها يئست أخيراً بسبب علمها بقدرته على استعمال العنف، وبأنها فقدت ولايتها الشرعية عليهم لأنهم ظلوا مسيحيين. وبعد سنوات قليلة مات طانيوس فكفل الأولاد أخوه فائز وتخرجت البنتان، سامية ومنى من كلية التجارة واشتغلتا الواحدة بعد الأخرى فى بنك الاسكندرية، ثم تخرج الولدان. وقد سبب مسلك مادلين للبنتين مشاكل عويصة. كانت كل منها آية فى الوسامة والرشاقة وحسن المظهر. وكان يتقدم لهما الشبان للزواج، ولكن ما أن يعرف العريس المنتظر قصة الأم حتى يولى الادبار. ويبدو أن الكبرى ـــ سامية ـــ خافت أن تتعنس فتزوجت شاباً مسلماً كان مهاجراً فى ألمانيا ثم هاجرا معاً إلى أمريكا. أما الثانية ـــ منى ـــ فقد ظلت آنسة رغم جمالها حتى تجاوزت الثلاثين وأخيراً تزوجت من مهندس مسيحى يعمل فى شمال أوروبا. وإلى هنا ينتهى ملف مادلين وذويها، أقصد ملفها الذى فى حوزتى.

البروفيل رقم (٥): والصورة الخامسة لأخى ڤيكتور وهو يكبرنى بعامين ونصف تقريباً. فقد ولد فى ١٢ أغسطس ١٩١٢ وتوفى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ عن تسعة وستين عاماً.

كان أخى ڤيكتور قد تجاوز السابعة من عمره عندما انتقلنا من الخرطوم إلى المنيا فدخل مدرسة المنيا الإبتدائية الأميرية فى السنة الأولى. وكانت سن السابعة شرطاً أساسياً لدخول المدارس الإبتدائية الأميرية فى تلك الأيام، فلم أتمكن يومئذ من الالتحاق بتلك المدرسة فقد كنت لا أزال فى الخامسة، سن روضة الأطفال فى نظر الحكومة، ولم تكن رياض الأطفال مألوفة فى العشرينيات. ولهذا الحقت بمدرسة الفرير لمدة سنتين حتى استكملت سن

السابعة ولحقت بأخى فى مدرسته، وكان هو فى السنة الثانية بينما كنت أنا فى السنة الأولى. وظل ڤيكتور يتقدمنى دائماً بسنة لمدة سبع سنوات، أربع سنوات منها فى الابتدائى، وثلاث سنوات منها فى الثانوى، حتى تقدم إلى امتحان الكفاءة وكانت يومئذ شبيهة بما يسميه الفرنسيون Brevet أو البكالوريا الأولى، بمعنى أنها كانت نهاية التعليم العام وبعدها يبدأ التخصص فى المرحلة الثانوية إلى علمى وأدبى لمدة سنتين تنتهيان بالبكالوريا ثم أضافت إليهما وزارة المعارف فيما بعد التخصص الرياضى.

وهكذا التقيت بأخى الأكبر فى مدرسة المنيا الثانوية فى فصل واحد رغم أنه كان يكبرنى بعامين أو أكثر وامتعض أبى امتعاضاً كبيراً من رسوب أخى فى الكفاءة. وكانت أحوال أبى المالية قد بدأت تسوء، لا أعتقد بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية كما حدث لأرباب الزراعة والصناعة والتجارة وأرباب المهن الحرة، فاعتقادى أن أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين وأرباب المعاشات، وكان أبى واحداً منهم، كانوا طوال تلك السنوات أكثر الطبقات أو الفئات يسراً فى المجتمع، وبدوا لبقية المواطنين كالمحظوظين، وربما كانوا موضع الحسد. ولكن أحوال أبى المالية ساءت لأنه كان قد أضاع كل أو أكثر مدخراته من الخدمة فى السودان على دكان أخى شاكر، ثم أدخل نفسه منذ ١٩٢٦ فى مشروع تجاوز قدراته المالية، وهو بناء بيت ملك من دورين على مساحة ١٧٠ متراً، كلفه نحو ٣٠٠٠ جنيه، أى نحو ٦٠,٠٠٠ جنيه بأسعار اليوم (١٩٨٣). فباع فدادينه القليلة وفدادين أمى القليلة ومصوغاتها وبدأ يستدين ليسدد كمبيالات المشروع. وقد استمر فى هذا الاضطراب المالى حتى تخرجت أنا من الجامعة. والأغلب أيضاً أن تجهيز أختى مينرڤا للزواج كان من أسباب هذا الارتباك.

لم يكن التعليم بالمجان فى ذلك الزمان، وإنما كانت المصروفات الدراسية للمدرسة الثانوية الأميرية عشرين جنيهاً سنوياً تدخل فيها الكتب المدرسية

ووجبة الغداء فى بمخانة (يمكخانة) المدرسة ، ويضاف إليها ما متوسطة جنيه شهرياً لملابس الرياضة البدنية والمصروفات الإضافية كالرحلات (نفس الأمر بالنسبة للمدرسة الابتدائية الاميرية، أما الكتاتيب والتعليم الالزامى فكانت بالمجان). وواحد وعشرون جنيهاً كانت تماثل بأرقام اليوم (١٩٨٣) نحو ٤٢٠ جنيهاً (أى مضروبة فى ٢٠ ضعفاً). بمعنى آخر كان على أبى أن يخصص لتعليم ولديه معاش أربعة شهور كل سنة أو نحو ٣٣٪ من معاشه شهرياً ويضاف إليها ١٠٪ أخرى لتعليم ابنه الثالث الفونس فى المدرسة الابتدائية إلى جانب إطعام الأب والأم وسبعة أبناء وكسائهم بمعنى آخر كان صافى ميزانية المعيشة نحو سبعة جنيهات شهرياً ، أى ١٤٠ جنيهاً شهرياً بأرقام اليوم مع المسكن المجانى.

وفى الظروف الطبيعية كان هذا المبلغ كافياً للمعيشة المستريحة التى لا ترف فيها بمقاييس أسعار تلك الأيام التى سأعود إليها فى مرحلة أخرى من هذه المذكرات. ولكن الارتباك جاء من التورط فى بناء البيت بما تجاوز بكثير تصفية الأطيان وبيع المصاغ واستهلاك بقية المدخرات. فكان أبى يهددنا باستمرار منذ ١٩٢٩ بقوله : «من يرسب منكم لن يتم تعليمه وإنما سيدخل المدارس المتوسطة».

وكنت أنا وفيكتور فى المرحلة الثانوية طلبة أوساطاً بوجه عام. وكنا نذاكر باجتهاد ما نحب من مواد ونكاد نهمل ما لا نحب ، ولا نحفل كثيراً بتهديدات والدنا. وكان كل منا متفوقاً فى بعض المواد. كنت متفوقاً فى الأدبيات وكان هو متفوقاً فى الطبيعة والكيمياء. وكنا قد درسنا فى الكيمياء صناعة البارود ، فأقام فيكتور فى منزلنا معملاً كيماوياً صغيراً ، واتفقنا أن يصنع كمية من البارود يعبئها فيكتور فى صفائح أو أوعية معدنية لنجعل منها قنابل نقتل بها الإنجليز، ولكنه وقف عند صناعة البارود وكنا نتسلى برؤيته يشتعل كالقمر والنجوم. ولا أعرف أى إنجليز كنا سنقتل ، فلم

يكن فى المنيا إنجليز إلا أساتذتنا من مدرسى اللغة الإنجليزية فى مدرسة المنيا الثانوية ولم يكن فيها جنود إنجليز من جيش الاحتلال. فلنقل انه كان عبث صبية كانوا يسمعون كثيراً عن جمعية اليد السوداء.

ورسب أخى ڤيكتور فى شهادة الكفاءة عام ١٩٢٨ ونجحت أنا إلى السنة الثالثة. وكان ڤيكتور بطىء الفهم متخلفاً فى اللغات والأدب والتاريخ والجغرافيا، أما أنا فكنت سريع الفهم وصاحب ذاكرة فوتوغرافية، أو على الأصح صوتية بصرية تسجل أدنى الانطباعات فى لمح البصر، ذاكرة حديدية لا تنسى. وكان أبى ينميها، غالباً لأغراض مدرسية، فكان يجرى المسابقات بينى وبين أخى فى حفظ «مصرع كليوباترا» ويكافىء من كان أسرع من أخيه فى الحفظ بواقع الصفحة خمسة قروش، فكنت دائماً أكسب. هذه المسابقات كما أنه كان يفعل نفس الشىء بالنسبة لمحفوظات اللغة الإنجليزية ويجعلنا نستظهر أشياء مثل خطبة وليم بيت William Pitt (رئيس وزراء إنجلترا) فى البرلمان الإنجليزى ضد فساد وارن هيستنجز Warren Hastings .

وكان أبى دائم الحديث فى فخر مع الجيران والأقارب عن نبوغى فى غيبتى وحضورى، مما ملأنى ثقة فى النفس، ولكنه لم يكن يدرك ما فى هذا من الظلم لأخى ڤيكتور، فانحياز الآباء لأبناء دون أبناء كثيراً ما يؤدى إلى إحباط المهملين. أما أمى فكانت تستمع لمناقشاتنا وكان لديها نوع آخر من الحكمة، شبيه بحكمة عرافة دلف: كانت كثيراً ما ترمقنى بنظرات حزينة وتقول: «لويس دا مسكين، دا هايتعب فى حياته»، وكأنها تقرأ فى صفحة مستقبلى مأساة بطل تراچيدى.

وحين حصلنا على الكفاءة فى سنة واحدة (١٩٢٩) كنت فى الرابعة عشرة وكان أخى فى السادسة عشرة. وقرر أبى أن ڤيكتور أصلح للدراسة العملية منه للدراسة النظرية، فادخله مدرسة التلغراف بعد الكفاءة، وبعد سنة تخرج منها «معاون محطة» فى خط مريوط يتقاضى نحو عشرة جنيهات

فى الشهر، أو ربما زادت قليلاً بالبدلات وأنا أرجح أن أبى كان يحس بأنه ظلم أخى ظلماً شديداً لأنه لم يعطه الفرصة الكافية للحصول على البكالوريا ثم إتمام تعليمه الجامعى فى علوم الفيزياء والكيمياء. ثم إن أخى لم يفشل هذا الفشل الذريع فى الدراسة الثانوية بما يبرر تحديد مستقبله على هذا النحو.

كان واضحاً أن مفتاح المشكلة لم يكن فى الدراسة، ولكن كان فى ارتباك أبى المالى. لم يكن أبى قادراً فى ظروفه على تعليم ولديه إلى نهاية الشوط والآخرين فى الابتدائى أو الثانوى وإعالة هذا الجيش من الأولاد والبنات، ثم تجهيز أختى مينرڤا للزواج ودفع كمبيالات المنزل الذى بناه. فكان لا بد من تضحية أحدنا، وكان ڤيكتور هو الضحية. (هذه هى الفترة التى توفى فيها أخى الأصغر رمسيس ـــ الأول ـــ بالدفتيريا فى نحو الخامسة من عمره عام ١٩٢٨ ، وولد فيها أخى الأصغر رمسيس ـــ الثانى ـــ، وهو الدكتور رمسيس عوض، نحو عام ١٩٣٠).

على كل فقد تقبل ڤيكتور هذا القرار فى شجاعة وطاعة، بل وربما فى فرح خفى، لبدء حياته العملية والانسلاخ من الأسرة، فقد وقف على أعتاب الشباب. وكان يرسل لأبى ابتداء من ١٩٣١ من مرتبه حوالة بريدية بمبلغ خمسة جنيهات شهرياً لسنوات طويلة، على الأقل حتى سنة ١٩٣٧ سنة تخرجىّ من الجامعة. وقد ساعدتنى هذه التحويلات المنتظمة بالفعل بطريق غير مباشر على اتمام تعليمى الثانوى ثم الجامعى فى جو من الاستقرار الكامل والراحة النسبية. وكان مفهوماً أن هذه التحويلات كانت نوعاً من الادخار المنتظم الذى ساعد ڤيكتور على «تحويش» مهر زواجه، ولكنى لا أعرف شيئاً عن حقيقة علاقاته المالية بأبى لأن اغترابى عن الأسرة لفترات طويلة جعلنى لا أتابع. على كل حال فقد تزوج أخى ڤيكتور، والأرجح ان أبى ساعده فى زواجه عيناً ونقداً. أما أنا، فبغض النظر عن هذه الاعتبارات،

فقد كنت دائماً أحس بأنى مدين لڤيكتور باتمامى تعليمى الجامعى فى مصر بطريق غير مباشر، أو على الأقل بجو الاستقرار الذى أحاط بى بين ١٩٣٣ و١٩٣٧ فجعلنى أركز تماماً على دراستى. وقد حاولت أن أرد له بعض هذا الدين برعاية ثلاثة من أولاده فى مرحلة التعليم الجامعى لأن دخلى كان أكبر من دخله.

ظل ڤيكتور أعواماً معاون محطة فى خط مريوط (بغير ترتيب سيدى عبدالرحمن، الرويسات، العلمين، الضبعة، فوكة). وكان أكثر عمله وإقامته فى العلمين وكان له مقر (پنسيون) فى الإسكندرية يقضى فيه أجازته الأسبوعية. ثم نقل إلى الصعيد الأعلى (أبوطشت وطما إلخ..) ثم نقل معاوناً لمحطة المنيا ثم معاوناً فى محطة القاهرة، ثم تحول فى مصر ناظراً لمحطات صغيرة حتى أصبح فى آخر وظيفة شغلها ناظراً لمحطة بولاق الدكرور نحو منتصف الستينيات، وهناك أصيب بحادث، فقد صدمه قطار بضاعة أثناء عملية مناورة فسقط على شريط السكة الحديد فاقد الوعى مع صدمة فى الرأس ومرت عجلات القطار على أصابع يده اليمنى فقطعتها حتى الكف. ونقل إلى مستشفى السكة الحديد حيث بقى شهوراً. وبعد أن خرج من المستشفى صدر قرار بنقله إلى وظيفة فى مخازن السكة الحديد بحجة أن أصابته تعوقه عن أعمال ناظر المحطة. وأحس ڤيكتور بالمهانة فطلب تسوية معاشه احتجاجاً على ذلك بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الخدمة.

كان ڤيكتور طوال مدة خدمته متفانياً ودقيقاً فى عمله حازماً مع عمال السكة الحديد العاملين معه فى المحطات، وأعتقد أن علاقته كانت طيبة بزملائه ورؤسائه إلا فيما ندر. وقد اتيح لى أن الاحظه وهو يصرف شئون بعض المحطات فلمست كل ذلك بنفسى ولمست إنه كأكثر أفراد الأسرة شديد الجدية فى علاقات العمل، بل وفى كل العلاقات، لا يقر «المسخرة» أو

الاهمال أو التكاسل فى الشغل، ولا يتردد فى توقيع الجزاءات على المخالفين. ولم يكن مفرطاً فى ذكائه ولكنه لم يكن غبياً.

وكان يؤمن بأن أكثر الطبقة العاملة ينبغى أن تؤخذ بالشدة واليقظة التامة لينتظموا فى عملهم ولينتجوا. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية لاحظت عليه أنه كان كبعض المصريين يبدى الاعجاب بهتلر وبصرامته فى تعبئة الشعب الالمانى. ولم تكن لڤيكتور معتقدات سياسية معينة، ولم يكن يهتم بأن يفهم معنى النازية أو الفاشية أو الشيوعية أو الديمقراطية ولذا كان إعجابه بهتلر قاصراً على ماتصوره فيه من قدرة التنظيم والحزم.

وكان ڤيكتور من دعاة «القوة»، وكان لايفهم فى السياسة إلا أن الإنجليز يجب أن يخرجوا من مصر بالقوة، ومع ذلك فهو لم ينتظم فى أى حزب أو جماعة من دعاة القوة فى مصر، بل على العكس من ذلك، كنت أسمعه يندد بهم فى إحتقار ان جاء ذكرهم ويتهمهم بالنفاق والجعجعة وتسخير السياسة لجمع المال. ويبدو أنه عرف بعضاً منهم فى دائرة عمله ولاحظ عليهم هذه النقائص. وقد لاحظت عليه ان تكوينه النفسى وإيمانه بالمطلقات، فالأشياء عنده اما بيضاء أو سوداء، قد انعكس فى تصرفاته الخاصة حتى مع أفراد الأسرة فرأيته يقاطع بعض أخوته مقاطعة تامة إذا تصور فيهم تصرفات معيبة أو اختلف معهم على شيء هام.

وكان ڤيكتور يؤمن دائماً بأن مصر فرعونية وكان لايحب العرب أو يحترمهم ويؤمن بانهم كبقية من استعمروا مصر من الشعوب عملوا على تحطيم الحضارة المصرية القديمة. وكان لايحب عبدالناصر وثورة ١٩٥٢. لأنه ربطنا ولانها ربطتنا بالعرب. كذلك كان يكره اليهود ويعتقد أنهم مسئولون عن تخريب العالم كله. وهى نظرية شائعة بين أكثر المسيحيين والمسلمين، ولكنها اتخذت أبعاداً كاريكاتورية عند النازيين. ولا أعرف مصدرها عند أخى ڤيكتور.

كان مؤمناً ولكنه لم يكن متديناً بصفة صارخة غير أنى لاحظت عليه بعد أن أحيل إلى المعاش اهتمامه الزائد بتاريخ الكنيسة القبطية وباللغة القبطية، وانقطاعه لدراسة اللغة القبطية نحو خمسة عشر عاماً، فدخل المعهد القبطى وتتلمذ على المختصين حتى أتقن اللغة القبطية كتابة وكلاماً، وقضى سنوات يضع قاموساً اشتقاقياً يجمع الكلمات والتراكيب القبطية فى العامية المصرية. ولا أعرف من وجهه إلى ذلك. وقد حاولت أن أوجهه إلى دراسة المصرية القديمة أولاً ثم اليونانية ثانياً ما دام مهتماً بفقه اللغة حتى تكون نتائجه مبنية على منهج علمى ولكنه لم يستجب إلى كلامى، واكتفى بالتبحر فى اللغة القبطية حتى مات بالسرطان فى ١٩٨٠ عن تسع وستين سنة.

كان ڤيكتور يكب الساعات الطوال كل يوم على هذا النوع من الدراسة نحو خمسة عشر عاماً. وكان لهذا نفعه بعد أن فرغ من تربية أولاده واعتزل خدمة الحكومة. فبهذا أنقذ نفسه من الموت البطىء الذى يموته أرباب المعاشات الأصحاء حين يخرجون من تيار الحياة ويلوكون الذكريات عشرات السنوات أو يلعبون الطاولة على القهاوى.

وكنت أحار كثيراً فى تفسير هذه الظاهرة: لا أعتقد أن ڤيكتور كان متديناً بالمعنى الفاقع، فلم اسمعه قط يجادلنى أو يكلم أولاده فى المسيحية أو يتحدث عن المبادىء المسيحية أو عن أقوال المسيح أو عن أقوال الرسل أو عن آية وردت فى الإنجيل ولم اسمعه أبداً يتكلم فى اللاهوت المسيحى. أما من ناحية التطبيق فاعتقد أنه كان يقوم بالحد الأدنى من التردد على الكنيسة أو المشاركة فى الطقوس والشعائر كالصوم والصلاة والاستماع للقداس فى أيام الأعياد.

لهذا لم أفهم اهتمامه البالغ فى أخريات عمره بتاريخ الكنيسة وباللغة القبطية، واستخلصت من هذه الحيرة إنها لا بد أن كانت نوعاً من التمسك اليائس الجاهل بالهوية الفرعونية والنظر إلى الكنيسة القبطية على انها المؤسسة

التى حفظت هذه الهوية بغض النظر عن الديانة المسيحية. أقول التمسك «الجاهل»، لأن من كان لديه كل هذا العزم والوقت لتعميق الهوية الوطنية والقومية كان ينبغى أن يبدأ بدراسة المصدر أولاً، وهو مصر القديمة لغة وتاريخاً وعقائد أو ديانات وأساطير، ولا بأس بعد ذلك من دراسة «القبطولوجيا»، كما يسمونها، كحاشية على الحضارة المصرية القديمة. فليس فى العصر القبطى شىء إيجابى إلا مقاومة المصريين للرومان أولاً، ثم لبيزنطة ثانياً، وعناصر الاستمرارية العنيدة من مصر القديمة رغم تعاقب العصور.

وقد كان من المفارقات الغريبة أن أكثر أولاد ڤيكتور، رغم رأيه السىء فى العرب، قضوا سنوات عديدة فى البلاد العربية. فابنه الأكبر ميلاد عوض، وهو محاسب قانونى، بعد أن أتم أعلى درجة فى عمله فى انجلترا (.و.و)، مارس مهنته نحو عشرين عاماً فى ليبيا والكويت والسعودية وهو حين يحدثك عن العرب يتحدث دائماً بمودة واحترام. وأخوه المهندس منير عوض عمل خمس سنوات متصلة فى ليبيا، ولم يرض بالعودة إلا مكرهاً بعد وفاة أبيه وذلك ليعنى بأمه. وقد كان يحدثنى عن ليبيا أيام عودته وكأنها الفردوس المفقود. وأخته الدكتورة إيڤون عوض تعمل فى الكويت مع زوجها الدكتور جمال أيوب منذ ثمان سنوات، ولم يتح لى أن استطلع رأيهما فى تجربتهما العربية لقصر لقائى بهما، ولكنى كلما التقيت بهما ساعات كل سنة فى أجازتهما السنوية أجدهما يفيضان بالسعادة. ونفس الأمر بالنسبة لابنة ڤيكتور الكبرى، الدكتورة إيلين عوض، التى تعمل مع زوجها الدكتور عبدالملاك فى نيجيريا منذ عشر سنوات. لا قلق ولا مشاكل ولا شعور بالغربة رغم بعد الديار. بل على العكس من ذلك، فالقلق والمشاكل والشعور بالغربة فى قلب الوطن تجده بين بنات ڤيكتور الثلاث اللواتى يعملن مع أزواجهن فى القاهرة عاصمة كل العرب (!).

ترى هل حدث هذا التحول لأن كل أولاد ڤيكتور شبوا فى عهد عبد

الناصر الذى حاول رفع الحواجز بين قوميات العالم العربى؟ ربما. ولكننى لم أجد بين هؤلاء المغتربين واحداً يفكر فى الهجرة الدائمة، بل كلهم يرتب أمره للعودة إلى مصر والاستقرار فيها بعد أن ينمو رصيده فى البنك وتنتهى سنوات خدمته. وكأنما هى خدمة أبى فى ملكال ومن بعدها عودة إلى الوطن.

لماذا لايدرس علماء النفس والاجتماع والسياسة تكوين المغتربين والمهاجرين المصريين؟ أهو اغتراب أم هجرة؟ وماذا يبقى فى نفس المغترب أوالمهاجر من المصرية؟ هل هى دوافع مالية أو نفسية أو مزيج من الاثنين يستحق التحليل؟ ربما كانت لى عودة لهذا الموضوع.

لقد أنجب ڤيكتور من زوجته انطوانيت حبيب ولدين وست بنات ونشأهم جميعاً تنشئة فاضلة وخرجهم جميعاً من الجامعات رغم دخله المحدود. عاش فى الظل حياة هادئة فأكرمته الطبيعة فى ذريته، وعشت فى الضوء مع زوجتى حياة مضطربة وحيداً وبلا عقب. فلنقل أن الطبيعة أكرمتنى فى تلامذتى وقرائى الذين شاركوا فى تغيير القيم والأفكار على أرض مصر وفى كتبى الأربعين.

أما أوراق أخى ڤيكتور التى تركها عند وفاته، فهى فى حوزة ابنائه، وربما تجد من يفحصها من المختصين عسى أن يجد فيها بعض ماينفع العلم.

البروفيل رقم (٦): غير هؤلاء لاتوجد «نتوءات» صارخة فى أسرتى المباشرة تستحق أن ترسم لها بورتريهات. حتى «العبيطة» مرجريت لها من يماثلها فى أكثر العائلات. ففى كل عائلة عبيط واحد أو مجنون واحد بين اقربائها، ولكن الناس عادة تستحى من هؤلاء الشواذ وتحاول اخفاءهم عن العيون والاسماع. وقد عاشت «ريتا» كما نسميها فى كفالة أبى حتى وفاته فى ١٩٦٢، فعاشت فى كفالة اختى الكبرى مينرڤا فى المنيا حتى وفاتها فى اواسط السبعينيات. وكان المفترض أن تنتقل إلى بيت أخى الأكبر ڤيكتور

ولكنه رفض رفضاً باتاً، وحاول تفسير رفضه بأن بناته فى سن الزواج ولو رآها العرسان فسوف يهربون، وهو نوع من الغش التجارى. وقد قبلت منطقه على مضض بعد أن حاولت افهامه ان المصارحة خير من التدليس وان فى كل عائلة عبيطاً أو مجنوناً أو عانساً أو مشوهاً من نوع ما. أجاب: ولكن الناس تخفيهم عن العيون.

وهكذا انتقلت كفالة مرجريت إلىّ فاقامت فى بيتى فى جاردن سيتى نحو سنتين ثم ضاقت ذرعاً بالحياة معى لكثرة الحيوانات فى بيتى ولأن زوجتى تطهو الطعام بطريقة لا تعجبها فهى معتادة على «الطبيخ». وقد وفقنا منذ سنوات فى ان نجد لها مكاناً فى ملجأ السيدة العذراء فى مصر الجديدة بجوار سانت فاتيما وهو فيما أعلم فردوس ارضى تديره الراهبات براً بالعجائز رجالاً ونساء، ينفق عليه الفاتيكان ويعينه المحسنون الأقباط والحكومة المصرية. وهى فيما اسمع سعيدة فى هذا الفردوس الأرضى. وتكلفة نفقات إقامتها عند الراهبات نحو سبعين جنيهاً شهرياً، ادفع أنا منها ثلاثين جنيهاً ويدفع أخى رمسيس عشرين جنيهاً وتدفع ريتا منها عشرين جنيهاً من مالها الخاص الذى ورثته عن ابينا.

البروفيل رقم (٧): ثم ان هناك أخى ألفونس، وهو من مواليد ١٩٢١، وهو الآن مدرس ثانوى محال إلى المعاش، وله ولدان يشتغلان بالمحاسبة والعلوم التجارية. وليس فى حياة ألفونس شىء هام أعرفه وهو يعيش مبتعداً عن اخوته لكثرة إقامته فى المنيا ثم طلخا، ولا أراه إلا فى الملمات. وقد كان ألفونس من أوساط التلاميذ أيام الدراسة غير أن رسوبه تكرر فى البكالوريا بسبب صحبة السوء. فاشتغل نحو عشر سنوات فى «الأورنس» البريطانى أيام الحرب العالمية الثانية وما بعدها (Army Ordinance)، ولكنه استطاع بالمثابرة أن يتم دراسته الثانوية ثم الجامعية بالانتساب إلى كلية

الآداب بجامعة القاهرة وحصل على البكالوريوس فى اللغة الإنجليزية وآدابها. وقد ترك «الاورنس» مع عشرات الآلاف من الموظفين والعمال المصريين عام ١٩٥١ حين وجهت حكومة الوفد النداء إلى المواطنين المتعاونين مع الإنجليز فى قاعدة قناة السويس العسكرية للاستقالة من عملهم ودبرت لكل منهم وظيفة وهمية بمرتب صغير يكفى لكفاف العيش. وبعد أن تخرج فى الجامعة اشتغل مدرساً للغة الإنجليزية فى المدارس الثانوية.

البروفيل رقم (٨): لم يبق من بروفيلات اسرتى المباشرة إلا بروفيل أخى الأصغر رمسيس عوض الذى أصاب بعض الشهرة بين المثقفين المصريين بوصفه باحثاً جاداً فى الأدب وتاريخه، وهو الآن (١٩٨٣) استاذ الأدب الإنجليزى بكلية الألسن بجامعة عين شمس. وهو من مواليد ١٩٣٠ بمدينة المنيا، وقد تعلم مثلى فى مدارس الحكومة الابتدائية والثانوية بالمنيا، ثم التحق بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة القاهرة وحصل على بكالوريوس فى اللغة الإنجليزية وأدابها عام ١٩٥١، فكان تلميذى أيام أن كنت أستاذاً بكلية الآداب، وكان يقيم فى بيتى أيام الطلب.

ولا أذكر شيئاً كثيراً عن طفولته وصباه لأنه قضاهما فى المنيا حين كنت أنا أتراوح بين القاهرة وكامبريدج ولما عشت معه فى مطلع شبابه وجدته فتى جاداً يميل إلى التأمل خالياً من روح الفكاهة والمرح محباً للعزلة والهدوء، ولا يشارك فى مجالس اللهو أو اللغو. وكان ذكاؤه فوق المتوسط ولكن لا حدة فيه ولا ابداع. وقد عوضه دأبه فى العمل عن نقصه فى الابداع.

ويبدو أنه كان فى مطلع شبابه يحمل لى بعض الاعجاب لأنه كان يترسم خطاى فى كثير من الأشياء: فى اختياره لتخصصه، وفى تخليه عن الاسم الثلاثى والاكتفاء باسم «رمسيس عوض»، وفى رغبته فى ان ينقطع للبحث الاكاديمى وأن يدرس فى الجامعة، بل وفى تقليد خطى.

وحين كنت اعلمه في الجامعة كنت دائماً أحاول أن أقيم حاجزاً بيني وبينه رغم اقامته معي. فإن سألني مثلاً سـؤالاً يتعلق بالآدب الإنجليزى ونحن فى البيت كنت اجيبه: «هذا سؤال هام، ورأيى أن تثيره غداً اثناء المحاضرة ليستفيد بشرحى كل الطلاب». وكان هدفى من هذا تدريبه على الا يعتمد على قرابتنا فى يوم من الأيام أو فى أى ظرف من الظروف العامة، وان يخرج إلى الحياة ذا شخصية مستقلة ومعتمداً على نفسه تماماً. أردت أن أجعل منه «رجلاً». ولا أدرى ماذا كان وقع هذه المعاملة فى نفسه. ولكنه تقبلها دون تنمر، على الأقل فى الظاهر.

وذات مرة، حين كان رمسيس فى السنة الثانية بكلية الآداب، وهى سنة كانت فاصلة فى قسم اللغة الإنجليزية لأن نتيجتها كانت تحدد المقبولين فى قسم الامتياز، وكانوا فى العادة لا يزيدون عن ستة فى تلك الأيام البعيدة بين ١٩٤٠ و١٩٥٢، سألنى رمسيس سؤالاً فى الشعر الإنجليزى أو فى الدراما الإنجليزية لم أعد أذكر، فأجبته: «اقرأ كتاب فلان وعنوانه كذا وكتاب علان وعنوانه كذا تجد الاجابة على سؤالك، والكتابان موجودان فى مكتبة الجامعة». ومر شهران ثم جلس رمسيس امامى فى الامتحان الشفوى ومعى ممتحن آخر إنجليزى كان يعرف ان رمسيس أخى. وسألت رمسيس نفس السؤال الذى كان قدّ طرحه على منذ شهرين فلم يعرف الاجابة. سألته: «ألم تقرأ كتاب فلان وكتاب علان؟» أجاب «لا» «فسألناه بعض الأسئلة الأخرى فأجاب عليها، ثم صرفناه بكلمة: «شكراً». وفى المداولة لوضع التقدير، سألنى الزميل الإنجليزى: «جيد جداً»؟ قلت: «لا». جيد فقط. «وكتبنا «جيد» أمام اسمه فى القائمة. وكان رمسيس بحاجة إلى متوسط «جيد جداً» فى التقدير العام ليدخل قسم الامتياز.

وقد سبب لى هذا الحادث ألماً عميقاً لمدة طويلة لأنه حرم أخى رمسيس من الامتياز فى البكالوريوس أو ربما ساعد على حرمانه. وقد أثر هذا فى

مستقبله تأثيراً مخرباً، ولكنه استطاع بجده ومثابرته فى إنجلترا وفى الماچستير وفى الدكتوراه أن يمحو آثار التخرج بليسانس عادى. كنت كثيراً ما أحاكم نفسى بقولى: ربما كنت واحداً من أولئك الذين قال فيهم قاسم أمين «أعرف قضاة حكموا بالظلم ليشتهروا بالعدل بين الناس». فى هذه الحالة يجب أن أدين نفسى بالانانية والرغبة الخفية فى تمجيد الذات ولو على حساب الحق. ولكن نفسى هدأت فيما بعد حين حسبت الأمور بطريقة أخرى. لو كان أخى رمسيس بحاجة إلى تقدير «جيد جداً» فى مادتى ليحافظ على امتيازه فى المتوسط العام لأكثر من عشر مواد، فعنى هذا انه لم يحصل فى اية مادة على تقدير «ممتاز» ليعوض بها تقدير «جيد» الذى أعطيته إياه. فهو كالسائر على الحبل، اية هزة تسقطه من هذا التوازن الحرج، ما هكذا يكون الامتياز الحقيقى. وعلى كل فهذا درس يجب ان يتعلمه فى الحياة.

نفس الأمر تكرر فيما بعد عندما شق رمسيس عوض طريقه فى الحياة الاكاديمية والأدبية. فعندما كنت المسئول عن القسم الأدبى فى «الأهرام» كان رمسيس يرهقنى بمقالات جيدة أو ممتازة عن المسرح المصرى أو عن برتراند رسل أو عن چورچ أورويـــل، وكنت أرفض نشرها فى ملحق الجمعة وانبهه إلى انى لو نشرت له شيئاً فى صفحة الأدب التى أشرف عليها فسوف يعيره اعداؤه بأنه يبنى اسمه فى ظل أخيه وليس بقيمته الشخصية، وسوف يتهمنى أعدائى بأنى استغل منصبى لاحابى أخى. وكنت انصحه دائماً بأن يتجه إلى الجرائد الأخرى «كالجمهورية» و«الأخبار» و«أخبار اليوم» أو المجلات الاسبوعية «كالمصور» و«روز اليوسف» و«صباح الخير» لنشر مقالاته. فكان يفعل ذلك على مضض، ثم لايلبث أن يعود إلىّ حاملاً مقالاً، فيتكرر الرفض.

شىء ما فى «الأهرام» كان يسحره، واعتقد ان هذا ليس حاله وحده،

ففى الستينات وأوائل السبعينات أيام أن كانت لملحق « الأهرام » هيبته بين القراء والمثقفين والأدباء، كانت أعز أمنية لأديب أن ينشر « الأهرام » له شيئاً بقلمه. وقد فوجئت وأنا فى جامعة كاليفورنيا فى عام ١٩٧٤ و١٩٧٥، أيام ان كان احمد بهاءالدين رئيس تحرير « الأهرام » بأن « الأهرام » نشر شيئاً عن تاريخ المسرح المصرى لرمسيس عوض. ورمسيس عوض الآن ذو اسم مستقر فى حياتنا الأدبية والعلمية، واسمه ليس لامعاً ولكنه محترم. على كل فقد وصلت إلى غايتى: فرمسيس عوض ليس مديناً لىّ بشىء بوصفى أخاه، ولن يستطيع أحدٌ أن يعيره بانى ساعدته أو يعيرنى بانى حابيته.

وقد كنت فى آونة كثيرة، بعد أن خرج رمسيس عوض من قوقعة الجامعات الاكاديمية وبدأ يخاطب القراء أى منذ الستينات، أحس بأنه يغار منى فى سريرته ويحسن اخفاء هذه الغيرة تحت قناع هدوئه. كان يغار منى لشعوره بأنه مهما حاول فلن يصيب ربع ما اصبته من تأثير فى المثقفين وفى الرأى العام سواء بالقبول أو بالرفض، ليس فى مصر وحدها ولكن على مستوى العالم العربى، بل وبين مثقفى أوروبا وامريكا المهتمين بالعالم العربى. ولكنه كرجل عاقل كان دائماً يحاول ان يضبط هذه الغيرة لأنه يعلم ـــ بغض النظر عن اختلاف المواهب ودرجات العلم ـــ أن هذا التأثير الايجابى أو السلبي القوى لا يكتسب إلا بالنضال والتضحيات ولا يمكن ان يحصله أحد وهو يمشى مثله دائماً بحذاء الحائط ويخشى المجازفات أو بطش الأعداء.

كذلك فهناك ما يشبه القانون الطبيعى فى سنن الحياة، وهو انه من اندر النادر ان نجد ادبيين أو عالمين أو فيلسوفين أو فنانين أو حتى زعيمين من أسرة واحدة. ولا نعرف شذوذاً من هذه القاعدة إلا اسكندر دوماس الأب واسكندر دوماس الابن، وألفونس دوديه وليون دوديه، وفلتات قليلة من هذا الطراز كدوق مارلبورو بطل معركة بلنهيم فى القرن الثامن عشر وسليله ونستون تشرتشل بطل الحرب العالمية الثانية فى القرن العشرين. وفى مصر

ليس لدينا من أمثلة الا سعد زغلول واخوه فتحى زغلول وشتان ما بينهما. (هناك أيضاً قبيلة الرافعى: أمين الرافعى ومصطفى صادق الرافعى وعبدالرحمن الرافعى، وقبيلة النقاش: رجاء النقاش والمرحوم وحيد النقاش وفريدة النقاش وأمينة النقاش، ثم هناك الزعيم الفاشى أحمد حسين وأخوه المفكر الماركسى عادل حسين، ومع ذلك فالتاريخ وحده هو الذى سيغربل هذه الأسماء).

وبالفعل فقد كنت فى آونة كثيرة أحس بأن أخى رمسيس يضمر شيئاً من الحنق علىّ ويعتقد انى كنت على غير ارادتى عاملاً معرقلاً فى حياته، لأنه ورث كل عداواتى دون أن تكون له يد فى ذلك. وهذا صحيح. فقد وجد رمسيس لأكثر من عشر سنوات عنتاً شديداً من الدكتور رشاد رشدى ومدرسته المبثوثة فى بعض قطاعات الحياة المصرية، لا لشىء إلا لأنه أخو لويس عوض. فكان رشاد رشدى بوصفه ممتحناً يعرقل مسعاه فى كل خطوة يخطوها نحو الماچستير والدكتوراه فى الأدب الإنجليزى ويحول دون تعيينه مدرساً فى جامعة القاهرة، ولم ينج رمسيس من قبضته حتى أفلت بالدكتوراه بعد ضغط شديد من بعض زملائه الأساتذة وبعد أن انتقل من مدرسة السلام فى مصر الجديدة (سابقاً English Mission School) إلى كلية الألسن بجامعة عين شمس.

كل هذا أرويه على عهدة الدكتور رمسيس عوض وبعض القلائل من أساتذة الجامعات الذين عاصروا هذه الأحداث، وليس عن معرفة مباشرة بهذه الأمور.

كذلك وجد رمسيس عوض عنتاً شديداً ولكنه أقل ضرراً من الدكتور محمد متولى موسى أستاذ الجغرافيا السابق والعميد السابق لكلية الآداب بجامعة القاهرة حتى أطحت أنا بعمادته فى آواخر ١٩٥٣ أو أوائل ١٩٥٤ فى ظروف ليس هذا مجال سردها، ثم فتحت الثورة عليه فعينته محافظاً للمنوفية لأنه

بلديات كمال الدين حسين. كان الدكتور محمد متولى موسى منتدباً عميداً لكلية الآداب بجامعة صنعاء باليمن الشمالية، فلما عرف فى مرحلة ما ان رمسيس عوض أخى، وكان رمسيس منتدباً للتدريس بجامعة صنعاء، بدأ يدس له سراً ثم عاداه جهراً، وانتهى الأمر باقصاء الدكتور متولى موسى أو انهاء انتدابه لوضوح تحامله عند المسئولين فى اليمن. وأنا هنا أيضاً أروى رواية أخى رمسيس، وليس لى علم مباشر بحقيقة ما حدث. ومثل هذا كثير.

على كل، فلنقل ان رمسيس عوض ورث عداواتى، ولكن ينبغى أيضاً أن نذكر انه ورث صداقاتى. وأنا شخصياً اعتقد أن رصيدى من الصداقات بين المثقفين المصريين أضعاف أضعاف رصيدى من العداوات. أعدائى قليلون ولكنهم أقوياء وأصدقائى كثيرون ولكن أكثرهم بلا حول ولا قوة. تماماً كأعداء الحرية والتقدم وأصدقائهما فى مصر، بل وفى العالم. وأنا حين أتكلم عن أعدائى وأصدقائى لا أتكلم عن وضع ذاتى، فأنا ليس لى أعداء أو خصوم شخصيون. حتى من اسأت إليهم أو أنزلت بهم الضرر، لم يكن ذلك لدافع شخصى أو لغرض شخصى وإنما خدمة لغاية عامة أو تحقيقاً لمبدأ عام. ولست أشك فى ان أخى رمسيس قد وجد بين اصدقائى فى الفكر من ازالوا بعض العراقيل من طريقه.

ولرمسيس عوض جملة كتب يقال ان أهمها «موسوعة المسرح المصرى الببليوجرافية» وهى عمل ضخم وهام حقاً فى عالم التوثيق وخادم أمين لكل من يريد دراسة «تاريخ» المسرح المصرى. وعلى كل فهى أكمل ما أصدرته المطبعة العربية فى هذا الموضوع. غير انى أحسب ان رسالته للدكتوراه حول «الرواية الإنجليزية الحديثة» قد تكون انفع للمثقفين بصفة عامة من هذه الموسوعة. أما كتبه عن برتراند رسل وچورچ أورويل فهى فى نظرى ذات فائدة محدودة، أقصد خارج التعريف العام، لأنها تتجنب الخوض فى المشاكل الفلسفية أو فى الفلسفات السياسية.

واعجاب أخى رمسيس ببرتراند رسل وبچورچ أورويل يدل على انه راديكالى فى الفكر، غالباً لدرجة اللاأدرية، راديكالى فى السياسة أو على الأصح فى الفكر السياسى، فأنا لم ألحظ عليه أية اهتمامات بما يجرى فى الساحة السياسية المصرية تتجاوز اهتمامات الجالسين على قهاوى عماد الدين يلعبون الطاولة. والأرجح انه اتعظ بمتاعبى وبمتاعب ابن عمنا المهندس فوزى حبشى وزوجته ثريا شاكر مع الدولة فقرر الاضراب عن كل تفكير سياسى فعال. ولما كان مما يشين المثقف العصرى أن يكون رجعياً أو حتى محافظاً فى التفكير، فقد اختار رمسيس عوض من ألوان الراديكالية أقلها تكلفة، وهى راديكالية رسل فى الفلسفة وراديكالية أورويل فى السياسة، تلك الراديكالية التى تمكنك فى آن واحد أن تشتم الإيمان التقليدى دون أن تكون ملحداً، وان تسب كارل ماركس والاتحاد السوفيتى دون أن تفقد شيئاً من تقدميتك أو عصريتك. هذه الأنواع من الاحتجاج كان لها معنى فى أوروبا، ولا سيما قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت تكلف أصحابها التضحيات الجسيمة المقترنة بالالتزام. أما فى مصر فهى مجرد حديث صالونات لا يضر ولا ينفع، ومن أراد أن يخرج بها إلى الشارع فليجرب لنرى العلم مطبقاً على العمل.

الهرم ١٩٨٣.

الفصل الرابع
اليقظة المبكرة

(١)

عندما قرأت رواية نجيب محفوظ «بين القصرين» فى أواسط الخمسينات ثم قرأت بقية الثلاثية فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، بدأت أتابع ضجة النقاد فى الصحف والمجلات والإذاعة، ثم فى التليفزيون بعد إنشائه حول ما كانوا يسمونه «واقعية» نجيب محفوظ، وكان هناك مايشبه الاجماع بين النقاد، ولا سيما نقاد اليسار، على أن ثلاثية نجيب محفوظ كانت أروع نموذج فى الرواية المصرية «للمسح الإجتماعى»، وانها بهذا المقياس تدخل فى باب الأدب التسجيلى بل والتوثيقى بالإضافة إلى قيمتها الفنية.

وكنت أعجب لحماسة النقاد لهذا التوصيف، لأن «بين القصرين» تدور أحداثها فى قمة ثورة ١٩١٩ التى امتدت من عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ إلى إعلان دستور ١٥ مارس ١٩٢٣ ولا أريد أن أقول حتى اغتيال السيرلى ستاك باشا، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، وما تلاه من استقالة وزارة سعد زغلول فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤، وتوالى الحكومات الانقلابية. فليس بين النقاد الذين تصوروا ان «بين القصرين» تمثل مسحاً اجتماعياً لثورة ١٩١٩ من يدرك ابعاد ثورة ١٩١٩ بسبب صغر سنهم جميعاً.

كنت أعجب لأن ذكرياتى عن ثورة ١٩١٩ تختلف تماماً عن الصورة التى رسمها نجيب محفوظ لسلوك أبطاله أثناء تلك الثورة، رغم أنه يكبرنى بثلاثة أعوام، فهو من مواليد الجمالية فى ١١ ديسمبر ١٩١١، وهذا يجعله أكثر

وعياً منى، ورغم أنه كان من أبناء العاصمة، القاهرة، قلب الثورة، بينما كنت أعيش في المنيا بعيداً عن مركز الأحداث، بما كان يجعل إحساسه بنبض الثورة والجهاد الوطنى أقوى من إحساسي. وعندما قرأت كتب مصطفى أمين عن سيرته الذاتية فى طفولته وصباه وجدت صورة الحياة التى رسمها لمصريين ١٩٢٠ و١٩٣٠ مطابقة تماماً لصورة الحياة التى وعتها ذاكرتى عن تلك الحقبة نفسها. ومصطفى أمين من أبناء جيلى، فهو من مواليد ٢١ فبراير ١٩١٤، وقد نشأ فى كنف سعد زغلول وعاش طفولته فى بيت الأمة.

بطل «بين القصرين» السيد أحمد عبد الجواد، شخصية جسيمة الأبعاد تشبه ثور جرنيكا أو الرسوم الفرعونية الحائطية البارزة وتحتل مسرح الأحداث من البداية إلى النهاية، فينكمش كل شيء أمامها ويتضاءل بجوارها، فهى منحوتة بازميل فنان كبير. وخلفية أحداث «بين القصرين» هى ثورة ١٩١٩. ومع ذلك فقد توارت ثورة ١٩١٩ فى الخلفية إلى حد أن البصر لا يرى منها شيئاً، أكثر من أن ابنا من ابناء السيد أحمد عبدالجواد قتل مصادفة برصاصة فى ظهره من بنادق الإنجليز فى أخر يوم من أيام الكفاح الوطنى. أما الساحة الامامية فيشغلها السيد أحمد عبدالجواد نفسه، الجبار فى داره مع زوجته وآل بيته، العيهور فى دار خليلته، وهو تاجر موسر فى الغورية لا يعنى بالسياسة أو بالوطن بتاتاً، يعيش حياته اليومية وكأنما الحركة الاستقلالية تجرى فى دولة أخرى. فإذا كان هذا هو مراد نجيب محفوظ أن يقول فى «بين القصرين» فهذا لا بأس به من الناحية الفنية، فهناك دائماً شخصيات فريدة فى الحياة من هذا الطراز تعيش فى عالمها الخاص بها وسط لهيب الثورات والحروب. أما إذا كان مراد نجيب محفوظ أن يرسم فى «بين القصرين» صورة نموذجية لثورة ١٩١٩، فأنا لم أر تصويراً لثورة ١٩١٩ أقذع من هذا التصور الذى لا تجد فيه بين «المواطنين» رجالاً ولا نساء من يحفل حقاً بمصير بلاده. لا تزال «عودة الروح» لتوفيق الحكيم هى أقرب عمل فنى يصور روح ١٩١٩.

عندما انتقلنا من الخرطوم إلى المنيا مع والدتى عام ١٩٢٠ كانت ثورة ١٩١٩ فى عنفوانها. كان عمرى خمس سنوات وكان عمر نجيب محفوظ ثمان سنوات، وبذلك فقد كان أقدر منى على استيعاب ما كان يجرى. وكنت فى المنيا، على بعد ٢٤٠ كيلومتراً من مركز الثورة فى بيت الأمة، وكان هو فى الجمالية بجوار الأزهر على بعد ثلاثة كيلومترات من مركز الثورة. ومع ذلك فقد كان إحساسى بنبض الثورة أوضح من إحساسه. لماذا؟ لأنى انتمى إلى طبقة المهنيين والمتعلمين الذين قادوا ثورة ١٩١٩ مع عمد الاريافوالفلاحين، أما هو فقد كان ينتمى إلى طبقة التجار التى كانت فى عمومها تقف من الثورة موقف المتفرج، فقد كان أبو نجيب محفوظ كما روى هو لى يدير محلاً لبيع النحاس فى الصاغة بجهة الجمالية (قرب الموسكى).

وكنا نسكن فى شقة بالدور الثالث بشارع يقطع المنيا من بحرى إلى قبلى موازياً لشارع الحسينى من الغرب حتى يصب فى شارع التجارة قرب البوستة العمومية القديمة. وكان بيتنا تقريباً أمام مدرسة الفرير، وعلى مسيرة خمس دقائق من عيادة ابن عمى الدكتور يسى إبراهيم عوض. وكان ابن عمى هذا من مواليد ١٨٨٥ أى أنه كان يصغر أبى بأربع سنوات ويكبر أمى بنحو سبع سنوات، وقد حصل على دبلوم كلية الطب عام ١٩١٠. وكان يزورنا مع عمى حبشى خليل المحامى بالمنيا بمعدل مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً للاطمئنان على والدتى من جهة وللاحظة سيرنا فى الدراسة من جهة أخرى.

ولما كان سنى دون السابعة، الحقونى بمدرسة الفرير بين الخامسة والسابعة لا تعلم القراءة والكتابة وجدول الضرب والحروف الافرنجية طبعاً. ولبست البنطلون القصير والمريلة السوداء، وحملت لوح الاردواز. وكان معلمنا رجل ربعة قوى البنية يلبس مسوح الرهبان السوداء، وكانت له لحية عظيمة سوداء وخطها المشيب وكان دائماً يحمل مسطرة يضرب بها التلاميذ، بسطحها إن كانت أخطاؤهم بسيطة، ويسنها إن كانت أخطاؤهم جسيمة، وكان اسمه

أبونا دوما . ولا أعرف إن كان أصلاً راهباً فرنسياً اسمه Dumas أقام فى مصر طول حياته واتقن العرَبية كلاماً على الأقل ، أم إنه كان راهباً كاثوليكياً لبنانياً يتكلم كالعادة العربية والفرنسية بطلاقة تامة . ونحن الأطفال لم نحس أبداً من نطقه أنه « خواجة » ، رغم أن اللغة الفرنسية كانت هى اللغة السائدة فى مدرسة الفرير. وقد ترك أبونا دوماً فى نفسى أثراً عميقاً بمسطرته التى كان يجرى وراءنا بها فى حوش المدرسة وحول شجرة الجميز الجسيمة فى وسطه أو يؤدبنا بها عند الكشف على نظافة أظافرنا وهندامنا . وكان لديه نوعان فظيعان من العقاب ، هما أن يجعل التلميذ يقف فى الفصل ووجهه للحائط أمام زملائه التلاميذ ، أو ، ما هو أبشع ، أن يجعله يركع « ديس » ربع ساعة أو ربما نصف ساعة . وقد تركت فى هذه القسوة فى التربية الدينية عند الفرير ذكريات غير سعيدة ، ولا سيما حين كنت أقيسها بالتربية المتمدنة فى مدرسة المنيا الابتدائية الأميرية ، ومدرسة المنيا الثانوية الأميرية . وفى مدرسة الفرير تعلمت بسائط اللغة الفرنسية وبعض أغانى الأطفال بالفرنسية وتعلمت القراءة والكتابة بالعربية وبسائط الحساب بما فيها جدول الضرب . كل هذا فى سنتين .

وبين الخامسة والسابعة كانت مدرستنا أحياناً تتوقف عن العمل ونجتمع كلنا فى حوش المدرسة كلما مرت المظاهرات تهتف : « يحيا سعد » ، « تحيا مصر » ، « يسقط الإنجليز » ، « **الاستقلال** التام أو الموت الزؤام » . وكنا طبعاً نفهم بعض الهتافات ولا نفهم بعضها الآخر. وكانت المدرسة أحياناً تعيدنا إلى أهلنا بعد المظاهرة إذا أحست بتجدد المظاهرات وأحياناً تعيدنا إلى الفصول .

(٢)

وقبيل أن أدخل مدرسة الفرير كانت وزارة يوسف وهبة باشا قد استقالت (٢٠نوفمبر ١٩١٩ــ ٢١مايو ١٩٢٠). وكان عمى حبشى وابن عمى الدكتور يسى يلتقيان كثيراً فى بيتنا واسمعهما يتناقشان كثيراً فى السياسة. كانا يتناقشان فى كل ما كانت الصحف تنشره من أخبار وما كانا يقرآنه من مقالات وخطب ضد الإنجليز وحول سعد باشا وحول الوفد المصرى وحول المفاوضات وحول المظاهرات والاضرابات التى اجتاحت مصر كلها، وعن القتلى والجرحى برصاص الإنجليز وبرصاص البوليس المصرى. ومن كلامهما عرفت أن طالباً قبطياً فى كلية الطب اسمه عريان يوسف سعد حاول اغتيال رئيس الوزراء القبطى يوسف وهبة باشا فى ١٥ديسمبر ١٩١٩. وكانت الجرائد تحمل كل عدة أسابيع محاولة لاغتيال الوزراء فى وزارة يوسف وهبة باشا بالقاء القنابل على سياراتهم: قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية والبحرية فى ٢٨يناير ١٩٢٠، وقنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة فى ٢٢فبراير ١٩٢٠، وقنبلة على حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى ٨مايو ١٩٢٠.

وكنت أسمع عمى حبشى والدكتور يسى يحمدان الله على أن الطالب عريان يوسف سعد الذى حاول اغتيال رئيس الوزراء القبطى كان قبطياً ولم يكن مسلماً، فلو أنه كان مسلماً لتكررت مأساة رصاصات إبراهيم الوردانى التى اردت بطرس باشا غالى عام ١٩١٠ فقسمت البلاد إلى قسمين وكادت تؤدى إلى فتنة طائفية وبيلة. وكانا يشيدان بالوحدة الوطنية التى بناها سعد

باشا والوفد المصرى. وكانت تترامى إلينا حكايات عن أن جماعات من المسلمين كانت تضع علامات الصلبان بالبويه الحمراء على بيوت المسيحيين فى جهة كذا وكذا من أحياء المنيا تمهيداً للقيام بمذبحة طائفية يفتكون فيها بالأقباط. ولا أعلم مدى صدق هذه الاشاعات. والأرجح أنها كانت إشاعات يطلقها عملاء الإنجليز من الأقباط أو المسلمين لاشاعة الذعر بين الأقباط حتى ينسلخوا من الحركة الوطنية. هكذا كان يقول عمى حبشى والدكتور يسى كلما التقيا فى بيتنا وتناقشا فى السياسة.

فلما عاد أبى من السودان واستقر فى المنيا ابتداء من ١٩٢٢ كان يضيف إلى ذلك تفسيراً جديداً، وهو أن الإنجليز كانوا وراء محاولات التفريق بين الأقباط والمسلمين، وأنهم هم الذين نصحوا أو أمروا السلطان فؤاد بتعيين يوسف وهبة باشا رئيساً للوزراء بعد قيام ثورة ١٩١٩ لاستفزاز الرأى العام الإسلامى المحافظ حتى تتكرر الفتنة الطائفية التى تجمعت نذرها أيام مقتل بطرس غالى باشا، تماماً كما فعل السير ايلدون جورست المعتمد البريطانى مع الخديو عباس حلمى.

علمنى أبى أن الإنجليز كان لهم ماض عريق فى إثارة الفتن الطائفية بين الهندوس والمسلمين فى الهند، وأنهم يجربون فى مصر سياسة «فرق تسد» التى نجحوا فيها فى الهند. ولكن رقى المصريين جعلهم يدركون أساليب الاستعمار. وهذا ماجعل عريان يوسف سعد الذى كان عضواً فى جمعية للاغتيالات السياسية يتطوع للتصدى لرئيس الوزراء القبطى. وبعد أن كبرت عرفت أن آفة «فرق تسد» لم تكن من ابتكار الإنجليز، فقد كان الاستعمار الرومانى من قديم الزمن يحكم بمبدأ Divide et Impere وهو نفس المبدأ. ومن سخرية الموقف أن يوسف وهبة باشا الذى اختير عام ١٩١٩ رئيساً للوزراء ليقضى على ثورة ١٩١٩ ، كان قبل ذلك بستة وثلاثين عاماً قد عين

سكرتيراً للجنة التحقيق مع العرابيين فى ١٨٨٣ . أى أن أعداء الثورة العرابية كانوا لا يزالون يطاردون ثوار ١٩١٩ .

هذا هو الجو الذى قضيت فيه طفولتى ثم صباى الباكر. لا حديث إلا عن سعد زغلول المنفى مع رفاقه من أعضاء الوفد المصرى .

ففى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بعد إعلان هدنة الحرب العالمية الأولى بيومين (١١ نوفمبر ١٩١٨) . بادر ثلاثة من أقطاب المصريين إلى دار المعتمد البريطانى (السفارة البريطانية حالياً فى قصر الدوبارة بجاردن سيتى)، وقابلوا السير ريچينالد وينجيت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى، ليطالبوا بريطانيا باستقلال مصر. وكان الثلاثة هم سعد زغلول باشا وعبدالعزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا، وكانت مطالبهم هى استقلال مصر وإنهاء الحماية البريطانية التى كانت بريطانيا قد فرضتها على مصر منذ ١٩١٤، وجلاء القوات البريطانية عن مصر وإنشاء علاقات ثنائية بين مصر وبريطانيا على أساس التكافؤ فى السيادة.

وكان ملك البلاد يومئذ هو السلطان فؤاد الذى أجلسه الإنجليز على عرش مصر عام ١٩١٧ مكان أخيه المتوفى، السلطان حسين كامل، الذى كانوا من قبل قد أجلسوه على عرشها عام ١٩١٤، بعد قيامهم بخلع الخديو عباس الثانى نظراً لإعلانه الانضمام إلى الألمان منذ بداية الحرب العالمية الأولى (٤ أغسطس ١٩١٤ ــ ١١ نوفمبر ١٩١٨) . أما رئيس وزراء مصر فكان حسين رشدى باشا الذى ظل رئيس الوزراء طول فترة الحرب وما بعدها بقليل (٥ أبريل ١٩١٤ ــ ٩ أبريل ١٩١٩) . ولا شك أن الشعب المصرى كان قد اقترب من نقطة الغليان لأن رشدى باشا، بمجرد أن الف زغلول الوفد المصرى وأبلغ وينجيت برغبته فى السفر إلى باريس لعرض مطالب مصر على مؤتمر الصلح فى ڤرساى Versailles ، طلب هو أيضاً السفر مع أحد وزرائه (عدلى باشا) إلى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية .

وقد كان حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا من المواطنين المعتدلين القادرين على التعايش مع الإنجليز. فاقتراح رشدى باشا بسفر وفد رسمى إلى بريطانيا لعرض مطالب مصر على الإنجليز فيه درجة من الاعتراف بشرعية «الوضع الراهن» لإنجلترا فى مصر بقوة الواقع، وهو ما يسمى «بالريالپوليتيك» Realpolitik. وهذا هو الفرق بينه وبين سعد زغلول الذى أهدر شرعية الوجود البريطانى فى مصر جملة بطلبه الاحتكام إلى الدول العظمى المشتركة فى مفاوضات ڤرساى.

وقد كان معروفاً للخاص والعام أن بريطانيا كانت تنوى أن تظفر فى ڤرساى بالموافقة الدولية على استمرار الحماية البريطانية على مصر أو على ضم مصر إلى دول الكومونويلث.

وما أن عرفت الوزارة بمقابلة الزعماء الثلاثة للمندوب السامى للمطالبة بالاستقلال وبصدى هذه المقابلة عند الرأى العام المصرى من أقصى البلاد إلى أقصاها، حتى اقترح رشدى باشا على السلطان فؤاد أن يسافر بوصفه رئيس الحكومة مع عدلى باشا إلى إنجلترا «لبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة». وفـى «حوليات مصر السياسية»، جـ١ ص ١٧٢–١٧٣، لأحمد شفيق باشـا وفى «تاريخ الوزارات المصرية» للدكتور يونان لبيب رزق وحسن يوسف بك وكيل الديوان الملكى (ص ٢٠١)، أن هذا الاقتراح بتشكيل وفد رسمى مصرى لمفاوضة الحكومة البريطانية جاء فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ نفسه. وهذه المصادفة الغريبة أو الاهتمام بابراز التطابق فى التوقيت يوحيان بأحد أمرين: أما الرغبة فى إظهار أن سعد زغلول لم يكن الوطنى الوحيد فى مصر، وأما رغبة الوزارة فى تطويق سعد زغلول حتى لا يحرج الوزارة بوفده الشعبى الذاهب إلى ڤرساى ويخلق أزمة مواجهة مباشرة غير مسئولة بين الشعب المصرى والحكومة البريطانية.

وكان رد الإنجليز واضحاً وحاسماً وصريحاً وسريعاً: بالنسبة لسعد زغلول ووفده الشعبى لا سفر إلى ڤرساى، ثم من قال إنه يمثل الأمة؟ وقد حل سعد زغلول مشكلة تمثيل الأمة فتدفقت ملايين التوكيلات من كل فج فى البلاد له ولرفاقه من أعضاء الوفد. أما بالنسبة للوفد الرسمى فقد أجابت الحكومة البريطانية بأن الوقت غير مناسب لهذه الزيارة لأن بلفور Balfour، وزير الخارجية يتأهب للسفر إلى باريس للمشاركة فى مؤتمر الصلح بڤرساى.

وأحرج هذا الرفض مركزرشدى باشا وعدلى باشا أمام الرأى العام المصرى. كان معنى هذا: لا كلام فى المسألة المصرية إلا بعد أن ينتهى مؤتمر ڤرساى الذى قد يقتن الحماية البريطانية على مصر. وزاد الوضع مهانة أن بريطانيا سمحت لدول أقل شأناً من مصر كالأردن والحجاز أن ترسل مندوبين إلى مؤتمر ڤرساى. واستقال رشدى باشا وعدلى باشا فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ لأن الرد البريطانى بنى على «تسويف إلى ما بعد الصلح»، وهما يريان «أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية». وظلت الاستقالة معلقة أكثر من أربعة شهور عسى أن يتراجع عنها رشدى وعدلى وأخيراً قبلها السلطان فؤاد فى أول مارس ١٩١٩ بتوجيه من الإنجليز بعد أن يئسوا من احتواء رشدى وعدلى.

واحتج سعد زغلول والوفد المصرى لدى السلطان فؤاد على قبول استقالة رشدى باشا جزاء له على وطنيته، وأعلن فى إنذاره أنه فى رأى الوفد «نحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصرياً يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروباً عليها حتماً أن تسير على برنامج يرمى إلى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق». كذلك احتج الوفد لدى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر، وهم قناصلها.

وتدهور الموقف سريعاً لأن إنذار الوفد للسلطان فؤاد جعل من المتعذر على باشوات مصر أن يقبلوا تشكيل وزارة ليس أمامها إلا «خنق البلاد والقضاء

على البقية الباقية لها من حقوق». وفى ٦ مارس ١٩١٩، استدعى قائد القوات البريطانية بالنيابة تشتهام Cheetham سعد زغلول وأعضاء الوفد ووجه إليهم إنذاراً «بالمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية» إذا إستمروا فى سياستهم بوضع العراقيل أمام تشكيل حكومة جديدة، ولكنهم لم يكترثوا لكلامه. فأصدر تشيتهام أمره باعتقالهم فى ٨ مارس ١٩١٩ وبنفيهم من البلاد إلى جزيرة مالطة. وفى ٩ مارس كتب تشيتهام إلى اللورد كيرزون Lord Curzon قائلاً: «إن نفى سعد زغلول سيسهل الموقف»، وإنه يتوقع أن يقبل إسماعيل سرى باشا أو يوسف وهبة باشا تشكيل الوزارة الجديدة. وقد عرضت رياسة الوزارة على عبد الخالق ثروت باشا فقبل ثروت باشا، كما ذكر تشيتهام فى مذكرته للورد كيرزون المؤرخة ١٥ مارس ١٩١٩، بعد أن يعيد الإنجليز الهدوء إلى البلاد بادارة مصر إدارة مباشرة فى ظل الأحكام العرفية مدة كافية تجعل المصريين يقتنعون بأن وعود الزعماء الوطنيين هى مجرد أوهام فى أوهام فيخلدوا إلى الهدوء، أما قبل ذلك فهو ليس على استعداد لقبول تشكيل الوزارة!.

وفجر نفى سعد زغلول ورفاقه إلى مالطة ثورة ١٩١٩ فاجتاحت البلاد أعمال العنف والمظاهرات والاضرابات على عكس ما توقع تشيتهام. وكانت الحكومة البريطانية قد سحبت مندوبها السامى فى مصر، الجنرال السير ريجينالد وينجيت، لتعاطفه مع المطالب المصرية أو لضعفه وعجزه عن قمع حركة سعد زغلول فى مهدها، فتولى مكانه تشيتهام. فلما استفحلت الثورة بعد نفى سعد وصحبه كان الموقف بحاجة إلى ممثل لانجلترا ذا هيبة وتاريخ، فعينت الحكومة البريطانية الفيلد مارشال اللورد اللنبى Lord Allenby مندوباً سامياً فوق العادة، ووصل مصر فى ٢٥ مارس ١٩١٩ وسعى لتهدئة الحالة فأصدر فى ٧ أبريل ١٩١٩ بلاغاً يعلن فيه أنه يصرح لمن يشاء من المصريين بالسفر إلى الخارج ويعلن فيه الإفراج عن سعد زغلول وزملائه المنفيين إلى مالطة مع التصريح لهم بالتوجه إلى حيث يرغبون.

وهكذا أمكن تشكيل وزارة جديدة للتهدئة برياسة رشدى باشا، استبعد منها الوزراء المعروفون بولائهم للإنجليز، مثل إسماعيل سرى باشا الذى كانت الوثائق البريطانية تسميه «رجلنا فى مصر» (Our Man in Egypt) وضمت إليها بعض العناصر الوطنية مثل جعفر والى باشا وحسن حسيب باشا. ولكن هذه الوزارة لم تعمر إلا أسبوعين، من ٩ أبريل إلى ٢٢ أبريل ١٩١٩، لأنها سايرت الحركة الوطنية.

فقد شكل موظفو الحكومة لجنة ثورية من ٣٢ عضواً يمثلون الحكومة ومصالحها، اسمها «لجنة مندوبى الموظفين»، وقررت هذه اللجنة فى ١٠ أبريل إضراب جميع موظفى الحكومة عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجيب الوزارة المطالب الثلاثة الآتية:

(١) أن تعلن الوزارة أن الوفد الذى يرأسه سعد زغلول يمثل البلاد بصفة رسمية.

(٢) أن تعلن الوزارة عدم اعترافها بالحماية البريطانية.

(٣) الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانيين من المدن والقرى وتفويض البوليس المصرى فى حفظ الأمن والنظام. وتقرر أن يقتدى أبناء المهن الحرة كالأطباء والمحامين بإضراب الموظفين.

وبالفعل فى ٢٠ أبريل ١٩١٩ طلب رشدى باشا من اللنبى بحسب ما تقول الوثائق البريطانية اعتبار سعد زغلول ممثلاً لمصر فأطاح هذا المطلب بوزارته واستقال رشدى باشا فى ٢٢ أبريل، فقبل السلطان فؤاد استقالته وفقاً لمشيئته ولمشيئة الإنجليز وحل محله محمد سعيد باشا الذى قبل الحماية البريطانية أساساً لحكمه رئيساً للوزارة لمدة ستة أشهر، من ٢٠ مايو ١٩١٩ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩، وضمت وزارته أقطاب الباشوات الموالين للإنجليز أو للسراى: إسماعيل سرى باشا ويوسف وهبة باشا وتوفيق نسيم بك وأحمد زيور باشا وعبد الرحيم صبرى باشا (صهر السلطان فؤاد، ووالد الملكة نازلى)، وأحمد

طلعت باشا . وقد كان سعيد باشا هو رئيس الوزارة التى حكمت مصر بعد مقتل بطرس غالى .

كانت هذه الوزارة فى برنامجها المعلن تزعم أنها مجرد وزارة إدارية بغير برنامج سياسى . ولكنها كانت فى حقيقة الأمر تستقطب الباشوات المعتدلين فى موقفهم مع الإنجليز من جهة وتبنى للسلطان فؤاد حزباً ملكياً من جهة أخرى . كل ذلك لمقاومة التطرف الوطنى الذى كان يمثله سعد زغلول والوفد المصرى .

وكان سعد زغلول قد سافر إلى باريس مباشرة بعد الإفراج عنه فى منفاه فى مالطة . كان معه عدد من أقطاب الوفد المتمرسين فى القانون وفى السياسة الخارجية . وظل يطرق أبواب مؤتمر فرساى ليشرح القضية المصرية أمام المؤتمر ويحاول استخلاص استقلال مصر على مائدة الصلح . فلم يؤذن للوفد المصرى فى الدخول بسبب معارضة إنجلترا ، وعرف سعد زغلول أياماً من الشقاء النفسى فى باريس حدثنا عنها طه حسين فى أحد أجزاء كتابه « الأيام » ، وكان مما أضاف إلى شقاء سعد زغلول انقسام قيادة الوفد المصرى ذاتها . وقد ظهرت بوادر الانقسام حتى منذ المنفى الأول فى مالطة ، ونجاح بريطانيا فى اقناع الرئيس ويلسون Woodrow Wilson ثم مؤتمر الصلح بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر .

ولكن حين عاد سعد زغلول إلى أرض الوطن فى ٤ أبريل ١٩١٩ خرجت الملايين لاستقباله . لقد تحول سعد زغلول من زعيم سياسى إلى بطل قومى بما جعل اللورد اللنبى يكتب لحكومته بأنه يشك فى أن الوزارة تستطيع أن تتحكم فى الموقف بعد ذلك ، وأنه لا يستبعد أن يقوم سعد باشا « بانقلاب شبيه بذلك الذى قام به عرابى باشا » ، كما جاء فى الجزء الثانى من كتاب اللورد لويد « مصر منذ كرومر » (ص ٤٠) .

وخلال الشهور الستة التى عاشتها وزارة محمد سعيد باشا نفذ الإنجليز نصيحة ثروت باشا السابقة بأن يقوموا بحكم البلاد حكماً مباشراً، فصدر فى ٢٨أبريل ١٩١٩ قرار من المندوب السامى بأن يؤدى كل وكيل وزارة اختصاصات الوزير التابع له، كما باشر المندوب السامى اختصاصات مجلس الوزراء وبهذا تحول الوزراء إلى مجرد طراطير. وألقى اللورد كيرزون بياناً فى مجلس العموم فى ١٥مايو ١٩١٩ جاء فيه: «إن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقاً أن تتجاهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها، وهذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان حمايتنا على البلاد».

وقررت بريطانيا إرسال لجنة لتقصى الحقائق على مستوى عال هى لجنة ملنر لدراسة الموقف وتقديم التوصيات لحل المسألة المصرية. وكان مقرراً أن يستقبل سعيد باشا لجنة ملنر، ولكن الوفد برياسة زغلول دعا لمقاطعة هذه اللجنة وكان محمد سعيد يرى إرجاء قدوم لجنة ملنر حتى يتمكن من تنظيم معارضة قوية لسعد زغلول وحزبه. أو كما جاء فى الوثائق البريطانية (تشيتهام المندوب السامى بالنيابة للورد كيرزون وزير الخارجية فى سبتمبر ١٩١٩): «إن سعيد باشا يصر على أن وصول لجنة ملنر فى المستقبل القريب يعنى تدمير جهوده لإقامة حزب معارض لسعد زغلول». ولكن الاضطرابات التى عمت البلاد جعلت الإنجليز يتمسكون بضرورة اتخاذ مبادرة لتهدئة الحالة. وفى ١٤نوفمبر ١٩١٩ قرأ اللورد اللنبى على محمد سعيد باشا مذكرة الحكومة البريطانية القاضية بإرسال لجنة ملنر، فأجاب سعيد باشا بأنه لن يستطيع الاستمرار فى منصبه إذا وصلت لجنة ملنر، تجنباً للصدام مع الشعب ولسفك الدماء. وبالفعل قبل السلطان فؤاد استقالته فى ١٧نوفمبر ١٩١٩. هكذا كانت قوة سعد زغلول. فحين دعا الوفد المصرى لمقاطعة لجنة ملنر كان كل ساسة مصر يعرفون النتيجة.

ومن ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ حتى ٢١ مايو ١٩٢٠ (ستة شهور أخرى) تولى رئاسة الوزارة يوسف وهبة باشا، وكانت وزارته كالعادة مشكلة من خليط من رجال الإنجليز مثل إسماعيل سرى باشا ورجال السراى مثل أحمد زيور باشا ومحمد توفيق نسيم باشا. هذه هى الوزارة التى استقبلت لجنة ملنر وعاش رئيسها وأعضاؤها فى ظل القنابل والمسدسات حتى خرجوا من الحكم. ولم تجد لجنة ملنر شخصية محترمة فى مصر تجرى معها المحادثات إلا عدلى يكن باشا. واستطاع عدلى أن يستخلص من لجنة ملنر قبول التفاوض على أساس الاستقلال التام. ولكن الإنجليز اشترطوا أن تجرى المفاوضات مع وزارة مسئولة وهنا طالب سعد زغلول بتشكيل وزارة ثقة برئاسة عدلى باشا، ولكن عدلى رفض الفكرة خوفاً من الفشل وأصر على أن تجرى الحكومة البريطانية المفاوضات مع وفد مصرى يمثل البلاد.

وخلف يوسف وهبة باشا فى رياسة الوزارة توفيق نسيم باشا الذى استمرت وزارته نحو عشرة شهور، من ٢١مايو ١٩٢٠ إلى ١٦مارس ١٩٢١. وكان توفيق نسيم وزيراً للداخلية فى وزارة يوسف وهبة باشا فكان شغله الشاغل التقرب من السراى بحشد الحشود من أعيان الأرياف فى التشريفات السلطانية للإعراب عن ولائهم للعرش. وفى الوثائق البريطانية (اللنبى إلى كيرزون، بتاريخ ١ يونيو ١٩٢٠) أن وزارة توفيق نسيم كانت «وزارة ذات صبغة إدارية تامة».

وهذه هى الفترة التى بدأت أتعرض فيها للمناخ السياسى فى ثورة ١٩١٩. فعندما جئنا من الخرطوم إلى المنيا كانت وزارة يوسف وهبة ومحاولات اغتياله واغتيال وزرائه قد انتهت، ولم أعرف بها إلا من أحاديث الكبار. ولكن فى فترة التحاقى بمدرسة الفرير (سبتمبر ١٩٢٠ — سبتمبر ١٩٢٢) بدأت أحس إحساساً مباشراً بالمناخ السياسى فى مصر. ولا تزال ترن فى أذانى إلى اليوم هتافات المظاهرات العارمة المارة أمام مدرسة الفرير:

«احيه يا نسيم يا أبو عقل تخين» وواضح من هذا الهتاف أن المصريين كانوا يسخرون من توفيق نسيم ويهزءون من غبائه.

وبالطبع لم أفهم وأنا فى سن الخامسة أو السادسة لماذا كان المصريون يقولون عن توفيق نسيم أنه غبى أو بطىء الفهم، ولا أظن أن السجع وحده كان وراء هذا الحكم الشعبى. كذلك يحتمل أنى كنت أسأل أهلى عن معنى هذه الهتافات فيشرحوا لى ولكنى لا أفهم المراد. بعد ذلك قرأت فى كتب تاريخ مصر الحديث أن نسيم باشا كان حريصاً عند توليه الوزارة أن يحصل على ضمان من الحكومة البريطانية نصه أنه «سوف لا يتم البت فى مصير جميع المنظمات أو المؤسسات الهامة ذات الصبغة السياسية فى مصر إلا بعد أن يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين» (اللنبى إلى كيرزون بتاريخ ٢٧مايو ١٩٢٠). وبالطبع هذا غير قابل للتحقيق إلا فى حالتين لا ثالثة لهما، وهما: أن يجرى الإنجليز مفاوضاتهم معه، وهذا غير وارد، لأن الإنجليز كانوا لا يقبلون مفاوضة أحد فى السياسة المصرية إلا عدلى باشا أو سعد باشا، أو أن يحصل الإنجليز على موافقة نسيم باشا على ما يتوصلون إليه من نتائج مع عدلى أو سعد وهو أمر مضحك فعلاً لأن نسيم باشا لم يكن له أى وزن فى البلاد غير اختيار السلطان له رئيساً لوزارة بلا حول ولا قوة ولا وظيفة حقيقية إلا مساعدة الإنجليز فى قمع الثورة المصرية وتنفيذ مشيئة الإنجليز.

فلنقل إذن أن هذا الضمان كان بمثابة محاولة شكلية يائسة من السلطان فؤاد ليقحم نفسه كطرف فى أية تسوية سياسية بين المصريين والإنجليز بوصفه السيد «الاسمى» للبلاد. ولكى يبدأ الكلام كان ينبغى أن ينصرف توفيق نسيم ليحل محله من يقبل الإنجليز الكلام معه فى السياسة. وهكذا أنصرف توفيق نسيم باشا فى ١٦مارس ١٩٢١ ليحل محله عدلى يكن باشا من ١٦مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ديسمبر ١٩٢١.

كانت المفاوضات التى أجراها عدلى مع ملنر أيام وزارة توفيق نسيم ، رغم فشلها ، قد أسفرت عن نتيجتين تعتبران خطوة إلى الأمام : الأولى هى أعلان الحكومة البريطانية بأن «الحماية علاقة غير مرضية» ، والثانية هى قبول الإنجليز مبدأ تشكيل «وفد مصرى محترم» للتفاوض مع الحكومة البريطانية وتوقيع المعاهدة التى ستحدد مصير مصر السياسى.

وفى برقية اللورد اللنبى ، المندوب السامى ، إلى اللورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطانية ، المؤرخة ٨مارس ١٩٢١ ، أى قبل تولى عدلى باشا بأسبوع تقريباً ، يقول اللنبى لحكومته أن الوفد المصرى الذى يمكن التفاوض معه يجب أن تتوفر فيه ثلاث صفات:

(١) قدرته على السيطرة على الموقف فى مصر اثناء المفاوضات ، أى تجميد الثورة.

(٢) قدرته على الحصول على موافقة الهيئة النيابية المزمع انشاؤها على المعاهدة أو الاتفاقية التى تسفر عنها المفاوضات.

(٣) أن يكون بصفة عامة موافقاً على السياسة الإنجليزية.

ولم يكن فى مصر كلها رجل يستطيع أن يسيطر على الجماهير الثائرة إلا سعد زغلول وأعوانه من أعضاء الوفد المصرى الشعبى. فالصفة الأولى إذن لا تنطبق إلا على سعد زغلول ، فإذا انتقلت لعدلى باشا فبفضل تأييد سعد زغلول له. كذلك كانت الصفة الثانية لا تتوفر إلا فى سعد زغلول ، زعيم الأمة ، فقد كان واضحاً للخاص والعام أن الجماهير المصرية متراصة وراءه ، وأن حزبه ــ حزب الوفد المصرى ــ كفيل بأن يفوز بالأغلبية الساحقة فى أية انتخابات نيابية. أما حكاية التعاطف مع السياسة البريطانية فقد كانت تتوفر فى عدلى والمعتدلين أكثر مما تتوفر فى سعد والوفديين.

وكان سعد زغلول منذ عودته من منفاه فى مالطة وتجربة قرساى الخائبة يؤيد عدلى يكن ويقويه بالتحفظات التى أعلنها سعد على مشروع ملنر حتى

لا يصبح هذا المشروع هو أساس المفاوضات المصرية الإنجليزية. وكان عدلى قد اقترح على سعد أن ينضم إلى «هيئة المفوضين الرسميين» التى ستجرى المفاوضات مع بريطانيا فاشترط سعد جملة شروط أعلنها فى حديثه مع الصحف وكان أهمها:

(١) لا تفريط فى الغاء الحماية.

(٢) لا تفريط فى الاستقلال التام.

(٣) الغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات.

(٤) أن تكون غالبية المفوضين الرسميين من الوفد وأن تكون رياسة هيئة المفاوضة من الوفد».

ووافق عدلى على الشروط الثلاثة الأولى ورفض الشرط الرابع فان الشرط الرابع هو الصخرة التى تحطمت عليها وحدة الوطنيين.

كان هناك اقتناع عام عند الإنجليز وعند السلطان فؤاد وعند كل رئيس وزارة بأن أية مفاوضات بين مصر وبريطانيا لا يشارك فيها سعد مقضى عليها بالفشل. وكان يمكن لعدلى أو أسلافه أن يؤلفوا الوزارة مع استبعاد أنصار سعد، أما وفد المفاوضات الرسمى فهذه مسألة أخرى. وكان سعد زغلول من جانبه على استعداد دائماً لتأييد عدلى أو رشدى أو أى شخصية وطنية لرئاسة الوزارة ليمكنه من الصمود أمام الإنجليز وأمام الملك. أما رياسة وفد المفاوضات مع الإنجليز، فلا.

لقد حاول خصوم سعد أن يصوروه فى صورة زعيم الرعاع الأنانى الذى يسعى لفرض رياسته بل ودكتاتوريته على الجميع، أو بتعبير عدلى باشا: «أن يستنتج الرأى العام فى هذه الحالة أن لزغلول أهدافاً شخصية» (اللنبى إلى كيرزون فى ١٥ أبريل ١٩٢١)، وهذه سفسطة سياسية يلجأ إليها دائماً زعماء الأقليات السياسية العاجزين عن الاحتكام للجماهير، والقضية فى

جوهرها هى قضية: «مامصدر السلطة فى الدولة؟» وكان شعار سعد أن « الأمة مصدر السلطات» وهو أساس كل نظام ديمقراطى. ففى ظل الحكم المطلق والاحتلال الأجنبى يكون مصدر السلطة ليس الأمة وإنما القصر أو سلطة الاحتلال أو كلاهما معاً. لهذا كان سعد زغلول زاهداً فى رياسة وزارة تأتيه من القصر أو من الإنجليز. وقد أجمعت الأمة على توكيله رئيساً للوفد الذى سيتفاوض من أجل حريتها فلا معنى لتخليه عن هذه الأمانة. رياسة الوزارة نعم، ولكن بعد الاستقلال لاقبله، وبانتخاب الأمة لا باختيار السراى أو الإنجليز. أما رياسة وفد المفاوضات فأمانة مقدسة ما دامت هذه ارادة الأمة. لقد كان سعد زغلول كصاحب العرس الذى يريد الانجليز والسراى أن يحولوه إلى مجرد ضيف.

وفى ٢٥ أبريل ١٩٢١ نشر «الأهرام» حديثاً لعدلى باشا يرفض فيه أن يكون سعد باشا رئيساً لوفد المفاوضات قائلاً أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بأى حال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولى المفاوضة. وأضاف عدلى أنه ينتوى السير فى المفاوضات حتى بدون الوفد. وكان هذا الحديث بمثابة رد على حديث سعد بشروطه الأربعة.

وفى مساء نفس اليوم، ٢٥ أبريل ١٩٢١ ، خطب سعد زغلول فى شبرا خطبته الشهيرة التى أعلن فيها «أن الوزارة فى مصر لا تمثل الأمة لا حقيقة ولا حكماً، بل تمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم» وبالتالى فإن رياسة عدلى باشا لوفد المفاوضة كان معناه أن «جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس». وكان من أهم النقط التى أثارها سعد فى خطبة شبرا الشهيرة قوله أنه «ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية، فلا يمكن لرئيس الوزارة ان يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيساً لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة

وبعلاقتها مع الحكومة الانجليزية » (نص خطاب سعد زغلول فى أحمد شفيق باشا : « حوليات مصر السياسية » ص ٦١ــ٦٢).

هذا المنطق الدستورى المحكم هو الذى جعل من سعد زغلول أسطورة بين أبناء الشعب المصرى أبان ثورة ١٩١٩ وإلى يوم وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧. فهو لم يكن مجرد عاطفة متأججة بل كان عقلاً مسيطراً. وقد أتيح لى منذ شهور فى أوائل ١٩٨٣ ان أحضر مؤتمراً فى مرسيليا وأن أراجع بعض أقوال الصحف الأجنبية عن سعد زغلول غداة وفاته فاسترعت انتباهى عبارة ذكرها صحفى فرنسى اسمه سان بريس Saint- Brice مراسل صحيفة « لوچورنال » Le Journal الفرنسية وهو يصف سعد زغلول فى رسالته التحليلية إلى جريدته بمناسبة وفاة سعد زغلول، وهى مؤرخة « القاهرة فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٧ » وتعلن وفاة سعد في اليوم السابق. يقول المراسل: « أنا ما قابلت زغلول باشا مرة إلا وسألت نفسى: كيف أمكن لهذا الرجل أن يمارس على شعب بأسره تأثيراً مغناطيسياً بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة. فهو طويل القامة جداً، صلب البنيان، وهو بارد الطبع للغاية، قليل الكلام جداً. وهو أبعد ما يكون شبهاً بزعيم ديماجوجى (زعيم رعاع). ولا شك أن نظرته كانت تتقد باللهب، ولكنه لهب مكبوت بقوة تتجاوز قوة اللهب ».

وهكذا بعد أن أيد سعد زغلول وزارة عدلى يكن عند تشكيلها فى ١٦ مارس ١٩٢١ واعرب عدلى عن رغبته فى الاشتراك مع سعد فى المفاوضات بما جعل الجماهير تبتهج لتعاون سلطة الحكومة مع السلطة الشعبية، سحب سعد تأييده لعدلى فى خطبة ٢٥ أبريل ١٩٢١ بعد إصرار عدلى أن يكون هو رئيساً لوفد المفاوضات، فانقضت الجماهير على عدلى وسارت المظاهرات فى كل إنحاء البلاد تهتف بسقوطه. وحاول عدلى حل الأزمة باقتراح أن يصاحب سعد وفد المفاوضات دون أن يكون عضواً فيه، وكأنه الأب الروحى للوطنية

المصرية يرجع إليه المفاوض قبل أن يقول نعم أو لا . ولكن الإنجليز رفضوا هذا الاقتراح لأنه سيجعل سعد زغلول أعلى مقاماً من رئيس وفد المفاوضات .

واستفاد الإنجليز من هذا الصدام بين سعد وعدلى ، فقد كان الكلام مع عدلى بغير تأييد سعد مجرد جهد ضائع . فعدلى لم يكن بمفرده قادراً على صيانة أمن الشارع المصرى ، وعدلى لم تكن لـ ـصة انشاء هيئة نيابية تمكنه من إقرار التصديق الشعبى على أى اتفاق يبرمه مع الإنجليز. كل ذلك والاضطرابات تجتاح البلاد .

وأخيراً جرت مفاوضات عدلى ــ كيرزون فى لندن من ١٦ يوليو إلى ١٩ نوفبر ١٩٢١ ، وفشلت المفاوضات لأن كيرزون ـرض على عدلى أقل مما كان ملنر قد عرضه قبل ذلك بعام . وبمجرد عودة عدلى إلى مصر قدم استقالته إلى السلطان فؤاد فى ٨ ديسمبر فقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ .

قرر الإنجليز فى نهاية ١٩٢١ نفى سعد زغلول وزعماء الوفد المصرى للمرة الثانية فى جزيرة سيشل Seychelles فى المحيط الهندى ثم لمّا تدهورت صحته فى ذلك المناخ الاستوائى نقلوا منفاه إلى جبل طارق . لقد كان زغلول عندهم هو العقبة الوحيدة التى تحول دون استقرار الحكم فى مصر ودون توصلهم إلى تفاهم على المسألة المصرية مع المصريين « المعتدلين » . واجتاحت الثورة البلاد من جديد : المظاهرات والاضرابات والاغتيالات السياسية وظلت مصر بلا وزارة لمدة شهرين ، حتى خلفت وزارة عدلى يكن وزارةَ عبد الخالق ثروت باشا (١ مارس ــ ٢٩ نوفبر ١٩٢٢) .

وحين عرض الإنجليز والسلطان فؤاد الوزارة على ثروت باشا نشر ثروت شروطه لقبول الوزارة فى ٣٠ يناير ١٩٢١ وهى :

(١) رفض مشروع كيرزون .

(٢) إعلان الحكومة البريطانية الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ابتداء .

(٣) إعادة وزارة الخارجية المصرية التى كانت قد ألغيت فى ١٩١٤ باعلان الحماية.

(٤) انشاء برلمان من مجلسين للنواب وللشيوخ له السلطة على الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه.

(٥) يلغى حق المستشار المالى الإنجليزى فى حضور جلسات مجلس الوزراء، والغاء كافة وظائف المستشارين الإنجليز فيما عدا المستشار المالى والمستشار القضائى، ولا يكون للمستشارين إلا رأى استشارى.

(٦) تمصير الوظائف العليا التى يشغلها الأجانب وتعيين وكلاء مصريين لوزارات المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية.

(٧) الغاء الأحكام العرفية والافراج عن المعتقلين وإعادة المنفيين.

(٨) الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان لاقيد عليها، مع اعطاء الضمانات لإنجلترا وللأجانب، على أن يوافق البرلمان على نتائج المفاوضات.

(٩) تثبت الحكومة البريطانية قبولها لهذه الشروط كتابة.

كان جوهر هذه الشروط متفقاً عليه بين اللورد اللنبى وعدلى باشا وثروت باشا قبل أن يتولى ثروت باشا الحكم فى أول مارس ١٩٢٢. وبالفعل أصدر رئيس وزراء إنجلترا، لويد جورج، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلن فيه أن «مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة» هى تولى بريطانيا حماية قناة السويس وحماية المواصلات الأمبراطورية وحماية الأجانب والأقليات وحماية حقوقها فى السودان وكانت التحفظات الأربعة هى مسّمار جحا الذى احتفظ به الإنجليز ليبرروا به الاحتلال البريطانى لمصر. وهكذا تمكن عبدالخالق ثروت من تشكيل الوزارة فى اليوم التالى لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . لقد كان من اللازم أن يحصل المصريون على عظمة يعضون عليها لينسبوا سعداً وزملاءه فى منفاهم وليسكتوا على المحاكمات الفظيعة وأحكام

الإعدام بالجملة التى كان الإنجليز وحكومة ثروت يجرونها على زعماء الوفد فى مصر وعلى المجاهدين المصريين.

كان الإنجليز يأملون باعلان استقلال مصر تقوية ثروت والعناصر المعتدلة. وأعلن سعد زغلول أن تصريح ٢٨ فبراير «أكبر نكبة على البلاد». واكتسحت الاضطرابات البلاد، وازدادت الاغتيالات السياسية ضد كبار الإنجليز وكبار المصريين المتعاونين مع الإنجليز. وكان المعتدلون يعتقدون أن تصريح ٢٨ فبراير أساس طيب لبداية عهد جديد. كانوا يذكرون الاستقلال وينسون الاحتلال الذى بررته التحفظات الأربعة. أما سعد زغلول ومعه الشعب المصرى فكان يرى أن الاستقلال فى ظل الاحتلال الأجنبى هو مجرد استقلال صورى.

وأطاحت بوزارة عبدالخالق ثروت أزمتان مع السراى بعد تشكيل «لجنة الدستور» التى كانت تسعى لتقييد سلطة الملك من جهة وكان السلطان فؤاد ـ من جهة أخرى ـ يطالب لجنة الدستور بوضع نص فى الدستور يلقب ملك مصر «بملك مصر والسودان» بما أوقع ثروت فـى حرج مع الإنجليز.

وقد حاول السلطان فؤاد تعطيل أعمال لجنة الدستور فصدرت افتتاحية «الأهرام» فى ٨ أغسطس ١٩٢٢ بعنوان «أوصلونا إلى الدستور لنستريح»، وكانت الافتتاحية توحى بأن السلطان فؤاد يعرقل أعمال لجنة الدستور لأنه غير راغب فى دستور يحد من سلطاته المطلقة. فطالب السلطان فؤاد ثروت باشا بإغلاق «الأهرام» فرفض واكتفى بتعطيلها ثلاثة أيام.

أما بالنسبة لقضية السودان فقد وقف الوفد وجماهير الشعب فى جانب وحدة وادى النيل. وكان حزب الأحرار الدستوريين قد تألف بعد تصريح ٢٨ فبراير برياسة عدلى باشا يكن، وهو الحزب الذى كان ينتمى إليه ثروت باشا نفسه. وقد أتخذ الحزب نفس هذا الموقف القومى من قضية السودان، وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ أتخذ حزب الأحرار الدستوريين قراراً «بايقاف مساندته

للوزارة إذا استجابت لمطالب المندوب السامى الخاصة بمواد الدستور المتعلقة بالسودان» (برقية اللنبى إلى كيرزون فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٢). فلما فقدت وزارة ثروت كل ما لها من سند ملكى وحزبى تركها الإنجليز لمصيرها فخرجت من الحكم مستقيلة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢.

وتلت وزارة ثروت وزارة توفيق نسيم الثانية التى لم تدم إلا نحو شهرين، من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ٩ فبراير ١٩٢٢. وكانت هذه الوزارة وزارة القصر، فأحالت مشروع الدستور إلى «اللجنة التشريعية الاستشارية» التى كان يسيطر عليها المستشار القانونى الإنجليزى، وكان القصد من ذلك تضييق سلطات الأمة ونوابها وتوسيع سلطات العرش، كالنص فى الدستور على أن «الدستور منحة من الملك» والتوسع فى حق الملك فى إقالة الوزارة وحل البرلمان. ولكن السلطان فؤاد تمسك بأن ينص الدستور على تلقيبه «بملك مصر والسودان» على أن يحدد نظام الحكم فيه بوثيقة خاصة، بما أغضب الإنجليز وانتهى بأن المندوب السامى، اللورد اللنبى، سلم إنذارا للسلطان فؤاد يقول فيه أن هذه المواد من الدستور «لا تتفق مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ولا نصوص تصريح ٢٨ فبراير» (اللنبى إلى كيرزون فى برقية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٢٣)، كما قام الإنجليز بمظاهرة عسكرية فى الإسكندرية وفى بورسعيد لإرهاب ملك مصر والسودان ولإرهاب المصريين بصفة عامة. وحماية للسلطان فؤاد قبل مجلس الوزراء المصرى الإنذار البريطانى ليجنبوا العرش مهانة الخضوع للمندوب السامى، وكان معنى قبول الإنذار أن مصر تخلت فى دستورها عن تلقيب ملك مصر بملك مصر والسودان. وهكذا استقالت وزارة توفيق نسيم فى ٩ فبراير ١٩٢٣. ولكن بعد أن تركت بصمات القصر الملكى على مشروع الدستور بالتعديلات العديدة التى أجرتها عليه لصالح القصر فى الخفاء. وإذا كانت وزارة توفيق نسيم قد انهزمت أمام الإنجليز فيما يمس بلقب «ملك مصر والسودان»، فقد انتصرت على الشعب بإهدار بعض حقوقه الديمقراطية. وقد

كشف عبدالعزيز باشا فهمى، وهو عضو لجنة الدستور، النقاب عما كان يجرى فى الخفاء أيام توفيق نسيم فى خطابين مفتوحين وجههما فى ١٦ مارس وفى ١٥ أبريل ١٩٢٣ على التوالى إلى رئيس الوزراء الجديد يحيى باشا إبراهيم (ونصهما فى عبدالرحمن الرافعى، ص ١٠١ــ١١٣).

كان أهم إنجاز لوزارة يحيى باشا إبراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ــ ٢٧ يناير ١٩٢٤) هو إصدار دستور ١٩٢٣ فى ١٩ أبريل، أى بعد توليها بنحو شهر واحد، بالضغط على السلطان فؤاد الذى لم يكن راغباً فى تكبيل نفسه بالدستور. ومنذ البداية كان واضحاً أن إصدار الدستور كان البرنامج السياسى الذى قامت عليه وزارة يحيى باشا إبراهيم، فقد أعلن منذ البداية: أن الدواء الحاسم هو الرجوع إلى تلك الطريقة التى دعت إليها الأمة من أول الأمر، وهى عقد الجمعية الوطنية، ففيها تتمثل إرادة الشعب وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق» (أحمد شفيق باشا، ص٤٨٨). هذه «الطريقة التى دعت إليها الأمة من أول الأمر» لم تكن إلا دعوة سعد زغلول وأنصاره (الوفديون) بصفة خاصة، وأقطاب الحركة الوطنية المعتدلين بصفة عامة، من أمثال عدلى يكن وعبدالخالق ثروت وعبدالعزيز فهمى (الأحرار الدستوريون).

ومن المبالغة أن نتصور أن يحيى باشا إبراهيم، رغم نزاهته وكفاءته، كانت له قوة ذاتية أو رصيد جماهيرى يمكنه من التصدى للسلطان فؤاد فى هذا الأمر الخطير. ولكن تعاقب الأحداث يدلنا على أن الحكومة البريطانية كانت قد يئست من تصلبها مع الشعب المصرى الذى لم تهدأ ثورته منذ ١٩١٩ واقتنعت أخيراً بضرورة الدخول فى مرحلة تهدئة جديدة للاضطرابات التى نشأت نتيجة لاعلان استقلال مصر من جانب واحد بتصريح ٢٨ فيراير ١٩٢٢.

بدأت مرحلة التهدئة بإفراج إنجلترا عن سعد زغلول فى ٢٧مارس ١٩٢٣ قبلما ينقضى أسبوعان على تولى يحيى باشا إبراهيم، وأذاع اللنبى النبأ فى بلاغ أصدره فى ٣١مارس. وتوالت قرارات الإفراج عن الوطنيين المعتقلين فى مصر وعن أعضاء الوفد المعتقلين فى سيشل مثل مصطفى النحاس ومكرم عبيد. وفى ٥ يوليو أصدر اللورد اللنبى أمراً بالغاء الأحكام العرفية وقراراً بالعفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية مع تحصين كافة إجراءات السلطة العسكرية فى فترة الأحكام العرفية من الوجهة القانونية. وبموجب دستور ١٩٢٣ أصبح السلطان فؤاد «الملك فؤاد».

(٣)

كان عام ١٩٢٣ عام الأعياد الوطنية ، وكان عيد الأعياد يوم عودة سعد زغلول من منفاه إلى أرض الوطن . وبالرغم من اعتراض سعد زغلول السابق على تشكيل اللجنة التى وضعت الدستور وتنديده بما فى دستور ١٩٢٣ من ثغرات ، فقد قرر أن يشترك الوفد المصرى فى الانتخابات التى أجرتها وزارة يحيى باشا إبراهيم . وكان الإنجليز يأملون أنهم بهذه التراجعات أو التنازلات التى قدموها للوطنيين المعتدلين يسحبون البساط من تحت قدمى سعد زغلول وأعضاء الوفد المتطرفين حين يتحقق المصريون من أن لغة العقل والاعتدال والحلول الوسط يمكن أن تؤدى إلى تحقيق الأمانى الوطنية أما لغة العنف والثورة فلن تجلب إلا الخراب على أصحابها . وقد سعد الإنجليز بالفعل بالهدوء الذى ساد البلاد بعد إعلان الدستور، وعودة الزعماء المنفيين ، والإفراج عن المسجونين السياسيين والمعتقلين ، والغاء الأحكام العرفية ، حتى أن اللورد اللنبى كتب إلى اللورد كيرزون فى ١٩ يوليو ١٩٢٣ يقول : « أن جواً من الهدوء والنظام يسود البلاد فى الوقت الحاضر. وفى رأى بعض المراقبين أنه جو لا نظير له منذ سنوات » .

وأجريت أول انتخابات نيابية دستورية حرة تحت وزارة يحيى باشا إبراهيم فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ، والتزمت الحكومة الحياد التام بين جميع الأحزاب وجميع المرشحين ، حتى أن رئيس الوزارة ، يحيى باشا إبراهيم ، سقط فى الانتخابات سقوطاً ذريعاً أمام مرشح وفدى شاب اسمه أحمد مرعى رشحه سعد زغلول .

واكتسح الوفد فى انتخابات مجلس النواب فحصل على ١٩٥ مقعداً من ٢١٤ مقعداً، أى على نسبة تتجاوز ٩٠٪ . وهكذا ألف سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ أول وزارة دستورية ديمقراطية شعبية فى تاريخ مصر، ليست من تعيين القصر ولا من تعيين الإنجليز، برغم مؤامرات الملك فؤاد للتسويف فى تكليف سعد بتشكيل الوزارة حتى يجتمع البرلمان. ولم تعش هذه الوزارة إلا نحو عشرة شهور فقد استقال سعد زغلول فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ بعد اغتيال السيرلى ستاك باشا ، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ .

لقد بدأت وزارة سعد زغلول عهداً جديداً مديداً ومريراً من كفاح الشعب المصرى لاستكمال استقلاله وسيادته ولتعميق معنى الديمقراطية المصرية وتوطيد أركانها .

هذا هو الجو الذى قضيت فيه طفولتى وصباى الباكر. وصلنا المنيا بعد محاولة اغتيال يوسف وهبة باشا وأعضاء وزارته التى عينتها دار الحماية والقصر. فوجدنا الكبار فى العائلة لا حديث لهم إلا عن الإنجليز والحماية والاغتيالات السياسية. وقضيت سن الخامسة والسادسة فى مدرسة الفرير (١٩٢٠ و ١٩٢١) أيام وزارة توفيق نسيم وعدلى يكن، فكنت أسمع آلاف المتظاهرين تهتف كل يوم تقريباً بحياة سعد وبسقوط نسيم «أبو عقل تخين» وبسقوط عدلى لأنه اغتصب من سعد رئاسة وفد المفاوضات لمجرد أنه رئيس الوزراء، وهو يعلم أن الوزارات المصرية إنما يعينها الإنجليز أو الاتفاق بين الإنجليز والسراى، ولا دخل للأمة بتاتاً فى اختيارها .

وفى كل مكان كنت تسمع النداء «نموت وتحيا مصر» أو «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» أو «تسقط إنجلترا» . وكنت أسمع أغانى وأناشيد فى الشوارع لا أفهم منها إلا نصفها ، اذكر منها أغنية تقول :

« بردون يا وينجيت

بلادنا خربت

خدتوا الشعير
وجمال وحمير
والقمح كتير
ارحمونا »

وكانت هذه من الأغانى المتخلفة من الحرب العالمية الأولى، أيام أن كان الجيش البريطانى يستولى على تموين المصريين لتموين حملة اللنبى على فلسطين ضد الجيش التركى.

وكنت فى السابعة من عمرى عندما نفى سعد إلى سيشل وعندما صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وكنت قد انتقلت إلى مدرسة المنيا الابتدائية الأميرية قبلى البلد بجوار المركز. فكان طلبة المدارس الأهلية يقطعون مدينة المنيا من الشمال إلى الجنوب فى مظاهراتهم لاخراجنا من المدرسة، فنشترك معهم فى التظاهر بطول كورنيش النيل ولا نعرف نداءات نرددها بسبب صغر سننا إلا «تحيا مصر» و«يحيا سعد». وفى منتصف الطريق كان رجال البوليس يهاجموننا بالعصى الخيزران وأحياناً بخراطيم المياه فنلقى عليهم الطوب ونحن نجرى فى كل مكان حتى تتفرق المظاهرة. وكنت أنا اشترك فى هذه المظاهرات، ولكنى كنت تلميذاً مسالماً اشترك أحياناً فى الهتاف ولكنى لا اشترك أبداً فى القاء الطوب. وكنت أحياناً أعود إلى البيت ممزق الثياب أو أحمل سحجات بسبب سقوطى على الأرض نتيجة لاندفاع الطلبة المتظاهرين وهم يعدون فراراً من البوليس، فكانت أمى دائماً تستقبلنى بموال من التقريع وتصر على أن «أمشى جنب الحيط» وأن أعود إلى البيت مباشرة كلما حدث اقتحام لمدرسة المنيا الابتدائية.

وبعد نفى سعد تصاعدت أعمال العنف من جانب الحكومة والأهالى. كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد صدر وتولى عبد الخالق ثروت الوزارة على دولة مستقلة صاحبة سيادة صورياً، أما فعلياً فكان جيش الاحتلال فيها يسير

كل شىء كما كان الأمر أيام الحماية. واعتقل ثروت باشا أعضاء الوفد فى ٢٥ يوليو ١٩٢٢ وقدمهم للمحاكمة فى ٩ أغسطس. وكان ثمن هذا الاستقلال والسيادة ان البطش بالقوى الوطنية بدأ يتم بأوامر وأيد مصرية وتوارى الجيش البريطانى من الميدان.

وكنا نسمع عن فظائع جرت فى ثورة ١٩١٩ غير إعدام الوطنيين وقتلهم بالرصاص فى الشوارع. كنا نسمع عن جندى إنجليزى أو أكثر قتلوا فى دير مواس، وهى بندر أو مركز صغير جنوب مدينة المنيا، فعلقت جثثهم عارية فى دكان قصاب بالمدينة كما تعلق العجول، وكان القصاب أو صبيانه يصرخون فى المارة وهم يتفكهون: «رطل اللحمة بخمسين فضة» (أعتقد إنها كانت تعنى قرشاً وربع القرش. وكان الانتقام رهيباً أيضاً. فقد أرسلت قيادة الجيش البريطانى فى القاهرة حملة عسكرية على دير مواس قتلت عديداً من رجالها وخربت عديداً من بيوتها واغتصبت عديداً من نسائها وبناتها. تقول الرواية: وهذا هو السبب فى أن مواليد الثورة فى دير مواس أكثرهم زرق العيون. ولا أعرف إن كانت هذه إشاعة أم حقيقة أم أسطورة من أساطير الثورات، ذاعت لتثبت «جدعنة» أهل دير مواس أو «وحشيتهم» (بحسب رؤية مصدر الإشاعة). والمحزن فى هذه الرواية أنى كنت اسمعها وأنا غلام صغير تقال فى المنيا بروح الشماتة فى الانجليز مختلطة بروح السخرية بأهل دير مواس.

كذلك كنت أسمع أنه كان فى القاهرة ضابط مصرى فى السوارى اسمه شاهين بك بلغ من قسوته أنه كان يربط الطلبة المقبوض عليهم فى المظاهرات فى ذيل حصانه ويجرى بهم فى شوارع القاهرة وقد سمعت هذه الرواية من أكثر من مصدر: سمعتها فى المنيا ثم سمعتها فى القاهرة. خسارة كبيرة أن ثورة ١٩١٩ لم يكن لها جبرتى يدون يومياتها أولاً بأول.

وعندما عاد أبى من السودان فى ١٩٢٢ دخلت السنة الأولى الابتدائية فى مدرسة المنيا الابتدائية الأميرية. كنت فى السابعة من عمرى وكانت هذه من أجمل فترات حياتى. فقد اصطحبنى أبى مع أخى ڤيكتور أولاً إلى القاهرة ثم إلى الاسكندرية للاصطياف وفى القاهرة طاف بنا على أرقى محلات الأزياء، وكان أشهرها محل ديڤزبراين الإنجليزى بشارع قصر النيل فى منطقة الصالون الأخضر حالياً، ومحل اسمه دِلِيَّه كان أيضاً متخصصاً فى أرقى الملابس الجاهزة. ومن ديڤيز براين ودليه أغدق أبى علينا أحسن البدل وأحسن الأحذية وما شابه ذلك من المستلزمات. وأضاف إلى ذلك بعض لعب الأطفال الغالية الثمن، فاشترى لنا شبكة سكة حديد للأطفال -فيها قاطرة وقطار وقضبان وسيمافورات وتحويلات وأكشاك محطات للركاب وللإشارة كما اشترى لنا مكعبات مصورة يمكن بها بناء الفيلات. واصطحبنا عند مصور مشهور فأخذ لنا معاً ومعه صوراً تذكارية رائعة. ثم اصطحبنا إلى الإسكندرية مدة تقرب من أسبوعين واقمنا فى فندق سيسيل على الكورنيش وكنا ننتقل كل يوم بين مطاعم الإسكندرية وقهاويها فى منطقة محطة الرمل وأبى يلعب بالفستق جوز وفرد مع الباعة السريحة ويشترى السميد والبيض ومعه الدقة، ونحن نأكل ما يقدم له من مزة مع كئوس الزبيب أو العرقى، ونسيم البحر يلطشه ويلطشنا.

وفى صيف ١٩٢٣ اصطحبنا إلى شارونة لنقضى الصيف بين أهلنا الفلاحين اما. هو فقد اصطحب نفسه إلى جبل لبنان حيث كان أعيان الدرجة الثانية من المصريين يصطافون (أما أعيان الدرجة الأولى فكانوا يصطافون فى اكس لى بان وبياريتز واڤيان وڤيشى وفى الريڤييرا. وكان بعض الباشوات يفضل الاستشفاء فى كارلسباد وبادن بادن). والغريب أن أعيان المصريين كانوا فى تلك الأيام يفضلون استعمال كلمة الاستشفاء على كلمة الاصطياف من باب النفاق حتى لا يلامون على البذخ فى الانفاق على الفسحة والصرمحة.

وفى ١٩٢٢ و١٩٢٣ كانت المظاهرات الصاخبة تطوف شوارع المنيا هاتفة «النيل لا يتجزأ والسودان لا ينفصل» و«مصر والسودان لنا». وظهرت بعض الأغانى لعلى الكسار، «بربرى مصرى الوحيد» مثل «دنجى دنجى دنجى» تقول شيئاً معناه إن النيل «رأسه فى ناحية ورجليه فى الناحية الثانية»، مشيرة طبعاً إلى الدلتا (الرأس) والنيل الأبيض والنيل الأزرق (الرجلان) فكانت هذه من مشاركات مسارح روض الفرج فى الحركة الوطنية. ولكن الأغرب من كل هذا إنى لم أسمع فى طفولتى وصباى الباكر شيئاً من وطنيات سيد درويش مثل نشيد «بلادى بلادى بلادى» أو «قوم يا مصرى، مصر دايماً بتناديك» أو «أنا المصرى كريم العنصرين». أو ربما سمعتها تغنى ثم نسيتها بسبب ركاكة بعضها وسخافة بعضها الآخر. وربما كان هذا نقصاً فى تربيتى. ولم أكن أسمع أحداً يردد إلا أغنية «جميلة قاوى القلل القناوى، القطن ماله يا زعبلاوى، سبب البلاوى» إلى آخر هذه السخافات الشعبية التى يمكن أن تردد كأغانى أطفال، إما أن تكون فناً للناضجين، فلا.

وقد حدث فى مرحلة من مراحل ثورة ١٩١٩، أن أعلن زعيم من زعماء الوفد اسمه محمود بسيونى استقلال بلدته زفتى عن المملكة المصرية، وكان يقال إنه أعلن نفسه أمبراطوراً على أمبراطورية زفتى، والأرجح أن هذا كان من باب التشهير، لا أقصد انسلاخ زفتى، ولكن إعلان الأمبراطورية بها. فمحمود بسيونى كان من زعماء الوفديين فى تلك الأيام وقد أصبح فى مرحلة لاحقة رئيس مجلس الشيوخ، وهناك شارع يحمل اسمه فى قلب القاهرة هو ما كان شارع الانتكخانة المتفرع من جروبى سليمان باشا. وكل هذا يدل على أنه كان رجلاً عاقلاً يستبعد ان يعلن الأمبراطورية فى بلدته. والأرجح إنه أعلن استقلال زفتى احتجاجاً على الحماية البريطانية، أى انه لم يكن راغباً فى أن تكون زفتى من محميات حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، أو كنوع من رفع راية العصيان فى وجه الحكومة المركزية والمناداة بعدم شرعيتها.

وقد حدث نفس الأمر فى المنيا . فقد كان لدينا محام اسمه رياض الجمل كان من أبلغ خطباء ثورة ١٩١٩، ولكنه فيما سمعت بعد ذلك أنه لم يكن دائماً متزناً . وقد أعلن رياض الجمل استقلال المنيا عن بقية مصر وأعلن فيها النظام الجمهورى فسماها «جمهورية المنيا». ولا أعرف من الذى اقتدى بالآخر محمود بسيونى أم رياض الجمل. ولم أسمع أن رياض الجمل أودع مستشفى المجاذيب، ولكنه غالباً سجن بعض الوقت ثم عاد يمارس المحاماة فى المنيا أعواماً بعد ذلك، وقد سمعته يخطب فى أحد الاجتماعات السياسية بالمنيا مؤيداً مرشح الوفد نحو ١٩٢٥، فأدهشتنى بلاغته وتأثيره فى السامعين، وكنت يومئذ فى العاشرة من عمرى. وكان من زملائه فى إعلان جمهورية المنيا زعيم محلى معمم اسمه الشيخ حتاتة.

وهذا ما أسميه الوعى المبكر. كنت حتى سن السابعة ـــ أى حتى سنة ١٩٢٢ ـــ متلقياً جيداً لما كنت اسمعه فى المظاهرات ومستمعاً جيداً لما كنت اسمعه من أخبار ثورة ١٩١٩ ومايقال أمامى من تحليلات. وبين ١٩٢٢ تاريخ عودة أبى من السودان، و١٩٢٧ تاريخ وفاة سعد زغلول، كانت عقيدتى الوفدية، أى الوطنية والديمقراطية معاً، قد اكتملت إلى حد أن حددت كثيراً من اختياراتى فى الحياة.

هذا الوعى المبكر بقضايا الوطن الأساسية أنا مدين به لأبى الذى كان يشرح لى، سنة بعد سنة على مدى خمس سنوات، بين سن السابعة وسن الثانية عشرة، حقيقة ماكان يجرى فى بلادنا. كان يشرح كل شىء بهدوء، وكأنه ليس طرفاً فى شىء. وبالفعل هو لم يكن طرفاً فى شىء، رغم ميوله الوفدية الهادئة. وقد كان أوسع خبرة واطلاعاً وأدق فهماً لأسرار السياسة من عمى المحامى أو ابن عمى الطبيب بسبب ثقافته الإنجليزية العريضة. وكان من ذلك النوع من الرجال الذى يقرأ الجرائد والمجلات من الترويسة إلى صفحة الوفيات، يقرؤها بإمعان وتأمل فى معنى الأخبار وفى مدلول كل

ما ينشر فيها من خطب ومقالات، حتى لتكاد تقول أنه اشتغل زقيباً أيام خدمته فى حكومة السودان. وهذا طبعاً فيه وجه من «الهيافة»، ولكنها دقة رجل كان لا يكتب خطاباً إلا واحتفظ منه لنفسه بنسخة بالكربون. فلنقل أنه كان نوعاً من «التشوه المهنى» déformation professionnelle. وكان يعرف باشوات مصر وكأنه يعيش معهم: «هذا خدام السراى. هذا خدام الإنجليز. هذا على كل لون. هذا عظيم ولكنه لص أو بتاع نسوان».

سألت أبى وأنا فى السابعة من عمرى، عام ١٩٢٢ عندما نفى سعد للمرة الثانية فى سيشل بعد خطبته الشهيرة عن عدلى بأنه «چورچ الخامس يفاوض چورچ الخامس»: «ما دامت كل الناس تحب سعد باشا، فلماذا لا يعين الملك فؤاد سعد باشا رئيساً للوزراء فيتكلم سعد باشا مع الإنجليز بدلاً من عدلى باشا؟» سؤال طفل ساذج ولكنه بديهى.

أجاب أبى: الملك فؤاد تركى وعدلى يكن باشا تركى وعبد الخالق ثروت باشا تركى، وتوفيق نسيم باشا تركى وأحمد زيور باشا تركى وحسين رشدى باشا تركى ومحمود سعيد باشا تركى وأحمد مظلوم باشا تركى. الباشوات الاتراك وحدهم هم الذين يحكمون مصر. اما سعد باشا وزعماء الوفد فهم فلاحون وأبناء فلاحين، وأبناء الأتراك لن يسمحوا لأبناء الفلاحين بحكم بلادهم. وبعض هؤلاء الباشوات الأتراك وطنيون لأنهم لا يعرفون لأنفسهم وطناً غير مصر، ولكن بعضهم يكرهون المصريين ويحتقرونهم ويعتبرون أنهم من جنس خلقوا ليكونوا خدماً وعبيداً عند الأتراك. وبعضهم يخدم الإنجليز ليحموهم من المصريين.

وهكذا فتح أبى عينى فى صباى الباكر على أشياء فى تاريخ مصر لم أدرك معناها الحقيقى إلا درجة درجة وبعد أن نضجت، ولكنها بقيت غائمة فى عقلى الصغير منذ سن السابعة، أشياء عن الترك والفلاحين ودورهم فى الحركة الوطنية. وعندما نضجت عرفت أن ثورة ١٩١٩ كانت فى حقيقتها

استكمالاً لثورة عرابى فى ١٨٨٢، ولم يكن مصادفة أن زعيمها العظيم سعد زغلول كان آخر العرابيين.

وعندما قرأت كتاب «مصر الحديثة» (١٩٠٨) للورد كرومر بعد عشرات السنين أدركت أن حكاية الترك والفلاحين حكاية قديمة وأن كرومر نفسه وكثير من الإنجليز كان يعتقد صراحة أن الباشوات المصريين غير صالحين لحكم بلادهم بسبب جهلهم وادعائهم وتعصبهم وفساد ذممهم واعتمادهم على المحسوبية فى كل الأمور كما قال فى كتابه.

وحين قرأت كتاب كلوت بك «لمحة عامة من تاريخ مصر» (١٨٤٠) وجدته يردد رأى محمد على فى المصريين أنهم جنود ممتازون ولكنهم قادة أردياء. فقد كان محمد على يرى أن الضابط المصرى حين يبلغ رتبة البكباشى (المقدم) يسوء سلوكه فيجنح إلى الشعب من جهة ويتصرف تصرفات لا تليق بهيبة مركزه من جهة أخرى، ولهذا فقد قرر محمد على عدم ترقية الضباط المصريين إلى رتبة البكباشى إلا فى أضيق الحدود. والأغلب أن الميل إلى الشعب الذى يتحدث عنه محمد على كان الجنوح إلى الثورة على الأوضاع ورفض وصاية الضباط الأتراك على الضباط المصريين. وقد حققت الأيام ظن محمد على حين قامت ثورة **الاميرالايات** بقيادة أحمد عرابى فى ١٨٨٢ ثم ثورة البكباشية بقيادة عبدالناصر فى ١٩٥٢. أما «التصرفات التى لا تليق بهيبة المراكز» كما يقول كلوت بك فغير واضح ما المقصود بها: أهىَ اللصوصية فى المال العام أم الانحلال الجنسى أم الاختباء فى المعارك بدلاً من أعطاء القدوة فى تحمل مسئوليات القيادة، أم خليط من كل هذه الأشياء. (لا أظن أن الباشوات الأتراك كانوا أقل لصوصية من الباشوات المصريين وإنما الاختلاف هو فى أسلوب نهب مصر).

بعد ذلك عندما نضجت بدأت أتنبه إلى أن الفرق بين ما يسمونه «التطرف الوطنى» و«الاعتدال الوطنى» فى ثورة ١٩١٩ هو الفرق بين من

كانوا يملكون ثلثمائة فدان مثل سعد زغلول ومن كانوا يملكون ثلاثة آلاف فدانٌ مثل عدلى يكن، تماماً كما كان الأمر أيام عرابى (٥٠٠ فدان) وسلطان باشا (٥٠٠٠ فدان).

فقد كان العمود الفقرى لأنصار الوفد المصرى فى ثورة ١٩١٩ هم طبقة أرباب المهن الحرة فى المدينة وطبقة العمد فى الريف ممن كانوا يملكون عشرات أو مئات الأفدنة، بالإضافة إلى أصحاب الجلاليب الزرقاء من الفلاحين الاجراء وعمال المدن. (كان سعد يملك ١٧٠ فداناً فى مديرية البحيرة كان قد اشتراها فى أوائل القرن فباعها فى ٣١ ديسمبر ١٩١٨ بسعر الفدان ٢٠٠ جنيه واشترى من ثمنها سندات الدين الموحد من البنك الأهلى بمبلغ ٢١,٠٠٠ باسم صفية زغلول، وسدد ديونه للبنك العقارى. وهذا البيع يدل على أنه بعد ١٣ نوفبر ١٩١٨ كان يعد نفسه لكافة احتمالات الجهاد الوطنى. وكانت صفية زغلول تملك ٢١٦ فداناً فى مسجد وصيف فى الغربية، نصيبها فى تركة أبيها مصطفى باشا فهمى وكانت ٦٤٨ فداناً).

وكل دارس لثورة ١٩١٩ يتحتم عليه أن يدرس التكوين الاقتصادى للوفد المصرى فى صورته الأولى ثم التكوين الاقتصادى للمنشقين عليه بعد ٢٥ أبريل ١٩٢١ تاريخ الأزمة الكبرى بين سعد وعدلى.

ففى ١٢ نوفبر ١٩١٨ كانوا سبعة أعضاء هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبدالعزيز فهمى (الثلاثة الذين زاروا المعتمد البريطانى للمطالبة بحقوق مصر) ومحمد محمود ولطفى السيد ومحمد على علوبة، وفى نفس اليوم ضموا إليهم عبداللطيف المكباتى. ويلاحظ أن أكثرهم كانوا من أقطاعيى حزب الأمة، باستثناء زغلول المستقل وعلوبة من الحزب الوطنى. وكان هؤلاء هم الأعضاء المؤسسون، فكانوا بمثابة نواة لجبهة وطنية.

وفى ٢٣ نوفبر ١٩١٨ اتسعت الجبهة الوطنية فضمت ١٤عضواً، منهم السبعة المؤسسون وسبعة آخرون «منضمون» هم مصطفى النحاس وحافظ

عفيفى ومحمود أبوالنصر، وثلاثتهم من الحزب الوطنى، وإسماعيل صدقى وسينوت حنا وچورچ خياط (وهو من إقطاعيى أسيوط) وحمد الباسل (والأخير ممثلاً للبدو، وقد كان من إقطاعيى الفيوم). وفى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ أيضاً أقر الوفد المصرى برنامجه وقانونه الأساسى.

ومن هذه الجبهة الوطنية المكونة من ١٤عضواً يبدو أن الإنجليز كانوا يتوسمون أن أكثرهم خطورة هم سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل. فهؤلاء الأربعة وحدهم هم الذين نفذ قرار نفيهم الأول إلى مالطة فى ٩مارس ١٩١٩ بعد القبض عليهم فى ٨مارس. وبعد هذا النفى حل على شعراوى محل سعد زغلول فى رياسة الوفد المصرى فى القاهرة، وكان مصطفى النحاس سكرتير الوفد العام.

ثم انضم ويصا واصف وواصف غالى وعلى ماهر فى باريس إلى وفد المفاوضة فى باريس ثم لندن وحين استدرج عدلى يكن و«المعتدلون» سعد زغلول و«المتطرفين» إلى مباحثات ملنر العقيمة فى لندن.

وبعد خطبة شبرا الشهيرة فى ٢٥أبريل ١٩٢١ وتفجر الأزمة بين سعد وعدلى انفرط عقد الجبهة الوطنية التى كان يتكون منها الوفد المصرى فى تكوينه الأول فاستقال من الوفد: على شعراوى ولطفى السيد ومحمد محمود وعبدالعزيز فهمى وحمد الباسل وعلى ماهر وحافظ عفيفى ومحمد على علوبة وعبدالخالق مدكور وچورچ خياط وإسماعيل صدقى وعبداللطيف المكباتى ومحمود أبوالنصر ولم يبق مع سعد من الأعضاء القدامى إلا مصطفى النحاس وسينوت حنا وواصف غالى وويصا واصف.

ويلاحظ أن أوسع المنشقين ثراء وأعظمهم هيبة وهم على شعراوى ولطفى السيد وعبدالعزيز فهمى ومحمد محمود هم الذين تجمهروا حول عدلى يكن باشا عندما انشأ حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠أكتوبر ١٩٢٢ بعد إعلان استقلال مصر فى ١٥مارس ١٩٢٢ وتحويلها إلى مملكة مستقلة ذات سيادة،

وكان مع عدلى باشا عبد الخالق ثروت باشا وحسن عبد الرازق باشا وبقية آل عبد الرازق وهم من إقطاعيي المنيا .

ومن النافع فى دراسة تاريخ الحركة الوطنية المصرية تحليل التكوين الاقتصادى لكتلة «المعتدلين» أو «العقلاء» الذين تجمعوا تحت لواء عدلى يكن والأحرار الدستوريين من حيث :

(أ) أصولهم الارستقراطية .

(ب) انسابهم التركية .

وكذلك تحليل التكوين الاقتصادى لجماعة «المتطرفين» من أمثال محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى ومحمود أبو النصر وحافظ عفيفى وغيرهم من رجال الحزب الوطنى الذين كان يشرف على نشاطهم الأمير عمر طوسون مثل حسن صبرى وأمين يحيى وعبد الخالق مدكور وأمين الرافعى وحسن القصبى وعبد العزيز الصوفانى ومصطفى الشوربجى وأحمد لطفى وأحمد وجدى . وبالفعل فقد كان الأمير طوسون يعاون على تشكيل وفد منافس للوفد المصرى بقيادة محمد سعيد باشا ، يضم إسماعيل صدقى وحسن صبرى والشريعى وسينوت حنا ، وكان شباب الحزب الوطنى يشتغل بالتشهير بالوفد المصرى ويتهمه بأنه صنيعة الحكومة ، ولكن مرونة سعد زغلول جعلته يقنع الأمير بضرورة ضم الصفوف والاستغناء عن وفد محمد سعيد باشا . فاستوعب الوفد فى مرحلته الأولى ثلاثة من أعضاء الحزب الوطنى هم مصطفى النحاس وحافظ عفيفى ومحمود أبو النصر. وأعضاء الحزب الوطنى أيضاً يستحقون تحليل تكوينهم الاقتصادى :

(أ) من حيث أصولهم البورچوازية .

(ب) من حيث ولاءاتهم التركية تأسيساً على تراث الحزب الوطنى .

وأخيراً فهناك رجال السراى ومن يسمون أنفسهم بالمستقلين وهؤلاء وأولئك لعبوا دوراً خطيراً فى السياسة المصرية وفى الإدارة المصرية. وكل

تحليل موضوعى لتاريخ مصر الحديث ينبغى أن يتصدى لتحليل وضعهم الاقتصادى وأصولهم العرقية.

وفى سن السابعة والثامنة كان هذا هو القاموس السياسى الذى اسمعه فى بيتنا فى المنيا: القبض على سعد وخمسة من زعماء الوفد هم مصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا وفتح الله بركات وعاطف بركات فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١، وأبعادهم إلى السويس. نفيهم إلى عدن حيث وصلوا فى ٤ يناير ١٩٢٢. عزل سعد ومكرم عبيد فى سيشل حيث وصلا فى ٩ مارس ١٩٢٢. نقل بقية المنفيين إلى سيشل فى ١٨ مارس ١٩٢٢. تدهور صحة سعد فى المنفى الاستوائى. نقل سعد إلى منفاه الجديد فى جبل طارق فى ١٧ أغسطس ١٩٢٢. وصول سعد إلى جبل طارق فى ٣ سبتمبر ١٩٢٢. صفية زغلول تلحق بزوجها فى جبل طارق فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٢ ومعها مرافقتها فهيمة ثابت. بعد سبعة شهور من الإقامة فى جبل طارق مائة عضو فى البرلمان الإنجليزى يطالبون بإخلاء سبيل سعد ليتوجه إلى أى بلد يختاره إلا مصر. الحكومة البريطانية تفرج عن سعد فى ٢٩ مارس ١٩٢٣ فيترك جبل طارق فى ٣ أبريل إلى طولون ثم مارسيليا ثم ليون ثم أكس ليبان حيث يستشفى، وبعد خمسة شهور يصرح له بالعودة إلى مصر. مصر كلها تخرج لاستقبال سعد عند عودته إلى أرض الوطن فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣.

ان كل ما حصلت عليه مصر فى تلك الأيام (الغاء الحماية، تصريح ٢٨ فبراير، دستور ١٩٢٣، الحياة النيابية)، كان مرجعه إلى شيئين لا ثالث لهما: كفاح الشعب المصرى المستمر فى طلب الحرية وصلابة هذا الزعيم العظيم الذى توالت عليه الضربات من كل جانب وليس من الإنجليز وحدهم، أكثرها من زملائه الباشوات والبكوات المعتدلين المتلهفين على قبول أية فتات يلقى بها اللنبى أو ملنر أو كيرزون ولو وضعت حماية مقنعة على مصر تحت اسم «الحكم الذاتى»، وأقلية من زملائه الباشوات والبكوات المتطرفين الذين

لا يعجبهم العجب ولا الصيام فى رجب . أما هو فقد وقف وحده فى لندن وباريس ومعه نفر قليل يذكرهم بالعهد والميثاق الذى أعطوه للأمة : لا حماية ولا تبعية والاستقلال فى الداخل والخارج وبعد ذلك كل شىء قابل للتفاوض . وشهراً بعد شهر ثم أسبوعاً بعد أسبوع ، ثم يوماً بعد يوم يرى العزائم الخائرة تنفض من حوله وتنحاز لاعتدال عدلى أو على الأصح لرضاه بالكفاف .

وفى ٢ يناير ١٩٢١ احتج عليه خمسة من الكبار هم حمد الباسل ومحمد محمود ولطفى السيد وعلوبة والمكباتى وأيدهم عبد العزيز فهمى واتهموه بتجاهل رأى الأغلبية ، وطالبوا بإصدار بيان ينفى أن الوفد قطع المفاوضات مع ملنر ويعلن أنه سيؤيد الوزارة فى مفاوضاتها إذا حصلت من ملنر على تصريح بالغاء الحماية . كل هذا رغم علمهم بأن ملنر لم يتزحزح قيد شعرة عن موقفه برفض إعلان أى تصريح بالغاء الحماية البريطانية على مصر منذ وصل عدلى باشا إلى باريس فى ٢٢أبريل ١٩٢٠ لبدء المباحثات التمهيدية حتى الجلسة الختامية فى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، أكثر من ستة شهور من اللغو لم تصب فيها مصر شيئاً مذكوراً ، واستأذن المنشقون فى السفر إلى مصر فاذن لهم سعد .

وأحس سعد بالوحدة القاتلة فكتب فى مذكراته : « يلزم أن أضع نصب عينى أن أكون يوماً من الأيام فريداً لا زميل لى ، وحينئذ استعين بموظفين وأعمل كرجل صاحب نفوذ فى أمته ، وما بى من حاجة لأن أن أكون موفداً ؛ ولا أكون رئيس حزب ، بل يكفى أن أكون ممثل غاية ، وحاملاً لمبدأ ، فإن كان لهذا المبدأ أنصار كانوا معى ، وإلا بقيت وحدى » .

أليس هذا شعور أصحاب الرسالات حين يحسون بتخاذل صحابتهم ؟

ولكن الأمة المصرية كانت عليمة بكل ما قد جرى وما كان يجرى . فما إن وصل سعد إلى الإسكندرية فى ٢٩ مارس ١٩٢١ بعد غيبة عامين حتى خرجت البلاد كلها لاستقباله على طول الطريق . واشتعلت البلاد من جديد

ضد المهادنين، وتحطمت مفاوضات عدلي ـ كيرزون من جديد على صخرة الكفاح الوطني. وتوجت إنجلترا سعد زغلول باكليل الشهداء بالقبض عليه للمرة الثانية في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ونفيه إلى سيشل وجبل طارق، حتى عاد في ١٧ سبتمبر ١٩٢٣، واكتسح في انتخابات ١٢ يناير ١٩٢٤ وشكل أول وزارة دستورية حكمت حتى استقال في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ إثر اغتيال السردار.

كنا نسمع ونحن صغار عبارات غريبة تقول: «لو رشح سعد حجراً لانتخبناه» أو «الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلي». والكلام منسوب طبعاً إلى الجماهير الوفدية التي كانت تنظر إلى سعد نظرها إلى نبي الوطنية. وأنا لا أستطيع أن أتصور أن وفدياً مهما بلغ جهله أو إيمانه بسعد كان يمكن أن يقول مثل هذا السفه المهين للشعب المصري ولقائله إياً كان. والأرجح أن هذه الأقوال المأثورة التي كانت رائجة في زماننا ونحن صبية كانت من حملات التشهير التي كان يقوم بها «المعتدلون» «العقلاء» أو الإنجليز ضد سعد زغلول والوفد المصري بمثل ما كان هؤلاء «الصفوة» يصفون زغلول بأنه «زعيم الرعاع» و«زعيم أصحاب الجلاليب الزرقاء».

كان الناس في صباي يفطرون على السياسة ويتغدون بالسياسة ويتعشون بالسياسة، وكان ذلك في المنيا بعيداً عن مركز الأحداث. فمن باب أولى كانت القاهرة أكثر اضطراباً وأكثر اضطراماً بين يوم الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ومقتل السردار في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤. وقد أدت حركة الشارع المنياوي والجدل المستمر داخل أسرتي في تحليل الأحداث المواقف إلى يقظتي المبكرة إلى الفكرة الوطنية وأبعادها القومية والاقتصادية والاجتماعية. أما نموذج السيد أحمد عبدالجواد وتجار الغورية فقد كان غريباً عني ومن هنا كانت صدمتي حين كنت أقرأ أن «بين القصرين» سجل اجتماعي واقعي لثورة ١٩١٩. والأرجح أن نجيب محفوظ رسم نماذجه من تجربة واقعية مباشرة فقد كان أبوه في مرحلة من مراحل صباه يدير محلاً لبيع النحاس في

الجمالية . فإذا كانت طبقة التجار فى مصر تعيش أيام ثورة ١٩١٩ كالسيد أحمد عبد الجواد بمعزل عن الحركة الوطنية فقد وجب أن نعيد تقييم دورها فى تاريخ مصر السياسى خلال القرنين الماضيين ، وهو تنبيه غير مقصود يحمد عليه نجيب محفوظ ولا يؤاخذ بسببه ، وحسب الكاتب أن يكون صادقاً مع نفسه وصادقاً فى فنه .

الهرم ١٩٨٣

الفصل الخامس
ريا وسكينة

في صباى حدثت أربع جرائم كبرى هزت الرأى العام لسنوات طويلة. وقد حفرت هذه الجرائم الأربع في وجدانى آثاراً عميقة حتى بقيت حيّة في ذاكرتى مدى الحياة، ولا زال المصريون يتحدثون ويكتبون عنها حتى الآن وهذه الجرائم الكبرى هي :ــ

جرائم ريا وسكينة عام ١٩٢٠، ومقتل (الوجيه) على كامل فهمى في لندن بيد زوجته الفرنسية مرجريت فهمى عام ١٩٢٤، ومحاولة اغتيال سعد زغلول في ١٩٢٤، واغتيال السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان عام ١٩٢٤.

ومع كل هذه، القبض على شقى من كبار الأشقياء عام ١٩٢١ وإعدامه، وهو أدهم الشرقاوى، بطل الموال الشهير الذى دوخ الحكومة سنوات، ونشأت حوله أسطورة شعبية صورته في صورة روبين هود أو الفارس الذى يسرق الأغنياء ليعطى الفقراء. وقد رجعت منذ عامين إلى صحافة الفترة من باب الفضول فوجدت وقائع هذه الجرائم مطابقة إلى حد كبير لما ترسب عنها في خيالى.

وقد نشرت مجلة (اللطائف المصورة) في عدد ٢٩نوفمبر ١٩٢٠ وجريدة (وادى النيل) في أعداد ١٦ و١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أن بوليس الإسكندرية عثر مصادفة في أواسط نوفمبر ١٩٢٠ على ١٩ جثة بعضها هياكل عظمية مدفونة تحت الأرضية في عدة منازل بحى اللبان بالإسكندرية خلف قسم اللبان وبالقرب منه. وكانت كل هذه الجثث والهياكل جثث وهياكل نساء.

وكان أحد هذه المنازل فى ٣٨ شارع على بك الكبير (١٣ جثة) ، والثانى فى ٩ شارع النجاة (٤ جثث) ، والثالث فى ٥ شارع النجاة (جثة) ، والرابع فى شارع ماكونيس (جثة) . وقد عرف البوليس أن القتلة هم أمرأة اسمها ريا بنت على همام (٣٨ سنة) ، بالاشتراك مع زوجها حسب الله سعيد ، وأختها الصغرى واسمها سكينة ، بالاشتراك مع زوجها محمد عبد العال مرزوق . وصورهم جميعاً منشورة فى عدد ٦ ديسمبر من (اللطائف المصورة) .

وقد تبين أن الدافع للقتل كان السرقة . فقد كانت ريا وسكينة تستدرجّان النساء إلى حيث تقيمان ، وبعد تخديرهن تجردانهن من الحلى كالكرادين والأساور والنقود والخلاخيل والخواتم والحلقان والدبل ثم تقتلانهن بمساعدة الزوجين ، وبعد دفن الجثث يقتسم الأربعة الغنائم . كذلك تبين أنه كان لهؤلاء السفاحين بعض الأعوان والسماسرة والذين يساعدونهم فى استدراج النساء .

وكانت بداية اكتشاف هذه الجرائم أن سكان المنازل المجاورة للمنزل رقم ٣٨ شارع على بك الكبير لاحظوا انبعاث رائحة كريهة بالغة العفن من ذلك المنزل فكثرت شكواهم وأغلقوا نوافذهم لتجنب تلك الرائحة . وكانوا يحسبون أن مصدر الرائحة الكريهة طفح مرحاض ذلك المنزل ، فطلبوا من صاحبه وهو جاويش كان يملك المنزل الذى تقيم فيه ريا ، أن ينزح المرحاض فاجابهم إلى ذلك . وكانت تلك بداية الخيط لأن عمال النزح عثروا فى المجرور على جمجمة وذراع . وهنا بادر الجاويش صاحب المنزل إلى أبلاغ قسم البوليس .

وفى أثناء تقديم الجاويش صاحب المنزل هذا البلاغ لمأمور قسم اللبان تقدم الجاويش بشكوى للقسم عن اختفاء خليلته فردوس بنت فضل الله السودانية التى أسكنها فى المنزل المواجه لمنزل ريا وكانت ريا فى صحبته . واشتبه المأمور فى وجود علاقة بين العظام البشرية المكتشفة فى مجرور ريا

واختفاء الفتاة فردوس ولكنه تظاهر بعدم الاكتراث وأخذ يستدرج ريا فى الكلام حتى اعترفت بانها قتلت فردوس. وعرف المأمور من ريا أنه نظراً لأن الجاويش وخليلته فردوس كانا يقيمان فى المنزل المواجه لمنزلها فى ٣٨ شارع علي بك الكبير خلف قسم اللبان، فقد رتبت أن تتم الجريمة فى منزل أختها سكينة. فاصطحبت سكينة فردوس إلى خمارة انسطاسى وخمارة كرياكو وسكرتا هناك. وكانت فردوس تلبس مصاغاً قيمته ١١٠ جنيهات. وبعد أن سكرتا اصطحبت سكينة فردوس إلى منزلها وهناك تم القتل.

أما المنزل رقم ٣٨ شارع على بك الكبير فقد كان بيتاً مظلماً يحتاج لاضاءة وكان مكوناً من ثلاث غرف صغيرة (٣أمتار× مترين) ووسطه فناء (حوش) صغير. وكانت أرضية المنزل من تراب. وقد وجدوا تحت الأرضية ١١ جثة منها جثة حول عنقها حبل. وكانت ريا تطلق البخور في بيتها لتغالب بها الروائح الكريهة وقد وجدت الجثث مرصوصة (خلف خلاف) وانتهى التحقيق إلى أن ريا كانت تسكن غرفة أخرى فى ٩ شارع النجاة التابع لقسم اللبان ووجدوا تحت أرضيتها عظاماً قديمة وملابس حديثة وجثة امرأة اسمها انيسة اعترفت ريا بأن الذى أحضرها إليها هو عرابى حسان أحد المقبوض عليهم.

وعلى بعد ٥٠ متراً من هذه الغرفة اكتشفت فى المنزل رقم ٥ بشارع النجاة أو حارة النجاة أول جثة فى هذه السلسلة الطويلة من الجنايات. وفى منزل بجامع سلطان يسكنه حسب الله سعيد، زوج ريا، وجدوا فانلة كانت تملكها فردوس بنت فضل الله. وكان حسب الله قد تزوج من امرأة أخرى قبل اكتشاف مقبرة على بك الكبير بستة أيام. وتبين أيضاً أن ريا كانت تستأجر أيضاً غرفة فى المنزل رقم ٨ المواجه للمنزل رقم ٩ فى شارع النجاة.

وتبين أن لريا وسكينة أعواناً فى استدراج النساء، فورد ذكر الشركاء محمود إبراهيم خليل وعبد الله الكويجى ومحمود على القادوسي وأمينة بنت

منصور الهجان، ولكن النيابة لم توجه إلى هؤلاء تهمة القتل العمد. فبحسب ما ورد فى جريدة (وادى النيل) عدد ٢٥ يناير ١٩٢١ وعدد ٨ فبراير ١٩٢١ وجهت النيابة تهمة القتل العمد إلى رية بنت على وسكينة بنت على وحسب الله سعيد ومحمد عبد العال مرزوق وعرابى حسان وعبد الرازق يوسف وسلامة محمد الكتب بأنهم قتلوا عمداً النساء خضرة بنت محمد اللالى ونظلة بنت أبو الليل وعزيزة (مجهولة اللقب) وحجازية (مجهولة اللقب) وفردوس بنت عبد الله. واتهمت النيابة أمينة بنت منصور ومحمد على القدوسى بانهما اشتركا مع الفاعلين الأصليين. واتهمت على محمد حسنى الصائغ بأنه فى المدة ما بين شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ و ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ اخفى مصوغات القتيلات إلخ .....

وهذه القائمة لا تشتمل إلا على اثنتى عشرة قتيلة بينما عدد الجثث كان ١٩ جثة وهناك أسماء قتيلات ذكرتها الجرائد ولكن يبدو أنه لم يمكن للبوليس أو للنيابة التحقق من هويتها، وفى القانون من لا جثة له فهو غير مقتول.

وفى الجرائد وردت اسماء هانم وخديجة ومباركة.

وكانت عصابة ريا وسكينة لو جازت هذه التسمية بعد أن تقتسم المصوغات أو ثمنها ترسل مكاسبها إلى أهاليها فى الصعيد. وفى جريدة (وادى النيل) عدد ٢ يناير سنة ١٩٢١ أن مصلحة البوستة أرسلت إلى النيابة كشفاً بالمبالغ التى أرسلها محمد عبد العال مرزوق وحسب الله سعيد وسكينة ورية وبعض المتهمين الآخرين إلى أهاليهم فى الصعيد. وجاء فى هذا الكشف أن محمد عبد العال زوج سكينة أرسل إلى أهله خلال عام ١٩٢٠ مبلغ ١٠٠ جنيه و ١٠٠ جنيه و ٤٥ جنيه و ٣٥ جنيه و ١٢٠ قرشاً فالمجموع ٢٨١,٢٠٠. وفى عدد ٤ يناير ١٩٢١ من جريدة (وادى النيل) بلغت الأموال التى أرسلتها ريا بنت على همام ومن معها ٣٥٠ جنيهاً وبلغة هذه الأيام تضرب هذه الأرقام فى عشرين مثلاً على الأقل لنعرف قيمة هذه

الأموال. والأرجح أن هذه الجماعة كانت تنفق على ملذاتها فى الإسكندرية أضعاف ما كانت ترسله إلى الأهل فى الصعيد.

وقد أوفدت (اللطائف المصورة) أحد محرريها ليجرى تحقيقاً عن هذه الجرائم فنشر فى مجلته (عدد ٢٩ نوفبر ١٩٢٠) إنه رأى على إحدى نوافذ المنزل رقم ٣٨ شارع على بك الكبير من ظاهر الضلفة مكتوباً بخط ردىء بالطباشير (ماتت فاطمة كاتبه ج) ومن باطنها أى من داخل البيت، (اخناقوها) أى خنقوها. وقد أبلغ البوليس بذلك على أن يستفيد البوليس بهذه المعلومة. ومع ذلك فليس فيما ورد من أسماء شخص يبدأ اسمه بحرف (ج). وواضح من هذا انه كان هناك شخص يعرف القراءة والكتابة ويتردد على منزل ريا ويعرفه من الداخل بدليل تمكنه من الكتابة على الضلفة من الداخل، وكان هذا الشخص يعرف شيئاً عما يجرى فى داخل هذا البيت الرهيب ولعله كان تلميذاً صغيراً أو أسطى من الاسطوات ضعيف الكتابة. ولكن الدلالة الهامة فى هذا هو أن طرفاً من نشاط ريا وسكينة على الأقل كان معروفاً لبعض الناس شهوراً قبل افتضاح أمرهما. ويبدو أن الكاتب كان يعرف شخصية فاطمة بالذات لأنه اختصها بالذكر.

وقد لاحظت الصحافة ان كل من تناولهم التخقيق فى قضية ريا وسكينة كانوا ينكرون التهمة إنكاراً باتاً فيما خلا ريا التى كانت تعترف أحياناً وتدلى بأقوال تفيد التحقيق، وتنكر أو تضلل أحياناً أخرى، مما يدل على أنها كانت صاحبة شخصية غير مألوفة كالشخصية الفصامية أو الشخصية السيكوپاتية إلى جانب الشخصية الإجرامية المشتركة فى الجميع. وربما كان لطلاقها من زوجها حسب الله دخل فى اضطراب أقوالها وحساباتها الذهنية التى تفصح وتضلل فى وقت واحد.

وعلى كل فإن النفس البشرية المعقدة المتناقضة التى تجمع بين قتل البشر كالدجاج فى هدوء تام دون ان يهتز فيها خالج، والبر بذوى القربى فى

أقاصى الصعيد، إنما تستحق الدراسة من علماء النفس وعلماء الأخلاق وعلماء الاجتماع. وقد تنبه عباس العقاد إلى مافى هذه الشخصية من اشكال فكتب فى ١٩٢٢ عن ريا وسكينة محاولاً تطبيق نظرية لمبروزو فى الإجرام عليهما بالربط بين التشويه الخلقى أى الجسمانى والتشويه النفسى. وكنت قد قرأت تحليلة هذا فى كتاب «الفصول» عام ١٩٢٩ فتعلمت منه، ثم اعدت قراءته عام ١٩٨٣. فوجدته غاية فى السطحية والسخافة. وفى رأيى أن قضية ريا وسكينة ليست بحاجة إلى مزيد من التحقيق الجنائى والنفسى وإنما هى منجم غنى بالنسبة لكتاب القصة الرواية وربما لكتاب الدراما أيضاً. وصور الجناة الأربعة منشورة فى (الطائف المصورة) عدد ٦ ديسمبر ١٩٢٠.

وفى (اللطائف المصورة) عدد ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠، إن المصادر الرسمية تؤكد أن عدد جثث الضحايا فى المنازل الثلاثة بحى اللبان (يبلغ ١١٤ جثة وما يقال غير ذلك ليس صحيحاً). والمقصود طبعاً هو ١٤ جثة فهناك خطأ مطبعى من غير شك. وهذا التأكيد يدل على مبلغ تأثير الشائعات فى الرأى العام ورغبة الحكومة فى الحد من الذعر العام. وبالفعل فقد كان موقف الصحافة من جرائم ريا وسكينة شبيهاً بموقف الصحافة من جريمة الأسطوات الستة الذين اغتصبوا إحدى الفتيات واحداً واحداً وابتزوا نقود صاحبها فى شارع من شوارع المعادى عام ١٩٨٤ تحت تهديد المطوة قرن الغزال، أى دعوة سافرة إلى تعليق الجناة على شجرة حتى قبل استكمال التحقيق. وقد كان لهذه الغوغائية أثرها بالفعل فى الحكم الفورى العاجل الناجز بإعدام جميع المتهمين وكأنهم متساوون فى درجة المسئولية. (فيما بعد هدأت النفوس واعيدت المحاكمة واكتفى بشنق شابين فقط من ستة، وهما الشابان اللذان استخدما السلاح للاغتصاب والسرقة.

وقد وجد نجيب الريحانى فى موضوع ريا وسكينة خامة فنية فكتب هو وبديع خيرى ميلودراما فى ١٩٢٢ باسم (ريا وسكينة) يتخللها بعض

الزجل الأخلاقي. ولما كان واضحاً ان الموضوع ليس فيه ما يضحك فهو قصة مجموعة من الوحوش الآدمية، فقد عالج الريحاني وبديع خيرى هذا الموضوع معالجة مأسوية وقدما هذه المأساة على مسرح برنتانيا فى القاهرة عام ١٩٢٣ ولكنها كانت ضمن ريپرتوار الريحاني أثناء رحلته إلى الشام فى ١٩٢٢. ويذكر أنه أثناء هذه الرحلة كان يؤدى مشهد خنق فردوس بانفعال شديد فأطلق أحد المتفرجين عليه عياراً نارياً من الصالة وهو يصيح: «اتركها العمـــى بقلبك». وقد نشر هذا النص الناقد سمير عوض عام ١٩٧٣ فى سلسلة «كتابات معاصرة» عن مخطوطة نوتة الممثلين التى كانت محفوظة بمتحف فنون المسرح والموسيقى بوزارة الثقافة، وقد آلت إلى المتحف بين مجموعة الممثل العجوز أحمد جمال الدين. وقد ذكر الريحانى فى مذكراته أن مسرحية «ريا وسكينة» نجحت عند عرضها نجاحاً عظيماً وأنه كان يسمع بأذنيه نحيب المتفرجين من الصالة كلها، ومن المتفرجين من كان يصرخ بأعلى صوته «بزيادة... قتلتونا يا ناس» وكان يغمى على بعض السيدات بين عرض وآخر. على كل حال فقد اختفت «ريا وسكينة» بعد ذلك من ريپرتوار فرقة الريحانى لسذاجة النص من جهة ولتغير الحساسية الفنية أو الأخلاقية عند الجمهور أو ربما لتخصص الريحانى نهائياً فى الكوميديا منذ ذلك التاريخ البعيد. (كان الريحانى يقوم بدور السفاح مرزوق زوج سكينة وكانت بديعة مصابنى تقوم بدور الضحية فردوس وكان عزيز عيد يقوم بدور السفاح حسب الله. أما دور ريا فكان يقوم به ممثل هزلى اسمه إبراهيم حسين).

ولبناء المأساة ذهب ثنائى نجيب ــ بديع خيرى إلى تسليح السفاح مرزوق بدوافع إنسانية مقبولة نسبياً أو مفهومة فصور مرزوق فى صورة الرجل الذى خانته زوجته الأولى وضبطها مع عشيقها فى فراشه ولما هم بالانتقام لشرفه فر العشيقان واصطحبا معهما طفلته الوحيدة فردوس. وهكذا تحول مرزوق إلى

وحش ضار يمقت جنس النساء ويتصورهن جميعاً على غرار زوجته الخائنة التى كان/ يحبها حب العبادة ويستدرجهن للفتك بهن. باختصار اعتبر نفسه أداة القصاص الآلهى للفتك بكل النساء عنده لأن كل النساء عنده زانيات.

وفى هذا التصور لشخصية مرزوق يقول مرزوق أنه أرقى من جميع أفراد العصابة لأنهم جميعاً يقتلون من أجل المال أما هو فيقتل ليغسل شرف الرجال. ثم تحدث مفاجأة أثناء قيام العصابة بقتل فردوس لأن مرزوق يكتشف بعد الأوان أى بعد أن أزهقت روحها أن فردوس هذه ليست إلا بنته التى كانت زوجته الخائنة قد فرت بها، فعلامتها هى الحجاب الفضى، وهو الحجاب الفضى الذى البسه مرزوق لابنته منذ كانت طفلة. فينهار مرزوق ويغمى عليه ويسدل الستار وهو يصيح (لا إله إلا الله).

والصورة التى صورها الريحانى لفردوس أنها كانت مثل زوجة مرزوق الأولى امرأة ساقطة تبيع شرف زوجها من أجل المال وأن ريا استدرجتها بموعد سابق إلى بيت سكينة لتقضى بعض الوقت مع واحد بيه مقابل المال. كما أن الريحانى صور مجتمع السفاحين هذا على أنه مجتمع حشيش وخمر وتجارة فى الدعارة، ويبدو أنه استمد بعض وقائع مسرحيته مما كانت ترويه الصحف عن التحقيق فى قضية ريا وسكينة.

(كان القائم بالتحقيق فى هذه القضية الكبرى هو كامل عزيز بك بنيابة الإسكندرية تحت إشراف محمد فهمى القيسى بك وكيل النيابة بمحكمة مصر الإهلية).

وفى الستينات أخرج صلاح أبو سيف فيلماً عن «ريا وسكينة» لم أشاهده فى حينه وانما شاهدته فى ١٩٨٣ عندما بدأت استرجع ذكريات صباى بمناسبة تدوين هذه المذكرات. وقد وجدته فيلماً لا بأس به تمثيلاً وإخراجاً ولكن كان واضحاً أن صلاح أبوسيف لم يهتم بالرجوع إلى صحافة الفترة ليدرس الخلفية الاجتماعية. فالبيئة التى صورها على درجة من ترف

المدنية فى حين إننا بازاء نسوة يسكنّ بيوتاً أرضيتها من تراب. وحتى على افتراض أن السفاحين أزالوا البلاط ليدفنوا جثث ضحاياهم فالجو العام هو جو بيوت معتمة مما يسكنه صعايدة الإسكندرية فى أحياء الفقراء وليس جو بيوت محترمة تشتمل على موبيليا محترمة. وفى الفيلم طقوس الزفة بالتار أو الدفوف الذى نجده فى مسرحية الريحانى.

وقد شاهدت عام ١٩٨٣ أيضاً كوميديا (ريا وسكينة) من تأليف بهجت قمر، التى مثلت فيها سهير البابلى وشادية وراعنى تدفق الجماهير عليها. وقد كلفت تذكرتى صديقى المهندس أبوزيد راجح ١٧ جنيهاً وكنت تسمع أن الوزراء والحكام يتسابقون لحجز التذاكر فى مسرح الهوسابير حيث تعرض المسرحية. وقد حزنت لرؤية موهبة ضخمة فى التمثيل كموهبة سهير البابلى تهدر فى أداء نص عابث من هذا النوع قائم على الفرسكة. ولكن ملف ريا وسكينة لايزال فى تقديرى ملفاً خصباً لمن يفتحه من رجال الفن والأدب.

هذه حكاية ريا وسكينة التى حفرتها بشاعتها فى وجدانى الصغير منذ أنْ كنت فى الخامسة من عمرى وقد ظل الناس يلوكونها سنوات وسنوات والصحافة تعود إليها بين الحين والحين حتى أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع المصرى وجزءاً لايتجزأ من فولكلور الإجرام.

الهرم ١٩٨٥

الفصل السادس
أدهم الشرقاوى

ظلت قضية ريا وسكينة حديث البيت المصرى وحديث الشارع المصرى بل وحديث الصحافة المصرية أكثر من خمس سنوات أى طوال فترة دراستى الابتدائية . كذلك ظلت قضية مرجريت فهمى لسنوات تشغل الرأى العام ثم توارت هاتان القضيتان فى زوايا النسيان شيئاً فشيئاً .

درجة درجة نسى الناس اسماء أعوان ريا وسكينة واحداً بعد الآخر، حسب الله ومرزوق والآخرين ولم يبق قابعاً فى الوجدان العام إلا اسما ريا وسكينة ، دائماً مقترنان مثل اسمى مشبكاح وريمة ، ولوريل وهاردى ، وشفيقة ومتولى ، وحسن ونعيمة ، وناعسة وأيوب ، إلخ .... ولكن مع ذكريات السوء . ولم تحدث محاولات لرد اعتبارهما فى يوم من الأيام .

ولكن كانت هناك قصة من قصص الإجرام الخطير لم أحفل بها رغم إنها كانت معاصرة لقصة ريا وسكينة ورغم أنى كنت قارئاً منتظماً لمجلة (اللطائف المصورة) بل وربما لم أعرف بها إلا بعد أن دخلت المدرسة الثانوية ، وهذه قصة أدهم الشرقاوي .

وأدهم الشرقاوى تجمعت حوله أسطورة جعلته موضوع موال شعبي شهير أو أنشيء عنه موال شعبى شهير جعل منه أسطورة وهى أسطورة شبيهة باسطورة روبين هود فى الشعر الإنجليزى ، أسطورة اللص الشريف الذى يسرق الأغنياء ليعطى الفقراء . هكذا استقرت صورة أدهم الشرقاوى فى الوجدان العام عبر أجيال متعاقبة تجاوزت حتى الآن ستين عاماً وتحولت قصته إلى مادة

يستلهمها الأدب والفن وتذاع فى الأذاعة والتليفزيون ويتحدث عنها النقاد والكتاب كلما تحدثوا عن الفولكلور المصرى أو عن أدب الفروسية.

هذا فى الفولكلور الشعبى. أما فى الفولكلور الرسمى، أى فى نظر الحكومة والحكام. فصورته على النقيض من ذلك تماماً. فقد عدت إلى الصحف المصرية المعاصرة لسقوط أدهم الشرقاوى. وهذا ما وجدته فى مجلة (اللطائف المصورة) عدد الأثنين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ وهو:

«المجرم الأكبر الشقى الطاغية أدهم الشرقاوى بعد أن طارده رجال الضبط والبوليس واصطادوه فاراحوا البلاد من شره وجرائمه» وقد كان له معاصرون من «المجرمين الأشقياء» مثل الشريعى وعبد الحليم صالح، ولكن أدهم الشرقاوى كان أخطرهم جميعاً.

وبحسب ما قالت اللطائف المصورة، ولد أدهم عبد الحليم الشرقاوى نحو عام ١٨٩٨ ولقى مصرعة فى أكتوبر ١٩٢١ فكأنه مات عن ثلاث وعشرين سنة بعد أن دوخ الحكومة المصرية نحو ثلاث سنوات. ولد بناحية زبيدة من بلاد مركز ايتيـاى البارود، والحقه أبوه بالمدارس الابتدائية حتى تمم دروس السنة الرابعة ثم أخرجه أبوه من المدارس حين لمس عدم استعداده لتلقى العلوم. ولوحظت عليه العدوانية فكان يعتدى على كل من يمسه بأبسط شىء.

وفى ١٩١٧ ارتكب حادثة قتل وهو فى سن التاسعة عشرة، وكان عمه عبد المجيد بك الشرقاوى عمدة زبيدة أحد شهود الإثبات. وفى أثناء محاكمته أمام محكمة الجنايات سمع أحد الشهود يشهد لغير صالحه فهجم على أحد الحراس بقصد نزع سنجته ليطعن بها الشاهد. وحكمت المحكمة على أدهم الشرقاوى بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة فأرسل إلى ليمان طرة وفى الليمان ارتكب أدهم الشرقاوى جريمة قتل أخرى، فقد تعرف هناك بأحد السجناء وأدرك من كلام هذا السجين أنه القاتل الحقيقى لأحد أعمامه وأنه

لم يقبض عليه في هذه الجريمة التي لم يقبض على أحد فيها لأن مرتكبها ظل مجهولاً وإنما قبض عليه في جريمة أخرى. ولما عرف أدهم الشرقاوي هذه الحقيقة غافل السجين ذات يوم وضربه على رأسه بالأداة التي يقطعون بها الأحجار فقتله. وهكذا حكم على أدهم الشرقاوي بالأشغال الشاقة المؤبدة.

غير أن أدهم الشرقاوي هرب من السجن في اضطرابات ١٩١٩ واختفى في مكان ما في بلده. وهناك انضم إليه عدد كبير من الأشقياء فكون منهم عصابة وأخذ يرتكب الجرائم العديدة. وكان همه الوحيد أن يقتل عمه عبدالمجيد بك الشرقاوي عمدة زبيدة لأنه كان أهم شاهد في قضيته الأولى فكان يتربص به في غيطان الذرة ولكنه عجز عن قتله لأن عمه كان شديد الحذر، وتقول (اللطائف المصورة) أن أدهم الشرقاوي ظل يرتكب الحوادث المخلة بالأمن من قتل وسطو ونهب في ناحية زبيدة حتى يكون ذلك مدعاة لرفت عمه من العمدية فلم يفلح أيضاً. وعندما كبرت عصابته صار يُستأجر لارتكاب جرائم القتل «مقابل قليل من المال» فقتل الكثيرين، ومنهم خفير نظامي بعزبة خلجان سلامة وشقيقه الشيخ يوسف أبومندور وهو من أعيان المركز وآخرين، ثم أخذ يهدد العمد والأعيان ليبتز منهم مبالغ طائلة مقابل المحافظة على أرواحهم فكانوا يعطونه ما يطلب خوفاً من بطشه.

وأخيراً هاجم أدهم الشرقاوي مع أحد أعوانه، وكانا ملثمين، الشيخ حسين السيوى وهو من أعيان ناحية كفر خليفة وكان أدهم الشرقاوي يطارده وهاجمه بينما كان جالساً مع خمسة من أصدقائه أمام منزله يتحادثون وبعضهم يلعبون الطاولة. وكان ذلك في الساعة العاشرة صباحاً أي في رابعة النهار وصرخ فيهم أدهم الشرقاوي وسدد رفيقه بندقيته إلى الجماعة ففروا وهنا أطلق أدهم الشرقاوي رصاصة على الشيخ حسين السيوى فأرداه قتيلاً. فدب الرعب في قلوب الأهالي. وكان أدهم الشرقاوي يسطو على التجار على قارعة

الطريق نهاراً ويسلب محافظهم وما يحملون. وعندما شاع الرعب بين الناس عززت الحكومة قوات الأمن في المنطقة وأكثرت من دورياتها.

وتخاصم أدهم الشرقاوى مع أحد أقربائه وهو خفير اسمه محمود أبوالعلا بعزبة شخص من أسرته فوشى به الخفير لدى البوليس ودلهم على مكانه. وحين شددت الحكومة النكير على أدهم الشرقاوى وجدّت فى مطاردته تركه أعوانه خوفاً على حياتهم. أما أدهم فلم يخف بل ظل ينتقل بين مراكز ايتاى البارود وكوم حمادة والدلنجات. وأخيراً أرسل ملاحظ بوليس التوفيقية أحد الجاويشية ويدعى محمد خليل ومعه أونباشى سودانى وأحد الخفراء، فكمنوا له فى غيط ذرة بزمام عزبة جلال التابعة لناحية قلشان. وكان أدهم الشرقاوى فى حقل مجاور من حقول القطن يتأهب لتناول غدائه الذى جاءته به امرأة عجوز، وكان يخفره أحد الخفراء النظاميين. ولما أحس أدهم الشرقاوى بحركة داخل غيط الذرة المجاورة أطلق عدة طلقات من بندقيته الماوزر دفاعاً عن النفس ولكن الجاويش محمد خليل أطلق عليه رصاصتين فسقط قتيلاً قبل أن يتناول شيئاً من طعامه. ووجدوا معه نحو مائة طلقة وخنجراً.

وتقول (اللطائف المصورة) أن أدهم الشرقاوى «لم يكن قوى العضلات بدرجة تمكنه من ارتكاب هذه الجرائم ولكنه كان من أجرأ اللصوص والقتلة فلا يبالى بالحكومة ولا ببطشها». وفى عدد ٣١ أكتوبر ١٩٢١ صورة لأدهم الشرقاوى أخذت له بعد ٢٥ ساعة من مصرعه التقطها له مصوراتى البحيرة الخواجة فؤاد نجم بدمنهور.

هذه قصة أدهم الشرقاوى نقلتها بحذافيرها وحرفياً تقريباً من مجلة (اللطائف المصورة) عدد ٣١ أكتوبر ١٩٢١ — ومنها يتضح أن صورة أدهم الشرقاوى عند معاصريه كانت، على الأقل كما صورتها الصحافة بناء على بيانات الحكومة، إنه كان مجرماً أثيماً وسفاحاً رجيماً، وهى عكس صورته فى

الموال الشعبى الشهير وهى أنه كان يقتل من أجل الشرف ويسرق من أجل الفقراء.

فأين الحقيقة ؟

لقد عرفت مصر عديداً من السفاحين الذين دوخوا الحكومة، كان أشهرهم (الخط) فى الصعيد الأعلى. ولكن (الخط) لم تتجمع حوله أسطورة وظل بخيال الناس مجرد مجرم أثيم دوخ الحكومة سنوات حتى لقى نهايته. ومع ذلك فقد عرفت مصر نماذج نادرة من السفاحين الذين تحولوا فى الوجدان العام إلى أبطال شعبيين بل وربما شهداء مبدأ ومن هؤلاء أدهم الشرقاوى نحو ١٩٢٠ وسفاح الاسكندرية نحو ١٩٦٠ الذى صوره نجيب محفوظ فى شخصية سعيد مهران بطل (اللص والكلاب)، وأنا لا أذكر اسمه لانى كنت فى معتقل أبوزعبل أيام مطاردته المثيرة. وقد سمعت من يقول أن الناس فى مصر تبنى الأساطير حول أى مجرم يدوخ الحكومة بسبب كراهية الشعب المصرى للسلطة بالمعنى المطلق. وفى تقديرى أن هذا تحليل خاطىء لأن الكثرة من عتاة المجرمين الذين يدوخون الحكومة لا تبنى حولهم أساطير شعبية.

لا بد اذن من افتراض وجود صفات وأفعال مأثورة عن هؤلاء القتلة واللصوص ــ يتعاطف معها الضمير العام ويجدها معبرة عن رغباته الصريحة أو المكبوتة، كما يحدث مثلاً فى حالة بعض القتلة السياسيين وبعض أبطال الثورات الدامية أو الحروب.

وفى حالة أدهم الشرقاوى نستطيع أن نلاحظ من هذا العرض (الحكومى) لوقائع حياته وإجرامه جملة أشياء: منها مثلاً أنه من أسرة طيبة وأنه أصاب درجة من التعليم. ورغم أن الوصف الرسمى لا يذكر شيئاً عن هوية أبيه ومكانته فى قومه. ومبلغ ثرائه إلخ ... إلا أن مجرد وصف عمه بأنه عبدالمجيد بك الشرقاوى، عمدة زبيدة، يوحى بأن أباه أيضاً كان من أعيان البحيرة وصاحب أطيان فى ريفها. وخروج الأب عبدالحليم الشرقاوى تماماً

من أفق أدهم الصغير بعد أن أخرجه من المدارس يستوقف النظر. فنحن لا نعرف ان كان قد مات أو مازال حياً قبل أن ينحرف ابنه إلى القتل عام ١٩١٧ فى سن التاسعة عشرة. ومن حق الخيال أن يتصور أن عبد الحليم كان مثل عبد المجيد صاحب أطيان ولكنه كان متلافاً بذد أمواله على الحشيش أو الكوكايين أو فى شارع عماد الدين مثل كشكش بك، رمز أعيان الأرياف فى مسرح نجيب الريحانى فى تلك الفترة. أو لعله أضاع مستقبله بانتماءاته السياسية الوطنية. وعموماً فإن صمت صحف تلك الفترة عن الاشارة إلى أبيه بخير أو بشر أو غير مألوف ويوحى بأن في الأمر سراً يحجب عن الناس أو هو قد يوحى بأن العم عبد المجيد قد اغتصب مال عبد الحليم ومكانته أو حجر عليه للسفه أو ساعد على تحطيمه بالمكر والدهاء وبالتقرب من السلطات لتئول إليه العمدية كما يحدث كثيراً بين الأقارب وأصحاب العزوة فى الأرياف.

ونحن لم نألف في مجتمعنا أن عماً يشهد ضد ابن أخيه حتى ولو كان قاتلاً بالفعل إلا إذا كان القتيل من لحمه ودمه، وهذا ما لا تذكره الجرائد، وعلى أكثر المألوف نجد العم يعفى من الشهادة أو نراه يكذب كذباً أبيض مدعياً الجهل بما قد حدث. فإن هو تقدم لشهادة الإثبات عرض نفسه لتهمة الرغبة في إزاحة ابن أخيه الفتى أدهم الشرقاوى من طريقه.

وظاهر الأمر على الأقل يوحى بأنه كان هناك صراع ضار على السلطة أو منصب العمدية فى قرية زبيدة (فاللطائف المصورة) دون أن تتنبه تذكر أن أدهم الشرقاوى بعد هربه من الليمان واختبائه فـــى زمام قريته كان يشيع الارهاب فى المنطقة ليثبت للسلطات أن عمه عاجز عن حفظ الأمن فيفصل من العمدية، ومع ذلك فقد تمسكت السلطات بعبد المجيد عمدة لناحيته. وكل هذا كلام خطير لأنه يعنى أن العم عبد المجيد كان (مسنوداً) بدرجة غير مألوفة، وأنه كان موضع ثقة تامة من السلطات. وهنا نشم رائحة السياسة فى

هذه الدراما الغريبة. ومن حق الخيال أن يتصور أن عبدالمجيد كان يشتغل بالسياسة ويسخر السياسة لاعتلاء العرش فى قريته، وأنه كان الخادم-الأمين لخدم الإنجليز الأمناء فى الحكومة المصرية، وما كان أكثرهم فى فترة إعلان الحماية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى.

بل أن هناك احتمالاً قوياً بأن ما تسميه صحافة تلك الفترة إخلالاً بالأمن العام فى الريف المصرى إنما كان إخلالاً بالأمن السياسى أو بأمن قوات الاحتلال البريطانى، وفى هذه الحالة تكون مأساة أدهم الشرقاوى أنه كان جيباً من جيوب الحزب الوطنى التى كانت فى تلك الأونة تغتال الحكام المصريين المتعاونين مع الإنجليز قبل أن تضع الحرب أوزارها ويصبح الشعب المصرى كله أدهم الشرقاوى بل وربما كانت تغتال بعض الإنجليز. ولكن الرقابة كانت لا تسمح بنشر أمثال هذه الأنباء فى زمن الحرب.

ومن صحف الفترة نعرف أن أدهم الشرقاوى هرب من السجن أثناء اضطرابات ثورة ١٩١٩. وهذا يدخلنا مرة أخرى فى القاموس السياسى لتلك الفترة ما علاقات ثورة الشارع المصرى بما كان يجرى فى ليمان طرة وأبو زعبل؟

هل قام سجناء هذا الليمان أو ذاك بشغب سياسى أدى إلى هرب أدهم الشرقاوى ونظرائه؟ ثم كيف حدث هذا الشغب؟ ومن قاده من الداخل وهل تلقى والمتمردون فى طرة عوناً من الخارج بسبب كثرة المسجونين السياسيين بين سجناء القانون العام، حتى اتخذ هذا الليمان هيئة الباستيل؟ ثم ما هذا السحر الذى توفر فى قاتل شاب يفر من الليمان أثناء ثورة ١٩١٩ ويختفى فى بلدته فينضم إليه عدد كبير من الأشقياء وهو لم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره؟ (ولما كبرت عصابته) صار يفعل كذا وكذا. كل هذا بين أواسط ١٩١٩ وأواسط ١٩٢١ والثورة المصرية فى قمة الغليان. هل هذه نواة ميلشيا من الفلاحين كان ينظمها ويقودها أدهم الشرقاوى؟

أن مصرع فتى فى الثالثة والعشرين من عمره فياض الحيوية فى حد ذاته مأساة تهز لها القلوب ولكنها غير كافية لتجمع الأساطير حول هذه الشخصية الملغــزة. وأنا أدعو الباحثين أن يفتحوا ملف أدهم الشرقاوى وأن يعيدوا دراسته صفحة صفحة، كما أدعو اساتذة الفلوكلــور أن يعيدوا دراسة مواله الشهير وان يتوقفوا عند كل وصف وعند كل حدث يسـرد عسى أن يهديهم (الدليل الداخلى) إلى الكشف عن حقيقة ما كان يجرى فى ريف مصر فى تلك الأيام التى أعلنت فيها الجمهورية فى زفتى وفى المنيا وبدأت أقاليم مصر تهدد بالانسلاخ احتجاجاً على الحكومة المركزية الموالية للإنجليز.

(الهرم ١٩٨٥)

الفصل السابع
مرجريت فهمى

بعد جرائم ريا وسكينة سنة ١٩٢٠ وجرائم أدهم الشرقاوى (١٩٢١) كانت هُناك جريمة روعت الرأى العام فى ١٩٢٣ وظلت حديث الصحافة والناس لسنوات طويلة وكانت هذه جريمة مرجريت فهمى التى قتلت زوجها (الوجيه) المصرى على كامل فهمى بك فى فندق من فنادق لندن الكبرى.

وكنت يومئذ قد تجاوزت الثامنة من عمرى وكنت أتابع كل ماتكتبه الصحف والمجلات المصرية عن هذه القضية، ولذا بقيت ملامحها العامة فى عقلى ووجدانى أكثر من ستين عاما حتى كتابة هذه المذكرات. ولكنى كالعادة، رجعت قبل التدوين إلى كتاب كنت قد قرأته منذ ثلاثين عاما اسمه (مرافعات مارشال هول الشهيرة). والسير ادوارد مارشال هول هو المحامى الإنجليزى الشهير الخطير الذى ترافع فى لندن عن مرجريت فهمى واستخلص لهذه القاتلة المتلبسة أغرب حكم فى تاريخ القضاء وهو (البراءة).

ففى ليلة ٩ يوليو ١٩٢٣ كانت تدوى فى سماء لندن عاصفة رعدية تعاقب فيها هزيم الرعد وضياء البرق حتى مابعد منتصف الليل، وكانت عاصفة رهيبة لم تر لندن مثيلا لها لسنوات خلت: بدأت بعد يوم قائظ يزهق الأنفاس من ناحية كنجستون وريتشموند وبلغت لندن نفسها بعد أن كان أكثر رواد المسرح قدعادوا إلى بيوتهم. واستمرت أكثر من ساعتين تخلع القلوب بقعقعة غيومها السوداء وبروقها التى مزقت الظلام بالضياء الخاطف المتعاقب وسقطت فى الليل صاعقة كأنها كرة النار التى تناثرت إلى ألف شظية وقد وصف السير ادوارد مارشال هول هذه الليلة فى محكمة الجنايات (الأولد بيلى)

بالفاظ لم يستخدمها إلا شكسبير فى وصف الليلة التى إغتال فيها ماكبث مولاه الملك دنكان كأنما الطبيعة نفسها قد شاركت فى إعداد مسرح الجريمة.

وكان يقيم فى فندق سافوى بلندن منذ أيام مجموعة صغيرة مكونة من ثلاثة أشخاص هم (البرنس) فهمى بك، وزوجته الباريسية مرجريت وسكرتيره وصديقه سيد عنانى أو سعيد عنانى. ولا أعرف لماذا اقترن اسم

على كامل فهمى فى ذهنى دائما باسم عائشة فهمى صاحبة القصر المشهور فى الزمالك عند نهاية كوبرى بولاق على النيل أمام سراى لطف الله (فندق الماريوت، سابقا فندق عمر الخيام) وهو القصر الذى كانت تشغله وزارة الثقافة فى عهد وزارة ثروت عكاشه الثانية ثم أصبح فيما بعد معرضا للفنون التشكيلية تابعا للوزارة. ربما جمعت هذا الانطباع من قراءات صباى فى المجلات المصرية التى كانت تتحدث كثيرا عن يوسف وهبى وزوجته عائشة فهمى قبل طلاقهما وبعده أو ربما من أحاديث القهاوى والنوادى. وكنت دائما اتصور وجود قرابة من نوع ما بين عائشة فهمى وعلى كامل فهمى أو على فهمى كامل أو أنها كانت أخته.

وكنت أسمع الناس فى العشرينات يتناقشون ومنهم من يقسم أن على كامل فهمى أو على فهمى كامل كان الأخ الأصغر للزعيم مصطفى كامل المتوفى عام ١٩٠٨.

وقد كان للزعيم مصطفى كامل بالفعل أخ أصغر اسمه على فهمى كامل ولكن على فهمى كامل كان شابا عند وفاة أخيه وورث عنه رئاسة تحرير جريدة اللواء. وقيادة جناح فى الحزب الوطنى بعد وفاة الزعيم. فمن السخافة إذن كان خلط هذه الأسماء لأن على كامل فهمى الذى اغتالته زوجته مرجريت فهمى فى ١٩٢٣ كان فتى لم يتجاوز الثانية والعشرين من عمره عندما لقى مصرعه. ولكن العبرة فى كل هذه الأقاويل هى سرعة تحول عجائب الأحداث إلى مادة فولكلورية.

ولست أظن أن (البرنس) فهمى بك كما تسميه المراجع الإنجليزية كان بالفعل أميرا من أمراء البيت المالك ولكن من المؤكد أنه كان قد ورث عن أبيه ثروة فاحشه. وفى المراجع الإنجليزية أنه أشترى لقبه (أى رتبة البكوية) بسعة ما أنفقه على الأعمال الخيرية. ولهذا فهو أيضا مقترن فى ذهنى بما قرأته فى مجلة (اللطائف المصورة) عن ثرى مصرى اسمه على كامل فهمى منحه السلطان فؤاد رتبة البكوية عام ١٩٢١ أو ١٩٢٢ لأنه بنى مستشفى مجانيا فى مغاغة فى تلك الفترة (اللطائف مجموعة ١٩٢١ أو ١٩٢٢) فإذا كان هذا صحيحا كان على كامل فهمى وجيها من أغنى وجهاء الصعيد. وفى المراجع الإنجليزية أن أباه كان مهندسا من أعظم مهندسى مصر.

وبدأ على كامل فهمى بك عمله فى السلك الدبلوماسى. ولم تكن لمصر يومئذ سفارات فى الخارج أولا بسبب تبعيتها العثمانية حتى ١٩١٤ ثم بسبب إعلان الحماية البريطانية عليها بين ١٩١٤ وإعلان استقلالها وسيادتها فى ١٥ مارس ١٩٢٣. وحتى بعد إعلان الاستقلال لم تسمح بريطانيا لمصر أن يكون تمثيلها الدبلوماسى فى الخارج على مستوى السفارات وإنما كانت لمصر مفوضيات فى العواصم الكبرى يرأس كل منها وزير مفوض ولم يرفع التمثيل الدبلوماسى إلى مستوى السفارات فى الخارج إلا بعد معاهدة ١٩٣٦ التى استكمل بها (رسميا) استقلال البلاد.

وبدأ على كامل فهمى بك ملحقا بالمفوضية المصرية بباريس وهو فى هذه السن الصغيرة وفى باريس تعرف على فاتنة باريسية اسمها مدام مرجريت لوران Marguerite Laurent (مرجريت الپير Marguerite Alibert) بالميلاد فهذا كان اسمها قبل زواجها من زوجها الأول لوران.

ودعاها على كامل فهمى لزيارة مصر وتزوجها فى ديسمبر ١٩٢٢، وبذلك أصبح اسمها مرجريت فهمى. ويبدو أن مرجريت فهمى بدأت حياتها بأوهام

السعادة لأنها كتبت خطابا لصديقة إنجليزيه تقول فيه إنها جاءت إلى مصر لتستمتع بحياة الأحلام مع هذا الشاب المصرى الساحر الذى كان يفيض رقة واحتراما لمشاعرها من كل وجه وكان متيما بحبها. ولكن سرعان ماتغيرت الصورة فتحولت حياتها إلى جحيم.

وفى ظهر التاسع من يوليو ١٩٢٣ كان على كامل فهمى ومرجريت فهمى وسعيد عنانى يتناولون الغداء فى مطعم سافوى وأراد قائد الأوركستر التى كانت تعزف لتسلية الطاعمين أن يحيى (الأمير) المصرى وزوجته فسعى إليهما وسأل مرجريت فهمى أن كانت تحب أن يعزف لها مقطوعة تختارها فاجابته بهذه الإجابة الغريبة (شكرا. أن زوجى سوف يقتلنى خلال أربع وعشرين ساعة ولا أحس برغبة فى سماع الموسيقى) فانحنى المايسترو فى أدب وقال بلهجة جادة (أرجو أن تكونى غدا لاتزالين هنا ياسيدتى) وعاد إلى عمله.

وفى الساعة الثانية بعد منتصف الليل كان أحد خدم الفندق يدفع عربة محملة بالحقائب فى ممر الفندق وكانت العاصفة فى قمتها. وسمع الخادم فوق صوت الرعد صوت ثلاث طلقات سريعة متعاقبة. ورأى (الأمير) فهمى ممددا على الأرض فى بيجامته والدم ينزف من فمه قطرة قطرة ورأى زوجته واقفة ورأى على الأرض مسدسا أوتوماتيكيا من طراز براوننج وثلاث طلقات فارغة. وكانت مدام فهمى قد ألقت به عند قدمى الزوج. واستدعى مدير الفندق المناوب فى الليل وصرخت الزوجة بالفرنسية تخاطبه: «ماذا فعلت؟ ماذا سيفعلون بى؟ أنا ياسيدى تزوجت منذ ستة شهور وشقيت شقاء فظيعا». ثم استدعى على الفور طبيب اسمه الدكتور جوردون. وروى هذا الطبيب إنها قالت له بالفرنسية أيضا: أنا ضغطت على الزناد ثلاث مرات. وكانت مدام فهمى تحتفظ دائما بمسدس إلى جوارها للدفاع عن جواهرها.

وإزاء الوقائع الظاهرة: ثلاث طلقات واعترافات المتهمة بعد قتل زوجها، لم يكن هناك أمل فى تجنب حكم الإعدام عند نظر القضية فى محكمة

الجنايات (الأولدبيلى) وتنحى المحامى الأول عنها ودعا صديقه القديم السير مارشال هول ليدافع بدلا منه فى هذه القضية الخاسرة لا محالة، عسى أن يجد فيها ما يخفف حكم الإعدام. وبالفعل بدأ مارشال هول يغوص فى بواطن هذه الجريمة المروعة. وكلما غاص فيها وجد خبايا تكشفت له ومكنته من مواجهة المدعى العام فى ساحة القضاء.

كانت مدام فهمى وحيدة فى لندن وبلا مال، ولكن كان لها أصدقاء مخلصون وقفوا إلى جوارها فى شدتها. وأخذ مارشال هول يجمع المعلومات عن حياة على كامل فهمى بك فى باريس وفى غير باريس بما كلف أموالا طائلة وانتهى بتأييد أقوال مرجريت فهمى الفظيعة عن سلوكيات زوجها واخلاقياته وقسوته البالغة معها معنويا وجسديا. وكان هناك حديث عن الشذوذ الجنسى، واستقدم مارشال هول للشهادة أمام المحكمة شابين فى ميعة الصبا كانا يخالطان (القتيل) وطلب من المحكمة أن تستجوب منهما من تشاء.

كذلك سعى مارشال هول فى بحثه عن أدلة للدفاع عن مرجريت فهمى إلى دراسة السلاح الذى ارتكبت به الجريمة. فقصد إلى صديق له من تجار السلاح إسمه هويسلر فى شارع الاستراند واستعار مسدسا من نفس الطراز الذى استخدمته مدام فهمى فى ارتكاب جريمتها وهو (براونج الأوتوماتيكى) ودربه صديقه على استعماله وفهم خصائصه. كذلك عرف مارشال هول أن هناك بندا فى عقد الزواج المدنى المعقود بين على كامل فهمى ومرجريت لوران قد شطب بناء على طلب الزوج، وهو حق الزوجة فى تطليق زوجها بينما احتفظ الزوج فى العقد بحقه فى تطليق زوجته فى أى وقت يشاء ودون تعقيب على قراره.

بدأت المحاكمة فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ أمام القاضى ريجبى سويفت Rigby Swift ، وكان يمثل الإدعاء مستر برسيفال كلارك Clarke Percival ومستر يوستاش فولتون Eustace Fulton ولخص برسيفال

كلأرك مطالب الإدعاء بقوله: «عندما يأتى الأجانب إلى هذه البلاد فهم يخضعون للقوانين المعمول بها فيها. وكل إزهاق للنفس يعد قتلا ما لم يثبت العكس. ومن صميم اعترافها نعرف أنها هى التى سببت موت زوجها. ومادام ليس هناك ظرف يغير من توصيف الجريمة فلابد من أن تدينوها بتهمة القتل».

وحضر المحاكمة عدد من كبار المحامين المصريين الذين جلسوا بجوار المحامين الانجليز كمراقبين دون أن يسمح لهم بالاشتراك فى المرافعة التى كانت مقصورة على المحامين المقيدين بجدول المحامين بانجلترا: وكان أقصى ما يملكه المحامون المصريون من تدخل هو الإيحاء بصفة شخصية بما يرونه. ومع ذلك فقد عجزوا عن حماية سمعة القتيل المصرى من أن تلطخ بالأوحال خلال المحاكمة وفى القاهرة نشرت أحدى الجرائد رسما كاريكاتوريا بمثابة تعليق على الموضوع. فصورت ثلاثة پروفيلات، سمت الأول النور والثانى ظل النور والثالث ظل الظل، وهذه البروفيلات تمثل على كامل فهمى وسكرتيره سعيد عنانى وسكرتير سكرتيره.

وفى اليوم الأول من المحاكمة حاصر مارشال هول (ظل النور) أى سعيد عنانى سكرتير على كامل فهمى الأمين باسئلة لمدة أربع ساعات ليشرح للمحكمة طبيعة حياة مخدومه مع زوجته مرجريت فهمى:

أنت قلت لمفتش البوليس كروس أنك حاولت أن تثنى الأمير عن الزواج بها؟ أجل. هل قلت أنه شرقى وعاطفى؟ أجل. هل كنت شديد الارتباط بفهمى؟ أجل. هل كان هو مدلـها بحبها فى ذلك الوقت؟ أجل. وهنا قرأ مارشال هول خطابا كان على فهمى كامل قد كتبه لمرجريت لوران قبل الزواج يدعوها فيه لزيارة مصر، ويصفها فيه بأنها سراج حياته، وأن صورتها تلاحقه أينما ذهب، وهو يراها دائما تجللها هالة من نور، «وأرى رأسك يطوقه تاج أدخرته لك هنا، وهو تاج أحفظه لك حتى وصولك هنا فى بلاد أجدادى

الجميلة». (لا أظن أن على كامل فهمى كان يتحدث عن تاج حقيقى، وإنما كان غالبا يتحدث عن التاج الماسى الذى تلبسه كل عروس ليلة زفافها، أصليا كان أم تقليدا وهو غالبا يشير بالرمز إلى رغبته فى الزواج منها).

ثم انتقل مارشال هول إلى نقيض هذه المعاملة بعد الزواج مباشرة، وقرأ خطابا أرسله على كامل فهمى بعد الزواج إلى أخت زوجته يقول فيه:
«وأنا الآن مشغول بتدريبها. فبالأمس ابتدأت فلم أعد إلى البيت للغداء ولا للعشاء، كما أنى تركتها فى المسرح وانصرفت. فأرجو أن يعلمها هذا أن تحترم رغباتى، فمع النساء يجب أن يتصرف الرجل بحسم وأن يكون قاسياً».
(وأنا أترجم كل هذا الكلام عن الإنجليزيه، ولا أعرف ان كان أصل هذه الخطابات بالإنجليزية أو بالفرنسية، والأرجح أن على كامل فهمى كان يتقن اللغتين كأكثر أولاد الذوات فى مصر فى تلك الفترة، وإن كان يبدو أن لغته الأجنبية الأولى كانت الفرنسية لأن أول تعيين له كان فى المفوضية المصرية بباريس). وقد ذكر مارشال هول للمحكمة أن جزءا من هذا التدريب الزوجى أن هذا المليونير كان يجبر زوجته على الانتقال بالترام. وواضح من كل هذا أن على كامل فهمى كان يطبق ما تعلمه من الفولكلور المصرى أن الذكر لا يكون ذكرا إلا إذا (ذبح القطه) أمام زوجته ليلة زفافها.

ثم انتقل مارشال هول من التعذيب النفسى إلى الإرهاب الفعلى الذى جعل مرجريت فهمى تعيش فى رعب وسأل مارشال هول سعيد عنانى قائلا «فى ٢١ فبراير ألم يكن هناك مشهد غاية فى الخطورة؟ أتعلم أنه أقسم على المصحف أنه سوف يقتلها؟» وأجاب عنانى: لا أعلم. وعاد مارشال هول يسأل: وفى ٢٣ فبراير هل اصطحبها فهمى على يخته في الأقصر على بعد عشرة أيام من القاهرة «نعم. هذا حدث». وهل كان على اليخت ستة خدم سود؟ «نعم». أنا أقول أنه منذ تلك اللحظة بدأ فهمى يعامل زوجته بقسوة أليس كذلك؟. «لا أقول بقسوة ولكنه كان جارحا للشعور إلى

حدما». واعترف سعيد عنانى بأن مدام فهمى تحولت فى ١٩٢٣٠ إلى شخص يختلف تمام الاختلاف عن مدام لوران فى ١٩٢٢ بعد أن تزوجها القتيل، وإن المرأة المرحة الفاتنة الودود تحولت إلى حطام نفسي. وكانت إجابته إنهما كان فى شجار دائم. كذلك اعترف بأنه كان دائما ينصر مخدومه

عليها فكأنهما اثنان ضد واحدة مما جسم شعورها بالاضطهاد فهى دائما عندهما مخطئة وهو دائما على صواب. ولكن حين سأل مارشال هول سعيد عنانى إذا ما كان على كامل فهمى صاحب ميول جنسية شاذة وغريبة أنكر السكرتير الوفى ذلك.

«ولم يكن من الممكن لمارشال هول أن يجرح السكرتير أخلاقيا دون ان يعطى الفرصة لممثل الإدعاء لأن يجرح مرجريت فهمى أخلاقيا. وكان يخشي فتح هذا الباب حتى لايشيع الاضطراب فى نفسها فتضطرب إجاباتها، ولذلك تجنب الأسئلة والاتهامات الصريحة وعمد إلى الالتفاف حول الموضوع. وكان الموضوع هو الشذوذ الجنسى والانحلال الجنسى والعادات الجنسية غير المألوفة من كل ما كان شائعا عن على كامل فهمى وعلاقاته غير الطبيعية بسكرتيره سعيد عنانى وغيره من الشبان. ولم يعترف سعيد عنانى بالكثير ولكنه اعترف بالقدر الكافى لإثارة عطف المحلفين على هذه البنت الرقيقة الهيئة التى وقعت فريسة لهذا المليونير الشرقى المنحل». (وبهذه المناسبة كان هناك بين المحلفين ثلاث نساء).

لم يكن لكل هذا معنى أكثر من إعادة تكييف التهمة من جريمة «القتل» Murder (وهى تعنى فى القانون الإنجليزى القتل العمد أو مع سبق الإصرار والترصد وعقوبتها الإعدام) إلى جريمة (القتل الخطأ) Manslaughter وعقوبتها تتفاوت بحسب ظروف الجريمة وعواملها المخففة. فكيف إذن صدر حكم البراءة على مرجريت فهمى؟

بدأ اليوم التالى باستجواب أصحاب محلات السلاح. كان السلاح المستعمل فى الجريمة مسدسا أوتوماتيكيا (بخزنة) كما يقولون. وشرح الشهود طريقة استخدام المسدس الأوتوماتيكى: لابد لإطلاق النار (بعد حشو المخزن بالرصاص) من جذب غطاء المسدس إلى الخلف وهو يحتاج إلى مجهود وبعض القوة، ثم ترك الغطاء ليرتد. وعند ضغط الزناد للمرة الأولى تنطلق الرصاصة الأولى وتقذف الخزنة الظرف الفارغ فى الهواء أوتوماتيكيا لتحل الرصاصة الثانية فى موضع الرصاصة الأولى أمام الإبرة أوتوماتيكيا ثم الثالثة ثم الرابعة وهكذا دواليك مع كل ضغط للزناد دونما حاجة إلى جـذب غطاء المسدس إلى الوراء مع كل طلقة جديدة كما هو الحال مع المسدسات غير الاوتوماتيكية أى اليدوية. واستجوب مارشال هول مستر روبرت تشرشل تاجر السلاح الذى شرح كل هذه التفاصيل وقرر أن اخف ضغط على الزناد يمكن أن يطلق الرصاصة بعد الرصاصة، وأن الجاهل بطريقة استخدام هذا السلاح يمكن إذا تشبث بالمسدس وهو فى حالة ذعر أن يلمس الزناد أو يضغط بخفه فينطلق منه الرصاص تباعا دون فهم منه لما يجرى وبغير قصد. كذلك قرر تاجر السلاح أن الجاهل بعمل المسدسات الاتوماتيكيه قد يطلق الطلقة الأولى ويتوهم أنه أفرغ مجال الإبرة من الرصاص وأنه بحاجة إلى جذب غطاء المسدس إلى الخلف من جديد لتنطلق الرصاصة التاليه.

وكذلك استدعى الدكتور جوردون للشهادة، وهو الطبيب الذى استدعى فى الفندق ليلة الحادث. وقرر هذا الطبيب أن مدام فهمى أبلغته فى اليوم التالى لمقتل زوجها سبب شجارها فى تلك الليلة. قالت إنها كانت بحاجة إلى إجراء عملية جراحية كبيرة لتضع حدا لالامها المبرحة وإنها كانت ترغب فى إجرائها فى بلدها باريس. ولم تكن تملك مالا وكان زوجها يرفض أن تنتقل إلى باريس لهذا الغرض وفى تلك الليلة استخدم معها العنف البدنى بوحشية مع تيسّر من الإهانات الموجعة فتوجست أنه ينوى تنفيذ عزمه على قتلها فتناولت المسدس وأطلقت منه طلقة من النافذة معتقدة أنها أفرغت منه

الرصاص وحين رأته يتقدم نحوها هددته بالمسدس بقصد منعه من الأقتراب منها لا أكثر ولكن المسدس انطلق دون أن تعرف كيف انطلق. وأضاف الطبيب أنه رأى المتهمة فى حالة تدعو إلى تصديق روايتها.

وفى اليوم الثالث بدأت مرافعة السير مارشال هول عن مرجريت فهمى.

رسم مارشال هول صورة للرجل الشرقى حين يتيه بالكبرياء المرضى لامتلاكه امرأة غربية، وهو يريد أن يجعل من زوجته أمة تطيعه طاعة عمياء. وهذا الرجل ظل يعامل زوجته بوحشية منتظمة حتى جعل منها حطاما مهشم الأعصاب. وحين كانا يقيمان فى فندق سافوى تسلمت مرجريت فهمى خطابا بلا توقيع يقول فيه كاتبه أو تقول فيه كاتبته: لا توافقى على العودة إلى مصر. فهذه الرحلة سوف تنتهى بحادث عارض أو بزهرة مسمومة أو بسلاح دقيق لا يسمع ولا يرى. أبقى فى باريس مع أحبائك الذين سوف يحمونك». هذا الزوج كان يجد مصدر فكاهة له أن يطلق مسدسه فوق رأس زوجته ليرهبها، وكان يحيطها بحرس من الرجال السود لكى يرصدوا حركاتها، وكان أحدهم هائل الجثة كأنه هرقل وكانت تخشاه بصفة خاصة. وفى ليلة مصرعه كان على كامل فهمى يحمل النقود اللازمة لرحلتها إلى باريس لاجراء العملية ويلوح بها أمام عينى زوجته ولكنه رفض أن يسلمها النقود إلا إذا وافقت أن تستسلم لشذوذه الجنسى (وكان يريد أن يأتيها من الخلف). وفى الليلة ذاتها كان قد أطبق على رقبتها وهدد بقتلها ولكنها أفلتت منه والدفاع يعتقد أن هذه الزوجة المسكينة حين شهرت مسدسها فى وجه زوجها كانت تتصور أنه يهجم عليها مرة أخرى لينفذ وعيده بخنقها.

ونودى على مدام فهمى لتشرح الوقائع بنفسها وتدافع عن نفسها. وكانت امرأة سوداء الشعر دقيقة التكوين راقية المظهر رقيا بالغا وكانت على درجة كبيرة من الجمال ولكن ليس بالذوق الانجليزى. (المعروف عن الباريسيات أنهن لسن جميلات بالمعنى الكلاسيكى ولكنهن جميلات جمال الرشاقة والأناقة

والحيوية وخفة الدم وحدة الذكاء، فهن «سمباتيك» أى «جذابات» أكثر منهن جميلات. وأكثرهن دقيقات التكوين الجسدى ولا يتفجرن بالأنوثة بالمواصفات التقليديه). وكان هناك مترجم استعانت به المحكمة لترجمة أقوالها. واستعرض مارشال هول على لسانها مأساة حياتها مع على كامل فهمى من بدايتها حتى الطلقات الثلاث التى أردت زوجها قتيلاً.

«قالت إنها كانت ترغب فى العودة إلى فرنسا حتى قبل زواجها منه لأنها بدأت تحس أنه لم يكن يحمل إخلاصا حقيقيا»، ولكنها مع ذلك رضخت وتزوجته لأنه حاصـــرها بالعواطف المشبوبة وبالكلام المعسول. وفى يناير ١٩٢٣ بعد زواجها منه بأسابيع قليلة، «أمسك بالمصحف فى يده وأقسم عليه أنه سيقتلها وأنها ستموت بيده». ثم كتبت إلى محاميها فى فرنسا خطابا تقول فيه إنها تحمل على ذراعها آثار (رقة) زوجها. وهنا ذكر مارشال هول فى المحكمة عقد الزواج المدنى الذى حذف منه بند حقها فى الطلاق.

وبعد هذا جاء موضوع المسدس، وقالت مرجريت فهمى إنها لم تطلق النار من مسدس فى حياتها أبدا قبل تلك الليلة وأن المسدس الذى قتل به زوجها كان أعطاها زوجها إياها محشوا بالرصاص قائلا إنه معد للانطلاق، وإنها كثيرا ما رأت زوجها يفرغ رصاص مسدسه الخاص بيده بعد أن يكشف غطاء المسدس، وإنها فى تلك الليلة الرهيبة حين حاول زوجها خنقها استولى عليها الرعب ومع ذلك فقد حاولت استخراج الرصاصة ولكنها عجزت، فقد جذبت غطاء المسدس إلى الوراء لكن قوتها لم تسعفها لجذبه إلى الخلف تماما بحيث يكشف الرصاصة كلية فاتجهت إلى النافذة وأخذت تهز المسدس مقلوبا حتى تسقط الرصاصة ولكن الرصاصة انطلقت فى الفضاء. وهكذا ظنت إنها تخلصت من الرصاصة المعدة للانطلاق لأنها لم تكن تعرف شيئا عن الأسلحة الأوتوماتيكية حيث تحل الرصاصة الثانية محل الأولى اتوماتيكيا. وهكذا انطلقت الرصاصة الثانية ثم الثالثة لمجرد أن أصبعها لمس زناده وأعطاها مارشال هول مسدسا من نفس الطراز لتمثل أمام المحكمة ما حدث فجفلت أولا

ولكنها استجمعت شجاعتها وأمسكت به بكلتا يديها وحاولت أن تجذب غطاء المسدس إلى الوراء ولكن قوتها لم تكن كافية لجذبه إلى النهاية . (وهذه رواية قابلة للتصديق فأنا شخصيا كان لدى مسدس أوتوماتيكى من طراز مشابه وكنت أجد صعوبة فى جذب غطائه إلى الخلف لاطلاقه بعد أن يرتد الغطاء . وفى بعض الأحيان كنت أعجز تماما رغم أنى لست ضعيف البنية . ولم أكتشف أبدا إن كان الأمر أمر قوة أم مرانة) .

وسألها مارشال هول كيف وافقت على المجىء إلى لندن رغم مخاوفها التى كانت تتحدث عنها فاجابت : «كان لابد أن آتى إلى لندن لاسباب عائلية . وكنت دائما آمل فى أنه سيتغير. ففى كل مرة كنت أهدده بتركه كان يبكى ويعدنى بأنه سيتغير. كذلك كنت أريد أن أرى بنتى (من زوجها الأول) فقد كانت بنتى فى مدرسة بلندن» .

وسألها مارشال هول سؤالا خبيثا قصد به تملق المحلفين واستجداء عطفهم قال : «هل اعتقدت أنك سوف تكونين فى أمان فى لندن؟» ولم تفطن مرجريت فهمى إلى ما يرمى إليه وأجابت بسذاجة : «أنا كنت أتأرجح من اليأس إلى الرجاء» . وكان طبعا ينتظر منها أن تقول شيئا معناه أن من يعش بين الإنجليز ينم مطمئنا لأنه يجد الحماية الكافية من الشعب والحكومة .

وكانت مرجريت فهمى تنشج نشيجا متواصلا وهى تروى قصة الدقائق الأخيرة قالت : «هو تحفز ليثب على قائلا : سأقتلك ... ثم رفعت ذراعى أمام وجهى ، ودون أن انظر إليه ضغطت على الزناد . وبعد لحظة رأيته ممددا على الأرض ولم أكن واعية بما يجرى . ولم أعرف كم مرة انطلق الرصاص من المسدس . لم أدرك ماذا حدث وسألت الناس ماذا جرى . ورأيت فهمى ممددا على الأرض فجثوت إلى جواره . ولما رأيته مستلقيا على الأرض . أمسكت بيده وقلت له : الإصابة بسيطة يا حبيبى . كلمنى . أرجوك أن تكلمنى . وبينما كنت جاثية على ركبتى جاء حمال الفندق ، وكنت مضطربة إلى حد أنى لم أفهم شيئاً» .

وسألها مارشال هول آخر سؤالين :
عندما انطلق المسدس وقتل زوجك هل كنت تعرفين أنه كان قابلا للإطلاق ؟

فأجابت : «لا . كنت أحسب أنه بغير رصاص بعد جذبه إلى الخلف وأنه غير صالح للإطلاق» .

أما السؤال الثانى فكان : «ماذا كان يخيفك عندما وضعت ذراعك أمام عينيك وانطلق الرصاص ؟» . أجابت : «إنه كان سيثب على . كان هذا شيئا فظيعا ، وقد هربت منه مرة . كان يقول : سأقتلك . سأقتلك . كان شيئا فظيعا» .

ونهض ممثل الاتهام ، مستر برسيفال كلارك ، وبدأ فى استجواب المتهمة ، فسأل مرجريت فهمى : «يا سيدتى ، ألم تتزوجيه بدافع الطمع ؟» فأجابت : «الطمع ؟ لا . أنا كنت أحبه حبا شديدا ، وكنت أحب أن أكون معه» .

وكان مارشال هول يجيد اللغة الفرنسية إجادة تامة ، فكان يحس بأن المترجم لا ينقل إلى الإنجليزية ما تتضمنه كلمات مرجريت فهمى من معان وعواطف دقيقة . وجاءه الفرج فقد كانت تحضر المحاكمة محامية فرنسيه اسمها أوديت سيمون Odette Simon بمناسبة مرورها فى لندن . ووصلت إلى مارشال هول بطاقة من سيدة يعرفها تقول فيها أن الآنسة أوديت سيمون على استعداد أن تعاونة فى القضية كشاهدة أو كمترجمة لو وافق هو على ذلك . وفى اليوم التالى قدم مارشال هول طلبا للمحكمة بانتداب مدموازيل سيمون مترجمة فى هذه القضية فوافقت المحكمة ، واقسمت الآنسة اليمين واستمرت فى القضية إلى نهايتها .

واستجوب المدعى العام مرجريت فهمى حول مدى معرفتها بالأسلحة النارية ، وفهم من كلامه أنها حين أطلقت الرصاصة الأولى من النافذة كان ذلك بقصد تجربة المسدس للتثبت من صلاحيته . فأنكرت ذلك وكررت أنها

كانت تحاول استخراج الرصاصة منه فانطلق عفوا وأنها بعد انطلاق الرصاصة منه أحست بالأمان.

واحتجز مارشال هول لإعادة استجوابها الأخير وثيقتين: الأولى هي برقية أرسلتها مرجريت فهمى إلى باريس بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٣ فى التاسعة صباحا تقول فيها إنها عائدة إلى باريس فى اليوم التالى. (والقصد من هذا طبعا إثبات أن نية القتل لم تكن موجودة عند الزوجة وإنما كانت هناك نية للفرار من قبضة زوجها بسبب كل هذا التعذيب النفسى والبدنى). أما الوثيقة الثانية فكانت وثيقة سرية مؤرخة ٢٢ يناير ١٩٢٣، أى بعد الزواج بأسابيع قليلة، وأودعتها مدام فهمى عند محاميها فى القاهرة مع تعليمات بالا تفض إلا فى حالة وفاتها وهذا نص الوثيقة:

«أنا مارى مرجريت أليبر، بكامل قواى العقلية والبدنية، فى حالة وفاتى وفاة عنيفة أو غير ذلك، أتهم رسميا على بك بأنه وراء اختفائى. ففى الأمس، ٢١ يناير ١٩٢٣ فى الساعة الثالثة بعد الظهر تناول كتابه المقدس، أو القرآن، لا أدرى ماذا يسمونه، وقبله ووضع كفه عليه وأقسم أن ينتقم منى غدا أو بعد أسبوع أو شهر أو ثلاثة شهور، وفى جميع الأحوال أنى سأموت بيده. وقد أقسم هذا القسم دونما أى سبب، لا دافع الغيرة من جانبه ولا سوء السلوك أو الشجار من جانبي. وأنا أريد تحقيق العدالة لابنتى ولأسرتى وأطالب بها».

وبعد أن حلفت المتهمة اليمين على صحة هذا المستند أقتيدت من قفص الاتهام بعد سبع ساعات من الأستجواب المضنى.

وقد شهدت أخت مرجريت فهمى. وشهد سائقها بما كان على كامل فهمى يوقعه بزوجته من إيذاء. وبدأ مرشال هول مرافعته الختامية فى اليوم الرابع بعد الظهر من أيام المحاكمة وكانت سقطة كبيرة. قال:

«هذه المرأة أخطأت خطأ فاحشا لأنها تزوجت من شرقى. وأنا استطيع أن أقول أن الحضارة المصرية قد تكون وربما كانت بالفعل واحدة من أقدم حضارات العالم ومن أروعها، ولكن إذا نزعنا القشرة الخارجية عن الحضارة التى يتسم بها الشرقى وجدنا من تحتها الشرقى على حقيقته». إن على كامل فهمى استدرج هذه المرأة الغربية إلى «حديقته الشرقية»... لا تنسوا هرقل الأسود الذى كان يتردد اليوم بعد اليوم لتلقى أوامره. لقد كان مدينا لفهمى بحياته.... وهذا يفسر لكم الرعب الذى كانت تعيش فيه هذه المرأة. إن اللعنة فى هذه القضية هى الجو الذى نعجز عن فهمه: شعور الشرقى بامتلاك المرأة، كالتركى فى حريمه.. وهو شيء [illegible] يتجاوز قدرتنا على الفهم، شيء، لانستطيع التعامل معه» لقد صور مارشال هول ترجيديا ديدمونة تقتل عطيلاً.

وفى اليوم التالى «الخامس» استأنف مارشال هول دفاعه قائلا: «عندما قال صديقى (المدعى العام): ولم لم تلجئى إلى سعيد عنانى لحمايتك؟ كدت ابتسم. أنكم رأيتم سعيد عنانى وسمعتم عنه أشياء «ألم تصور الصحف المصرية «النور والظل وظل الظل»؟ وكان فى هذا تذكير للمحلفين بالعلاقات الجنسية الشاذة داخل مجموعة على كامل فهمى. كذلك أضاف مارشال هول لمسات درامية بوصف هياج الطبيعة فى تلك الليلة الرهيبة وأثر الرعد والبرق المتواصل فى إثارة أعصاب هذه المرأة المرهفة الشعور التى تحولت من قبل إلى حطام. لقد كان وصفا شبيها بوصف شكسبير لأثر العاصفة الهوجاء فى مقتل الملك دنكان فى تراچيديا (مكبث).

ثم وصف مارشال هول مشهد مصرع على كامل فهمى وهو يقوم بتمثيله أمام المحلفين فأمسك بالمسدس وقفز كالحيوان حين يتحفز للانقضاض على الفريسة، وصاح: «وهنا صوبت المسدس إلى وجهه وارتاعت حين انطلق منه الرصاص». وكان يصوب المسدس نحو المحلفين، ثم ألقى بالمسدس على أرضية قاعة الإولد بيلى فكان له رنين الصدمات.. فعل هذا ليمثل كيف

سقط المسدس من يد مرجريت فهمى بعد إن قتلت زوجها فى ممر فندق ساقوى. وختم مارشال هول مرافعته بأنه يطالب المحلفين بالإفراج عن هذه المرأة «الغربية». «لسوف تفتحون بوابة السجن لكى تعود هذه المرأة لتمشى فى الضياء، ضياء شمس الله الغربية العظيمة» لا لتمشى فى ظلام الصحراء كما مشت المرأة فى رواية روبرت هيتشنز الشهيرة «بيلادونا».

واختلى المحلفون فى غرفة المداولة نحو الساعة ولما عادوا إلى القاعة أعلن قائدهم إن الحكم (غير مذنبة)، أى أعلن الحكم بالبراءة من القتل العمد فدوت القاعة بالتصفيق. وكثر الهرج حتى اضطر القاضى إلى إخلاء القاعة من الجمهور. وسأل سكرتير المحكمة قائد المحلفين عن حكمهم بالنسبة لتهمة (القتل الخطأ)، فأجاب (غير مذنبه). وهكذا أفرج عن مرجريت فهمى قاتلة زوجها فى أغرب قضية. وكانت أتعاب السير مارشال هول فى هذه القضية، كما كتب على ملف القضية، ٦٥٢ جنيها إنجليزيا وبرقية من مرجريت فهمى فور الإفراج عنها تقول بالفرنسية: «من صميم فؤادى أشعر لك بالامتنان العميق» وبعد البرقية رسالة خطية مؤيدة، ثم زيارة شخصية للشكر قبل رحيلها عن إنجلترا.

كانت قضية مرجريت فهمى من أهم القضايا التى هزتنا عام ١٩٢٣. وكنت أنا يومئذ فى الثامنة من عمرى أتابع أخبارها فى الصحف والمجلات المصرية يوما بيوم وشهرا بشهر بل وسنة بسنة، فقد ظلت قضية مرجريت فهمى تثير الرأى العام فى مصر لسنوات. وكانت موضوعا لتعليقات المعلقين من كل اتجاه، ولكن الطابع السائد فى تعليقات الصحافة المصرية كان التشكيك فى عدالة القضاء الإنجليزى، وقد وجد هذا التشكيك استجابة واسعة عند المصريين دون دراسة حقيقية لكل أركان الجريمة بسبب عداء المصريين للإحتلال البريطانى وللهيمنة البريطانية على مقدرات مصر السياسية.

وقد تعمدت أن أسرد وقائع هذه القضية كما صورها أهم مرجع إنجليزى لها وهو «قضايا مارشال هول الشهيرة» ، وهو كتاب مفتون بهذا المحامى العظيم ومتعاطف مع مرجريت فهمى. تعمدت ذلك لقرب صاحبه من مكان الجريمة ووقوفه على كافة تفاصيلها «الرسمية» من منابعها ولشدة إحساسه بنبض الرأى العام البريطانى. ورغم أن الكتاب مثل «موضوعه» مشبع بالروح الاستعمارية وبروح التفرقة العنصرية وبروح التعالى عند الرجل «الأبيض» أو عند الغربيين، إلا أن ماسرده من وقائع يوحى بأن الإدانة «السهلة» للقضاء الإنجليزى ليست فى موضعها تماما ولاتختلف كثيرا عن صفات التخلف التى ينسبها الإنجليز إلينا. فلا القضية قضية قومية بحيث نقحم فيها الرأى السياسى، ولا القضية قضية حضارية بحيث يقحمون فيها صراع الحضارات والثقافات. القضية غالبا قضية جريمة فردية طرفاها غالبا اثنان من البشر الشواذ.

وأنا على هذا البعد البعيد من الأحداث أحس فعلا بحيرة حقيقية فى صدد هذه القضية.

فهناك بعض الوقائع الثابتة المتفق عليها بين جميع الأطراف، ومنها ان على كامل فهمى كان يعتدى على زوجته بدنيا ويعذبها نفسيا وأدبيا حتى قبلما ينقضى شهر على زواجهما. وباعترافه هو فى خطابه إلى أخت مرجريت فهمى إنه كان يدربها على قبول سيطرة الذكر على الطريقة القديمة فى بلادنا التى نجد لها آثارا واضحة حتى فى (بين القصرين) فى شخصية السيد أحمد عبد الجواد. وإذا كان تاجر الغورية أو الحمزاوى البسيط قادرا على سحق شخصية زوجته أمينة إلى هذا الحد فماذا تراه كان يفعل لو أنه كان يملك القصور واليخوت وخمسة آلاف فدان من أخصب الأطيان مثل على كامل فهمى. فهذا ما كنا نسمعه عنه، وأن يكون له سكرتير له سكرتير وأن يتبرع بمستشفى وهو فى الحادية والعشرين.

وكل من عرف الأوربيين والأوربيات يعرف أن الزوج عندهم لا يتخلف عن مائدة زوجته أو يتأخر عنها ولا يتغيب عن فراشه إلا لسبب واضح مقبول يخطر به زوجته، كزحمة العمل أو دعوة إلى حفل لا تشارك فيه الزوجة، أو لموعد هام، أو لمهمة أو لزيارة لا شأن للزوجة بها. فإن هو لم يخطرها مواجهة أو بالتليفون أو بكلمة مكتوبة حق لها أن تسأله ووجب عليه أن يجيبها، فإن رفض عُدَّ ذلك اهانة وإذا اخفى أو كذب تجاوز الأمر الإهانة إلى افتراض السوء. وهذه هى نفس الحقوق والواجبات التى تترتب للزوج على الزوجة فإن هى تخلفت عن مائدة زوجها أو تغيبت عن فراشه دون إخطاره سلفا بسبب واضح مقبول، حق له أن يسألها ووجب عليها أن تجيب، الخ ...

وهذا مايسمونه فى إنجلترا علاقة الـ bed and board أى (الفراش والمائدة بين الزوجين» وحين كنت فى إنجلترا كثيراً ما كنت أقرأ فى الجرائد: «زوجتى (فلانه) having left my bed and board فإنى لم أعد مسئولاً عن ديونها». وهو نوع من التبرؤ أو إعلان الانفصال العرفى. ومعنى هذا أنه فى الزواج الأوربى تبدأ المشاكل حين يعترض طرف من الطرفين على سبب التخلف أو الغياب أو الخروج إلخ ..... أو يرفض قبوله أو الاقتناع به.

أما التقاليد التى كان يجرى عليها البيت المصرى قبل خمسين عاما فكانت تقوم على أن الزوج يسأل ولا يُسأل ويبلغ أو على الأصح يستأذن ولا يبلَّغ أو يستأذِن ويوافق ولا ينتظر الموافقة، ويغيب دون إخطار ولا يغاب عنه إلا بإذنه. فإن خرج عن هذه القواعد فهذا تفضل منه. كان أكثر الذكور، ليس فقط الأزواج وإنما الأولاد أيضا، يعدونه غضا من كرامتهم وإهدارا لرجولتهم أن يلتزموا بإعلان الإناث بنواياهم وتحركاتهم إلا إذا كان فى ذلك صالح لهم، أو أن يلتزموا بتفسير تأخرهم أو غيابهم. أما الإناث فكان لهم قانون آخر.

كل هذه الفوارق كانت بسبب سير أوربا فى القرون الأخيرة درجة درجة نحو تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين.

ومن الصعب أن نتصور أن هذا الشجار القاتل بين على كامل فهمى ومرجريت فهمى يمكن أن ينشأ بعد أسبوعين أو ثلاثة من الزواج بسبب الغيرة، إلا إذا كان هذا الشاب قد تزوج عن معرفة من بغى لا يخفى بغاؤها على أحد. وهذا يناقض تسبيحه بنورانيتها الملكية قبل الزواج. يكفى إذن أن نتصور أنها بدأت تسأله: إلى أين أنت ذاهب؟ متى ستعود؟ لماذا تأخرت؟ كيف تدعو ضيوفا دون أن تسألنى؟ مع من ستسهر الليلة؟ من هذه التى كلمتها فى التليفون؟ ومائة سؤال آخر من تلك الأسئلة التى تدور عادة بين الأزواج ولا تحدث بسببها أزمات لأنها حق طبيعى لكل من الطرفين ولا يتكهرب بسببها الجو إلا إذا استعلى أحد الطرفين على المساءلة أو كذب أو اتضح أخفاؤه للمعلومات. وفى تصورى أن مفتاح ما حدث موجود فى خطاب على كامل فهمى إلى أخت مرجريت فهمى بأنه ينفذ بالفعل خطة لترويض زوجته المشاكسة بتحطيم شخصيتها تماما حتى تقبل كل تصرف من تصرفاته دون مناقشة على طريقة شكسبير فى ترويض الزوجة السليطة، بحيث تنتهى بأنه إذا أشار إلى الشمس وسماها قمرا هللت وصاحت: «ما أجمله من قمر»!

والأمر ليس فيه شرقيون ولا غربيون وإنما فيه مستويات حضارية مختلفة أو فجوة قرون قليلة فى الحرية والمساواة. وأى أوربى يعلم أن الآداب الأوربية منذ قرون قليلة كانت الزوجة فيها تصف زوجها بعبارة مولاى وسيدى (فى الفرنسية mon seigneur et maitre وفى الإنجليزية my lord and master) وهى عبارة تعكس علاقة الاقنان بأمير الإقطاع. كذلك ليس فيها حضارات إسلامية وحضارات مسيحية، لأن العالم المسيحى أخذ هذا التعبير عن الكتاب المقدس. فلنقل إنها الثورة الفرنسية اللعينة هى التى بدلت هذه الأحوال.

فالسقطة الكبرى التى سقطها السير مرشال هول كانت استغلاله الحقير للتعالى العنصرى عند الرجل الأبيض. ودون أن يكون فى كلامى هذا تعقيب على الحكم بالإدانة أو البراءة لأن القضية أعقد من كل هذا فإن مجرد شحن جو المحكمة شحنا غوغائيا بهذه الروح العنصرية كاف لإدانة القضاء الإنجليزى فى هذه المحاكمة. يكفى لادانة القضاء الإنجليزى أن يسمح قاض لمحام مهما كان ضليعا أوبارعا أو عظيما بأن يستثمر غرائز التميز العنصرى أو يرجح ميزان العدالة باثقال اللاوعى المختلفة من عصور الهمجية.

واحتمال صدق دفاع مرجريت فهمى وارد مما يرجح جانب التبرئة أو تخفيف العقوبة، ويجعل من قتلها زوجها حالة (دفاع عن النفس) كما يقول القانون الإنجليزى أو حالة (دفاع شرعى) كما يقول القانون الفرنسى.

هذا إذا ثبت أنه حاول بالفعل خنقها مرتين فى تلك الليلة العصيبة. وهناك شيء غامض فى هذه المحاكمة لأن من الثابت ان على كامل فهمى خر صريعا فى كوريدور الفندق أو الممر الفاصل بين الغرف أى خارج غرفتها أو جناحها وليس فى الداخل. واطلاق الرصاصة الأولى كان من النافذة. فهناك إذن مشهد مطاردة حدثت داخل الغرفة انتهى بافلات أحد الطرفين إلى الخارج ولحاق الطرف الآخر به. فهل طارد على كامل فهمى زوجته ليخنقها ففرت منه ولحق بها فى الممشى فاضطرت أن تفرغ رصاصها فى جسده رعبا منه أو بالخطأ لجهلها بالاسلحة الأوتوماتيكية، أم فر على كامل فهمى إلى الممشى أمام مطاردة زوجته المسلحة لينجو من مسدسها وهو الخبير بخطورته عليه.

على كل حال نحن هنا فى عالم من المجانين أو المرضى نفسيا أو شواذ البشر الذين اتلفهم الثراء الفاحش وبطر العاطلين من أبناء الذوات والاستسلام للشهوات والانحلال الجنسى. ولا أظن أن طمع مرجريت فهمى فى مال زوجها أمر وارد فى الجريمة لأن القانون فى أوربا (وأعتقد فى كل

مكان) لا يبيح أن ترث قاتلة الزوج مال زوجها أو أن يرث قاتل مال قتيله .
ثم أن ثروة على كامل فهمى الحقيقية لم تكن فى أوروبا وإنما كانت فى ضياعه المصرية الشاسعة وفى قصوره المصرية الواسعة ، وهى بالنسبة لها أبعد من نجوم السماء مالم تنجب منه ذرية ترث الضياع والقلاع فزوجها حيا كان أنفع لها من زوجها ميتا . ولست أستبعد أن كل عمليات «الترويض» هذه لزوجة أجنبية كانت بقصد تطويعها حين يأتى الحين ويتخذ على فهمى كامل زوجة مصرية تأتيه بوجيه أووجهاء مثله يرثون الأرض وما عليها .

وقد انتهى وصف مارشال هول «لمأساة» زواج امرأة غربية من رجل شرقى وكأنها حمامة تقع فى مخالب عقاب بالنتيجة الطبيعية : ما أن حملت برقيات الصحف تفصيل هذه المرافعة إلى مصر حتى احتج نقيب المحامين المصريين ببرقية احتجاج طويلة إلى النائب العام فى إنجلترا يحتج فيها على استباحة مارشال هول فى مرافعته ان «يسمح لنفسه بالتعميم فيجلد مصر كلها ، بل والشرق كله ، ..... أن محاميا عظيما مثل هول لا يجهل أنه من الظلم وانعدام الأمانة أن يحكم على أمة بأسرها بناء على سلوك فرد واحد ... أن نقابة المحامين المصرية تحتج بكل ما تملك من قوة على هذا المبدأ الذى اتبعه السير مارشال هول فى دفاعه ، بوصفه مبدأ ظالما ومحزنا» . ورد عليه المحامى العام السير دوجلاس هوج (Sir Douglas Hogg) بقوله «إننى واثق من أن السير مارشال هول لا يمكن أن يجرح عن قصد مشاعر أى شعب اجنبى . فمكانته الممتازة وتجربته العظيمة كمحام يعصمانه من أن يتجاوز الحدود التى تقف عندها مقتضيات الدفاع عن قضية موكله . وبناء عليه فأنى أتصور أن التلخيص الصحفى ربما أفضى إلى تضليلك» . يا للصلف !

أما مارشال هول فقد كتب إلى المحامى العام يقول بلغة أكثر تواضعا :
«عزيزى النائب العام .

«أخشى أن تكون الصحافة لابد قد نشرت تحقيقات لم أطلع عليها وأن هذه التحقيقات غير دقيقة. فكل هجوم قمت به بناء على معلومات وردت لى من مصادر مصرية، كان على شخص على فهمى، وليس على المصريين كأمة. وإذا كانت معلوماتى صحيحة، واعتقد أنها صحيحة، فإن كل ما قلته عن هذا الشخص كان له أكثر من مبرر. والشيء الوحيد الذى أذكر أنى قلته ويمكن إساءة تأويله هو أنه كان خطأ من هذه المرأة الغربية أن تتزوج من هذا الرجل الشرقى، وأن فكرته عن حقوق الزوج على زوجته هى حقوق الامتلاك بدلا من الارتباط المتبادل .... فإذا كان قد تصادف أنى فى حرارة الدفاع قد خاننى التعبير فقلت شيئا يمكن تأويله على أنه هجوم على المصريين كأمة، فإنى سأكون أول من يتبرأ من مثل هذا القصد وأنى أعبر عن أسفى إذا كنت قد صورت بهذه الصورة.

«وتقبل يا عزيزى النائب العام، عبارات إخلاصى الشديد».

ادوارد مارشال هول

وهذا طبعا كذب، لأن مارشال هول قال أكثر من ذلك، ولكنه تراجع على كل حال. ويبدو أن هذه العاصفة كانت لها أصداء سياسية. فقد كانت ثورة ١٩١٩ فى طريقها إلى الهدوء النسبى بإعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واعلان استقلال مصر ودستور ١٩٢٣ فى ١٥ مارس ١٩٢٣ والإفراج عن سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق ليعود إلى مصر ويخوض أول انتخابات دستورية جاءت به إلى الحكم فى يناير سنة ١٩٢٤. ولم يكن من مصلحة أحد صب الزيت على النار..

....

ظلت قضية مرجريت فهمى تشغل الصحافة والرأى العام أعواما. وحين قرأنا تهجمات المحامى الإنجليزى على المصريين زاد ذلك حرارتنا ضد الإنجليز.

وسعدنا بإحتجاج نقيب المحامين المصريين على تهجمات مارشال هول. ومع ذلك فلم يكن فى الرأى العام تعاطف كبير مع الشاب القتيل على فهمى بك الذى كان الناس يتندرون بانحلاله وكذلك كانت تغمزه بعض الصحف والمجلات المصرية.

ولم تمنع جريمة مرجريت فهمى العديدين من الشبان المصريين من الزواج بالأجنبيات. وكانت الموضه فى تلك الأيام إن الشبان المصريين الموفدين من الحكومة لإتمام تعليمهم العالى فى إنجلترا كان عدد كبير منهم يعودون بزوجات إنجليزيات مما بدأ يشكل مشكلة اجتماعية للإسرة المصرية. وقل زواج المبعوثين من فرنسيات بسبب تضاؤل النفوذ الفرنسى فى مصر وتصاعد زواجهم بإنجليزيات.

وقد كانت الموضة قبل ذلك، فلنقل حتى نهاية القرن التاسع عشر، ان أبناء الطبقات الموسرة يسعون للزواج من نساء تركيات سواء من أتراك مصر أو من آتراك استانبول، وبعد تصفية الأمبراطورية العثمانية فى الحرب العالمية الأولى تغير اتجاه الريح وازداد عدد من يتزوجون من إنجليزيات.

وقد تصاعد هذا الاتجاه فتصاعد الاحتجاج عليه فى الصحف وفى المنابر بتصاعد الحركة الوطنية حتى أن الحكومة المصرية تدخلت فى أوائل الثلاثينات تحت ضغط الرأى العام فأصدرت قانونا بتحريم زواج الطلبة المبعوثين إلى الخارج باجنبيات طالما كانوا فى البعثة. وحين سافرت فى بعثتى عام ١٩٣٧ كان هذا القانون حديث الصدور.

وبغض النظر عن الاعتراضات «الوطنية» أو «الإجتماعية» أو «الثقافية» التى كانت تسوقها الصحافة والمسرحيات والمونولوجات والأغانى إلخ... فقد كان لدى جيلى ونحن لانزال صبية وايفاعا شعور عام بأن الزواج من إنجليزيات بالذات كان يتضمن التسلق الاجتماعى والوظيفى، وكنا ننظر شذرا للمتزوجين من انجليزيات على أنهم يحتمون ببريطانيا للترقى

فى المناصب ولجمع الثروات تماما كما كان المتزوجون من نساء تركيات يحاولون من قبل التسلق الاجتماعى والوظيفى عن طريق مصاهرة السيد العثمانى .

وقد كانت هذه النظرة صائبة فى عمومها ، غير أنها كانت تتضمن بعض الظلم، وربما ظلما فاحشا ، للشباب المصرى المتعلم فى الخارج الذى كان يؤسس زواجه على الحب الصادق أو على اعتبارات ثقافية واجتماعيه وحضارية لفقدان الثقة فى البنت المصرية المحدودة التكوين فى المجموع العام ، أن تكون قوة بناءة كشريكة حياة شاب مثقف تعود فى أوروبا على عادات حضارية متقدمة .

ومن يقرأ صحافة العشرينات والثلاثينات وأدبها ، بل من يقرأ الصحافة والأدب منذ (عيسى بن هشام) و(زينب) حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، يجد فيها مناظرات لا تنتهى بين الفتاة المصرية والفتاة الأوربية ، بعضها ينتصف للفتاة المصرية ويحمل حملة شعواء على الفتاة الأوربية ويندد بانحلالها الجنسى وبطمعها فى مال زوجها المصرى واحتقارها لمصر وأهلها ، وبعضها ينتصف للفتاة الأوروبية ويحمل حملة شعواء على الفتاة المصرية ويندد بجهلها وسوء تربيتها لأولادها وقلة اكتراثها بالاقتصاد العائلى ، بل وبتبديدها أموال زوجها عمدا حتى لا (يلوف) بغيرها . وفى العشرينات والثلاثينات تعاظم الانتصار للفتاة المصرية مع انتشار تعليم البنات ومع اتساع الطبقة المتوسطه حتى غدت صورة الزواج بالأجنبيات شبيهة بالوباء القومى وحتى تعالت الأصوات بحماية بناتنا من هذه المنافسة غير المشروعة وطالبت الأصوات الحكومة بحماية بناتنا كما تحمى الصناعة الوطنية .

(وقد كانت أهم ثمرة فى أدب المسرح لتعاظم هذه الحملة على الزوجة الأجنبية هى مسرحية «أولاد الذوات» ، التى كتبها ومثلها يوسف وهبى فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات . وهى تصور وجيها مصريا أغتر بالقشرة

الحضارية البراقة التى تتميز بها المرأة الأوربية فتزوج من فتاة أجنبية بددت أمواله وخربت بيته واكتشف أنها تخونه. وقد كنا نتندر ونحن صغار بذلك الكريشندو الذى بلغه يوسف وهبى وهو يصيح فى زوجته الأجنبية قبل أن يطلقها: (يا امراة الكل يا مزبلة). ويبدو أن (أولاد الذوات) كانت الرد الميلودرامى على قضية مرجريت فهمى وعنصرية مارشال هول من وجهة نظر مصرية. بعبارة أخرى: إذا كنتم تصفون كل الأزواج المصريين بأنهم جلادون يسحقون زوجاتهم، فنحن أيضا نصف كل الزوجات الأجنبيات بانهن ساقطات يخنّ أزواجهن. ونبقى خالصين، والبادى أظلم. وهذه التعميمات فى الحالتين سذاجات لاتليق بالمتحضرين.

ليت باحثا فى تاريخ الأدب العربى الحديث أو الأدب المصرى يهتم بدراسة صورة الزوجة فى أدبنا وصحافتنا، ونسوف يثمر بحثه دراسة سوسيولوچية من طراز فريد.

الفصل الثامن
العنف السياسى

(١) الأطفال والوطنيـة

قضيت أربع سنوات فى مدرسة المنيا الابتدائيـة الأميرية بين ١٩٢١ و١٩٢٦ عام حصولى على شهادة الدراسة الابتدائية، أى بين سن السابعة وسن الحادية عشرة بتاريخ الأعمار، وبين وزارة توفيق نسيم الثانية التى خربت دستور ١٩٢٣ لحساب السراى خلال حكمها القصير، ووزارة عدلى يكن الثانية بتاريخ مصر السياسى. وقد شهدت هذه السنوات الأربع أحداثاً جساماً لا تقل أهمية عن ثورة ١٩١٩.

فقد كان سعد لا يزال منفياً بين سيشل وجبل طارق، حين أعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٣، كما أعلن دستور٢٣ فى ١٩ أبريل ١٩٢٣، وعاد سعد من المنفى فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣، وجرت أول انتخابات عامة فى ١٢ يناير ١٩٢٣ وشكل سعد زغلول أول وزارة دستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ لم يقيض لها أن تعيش أكثر من عشرة شهور. كذلك جرى أول تحرك للحزب الشيوعى المصرى فى مارس ١٩٢٤، واستفحلت الحركة الوطنية فى السودان وجرت محاولة لاغتيال سعد زغلول فى محطة مصر (باب الحديد) فى ١٢ يونيو ١٩٢٤، وجرت مباحثات سعد ـ مكدونالد الفاشلة بين ٢٥ سبتمبر وأواخر أكتوبر ١٩٢٤، وفى ١٩ نوفمبر أطلق الرصاص على السيرلى ستاك باشا، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، وتوفى فى ٢١ نوفمبر، فقدم اللورد اللنبى إنذاره المشهور لسعد زغلول فى نفس التاريخ، بطرد الجيش المصرى من السودان، فاستقال سعد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وتولى أحمد زيور باشا الوزارة فى نفس التاريخ فكانت هذه أول حكومة انقلابية تحكم البلاد

منذ إعلان دستور ١٩٢٣ . وتراجعت الحركة الوطنية وانشغلت البلاد بالصراع الدستورى بين الملك والشعب بقيادة الوفد ، واشتد هذا الصراع الدستورى حدّة بعد وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وتولى مصطفى النحاس قيادة الوفد. وفى ١٩٢٥ حدثت أزمة «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق وفى ١٩٢٦ حدثت أزمة «فى الشعر الجاهلى» للدكتور طه حسين .

هذا مجمل ما جرى فى الحياة العامة بين ١٩٢٢ و١٩٢٦ أى أثناء فترة تلمذتى فى مدرسة المنيا الابتدائية .

أما من الناحية الشخصية ، فقد انتقلت عائلتى إلى مسكن بأرض السراية بحرى البلد مجاور لسراية راغب بك قبلى ميدان بالاس وكان حياً هادئاً نظيفاً . وكان إيجار المنزل وهو عبارة عن دور واحد يشتمل على أربعة غرف كبيرة عالية (بارتفاع خمسة أمتار) وصالة ٢,٥ جنيه ، بواقع ٥٠ قرشاً للغرفة الواحدة .

واتفق أبى مع سائق عربة حنطور أن تمر ببيتنا كل صباح فى السابعة والنصف لتنقلنى مع أخى ڤيكتور كل يوم إلى المدرسه الابتدائية قبلى البلد بجوار المركز ، ثم تعود بنا إلى البيت بعد انتهاء المدرسة . فكنا يومياً نقطع شارع المنتزة من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال ، وهو شبيه بالكورنيش ، بين صفين من الأشجار الضخمة الشبيهة باللبخ أو الجميز ، ولكنها كانت محملة بالأزهار الصفراء الشبيهة بالقطن الأصفر المنفوش الخالى من الرائحة ، وهى أشجار «دقن الباشا» . وكان منظرها جميلاً سواء على أشجارها أو حين تفرش أرض الطريق ببساط أصفر ناعم .

وحين دخلت مدرسة المنيا الابتدائية كنت أعرف القراءة والكتابة وجدول الضرب كما كنت طبعاً أعرف حروف الهجاء والأرقام الافرنجية بسبب روضة الأطفال فى مدرسة الفرير . وحدث تغيير هام فى مظهرى الخارجى فلم أعد

ألبس المريلة السوداء فوق القميص والبنطلون القصير كما كنت أفعل فى مدرسة الفرير، وإنما كنت ألبس البدلة المقفلة الياقة وعليها الپاپيون المثبت بالكليپسات على الكول وتحت الجاكتة البنطلون القصير. وكنت بوجه عام حسن الهندام دون أناقة. كذلك لم أعد أحمل لوح الاردواز والطباشير كما كنت أفعل فى مدرسة الفرير، بل دخلت منذ السابعة فى مرحلة الكراريس والكشاكيل والقلم الرصاص والبنة والريشة ودواة الحبر المثبتة فى الدرج بالفصل أو فى المنزل. وربما لبست القميص المفتوح ولم ألبس الكرافتة إلا فى آخر سنة من المرحلة الابتدائية، أى وأنا فى سن العاشرة، لكى أتدرب على ربط الكرافتة قبل أن أدخل المدرسة الثانوية.

وكان أبى يدفع كمصروفات دراسية لكل منى وأخى ڤيكتور عشرة جنيهات سنوياً على قسطين مضافاً إليها ثمن ملابس الجمباز ونفقات الرحلات. ولكننا كنا نتناول وجبة الغداء فى المدرسة مجاناً لأن الدراسة كانت تنتهى فى الثالثة بعد الظهر. كذلك كانت الكتب والأطالس والكراريس والكشاكيل وأدوات الكتابة والرسم والمحو كالمسطرة والبرجل والمنجلة وكراسات الرسم، تصرف لنا بالمجان طوال السنوات الأربع. وكنا نخضع كل صباح لطابور تفتيش نظافة الأيدى والملبس، فكان الناظر و«ضابط» المدرسة يمران يومياً بين الطوابير ويخرجان من الطابور أصحاب الأظافر الطويلة أو المتسخة وأصحاب البدل المبهدلة أو الممزقة فى المشاجرات أو أصحاب الشعر الطويل (الحد الأقصى لطول الشعر كان مايسمونه بلغة الحلاقين نمرة ثلاثة)، وكذلك أصحاب الأحذية غير اللامعة. أما العقوبات فكانت عادة تتراوح بين العيش الحاف والضرب بالمسطرة والوقوف «وشك للحيط». وكانت على كل حال أقل قسوة واذلالاً من عقوبات أبونا دوما فى مدرسة الفرير.

وكان أغلب التلاميذ مثلى من حيث المستوى الاجتماعى المتوسط،

وكانت هناك قلة قليلة من التلاميذ واضحى الفقر، سيماهم على ملابسهم، وكان بعضهم يتمتع «بمجانية الفقر»، فقد كانت المدرسة تقبل، إلى جانب مجانية التفوق، نسبة ضئيلة من التلاميذ الفقراء تعلمهم بالمجان أو بنصف مصروفات. كذلك كان هناك عدد قليل يبلغ نحو العشرين تلميذاً فى المدرسة كلها، واضحى الثراء. ولم يكن هناك فرق محسوس بين ملابسهم وملابسى ولكننا كنا نميزهم لأن كلاً منهم كان يأتى إلى المدرسة وينصرف منها على كاريتة ملاكى جميلة يجرها حصان واحد ويسوقها سائق ولونها غالباً بندقى أو جوزى. أما أنا وأخى فكنا نركب عربة حنطور سوداء بالأجرة. ومع ذلك فلم يكن مثلنا إلا الأقلون، لأن أغلب التلاميذ كانوا يأتون إلى المدرسة على الأقدام، أما لقرب مساكنهم أو لأن أهلهم كانوا لا يملكون أجرة الحنطور، لست أدرى. ولا أذكر أنى كنت فى المرحلة الابتدائية أخالط أحداً من أولاد الذوات. على العكس مما حدث لى فى المرحلة الثانوية.

وفى مدرسة المنيا الابتدائية كان كل المعلمين من المصريين. وكنا ندرس اللغة العربية واللغة الإنجليزية والحساب والتاريخ والجغرافيا والرسم ومبادىء الصحة، وربما بسائط العلوم فى الطبيعة والاحياء، وان كنت أشك فى ذلك لأن ذاكرتى لا تعى شيئاً من دراستها فى تلك الفترة. وإنما كان هناك اهتمام خاص باللغات. وفى أول سنة أو سنتين كان الفصل أو الصف كما يسمونه فى هذه الأيام يقسم قسمين لمدة ساعة واحدة أسبوعياً: قسم للتلامذة المسلمين وقسم للتلامذة المسيحيين، بنسبة الثلثين والثلث تقريباً، لتدريس حصة الدين. وكان يعلمنا الدين المسيحى واحد من المدرسين الافندية المسيحيين، أما التلاميذ المسلمون فكان يعلمهم الدين شيخ معمم هو أحد مدرسى اللغة العربية، ولم يكن هناك امتحان فى مادة الدين. وكانت حصة الدين هذه من أبغض الحصص إلى نفسى لسببين: أولاً لأنها كانت بعملية تقسيم الفصل تجعلنا نحس بالفوارق الدينية بيننا وبين التلاميذ المسلمين، وهو ما كنا ننساه

طول الأسبوع ، وثانياً لأن ما كنت اسمعه فيها من دروس كان اما تافهاً أو غير معقول .

كذلك فى مرحلة ما من المدرسة الابتدائية أدخلوا علينا درساً سخيفاً اسمه «الأشياء» ، وهو عبارة عن تدريب التلاميذ على المهارة اليدوية فى صنع التصميمات من خشب الأركيت أو من الطين الأسوانلى (الصلصال) وقد كنت شخصياً أبغض دروس الأشياء بسبب تخلفى فى القدرة على الأشغال اليدوية. ولست أشك أن بعض التلاميذ كانوا يجدون غاية المتعة فى هذه الأعمال اليدوية. كذلك كنت أبغض حصص الرسم لأنها لم تتجاوزطوال السنوات الأربع رسم القلة منسوبة إلى مستوى النظر. ولم يسمح لنا باستخدام الألوان إلا فى المدرسة الثانوية. وكنت أعجب لهذا الإصرار على استعمال القلم الرصاص فى مادة الرسم ، فما رأيت صورة أبداً من الصور المعلقة مرسومة بالقلم الرصاص. وبوجه عام استطيع أن أقول أنى كنت فى المرحلة الابتدائية تلميذاً متوسطاً من جميع الوجوه. وكن أنجح بانتظام ولكن دون تفوق ملحوظ فى أية مادة من المواد.

ولم أعد أذكر من زملائى فى المدرسة الابتدائية إلا غلاماً كان اسمه رمزى فهيم. كان فى سنى وكان وسيم الوجه فاتح اللون كستنائى الشعر أزرق العينين هادىء الطبع مهذباً ، وكان أبوه فيما أذكر طبيباً فى الحكومة وكنا متلازمين فى الفصل والفسح داخل حوش المدرسة ويحب كل منا الآخر كأننا أخوان. وذات مرة كان معنا تلميذ ثالث يلعب بمطواة مفتوحة وحاولنا انتزاعها من يده وبالفعل نجح رمزى فهيم فى انتزاعها بالقوة ، ولكنه طعننى بالخطأ فى ظاهر يدى عند المعصم حيث تتجمع بعض العروق ، فتدفق الدم من يدى غزيراً وتجمع التلاميذ وجاء ضابط المدرسة بالقطن وأدوات الاسعاف ثم اصطحبنا إلى حجرة ناظر المدرسة ليبدأ التحقيق وكان اسمه عبد الحميد نجاتى بك. وكان رمزى فهيم يرتعش. ولكى أحمى رمزى فهيم من العقاب

نفيت أمام الناظر أن له دخلاً فى الحادث وادعيت أن الخطأ كان خطئى لأنى كنت أعبث بالمطوة. ولكن ثالثنا، وهو تلميذ متشرد ممن كانوا يخيفون التلاميذ بالمطاوى، شهد على رمزى فهيم بعد ربع ساعة من إنكارى الساذج، كما شهد أخرون، فبكيت. ويبدو أن دموعى أذهلت الناظر أو رققت قلبه لرمزى فهيم، فقد كان ينتظر منى أن اتهمه بدلاً من الدفاع عنه، فاكتفى بتوبيخه توبيخاً شديداً، وانتهى الموضوع. ولا أعلم أين رمزى فهيم الآن، أحى هو أم تراه مات، وماذا كان قدره فى الحياة، فقد نقل أبوه من المنيا، وانقطعت عنى أخباره. ولا زلت أحمل ندباً ظاهراً فى ظهر معصم يدى اليسرى لهذه الطعنة التى تلقيتها منذ ستين عاماً.

غير هذا لا أذكر شيئاً عن مدرسة المنيا الابتدائية إلا المظاهرات الصاخبة التى كان يشترك فيها طلبة المدارس الأخرى وتزحف إلى مدرستنا هاتفة «يحيا سعد»، «يسقط عدلى»، «تحيا مصر»، «تسقط انجلترا»، «لا زعيم إلا سعد»، «مصر والسودان لنا»، «النيل لا يتجزأ والسودان لا ينفصل»، «الاستقلال التام أو الموت الزؤام»، «الحق فوق القوة» «والأمة فوق الحكومة»، «يحيا الثبات على المبدأ»، «يحيا الوفد»، إلخ... وتظل هذه المظاهرة حتى يدق جرس المدرسة فنخرج إلى حوش المدرسة بعد انتهاء الحصة ونشارك نحن أيضاً بأصواتنا مرددين هذه الهتافات ثم يندفع التلاميذ إلى بوابة المدرسة ويفتحونها عنوة ويخرجون للاندماج فى المظاهرة الكبيرة.

وكان لا يندمج فى هذه المظاهرات عادة إلا التلاميذ كبار السن، أى من تجاوزوا سن الثانية عشرة أما صغار السن من أمثالى فكانوا يسايرونها من بعيد خشية أن يداسوا بالأقدام كلما هجم البوليس على المتظاهرين بالعصى، ثم يتسللون إلى منازلهم. وقد كان فى مدرسة المنيا عدد لا بأس به من هؤلاء التلاميذ البالغين لأن سن القبول القصوى كانت أعلى بكثير مما هى الآن

بسبب تأخر حالة التعليم فى تلك الأيام، وتأخر أولاد العمد وأعيان الأرياف فى الالتحاق بالمدارس النظامية. وكنت أنا دائماً أصغر تلميذ فى فصلى سواء فى المرحلة الابتدائية أو فى المرحلة الثانوية، وكان معى فى الفصل دائماً من يكبرنى بسنتين أوثلاثاً أوأربعاً بل وأحياناً بخمس سنوات وكان بعض هؤلاء الطلبة البالغين يبدءون المظاهرات أحياناً بالهتاف فى حوش المدرسة ويقودون التلاميذ إلى الشارع.

وفى العادة كانت الهتافات تتبع تطورات الأحداث السياسية، ففى أزمة سعد مع عدلى أيام المفاوضات كان أبرز هتاف هو الهتاف بحياة سعد وسقوط عدلى. وفى أزمة السردار وطرد الجيش المصرى من السودان كان أبرز هتاف هو «النيل لا يتجزأ والسودان لا ينفصل»، وفى أزمة الدستور «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة»، وأكثرها أقوال مأثورة لسعد زغلول.

ولكن أهم تغير طرأ على حياتى فى سنوات الدراسة الابتدائية الأربع (١٩٢٣ــ ١٩٢٦) أى بين سبع سنوات واحدى عشرة سنة، هو أنى بدأت أقرأ الجرائد والمجلات بنفسى، لا الأخبار والحوادث وحدها، ولكن المقالات السياسية والأدبية والقصص. وبهذا لم أعد أعتمد على ما أسمعه من أبى وعمى وابن عمى وضيوفنا فى متابعة الأحداث السياسية وتكوين موقف شخصى من الأحداث، ورأى خاص فى رجالات مصر.

وقد بلغ تأثرى بما كنت أقرؤه من تحقيقات صحفية أن بعض هذه الريبورتاجات حفرت أغواراً عميقة فى عقلى ووجدانى.

فكنت أتابع باهتمام كل ما كان يكتب عن قضية سفاحتى الاسكندرية ريا وسكينة، وكل ما كان يكتب عن قضية مصرع على كامل فهمى فى لندن برصاص زوجته مرجريت فهمى.

وكنت أتابع كل ما كان يكتب عن قضية عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشانى الذى كان طالباً يدرس الطب فى برلين ثم جاء إلى مصر لاغتيال سعد زغلول فأصابه بعدة رصاصات فى محطة باب الحديد وهو يتأهب للسفر إلى الاسكندرية فى ١٢ يوليو ١٩٢٤ وقد أودع مستشفى الأمراض العقلية بناء على تقرير الطبيب الشرعى بانه مجنون وحفظت قضيته فى ديسمبر ١٩٢٤، ولكن أطباء المستشفى أكدوا المرة بعد المرة سلامة قواه العقلية. وقد كان عبد اللطيف عبد الخالق من شباب الحزب الوطنى فى المانيـا المشتركين فى جمعياته السرية.

كذلك كنت أتابع كل ما كان يكتب عن اغتيال السـردار السيرلى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، وكل ما ترتب عليه من تدهورات سياسية فى مصر والسودان، كاستقالة سعد من الوزارة وقيام دكتاتورية أحمد زيور باشا الأولى والثانية فى أواخر ١٩٢٤ وخلال ١٩٢٥، وطرد الجيش المصرى من السودان، ومحاكمات الجناه ومحاكمة أحمد ماهر والنقراشى.

(٢) اليد السوداء وجمعيات أخرى

قرأت عن عبد اللطيف عبد الخالق أنه كان يدرس فى المانيا، وكان عضواً فى الجمعيات السرية التى كانت تنتمى للحزب الوطنى. وهى أربع جمعيات:

(١) الجمعية المصرية.
(٢) لجنة الحزب الوطنى.
(٣) لجنة الدفاع العليا.
(٤) الحزب الراديكالى المصرى.

وقد أجمعت هذه الجمعيات الأربع على رفض سياسة سعد زغلول الداخلية وعلى مبدأ دخوله فى مفاوضات مع رامزى مكادونالد رئيس الوزارة البريطانية ورئيس حزب العمال البريطانى.

ويبدو أن الحزب الراديكالى كانت له اتجاهات اشتراكية إسلامية (يسميها الدكتور عبد الخالق لاشين «شيوعية»)، وكانت له نشره إسمها «القصاص» كانت تهرب إلى مصر سراً. وكان فى عدد يوليو ١٩٢٤ منها مقال عنوانه: «إن صنيعة الاحتلال ونكبة الاستقلال الأزهرى سعد زغلول»، وجاء فى آخر النشرة تنويه بانها ستشتمل فى العدد القادم على مقال «عن بطل النهضة الحديثة ومحيى آمال الوطنيين عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشانى، وسيصدر القصاص محلى بصورته الكريمة لا زال فخراً للوطن وعنوان النجابة والشجاعة النادرة والإقدام».

وفى عدد سبتمبر ١٩٢٤ كان هناك مقال يتضمن برنامج الحزب الراديكالى المصرى ويشمل الآتى :ـ

(١) قلب نظام الحكم : أ ـ خلع من يدعونه ملكاً . ب ـ طرد هذه العائلة الحاكمة .

(٢) حل مجلس الشيوخ والنواب .

(٣) الانتقام للوطن من كل خائن بادئين بسعد .

(٤) مقاومة الخطر الصهيونى والإسرائيلى .

(٥) محاربة الدخلاء والأجانب .

(٦) إغلاق الأزهر واجبار «علمائه» على الاشغال اليدوية .

(٧) العمل ضد الأقباط .

(٨) المساواة بين جميع الطبقات وتقسيم الثروة .

(٩) انشاء جمهورية إسلامية لمصر والسودان .

(١٠) العمل ضد الإنجليز.

وواضح من هذا البرنامج أنه برنامج حزب جمهورى إسلامى من طراز جماعة «التكفير والهجرة» أو بعض الجماعات الإسلامية المعاصرة لها الرافضة للنظام الملكى باعتباره دخيلاً على الإسلام بعد عهد الخلفاء الراشدين، الرافضة للأزهر باعتباره عندهم منبعاً للكهنوت ومصنعاً للعواطلية الذين اتخذوا من الدين مهنة يتكسبون بها بل ويثرون منها، وتحولوا إلى مجرد أدوات للسلطة لقمع الشعب قمعاً روحياً . وهو يذكرنا باللوثرية والكالفنية والبروتستانتية بعامة وبموقفها من القساوسة والرهبان فى العالم المسيحى .

• ومبدأ المساواة بين الطبقات وتوزيع الثروة دعوة لها سوابق فى التاريخ الإسلامى ، فهى ليست بالضرورة ماركسية لنينية ، وإنما خميرتها موجودة بالفعل فى بعض تيارات الفكر الإسلامى ، مما جعل شاعراً ارستقراطياً مثل شوقى ومغنية مليونيرة مثل أم كلثوم يصورون النبى محمداً على أنه عدو البلشفية

رقم (١) : «الاشتراكيون أنت أمامهم» ، وهى دعوة مشابهة لدعوة الاشتراكية المسيحية فى أوروبا منذ ١٨٤٠ .

والتفات هذا الشباب المصرى فى أوروبا إلى الخطر الصهيونى فى تلك المرحلة الباكرة يسترعى الانتباه، وهذا مع دعوته إلى الاشتراكية الهلامية يوحى بأن الحزب الراديكالى المصرى كان من آثار محمد فريد فى منفاه .

يؤيد هذا موقفهم الإرهابى من «الخونة» ، وفى مقدمتهم سعد زغلول ، وهو مالا نجد له تفسيراً إلا اعتناقهم مبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» الذى اتخذه الحزب الوطنى نبراساً لعمله الوطنى . وهو مبدأ معناه انه لاسبيل إلى التحرير الوطنى إلا بالقوة ، وهو مبدأ سليم ، ولكن فى بلاد ليست فيها جيوش مقاتلة ، فالقوة لا معنى لها إلا الجمعيات السرية وجماعات الفدائيين للاغتيال السياسى وإرهاق العدو المحتل بأعمال التخريب حتى يجلو عن البلاد .

وقد كان المصريون فى العشرينات والثلاثينات يسخرون من شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» ، قائلين : «وبعد الجلاء ما الداعى للمفاوضة ؟» عدو أخذ أرضك بالقوة فطردته من أرضك بالقوة . انتهت الحكاية . بالفعل كان هناك جانب مضحك فى شعار الحزب الوطنى ، لأنه مختلف عن قول عبد الناصر مثلاً : «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» ، ومع ذلك فهذا لم يمنع عبد الناصر من أن يفاوض روچرز ويدعم فى الوقت نفسه شبكة الصواريخ فى حرب الاستنزاف .

ثم إن شعار الحزب الوطنى كان يطرح قضية جوهرية أخرى وهى : هل كانت الجمعيات السرية وأعمال الاغتيالات السياسية وتخريب منشأت العدو كافية لتحرير مصر من الإنجليز؟ نعم بشرط واحد ، وهو أن تتجمع قوات الفدائيين فيما يشبه الجيش أو الجيوش النظامية وتتحول جهودها من أعمال فردية إلى أعمال جماعية ، وتسيطر أولاً على رقعة أو أكثر من أرض الوطن ،

ومنها تتحرك وتوسع سيطرتها حتى تحرر كل البلاد كما حدث لفرنسا-أيام الماكـــى وليوجوسلافيا أيام تيتو وغيرهما كثير فى التاريخ.

وهذا هو المعنى الحقيقى فى قيام المصريين أثناء ثورة ١٩١٩ بقطع السكك الحديدية لقطع الطريق على تحركات الجيش البريطانى وتأمين سيطرة المواطنين على أراضيهم المباشرة. وهذا أيضاً معنى إعلان الجمهورية فى المنيا وزفتى وغيرهما من مناطق مصر خلال ثورة ١٩١٩ إذا كان المراد بإعلان استقلال هذه المناطق تحريرها من قبضة الحكومة المركزية بقصد اتخاذها قواعد لتنظيم قوات التحرير الوطنى من الاحتلال البريطانى. ولكن الحركة الوطنية المصرية بين ١٨ نوفمبر ١٩١٨ واغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ عجزت عن تكوين جيش نظامى للتحرير الوطنى بل ولم يكن ذلك هدفاً من أهداف قيادتها الشرعية العلنية ممثلة فى الوفد المصرى أو قيادة أجهزتها السرية متمثلة فى الجمعيات السرية المتعددة التى كان بعضها يعمل بتوجيه مباشر من عبد الرحمن فهمى بك بموافقة سعد زغلول. وقد كانت بعض هذه الجمعيات تحت سيطرة الحزب الوطنى ولكنها لم تتجاوز فى العمل الوطنى مرحلة الاغتيال السياسى الفردى. وهذا ما جعل مزايدات الحزب الوطنى على سياسة سعد زغلول والوفد المصرى مزايدات كلامية تضر أكثر مما تنفع.

وكانت فى مصر من هذه الجمعيات السرية خلال ثورة ١٩١٩ تسع جمعيات كان أشهرها «جمعية اليد السوداء» و«جمعية الانتقام». أما بقية الجمعيات فكانت «لجنة الدفاع الوطنى» وهى فرع من «اليد السوداء»، و«اللجنة المستعجلة» (حسن نافع وإبراهيم عبد الهادى)، و«جمعية الشعلة» (مرقص حنا بك ونجيب غالى باشا)، و«جمعية المدارس العليا» و«جمعية المصرى الحر»، و«مجلس العشرة» و«جمعية الخمسين». وكان بعض هؤلاء الفدائيين أعضاء فى أكثر من جمعية سرية.

كذلك أثبتت الأحداث أن بعض هذه الجمعيات كان مخترقاً من الحزب الوطني ومن السراى وربما من الإنجليز، غالباً ليس مباشرة، ولكن عن طريق السلطات المصرية: كما حدث في حالة «جمعية الانتقام» التي كان يرأسها في القاهرة محمد لطفي المسلمي (طالب حقوق) وكان من مؤسسيها محمود عبد السلام، ويرأس قسم القنابل بها حسني الشنتناوى ومعه حلمي الجيار وغيره، وكانت القنابل تصنع في عزبة بالقرب من الجيزة ثم تسلم للفدائيين من ذهبية حسن بك عزالعرب. وكان «لجمعية الانتقام» قسم ثان للمسدسات وقسم ثالث للمنشورات، يعدها ويطبعها ويوزعها، ويستمد الأخبار من سالم بك زكي، ومن عيونه اثنان من الخدم النوبيين في سراى عابدين، وكان له فرع في الاسكندرية يرأسه حامد المليجي الذي كان معتقلاً في مالطة ومعه محمد البشبيشي المحامي والدكتور أحمد بك عبد السلام وصادق بك أبو هيف.

وقد قبض البوليس على محمد لطفي المسلمي وغيره من أعضاء «جمعية الانتقام»، وكان أحد أعضائها يدعى عبد الظاهر السمالوطي وكان طالباً في الأزهر، وخشي القبض عليه فسلم نفسه كشاهد ملك، وشهد على زملائه كما شهد بأن عبد الرحمن فهمي بك كان حلقة الوصل بين «جمعية الانتقام» ولجنة الوفد المركزية، وأنه كان يلتقي بأعضاء «جمعية الانتقام» في بيت الأمة ويحرضهم على قتل السلطان فؤاد والوزراء، وقد شهد أنه كان يمول «جمعية الانتقام».

وقد قبض على عبد الرحمن فهمي بك في أول يوليو ١٩٢٠ وحكم عليه بالإعدام بناء على شهادة عبد الظاهر السمالوطي، كما حكم على المسلمي والبشبيشي وغيرهم بالإعدام ثم خفف الحكم إلى السجن خمس عشرة سنة حتى أفرج سعد زغلول عن المسجونين السياسيين في ١٩٢٤. ولا أحد يعرف إن كان السمالوطي منذ البداية مدسوساً على الجمعية وغيرها من الجمعيات

السرية، فقد كان عضواً فى أكثر من جمعية سرية، أم أنه أصيب بالذعر عند القبض على إخوانه فتقدم للاعتراف كشاهد ملك. وبحسب أقوال عبد الظاهر السمالوطى أن «جمعية الانتقام» تألفت بعد عودة اللورد ملنر ولجنته إلى انجلترا فى ١٧ يناير ١٩٢٠، وقد كان هو وإبراهيم عبد الهادى وحسن نافع ومحمد عبد الرحمن الجديلى ممن ارسلهم عبد الخالق مدكور باشا إلى الاسكندرية للدعوة لمقاطعة لجنة ملنر قبل تأليف «جمعية الانتقام»، فاشتراكه فى العمل السرى كان سابقاً على انضوائه فى «جمعية الانتقام».

كانت الاغتيالات السياسية التى انصبت على الإنجليز من عسكريين ومدنيين، ومحاولات الاغتيال المتكررة التى انصبت على عديد من الوزراء المصريين، ولتخريب المنشآت العامة ووسائل المواصلات والاتصال وتنظيم المظاهرات الاضرابات وغير ذلك من أنشطة الجمعيات السرية والتنظيمات العلنية أعمال عنف قصد بها إرهاب الباشوات المتعاونين مع الانجليز من جهة، وتعزيز مركز الوفد المصرى والوفد الرسمى فى مفاوضة الإنجليز، بما يثبت لانجلترا انها لن تتمكن من حماية الأمن فى مصر بمجرد فرض الحماية عليها، وإنه لا استقرار للحالة فى البلاد إلا إذا استقلت استقلالاً حقيقياً. أما وقوع الاغتيالات وأعمال العنف دون أن يكون هناك باب مفتوح للتفاهم أو للحوار أو للشجار بلغة المنطق والقانون، فليس له ما يبرره فى العمل السياسى إلا إذا اقتصر الكفاح الوطنى غلى العمل العسكرى وحده وعندئذ تكون أعمال العنف مجرد جناح من أجنحة العمل العسكرى.

وقد بلورت الرصاصات التى أطلقها عبد اللطيف عبد الخالق على سعد زغلول فى محطة مصر، وقد شفى سعد منها، موقف الجناح الجامد فى الحزب الوطنى من ثورة ١٩١٩ وزعمائها. فقد اتهمتهم بأنهم صنائع الإنجليز لمجرد أنهم طالبوا بالمفاوضة لتحقيق الجلاء بدلاً من الرفض المطلق لكل مفاوضة قبل الجلاء. الحزب الوطنى فى الحركة الوطنية إبان ثورة ١٩١٩ اتخذ موقف

الرفض المطلق وتخصص فى توزيع تهم الخيانة على زعماء الحركة الوطنية وعلّم شبيبته فلسفة «الانتقام للوطن من كل خائن بادئين بسعد».

ولماذا «البدء بسعد» وهو الذى كان موضع تنكيل الانجليز لأنه كان يمثل عندهم أكثر التيارات الوطنية تطرفاً فى التمسك بالاستقلال التام وعند الشعب المصرى أشد التيارات الوطنية تمسكاً بالمطالب الوطنية؟ ولماذا لاتكون البداية بالمفاوضين «العقلاء» أو «المعتدلين» مثل عدلى يكن الذى قبل مشروع ملنر رغم رفضه النص على الغاء الحماية أو قبول تحفظات المصريين رغم احتجاج سعد وتحذيره؟ ولماذا لاتكون البداية بعبدالخالق ثروت الذى توسط عند الإنجليز لإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى علق استقلال مصر وسيادتها على بقاء جيش الاحتلال لضمان تنفيذ التحفظات البريطانية الأربعة وهى الدفاع عن المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر من كل خطر خارجى وضمان حقوق انجلترا فى السودان وحماية الأجانب والأقليات؟ لماذا البدء بسعد رغم تحمله النفى والتشريد فى شيخوخته بسبب رفضه قبول هذه التحفظات؟ بل ولماذا لايكون البدء باغتيال أعضاء الوفد المصرى الذين انفضوا من حول سعد واستقالوا من الوفد بسبب تصلب سعد فى رفض مشروع ملنر مثل محمد محمود وإسماعيل صدقى ولطفى السيد ومحمود أبوالنصر؟

التفسير الجاهز طبعاً هو المرارة التى كان يحس بها المتصلبون من أعضاء الحزب الوطنى لأن سعد زغلول والوفد المصرى سرقا ثورة ١٩١٩ من محمد فريد والحزب الوطنى رغم فداحة ماقدموه من تضحيات. ولكن التفسير الحقيقى فى تقديرى هو ان الحزب الوطنى نفسه كانت فيه مدرستان: مدرسة مصرية علمانية كان يمثلها مصطفى النحاس وعبدالرحمن فهمى وعبداللطيف المكباتى ومدرسة تركية إسلامية كان يمثلها عبدالعزيز الصوفانى ومصطفى الشوربجى والدكتور إسماعيل صدقى وأحمد لطفى وأحمد وجدى. أما المدرسة المصرية فى الحزب الوطنى فهى لم تندمج فى الوفد فقط بل تزعمت

كوادره العلنية وكوادره السرية ، واما المدرسة التركية فى الحزب الوطنى فهى لم تغتفر لسعد زغلول أو الوفد المصرى علمانيته المطلقة وبناءه الحركة الوطنية على أساس وحدة المواطنة وليس وحدة الدين .

ومنذ البداية التفت هذه المدرسة التركية حول الأمير عمر طوسون الذى أوشك أن يخرب الحركة الوطنية بتكوين وفد مواز لوفد سعد زغلول بقيادة محمد سعيد باشا قوامه الأساسى من أعضاء الحزب الوطنى . ولولا مرونة سعد زغلول الذى أحبط مخطط الأمير والمدرسة التركية باستيعاب عقلاء الحزب الوطنى من المصريين الذين تغلب نزعتهم المصرية على نزعتهم المحافظة ، من أمثال حافظ عفيفى وعبد الخالق مدكور وحسن صبرى وعبد اللطيف المكباتى ، ولولا خوف الأمير والمدرسة التركية من غضب الأمة لحدثت الكارثة ، ولوجد الإنجليز أنفسهم أمام وفدين كل منهما يدعى أنه ممثل الأمة وترجمان مطالبها الوطنية . لقد كان ظل « تركيا الفتاة » ساقطاً على جناح قوى فى الحزب الوطنى ، ولا سيما المشتغلين منهم بالجمعيات السرية ، ممن كانوا لا يتصورون الدعوة الوطنية بغير دعوة الجامعة الأسلامية ، وفى مقدمتهم جناح عبد العزيز جاويش ، وإذا بهم يواجهون فجأة بثورة وطنية تقوم على وحدة الهلال والصليب .

ومع ذلك فمنذ قيام مصطفى كمال بالغاء الخلافة فى مارس ١٩٢٤ نبتت فكرة إنشاء جمهورية إسلامية من مصر والسودان تقوم على الغاء الأزهر وتقليم أظافر رجال الدين ، ولكن لا مكان فيها للأقباط ، وفقاً لبرنامج الحزب الراديكالى المصرى فى المانيا الذى كان يصدرنشرة « القصاص » ، وكان ينتمى إليه عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشانى المعتدى على سعد زغلول فى ١٩٢٤ .

وقد بلغ من افتتان بعض المصريين المحافظين والمستتركين أنهم كانوا يتشبهون بالترك حتى بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى . وحين يقرءون

فى الصحف عن مذابح الأرمن فى تركيا كانوا يختصون الأرمن فى مصر بالعدوان والتنكيل كما ورد فى الوثائق البريطانية. وقد بلغ من سخافة أحمد شوقى أنه أنشد فى تمجيد انتصار مصطفى كمال فى معركة غاليبولى:

«الله أكبركم فى الفتح من عجب
يا خالد الترك جدد خالد العرب»

فحاول إحياء رموز الفتوحات الإسلامية فى وصف قائد معركة وطنية بحت، اشتهر بعلمانيته المتطرفة وبأنه صاحب الدعوة الطورانية الذى صفى فكرة الجامعة الإسلامية عندما صفى الامبراطورية العثمانية والخلافة العثمانية وأدار ظهره للعرب الذين قاتلوا تركيا تحت لواء الإنجليز فى الجزيرة العربية. (وبعد ان ألغى مصطفى كمال الخلافة سمعت شباباً مصرياً من الحزب الوطنى ومصر الفتاة يقول إن مصطفى كمال لم يكن تركياً قحاً وإنما كان من اعراق يهودية دسّته الصهيونية العالمية على الأتراك!).

هذا هو الموقف الدينى من سعد زغلول والوفد المصرى لم تنفرد به بعض الأجنحة الجامدة فى الحزب الوطنى، ولكننا نجدله نظيراً بين كافة المحافظين فى الأحزاب الأخرى، بما فيها حزب الأحرار الدستوريين «العقلانى»، بل وبما فيها بعض أجنحة الوفد نفسه. ولكنه لحسن الحظ لم يخرب الحركة الوطنية فى أخطر مراحلها، وفى المرحلة بين ١٩١٨ و١٩٢٤، لأن التيار الشعبى الثورى اكتسحه فلم يكن له وجود فعال إلا فى أحزاب السراى وفى بعض قطاعات الحزب الوطنى، وهو لم يستفحل إلا فى ازدهارة مصر الفتاة والحزب الوطنى والأخوان المسلمين وكل مايمكن ان نسميه «حزب ٤ فبراير» (١٩٤٢) الذى مهّد لثورة ١٩٥٢.

هذا الاعتراض على علمانية الوفد وتأسيسه على الوحدة الوطنية ووحدة المواطنة قلما نجده معلناً أو مدوناً فى صحائف مكتوبة، وإنما نجده دائماً كالجذوة الراقدة تحت رماد السياسة المصرية، وهو دائماً بحاجة إلى يد تكشف

وقدته وتقلبها حتى تتحول إلى لهب مستطير. وهذه اليد غالباً ما تكوّن مصرية، ولكن الرأس المحرك لها غالباً ما يكون أجنبياً متخفياً وراء أقنعة عديدة فلا تميزه إلا العين الفاحصة المدربة.

(٣) القـــربان

حدثنى أبى، قال: «لما كنا فى خدمة حكومة السودان، كنا نلاحظ أن كبار الموظفين الإنجليز يصدرون الأوامر لمرءوسيهم المصريين أن يشتدوا فى عقاب السودانيين كلما بدر منهم خطأ أو مخالفة أو عصيان. وحين ينفذ المصريون أوامر الإنجليز، يستغيث السودانيون بالرؤساء الإنجليز من ظلم الموظفين المصريين، فيتدخل الإنجليز لرفع الظلم كالآباء الرحماء. وهكذا تتولد الكراهية فى نفوس السودانيين ضد المصريين وتتولد فيهم الثقة فى عدالة الإنجليز».

ورغم كل هذا فقد بقى فى نفوس السودانيين النازع الطبيعى للاستقلال. وكانت منهم فئة «مرحلية» هم الأغلبية تطالب كالمصريين بوحدة وادى النيل حتى تتمكن من طرد الإنجليز بمعاونة المصريين، وفئة تقول لا إنجليز ولا مصريين، وقلة ترى المصريين أشد خطراً من الإنجليز. ولكن تيار وحدة وادى النيل كان أقوى التيارات السياسية على الإطلاق.

وقد كانت علاقة مصر وانجلترا بالسودان، منذ إعادة فتح السودان فى أواخر القرن الماضى، تنظمها اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ التى وصفت السودان بانه Anglo Egyptian Condominium، أى ملك مشترك لمصر وانجلترا، ولهذا سميت اتفاقية ١٨٩٩ باتفاقية الحكم الثنائى. وبموجب هذه الاتفاقية كان العلمان المصرى والإنجليزى يرفعان على قصر الحاكم العام، وكان يحكم السودان «حاكم عام» إنجليزى تختاره الحكومة البريطانية ولكنه يعين بمرسوم يصدره خديو مصر، فهو رسمياً موظف أجنبى كبير فى خدمة الحكومة المصرية. وقد انتهى الأمر بسبب قوة إنجلترا وضعف مصر أيام كرومر وكتشنر

أى منذ اتفاقية الحكم الثنائى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، أن كافة كبار الموظفين فى السودان كانوا من الإنجليز وكافة صغارهم كانوا من المصريين ، ونفس الوضع بالنسبة للقيادات العسكرية فى الجيش السودانى . فقد كانت فى السودان ثلاثة جيوش هى الحامية المصرية والحامية الإنجليزية والجيش السودانى . وقد كان حاكم السودان العام هو فى الوقت نفسه « سردار » الجيش المصرى ، أى قائده العام . وبموجب اتفاقية ١٨٩٩ أن على حاكم السودان العام « إبلاغ » المعتمد البريطانى فى مصر ورئيس وزراء مصر بكل قرار يصدره دون نص على ضرورة التصديق . وقد انتهت هذه الشركة الضيزى بانفراد الإنجليز بحكم السودان ، بل وبإغلاقهم السودان الجنوبى تماماً فى وجوه المصريين وتحديد هجرة المصريين إلى السودان وبسيطرة الإنجليز على القوات السودانية ، رغم أن مصر وحدها كانت تدفع للسودان معونة سنوية لتغطية العجز الدائم فى ميزانية حكومة السودان . باختصار كانت انجلترا تحكم السودان وحدها بأموال مصر .

وبعد ثورة ١٩١٩ حاول المصريون استرداد حقوق مصر فى السودان ، فطالب عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزون أن يكون لمصر سيادة فعلية واشتراك فعلى فى حكم السودان ، وسيطرة فعلية على مياه النيل ، وأن يكون الجيش السودانى تابعاً للجيش المصرى وأن يفتح باب الهجرة للمصريين فى السودان . فلم يظفر من اللورد كيرزون بشىء أكثر من ضمان لنصيب مصر « العادل » من مياه النيل وبألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوب وادى حلفا إلا بموافقة لجنة ثلاثية تمثل مصر والسودان وأوغندا مقابل أن تستمر مصر فى تقديم مساعداتها العسكرية لحكومة السودان أو مساعدات مالية تقوم مقامها يتفق عليها بين الحكومتين المصرية والسودانية ، على أن تكون كل القوات المصرية فى السودان تحت إمرة الحاكم العام . وقد رفض عدلى باشا صيغة اللورد كيرزون .

ومع تولى سعد زغلول الوزارة فى ١٩٢٤ نشأت أول أزمة سودانية ثم تلاحقت الأزمات. فقد اشتركت حكومة السودان فى أوائل ١٩٢٤ فى معرض بويمبلى نظمته وزارة المستعمرات البريطانية دون أن تأخذ حكومة السودان رأى الحكومة المصرية. وفى ٣٠أبريل ١٩٢٤ أبرق سعد زغلول إلى السيرلى ستاك باشا حاكم السودان العام يستوضح الأساس الذى جعل السودان يشترك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية. رد عليه الحاكم العام عن طريق المندوب السامى بأنه أرسل إلى حكومته لتوافيه بالايضاحات المطلوبة. فكتب إليه سعد زغلول بأنه كان ينبغى عليه الرد مباشرة لا عن طريق المندوب السامى، وبأن موضوع الاستيضاح إنما يتعلق «بأعمال هى من خصائصكم» لا من اختصاص الحكومة البريطانية. وأرسل سعد احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية عن طريق وزير مصر المفوض فى لندن (عبد العزيز عزت باشا) على دعوة السودان إلى معرض خاص بالمستعمرات وعلى قبول الحاكم العام لهذه الدعوة متخطياً الحكومة المصرية، فجاء رد الحاكم العام بأن تصرفه كان «عملاً بالاجراءات المتبعة»، وأجابه المندوب السامى (اللورد اللنبى) بأن المعرض لم يكن وقفاً على الأمبراطورية البريطانية.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد لأن سعد زغلول عاد فرد على المندوب السامى فى خطاب مؤرخ ٩ يونيو يذكره فيه بنص المادة الرابعة من اتفاقية ١٨٩٩ التى توجب حاكم السودان العام بإبلاغ كل ما يصدره من قوانين وقرارات ولوائح إلى المعتمد البريطانى فى القاهرة وإلى رئيس وزراء مصر، وبالتالى يكون الطريق الطبيعى للتخاطب هو الطريق المباشر، وقد ان كذلك بالفعل لفترة بعد توقيع اتفاقية ١٨٩٩.

وقد بدأت الحركة الوطنية تتجمع فى السودان بتأسيس نادى الخريجين فى صيف ١٩١٨، وكان هدفه انتزاع قيادة الحركة الوطنية من أيدى الزعماء الدينيين ووضعها فى أيدى المثقفين. وفى ١٩٢٠ أنشئت أيضاً «جمعية الاتحاد» التى كان شعارها «الاستقلال التام لمصر والسودان» وكان

أعضاؤها من الطلبة الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر». وفى ١٩٢٢ قاد الملازم أول على عبداللطيف حركة لتنبيه الشعب السودانـى إلى مخطط انجلترا لفصل السودان عن مصر، بجمع عرائض الولاء للحكم البريطانى. وقد قدم الملازم عبداللطيف للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم فحكمت عليه بالسجن لمدة سنة. ولما تولى سعد زغلول الوزارة فى مصر والتهبت مسألة السودان أسس على عبداللطيف فى ١٩٢٤ جمعية «اللواء الأبيض» فى الخرطوم.

ومنذ بداية الجهاد الوطنى (١٣ نوفمبر ١٩١٨) نعرف مما كتبه المندوب السامى وينجيت إلى حكومته فى ١٩٢٣/١٢/٢٧. «إن الحركة الوطنية فى مصر لها تأثير مؤكد فى السودان» **وفى أول خطاب سياسى ألقاه سعد زغلول فى ١٣ يناير ١٩١٩ فى دار حمد الباسل بعد توكيل الوفد المصرى، أعلن سعد «أن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان، لأن مصر والسودان كل** غير قابل التجزئة، بل أن السودان، كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ (ألزم لمصر من الاسكندرية)».

وقد ظهرت قضية السودان على السطح فى السياسة المصرية الرسمية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. ولم يكن التمسك بوحدة وادى النيل مطلباً شعبياً فحسب، بل جاء التمسك أيضاً من الملك فؤاد الذى سعى فى لجنة الدستور ان يكون لقبه «ملك مصر والسودان» وكان «يتهم كل من يحاول حرمانه من نصف مملكته بالخيانة». فاعترضت انجلترا على هذا اللقب باعتباره متعارضاً مع اتفاقية الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩ ولتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٣ كما ورد فى كتاب كيرزون لألنبى فى ٢٥ أغسطس ١٩٢٢. واستقال ثروت باشا رئيس الوزراء لأنه كان محرجاً بين طلب الأنجليز وطلب الملك فؤاد فجاء الملك فؤاد بوزارة توفيق نسيم الثانية التى لم تعمر (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ — ٩ فبراير ١٩٢٣) لأنها تمسكت فى مشروع دستور ١٩٢٣ بمادتين، إحداهما استبدال لقب «ملك مصر» بلقب «ملك مصر والسودان» والأخرى تنص على أن نظام الحكم فى

السودان يتقرر فيما بعد بمقتضى وثيقة خاصة، متجاهلة الاعتراض البريطانى، مما أدى إلى قيام الحكومة البريطانية بتقديم إنذار إلى الملك فؤاد بأن هذه الفقرات فى الدستور «لا تتفق مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ولا نصوص تصريح ٢٨ فبراير» (برقية اللنبى لكيرزون فى ٢٦ يناير ١٩٢٣)، وشفعت الإنذار بمظاهرة عسكرية فى الاسكندرية وبورسعيد (برقية اللنبى لكيرزون فى ٣٠ يناير ١٩٢٣). وحاول توفيق نسيم ان يتخلص من هذا المأزق بالاستقالة ولكن الانجليز أصروا على تلقى رد بقبول إنذارهم قبل انقضاء ٢٤ ساعة فقبل توفيق نسيم الإنذار البريطانى قبل ان يستقيل، وبذلك انقذت الوزارة ماء وجه جلالة الملك وربما انقذت عرشه كذلك.

وفى ١٩٢٣ زار حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى السودان وأجرى اتصالات بزعماء الحركة الوطنية فيه. وكان الحزب الوطنى منذ أيام مصطفى كامل أشد المجموعات السياسية تطرفاً فى التمسك بحقوق ملكية مصر للسودان و«الملحقات» الضائعة بعد عصر إسماعيل وهى «زيلع» و«مصوع» و«هرر»، بينما كان الوفد يتبنى الكفاح المشترك لتحرير وادى النيل والتمسك بحقوق مصر فى السيطرة على مياه النيل. فكان الحزب الوطنى أقرب إلى المنطق الملكى فى تلقيب الملك فؤاد «بملك مصر والسودان».

وفى خلال ١٩٢٤ تصاعدت الحركة الوطنية فى السودان إزاء محاولات الإنجليز سلخ السودان عن مصر بتجميع عرائض الولاء لملك إنجلترا، فجمع زعماء المقاومة عرائض مضادة تعلن ولاء السودانيين لملك مصر. وتحرك وفد سودانى يحمل هذه العرائض المضادة متجهاً إلى القاهرة ولكن الحكومة السودانية منعته من السفر كما اعتقلت الملازم أول زين العابدين ممثل جنوب السودان والسيد محمد المهدى التعايشى، ابن الخليفة التعايشى، ممثل شمال السودان، فى حلفا وأعيدا إلى الخرطوم، وكانا فى طريقهما إلى القاهرة لنفس الغرض. واحتج الوفد السودانى على منعه من السفر ببرقية أرسلها فى ١٧ يونيو ١٩٢٤ إلى رئيس مجلس النواب المصرى وطالب مصر بالتدخل لوقف

التنكيل بالسودانيين الأحرار «خدام العرش المصرى» معلنين ثقتهم بأن «سفينة يقودها سعد» لا يمكن أن تحطمها الزوابع والصخور.

واحتجاجاً على هذا القمع نظمت جمعية اللواء الأبيض المظاهرات فى أم درمان وعطبرة وبورسودان ومدنى فى ١٩ يونيو وكانت المظاهرات تهتف بحياة مصر وحياة ملك مصر، وجرح فيها عشرات واعتقل عشرات. واتهمت إنجلترا مصر بانها منظمة كل هذه القلاقل. وفى ٩ أغسطس تظاهر طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم حاملين البنادق هاتفين أمام قصر الحاكم العام وأمام السجن العمومى حيث المسجونون السياسيون بحياة ملك مصر وسقوط الاستعمار، ثم عادوا إلى المدرسة الحربية فاحاطت بهم قوة بريطانية وجردتهم من سلاحهم واعتقلت زعماءهم، فعمت المظاهرات فى أم درمان وواو وملكال والعطبرة وأسفرت المصادمات عن عدد من القتلى والجرحى والمعتقلين.

وقد ألهبت حوادث السودان البرلمان المصرى والرأى العام المصرى وكان سعد زغلول منذ حوادث يونيو ١٩٢٤ مشتبكاً مع الحكومة البريطانية فى سلسلة من الاحتجاجات على محاولات انجلترا، تشجيع الحركة الانفصالية فى السودان وعلى قمع الحركة الموالية لمصر. واغتنم الحزب الوطنى فرصة هذه الاضطرابات لإحراج سعد زغلول فطالبه النائب عبد اللطيف الصوفانى «بعدم مخاطبة واضعى اليد على السودان» لأن «المفاوضة غير منتجة» فقال سعد: «السودان كله تحت يد قوية، فماذا أصنع؟ إما أن تتبع طريقتى، وإلا فدلنى على خير منها...» وسأل سعد الصوفانى: «عندك تجريدة؟» (أى «حملة»). وجاء الرد من حكومة رامزى ماكدونالد فى مجلس اللوردات بتاريخ ٢٥ يونيو بأن الحكومة البريطانية «لن تسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان أو بإجراء هذا التبدل من دون إذن البرلمان البريطانى». فأعلن سعد زغلول فى جلسة ٢٨ يونيو أمام مجلس النواب المصرى عزمه على الاستقالة ولكن المجلس تمسك ببقائه لتحقيق «الاستقلال التام لمصر والسودان».

واتهمت حكومة السودان الوفد والحزب الوطنى بأنهما المحرضان على حوادث السودان وفى ٦ يونيو كتب اللنبى إلى سعد زغلول قائلاً ان حكومة السودان مقتنعة بإن اضطرابات السودان موعز بها ومدبرة من مصر. واستندت حكومة السودان إلى هذا الاتهام لطرد الضباط والموظفين المصريين من السودان بالجملة بوصفهم المحرضين على هذه القلاقل.

وفى أغسطس ١٩٢٤ دخل الوضع فى السودان فى منعطف خطير، ذلك ان اجتماعاً على أعلى مستوى عقد فى لندن بين رامزى مكدونالد رئيس الوزراء البريطانى، واللورد اللنبى المندوب السامى فى مصر والسيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام لبحث موضوع السودان. وقد انتهى الاجتماع إلى النتائج الخطيرة التالية:

(١) إذا رفضت الحكومة المصرية التصرف بامانة فى السودان فالحكومة البريطانية ستطالبها بإخلاء السودان جملة.

(٢) العمل على إنشاء قوة سودانية خالصة.

(٣) زيادة المساحة المزروعة قطناً بمشروع الجزيرة لتنمية موارد السودان الإقتصادية والانفاق على هذه القوة السودانية. باختصار الاعداد لطرد مصر من السودان مدنيين وجيشاً والإنفراد بحكم السودان.

وللتمهيد لطرد المصريين من السودان أرسلت الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥أغسطس تندد باشتراك اورطة السكة الحديدية فى العطبرة فى اضطرابات أغسطس وتعلن أنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ الأمن فى السودان ولذلك فقد رأت تعزيز الحامية البريطانية وصرحت لحكومة السودان بإبعاد أورطة السكة الحديدية وأية وحدة أخرى فى الجيش المصرى ترى فيها عدم الولاء. وفى ٢٢أغسطس ردت الحكومة المصرية بان حفظ الأمن فى السودان هو مسئولية الجيش المصرى وهو يضطلع بهذه المسئولية، وأورطة السكة الحديدية تابعة لسردار الجيش المصرى وهو المسئول أمام الحكومة المصرية عن نظام جميع وحدات الجيش، وليس لحاكم السودان العام الحق فى إبعاد أو

تعزيز إلا بموافقة الحكومة المصرية التى لن تتردد فى إبدال أية وحدة مصرية إذا دعت الحالة إلى ذلك. فرد وزير الخارجية البريطانية بان «المحافظة على النظام فى السودان هى مبدئياً شأن الحاكم العام الذى يتولى القيادة العليا لجميع القوات السودانية، مصرية كانت أم بريطانية، بحكم المادة ٣ من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩. ويظهر ان الحكومة المصرية تنسى أن الحقوق التى تتمتع بها مصر فى السودان إنما هى مستمدة من هذه الاتفاقية، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصرى والصحافة المصرية».

وفى هذا الجو المتوتر حول السودان جرت مفاوضات سعد ــ مكدونالد لحل المسألة المصرية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤. وكانت مطالب سعد تتركز حول جلاء جميع القوات البريطانية عن الأراضى المصرية وتنازل بريطانيا عن تحفظاتها الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بشأن حماية المواصلات الأمبراطورية (قناة السويس) وحماية الأجانب والأقليات وحماية مصر من الغزو الخارجى وحماية حقوق بريطانيا فى السودان بجيش احتلال فى زمن السلم، استناداً إلى أن توقيع معاهدة تحالف فى حالة نشوب حرب يغنى عن الوجود البريطانى فى مصر فى زمن السلم. كذلك طالب سعد بسحب المستشار المالى البريطانى والمستشار القضائى البريطانى. وقد فشلت هذه المفاوضات فى الظاهر على الأقل بسبب المناخ الملبد الذى خلفه الوضع فى السودان من جهة وبسبب أن حكومة العمال برياسة ماكدونالد كانت فى آخر عمرها، فهى لا تملك أن تحل أو تربط، وبالفعل حلت محلها حكومة المحافظين.

قطع سعد المفاوضات وعاد إلى مصر فى أكتوبر ١٩٢٤، فوجد الملك فؤاد وحاشيته يتأهبون للإطاحة به مستغلين فشل سعد فى المفاوضات وتوتر الوضع فى السودان وارتفاع صوت دعاة العودة إلى المقاومة المسلحة وأكثرهم من أنصار الحزب الوطنى، باعتبار أن فشل مفاوضات سعد ــ ماكدونالد قد أثبت أن طريق المفاوضات طريق مسدود.

كان الملك فؤاد الاوتوقراطى قد كسب الجولة الأولى فى الحكم المطلق مع لجنة الدستور بإضافة المادة ١٥٣ فى دستور ١٩٢٣ التى تنص على تبعية المعاهد الدينية للملك وعلى حقه فى التصرف فى شئونها وفى تعيين الرؤساء الدينيين بحجة إنقاذ الأزهر وما شاكله من التطاحن الحزبى، وكانت لجنة الدستور قد رأت نقل هذه السلطات إلى الحكومة والبرلمان. وكان معروفاً عن سعد زغلول انه فى شبابه، منذ أيام محمد عبده، كان من دعاة إنشاء مدرسة القضاء الشرعى. فحرك الملك مظاهرات الأزهريين وطلاب المعاهد الدينية التابعة للأزهر لمطالبة الوزارة بالغاء مدرسة القضاء الشرعى وبأن تقتصر وظائف القضاء والتعليم الدينى وتعليم اللغة العربية على خريجى الأزهر، فشكلت الوزارة لجنة لبحث هذا الموضوع. وعمت مظاهرات المعاهد الدينية فى الإسكندرية وطنطا وأسيوط. وارتفع فى مظاهرات الأزهريين هتاف جديد هو «لا رئيس إلا الملك» كرد على النداء المألوف: «لا رئيس إلا سعد».

وكان أحد كبار المحركين لهذه المظاهرات والاضطرابات حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف الذى صدر مرسوم ملكى فى ٨ نوفمبر ١٩٢٤ بتعيينه وكيلاً للديوان الملكى ورئيساً له بالنيابة والانعام عليه دون رجوع للوزارة بالوشاح الأكبر من نوط النيل، رغم أن سعد زغلول كان قد طلب إزاحته من منصبه فى وزارة الأوقاف بسبب كثرة دسائسه ضد الوزارة ويبدو أن الملك فؤاد بعد فشل مفاوضات سعد ــ ماكدونالد أقام كونكوردا مع الإنجليز للإطاحة بوزارة سعد زغلول لأنه فى الوقت نفسه أنعم دون رجوع للوزارة بالأوسمة على الضباط الذين شاركوا فى قمع اضطرابات السودان. وهناك أيضاً احتمال أن يكون الإنجليز قد حصلوا على هذه الأوسمة بلى ذراع الملك فى الخفاء دون علم الوزارة حتى لا يعترض عليها سعد، فالقصد كان إذلال ثوار السودان واثبات قوة الحاكم العام الإنجليزى.

وهكذا اتخذ الصراع بين الملك فؤاد وسعد زغلول للمرة الثانية منذ أزمة تعيينات أعضاء مجلس الشيوخ، شكلاً سافراً. وفى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قدم

سعد استقالته إلى الملك وأعلنها فى البرلمان فأعلن النواب والشيوخ ثقتهم فى الوزارة وشكلوا وفداً لمطالبة الملك برفض استقالة سعد. وتدفقت الجماهير فى شوارع القاهرة واتجهت إلى ميدان عابدين تهتف «سعد أو الثورة». فتراجع الملك واشترط سعد لسحب استقالته أربعة شروط رضخ لها الملك، هى:

(١) أن يترك حل مسائل الأزهر للوزارة دون تدخل من أصحاب الدسائس.

(٢) ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين موظفى القصر بل يكون ذلك بموافقة الوزارة باعتبار ان المادة ٤٨ من الدستور تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة وزرائه.

(٣) ان يتبع رجال السلك السياسى وزارة الخارجية بدلاً من تبعيتهم للقصر.

(٤) ألا تجرى مخابرات بين الملك والدول الأجنبية إلا بعد إطلاع الوزارة وموافقتها.

وهكذا خرج سعد زغول من معركته مع الملك فؤاد للمرة الثانية منتصراً انتصاراً ساحقاً فسحب استقالته.

ولكن انتصاره لم يدم إلا يومين، ففى ١٩ نوڤمبر ١٩٢٤ اغتيل السيرلى ستاك باشا، سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، فى ميدان لاظوغلى وهو خارج من وزارة الحربية. كان لا بد من حادث عنيف يرج البلاد رجاً ويظهر حكومة سعد زغلول بأنها غير قادرة على حفظ الأمن. وقد أدى مقتل السردار هذا الغرض.

وبعد وفاة السردار فى ٢١ نوڤمبر قدم اللنبى إنذاره المشهور إلى سعد زغلول فى ٢٢ نوڤمبر ١٩٢٤، وتحركت قطع الأسطول البريطانى من مالطة إلى الإسكندرية وبورسعيد لتعزيز الإنذار. واحتلت القوات البريطانية جمرك الإسكندرية. وقد رفض سعد المطالب البريطانية السياسية الواردة فى الإنذار

ولم يقبل إلا المطالب المتعلقة بالجريمة. قبل إعلان أسف الحكومة على الحادث وقبل البحث عن الجناة أياً كانوا وعقابهم أياً كانوا بأشد العقاب، كما قبل ان تدفع الحكومة المصرية مبلغ نصف مليون جنيه كتعويض لأرملة السردار. ولكنه رفض إصدار أمره بسحب قوات الجيش المصرى من السودان خلال ٢٤ ساعة وتحويل القوات السودانية إلى جيش سودانى خاضع للحكومة السودانية وحدها، ورفض الموافقة على زيادة المساحة المزروعة فى أطيان الجزيرة فى السودان أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فدان على وجه مطلق، ورفض سحب اعتراضات مصر على التحفظ البريطانى الوارد فى تصريح ٢٨ فبراير بحق بريطانيا فى حماية الأجانب والأقليات، أو إعادة النظر فى قانون الموظفين الأجانب وتسوية حالاتهم، أو الابقاء على منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى.

وقبل أن يقدم اللنبى إنذاره إلى سعد زغلول استأذن حكومته تلغرافياً ولكنه استبطأ ردها فتصرف على مسئوليته. فلما جاءه رد الحكومة البريطانية، وافقه من حيث المبدأ على تقديم الإنذار، ولكنه اعترض على ديباجته المهينة التى تصف مصر بالهمجية كما اعترض على طلب غرامة النصف مليون جنيه لأنها بمثابة «ثمن الدم»، واعترض على اقحام موضوع الموظفين الأجانب فى الإنذار لأنه خارج عن موضوع مقتل السردار أما البند الخاص بزيادة المساحة المزروعة فى السودان فقد عدلته الحكومة البريطانية من التوسع المطلق «إلى الحد الذى يمكن اعتباره غير ضار بمصر، وبواسطة لجنة فنية تضم ممثلاً عن الحكومة المصرية». وقد لامت الحكومة البريطانية اللورد اللنبى.

من قتل السردار؟ ولماذا قتله؟

المعروف أن الجماعة التى قتلت السردار جماعة تنتمى إلى جمعية «اليد السوداء» السرية التى كانت تقوم بالاغتيالات السياسية أثناء ثورة ١٩١٩. وقد كان رئيس هذه الجمعية عبدالحليم البيلى المحامى ومن أبرز أعضائها

أبوشادى بك والشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبوالعيون وكانا أستاذين فى الأزهر فى قلب الحركة الوطنية ، وشفيق منصور المحامى ومحمود إسماعيل وعبدالحميد عنايت وعبدالفتاح عنايت ,وعديد من طلبة المدارس العليا والعمال أو الأسطوات .

كانت الشخصيات الرئيسية فى عملية اغتيال السردار هم شفيق منصور المحامى ومحمود إسماعيل (محرر) وعبدالحميد عنايت وعبدالفتاح عنايت (طالب طب) ومحمد فهمى على (عامل)، وكلهم اشتركوا بأيديهم فى إطلاق الرصاص على السردار يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، ثم هربوا فى سيارة تاكسى كانت تنتظرهم فى ميدان لاظوغلى وفرت بهم إلى الإسكندرية ثم إلى مرسى مطروح حيث قبض عليهم متخفين فى هيئة بدو الصحراء الغربية بعد أن أعلنت وزارة سعد زغلول عن مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه لمن يرشد الحكومة إلى القبض على الجناة ، وناشدت الشعب المصرى قبل استقالتها لمعاونة الحكومة فى القبض على مرتكبى هذه الجريمة التى أدت إلى انتكاسة شديدة فى الحركة الوطنية وإلى طرد المصريين من السودان، جيشاً ومدنيين . وقد حكم على الجناة بالإعدام واعدموا فيما خلا عبدالفتاح عنايت الذى خفف الحكم عليه إلى المؤبد نظراً لصغر سنه ، واكتفاء باعدام أخيه الأكبر عبدالحميد عنايت .

وقد اتهم عبد الحليم البيلى بالتحريض على قتل السردار وحقق معه . وراج وقتئذ إن المخابرات البريطانية هى التى دبرت اغتيال السردار، عن طريق عميل من عملائها هو نجيب الهلباوى الذى يقال إنه حرض شفيق منصور على اغتيال السردار، لكى تجد بريطانيا الذريعة الكافية أمام الرأى العام العالمى لطرد مصر من السودان وتنفيذ المخطط الذى اتفق عليه ماكدونالد واللنبى ولىستاك فى لندن فى اجتماع اغسطس ١٩٢٤. وقيل ان مستر كين بويد ، رئيس الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية المصرية تقدم ببلاغ لدار المندوب السامى يقول فيه : «أبلغنى مرشدى مستر H أن سعد زغلول عقد

اجتماعاً فى بيته حضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد، وأنهم اقسموا اليمين على اغتيال الإنجليز، وأن سعد زغلول هاجم فى الاجتماع السردار لأنه لم يزره أثناء وجوده فى لندن، وأنه بناء على هذا وضعت خطة اغتيال السردار». وقيل ان مستر H هذا هو نجيب الهلباوى. وقد قبضت الحكومة على مكرم عبيد لفترة وقبضت على أحمد ماهر والنقراشى واتهمتها بالاشتراك فى مقتل السردار بناء على اعتراف مكتوب أدلى به شفيق منصور تحت التعذيب وتحت الوعود التى جاءته بتخفيف الحكم عليه من إسماعيل صدقى باشا (وزير الداخلية فى وزارة أحمد زيور باشا التى خلفت وزارة سعد زغلول)، باتفاق مع المندوب السامى (اللورد لويد بعد رحيل اللورد اللنبى).

وقد كان هم وزارة زيور الأكبر هو توريط الوفد فى جرائم الاغتيالات السياسية بهدف تحطيمه تنفيذاً لسياسة السراى وكان هذا أيضاً متفقاً مع سياسة الإنجليز. وقد عاد شفيق منصور وسحب اعترافه على أحمد ماهر والنقراش فى ٣١ يوليو ١٩٢٥، ولكن تقرير شفيق منصور بالعدول عن اعترافه على أحمد ماهر والنقراشى لم يقدم للنائب العام إلا بعد أربعة أشهر من التقرير الأول وبعد إعدام شفيق منصور نفسه، حتى يستحيل على الدفاع مناقشته فيه. فأصدرت محكمة الجنايات حكمها فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ ببراءة أحمد ماهر والنقراشى واثنين آخرين. وكانت هيئة المحكمة مكونة برياسة القاضى الإنجليزى كيرشو وعضوية كامل إبراهيم بك وعلى عزت بك.

وكان واضحاً ان القاضيين المصريين كانا فى صف التبرئة بينما كان القاضى الإنجليزى فى جانب الإدانة لأن القاضى كيرشو كتب إلى وزير العدل محتجاً بان الحكم فيه إخلال بالعدالة، وهو لهذا «يرى أن من واجبه الخروج فى هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سرية المداولة، ويتوجه لدار المندوب السامى فيطلعه عليها باعتباره حامياً للأجانب فى مصر، وقد استقال

كيرشو واحتج المندوب السامى، اللورد لويد، على الحكم بمذكرة أرسلها لزيور باشا رئيس الوزراء مؤرخة ٢ يونيو ١٩٢٦. وقد كانت خطورة تبرئة أحمد ماهر والنقراشى التى أدركتها جميع الأطراف أنها كانت بمثابة تبرئة للوفد من الاشتراك فى أعمال الارهاب وبالتالى أهدرت الإنذار البريطانى الذى قدمه اللورد اللنبى لسعد زغلول فور مقتل السردار ليسوغ طرد المصريين من السودان والتدخل المباشر فى حكم مصر لصيانة أرواح الأجانب.

وبتبرئة أحمد ماهر والنقراشى وانهيار شبهة الاتهام التى قام عليها الإنذار البريطانى لاقصاء سعد عن الحكم، لم يعد هناك ما يمنع سعد زغلول من ممارسة حقه فى أن يعود رئيساً للوزارة بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية. وقد خاطبه اللورد لويد فى العدول عن ذلك فرفض سعد تدخله، وهنا عادت انجلترا إلى استعراض العضلات فقامت بمظاهرة بحرية فى مياه الإسكندرية، فتراجع سعد قبل تدهور الموقف، وانقاذاً للموقف رتبت عملية انسحابه الدستورى باحتفال قومى لتكريمه فى فندق الكونتننتال اشترك فيه عدلى باشا وثروت باشا ورشدى باشا وإسماعيل صدقى باشا، وخطب فيه إبراهيم الهلباوى عن الأحرار الدستوريين وحافظ رمضان عن الحزب الوطنى ومكرم عبيد عن الوفد، ثم ناشد النواب الوفديون سعد زغلول الابتعاد عن متاعب الحكم صوناً لصحته الغالية وأيد الحاضرون هذا الرأى بالاجماع وقوفاً. وهكذا بدا فى الظاهر ان تنحى سعد زغلول عن قبول الحكم إنما جاء استجابة لمشيئة الأمة وليس بسبب التدخل البريطانى. وهكذا ألف عدلى باشا «وزارة الوحدة الوطنية» التى سميت بالخطأ «الوزارة الائتلافية». وقد رفض سعد زغلول أن يسميها وزارة ائتلافية لأن الائتلاف يقوم عند عجز حزب واحد عن تشكيل الوزارة نظراً لاهتزاز أغلبيته البرلمانية، «فإن صاحب الدولة عدلى يكن باشا لم ينتخب رئيساً للوزراء ليمثل حزب الأحرار الدستوريون، مطلقاً. ولو كان هذا المعنى ما كان الرئيس، بل كان غيره من حزب الأغلبية، وإنما هو قد انتخب لأنه يمثل فكرة نسعى إليها كلنا: فكرة الاندماج، فكرة المزج، فكرة

الوحدة الوطنية، وهذا ما أردناه أثناء الانتخابات وبعد الانتخابات، قبل الأزمة التى حدثت وبعدها».

ومع ذلك فقضية مقتل السردار، رغم خطورتها، قد اكتنفها ولا يزال يكتنفها الغموض بسبب قوة الاشتباه فى أن تكون من تدبير السراى، أى الملك فؤاد عن طريق المتآمر الأكبر حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة. فقد اقترن اغتيال السردار والانذار البريطانى مباشرة بظواهر مريبة: منها إن عبدالحليم البيلى، الذى كان عضواً فى الوفد وأحد قادة الجهاز السرى ورئيس جمعية «اليد السوداء» التى نفذت اغتيال السردار، استقال من عضوية الوفد وانضم إلى «حزب الاتحاد» الذى ألفه أحمد زيور باشا كحزب للملك فؤاد بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس. وكان عبدالحليم البيلى صديقاً حميماً لشفيق منصور. كذلك كان محمود إسماعيل قد انضم إلى حزب الاتحاد وعين محرراً بجريدة «الاتحاد» بمرتب شهرى قدره عشرون جنيهاً، وكان وثيق الصلة بعبدالحليم البيلى. وقد صرح أخوه أحمد إسماعيل أمام محكمة الجنايات قائلاً: «هذا القفص ينقصه حسن باشا نشأت، لأنه المحرك الأول واليد الخفية فى تحريك عصابات القتل». (بعد أربعين عاماً، «الأخبار» بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٦٣، سحب أحمد إسماعيل كلامه وزعم أن فتح الله بركات دفعه إلى هذا الاتهام لكى يصطاد الوفد السراى).

وفى اعترافات شفيق منصور أثناء المحاكمة، أن محمود إسماعيل كان يتردد على مكتبه بين ١٣ و٢٥ أكتوبر بعد فشل مفاوضات سعد ــ ماكدونالد ويقول انه «فكر فى الحالة الحاضرة، ورأى أن سعد زغلول باشا لم يأت بشىء من المفاوضات، وان الإنجليز لا يزالون متشددين، وأن حوادث السودان مستمرة، وليس هناك من سبيل لايقاف المعاملة القاسية التى يعامل بها أهالى السودان إلا إذا أفهمت إنجلترا بانه لا يزال هناك فى مصر قوة مستعدة

لأن توقف أعمال القسوة عند حدها . وأن يفهم العالم ان مصر لاتزال فيها حياة بواسطة ارتكاب الحوادث الفردية » .

ويبدو أن اغتيال السردار لم يكن البديل الوحيد المطروح ، فقد نشر عبد الفتاح عنايت فى ١٢ سبتمبر ١٩٦١ مقالاً فى جريدة «الأخبار» بعد الافراج عنه لانقضاء مدة عقوبته أن النية كانت متجهة فى العمل إلى اغتيال اللورد اللنبى ، ولكن عدل عنها نظراً لصعوبة تنفيذها بسبب الحراسة المشددة عليه ، فلما نشرت الصحف ان السردار سيمر فى القاهرة ويبقى فيها أسبوعاً فى طريقه إلى السودان بعد انتهاء أجازته فى إنجلترا تغيرت الخطة وتحولت إلى اغتيال السردار.

والأرجح أن هذا صحيح فعلاً ، ولكن تفسير عبد الفتاح عنايت قد يكون صحيحاً ظاهرياً ، بمعنى أن هذا ما قيل للقتلة يومئذ للعدول عن اغتيال اللنبى إلى اغتيال السردار ، وهو قد قبل التفسير على علاته لصغر سنه فقد كان فى موقع التنفيذ لا التخطيط . أما السبب الحقيقى فربما كان ان اغتيال اللنبى كان لقمة كبيرة لا يستطيع مدبر الاغتيال أو مدبروها أن يزدردوها لانها قد تطيح بكل شيء بالوفد وبالعرش وبالاستقلال وبالدستور. وهو الفرق بين اغتيال اللورد كرومر واغتيال الجنرال جوردون .

ولم يكن محمود إسماعيل وحده هو الذى أشار بإصبع الاتهام إلى حسن نشأت باشا ، فالثابت من أوراق قضية السردار ان حسن نشأت كان على علاقة وثيقة بمحمود إسماعيل وانه كان يحاول الدفاع عنه ومساعدته اثناء اعتقاله إلى الحد الذى دعا القضاة إلى استجوابه أثناء المحاكمة . كذلك كانت شهادة انجرام بك ، أحد كبار الموظفين الإنجليز بوزارة الداخلية ، تتجه لإثبات تهمة التحريض على حسن نشأت باشا . وقد كان من أقوال شفيق منصور أثناء التحقيق أنه كان يعارض فى قتل السردار. وبعد الحكم على المتهمين بالإعدام استمر نظر قضية الجهاز السرى للاغتيالات السياسية وكان

انجرام بك يحاول التحقق من صحة أقوال شفيق منصور بسؤال بقية المتهمين. وقد سأله أحمد لطفى بك ممثل الدفاع:

ــ ذكرتم حضرتكم أن شفيق منصور أخبر أنه كان يعارض فى قتل السردار، وأنكم سألتم فى هذا الأمر محمود اسماعيل ثم عبد الحميد عنايت ثم عبد الفتاح عنايت، فما وجه الاهتمام بهذا الأمر بعد الحكم عليه بالإعدام؟

ــ فأجاب انجرام بك:

ــ افتكر ان هذا كان لفائدة القضاء، لأنه إقرار هام جداً.

ــ وماذا كان يترتب على صحة هذا الاقرار فى نظركم؟

ــ لو كان صدقاً كان يدخل حسن نشأت باشا كمحرض فى القضية.

ومعنى كلام انجرام بك أن حسن نشأت هو الذى أوحى لمحمود إسماعيل باغتيال السردار، وأن محمود إسماعيل هو الذى اقنع الباقين بذلك أو نقل إليهم هذه الرغبة أو هذا الأمر. ومع ذلك فقد أنكر محمود إسماعيل تماماً أن لحسن نشأت أو لعبد الحليم البيلى أية صلة بالجناية وقد ظل متماسكاً إلى لحظة إعدامه. فى «الأهرام»، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٢٥ إنه عندما ساقوه إلى حبل المشنقة قال مستخفاً بالموت: «فين المشنقة دى؟.. أنا وجميع أفراد عائلتى ووالدى وابنى فداء لمصر». وأنا شخصياً اشتبه فى أن نشر «الأهرام» بالذات لهذا الكلام البطولى الاثارى فى قمة انتكاسة الحركة الوطنية أمام الإنجليز ما كان ليكون ممكنا لولا أن حكم السراى المباشر فى عهد نشأت وزيور قد وضع كل ثقله فى المعركة مع الإنجليز ليسبغ البطولة صادقة كانت أو مزيفة ــ على رجل القصر الذى واجه الموت دون أن يخون القصر حتى ينزل فى صحائف التاريخ بين شهداء الوطنية. فطول هذا الهتاف الأخير وتفصيله على هذا الوجه أمر مريب، فهو يوحى بأن درجات من الرتوش دخلت عليه فى سكرتارية التحرير لتجعله كأقوال العظماء، أو انه قد داخلته درجة من الهستيريا.

كنت فى التاسعة عندما أطلق عبد اللطيف عبد الخالق الرصاص على سعد وقريباً من العاشرة عند اغتيال السردار وفى العاشرة عندما حوكم أعضاء جمعية «اليد السوداء» وأعدموا. وكنت أتابع هذه الأحداث المثيرة وأخبار المحاكمات فى الجرائد اليومية وفى المجلات الأسبوعية المصورة. وكان أبى كأكثر أبناء طبقته يقرأ جريدتين «الأهرام» صباحاً و«البلاغ» بعد الظهر: «الأهرام» لأخبار الدولة والوفيات، و«البلاغ» لأخبار الوفد وخطب زعمائه والتحليلات السياسية. وبهذا لم تكن متابعتى لهذه الجرائم السياسية مجرد متابعة لقصص بوليسية وإنما متابعة لمشاكل وطنية. وكان أبى متعاطفاً مع الوفد ولكن فى سلبية وهدوء، فلم أره يشارك أبداً فى عمل سياسى من أى نوع كان. ومع ذلك فقد انتفعت من بصيرته السياسية كثيراً حين كان يشرح لى أو يعلق أمامى على ما كنت اقرؤه.

مثلاً كنت أسأله وأنا أقرأ شيئاً عن البلشفيك أو الحزب الشيوعى المصرى: «ما الشيوعية؟» فيجيب «يعنى مال الدنيا روك». فأسأله: «ويعنى أيه روك؟» فيجيب: «يعنى ملك ع المشاع. فدان طين مثلاً أو عمارة أو فابريقة (مصنع)، ماحدش يملكها لوحده لكن يملكها الناس شرك». وكانت هذه طريقة مبسطة جداً فى شرح المذاهب السياسية، ورغم سذاجتها فقد كانت تقرب هذه المعانى إلى عقلى المتطلع الصغير. ولست أشك فى أن أبى، الذى كان قارئاً نهما، كان يعرف أوليات الماركسية والمدارس المختلفة فى الإشتراكية، ولكنى لم أسمعه يحدثنى أبداً عن كارل ماركس أو غيره من فلاسفة الفكر السياسى. وإنما كان دائماً يتوسع فى الكلام إذا جاء ذكر الإنجليز أو سعد أو عدلى أو ثروت أو المفاوضات مع ملنر وماكدونالد أو جاء ذكر السودان واضطراباته واغتيال السردار أو الدستور أو البرلمان. وكان يشرح لى الفرق بين الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد، إلخ....

وكانت لأبى آراء كثيرة ثابتة فى السياسة وغيرها: كان مثلاً يقول لى أن الإنجليز عموماً راقون فى الأخلاق منحطون فى السياسة، وأنهم دهاة ولا يتحركون بعواطفهم ولكن يتحركون بمصلحتهم. وكان لا يستبعد أنهم قتل السردار ليطردوا المصريين من السودان وليهدموا سعد زغلول والوفد. وكان مثلاً يعتقد أن الملك فؤاد موظف عند الإنجليز لأنهم هم الذين وضعوه على عرش مصر. وكان مثلاً يعتقد أن أكثر باشوات البلد خدم عند الإنجليز، أو «برادع الإنجليز» كما وصفهم سعد زغلول، وإن بعضهم جواسيس للإنجليز وعيون لهم على الحركة الوطنية يبلغونهم كل ما يجرى فى البلاد أولاً بأول. وكان لا يحب الأحرار الدستوريين لثرائهم الفاحش ولتعاليهم على الشعب. وكان دائماً الامتعاض من الحزب الوطنى لأنه يغلب العاطفة الدينية على العاطفة الوطنية، ودائم الاتهام له أنه يتطرف فى الوطنية الكلامية بطلب المستحيل، ولا يشارك بشىء واضح فى الثورة، ولا يتقن شيئاً إلا الاغتيالات السياسية التى تضر أكثر مما تنفع، فكل عمله فى الخفاء كأنه جمعية سرية كبرى. وكان أبى يقول إن الإنجليز لا يحسبون حسابنا لأننا نقاتل بعضنا البعض أكثر مما نقاتلهم.

كان أبى يقول لى ان قتلة السردار من رجال الحزب الوطنى، شفيق منصور والأخوين عنايت، اندس بينهم بعض الجواسيس، وان المستفيد الأول من مقتل السردار الإنجليز. وكان يقف حائراً أمام دور حسن نشأت وعبد الحليم البيلى ومحمود إسماعيل فى عملية الاغتيال، لأن هذا يدخل السراى فى تدبير الجريمة.

وأنا الآن على بعد ٥٥ سنة من هذا الحادث أجد نظيراً لهذه المؤامرة الانقلابية فى حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢)، حيث كان الملك فاروق والإنجليز صاحبى المصلحة فى الاطاحة بالنحاس باشا بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦. كذلك كان الملك فؤاد والإنجليز صاحبى المصلحة فى الإطاحة بسعد

زغلول. اما الملك فؤاد فقد تصور بعد إعلان الاستقلال الناقص بتصريح ٢٨فبراير ١٩٢١ أنه أصبح ملكاً «بحق وحقيقى» وأخذ يضغط على لجنة الدستور خلال ١٩٢٢ و١٩٢٣ لاعلانه «ملك مصر والسودان» ولم يتوقف عن الضغط حتى جاءه الانذار البريطانى «فكّش ملك» كما يقولون فى لغة الشطرنج. كذلك اتخذت المظاهرات والقلاقل العسكرية والمدنية خلال ١٩٢٣ و١٩٢٤ صورة مظاهرات ولاء للتاج المصرى عملاً بمبدأ «وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى». كذلك نجح الملك فؤاد فى الضغط على لجنة الدستور خلال ١٩٢٢ و١٩٢٣ حتى شوه دستور ١٩٢٢ بجعله منحة من الملك وباطلاق حق العرش فى إقالة الوزارات وحل البرلمان وتعطيل المراسيم والسيطرة المباشرة على رجال الدين وعلى السلك السياسى وغير ذلك. ومنذ الغى مصطفى كمال الخلافة فى تركيا فى مارس ١٩٢٤ أخذ الملك يعد العدة لاعلان نفسه خليفة على المسلمين، فشكل له حسن نشأت «لجان الخلافة» فى البلاد لجمع العرائض.

فكأنما الشعب المصرى لم يقم بثورته إلا ليزيد من هيلمان الملك فؤاد وليوطد حكمه الاوتوقراطى وليثبت بلغة المظاهرات الازهرية أنه «لا رئيس الا الملك».

وإذا بالملك يفاجأ بسعد زغلول يحرك الشارع المصرى هاتفاً «سعد أو الثورة» فى أوائل ١٩٢٤ حين أراد الملك أن ينفرد بتعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ (أى ٤٠٪)، فاصر سعد على أن يتم التعيين بناء على ترشيح من مجلس الوزراء، وإذا بسعد زغلول يحرك الشارع المصرى هاتفاً «سعد أو الثورة». فى أواخر ١٩٢٤ حين دفع الملك الأزهريين إلى التظاهر ضد الوزارة، وحين دأب الملك على التدخل عن طريق حسن نشأت ورجال السراى فى أعمال القضاء، وفى أعمال الوزارات، وفى الاتصال المباشر برجال السلك السياسى فى الخارج والداخل، كما دأب على الانفراد بمنح الرتب والنياشين مما جعل سعد زغلول يهدد بالاستقالة، فتراجع الملك.

ولكى يسترد الملك فؤاد ما فقده من أحلام ومن سلطات، حلم ملك مصر والسودان وحلم الخلافة والسيطرة على السلطات الثلاث، كان لابد له من الإطاحة بوزارة سعد زغلول وبالبرلمان الوفدى. كذلك ليستأثر الإنجليز بالسودان وليستردوا بعض ما فقدوه فى مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير، وليسكتوا سعد زغلول عن المطالبة بجلاء القوات البريطانية وبالغاء التحفظات الأربعة، كان لابد لهم من الإطاحة بوزارة سعد زغلول. وهكذا التقت مصالح القصر والإنجليز، وكان مصرع السردار فحقق لكل طرف ما يريد. فانسحب سعد زغلول وحكم الملك البلاد حكماً مباشراً بوزارة أحمد زيور باشا رئيس حزب الاتحاد وبتخطيط حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة. ويرى بعض المحللين أن الإنجليز كانوا يوعزون للملك فؤاد من وراء ستار ان يخلق الأزمات لسعد، ويرى بعضهم الآخر ان الملك فؤاد حين رأى الفجوة الشديدة بين الإنجليز وسعد زغلول بعد فشل مفاوضات سعد ــ ماكدونالد وجد فرصته التى لاتعوض للاطاحة بسعد زغلول. وفى الحالين، كان لابد من عملية جراحية صغيرة، هى دفع المتحمسين لاغتيال السردار لمواجهة الشارع المصرى الواقف من وراء سعد كالبنيان المرصوص. الإنجليز عن طريق نجيب الهلباوى والقصر عن طريق عبد الحليم البيلى ومحمود إسماعيل.

فى ظاهر الأمر لم يكن اغتيال السردار عملاً سافراً من أعمال الخيانة، بل على العكس من ذلك بدا للسذج كعمل من أعمال الوطنية. فبعد فشل مفاوضات سعد ــ ماكدونالد ورفض الإنجليز الغاء التحفظات الأربعة وإجلاء القوات البريطانية عن مصر، تعالت الأصوات من جديد، حتى بين صفوف كثير من الوفديين للعودة إلى الكفاح المسلح، أى إرهاق الإنجليز بالاغتيالات السياسية وبأعمال العنف. ويرى بعض المحللين أن حسن نشأت، مخلب السراى، انتفع بهذا الجو المكهرب بعد عودة سعد من إنجلترا فاشلاً فدفع بعض الوطنيين الملتهبين ممن الفوا العمل السرى فى جمعية «اليد السوداء» إلى اغتيال السردار بوصفه عودة إلى الخط الوطنى السليم، بقصد تأليب

الإنجليز على سعد زغلول ، غالباً دون توقع لرد الفعل البريطانى العنيف ، وهو طرد إنجلترا للمصريين من السودان . وبوقوع هذه الكارثة ، يكون حسن نشأت قد أضر بمولاه « ملك مصر والسودان » من حيث أراد أن يمد تخوم مملكته .

واغتيال السردار لا يزال لغزاً فى حياتنا السياسية كما أن حريق القاهرة لا يزال لغزاً فى حياتنا السياسية وفى اعتقادى أن اهتمام المؤرخين باستجلاء غوامض هذين الحادثين واجب وطنى لانه سوف يساعدنا على المزيد من فهم أنفسنا وفهم من نتعامل معه من الدول العظمى .

الفصل التاسع
سنوات التكوين

كنت فيما أعتقد حتى سن الثانية عشرة، رغم يقظتى الشديدة للسياسة وإحساسى الواضح بالوطنية، متلقياً أكثر منى مشاركاً كأنما وجدانى كان بوتقة تتجمع وتنصهر فيها كافة الشحنات العاطفية والعقلية التى تلقيها فى نفسى هتافات المتظاهرين، وأخبار الجرائد، وخطب الزعماء المنشورة وبعض مقالات الكتاب والصحفيين، وأقوى من كل هذا وذاك أحاديث أبى وتعليقاته على كل ما كان يجرى أو مناقشاته مع أقربائه وأصدقائه القليلين فى مدينة المنيا. ونظراً لروابطنا الخاصة بالسودان فقد كان السودان يَشغل جزاء هاماً من اهتماماتى.

ولم أدرك انى تجاوزت مرحلة التلقى إلى مرحلة المشاركة السياسية إلا فى ١٩٢٧ عند وفاة سعد. فى بيتنا ساد الوجوم. رأيت أبى جالساً يقرأ فى إحدى الجرائد وصف آخر يوم فى حياة سعد قبل أن فاضت روحه، وإلى جواره طبيبه الخاص إبراهيم رامز يحاول أن ينقذه من الموت بداء الحمرة الذى أصيب به. وسعد يشيح بيده: «خلاص. مافيش فايدة. أنا انتهيت»، ثم انتهى فعلاً بعد قليل. وكان أبى ينتحب فى صمت. وبعد أن فرغ من الصحيفة أخذتها وقرأتها مراراً، وبكيت كما بكى أبى. وفى يوم جنـــازه الرهيب بكينا فى صمت مرة ثانية.

لم يكن يدانية يوم إلا يوم جنازة عبد الناصر بعد أكثر من نصف قرن فى ١٩٧٠، وإلى حد ما جنازة مصطفى النحاس، فى ١٩٦٥. وأنا لا أتحدث إلا عما رأيت. وقد سمعت أن أم كلثوم وعبد الحليم حافظ كانت لهما أيضاً جنازات فرعونية أى حين يخرج الشعب كله لوداع معبوده إذا هوى عماد

الدولة. ولكنى للأسف لم أرجنازة أم كلثوم أو عبد الحليم حافظ فقد كنت خارج البلاد. أنا لا أتكلم إلا بما رأيت بنفسى من جنازات، وقد رأيت جنازة النحاس وعبد الناصر رؤية العين، أما جنازة سعد فقد رأيت صورا منها فى الصحف ورأيتها على شاشة السينما. وكانت كيوم الحشر.

وكان من مظاهر اهتمامى بالسياسة انى انشأت أول قصيدة فى حياتى فى رثاء سعد للمشاركة فى إحياء ذكرى وفاته الأولى فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٨، وكنت يومئذ فى الثالثة عشرة من عمرى وقد انتقلت من السنة الثانية إلى السنة الثالثة الثانوية. كنت عند وفاة سعد قد قرأت القصيدتين السخيفتين اللتين نشرهما شوقى والعقاد فى رثاء سعد. وكان مطلع قصيدة شوقى:

شيعوا الشمس ومالوا لضحاها

وانحنى الأفق عليها فبكاها

كنت يومئذ أحس أنها قصيدة رائعة مؤثرة ولكنى بعد أن نضجت أدركت أنها قصيدة ملفقة مفتعلة قالها شوقى، وهو الذى كان له حضور شعرى فى جميع المناسبات، حتى لا يقال إنه لم يشارك الشعب المصرى احزانه القومية.

وقد شارك سعد فى حفل تنصيب شوقى أميراً للشعراء، بل وتصدر الحفل، ورفع شوقى بهذا درجة أودرجات على جافظ، رغم أن شاعر النيل كان وفدياً بينما كان أمير الشعراء «سرياتلى» أو شاعر البلاط، فقد كان من مخلفات الخديو عباس حلمى والارستقراطية التركية. وكان فى وجدانه وعقليته أقرب إلى الحزب الوطنى (مصطفى كامل ومحمد وفريد)، غريباً فى عالم الفلاحين ذوى الجلاليب الزرقاء وعالم الأفندية الذى كان يتزعمه سعد زغلول.

وقصيدة شوقى سخيفة لأنها تعتمد على التشبيه والاستعارة وتغترف من رصيد البلاغة التقليدية بدلاً من التعبيرعما يحس به الشاعر فعلاً، فهى تذكرنا بابيات مثل «كأنك شمس والملوك كواكب»، ومثل «وامطرت لؤلؤاً من

نرجس » ومع ذلك فقد أحببت هذه القصيدة فى تلك الأيام الخوالى لأنى كنت أحب سعد زغلول . ولا اجد الآن دفاعاً عنها إلا إنها لوحة تشكيلية جميلة .

كذلك كنت قرأت قصيدة العقاد التى قالها فى تأبين سعد زغلول يوم الأربعين وأحببتها لانى كنت أحب العقاد ، ومطلع هذه القصيدة السخيفة :

امضت بعد الرئيس الأربعون ؟

عجباً ! كيف إذن تمضى السنون !

والشطر الأول من القصيدة يوحى بسرعة مرور الأربعين وكأنها انقضت فى غمضة عين ، بينما الشطر الثانى لا معنى له إلا إذا كان الزمن يجرى وئيدا متثاقلاً فى بطء لا يحتمل . وهذا يدل على أنه لا شوقى ولا العقاد أحس إحساساً عميقاً عند موت سعد . فسعد عند شوقى هو « الشمس » (!) ، وسعد عند العقاد هو « الرئيس » (!) ، وإذا كانت عواطف شوقى مفهومة ، فعواطف العقاد غير مفهومة ، لأنه كان من أكبر المعجبين بسعد زغلول .

والقصيدتان منظومتان فى بحر الرمل (فاعلاتن فاعلاتن فاعلات) . ويبدو أن العقاد كان يعارض برثائه رثاء شوقى لسعد ليثبت أنه كان أشعر من شوقى . فإذا كان العقاد فعلاً منشغلاً يومئذ بهذه التفاهة ، فليس غريباً أن يأتى رثاؤه فاتراً لهذا الحد . على كل فقد كان الرثاء الذى كتبته فى سعد منسوجاً على نول هذين الشاعرين ، ولم يكن قصيدة بالمعنى المألوف بل كان قصيدة نثرية كلها من بحر الرمل كتبت وكأنها رثاء منثور خال من القوافى ومع ذلك فهو مسترسل فى بحر الرمل .

ولا أذكر الآن ماذا فعلت بهذا الرثاء أكثر من أنى بيضته ونقحته مراراً فى كشكول جديد وعرضته على أصدقائى فى مدرسة المنيا الثانوية ، وربما نشرته بعد عام فى مجلتنا المدرسية الشخصية التى أنشأتها مع ثلاثة من أصدقائى وسميناها « الأخاء » وكان رئيس تحريرها عبد الحميد عبد الغنى الشهير بعبد الحميد الكاتب ، وكنا نكتبها بخط اليد .

كانت لدى فكرة كافية عن عروض الشعر العربى. فقد كان أبى فى تلك الفترة يرشونى بخمسة قروش عن كل صفحة أحفظها من «مصرع كليوباترا» وغيرها من مسرحيات شوقى لتقويتى فى اللغة والأدب.

وأنا على هذا البعد البعيد، كلما ذكرت مرثيتى الرملية فى سعد زغلول عام ١٩٢٨ كيف كانت محررة من القوافى وكيف كانت محررة من التشطير وكيف كانت مجرد تفعيلات متعاقبة مرسلة تعبر فى تدفق عن عواطفى ووجدانى الوطنى، أحس بان ما عانيته فى شبابى من ثورة على عروض الخليل بن أحمد، كانت جذوره ضاربة فى صباى الباكر، حين بدأت تجاربى فى الشعر المرسل فى سن الثالثة عشرة دون أن أعرف شيئاً عن نظرية الشعر المرسل. والأرجح أنى قد فعلت ذلك بتأثير قراءتى لمىّ أو لجبران أو لبعض نماذج الشعر المنثور الذى كان شائعاً فى تلك الأيام.

لم أعد أذكر ماذا كنا نقرأ فى المدرسة الابتدائية لدروس اللغة العربية غير كتاب «القراءة الرشيدة»، وقد كان من أربعة مستويات، لكل سنة دراسية مستوى. أما فى المدرسة الثانوية. قد توقفت دراسة الدين وحلت محلها دراسة «علم الأخلاق» منذ السنة الأولى الثانوية وفقاً لنظم التعليم فى فرنسا والولايات المتحدة وغيرهما من البلاد التى تحظر دساتيرها تعليم مادة الدين فى المدارس لأنها تعتبرأن التربية الدينية هى من اختصاص الأب والأم اللذان يحددان اختيارات الطفل الدينية ومن اختصاص المؤسسة الدينية التى ينتمى إليها الفرد، وليست من اختصاص الدولة التى يتساوى أمامها جميع أبنائها أياً كانت أديانهم أو مذاهبهم الدينية أو اللادينية. إن التعليم الدينى فى المدارس، أن لم يعزز التعصب الدينى بين الصغار، فهو على الأقل يعمق الاحساس بالفوارق بين المواطنين.

وحتى فى مرحلة التعليم الابتدائى كانت مادة الدين اختيارية لا يجوز مساءلة التلميذ فيها فى الامتحان ولا تدخل بتاتاً فى تقدير تحصيله لأن فى ذلك

معنى القهر والإكراه فى شىء يفترض أن الإنسان يعتنقه بمحض اختياره واقتناعه . وقد تدهور الأمر فى مصر بعد نصف قرن إلى درجة أن أول قرار اتخذه الدكتور محمد حلمى مراد حين عينه جمال عبد الناصر وزيراً للتعليم بعد نكسة ١٩٦٧ فى « وزارة الاساتذة » ، كان أنه جعل مادة الدين مادة رسوب فى المدارس ، تملقاً للسوقة والغوغاء أو تنفيذاً لمخطط الطابور الدينى فى البلاد أو بوحى من آرائه الخاصة ، لا أدرى .

وقد كتبت له يومئذ خطاباً يقول اننا فى بلد يضرب الأب فيه ابنه علقة إذا رسب فى الحساب ، فماذا تراه يفعل به إذا هو رسب فى الدين ؟ ثم أن الساقط فى الدين لن يعدم بين اقرانه من يعيره بانه « خاسر دينه » ، هو عموماً يعقد الأولاد ويجعلهم أما يكرهون الدين تماماً أو يهملون كل علم نافع لدراسته ويشاركون فى الإرهاب الدينى ، ثم مزقت الخطاب لإحساسى بعدم جدواه بعد اتخاذ القرار . ولكنى عبرت لحلمى مراد عن خواطرى شفاها فيما بعد حين التقيت به فى مؤتمر بالأسكندرية ، عشر سنوات بعد خروجه من الوزارة . ومن سخرية القدر أن هذا المؤتمر كان حول « حرية الرأى » ودور المثقفين فى حمايتها . وقد كنت وأنا فى المدرسة الابتدائية أحس بشقاء عظيم لا أعرف مصدره ، ساعة كل أسبوع فى حصة « الدين » ، عندما كانوا يشطرون الفصل إلى شطرين ، التلاميذ المسلمين فى حجرة والتلاميذ المسيحيين فى حجرة ، كل مجموعة لتتلقى « دينها » على حدة ، كأنما جهابذة التعليم الدينى قد عجزوا عن إيجاد أرض مشتركة من أوليات الدين بين الإسلام والمسيحية يمكن تلقينها لجميع التلاميذ مجتمعين ، دونما حاجة إلى تعميق هذا الشعور بالاختلاف بين صبيين يجلسان فى تختة واحدة .

من أجل هذا لم أعجب حين جاءتنى زوجتى منذ أسبوع عاجبة لأن بقالنا وهو شاب اسمه حسين ، قال لها : « ربنا بتاعنا أحسن من ربنا بتاعكو » . ولأن زوجتى فرنسية الأصل تربت فى مدارس فرنسا على طريقة

مختلفة، أجابته فى تهكم بعربيتها المضعضعة: «أوول مهمّد اهسن من المسيه، لكن مش يئول ربنا بتانا أهسن من ربنا بتاكوا. ربنا بتا كل الناس. بتاالمسلمين وبتا المسيهيين وبتا اليهود وبتا الهند والصين الألمان والأمريكان. ربنا بتا كل الناس». ولا أعرف أن كان حسين البقال قد فهم ماترمى إليه أم لا.

وانزاح الكابوس الثقيل عن صدرى بعد أن دخلت مدرسة المنيا الثانوية حيث لم يكن هناك دروس فى الدين، وإنما حلت محلها مادة «الأخلاق». وكذلك استجدت مادة أخرى أسمها «التربية الوطنية» كنا نتعلم منها مبادىء المساواة فى الحقوق والواجبات فى المجتمع، وحدود الحريات العامة والخاصة والسلطات الثلاث ومقارنة نظم الحكم فى العالم كالملكية المطلقة والملكية المقيدة والجمهورية، مع تفضيل لنظام الملكية المقيدة بطبيعة الحال، فهذا كان نظام الحكم فى مصر بموجب دستور ١٩٢٣. كذلك كان الكتاب المقرر علينا فى «التربية الوطنية» يتناول بالشرح المواد الرئيسية فى دستور٢٣، مع إبراز أهمية التمثيل النيابى وأهمية نظرية فصل السلطات.. إلخ.

وبطول مرحلة الدراسة الثانوية (خمس سنوات من ١٩٢٦ إلى ١٩٣١) كنا ندرس اللغة العربية (النحو والإنشاء إلخ..) وندرس الأدب العربى فى مقرر اسمه «أدب اللغة».

كان الكتاب المقرر علينا اسمه «المنتخب من أدب العرب» وهو كتاب ضخم من عيون الشعر والنثر العربى اختارها الشيخ السكندرى وشرح صعابها ومعه لجنة من الأساتذة الأعلام كان فى مقدمتهم أحمد أمين. وكنت أكره حصة النحو كرهاً شديداً، ولكنى كنت أجد متعة عظيمة فى حصة أدب اللغة، التى كنا ندرس فيها نماذج من سجع الكهان ومن خطب الجاهلية والعصور الإسلامية كخطب سحبان بن وائل والحجاج ونماذج من النثر العربى

من القرآن الكريم وابن العميد وعبدالحميد الكاتب وابن المقفع والجاحظ ومقامات الحريرى والهمذانى، ونماذج من الشعر العربى من المعلقات حتى المعرى مروراً بحسان بن ثابت والعذريين وجرير والفرزدق والأخطل وابى نواس وبشار ومهيار والشريف الرضى وابن الرومى والمتنبى وأبى تمام، إلخ.. وعلاوة على ذلك نماذج من أدب الأندلس والأدب المصرى كأدب ابن نباتة وابن مطروح والقاضى الفاضى والبهاء زهير.

وكنا نحفظ عيون الشعر والنثر فى جميع الأغراض بمتعة مابعدها متعة ونتدرب على الكشف عن غوامض الكلم فى قاموس «مختار الصحاح» بامتعاض شديد بسبب غرابة الكلمات، لا أبجدياً، ولكن وفقاً لبنية الألفاظ التى تتطلب معرفة سابقة عميقة بالاتيمولوچيا أى علم الاشتقاق وبالمورفولوچيا، أى علم الصرف أو علم صور الألفاظ، وقد الحقهما العرب بعلم النحو، الذى كان ينبغى أن يقتصر على الأوليات فقط فى الصرف والاشتقاق والاعراب وتركيب الجمل ولا يتجاوز ذلك إلى فقه اللغة أو الفيلولوچيا. ولم يبدأ اهتمامى بفقه اللغة إلا بعد أن درست فقه اللغات الأوروبية والفونطيقا (علم الصوتيات) فى الجامعة وما بعدها.

ولكن أهم ما فى ذلك اننا كنا نحفظ نماذج من القرآن الكريم لا بوصفه كتاباً دينياً ولكن بوصفه كتاباً أدبياً. وكنت أجد متعة كبرى فى استظهار بعض السور كاملة أو مجزوءة بحسب الحالة وأعيش فى جرس القرآن وبلاغته ومعانيه، أتخذ منه مثالاً يحتذى فى التعبير الأدبى. وقد قوى ذلك إحساسى باللغة العربية، وانعكس فيما بعد على أسلوبى العربى. وحين قرأت قول شوقى فى بائيته:

فما عرف البلاغة ذو بيان

إذا لم يتخذك له كتابا

اغناني هذا البيت عن كل ما كنت اسمعه أو اقرؤه وأنا طالب من كلام ميتا فيزيقى عن «إعجاز القرآن».

والحق، والشهادة لله، إنى مدين بحبى للأدب العربى وللبيان العربى لأساتذتى الأوائل فى مرحلة الدراسة الثانوية لأنهم كانوا لا يقحمون الله أو جبريل أو الوحى أو الالهيات فى تدريس نصوص القرآن، وإنما كانوا يركزون على أركان الجمال والفن والاحكام فى عباراته فلم يكن غريباً إنى كنت أشد إحساساً بالقرآن من كثير من اقرانى المسلمين فى المدرسة الثانوية وأرسخ منهم قدرة على البيان العربى حساً وفهماً وتعبيراً. والغريب أن أكثر هؤلاء الأساتذة كانوا رجالاً بلا ملامح، فلم أعد أذكر منهم إلا رجلين، ولأسباب لا علاقة لها بالعلم والأدب، أحدهما هو الشيخ الطنيخى، أذكره لأنه كان هائل الجثة يلبس بدلة رغم أنه كان يدرس اللغة العربية، وكان فى قفاه الأسمر الضخم دمل واضح جاف يحكه كلما وخزه، وكنا نتفكه لمنظره رغم إننا كنا نحبه لطيبته. أما الآخر فكان الشيخ عبد الغنى، والد عبد الحميد عبد الغنى (أى عبد الحميد الكاتب).

وكان يعلمنا الجغرافيا فى المدرسة الثانوية، وكانت تشمل الجغرافيا الوصفية والاقتصادية والسياسية والجيولوجيا والفلك، على مدى خمس سنوات، مدرس غريب الأطوار اسمه خطاب أفندى، يبدو أنه كان من خريجى مدرسة المعلمين العليا وربما قضى سنتين فى إنجلترا. وكان خطاب أفندى أيضاً رجلاً ضخم الجثة جهورى الصوت على شىء من الأناقة دائم الجدية التى كان تلاميذه يحسبونها جهامة، فيتولد فيهم نوع من الخوف منه. وكان معروفاً لنا أنه جاء منقولاً من القاهرة وأنه كان يعد هذا النقل نوعاً من العقوبة نزل به لسبب لا علم لنا به. ولكنى مع ذلك كنت شخصياً أحاول أن انفذ إلى سريرته دون خوف منه. لقد كان رجلاً يتقد بالوطنية التى كنا نحسها فى كثير من تعليقاته الغريبة أثناء الدروس. ولا زال يرن فى أذنى بعد أكثر من نصف قرن صوته الجهورى وهو يشرح لنا جغرافية آسيا

الوسطى قائلاً: «صحراء القرغيز صحراء يكرهها أهلها كما يكره المصريون الإنجليز». وكنت أحمل له بعض الإعجاب لشجاعته فى تلقين تلاميذه الوطنية. وهناك احتمال انه نفى إلى المنيا من مدارس القاهرة بسبب التهاب وطنيته، وإن كنت لا أذكر أنى استفدت كثيراً من دروسه فى الجغرافيا، وعندى إحساس غامض لا أعرف مصدره بأن خطاب أفندى هذا كانت له صلة بما كان يجرى فى مصر من اغتيالات سياسية موجهة ضد الإنجليز منذ ثورة ١٩١٩.

وفى مقررات التاريخ كنا ندرس فى السنتين الأولى والثانية كتاب شفيق غربال «تاريخ مصر القديمة» والعالم القديم وكان يشمل تاريخ مصر الفرعونية ومصر اليونانية والرومانية وتاريخ اليونان القديمة والامبراطورية الرومانية حتى الفتح العربى وتاريخ الفينيقيين والبابليين والأشوريين. كل هذا درسته فى شىء من التفصيل فى سن الثانية عشرة والثالثة عشرة.

وفى السنة الثالثة الثانوية درست تاريخ العصور الوسطى الأسلامية من الفتوحات العربية إلى تأسيس الدولة العثمانية ومن انهيار الأمبراطورية الرومانية إلى عصر النهضة الأوروبية.

وفى السنة الرابعة الثانوية درست «تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر»، ذلك الكتاب العظيم الذى وضعه حسن حسنى ومحمد قاسم، ويبدأ بتاريخ الثورة الفرنسية وعصر نابوليون ثم عودة الملكية فى فرنسا ثم ثورة ١٨٣٠ وحكم لويس فيليب «ملك الفرنسيين»، ثم ثورة ١٨٤٨ وانقلاب الأمبراطورية الثانية ثم حرب السبعين وكومون باريس وإنشاء الجمهورية الثالثة. وبالمثل فقد كان الكتاب يغطى حركة الوحدة الألمانية حتى قمتها فى بسمارك كما يغطى كفاح ماتزينى وغاريبالدى وكافور لتحقيق الوحدة الإيطالية. هذا الكتاب الملهم فى تاريخ أوروبا الحديث ألهب خيالنا بأسلوبه الدرامى فى وصف حركة التاريخ وبطولات أبطال الحرية والتحرير ومبادىء

حقوق الإنسان وتاريخ الثورات لتحقيق حقوق الإنسان. لقد كان هذا الكتاب حقاً هو المدرسة التى خرجت جيلاً من الثوار. وكان عمرى خمس عشرة سنة حين درست هذا الكتاب فتعانقت فى خيالى مبادىء السياسة بحركة التاريخ.

اما فى السنة الخامسة الثانوية فقد درست تاريخ مصر الحديث من عصر محمد على إلى بداية عصر الملك فؤاد، ولم يكن فيه شىء مثير إلا وصف امبراطورية مصر الأفريقية فى عصر أسماعيل، فقد كان الكتاب مكتوباً بحذر شديد. وإنما كان كتاب المتفجرات الحقيقى هو كتاب «التربية الوطنية»، لا لأن لغته كانت ملتهبة، ولكن لأنه كان يعالج كفاح الشعب المصرى المعاصر من أجل الدستور والاستقلال.

وكانت وزارة المعارف توزع علينا بالمجان كل سنة كتاباً أو أكثر للقراءة الخارجية، أى لتوسيع المدارك بالثقافة العامة.

. وأذكر من هذه الكتب «حديث عيسى بن هشام» للمويلحى، ورواية «البؤساء» لفيكتور هوجو التى اقتبسها حافظ إبراهيم، وكتاب «قادة الفكر» لطه حسين، وهو مجموعة مقالات عن الأسكندر الأكبر وسقراط وافلاطون وارسطو ويوليوس قيصر وجاليليو ونابليون وغيرهم ممن تركوا معالم فى طريق الفكر الإنسانى، سواء كفاتحين أو كمفكرين أو كعلماء.

كذلك وزعت علينا المدرسة كتاب ديسمولان **Desmoulins** «سر تقدم الإنجليز السكسون»، وعنوانه الأصلى بالفرنسية **A Quoi tient la superiorité des anglais** وهو من ترجمة فتحى زغلول باشا أخو سعد زغلول) الذى اشتهر فى أوائل هذا القرن بأنه كان رئيس المحكمة التى أعدمت فلاحى دنشواى ثم أصبح عضواً مؤسساً فى حزب الأمة. وقد كان الحزب الوطنى يعير سعد زغلول دائماً بأخيه فتحى زغلول، كأنما كل امرىء مسئول عن جرائم أخيه أو أخطائه.

ووزعت علينا الوزارة فى إحدى السنوات كتاب «أميل، أو التربية الاستقلالية» (Emile) لجان جاك روسو Jean- Jacques Rousseau ، وهو من روائع الأدب العالمى، ويعد من أخطر معالم فلسفة العودة إلى الطبيعة التى اقترنت بالحركة الرومانسية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

وأخيراً فإنى أذكر أن وزارة المعارف وزعت علينا أحد كتب المنفلوطى، لعله «العبرات» أو «النظرات» أو «ماجدولين»، لم أعد أذكر، فقد كنا نقرأ المنفلوطى فى سن المراهقة، نتداولها بمحض اختيارنا دون وساطة من الوزارة. وأنا شخصياً فرغت من قراءة المنفلوطى كاملاً خلال الصيف الذى حصلت فيه على الشهادة الإبتدائية صيف ١٩٢٦، وكان سنى يومئذ إحدى عشرة سنة. بدأت «بماجدولين» ثم «فى سبيل التاج» ثم «پول وڤرجينى». وكانت أبغض أعماله عندى هى «النظرات» أو «العبرات»، ومع ذلك فقد قرأتها على كره منى بوصفها نماذج فى الإنشاء.

وأنا لم أعد أذكر السنوات التى كانت توزع علينا فيها هذه الكتب بين ١٩٢٦ و١٩٣١، أى بين الابتدائية والبكالوريا، فلهذه السنوات دلالات خاصة بنظام الحكم. وارجح أن كتاب «أميل» لروسو وكتاب «قادة الفكر» لطه حسين، وزعا علينا خلال الحكومة الائتلافية (من الوفد والأحرار الدستوريين) عامى ١٩٢٦ و١٩٢٧، غالباً بتأثير من الدكتور محمد حسين هيكل، أحد أقطاب الأحرار الدستوريين والأرجح أيضاً أن كتاب «سر تقدم الإنجليز سكسون» وزع علينا اما فى دكتاتورية محمد محمود باشا فى ١٩٢٨ أو ١٩٢٩، وإما فى دكتاتورية صدقى باشا فى ١٩٣٠. ولكن أهم من كل ذلك هو جو العلمانية والاستنارة العام فى مقررات التعليم إلى جانب جدية المقررات وخلوها من اللغو واغتصاب عقول النشىء. لم نكن فى جيلى فرائس مستباحة لذلك المصل الوقائى ضد الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية الذى يسمونه التعليم الدينى وهو الذى يحيل اليوم مدارسنا الابتدائية والثانوية وبعض كلياتنا الجامعية إلى معامل تفريخ للجماعات الدينية. (فى فرنسا

طرد وزير التعليم چان زاى من الوزارة لأنه دفع من ميزانية وزارته إعانة لبعض المدارس الدينية. وفى الولايات المتحدة الامريكية حيث يحرم الدستور التعليم الدينى فى مدارس الدولة خسر دعاة التعليم الدينى قضيتهم فى المحكمة العليا للمطالبة بتعليم النشء أن الله خلق العالم فى ستة أيام وان آدم وحواء هما أصل الجنس البشرى).

أما فى مواد العلوم فقد أضيفت إلى مواد المدرسة الابتدائية مادة علم النبات ومادة علم الحيوان ومادة الكيمياء ومادة الجبر على افتراض ان الحساب والطبيعة والهندسة كانت مقررة فى المدرسة الابتدائية أو فى مراحل منها. وفى السنتين الاخيرتين كنا ندرس التفاضل والتكامل وحساب المثلثات والهندسة الفراغية.

وأما فى اللغات فقد كنا خلال السنوات الأربع من المدرسة الابتدائية والسنوات الخمس من المدرسة الثانوية ندرس اللغة العربية ثم الأدب العربى واللغة الانجليزية ثم الأدب الإنجليزى بدرجة مكثفة. ثم أضيف اليها اللغة الفرنسية فى المرحلة الثانوية كاملة.

وكانت سنوات الدراسة الخمس فى المدرسة الثانوية تنقسم إلى مرحلتين: مرحلة من ثلاث سنوات يشترك فيها جميع التلاميذ وتنتهى بشهادة عامة على مستوى القطر كله، أسمها «الكفاءة» وهى تشبه «الاعدادية»، ومرحلة من سنتين ينقسم فيها التلاميذ بحسب ميولهم إلى قسم علمى وقسم أدبى، وتنتهى فى الحالتين بشهادة عامة اسمها «البكالوريا» وهى تشبه الثانوية العامة. وكانت مادة الرسم ومادة الألعاب الرياضية أجباريتين فى السنوات الخمس. وكنا رغم تخصصنا فى القسم الأدبى نستمر فى دراسة المواد العلمية والرياضية كلها ونمتحن فيها كلها لكن مع تضاؤل الساعتين اسبوعياً إلى ساعة أسبوعياً فى المواد العلمية والرياضيات ومع توسع فى المواد الأدبية، وكان طول الحصة خمسين دقيقة.

ولم تكن فى مدرسة المنيا الثانوية حتى أيامى لجنة امتحان للبكالوريا فكنا نسافر للإمتحان إلى بنى سويف لنمتحن فيها ونقيم ضيوفاً لفترة الامتحان على مدرسة بنى سويف الثانوية التى يبدو أنه كان بها قسم داخلى لأنه كانت بها سرائر ننام عليها .

وكان يوم الدراسة الثانوية فى أيامى يبدأ فى الثامنة صباحاً وينتهى فى الرابعة بعد الظهر، تتخلله ساعة يومياً للغداء (من ١٢ ظهراً إلى الواحدة) وساعة بعدها للراحة فكنا نجتمع كعساكر الثكنات فى اليمكخانة، التى كنا نسميها اليمخانة، وهى كلمة تركية معناها «مكان الطعام» أو «مكان الأكل». باستثناء يوم الخميس الذى كان ينتهى ١٢ ظهراً فيعود كل إلى منزله. واعتقد إنه كانت لنا أيضاً راحة أو «فسحة» صباحية تمتد ساعة بين العاشرة والحادية عشرة. فكأن يوم العمل الحقيقى كان خمس ساعات يومياً: ثلاث فى الصباح وساعتان بعد الظهر إلا يوم الخميس فكان نصف يوم. وكانت الساعة ٤٥ دقيقة وكان كل يوم يبدأ بطابور فى الصباح وطابور بعد الظهر للمدرسة كلها فى حوش المدرسة تحت إشراف ناظر المدرسة الواقف على درج المدرسة وبتنظيم خليل أفندى مدرس الألعاب الرياضية. ولا أذكر أننا كنا نحيى علماً كما يفعل تلاميذ هذه الأيام. والأغلب إننا كنا نردد وراء خليل أفندى هتافاً جماعياً ثلاث مرات قائلين: «يعيش جلالة الملك»، ثم ينادى: «انصراف» فنسعى إلى فصولنا، أو ربما كان الهتاف «يعيش فؤاد الأول ملك مصر». وكان طابور الصباح عادة مناسبة للتفتيش على النظافة والهندام. وطول الشعر والأظافر إلخ... وعقاب المخالفين بالعيش الحاف أو الضرب بالمسطرة على باطن اليد. وكان ناظر المدرسة فى مناسبات نادرة يلقى فينا من عليائه كلمة توجيه أو تهديد ولا سيما فى الأزمات السياسية.

وكان ناظر المدرسة وحده هو «البك» اما كافة المدرسين فكانوا «أفندية». وقد تداول علينا فى الفترة ما بين ١٩٢٦ و١٩٣١ من النظار

البوريني بك وفياض بك والمؤرخ الكبير محمد رفعت بك (قبل أن يصبح رفعت باشا وزير المعارف) والعجاتي بك. وكنا نرهب أن يستدعى أحدنا لمقابلة حضرة الناظر لأن الاستدعاء كان عادة مقدمة لتوبيخ أو عقاب. ولما كنت تلميذاً منضبطاً وعادياً معاً فليست لي ذكريات شخصية عن أحد من هؤلاء النظار. والوحيد من هؤلاء النظار الذى ترك انطباعاً غير مألوف فى تلاميذ المدرسة هو العجاتي بك. فقد نقل لأسباب سياسية ناظراً لمدرسة المنيا الثانوية تسبقه إشاعات عن بأسه وبطشه كأنه يمثل حملة تأديبية أرسلتها علينا دكتاتورية صدقي الأولى سنة ١٩٣٠ و١٩٣١. وكانت المنيا الثانوية كثيرة الاضطرابات والمظاهرات والشغب دفاعاً عن دستور ١٩٢٣، ولا سيا بعد تحالف الوفد والأحرار الدستوريين، للاطاحة بصدقي ودستوره. فوقف فينا العجاتي بك خطيباً فور وصوله وقوف كاتو فى السناتو الرومانى ضد قرطاجة، وألقى علينا فى الطابور كلمة عنترية كلها تهديد ووعيد لا زلت أذكر منها قوله: «أسأل حيطان المدرسة، تقول لك ان العجاتي جه، اسأل تراب المدرسة يقول لك أن العجاتي جه». ولم تنتج كلماته أثراً، وإنما الذى أنتج الأثر كان هراوات رجال البوليس وخراطيم المياه وبهدلة الطلبة فى بندر البوليس أو مركز البوليس، فقد أوفد صدقي باشا للمنيا مديراً للمديرية (أى محافظاً للمحافظة بلغة هذه الأيام) من طراز العجاتي بك.

وقد كانت ساعة الراحة الصباحية وساعة الراحة بعد الغداء مصدر سعادة عظمى لي ولغيرى فهى الفترات التى كانت تمكن الطلبة من التعارف والأندماج الحقيقي مع من يجدونه من طرازهم. وكانت صلتي طيبة بكل أبناء فصلي سنة بعد سنة أو فلنقل بأكثرهم، وكانوا كثيراً مايلجأون إلىّ لمساعدتهم فى فهم النصوص الإنجليزية المقررة علينا أو فى شرح دروس التاريخ أو التربية الوطنية، بل والأدب العربي. ولكني كنت فى العادة اتحرك فى دائرتين صغيرتين: دائرة تحب الفن، ودائرة تحب الأدب.

أما الدائرة التى كانت تحب الفن فكانت مكونة من عبدالحليم نويرة (المايسترو المعروف الذى جعل للموسيقى الشرقية تراثاً وعشاقاً وحفظة وسدنة)، والفنان التشكيلى عبدالسلام الشريف الذى ترك بصماته على فن الزخرفة الشرقية فى مصر، وغلام اسمه محمد أو محمود مسلم البلك، كان رخيم الصوت حقيقة، وأنا. وكنا كثيراً ما نلتقى فى الفسح ونجلس على الحشائش فى حوش المدرسة فى ركن بعيد نسبياً عن حركة التلاميذ ومحمود مسلم يغنى لنا أغانى عبدالوهاب الأولى مثل «كلنا نحب القمر والقمر بيحب مين»، و«أنا انطونيو وانطونيو أنا» وربما «النيل نجاشى» و«فى الليل لما خلى» و«أهون عليك»، وكذلك بعض أغانى أم كلثوم الأولى قبل الثلاثينات. وكان أحياناً ينضم إلينا محمد صبيح عبدالقادر الذى أصبح فيما بعد من زعماء مصر الفتاة.

ولم أكن أخالط هذه «الشلة» خارج المدرسة أو نتزاور فى البيوت، ولم أكن أعرف من يكون أهلهم. ولكن واضح من تكوينهم وانجازاتهم إنهم كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى الصغيرة المحافظة التقليدية التكوين التى لم تنسجم كثيراً مع حضارة الغرب وقيم الغرب وفنونه. أما محمود مسلم فقد اختفى من حياتى تماماً بعد أن تركت المنيا الثانوية، ولا أعرف أن كان حياً أو ميتاً. ويبدو أن عبدالحليم نويرة هو الذى كان يثقفه موسيقياً فقد كان عبدالحليم نويرة يلعب العود ونحن فى المدرسة الثانوية. وهو منذ إنشاء وزارة الثقافة أصبح أهم ممثل للتيار المحافظ فى الموسيقى المصرية، وأنا أتابع عمله عن كثب من خلال التليفزيون والإذاعة وربما كتبت يوماً عن مغزى عبدالحليم نويرة فى المجتمع المصرى.

أما الشلة الثانية التى كنت أخالطها باستمرار فى مدرسة المنيا الثانوية، الشلة الأدبية، وقد كانت شلتى الحقيقية، فقد كانت مكونة من أربعة فتية: عبدالحميد عبدالغنى وحلمى رفاعى ويحيى هاشم (الكيماوى) وأنا. وكان

أهدأنا يحيى هاشم وقد توفى فى شبابه ونحن فى الجامعة. وكان أكثرنا حيوية حلمى رفاعى، وكان أبوه معاون بوليس، غالباً مرقى من تحت السلاح، من صول إلى ملازم. فقد كانت أعلى رتبة تقلدها فى البوليس فى أوائل الأربعينيات هى رتبة يوزباشى، أى نقيب فى مركز كفر الزيات، وربما كان مأمور المركز. وكان عبدالحميد عبدالغنى أوفرنا فى الذكاء العملى، وكنت أنا أكثر الجماعة توهجاً.

وحين كنا فى سنة الكفاءة (١٩٢٩) لاحظنا ان بعض الطلبة فاسدى الخلق من كبار السن فى فصلنا قد أنشأوا مجلة تشبه مجلة الحائط، ولكنهم كانوا يكتبونها بالطباشير على السبورة مرتين كل أسبوع وكانوا ينشرون فيها ما تجمع لديهم من فضائح المدرسة أو أخبار المدرسين أو نكت على التلاميذ والمدرسين وضابط المدرسة، أى معاونها، وهو غير خليل أفندى مدرس الجمباز، وقد شاع عنه حبه للواط.

فكانت مجلة السبورة هذه تنشر مثلاً خبراً كالتالى: اصطحب فلان أفندى (لم أعد أذكر اسمه) التلميذ ع.ن. إلى منزله يوم الثلاثاء الماضى بعد الخروج من المدرسة، وبقى الطالب ع.ن. عند حضرة الضابط ساعتين، والحدق يفهم». أو كنا نقرأ «شوهد الطالب ل.ح. يدخل مع الطالب س.م. مرحاض رقم ١٠ فى فسحة الظهر يوم السبت الماضى». أو كنا نقرأ «تضارب مستر وذريل مع مستر وينجفيلد فى بيت مستر سوينبرن بدافع الغيرة عليه». وباستثناء ضابط المدرسة والمدرسين الإنجليز وبعض الطلبة من أهل الوسامة لم تتناول أخبار الشذوذ الجنسى أحداً. وكانت هناك بعض الأخبار السياسية عن الاضطرابات والمظاهرات وبعض أخبار عن اليمكخانة وسرقة الطعام وبعض الأخبار عن فلان فى ثالثة ثالث الذى يلتقى فى مواعيد غرامية مع فلانة بنت الجيران. (كانت الاسماء دائماً تكتب بالحروف الأولى).

وبوجه عام كانت مجلة السبورة هذه «مقرفة»، وكان محرروها مجهولون وبعض أخبارها كاذبة، وربما قصد بها ابتزاز بعض التلاميذ مالياً أو جنسياً. ولا أعرف لماذا لم يضبط محرروها، فقد كانوا دائماً يكتبون المجلة فى الفسحة ونحن فى الحوش ثم يمسحون التختة قبل دخول المدرس بلقيقة بحيث لا تعرض على «القراء» إلا عشر دقائق، خشية أن تقع المجلة فى يد المدرس ثم الناظر ثم يكون التحقيق فالعقاب الصارم. وكان الكل يشارك فى هذه الجريمة بمؤامرة الصمت خوفاً من إدارة المدرسة.

والأغلب أن هذه المجلة الطباشيرية هى التى أوحت إلى جماعتنا، نحن الأربعة بأن نبدأ مجلة جديدة نظيفة يمكن تداولها علناً بين التلاميذ. وكان صاحب الفكرة هو عبدالحميد عبدالغنى الذى اشتهرباسمه المستعاروهو «عبدالحميد الكاتب». وكان عبدالحميد عبدالغنى هو الذى اختار اسمها وهو «الإخاء»، وقداقررناه رئيساً لتحريرها. وكنت أنا كاتبها الأول، وكان حلمى رفاعى ويحيى هاشم محرّرين بها وسكرتيرى تحرير. وكانت المجلة شهرية تكتب بالحبر على فروخ ورق كبيرة مزدوجة مسطرة. مما يستعمل فى العرض حالات والمحاضر والمحاكم.

وكان سكرتيرا التحرير يقومان بتسطير الصفحات تسطيراً عمودياً فى شكل النهر أو أعمدة المجلات والجرائد ويكتبان الترويسة وينسخان المجلة من خمس أو ست نسخ، ثم نقوم بتمريرها على تلاميذ فصلنا الواحد بعد الآخر. وكانت «الاخاء» فى ست صفحات، أى ثلاثة فروخ. وكان عبدالحميد عبدالغنى يوقع مقالاته باسم «المازنى الصغير» وكنت أنا أوقع مقالاتى باسم «العقاد الصغير». وكنت يومئذ فى الرابعة عشرة من عمرى، أما عبدالحميد الكاتب فكان يكبرنى بعامين.

ولست أذكر الآن بصورة محددة نوع المقالات التى كنا نكتبها، ولكنى أذكر بوجه عام أن عبدالحميد عبدالغنى يحاول تقليد أسلوب المازنى الساخر

فى التهكم من الحياة، أما أنا فكنت أحاول تقليد أسلوب العقاد الجــاد فى التفلسف والنقد الأدبى. كنا على رغم حداثة سننا لا نكتب لتلاميذ المدرسة ولكن نكتب للقارىء المصرى عامة. حتى الأخبار الأدبية والفنية التى كنا نكتبها كانت عبارة عن ترديد لما نقرؤه فى «السياسة الأسبوعية» و«البلاغ الأسبوعى» عن حركة التأليف والترجمة فى مصر.

وكانت مجلة السبورة ذات مغزى لأنها كانت رغم مبالغاتها أو أكاذيبها، تشير إلى ظاهرة لها وجود فعلى بين تلاميذ المدارس الثانوية، وهى ظاهرة الشذوذ الجنسى. ولكنى بعد أن نضجت وأطلعت على ما يجرى فى البلاد الأخرى كإنجلترا والولايات المتحدة الامريكية ودول شمال أوروبا انتهيت إلى أن نسبة الشذوذ الجنسى فى المدارس الثانوية المصرية أقل بكثير من نسبتها فى المدارس الثانوية فى تلك البلاد، وإلى إنها أقل فى مدارس اليوم (الثمانينات) منها فى مدارس جيلى بسبب اختلاط الجنسين اليوم والعزلة التامة بين الجنسين فى ابناء جيلى.

حدثنى استاذى وزميلى كريستوفر سكيف بعد أن عدت من بعثتى فى أنجلترا، وكنت أسأله عن أسباب الانتشار المرعب للشذوذ الجنسى بين طلبة بعض الجامعات العريقة فى انجلترا واساتذتها مثل اكسفورد وكامبريدج. قال سكيف:

«فى اعتقادى أن نظام المدارس العامة (Public Schools)، يقصد المدارس الخاصة الارستقراطية، مثل كليات ايتون Eton وهارو Harrow ورجبى Rugby وبرادفيلد Bradfield ، وهو يقوم على نظام الاقامة (الداخلية) للطلبة فى سن المراهقة هو المسئول عن ارتفاع نسبة الشذوذ الجنسى فى الجامعات الإنجليزية العريقة التى تصب فيها هذه المدارس الارستقراطية وتتبع نفس النظام الداخلى، أى الاقامة الكاملة فى الكليات. فهى بمثابة ثكنات عسكرية تستوعب ايفــاعا فى سن المراهقة أو بمثابة أديرة

تضم رهباناً فى سن الشباب الباكر. ثم لا تنس أن الإنجليز وشعوب الشمال والشعوب البروتستانتية بصفة عامة تنشأ على الخوف من المرأة بسبب تحرر المرأة فيها أكثر من اللازم وتحديها لسلطة الرجل أكثر من المرأة فى بلاد الجنوب. وهذا الخوف من المرأة هو الذى يدفع الرجال إلى صحبة الرجال » .

فحمدت الله على أن مصر لم تعرف نظام المدارس الداخلية إلا فى أضيق الحدود. إما حكاية خوف الرجل من المرأة فلا أظن أنه نابع من تحرر المرأة وإنما أتصور أنه نابع من الفلسفة الدينية التى تربط حواء بسقوط الإنسان وبطرد آدم من الجنة. هذا الإيمان بنجاسة المرأة ونجاسة وظيفتها الجنسية إذا بولغ فيه فقد يؤدى إلى تعقد الذكر من الأنثى وخوفه من الاخصاب جملة. لا أحد يعرف حقاً إذا كان الشذوذ الجنسى قد استفحل فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، أم أن ما كان خبيئاً قد ظهر على السطح بتراجع النفاق الاجتماعى وبسقوط قناع الكونفورمية .

الفصل العاشر
الانقلاب الدستورى الأول
أحمد زيور وحزب الشيطان

(١)

كان اغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وما تلاه من تقديم الإنذار البريطانى واستقالة سعد زغلول من رياسة الوزارة وطرد الجيش المصرى من السودان وقبض السلطات الإنجليزية على بعض أقطاب الوفد مثل مكرم عبيد وأحمد ماهر النقراشى وعبدالرحمن فهمى فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ واتهامهم بالاشتراك فى قتل السردار، كان أهم حادث ترتب عليه ـــ إن لم يكن قصد به ـــ تصفية ثورة سنة ١٩١٩ وما حققته من انتصارين عظيمين وهما الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإعلان دستور ١٩٢٣ .

كان ذلك الحادث تمهيداً لسلسلة من الانقلابات الدستورية التى تصاعدت فى ضراوتها وتطورت فى أهدافها نحو ثلاثين عاماً حتى توجها إنقلاب الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ذلك الإنقلاب الذى تحول درجة درجة إلى ثورة بقيادة جمال عبدالناصر.

ولا أعرف فى تاريخ مصر السياسى المعاصر نظيراً لاغتيال السردار من حيث أبعاده السياسية إلا حريق القاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٥٢ ، ذلك الحريق الذى كان إيذاناً بنهاية عهد الديمقراطية الليبرالية وبداية عهد النظام الشمولى فى حكم مصر.

عين الملك فؤاد رئيساً للوزراء مكان سعد زغلول دكتاتوراً كاريكاتورياً هو أحمد زيور باشا . وهو من أقطاب الباشوات الأتراك فى مصر. وكان زيور

باشا رجلاً سميناً مفرطاً فى السمنة اشتهر عنه أنه تعلم عند الجزويت وأنه كان من تلك الارستقراطية المتمصرة التى تتكلم الفرنسية فى حياتها اليومية. وقد نسبت إليه نادرة طريفة، وهى أنه كان عليه بوصفه رئيساً للوزراء أن يشترك فى الصلاة فى الأزهر بمناسبة أحد الاحتفالات الدينية، ووقف مع رجالات الدولة من أعوانه خلف الإمام، وسجد الامام فسجد زيور باشا وراءه ولكن بنطلونه تمزق أو انفتق من الخلف، فلما نهض الامام وأراد أن يكرر السجود سمع الوزراء زيور باشا يقول للإمام: Attendez, attendez s'il vous plait أى «انتظر، انتظر من فضلك».

وأنا حين أقول أنه كان رئيس وزارة كاريكاتورياً، لا أقصد أنه كان رجلاً تافهاً، فأكثر قيادات أحزاب الأقلية فى تلك الحقبة من تاريخ مصر كانت كوادر تتميز برقى تعليمها وبثقافتها وبكفاءتها، ولكن كانت مشاكلها من نوع آخر، كقبول التبعية للاستعمار الأوروبى أو التركى أو فقدان الثقة فى الشعب، أو احتقار الشعب، أو استغلال النفوذ والتكالب على تنمية المصالح الخاصة على حساب الصالح العام، أو شهوة الحكم، أو الوطنية الارهابية، أو العبودية للملك، أو للخواجة، أو لمن فى يده «الكيس» أياً كان وضعه أو ملته، أو الشللية، أو التعصب الدينى، أو خلط الخاص بالعام، أو تسوية الحسابات الخاصة على حساب القضايا العامة، أو توارث عداوات العائلات فى عداوات سياسية مبدأية. وهذه كلها مظاهر ضعف إنسانى عرفتها أرسخ البلاد فى الديمقراطية ولكنها تهذبت جيلاً بعد جيل مع تقدم الديمقراطية.

كان زيور باشا قبل أن يتولى رياسة الوزارة رئيس مجلس الشيوخ، فهو إذن لم يأت من الشارع، وكـانت مشكلته أنه كان معزولاً عن الشعب. كان على صلة طيبة بالوفد ومن المؤرخين من يقولون أنه كان ذا ميول وفدية. وقد بدأ بداية مقبولة فضم لوزارته اثنين من كبار الوفديين هما أحمد خشبة بك

وعثمان محرم بك. وساعده سعد زغلول بان أعلن فى مجلس النواب (جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) بعد قبول استقالته: «إننى.. وزملائى مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد. ليس فينا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة، فإننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد من يؤيد هذه المصلحة».

ولكن سرعان ما انكشف تدبير الملك والإنجليز للإطاحة بالنظام البرلمانى وفرض التحفظات الأربعة بالقوة القاهرة. ففى الوقت الذى كان سعد زغلول يعلن فيه استعداد الأغلبية الوفدية لتأييد أية حكومة وطنية تعمل للصالح العام، طلب زيور باشا من الملك تأجيل انعقاد البرلمان شهراً، وكانت الدورة البرلمانية تبدأ انعقادها فى السبت الثالث من نوفمبر. وكان الغرض من هذا التأجيل فرض بقية المطالب السبعة الواردة فى الإنذار البريطانى والتى رفضها سعد زغلول.

وكان سعد زغلول قد قبل من هذه المطالب ما له علاقة بجريمة الاغتيال مباشرة ورفض المطالب السياسية قبل:

(١) الإعتذار بمعنى إبداء الأسف للحادث وليس بمعنى قبول المسئولية عنه.

(٢) تعقب الجناة والحكم عليهم بأقصى العقوبات.

(٣) منع المظاهرات (المخلّة بالأمن فى رد سعد).

(٤) ومنح تعويض قدره نصف مليون جنيه لأرملة السيرلى ستاك.

اما المطالب الثلاثة الأخيرة والتى لا علاقة لها بالحادث فقد رفضها، وهى على التوالى:

(٥) سحب الجيش المصرى من السودان.

(٦) إطلاق المساحة المزروعة فى أرض الجزيرة بالسودان، وكانت محددة بمساحة ٢٠٠,٠٠٠ فدان.

(٧) التنسيق مع إنجلترا بشأن حماية الأجانب والمصالح الأجنبية وتعديل قانون الموظفين الأجانب والإبقاء على منصبى المستشار المالى والمستشار القانونى للحكومة المصرية وعلى القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية.

وكان رفض اللورد اللنبى مذكرة سعد زغلول بالرد على إنذاره هو السبب فى استقالة سعد من رياسة الوزارة بعد أن تحركت قطع الأسطول البريطانى من مالطة إلى الإسكندرية وبورسعيد. فقد حمل الأنذار البريطانى سعد زغلول لوفد المسئولية على اغتيال السردار والاغتيالات السياسية بصفة عامة بسبب الحملات المكثفة ضد إنجلترا.

وقد كان هدف سعد زغلول من بيانه فى مجلس النواب أن الأغلبية الوفدية ستؤيد أية وزارة تعمل لصالح البلاد هو شد أزر زيور باشا حتى يتشجع ويقف أمام التدخل الإنجليزى بقوة. ولكن زيور قبل الإنذار البريطانى كاملاً، فاستقال الوزيران الوفديان بعد أسبوع.

واستصدر زيور باشا مرسوماً بتأجيل اجتماع البرلمان شهراً ليتجنب مواجهته. وفى نهاية هذا الشهر صدر مرسوم ملكى بحل البرلمان. وكان الدستور ينص على وجوب دعوة الناخبين لانتخاب برلمان جديد خلال ٦٠ يوماً من حل البرلمان وصدر مرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس نواب جديد فى ٢٤ فبراير ١٩٢٥.

وبادرت السراى فعملت على تأسيس حزب ملكى فى ١٠ يناير ١٩٢٥ يكون ولاؤه الأول للملك اسمه «حزب الاتحاد» يرأسه زيور باشا وكان عقله المدبر وأقوى رجل فيه هو حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى الذى قيل أنه كان ضالعاً فى مؤامرة اغتيال السردار ومعه عبدالحليم البّيلى المحامى الذى تورط اسمه فيها.

وكان الغرض من تأسيس حزب الاتحاد الاستفادة من التناقض بين الوفد والأحرار الدستوريين لسحق الوفد فى الانتخابات والتوطيد لحكم الملك المطلق فى البلاد وهذا ما جعل سعد زغلول يسميه « حزب الشيطان » .

وشجعت السراى عدداً من أعضاء الهيئة الوفدية على الانسلاخ من حزب الوفد وفى مقدمتهم السياسى العتيد محمد سعيد باشا . وعدلت وزارة الداخلية كشوف الانتخاب لتكسر الأغلبية الوفدية بين الناخبين فى كثير من الدوائر. وقبضت على عدد من النواب الوفديين كباراً وصغاراً (مصطفى الغاياتى وراغب أسكندر وحسن يس) بحجة تورطهم فى مؤامرة اغتيال السردار. وكان المهندس الأكبر لكل هذا وزير الداخلية إسماعيل صدقى باشا داخل الوزارة وحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى داخل السراى .

وكانت الدعاية الانتخابية تقوم أساساً على تحميل سعد زغلول والوفد مسئولية الانتكاسة السياسية التى ترتبت على مقتل السردار، بسبب تطرفهم فى الهاب الشعور المعادى لإنجلترا ، كما اتهم الوفديون بنقص الكفاءة وبالتهريج السياسى . كذلك قامت الدعاية الانتخابية على اتهام الوفد بأنه حزب جمهورى لا عمل له إلا مناوأة الملك ، وعلى ضرورة الالتفات للإصلاح الداخلى بدلاً من إضاعة وقت البلاد فى صراعات مع الإنجليز على غرار ما كان يفعل الوفد. وقد عقد حزب الاتحاد حلفاً مع الاحرار الدستوريين.

وقيل يومئذ أن الوفد قام بمناورة انتخابية كبرى قوامها أن يتظاهر بعض أعضاء الهيئة الوفدية بالاستقالة من الوفد وأن يقسموا أمام وزير الداخلية صدقى باشا على تخليهم عن الوفد ليخدعوه فلا تتدخل الإدارة ضدهم فى الانتخابات .

وهذا يفسر أن حكومة زيور باشا أعلنت رسمياً بعد ظهور نتيجة الانتخابات فى ١٣ مارس انها فازت بالأغلبية فى البرلمان وانها مستمرة فى الحكم تأسيساً على ذلك . وبناء عليه أعاد زيور تشكيل وزارته فأدخل فيها

من الاتحاديين يحيى إبراهيم باشا وعلى ماهر بك وحلمى عيسى باشا، ومن الأحرار الدستوريين عبدالعزيز فهمى بك رئيس الحزب ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام وتوفيق دوس بك، وصدر مرسوم بتعيين توفيق نسيم باشا رئيساً لمجلس الشيوخ.

وفى هذه المناسبة خطب عبد العزيز فهمى بوصفه وزيراً للعدل فى غرفة المحامين فى محكمة الاستئناف فى ١٨ مارس يقول أنه وهو من واضعى دستور ١٩٢٣ كان يرى أنه مناسب للأمة «ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض» غير أنه أضاف «وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه».

وكانت المفاجأة: ففى جلسة افتتاح البرلمان يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ فاز سعد زغلول برياسة مجلس النواب (١٢٣ صوتاً) على عبدالخالق ثروت القطب الأكبر للأحرار الدستوريين بعد عدلى يكن وبطل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، (٨٥ صوتاً) وكانت الجماهير خلال الموكب الملكى بطول طريق الملك إلى افتتاح البرلمان تهتف لسعد رغم أن رئيس الوزراء الجالس إلى جوار الملك كان زيور باشا. وهذه هى قصة البرلمان الذى حل بعد ٢٤ ساعة من انعقاده.

وكان واضحاً أن واجبات الملك الدستورية تملى عليه تكليف سعد زغلول بتأليف الوزارة! وبهذا يعود القصر والإنجليز إلى مأزق حكم الوفد بعد أن اتخذا من اغتيال السردار ذريعة للإطاحة به، بتحميل الوفد المسئولية عن الاغتيالات والاضطرابات السياسية فى مصر والسودان والمسئولية عن تقليص سلطات الملك خلال العام الأول من الاستقلال والحكم الدستورى.

وفى مساء اليوم نفسه (٢٣ مارس ١٩٢٥) صدر مرسوم ملكى بحل المجلس ودعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ٢٣مايو ١٩٢٥. أعلن زيور باشا أنه قدم استقالة وزارته للملك ولكن الملك رفضها فأشار عليه بحل

المجلس بسبب «إصراره على تلك السياسة التى جرت على البلاد نكبات ومصائب» (يعنى بإصراره على حكم سعد زغلول وما يمثله من تحد للملك وللإنجليز). وفى ٢٦ مارس، أى بعد ثلاثة أيام، صدر مرسوم آخر بارجاء الانتخابات ريثما يتم وضع قانون جديد للانتخابات يكون أقل توسعاً فى الديمقراطية وأكثر تقييداً لحق الانتخاب حتى لا تتكرر نفس النتيجة. وكان الاتجاه نحو رفع سن الناخب إلى ثلاثين سنة وقصره على حاملى البكالوريا وطرح مبدأ التمثيل النسبى وبدء الانتخاب بالقائمة.

وكانت هذه طريقة للتسويف فى إعادة الحياة النيابية وشغل الأحزاب بمعارك مفتعلة وفرض نظام الملكية المطلقة على البلاد، ولم يصدر هذا القانون الجديد إلا فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥، ثم ما لبث أن الغى وعاد العمل بقانون الانتخاب المباشر بموجب مرسوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ الذى حدد ٢٢ مايو تاريخاً لإجراء الانتخابات الجديدة. فكأن مصر قد عاشت فى عهد زيور أكثر من سنة ونصف سنة بلا برلمان. وكان هذا هو الانقلاب الدستورى الأول (من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ تاريخ وزارة زيور إلى ٧ يونية ١٩٢٦ تاريخ وزارة عدلى يكن الأولى فى ظل الاستقلال).

وفى خلال هذا العام ونصف العام من الحكم المطلق أطلقت يد الملك فى كل مرافق البلاد، أى أطلقت يد حسن نشأت باشا رجل الملك الأول فى كل مرافق البلاد، فكان الحاكم بأمره فى ثلاث وزارات هى الخارجية والحربية والأوقاف لا يتم فيها تعيين هام أو يتخذ قرار هام إلا بإذنه وموافقته. وكان بالمثل يتدخل فى كل الوزارات الأخرى. وكان القصد من هذه التعيينات السيطرة على مختلف فروع الحكومة من خلال رجال الملك وصنائعه. وفى عهد وزارة زيور باشا توسعت الحكومة فى إنشاء المفوضيات والقنصليات حتى فى البلاد التى ليس لنا بها روابط وليس لنا فيها مصالح لإغداق النعم على ابناء البيوتات. وازدادت سطوة حزب الاتحاد حتى أخذ

الكثيرون من الأحرار الدستوريين ينضمون إليه طلباً للمنافع. وكانت وفود حزب الاتحاد تطوف بالمديريات (أى المحافظات) لجمع الأموال للحزب ولاحراج العمد والموظفين حتى يشتركوا فى جريدة «الاتحاد» ولجمع التأييدات.

وأحس الأحرار الدستوريون بأن «حلفاءهم» الاتحاديين قد اتخذوا منهم أدوات للعصف بالحياة النيابية وتوطيد سلطة الملك المطلقة وأنهم يتمددون على حسابهم. فبدأ الشقاق بين الحزبين. وبدأت جريدة «السياسة» تندد فى حذر بسياسة تبديد المال العام على الوظائف الوهمية، وتحذر فى رفق من كل نشر أو إجراء يمكن أن يقيد حرية الصحافة، وتتمسك بمبدأ الانتخاب العام مكتفية برفع سن الرشد السياسى إلى ٢٥ سنة، بل وتلمح إلى ضرورة عودة الحياة النيابية سريعاً حتى لا يستولى اليأس على النفوس. بل وتتحدث عن «الرجعية».

(٢)

وبعد أن استغل زيور حزب الأحرار الدستوريين فى تسويغ تعطيل الحياة النيابية بحجة أن الدستور «ثوب فضفاض» كما صرح عبد العزيز فهمى رئيس حزبهم الذى كان وزير العدل فى وزارة زيور، انقض الاتحاديون على الأحرار الدستوريين، وتخلصوا منهم فى الوزارة، وبذلك اكتملت سيطرة القصر على كافة السلطات والمرافق. وكانت المناسبة التى اتخذها حزب الاتحاد للتخلص من حزب الأحرار الدستوريين فى صيف ١٩٢٥ هى أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق.

وسبب الأزمة هو أنه بعد الغاء مصطفى كمال أتاتورك للخلافة فى استانبول عام ١٩٢٤ ونقله عاصمة تركيا إلى أنقرة، انتشر السخط بين بعض المسلمين المحافظين ولا سيما من كانوا من أصلاب تركية. وقد عبر شوقى عن هذا السخط بقصيدته المعروفة عن سقوط الخلافة وهى تبدأ بقوله:

يا أخت أندلس عليك سلام
هوت الخلافة عنك والإسلام

وبهذا اتهم شوقى كمال أتاتورك بأنه كان المعول الذى هدم الإسلام وحمله مسئولية تاريخية لا تقل خطورة عن طرد العرب من الأندلس وتصفية الحكم العربى فيه.

وكان شوقى قبل ذلك بعامين قد أعلن تمجيده لأتاتورك بسبب انتصاره الرائع على الإنجليز فى حملة جاليپولى وحياه بقوله:

الله أكبر كم في الفتح من عجب
يا خالد الترك جدد خالد العرب

وقد حكم الترك العالم العربى أربعة قرون باسم الإسلام وأقاموا الخلافة بينهم ليسوغوا قبول امبراطوريتهم العثمانية عند الشعوب العربية فيستعمروهم برضاهم باسم الدين، كما حكم أسلافهم مسيحيى الشرق من بيزنطة باسم الدين. ومن يتأمل كلام شوقى يجده سخفاً فى سخف، لأن كمال أتاتورك كان سيفاً من سيوف العلمانية وفصل الدين عن الدولة وليست له شبهة علاقة بالحكومة الدينية ولا بالفتوحات الدينية، ولذا فلا مجال هناك لتشبيهه بخالد بن الوليد. فغاية أتاتورك لم تكن نشر الإسلام ولا حتى بناء أمبراطورية تركية وإنما كانت مجرد الحفاظ على كيان تركيا الصغرى وسيادتها على نفسها.

ونجم عن الغاء الخلافة فى تركيا أن الملك فؤاد، غالباً بوحى من حسن نشأت ورجال القصر، فكر فى أن يرث الخلافة وينقل مقرها إلى مصر، لا ليقيم أمبراطورية مصرية أو حتى ليكتسب هيبة فى العالم الإسلامى كما يتوهم بعض المؤرخين، وإنما ليحكم شعبه بالدين والمجالس الاستشارية بدلاً من حكمه بالدستور والمجالس النيابية الملزمة القرارات والمقيدة لسلطة ولى الأمر. وقد كان هذا وراء صراع الملك مع سعد زغلول فى ١٩٢٤ ليسيطر الملك على المؤسسة الدينية (الأزهر ووزارة الأوقاف والمعاهد الدينية) ووراء مظاهرات الأزهريين فى ١٩٢٤ لتأييد الملك حتى قبل إنشاء حزب الاتحاد.

وهكذا دفع حسن نشأت علماء الأزهر إلى تكوين ما سموه «لجان الخلافة» للدعوة للفكرة والتوطيد للملك فؤاد. وكانت الفكرة الأصلية أن يجتمع علماء الأزهر ويبايعوا الملك فؤاد خليفة للمسلمين. ولكنهم عدلوا عن هذه الفكرة لأن جوهر الخلافة هو مبدأ الجامعة الإسلامية والخلافة لا معنى لها إلا إذا قبلتها شعوب «الأمة الإسلامية» أو صفوتها لأن هيمنتها تمتد وراء التخوم القومية. وحل محل هذه الفكرة فكرة الدعوة لعقد مؤتمر إسلامى فى

القاهرة من جميع الدول الإسلامية لبحث موضوع الخلافة أملاً فى شمول البيعة للملك فؤاد. وكان شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية وكبار العلماء هم رؤساء لجان الخلافة فى القاهرة والمحافظات. ومنذ بداية ١٩٢٤ وجهت الدعوة لممثلى الدول الإسلامية المختلفة للمشاركة فى هذا المؤتمر، وبالفعل قبل بعضهـا الدعوة. وكان من بينهم موسى جارالله مندوب تركستان الشيوعية. ولكن السلطات المصرية منعته من دخول البلاد، ربما بتدخل الإنجليز وربما تخوفاً من أن يكون مندوب الاتحاد السوفيتى مجرد « رفيق » معمم.

وقد انتهت هذه الدعوة إلى فشل لجملة أسباب: منها أن سعد زغلول عارض فكرة الخلافة ووصفها بانها فكرة « خيالية » أو بلغته هو: « اما الجرى وراء الاغراض الخيالية فقد يكون عند المسلم التقى مقدساً، ولكنه يقضى على السياسة العملية » كذلك تعدد المرشحون للخلافة من كل بلد إسلامى وأخذت بعض الاستجابات للدعوة المصرية تتساءل عن الغرض من عقد هذا المؤتمر وعن المرشح للبيعة، فتضاءل الأمل فى نجاح المؤتمر.

وفى هذه الظروف ظهر كتاب على عبدالرازق «الإسلام وأصول الحكم » الذى نادى بإن الإسلام ليس « ديناً ودولة » وإنما هو دين فقط وإن مبدأ الخلافة دخيل على الإسلام، فهى لم يرد لها ذكر فى القرآن، ولا فى الحديث الثابت ولا فى السنة الثابتة حتى أن النبى نفسه امتنع عن ترشيح أحد من صحابته ليخلفه فى قيادة المسلمين. والنصوص الدينية كلها تؤكد أن النبى لم يكن ملكاً أو مسيطراً أو حاكماً زمنياً أى دنيوياً وإنما تؤكد أنه كان رسولاً وقائداً روحياً أو بلغة على عبد الرازق:

« إن الأسلام لم يقرر نظاماً معيناً للحكومة، ولم يفرض على المسلمين نظاماً خاصاً يجب أن يحكموا بمقتضاه، بل ترك لنا مطلق الحرية فى أن تنظم الدولة طبقاً للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى توجد فيها، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات الزمن. أما فكرتى فى الخلافة فهى إنها

ليست نظاماً دينياً، والقرآن، كما قلت فى كتابى (لم يأمر بها ولم يشر)، وقد قلت ايضاً أن الدين الإسلامى برىء من نظام الخلافة، برىء بالأخص من الانواء التى عصفت به وعملت كثيراً على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم، سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية. فلقد شلت الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة، وخصوصاً بسبب العسف الذى أنزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والإجتماعية، فإنهم قد صاغوها فى قالب يتفق من مصالحهم».

وما إن صدر هذا الكتاب فى صيف ١٩٢٥ حتى انهال عليه صنائع الملك وأنصار الخلافة بالتجريح ورتبوا محاكمته أمام هيئة كبار العلماء بحجة أن ما نشره يتنافى مع كرامة الهيئة التى ينتمى إليها باعتباره قد أهدر هيبة الهيئة التى ينتمى إليها وليس بتهمة الزندقة وانتهت المحاكمة بفصله من هيئة كبار العلماء وبالتالى فقد طلب من وزير العدل فصله من منصبه فى القضاء الشرعى فقد كان الشيخ على عبدالرازق قاضياً فى محكمة المنصورة.

وقد أدخلت أزمة على عبد الرازق حزب الأحرار الدستوريين فى مأزق مع حزب الملك لا مخرج منه إلا بفض التحالف بين الحزبين. فقد كان على عبدالرازق أخا محمود عبدالرازق باشا أحد أقطاب الأحرار الدستوريين. وكان آل عبدالرازق وهم من أعيان المنيا من أهم أركان هذا الحزب منذ أن كان حسن عبدالرازق باشا رئيس حزب الأمة عند تأسيسه فى ١٩٠٦، ثم اندمج آل عبدالرازق فى حزب الأحرار الدستوريين عند تأشيسه عام ١٩٢٢، واغتيل حسن باشا عبدالرازق بسبب ضراوة الصراع بين عدلى وسعد فى قمة الثورة الوطنية. كذلك كان وزير العدل المطلوب منه فصل الشيخ على عبدالرازق من الهيئة القضائية هو عبدالعزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين.

ورفض عبد العزيز فهمى تنفيذ الطلب، وأحال الموضوع إلى لجنة من كبار رجال القانون فى الحكومة (وذلك قبل انشاء مجلس الدولة) لتعنته حول

مدى اختصاص هيئة كبار العلماء فى اصدار حكم الطرد ومدى قانونية تأسيس الفصل من الخدمة على حكم كبار العلماء.

وهنا تدخلت السراى. كان رئيس الوزراء بالنيابة يحيى إبراهيم باشا، فأوعز الملك إليه أن يخير عبدالعزيز فهمى بين أحد أمرين: إما تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء وإما الاستقالة من الوزارة. ولكن عبدالعزيز فهمى باشا رفض الأمرين معاً «وأصر على أن يقال» بنص بيان مجلس الوزراء. فصدر فى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ مرسوم ملكى بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف العمومية بالقيام بأعباء وزارة الحقانية (أى وزارة العدل)، ريثما يتم تعيين وزير جديد بدلاً من عبدالعزيز فهمى باشا.

وقد حاول المندوب السامى بالنيابة الذى جاء بعد استقالة اللورد اللنبى وهو السير نيفل هندرسون Neville Henderson، ترميم التحالف بين حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين فطلب إلى الملك فؤاد إبقاء الوضع على ما هو عليه. وبالفعل تراجع يحيى باشا إبراهيم وأعلن فى حديث صحفى أن إقالة عبدالعزيز فهمى باشا إنما كانت حادثاً شخصياً وانه لم يقصد بتاتاً المساس بالأحرار الدستوريين ثم أصدر حزب الاتحاد بياناً يعلن فيه «شديد أسفه» لذلك الحادث الذى ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات عبدالعزيز فهمى باشا مؤكداً أنه ليس ثمة خلاف فى المبدأ بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين.. كل ذلك أملاً فى الا يتضامن الوزراء الدستوريون (محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا) مع رئيسهم المعزول فيستقيلوا من الوزارة، وببقائهم تهدأ دار المندوب السامى. ولكنهما استقالا تضامناً مع رئيسهم تحت ضغط قواعد الحزب الشابة بقيادة الدكتور محمد حسين هيكل.

(٣)

كان الإنجليز يرون بوضوح أن فض الائتلاف بين الاتحاديين والدستوريين كان معناه أمران :

(١) انفراد الملك بالسلطة فى البلاط وما يعقب ذلك من :

(٢) تجمع كل طبقات الأمة وأحزابها لمقاومة طغيان السراى والمطالبة بعودة الحياة النيابية وهو ما يعنى قطعاً بروز دور سعد زغلول والوفد من جديد ، وهو ما كان الإنجليز يريدون أن يتقوه بأى ثمن .

وقد أدى تيقن الأحرار الدستوريين من أن الملك استخدمهم أدوات رخيصة للإجهاز على الحياة النيابية دون أن يكونوا شركاء حقيقيين فى السلطة إلى اتجاه الأحرار الدستوريين للتقارب مع الوفد . وخطب عبد العزيز فهمى باشا صاحب نظرية أن : « الدستور ثوب فضفاض » خطبة شهيرة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ندد فيها بالحكم الاوتوقراطى قائلاً عن تجربته فى الوزارة إنها « كانت محنة أحمد الله على نجاتى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة » ، « ولم يمض أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه وحتى ظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناساً يراد سوقنا إلى ما لا يود الرجل الشريف » ، « ولقد وضع (نشأت باشا) يده على وزارات ثلاث برمتها من وزارات الدولة هى : الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين فيها رئيس ولا مرؤوس ولا يبت فيها أمر إلا برأيه ... ليس هذا فقط ، بل أن أوامره ، كما يعرف كل ساكن فى البلاد ، أصبحت مقدسة نافذة فى كل وزارة أخرى من الوزارات ينصعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخفير إذا

ذكر اسمه وإن كان شخصه مختفياً وراء حجاب. أن لكم حقوقاً معلقة فى يد الإنجليز هو موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد. وأنكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية إلا إذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم. إن البرلمان والوزارة البرلمانية هما أداتكم الوحيدة لتولى الدفاع عن قضيتكم والوصول إلى استكمال حقكم. فا لم تصلوا إلى عقد البرلمان فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء».

ولم يكن هذا إلا منطق الوفد: قضية الحكم الدستورى وقضية الجهاد الوطنى وجهان لعملة واحدة. وهكذا حدث التقارب بين الوفد والأحرار الدستوريين. وانضم إليهما الحزب الوطنى. وأعلنت الأحزاب الثلاثة تحدى الملك بإعلان بطلان المرسوم بحل البرلمان استناداً إلى نص المادة ٩٦ من دستور ١٩٢٣ التى تقضى بان: «يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل السبت الثالث من نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور». وقررت الأحزاب بناء على ذلك اعتبار البرلمان المحلول قائماً استناداً إلى خرق المادة التى تنص على وجوب دعوة الأمة للانتخاب خلال ستين يوماً من حل البرلمان واستناداً إلى المادة التى تنص على عدم جواز حـــل البرلمان مرتين لنفس السبب فى دورة واحدة.

وفى ٢٠ نوفمبر أصدر النواب والشيوخ الوفديون بياناً يتمسكون فيه بنيابتهم عن الأمة وحذا الدستوريون حذوهم وقرر الجميع الاجتماع فى دار البرلمان صباح السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ فاعلنت الحكومة إنها ستفض أى اجتماع بالقوة ولو بإطلاق النار.

ومنذ مساء ٢٠ نوفمبر تحولت القاهرة إلى ثكنة عسكرية وحاصرت القوات دار البرلمان وفى صباح ٢١ نوفمبر اجتمع البرلمان بكامل هيئته (النواب والشيوخ) فى فندق الكونتننتال بميدان الأوبرا (فى نفس مكانه الحالى قبل تجديده) لاستحالة وصول أعضائه إلى دار البرلمان وعمت المظاهرات رغم

احتياطات الأمن المشددة تهتف للدستور وبحياة سعد زغلول وكانت بينها مظاهرة من طالبات المدارس صفق لها الضباط والجنود، وعند خروج سعد من بيت الأمة إلى الاجتماع أدى له الضباط التحية العسكرية وكأنه رئيس الوزراء الحقيقى وكذلك عند عودته إلى داره. كل ذلك أوحى بان روح التمرد قد دبت فى صفوف الجيش وقوات الأمن تضامناً مع الأمة.

كان ذلك يوماً فى تاريخ مصر مشحوناً بما كان يقرؤه الناس عن ميرابو وميثاق ملعب التنس، فاتحة الثورة الفرنسية وقولة ميرابو المشهورة «لن نخرج من هنا إلا على أسنة الحراب». وقرر المجتمعون بالإجماع صحة الدورة البرلمانية بحكم الدستور واستمرار اجتماع البرلمان فى المواعيد والأماكن التى يتفق عليها. وأجريت الانتخابات فانتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب ومحمد محمود باشا عن حزب الأحرار الدستوريين وعبدالحميد سعيد عن الحزب الوطنى وكيلين. وكان أول قرار اتخذه البرلمان فى دورته الجديدة هو عدم الثقة بالوزارة القائمة. وهذه قصة برلمان الكونتننتال.

وأدرك المندوب السامى الجديد، اللورد جورج لويد Lord George Lloyd خطورة الموقف الناشىء من تكتل الأحزاب ضد الملك. فما أن وقع زيور باشا اتفاقية تنازل مصر لايطاليا عن واحة جغبوب فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ حتى طلب اللورد لويد من الملك فؤاد عزل حسن نشأت باشا من وظيفته فى الديوان الملكى فنقل وزيراً مفوضاً لمصر فى مدريد. وكانت حجة الإنجليز فى التدخل انه ليس من مصلحة الملك ان يتدخل موظف فى القصر فى ادارة البلاد لتحقيق اغراض سياسية واضحة.

وفى فرحة البلاد بسقوط حسن نشأت بالغت الأحزاب فى أملها بان يغير الإنجليز من عدائهم للديمقراطية المصرية، بل وبدأت الأحزاب تأمل فى أن يضغط اللورد لويد على الملك لإعادة الحياة النيابية. وكان فى اللورد لويد شىء من غطرسة اللورد كرومر. كان غرضه الأول من طرد نشأت هو محاولة

إعادة الوفاق بين حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والعمل على دق إسفين بين الأحرار الدستوريين وبين الوفد بعودة الدستوريين إلى وزارة زيور باشا، وبهذا يعود الوفد إلى عزلته رغم التفاف الجماهير العزلاء حوله. وبهذا يتكتل أصحاب المصالح الحقيقية أو «العقلاء» المهادنون للإنجليز وراء ملك بلا دستور وحكومة بلا برلمان.

ويقال أن صاحب مخطط طرد نشأت باشا من القصر لإعادة التحالف بين أحزاب الاقطاعيين وكبار الرأسماليين كان روبرت فرنس Robert Furness السكرتير الشرقى لدار الم
التفريق بين الدستوريين والوفد دب
الخلاف باستقالته من عمله. هكذا قالت
اعتقد أن الأمر بحاجة إلى مزيد من البحث
شخصياً فى فترة لاحقة وربما كان الأمر أعقد من

وظل زيور باشا يعرض المقاعد الوزارية على الأحرار
شقهم عن الوفديين ولكن دون جدوى وعقد الأمر أن زيور باشا قبل طرد نشأت بيومين كان قد استصدر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مرسوماً بقانون الانتخاب الجديد الذى جعل الانتخاب على درجتين، كما أنه قصر حق الانتخاب على كل من بلغ سن الثلاثين أو من بلغ الخامسة والعشرين بشروط معينة منها أن يكون حائزاً على شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) أو ما يعادلها ومنها أن يكون من دافعى الضرائب بنصاب معين، أو المستأجرين أو المستحقين فى الأوقاف. وكان معنى هذا انقضاء شهور قبل إعداد كشوف الناخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية الجديدة فى وزارة الداخلية. وكان اللورد لويد غير راض عن إصدار هذا القانون ووصفه بانه عمل غير حكيم ونصح زيور باشا بعدم إصداره ولكن زيور لم يستمع لنصيحته.

وأعلنت الأحزاب بطلان قانون الانتخاب الجديد وأضرب كثيرون من العمد فى مختلف المديريات عن تنفيذه ففصلتهم وزارة الداخلية من مناصب العمدية. وكان أول من بادروا بالإضراب عمد مركز تلا منوفية وهى معقل من معاقل الأحرار الدستوريين حيث آل أحمد عبد الغفار باشا وفى كفر المصيلحة وهى بلدة عبد العزيز فهمى باشا وعبد المجيد عمر باشا إلخ .. وتضامن معهم بقية عمد المنوفية ثم الكثيرون من عمد المديريات الأخرى الذين أعلنوا مقاطعتهم لكل انتخابات تجرى وفقاً لقانون الانتخاب الجديد. فازدادت الأزمة سوءاً وقضى على كل أمل للإنجليز فى أى تقارب بين الاتحاديين والدستوريين.

وكان الرأى العام فى إنجلترا يتابع ما يجرى فى مصر لحرص الإنجليز على أن يكون للأحرار الدستوريين دور فعال فى السياسة المصرية بوصفهم «حزب الأعيان» والمثقفين والعقلاء المعتدلين فى الحركة الوطنية المصرية. وكان عجز اللورد لويد عن اقناعهم بفك تحالفهم مع الوفد بمثابة إعلان بتدهور الأوضاع فى مصر نتيجة لعربدة الملك فى الحكم المطلق مما أدى إلى ثورة العقلاء.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة فى السياسة المصرية الإنجليزية: اقتنع الإنجليز بضرورة العودة إلى الحكم النيابى. اقتنعت الأحزاب بضرورة مهادنة الإنجليز حتى تضع حداً لطغيان الملك فؤاد وتحيى دستور ١٩٢٣ والحياة النيابية المؤودة منذ مقتل السردار. وبالفعل أعلن اللورد لويد فى خطبته فى حفل تكريمه الذى أقامه له الأحرار الدستوريون فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ أنه مؤمن «بالحكومة الدستورية والحكومة الحازمة المنتظمة، الحكومة العادلة» قائلاً إنه يتمنى كل نجاح للحياة الدستورية. كذلك هدأ هجوم الوفد على الإنجليز. وبدأ اللورد لويد بالقيام بدور الوسيط للخروج من هذه الأزمة وكان يتصل بسعد زغلول عن طريق عدلى يكن.

أصرت الأحزاب أولاً على اعتبار البرلمان المحلول، برلمان الكونتننتال، هو البرلمان الشرعى للبلاد، ولكن اللورد لويد أصر على إجراء انتخابات جديدة بعد الغاء قانون الانتخاب الجديد لأن سحب الثقة من وزارة زيور فى اجتماع الكونتننتال كان معناه سقوط وزارته فوراً بطريقة مشينة، والإنجليز يجدون «هذا القول من جهتنا يعد نكراناً للجميل لا حمداً للصنيع» (والصنيع طبعاً هو قبول زيور باشا لإنذار اللنبى بعد اغتيال السردار واستقالة سعد زغلول). وتمسك كل جانب بموقفه ففشلت وساطة اللورد لويد ومع ذلك فقد قدمت الأحزاب تنازلاً وهو عدم تكرار اجتماع الكونتننتال حتى تهتدى إلى حل للأزمة.

وبفشل وساطة اللورد لويد تجددت الأزمة الدستورية فخرج زعماء الأحزاب ليستنفروا المثقفين والمهنيين ومختلف طبقات الشعب لتحدى الملك والإطاحة بحكومته غير الدستورية ودعوا إلى المقاومة السلبية وفى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ دعت الأحزاب المؤتلفة لعقد مؤتمر وطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ شارك فيه زعماء الأحزاب المؤتلفة والشيوخ والنواب الحاليون والسابقون وأهل الرأى والوزراء السابقون وأعضاء مجالس النقابات المهنية والغرف التجارية ومجالس المديريات والمجالس البلدية إلخ.. لدراسة الموقف واتخاذ قرارات حاسمة فيه.

وكان عقد هذا المؤتمر هو النذير ببداية أعمال الشغب واختلال الأمن فى البلاد كما رأى اللورد لويد. وقبل انعقاد المؤتمر قدم ٧٢ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ إلى زيور باشا كمحاولة أخيرة لتجنب الصراع اقتراحين بالغاء قانون الانتخاب الجديد وإعادة الحياة النيابية أما بعقد البرلمان الأخير وإما بانتخابات جديدة تجرى على أساس القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ بطريقة تطمئن اليها البلاد (٨٤ مكرر)، أى تحت إشراف وزارة محايدة ورفض زيور باشا الاقتراحين وهدد بفض المؤتمر الوطنى بالقوة وندد بعدم دستورية (!) المؤتمرات.

وهنا تدخل المندوب السامى (اللورد لويد) لمنع المواجهة الوخيمة العواقب و«نصح» رئيس الوزراء بإجراء انتخابات جديدة بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب المباشر الذى أصدره البرلمان الأول فقبل زيور باشا «النصيحة» مرغماً وأصدر فى ١٨ فبراير ١٩٢٦ ـ قبيل المؤتمر بيوم واحد ـ بياناً رسمياً بايقاف العمل بقانون الانتخاب المعدل وباجراء انتخابات جديدة بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤.

وبهذه الاستجابة أحدث زيور باشا بلبلة كبرى فى المؤتمر الوطنى عندما اجتمع المؤتمر فى اليوم التالى فقد كان قبول إجراء انتخابات جديدة يعنى إعلان أن حل البرلمان كان صحيحاً وإن اجتماع الكونتننتال كان باطلاً وإن ما اتخذ فيه من قرارات كان باطلاً بما فى ذلك حجب الثقة عن وزارة زيور وانتخاب الرئيس والوكيلين. وكان أشد الحضور تطرفاً فى التمسك ببرلمان الكونتننتال ممثلو الحزب الوطنى بقيادة أمين الرافعى. ولكن سعد زغلول دعا للحكمة والاعتدال واستطاع أن يقود المؤتمر إلى قبول مبدأ دخول الانتخابات الجديدة، وكان هناك معنى مأساوى فى قول مكرم عبيد «دلونى على الطريق: أثورة ؟.. نحن لسنا رجال ثورة. واما الانتخابات فلندخلها» وكانما غاض ذلك النفس الجبار الذى أذكى روح مصريين ١٩١٩ و١٩٢٤.

لقد كان من حق سعد زغلول المثخن بالجراح أن يستريح قليلاً قبل الراحة الكبرى عام ١٩٢٧ بعد كل مالاقاه من عنت الإنجليز ومن تخاذل رفاقه من الأعيان ومن خيانات اعدائه من الترك والمستتركين.

وحددت الوزارة يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعداً لانتخابات مجلس النواب. ووزعت الأحزاب الدوائر فيما بينها: ١٦٠ للوفد و٤٥ للأحرار الدستوريين و٩ للحزب الوطنى مع حق المنافسة فى ثلاث دوائر وفدية وهو اتفاق فى ظاهره غير ديمقراطيى لأنه يجعل توزيع المقاعد النيابية مثل توزيع الأسلاب. ولكن

يبدو أن هذه كانت طريقتهم فى تجديد شرعية البرلمان المحلول مع إجراء الانتخابات الجديدة وبدا كل شىء فى طريق الحل.

عاد سعد زغلول إلى وضعه الطبيعى زعيماً للأغلبية البرلمانية. وكان ينبغى بحكم الدستور أن يكلفه الملك بتشكيل الوزارة وهنا تدخل اللورد لويد ليحول دون ذلك. فقد كان مصراً على عدم عودة «الزغلولية». وكتب برأيه هذا للخارجية البريطانية وهذا هو الشىء المحير فى عقلية هذا الراجل المتغطرس الذى لاشك كان يدرك بوصفه بريطانيا، أن التقاليد الديمقراطية تقضى باسناد رياسة الوزارة إلى زعيم الأغلبية البرلمانية. وقد أحرج تمسكه بأقصاء سعد زغلول عن رياسة الوزارة الحكومة البريطانية نفسها أمام الرأى العام البريطانى وكتب إليه وزير خارجية بريطانيا السير اوستين تشيمبرليـن Sir Austin Chamberlain بذلك، فرد عليه اللورد لويد بقوله أن هذا الخرق الدستورى أهون من تسليم الوزارة لرجل يعد مسئولاً أدبياً عن مقتل السردار.

لقد كان اللورد لويد يعرف تماماً أن رياسة زغلول للوزارة كانت تعنى تراجع إنجلترا عن الانذار البريطانى عقب اغتيال السردار الذى بموجبه طرد الجيش المصرى من السودان وعادت هيمنة الإنجليز على الإدارة المصرية بما يحقق المحافظة على التحفظات الأربعة ومنها مسئولية انجلترا عن حماية الأجانب والمصالح الأجنبية فى مصر.

وخلال هذه الأزمة أبدى سعد زغلول كثيراً من المرونة وفاتح اللورد لويد عدلى باشا فى تولى رياسة الوزارة باعتباره الزعيم الأوحد الذى لا يخدش سعداً أن يحل محله. وبالفعل أعرب سعد أنه لا يمانع فى ذلك.

(٤)

لقد كانت هناك هدنة مؤقتة بين الوفد والإنجليز طالما كان أحمد ماهر والنقراشي وهما من أقطاب الوفد يحاكمان بتهمة الاشتراك في اغتيال السردار. فقد ورد في أقوال أحد القتلة، وهو شفيق منصور، في تحقيق البوليس، غالباً تحت التعذيب والوعد والوعيد من زبانية حسن نشأت أن أحمد ماهر والنقراشي كانا مشتركين في مؤامرة الاغتيال كمحرضين ومخططين، ثم عاد شفيق منصور وعدل عن أقواله وسحب اتهامه في ٣١ يونيو ١٩٢٥ غالباً بعد أن يئس من تخفيف عقوبة الإعدام. ولكن هذا العدول لم يبلغ للنائب العام إلا بعد أربعة أشهر أي بعد اعدام شفيق منصور، حتى لا يكشف التحقيق معه عن شخصية الموعز اليه بهذا الاتهام وعن الظروف التي أدلى فيها بأقواله.

وفي ٢٥ مايو ١٩٢٦ حكمت محكمة الجنايات ببراءة ماهر والنقراشي من تهمة الاغتيالات السياسية ومن تهمة الاشتراك في مؤامرة اغتيال السردار. وكان معنى هذه التبرئة أن الإنذار البريطاني الذي قدمه المندوب السامي اللورد اللنبي، إلى سعد زغلول رئيس الوزراء، كان إنذاراً متعسفاً لأنه حمّل الوفد مسئولية الاغتيالات السياسية. والمعروف ان اسم بعض الأقطاب من رجال الوفد مثل عبد الرحمن فهمي وأحمد ماهر والنقراشي وراغب إسكندر كانت أسماؤهم مقترنة بالعمل السري حتى بداية الحياة النيابية، ولكن الوفد منذ تولى الحكم قصر كفاحه على القنوات الشرعية. كانت عودة سعد إلى حكم البلاد تعني إعلان بطلان الإنذار البريطاني وسحبه بما يتضمنه ذلك من

عودة الجيش المصرى إلى السودان وكف يد الإنجليز عن التدخل فى إدارة البلاد باسم حماية الأجانب.

كانت المحكمة التى برأت ماهر والنقراشى وزميليهما مكونة من القاضى الإنجليزى كيرشو رئيساً وعضوية كامل إبراهيم بك وعلى عزت بك وصدر الحكم باغلبية العضوين المصريين، فارسل كيرشو احتجاجاً إلى وزير الحقانية يعلن فيه منافاة هذا الحكم للعدالة وأنه نظراً لخطورة هذا الحكم يجد نفسه فى حل من إفشاء سرية المداولة وإبلاغ المندوب السامى بها بوصفه حامياً للاجانب فى مصر. وكانت وزارة زيور فى آخر أيامها بعد إجراء الانتخابات فى ٢٢ مايو ١٩٢٦، فقدم اللورد لويد إلى زيور باشا فى ٢ يونيو بناء على تعليمات حكومته مذكرة يرفض فيها قرار القاضيين المصريين كدليل على براءة المتهمين الأربعة من التهمة الموجهة إليهم، ويرتب على ذلك إن هذا الحكم من شأنه أن يعرض أمن الأجانب للخطر وهو مسئولية بريطانيا، ويهدر المطالب التى قدمت وقبلت عقب مقتل السيرلى ستاك، أى الانذار البريطانى، ويعلن ان «حكومة جلالة الملك» تحتفظ بالحرية التامة فى اتخاذ الخطوات اللازمة فى المستقبل لاداء واجبها. وقد استقال كيرشولا من تلقاء نفسه ولكن بتوجيه من المندوب السامى. عرفت الصحافة ذلك لأن كيرشو تسلم بعد الحكم ملفات قضاياه عن شهر يونيو ثم أعادها إلى المحكمة دون ابداء الأسباب. وقد اعتبرت الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف المنعقدة فى ٢١ يونيو استقالة كيرشو خروجاً على واجبات الوظيفة وعرف القضاء.

اما وقد أزال الحكم ببراءة أقطاب الوفد من تهمة الاشتراك فى مؤامرة اغتيال السردار كل غبار كان قد علق بسمعة الوفد، فقد زال كل ما كان يمكن معه ان يمنع سعد زغلول أدبياً من ممارسة حقه الدستورى فى رياسة الوزارة، فعدل عن تنازله لعدلى يكن، وبذلك دخلت الأزمة فى منعطف جديد. ولجأ اللورد لويد إلى الملك فؤاد يأمل أن يعاونه فى حل الأزمة ولكن

الملك فؤاد رفض التعاون بمنطق أن الانجليز بإصرارهم على إجراء انتخابات جديدة فهم الذين خلقوا الأزمة وعليهم وحدهم أن يجدوا لها حلاً.

ودعا اللورد لويد سعد زغلول لزيارته يوم ٢٩ مايو وعرض عليه الأمر من زاوية القلق الذى سيعترى الإنجليز والأجانب المحليين لو تقلد سعد زغلول رياسة الوزارة فابدى سعد دهشته من أعتراض الحكومة البريطانية عليه وهى التى تعلن عن رغبتها فى إقامة علاقات ودية مع مصر ورغم علمها بأن «مصر هى زغلول وزغلول هو مصر» فأجابه اللورد لويد بان سبب هذا الاعتراض هو خطب سعد وتصريحاته المعادية لإنجلترا. فعلق سعد على ذلك بقوله أنه ما على إنجلترا إلا أن تمنحه ثقتها وسيسير كل شيء على ما يرام.

وانتهى اللقاء بغير نتيجة. وطلب اللورد لويد إلى الحكومة البريطانية الموافقة على أن يقدم لسعد مذكرة بالاعتراض على تقلده رياسة الوزارة على أن تقوم إنجلترا بمظاهرة بحرية بإرسال قطعة من الأسطول إلى مياه الاسكندرية تحسباً لاختلال الامن. وبالفعل وجهت انجلترا قطعة بحرية.

فلما رأى سعد تطور الأمور إلى مرحلة استعراض للقوة قرر الانسحاب حتى لا يعطى للملك فرصة للاستمرار فى حكمه المطلق. ولكنه حرصاً على كرامة مصر وكرامة حزبه وكرامته الشخصية رتب الأمور بحيث يبدو انسحابه قراراً مصرياً وليس خضوعاً للتدخل البريطانى، فتحدثت الصحف عن اعتلال صحته وتحدث النواب عن ضرورة تخففه من ثقيل الأعمال والمسئوليات.

وفى ٣ يونيو إقيم لسعد زغلول حفل تكريم فى الكونتننتال حضره ممثلون عن كافة الأحزاب، عدلى يكن باشا وعبدالخالق ثروت باشا وحسين رشدى باشا وإسماعيل صدقى باشا وحافظ رمضان بك ورجال الوفد. وخطب حافظ رمضان بك ممثلاً للحزب الوطنى وإبراهيم الهلباوى بك ممثلاً للأحرار الدستوريين ومكرم عبيد ممثلاً للوفد. ثم القى النائب أحمد رمزى بك كلمة ناشد فيها الرئيس التنحى عن تأليف الوزارة حرصاً على صحته الغالية. وأعلن

النائب حسن نافع أن هذا الرجاء يمثل الرأى العام بين النواب ثم دعا النائب الدكتور نجيب أسكندر من كان موافقاً على هذا الرجاء ان يقف فوقف الجميع.

وبهذه التنازلات عادت الحياة النيابية إلى مصر وألف عدلى باشا الوزارة من الوفد والأحرار الدستوريين في ٧ يونيو ١٩٢٦ أما الحزب الوطنى فامتنع عن الاشتراك فى الحكم وفقاً لسياسته التقليدية القائمة على عدم المشاركة طالما بقى الاحتلال. واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيو برياسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ وانتخب مجلس النواب سعد زغلول رئيساً له ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين.

كنت فى سن التاسعة تقريباً فى نوفمبر ١٩٢٤ وقت اغتيال السردار وكنت فى السنة الرابعة الابتدائية أتابع أخبار مطاردة الجناة ومحاكمتهم وإعدامهم وكنت فى العاشرة من عمرى تقريباً (١٩٢٥) أذاكر للشهادة الابتدائية طوال دكتاتورية زيور باشا والانقلاب الدستورى الأول، وكنت فى الحادية عشرة من عمرى قد حصلت على الشهادة الإبتدائية (١٩٢٦) وأتأهب لدخول مدرسة المنيا الثانوية حين عادت الحياة النيابية وكانت المنيا تموج بالمظاهرات نتيجة للإنذار البريطانى واستقالة سعد وتعطيل البرلمان. وكنا نشترك فى هذه المظاهرات ونحن ببنطلونات قصيرة وكان يفرقنا البوليس بالعصى وخراطيم المياه. وصغر سن التلاميذ يعطى فكرة عن حالة الرأى العام لأنه يوضح ان الغضب المشوب بالخوف كان فى كل بيت فصغار التلاميذ إنما يعكسون ما يسمعونه فى بيوتهم من الكبار.

وفى الغضب العام كنت اسمع فى بيتنا من أبى وعمى المحامى وابن عمى الطبيب ومن يترددون علينا من الأفندية أو متعلمى شارونة حكماً قاطعاً بأن القصر من خلال حسن نشأت أو حسن نشأت من خلال القصر هو صاحب كل هذه المؤامرات للإطاحة بسعد زغلول وحكم الوفد وبالحياة النيابية

وإن الأنجليز استغلوا مقتل السردار لطرد المصريين من السودان والانفراد بحكمه ولسلب السيادة المصرية بإعادة بسط النفوذ الإنجليزى فى الوزارات المختلفة باسم حماية الأجانب والمصالح الأجنبية.

وكنت أسمع الكثيرين يقولون إن المخطط لاغتيال السردار ربما كان فى الأصل إنجليزياً (أى من المخابرات الانجليزية) ضحى فيه الإنجليز بواحد من كبار رجالهم هو الجنرال لى ستاك باشا، كذريعة لتقديم الإنذار البريطانى مستغلين شهوة الملك فؤاد للحكم المطلق ورغبته فى التخلص من زغلول وبرلمانه ومطالبه الديمقراطية التى لا تنتهى (تكرار لمأساة التضحية بالجنرال جوردون فى الخرطوم قبل ذلك بإربعين عاماً للاشتراك فى حكم السودان، والان للانفـــراد بحكمه. ويلاحظ أن جوردون باشا لم يكن إنجليزياً بل كان إسكتلندياً، كما يلاحظ أن لى ستاك باشا لم يكن إنجليزياً وإنما كان إيرلندياً) وهذا يضع القصر وحسن نشأت وزيور فى وضع مطايا الإنجليز أو «برادع الإنجليز» كما كان سعد زغلول يسمى المهادنين فى الحركة الوطنية، يستوى فى ذلك العارف منهم والغافل.

وكان هناك سخط عظيم على الأحرار الدستوريين لأنهم شاركوا حزب الملك فى الحكم المطلق وفى الانقلاب الدستورى وفى تعطيل الحياة النيابية. وكان لتصريح زعيمهم عن دستور ٢٣، ان الدستور ثوب فضفاض دوى عظيم فاستقبله الرأى العام باستياء بالغ لأنه شكك فى أهلية الشعب المصرى للحياة الديمقراطية. وكانت المفارقة هى أن أصحاب هذا الاكتشاف كانوا يسمون أنفسهم «الأحرار الدستوريون» وان زعماءهم كانوا فى لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ٢٣ «أو لجنة الاشقياء» كما كان سعد زغلول يسميها.

فلما دب الشقاق بين الاتحاديين والدستوريين وانفرد حزب الملك بالسلطة بعد إقالة عبدالعزيز فهمى من وزارة العدل بسبب أزمة كتاب «الأسلام وأصول الحكم»، ظلت النفوس فاترة تجاه الأحرار الدستوريين رغم أن

موقفهم من قضية الخلافة كان من أمجد المواقف التى عرفها تاريخ مصر الحديث ومن أكثرها استنارة وثقافة وتحدياً للحكم المطلق باسم الدولة الدينية منذ رفاعة الطهطاوى. وتعاطف الناس مع عبدالعزيز فهمى وعلى عبدالرازق والأحرار الدستوريين تعاطفاً فاتراً، ولا سيا لأن سعد زغلول قائد الشعب وصف هدف إحياء الخلافة «بانه الجرى وراء الأغراض الخيالية» وأنه «يقضى على السياسة العملية» وكان إنحياز سعد زغلول ضد مشروع الخلافة كافياً فى حد ذاته إلى صرف الجماهير عنه رغم مافى الدعوة للدولة الدينية من سحر تاريخى عند قطاعات لا بأس بها من بسطاء الناس.

وكنت فى سن التاسعة والعاشرة لا أفهم شيئاً كثيراً عن موضوع الخلافة ومعناها: أى منذ ألغى أتاتورك الخلافة فى أستانبول عام ١٩٢٤ حتى أراد الملك فؤاد نقلها إلى القاهرة عام ١٩٢٥ــ وكنت أقرأ فى الجرائد كلاماً مبهماً عن هذا الموضوع فلا أفهم إلا اقله. فكنت الجأ إلى أبى لشرحه فكان يحدثنى عن دور رجال الدين فى منع نهضة تركيا ومصر والبلاد العربية وفى تعطيل بناء الدولة العصرية فيها على غرار الدول الأوروبية وكان أبى وعامة أفراد أسرتى متشبعين بتلك الروح المعادية للكهنوت أو ما يسمونه فى أوروبا anti- clericalism . فلم يكن أبى يتحدث عن فساد السلطان عبدالحميد وحده، ولا عن جمود المشايخ المسلمين وحدهم، بل كان يلقى على دروساً تاريخية فى فساد الباباوات وجمود رجال الدين المسيحى فى أوروبا وفى مصر وفى كل زمان ويحكى لى اطرافاً من حركة الاصلاح الدينى فى بدايات عصر النهضة الأوروبية وفى عصر الثورة الفرنسية ويحدثنى عن دور راسپوتين فى روسيا القيصرية قبيل الثورة البلشفية.

ورغم كل هذا الشرح لم تستوعب مداركى المحدودة علاقة كل ذلك بالسياسة المصرية وما يجرى بين الملك فؤاد وسعد زغلول أو بين زيور والأحرار الدستوريين من صراعات.

فقد كانت شروح أبى ينقصها البعد السياسى ، وكانت تركز على انحطاط العديد من الخلفاء والباباوات وشهوتهم للسلطة والمال والنساء وتركز على جمود العديدين من رجال الدين ومعاداتهم للعلم وللفكر فى كل عصر، اما طبيعة الحكومة الدينية من حيث حكم البشر كما يتصور البعض انه يمثل الارادة الالهية والقوانين الالهية والحق الالهى فهذه لم اتعلمها إلا بعد أن درست تاريخ الرنيسانس وحركات الإصلاح الدينى فى أوروبا وتاريخ الثورة الفرنسية فى مرحلة الدراسة الثانوية أى بعد ثلاث أو أربع سنوات .

ويبدو أن أكثر أبناء جيلى كانوا على شاكلتى : يرفضون الخلافة لأن سعد زغلول وصفها بانها غاية « خيالية » وأنها تتعارض مع « السياسة العملية » ، إياً كان معنى هذا الكلام .

ويبدو إننا بعد نصف قرن من تلك الأيام البعيدة لم يتقدم قاموسنا السياسى كثيراً رغم أن خطر الحكومة الدينية قد استفحل كثيراً عما كان عليه فى ١٩٢٥ ، بل ولعله تأخر. فنحن الآن نداور وندور حول المشكلة الأساسية وهى صلاحية الحق الالهى لأن يكون أساساً للدولة ، ونحن لا نسمى الأشياء باسمائها رغم أن بعض المشتركين منا فى مناقشة قضية الثيوقراطية وأصول الحكم من كبار المستنيرين مثل توفيق الحكيم وزكى نجيب محمود وأحمد بهاء الدين وعبدالرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ وفرج فودة . ولعل أكثر المعاصرين اقتراباً من بؤرة الموضوع هما صلاح حافظ وفرج فودة .

وكل هؤلاء معادون للثيوقراطية ولكنهم يداورون ويناورون فيما يكتبون خوفاً من الغوغاء والكهّنة .

فى ١٩٢٥ تحصنت الصفوة المثقفة مثل على عبد الرازق لمحاربة الخلافة وراء البحث العلمى والتوثيق التاريخى والعقلانية لإثبات أن الخلافة أو الثيوقراطية أو الحكومة الدينية دخيلة على الاسلام . اما الزعامة الشعبية (سعد زغلول) فقد تحصنت وراء مقولات سياسة فهـــى قد تجنبت بحث الفكرة فى

ذاتها حتى لاتستفز شعور المتدينين المحافظين، وتحصنت وراء ماتسميه تارة «السياسة الحسية» (أى الملموسة) وتسميه تارة أخرى «السياسة العلمية» وهما تعبيران عما نسميه اليوم «السياسة الوضعية» و«القوانين الوضعية». ويجب أن نفهم من وصف سعد زغلول لحزب الاتحاد وهو حزب الملك بإنه «حزب الشيطان» أنه كان يرد على دعوة أنصار الخلافة بأنهم «حزب الله». على كل فهناك نفع محقق فى أن يرصد باحث أدبيات المعركة التى نشبت بين أنصار الثيوقراطية وأنصار الديمقراطية، أى المعركة بين أنصار القانون الالهى والقانون الطبيعى خلال تجربة مصر الليبرالية منذ ١٩١٩ وخلال تجربتها الشمولية منذ ١٩٥٢.

لم أحس كأكثر أبناء جيلى خطورة هذا الصراع بين نظرية الحق الالهى ونظرية الحق الطبيعى لأن أنصار الحق الطبيعى انتصروا انتصاراً دامغاً وسريعاً بتراجع الملك ودعوة الخلافة وبعودة الحكم النيابى بعد عام ونصف من الدكتاتورية. وكان أهم مايشغل تفكير أبناء جيلى حتى ونحن صبية هو عودة سعد والبرلمان، وانتصارهما على الملك والإنجليز.

وكنا ونحن صبية بعد مقتل السردار نتداول حكايات س جمعية «اليد السوداء» واغتيال الانجليز وأعوان الانجليز وهذه هى الفترة بين ١٩٢٥ و١٩٢٧ التى كنا نلهو فيها أنا وأخى ڤيكتور بالحبر السرى المصنوع من عصير البصل أو من السكر المذاب فى الماء مركزاً وكنا نكتب الرسائل بغمس سن الريشة فى هذا المحلول ثم بعرض الورقة بعد ان تجف للحرارة فتظهر فيها الكتابة بنية بعد تحول السكر إلى كربون. وكان أخى يتقلمنى بعام دراسى واحد فكان هو «الخبير» الذى يطبق مايتعلمه فى دروس الكيمياء فى السنة الثانية الثانوية. ولا أظن أن رسائلنا تجـاوزت عبارات مثل «يحيا سعد» أو «تحيا مصر» أو «تسقط انجلترا» أو «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» أو «النيل لايتجزأ»، أى الشعارات التى كنا نرددها فى المظاهرات. كذلك

كان أخى ڤيكتور يجرى تجاربه فى صناعة البارود من نترات البوتاسيوم وكان يشتغل كثيراً باشعال كبريت العمود وكانت الفكرة هى صناعة قنابل لاغتيال الإنجليز وأعوانهم، ولا أظن أن هذه التجارب الصبيانية تجاوزت مرحلة الانبهار باشتعال هذه المواد الكيميائية ومايتبعث بعده من غازات.

وقد ظل برلمان الكونتننتال فى ذاكرتنا لمدة طويلة وكنا فخورين بقدرة سعد على تحدى الملك. وقد زارنا الملك فؤاد فى المنيا عام ١٩٢٧ ليفتتح مدرسة المنيا الثانوية الجديدة التى انتظمنا فيها ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٢٦، وهى نفس المدرسة القائمة حالياً بحرى المنيا قبل وابور النور ونادى سبورتنج على الكورنيش فى طريق الاخصاص. وكان هناك فتور عام فى استقبال جلالة الملك سواء فى موكبه فى المدينة أو على الكورنيش أو فى حوش المدرسة الثانوية. وقد وقفنا له صفوفاً فى الحوش كالمعتاد. وهتفنا بحياته بناء على هتاف ناظر المدرسة بعد خطبة فى تحيته. ولا أذكر عن هذه المناسبة السعيدة إلا منظر مئات العساكر الذين وقفوا على مسافات متساوية بطول طريق الكورنيش على الجانبين منذ الصباح الباكر.

أنا لا أعرف متى بدأ بغض الضباط الأحرار للملك والملكية ولكنى متأكد من شىء واحد هو ان بغضى للملك والملكية بدأ منذ مقتل السردار والانقلاب الدستورى الأول.

وكانت عقولنا الصغيرة لا تفهم فى السياسة فكنا فرحين باغتيال السردار بسبب غضبنا على الإنجليز وكنا نحمل إعجاباً كبيراً بالأخوين الطالبين عبدالحميد عنايت، وعبدالفتاح عنايت ونأسى لمصيرهما ونرى أنهما نموذج من الشباب يجب أن يحتذى، ولكننا فى الوقت نفسه لم نكن نفهم كيف يمكن أن يصدر هذا العمل «الوطنى» عن الملك أو عن الإنجليز، وهو الجدير بان يصدر عن سعد زغلول والوفد. كانت «مؤامرات» السياسة تتجاوز افهامنا الصغيرة. ومع ذلك فنحن لم نتعاطف إلا مع الأخوين عنايت، اما شفيق

منصور المحامى فقد كنا نحمل له بعض الاحتقار لأنه «فتن» على أحمد ماهر والنقراشى وكنا نقرأ أنه كان صديق عبدالحليم البيلى المحامى الذى خرج على الوفد بعد استقالة سعد زغلول وانضم إلى حزب الملك وقيل أن حسن نشأت كان يحركه لتوجيه شفيق منصور ومحمود إسماعيل.

هل رتبها الملك ليتخلص من سعد زغلول وردالاته الدستورية أورتبها الإنجليز ليقدموا الإنذار البريطانى ويسحبوا كل تنازلاتهم لمصر منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أو رتباها معاً وكل يضمر غاية مختلفة ــ فخرج الإنجليز بالسودان والهيمنة وخرج الملك بتعطيل الحياة النيابية.

الفصل الحادى عشر
ذكريات ثانوية

(١)

كان مستر تشاتبيرن Chatburne في الثلاثين أو نحوها ، وكان يعلمنا اللغة الارنجليزية فى السنة الثانية الثانوية بمدرسة المنيا الثانوية الأميرية وكان يشرح لنا نسخة مبسطة من رواية روبنسون كروسو Robinson Crusoe لدانييل ديفو Daniel Defoe أما حصة النحو الإنجليزى فكان يعلمنا فيها النحو مستر وينجفيلد Wingfield من خلال كتاب النحو الإنجليزى لبراكنبرى Brackenbury الذى كان مفتشا للغة الإنجليزية بوزارة المعارف . وقد تعرفت على براكنبرى فيما بعد أثناء الحرب العالمية الثانية بعد عودتى من إنجلترا فوجدته فى المعاش أو يقارب سن المعاش .

وكنت أكره حصة النحو الإنجليزى كما كنت أكره حصة النحو العربى وكانت هناك حصة ثالثة للغة الانجليزية يتكفل بها مستر سوينبيرن Swinburne مخصصة للمحفوظات وهى عبارة عن مختارات من الشعر الإنجليزى والنثر الإنجليزى لازلت أذكر منها خطبة وليم بت William Pitt فى البرلمان الانجليزى ضد فساد وارين هاستينجز Warren Hastings فى الهند فى القرن الثامن عشر. وكنا نحفظ هذه النصوص ونسمعها فى الفصل أى الصف . ولم أعد أذكر من الذى كان يعلمنا الانشاء بالانجليزية وهل كانت للانشاء حصة رابعة مستقلة أم أنها كانت ضمن درس النحو أو المحفوظات والأرجح أنها كانت متضمنة وقد استمر هذا الوضع فى السنة الثالثة .

أما فى السنة الرابعة والخامسة ثانوى فقد اختفى تشاتبيرن من المدرسة وتولى تعليمنا وينجفيلد وسوينبرن ومدرس ثالث كان أكبر منها سنا، ويبدو أنه كان «المدرس الأول»، وأسمه مستر Weatherill . وتغير كتاب النحو الإنجليزى فدرسنا النحو فى كتاب ميكلجون Michaeljohn وكان أعقد من سابقه وأصعب فى نصوصه.

أما نصوص الأدب الإنجليزى فأذكر اننا كنا فى الرابعة والخامسة ندرس خمسة. كتب على الأقل: «حكايات من شكسبير» Tales from Shakespeare لتشارلز ومارى لام Charles and Mary Lamb و«الدرجات التسع والثلاثون» Thirty Nine Steps لجون بكن John Buchan . و«ابراهام لنكولن» Abraham Lincoln، وهى مسرحية لجون درينكووتر John Drinkwater . وصيغة موجزة من «قصة مدينتين» A Tale of Two Cities by Charles Dickens لتشارلز ديكنز ومسرحية لجيمس بارى James Barrie هى «كرايتون العجيب».

وكنت شخصيا أحب مستر تشاتبيرين فقد كان فى الظاهر مانسميه فى مصر طويل وهبيل ولكنه فى الواقع لم يكن «أهبل» بتاتا بل كان طيب القلب لا يعاقب التلاميذ ولا يزجر فى أحد، فاستخف به التلاميذ وكانوا من الشيطنة يكسرون أسنان ريش الكتابة الافرنجية ويثبتون البنة أو الأسنان التى لم تبق منها إلا فردة واحدة تحت أدراجهم. ويدندنون بها كلها أولاهم ظهره بالضغط عليها ثم إطلاقها فتصدر عنها أصوات موسيقية كأنها شوكة رنانة. فكان تشاتبيرن ينهرنا ولكن بغير غضب شديد.

وكان تشاتبيرن يلبس فى غير الشتاء چاكتة بيضاء وبنطلونا من الفانلة الرمادية. وبلغ من شقاوة التلاميذ أنهم كانوا يغمسون ريشهم فى دواية الحبر المثبتة فى أدراجهم وكلما مر بين الصفوف وأولاهم ظهره كانوا ينثرون الحبر على ظهر چاكتته. فلما انتهت الحصة وعاد إلى حجرة المدرسين وأدرك

ما حدث اشتكى لناظر المدرسة . فدخل الناظر الفصل فى حالة هياج شديد ، وبعد أن قرعنا بما فيه الكفاية أعلن أن بدلة مستر تشاتبيرن التى اتلفناها كان ثمنها جنيهان وبالتالى فقد فرض الناظر على كل منها أن يدفع عشرة قروش وقد كنا عشرين تلميذا ليشترى مستر تشابتيرن بدلة جديدة . وقد كان . اما العقوبة التأديبية فقد كانت العيش الحاف للفصل كله فى وجبة الغداء . وفى اليوم التالى دخل مستر تشاتبيرن الفصل والقى درسه فى هدؤ كأن شيئا لم يحدث . ثم نقل تشاتبيرن فى العام التالى .

أما وينجفيلد فكان فى نحو الأربعين وكان راعد الصوت شديد المراس خشن الملامح ، على شيء من الغلظة . وكان يدخل الفصل دائما ببنطلون قصير شتاء وصيفا ومعه بليزر وجورب طويل من الصوف كأنه رياضى عتيد . وكان يحمل دائما البيبة والمنشة فى الفصل ويضعهما على مكتب المدرس ، والبيبة غير مشتعلة ومن وقت لآخر كان يقرض عليها دون أن يشعلها . وكان كلما دخل الفصل أشم على قميصه رائحة طيبة غير مألوفة فى مصر ، ولم أكتشف أنها رائحة اللاڤندر إلا بعد عشر سنوات عندما سافرت إلى إنجلترا .

وكان يشاع عن وينجفيلد أنه من حين لحين كان يسكر «سكرة ينى» . ومن قائل أنه كان يدخل الفصل ورائحة الويسكى تطفح من فمه . وكانت هذه أقوال التلاميذ الكبار فقد كان فى المدرسة تلاميذ تجاوزوا العشرين بسنتين حين كنت أنا فى الخامسة عشرة من عمرى ولم أكن أعرف بعد ما طعم الويسكى وما رائحته . فإن كان هذا صحيحا فقد كان وينجفيلد غالبا يغرق ثيابه فى اللاڤندر عسى أن تغطى رائحة اللاڤندر على رائحة الخمر أيا كانت .

أما سوينبيرن فكان شابا جميل المحيا فى نحو الخامسة والعشرين من عمره حديث التخرج وكان التلامذة الكبار يشيعون أنه يقيم مع مستر ويذريل الذى كان يكبره بنحو عشرين سنة وأنه كانت بينهما علاقة جنسية . ولا أعرف من

أين كان «التلامذة الكبار» يأتون بهذه الحكايات وليس هناك إلا ثلاثة احتمالات هى أن بعضهم كان يخالط بعض المدرسين المصريين الذين كانوا يخالطون الانجليز أو إن الأمر كان محض اختلاق للتشهير السياسى، أو تأسيسا على مجرد ظواهر الأمور كجمال مستر سوينبيرن المفرط وحياة العزوبية التى كان يحياها مستر ويذريل (كان وينجفيلد متزوجا من إنجليزية تشبه خفير الدرك). وكان مستر ويذريل شخصية غامضة بالنسبة لى لأنه كان قليل الكلام هادئ الصوت أقرب فى سلوكه ومظهره العام إلى مدير المصلحة منه إلى المدرس. كان يتكلم بلا حماس ولا يعنيه أن فهمنا أم لم نفهم.

اختفت هذه المجموعة من أفقى بعد أن حصلت على البكالوريا عام ١٩٣١ والأرجح أن أكثرهم رحل عن مصر عند طرد المدرسين الإنجليز فى ديسمبر سنة ١٩٥١ مع الغاء النحاس باشا للمعاهدة المصرية الإنجليزية أو ربما قبل ذلك.

ومع ذلك فقد فوجئت فى أوائل الستينات بنبأ القبض على رجل إنجليزى إسمه سوينبيرن بتهمة الجاسوسية لحساب بريطانيا طبعا. ونشرت الجرائد يومئذ أنه كان يعمل فى القاهرة فى إحدى وكالات الأنباء البريطانية أو شيئا من هذا القبيل. ولما نشرت الجرائد صورته تمعنت فيها فأحسست أنه مستر سوينبيرن نفسه الذى كان يعلمنى الانجليزية عام ١٩٢٩ وأنا فى السنة الثالثة بمدرسة المنيا الثانوية وفى الرابعة عشرة من عمرى، مع امتلاء طبيعى فى الوجه بسبب الكهولة: ذات الوجه الصغير المستدير والعينين الجميلتين والملامح الدقيقة الناعمة.

ولم أحاول أن أتحقق من الأمر أكثر من ذلك فى عهد عبد الناصر. وكانت أمثال هذه التهم توجه «أحيانا» ولا أقول دائما لاسباب سياسية كلما تدهورت علاقة مصر بدولة أجنبية كما حدث فى محاكمة ممثلى فرنسا فى مصر وهم: ماتيى وأندريه ميكيل وبلليڤييه أيام التوتر بين مصر وفرنسا بسبب

الجزائر. وقد قضى سوبنبيرن بعض الوقت فى السجون المصرية ثم أعيد إلى بلاده فى تسوية سياسية.

وأنا لا أقول هذا دفاعا عن رجل علمنى فى صباى وكان كل شىء فى مظهره يوحى بمظهر «البنت الخجول» فأنا لم أهتم حتى بمتابعة قضيته كما تابعت قضية الفرنسيين الثلاثة، وأحسست بالعار حين قرأت فى الصحف أن رئيس المحكمة يسأل ماتيى رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية: «هل توافق على سياسة الحكومة الفرنسية فى الجزائر» فيجيب: «ياسيدى الرئيس.. أنا بوصفى ممثلا لبلدى أوافق على كل سياسة تنتهجها حكومتى». عندئذ عرفت أن الموضوع فى قفص الاتهام هو فرنسا ـ وليس ممثليها الثلاثة. وهذا من اختصاص السلطة السياسية لا السلطة القضائية.

على كل حال فأنا أرجو أن يظهر بيننا طالب دكتوراه يعد رسالة موضوعها «محاكمات الأجانب فى مصر فى عهد عبد الناصر» لنعرف من بحثه الأبرياء من المذنبين.

وكانت اللغة الفرنسية هى اللغة الأجنبية الثانية فى المدارس الثانوية وكنا ندرسها بمعدل ساعتين أسبوعيا مقابل ثلاث ساعات للإنجليزية وأربع ساعات للغة العربية. ولم نكن ندرس الفرنسية فى المدارس الابتدائية الحكومية وكان هناك مدرسان يعلمان اللغة الفرنسية فى مدرسة المنيا الثانوية أحدهما هو مسيو تولزا Tolza والثانى هو مسيو ڤيرچيه Verget وقد ترقى ڤيرچيه فأصبح مدرسا فى كلية الأداب بجامعة القاهرة وقت أن دخلت الجامعة وكنت أكره دروس الفرنسية فى المرحلة الثانوية لأنها كانت مخصصة للنحو أكثر الوقت.

وكان اهتمام الفرنسيين بالنحو أكثر من اللازم يجعلنى أنفر منهم ومن لغتهم، ولم أبدا أتذوق اللغة الفرنسية حقا إلا فى الجامعة حين بدأنا ندرس اللغة من خلال النصوص الأدبية من شعر ونثر لمدة أربع سنوات، وتجاوزت دروس الأنشاء مجرد تركيب الجمل المفيدة.

وكان أبغض شيء عندي في النحو الفرنسي هو جداول تصريف الأفعال في الأزمنة المعقدة مثل الـ conditionnel والـ subjonctif من وجوبية وشرطية واحتمالية ومعبرة عن الأماني والرغبات.. الخ. وقد اكتشفت بعد أن عرفت الفرنسيين في بلادهم أنهم لا يستعملون الكثير من هذه الجمل وتلك الأزمنة أو التصريفات المعقدة في حديثهم اليومي أو في لغة الكتابة السائدة الخالية من التقعر، حتى أنهم كانوا يتبسمون في تفكه عندما يسمعونني استعمل في كلامي زمن الماضي البسيط passé simple وكأني رجل بعث من عصر لويس الرابع عشر. وبعد أن عرفت هذا أدركت مدى تخريب الأكاديمي فرانسيز، وهي مجمعهم اللغوي، للثقافة الفرنسية بكل هذه القماطات والقوالب الجامدة التي أحاطت بها اللغة الفرنسية عبر القرون باسم «الأصالة» وصيانة التراث حتى شلتها عن الحركة والتطور.

حتى التمسك الجامد بالهجاء الاشتقاقي بدلا من الهجاء الصوتي قد جعل تعلم اللغة الفرنسية يحتاج إلى مكابدة حقيقية. كل ذلك بالإضافة إلى محنة المذكر والمؤنث، ولاسيما إذا اختلف في اللغة الفرنسية عنه في لغتك الأصلية. والأرجح إن الأكاديمي فرانسيز كانت أحد العوامل التي أدت إلى انكماش الفرانكوفونية في العالم بعد عامل الضمور السكاني والتراجع السياسي للأمة الفرنسية على المستوى العالمي. (والفرانكوفونية هي «النطق بالفرنسية»، واللغات كالأحياء التي إذا لم تتكيف وتتطور مع العصور فمآلها إلى الانقراض كما حدث للماموث وللديناصور).

وكان يعلمنا التاريخ مدرس طيب نحيل اسمه عبد الله عيسى وهو من خريجي مدرسة المعلمين العليا، وكانت عيناه دائما مغرورقتين كأنه يهم بالبكاء حتى وهو يبتسم. وكانت له لازمة كأكثر المدرسين فكان يختم كل جملة أو جملتين بقوله «شوف ازاي».

وكان يعلمنا اللغة العربية رجلان أحدهما معمم وهو الشيخ الطنيخى من خريجى الأزهر والأخر مطربش (أى أفندى يلبس البدلة والطربوش) وهو الشيخ النحال ويبدو أنه كان من خريجى دار العلوم.

وكان يدرسنا التاريخ والتربية الوطنية خريج من المعلمين العليا اسمه إبراهيم حليم كان ضخم الجثة دائم الابتسام، يهتم دائما بمظهره الأنيق. ويبدو أنه كان وفديا أو ذا ميول جمهورية، لأنه حين كان يشرح لنا ما قرر لنا أن نتعلمه فى كتاب التربية الوطنية من أن الحكم الدستورى أفضل للشعوب من الحكم المطلق كان يتوسع فى بيان مآثر دستور ١٩٢٣، وحين كان يشرح لنا ما قرر لنا أن نتعلمه من أن أفضل النظم لحكم الشعوب هو نظام «الملكية المقيدة» (بالدستور طبعا) كان يوحى لنا فى شرحه أن هذه النظرية غير مطبقة فى مصر رغم ما يقوله الكتاب المقرر. ولكنه كان حريصا فى اختيار ألفاظه حتى لا يتهم بالعيب فى الذات الملكية أو بالحض على كراهية الملك فؤاد فيفصل أو ينقل إلى أقاصى الصعيد من باب العقوبة.

غير الأجانب كان مدرسو اللغة العربية أما من خريجى الأزهر أو من خريجى دار العلوم وكان مدرسو الأداب والعلوم من خريجى مدرسة المعلمين العليا، باستثناء الدكتور فرج الذى كنا نسمع أنه أتم علومه فى أوربا وكان يعلمنا علم الأحياء (البيولوجيا). ولا أذكر الآن شيئا عن مدرسى العلوم باستثناء باروخ أفندى الذى كان يعلمنا الطبيعة والكيمياء، وقد كان يهوديا مصريا وديع الخلق.

وكنا من حين لحين نستقبل فى الفصول كبار رجال التعليم للتفتيش على تحصيلنا ولازلت حتى الآن أذكر زيارة على الجارم الذى كان فيما أعتقد كبير مفتشى اللغة العربية فى وزارة المعارف وكان علما من مشاهير الرجال فى عالم الأدب والدراسات الأدبية وكان شاعرا لا بأس به. دخل علينا على الجارم الفصل مع ناظر المدرسة وكان يومئذ (عام ١٩٣٠) العجاتى بك، إذا لم

تخني الذاكرة، وألقى فينا الجارم قصيدة عصماء من عيون التراث العربى وطلب منا أن نبين ما فيها من بديع وبيان، وقد جعلتنا إشاراته وتشويحاته نغالب الضحك طول الوقت.

وكنت أكره الرياضة البدنية، ومع ذلك فقد كانت هناك ساعات محددة كل أسبوع يشترك فيها كل التلاميذ فى الألعاب الرياضية. وأكرهنى أبى، أو فلنقل شجعنى، على الاشتراك فى الجمباز إلى جانب الطوابير التى يشترك فيها الجميع. فدخلت مايسمى «بالقسم المخصوص» للتدريب على العقلة والمتوازيين والجمل، وفشلت فى كل هذه الأشياء، ماعدا التشكيلات الرياضية، وهى عبارة عن طوابير تتكون منها تشكيلات هندسية تمشى وتجرى وترقص رقصات اسكتلندية على مزمار القرب الاسكتلندية فى زى موحد هو الفانيلات البيضاء (نص كم) ذات الكول الأحمر أو الأخضر والبنطلونات الشورت البيضاء وحول الخصر أحزمة عريضة من قماش، حمراء أو خضراء بقلم أبيض كعلم ثورة ١٩٥٢، ثم الأحذية الكاوتش البيضاء والجوارب البيضاء.

وكنا نقوم بهذه الاستعراضات فى حفلات المدرسة مرة سنويا أمام الضيوف وأولياء الأمور وعلية القوم ومفتشى الوزارة فى فناء المدرسة. وكنت أفوز كل سنة بجائزة رمزية: منبه أو ساعة يد رخيصة، أو شنطة كتب الخ.. وكان مدرس الألعاب الرياضية يسمى خليل أفندى، وكنا نسمع أنه كان صولا فى الجيش، وكان شديد الإخلاص فى عمله. ولا أعرف من أين كانوا يأتون بموسيقى القرب، والأغلب إنها كانت من فرقة موسيقى بلدية المنيا.

كانت هذه ثلاث سنوات من المعاناة من السنة الأولى إلى الثالثة، أى بين سن الحادية عشرة والرابعة عشرة. وأخيرا ارتفع عنى هذا البلاء بعد ١٩٢٩ أى بعد شهاد الكفاءة حين اختار كل منا تخصصه فدخلت القسم الأدبى

لاحصل على البكالوريا أدبى وارتفع عنى الضغط الأدبى وكأنى بلغت سن الرشد .

وحل محل هذه الالعاب الرياضية الكريهة رياضة من نوع جديد ممتع هو السفر فى الرحلات لزيارة آثار البلاد وكان لايشترك فى هذه الرحلات إلا القادرون من التلاميذ . ففى سنة زرنا تل العمارنة وبنى حسن الشروق لنرى آثار اخناتون وهرموبوليس (تونا الجبل) ، وفى سنة زرنا القاهرة لارتياد الأهرام وسقارة ومنفيس والمتحف المصرى الذى كان يسمى «الانتكخانة» . وفى اعتقادى أن أكبر خدمة يمكن أن تؤديها مدرسة لتلاميذها هى تنظيم هذه الرحلات الأثرية التى تربط الماضى بالحاضر وتجعل التاريخ مادة حية فى وجدان الطلاب .

(٢)

وكان في مدرسة المنيا الثانوية عدد لا بأس به من أبناء عمد الأرياف. وكان من بينهم المشير عبد الحكيم عامر الذى كان فى السنوات الأولى حين كنت أنا فى السنوات النهائية، فقد كان يصغرنى بنحو ثلاث سنوات، ولذا لم أحس بوجوده والأرجح أنه كان تلميذا خاملا لا يميزه شيء. وعلى كل فأنا لم أكن أخالط هذه الفئة من التلاميذ بل كنت أتجنبهم لما اشتهروا به من جلافة الفلاحين ومن عدوانية العمد ومن حرية الأحداث المجردين من الرقباء. وقلما وجدت بينهم متفوقا فى العلم والتحصيل. ولا أقصد أن عبد الحكيم عامر كان على هذه الشاكلة، فأنا لم أكن أعرفه أو ربما عرفته بطريقة عابرة ثم نسيته.

أنما كنت أتجنب هذه الفئة من التلاميذ لأننا كنا نسمع عنهم أنهم كانوا يأتون من الريف إلى المدينة ويقيمون بمفردهم أو مع طلبة مغتربين من الريف على شاكلتهم ومن طبقتهم فى شقق يستأجرونها دون رقابة من ولى أمر أو وصى أو شخص راشد مسئول يوجههم فى أحوج سن وهى سن المراهقة. ولما كانوا عادة من ميسورى الحال فقد كان طلب العلم عندهم ترفا أو على الأصح مشقة لا يتقبلها إلا من كانت الشهادات الدراسية ترتبط عنده بالوظيفة أو الكسب من العمل. أما هم فذووهم يغنونهم عن كل ذلك بالفدادين الخمسين أو المائة التى يملكونها. كنا نسمع عنهم أنهم يتفتحون على رذائل الحياة منذ يفاعتهم، فيتعلمون شرب الحشيش ومعاقرة الخمر ومخالطة النساء

الفاسدات وربما لعب القمار دون حرج. باختصار يصبحون «رجالا» قبل الأوان ويشبون بلا قدوة ولا رقابة ولا مثل عليا فيستسلموا للشهوات.

هذا في العادة ينطبق على أبناء أوساط ملاك الريف. أما أبناء الاقطاعيين أو كبار الملاك ففرصتهم في حسن التربية كانت أوفر من فرص هؤلاء لأنهم يتعرضون لتأثير المربيات الاجنبيات والمدارس الداخلية الراقية في العواصم الكبرى وللسياحة في الخارج ولمخالطة نماذج بشرية قد لا تكون أقل سفها ولكنها أرقى ذوقا وأكثر أدبا وأوسع ثقافة ومدارك لأنها تعرف أن العلم أو الترقي الحضاري أو حسن التربية لا يطلب بالضرورة للتوظف وكسب العيش وإنما هو لازم للهيبة الاجتماعية وللسلطة السياسية.

ورغم أني كنت أتخوف من مخالطة أبناء العمد ومشايخ الريف ومن في حكمهم فقد اصطفيت واحدا منهم صديقا لي كان اسمه عبد الحميد جابر الحيني كان من زملائي سنة بسنة، لأني لاحظت عليه الجدية في الكلام والسلوك والتفكير رغم أنه لم يكن يخلو من جلافة الفلاحين. وكان دائما يقترب مني ففتحت له قلبي. وكان يزورني كل أسبوع مرات، رغم أني لم أزرة قط في شقته التي كان يقيم فيها مع أخيه الأصغر محمد جابر الحيني الذي التحق فيما بعد بكلية الأداب بجامعة القاهرة، وحصل فيها ومنها على الدكتوراه في الأدب العربي. وكان يعمل في مكتبة الجامعة فيما أظن.

ولم يكن عبد الحميد جابر صاحب ذكاء وقاد، ولكنه كان طيبا ومستقيما وهو نفس ما يقال في أخيه. وكان عبد الحميد جابر يحدثني كثيرا عن ضابط كبير في أسرتهم اسمه حيدر انتهى أمره بأن أصبح فيما بعد القائد العام للجيش المصري، وكان له وضع خاص في السراي أيام الملك فاروق. ثم أكتشفت فيما بعد أن حيدر باشا كان أيضا من أقرباء عبد الحكيم عامر، وكنا في الأربعينيات نعده من أدوات الملك فاروق في فرض حكمه المطلق على الشعب المصري.

ومن ذكرياتى عن عبد الحميد جابر أنه كان دائما يسخر من المسيح والمسيحية، ومن طريقة الأقباط فى الصيام، ولكن بروح فكهة دون تعصب أو رغبة فى الاساءة، ولم يكن عقلانيا بحيث يمتد تهكمه إلى جميع الأديان والغيبيات وإنما كان يردد ما كان يسمعه فى دوار أبيه فى اطسا مركز سمالوط أو ما يسمعه من أقرانه من التعليقات، ولكن بصورة مرحة. فكان مثلا ينعى عذرية المسيح ويمجد فحولة محمد وما شابه ذلك. ولا أذكر الآن بماذا كنت أجيبه، ولكنى لا أذكر أننا تشاجرنا يوما بسبب نكاته الغليظة حول الموضوعات الحساسة.

وكان عبد الحميد جابر يجلس معى فى بيتنا فى المنيا أمام أبى حين كان أبى يشرح لى دروس اللغة الانجليزية لتقويتى، فكان عبد الحميد جابر يشاركنى هذه الدروس الخصوصية وكأنه ابن من أبناء الأسرة.

ومن نوادره الغريبة أنه دخل مرة مرحاض بيتنا فوجد ورق تواليت وهو قد اعتاد على الاستنجاء بالماء، ولدهشتى وجدته يلقى على محاضرة يهاجم فيها استعمال ورق التواليت بشدة ويدافع عن الاستنجاء بالماء بحرارة وكأنها مسألة حياة أو موت أو كأنه يناقش بعض المقدسات. وقد جعلنى هذا أحس بوجود بعض الفجوات بين ثقافات المصريين، ولم أكن قد اهتديت بعد إلى التأثير الطبقى فى تكوين الثقافات والحضارات.

وبعد أن حصلنا على البكالوريا ذهب كل منها فى سبيل، فدخل عبد الحميد جابر كلية التجارة ودخلت أنا كلية الأداب ولم نلتق خلال عشرات السنين. وحين التقيت به فى الستينات فى أواخر عهد عبد الناصر وجد كل صاحبه على عهده به وكأنما افترقنا بالأمس فقط. ووجدته مديرا عاما فى مصلحة الضرائب يتحدث عن قرب تسوية معاشه. وكنت قد عرفت بقرابته لعبد الحكيم عامر فعرفت أن كرامته لم تسمح له باستغلال قراباته، فازداد

حترامى له. وفى السبعينات قرأت نعيه فى جريدة الأهرام.

بقدر تجنبى مخالطة أبناء العمد وأوساط ملاك الريف كنت أرتاح لمخالطة أبناء الأعيان فى مدينة المنيا. وكان هؤلاء يتوددون لى أثناء الدراسة غالبا بسبب إحساسهم بتفوقى، وفيهم من كان يعتقد أنى عبقرى ـ لتفوقى العلمى عليهم ـ ولكننى لم أكن أخالطهم خارج المدرسة لعلمى أنى لن أستطيع أن أجاريهم فى الانفاق. وكانوا حريصين على صحبتى فكانوا يدعوننى إلى ڤيلاتهم أو قصورهم فكانت زياراتى لهم أقل من القليل. وكنت أرتاح لصحبتهم فى المدرسة لأنى كنت أجدهم مهذبين وكرماء فى بساطة أبناء الأصول.

ولم يكن هؤلاء من أرستقراط مصر على المستوى القومى مثل آل سلطان وآل شعراوى وآل عبد الرازق ولكنهم كانوا من أعيان الريف الذين صقلتهم حياة المدينة.

كان من زملائى فى الدراسة الثانوية من أبناء أعيان المنيا فتى اسمه إحسان بهجت اختفت عنى أخباره بعد البكالوريا ومحمد الحكيم الذى توفى فى تاريخ باكر والأخوان مصطفى أنور وحسين أنور وهما من أسرة حسين سرى باشا رئيس وزراء مصر أكثر من مرة فى عهد الملك فاروق. ولازلت التقى بحسين أنور من حين لحين، وقد تخرج من كلية التجارة وكانت آخر وظيفة شغلها هى وظيفة وكيل وزارة العمل. وهو الآن من أرباب المعاشات. ومنهم رؤوف شادى. (وقد تعرفت فيما بعد بالمخرج شادى عبد السلام وهو من أسرة شادى) ومنهم جمال راغب الذى توفى شابا وأخوه قدرى راغب الذى هاجر إلى لندن أثناء الحرب العالمية الثانية وحسين بدوى وعلى بدوى واعتقد أنهما اندثرا مع المندثرين وكانا يدرسان الحقوق وقت أن كنت أدرس الأداب فى القاهرة. ولم أعرف أحدا من أسرة شاهين إلا متأخرا. وكان

والد كل من هؤلاء يملك مئات الأفدنة فى زمام المنيا وحواشيها عدا ما يملكه فى البندر وليس مجرد عشرات الأفدنة كعمد الأرياف ومشايخها. ولذا كانت النعمة تتجلى فى مظهرهم وفى سلوكهم.

وكان هناك من أسرة الحكيم، وهى أسرة لا علاقة لها بأسرة توفيق الحكيم، الأخوان عثمان الحكيم وعمر الحكيم وكان عثمان فى مثل سنى، ولكنه انحرف وأهمل الدراسة وخلع البدلة ولبس الجلابية السكروتة وأدمن شرب الحشيش والويسكى فكان دائما مسطولا، ولكنى لم أره مرة سكرانا، وكانت له مجالس لا أعرف عنها شيئا.. وكان يعتقد فى الفتوى القائلة بأن الحشيش غير ضار بالصحة مادام صاحبه يتغذى تغذية كاملة. ولكنى كنت أشاهد على مدى عشر سنوات أو أكثر عقل عثمان الحكيم يتحلل درجة درجة حتى أصبح عاجزا عن القيام بوظائفه المألوفة. وكان قد ورث عن أبيه نحو خمسين فدانا إلى جانب بعض الأملاك فى مدينة المنيا فتبخر كل شيء بسرعة سريعة حتى فقد كل شيء وانتهى أمره بأن فتح كشك سجائر بجوار الأمريكين عماد الدين أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم مات بعد قليل وكنت أعجب لضياع ماله بهذه السرعة و فكنت أتصور أن رفقاء السؤ نهبوا ماله. وكان فى علاقتنا شيء من التحفظ لأنه كان منطويا على نفسه فلم أعرف شيئا عن حياته الخاصة.

وكانت صلتى بأخيه الصغير عمر الحكيم أقوى ارتباطا. وكان عمر من جيرانى فى المنيا فكان يزورنى باستمرار، ولاسيما كلما قضيت أجازاتى فى المنيا. وكان بيننا ود عميق. كان عمر الحكيم ضيئل الجسم بالنسبة لأخيه، حاد الذكاء بل يتوقد ذكاء، وكان يحاول أن يثقف نفسه ولكنه توقف فى تعليمه الرسمى عند البكالوريا وكان يدخن الحشيش باستمرار ولكنى لم أره مرة مسطولا. وكان يشرب نحو زجاجة ويسكى يوميا. ولم أره مرة سكرانا. وكان دائم الحديث عن مفاتن النساء، وكلما زار القاهرة قضى لياليه فى

الكباريهات، فقد كان يحب حياة اللهو والصخب والموسيقى والرقص الأفرنجي وبقدر ما كان عثمان الحكيم انطوائيا كان عمر الحكيم انبساطيا. فكان دائم الصخب والضجيج عالى الصوت إن ضحك أو تكلم أو نادى.

وكنا كثيرا ما نسهر معا، بمعدل ليلة كل شهرين أو ثلاثة لسنوات غالبا فى داره الكبيرة المطلة على ترعة دماريس وجنينة سلطان بجوار مبنى الأسعاف فى أرض السراى. وكنت أشرب معه كأسا أو كأسين من الويسكى وأرفض تدخين الحشيش بل وأنصحه بأن يقلع عنه. ولكنه نجح مرتين فى أن يحملنى كل مرة على تدخين سيجارة حشيش واحدة.

كنا فى شتاء ١٩٣٦، وكنت يومئذ طالبا فى الجامعة، وكانت السيجارة الأولى بلا أثر بتاتا. فأخذت أعيره لكثرة ما كان يحدثنى عن أثر الحشيش فى زهزهة العقل وفرفشة النفس، فقال: لا تحكم بناء على هذه التجربة فهذه السيجارة كانت محشوة بحشيش تركى، والحشيش التركى نوع ردئ. غدا سآتى بحشيش هندى وسوف تتحقق بنفسك من صدق كلامى.

وفى مساء اليوم التالى اصطحبنى عمر الحكيم إلى كاباريه اسمه المتروپول خلف شيكوريل، وكانت الموائد ملاءى بالزبائن وبالعساكر الإنجليز من جنود الاحتلال. وبعد كأس أو كأسين ومشاهدة بعض «النمر» أو التابلوهات ناولنى سيجارة محشوة بحشيشه الهندى المفتخر، وبعد أن دخنتها وجدت نفسى فى عالم آخر لا أسيطر فيه على حواسى. وكنت منذ البداية متقززا من منظر الراقصات والمغنيات الخليعات ومن الجو المعبأ بانفاس الزبائن والعطور الرخيصة الفاقعة وأحسست بظاهرة غريبة تنتابنى. كان عقلى يتشتت لفترات ثم أعود إلى كامل وعيى وأنا أقول لصاحبى بالإنجليزية: I can't stay here any more: ، وأهم بالنهوض للانصراف. وكان عمر الحكيم

يمسكنى من ذراعى ليستبقينى قائلا : «انتظر حتى تنتهى هذه النمرة ثم ننصرف». فأسكت ثم أغيب فى بحران من الفكر المشتت وكأنما تحملنى أمواج عالية إلى أفق بعيد. ثم استجمع وعيى من جديد ويخيل إلى أن دهرا مضى على رحلتى، فانظر إلى ساعتى وأكرر عبارتى : I can't stay here any more، فيمسكنى عمر الحكيم من ذراعى ويستبقينى بنفس الكلمات، وأغيب عن وعيى مرة أخرى وأنا ثابت على مقعدى أشخص للمسرح ولا أرى شيئا.

وتكرر هذا الأمر جملة مرات، ولكن الذى لفت نظرى، هو أنى كلما أعدت النظر فى لحظات الصحو إلى ساعتى وجدت أن العقرب لم يتحرك إلا دقيقة أو دقيقتين. فأدركت أن هذا المخدر اللعين يفتت الزمن إلى جزئيات دقيقة فتحسب اللحظة سرمدا. وهذا فى ظنى هو مصدر الوهم العظيم الذى يسيطر على خيال متعاطى الحشيش، وهو أن الحشيش يطيل المتعة الجنسية، وهم يتعاطونه لهذا الغرض، نعم هو يطيلها، ولكن ليس بحساب الدقائق والثوانى ولكن بالوهم الغريب، وهم الخروج من الزمن فى اللاوعى.

كانت الساعة قد تجاوزت الحادية عشرة والنصف عندما خرجنا من كاباريه المتروبول. وقصدنا عمر وأنا إلى العجوزة حيث كان يقيم عمر قرب مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية. وسرنا قليلا تحت أعمدة النور فى شارع النيل. ورأيت ظلال الأشجار تتراقص تحت النور الخافت. فتملكنى رعب شديد وهمست قائلا : «عمر! عمر! العسكرى ورانا!» فقد توهمت بسبب الظلال المتراقصة أن هناك شرطيا يتبعنا ولابد أنه لاحظ فى مشيتنا ترنحا وهو يريد أن يقتادنا إلى القسم. وتلفت عمر وراءه ثم أجاب ضاحكا : «عسكرى أيه يا راجل؟ أنت مسطول؟ دى الشجرة؟» نعم كنت مسطولا.

وبعد دقائق من السير توقفت. وبدأت أثنى بنطلونى إلى أعلى كمن

يستعد لأن يخوض فى بركة وقلت محذرا: «حاسب يا عمر من البركة قدامك». ولم تكن هناك بركة. كان هناك مجرد طين وبلل نتيجة لمطر خفيف. كان خيالى يجسم الأشياء ويملؤنى بالمخاوف. وهنا وجدت عمر يوقف تاكسى ويدفعنى إليه. لقد كنت أريد أن أصاحبه إلى باب بيته لاطمئن عليه فقد كان أصغر منى بثلاث سنوات. فقرر أن يصاحبنى هو إلى بيتى فى بين السرايات ليطمئن إلى أنى دخلت سريرى سالما.

وكانت هذه أول تجربة لى مع الحشيش وكانت درسا قاسيا فلم أتعاطاه ثانية إلا بعد ست سنوات عام ١٩٤٢ بعد أن عدت من إنجلترا. وكان الدرس لا يقل قسوة فلم أعد إلى تدخينه بعد ذلك.

كنت يومئذ مدرسا بكلية الأداب، وكنت اخالط جماعة من الفنانين التشكيليين، منهم كامل التلمسانى. وجاءنى كامل التلمسانى ذات صباح فى بيتى فى شارع مسعود المتفرع من شارع الدقى وراء الاورمان لأمر من الأمور. وأخذ يدخن بعض السجائر المحشوة بالحشيش وألح على فى أن أدخن سيجارة أو سيجارتين فرضخت له.

وبعد أن انتهت جلستنا افترقنا وانطلقت لأفى بموعد فى بيت الفنانين فى درب اللبانه فى القلعه. وفى طريقى إلى القلعة كان لابد أن أعبر الترام فى ميدان العتبة وفيما كنت أقطع الميدان سيرا على الأقدام فى تراح وأنا مخدر تخديرا خفيفا كان عقلى يتشتت ثم يتركز فيما يشبه الموجات الهادئة. وفجأة وجدت نفسى أضحك ضحكا هستيريا. وتنبهت إلى أنى كنت أسير وحدى فأصبت بارتياع. خيل إلى أن بعض المارة يحملقون فى بدهشة ويظنون أنى مجنون، فلو كنت أسير مع شخص أخر لتصور الناس أننا نتبادل الفكاهات، أما أن أضحك بمفردى فى الشارع فقد كان أمرا غير طبيعى. وفى لحظات الصحو قررت أن استقل أحد التاكسيهات حتى أتجنب الناس وأصل إلى

القلعة على وجه السرعة وقد كان.

أعود إلى عمر الحكيم.. بعد أن عدت من أنجلترا عام ١٩٤٠ وجدته على حاله التى تركته عليها.. يدخن الحشيش باستمرار ويشرب زجاجة ويسكى تقريبا كل يوم، ويسرف فى اتصالاته الجنسية. ورغم أنه كان يتغذى غذاء جيدا وجدت صحته تتدهور دون أن يفقد حيويته الدفاقة وميله إلى الصخب و«المهيصة». وبدا عليه النحول والشحوب، وبدأ يسعل. لقد أصيب بالسل.

ويبدو أن أهله قرروا أن «يلموه» قبل أن يئول إلى مآل أخيه عثمان فيبدذ كل مايملك على شهواته، فزوجوه من فتاة كانت أخت ضابط كبير بالجيش وأقام معها فى القاهرة. ويبدو أن الزواج بالفعل خفف من عربدته ولكن بعد أن فات الأوان. فقد استفحل معه السل سنة بعد سنة ثم مات حول نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن أنجب بنتا أو بنتين وقد حزنت عليه حزنا شديدا.

غير هؤلاء كان معى فى مدرسة المنيا الثانوية وربما فى المدارس الأهلية محمد صبيح عبد القادر الذى غدا زعيما من زعماء مصر الفتاة ثم أصبح مسئول جمال عبد الناصر أيام يفاعته السياسية. ولم أكن أحس بوجود صبيح عبد القادر أثناء الطلب فى المرحلة الثانوية لأن مصر الفتاة لم تكن قد تكونت بعد فهى بنت الثلاثينات وبعد سنوات أكتشفت أن صبيح كان له أخ يدعى صفوان دخل مع أخى ڤيكتور أو بعده مدرسة التلغراف وأصبح مثله معاون محطة ثم ناظر محطة. ويبدو أن صفوان هذا غير اتجاهه فى الحياة لأنى التقى به هذه الأيام من حين لحين فى نادى السيارات وأجده يتحدث كثيرا فى أمور الصحفيين وكأنه واحد منهم وأنا لم أقرأ له شيئا. وقد جاءنى أنه شخصية هامة فى دار التعاون للطبع والنشر.

وقد أبلغنى أخى ڤكتور أن والد صبيح وصفوان فى الثلاثينات كان جاويشا أو صولا فى البوليس فى مدينة المنيا فلابد أنه كان رجلا حكيما حتى يجاهد لتعليم أولاده إلى هذا المدى المتقدم. وقد كنت طوال الثلاثينات فاترا نحو صبيح عبد القادر بسبب انتمائه إلى «مصر الفتاة» التى كنت أبغضها وأقاومها فلم أكن أهتم بأن أوطد صلتى به، ولم التق به إلا مراراً طوال عهد عبد الناصر الذى عينه رئيسا لدار التعاون للطبع والنشر ولصحيفة التعاون. وقد قرأت لصبيح عبد القادر قليلا ووجدته صحفيا لا بأس به. ومع ذلك فقد قرأت بعد وفاته بسنوات كلاما لصحفى آخر يقول أن أصفى ما عرف من أساليب الكتابة هو أسلوب صبيح عبد القادر. ولابد أن صبيح كان صاحب شخصية قوية أجهلها جعلت بعض الناس يفتنون به.

وعرفت فى المنيا فى أواسط الثلاثينات الكاتب الاشتراكى فتحى الرملى وكان يومئذ حدثا لا يتجاوز سنه خمسة عشر عاما وكنت أنا فى الجامعة غالبا فى منتصف الطريق. لم أعرفه من المدرسة وأنما عرفته من نشاطه السياسى فقد بدأ حياته عضوا فى جمعية «مصر الفتاة» التى أسسها أحمد حسين وكان يلبس أعضائها القمصان الخضراء وينظمهم فى طوابير تقوم بالاستعراضات فى الشوارع على دق الترمبيطة. تشبها بالفاشست الطليان من ذوى القمصان السوداء والشبيبة النازية فى المانيا الهتلرية، وقد نجح أحمد حسين فى أن ينشىء لمصر الفتاة فروعا فى كثير من أقاليم مصر والأرجح أن محمد صبيح عبد القادر كان مسئول «مصر الفتاة» يومئذ فى مدينة المنا.

ولا أذكر كيف نشأت الصلة بينى وبين فتحى الرملى فى المنيا ولست أستبعد أن أنى عرفته فى جمعية الشبان المسلمين التى كنت أتردد عليها كثيرا بسبب موسم محاضراتها التى لم يكن لها طابع دينى بل كانت فى الأغلب مجرد محاضرات ثقافية. وكان لهذه الجمعية فريق تمثيل يضم بعض أصدقائى وزملائى فى الدراسة. ولم تكن جماعة الأخوان المسلمين قد ظهرت بعد أو على

الأصح قد استفحلت جالبة معها ريحا التعصب الذميمة. وعلى كل فلم نكن نسمع عنها في المنيا فى أوائل الثلاثينات. كانت جمعيات الشبان المسلمين فى تلك الأيام تتشبه بجمعية الشبان المسيحية فى القاهرة التى كانت ناديا تربويا ثقافيا رياضيا اسسه الأمريكان تتسع عضويته لمن شاء من الشباب المسلم ولا تحس فيها أو فى نشاطها بالجو الطائفى.

وكان فتحى الرملى يسعى كثيرا للالتقاء بى ومناقشتى فى أمور السياسة ونظام الحكم ويعرض على القشور السياسية التى تعلمها من شعارات «مصر الفتاة» مثل قولهم «مصر فوق الجميع»، وهى اقتباس حرفى من شعار المانيا النازية «المانيا فوق الجميع»: Deutschland über Alles ، ومثل «المجد لمصر»، ومثل «فلسفة القوة». ووجدت فتحى الرملى فتى ذكيا صاحب فضول عقلى يحاول أن يعلم نفسه بنفسه من خلال الحوار مع المتعلمين فقد وقف تعليمه الرسمى فى منتصف المرحلة الثانوية إذا لم تخنى الذاكرة. ويبدو أن ضائقة مالية الت باهله فاخرجوه من المدرسة وأرسلوه ليشتغل صبى نجار. هذا ما استطيع أن أسترجعه الآن من كلامه بعد نصف قرن. أو لعله هرب من أسرته وهو صبى.

وكان فتحى الرملى مبهورا بعلمى وثقافتى وقراءاتى وكان يجيد الاستماع. وكنت أهاجم أمامه «مصر الفتاة» وأحلامها فى انشاء امبراطورية مصرية بدلا من التركيز على طرد الإنجليز واستكمال استقلال البلاد، كما كنت أهاجم أمامه غموض برنامج «مصر الفتاة» الاقتصادى والاجتماعى واعتماده على الشعارات الجوفاء. ولم يكن كلامى ينصب فقط على مصر الفتاة بل كان ينصب على الفاشية الايطالية والنازية الألمانية أو ما يسمونه «الاشتراكية الوطنية» وصحتها «الاشتراكية القومية» التى كانت تتشدق بسيادة شعبها على بقية الشعوب بالارومة وحقه فى حكم العالم، وكانت تدعولفلسفة الحكم

المطلق وإذابة إرادة الأفراد والجماهير وإذابة مصالح الطبقات فى كل واحد غامض هو «الدولة».

وقد كنت من أوائل الشباب المصريين الذين تنبهوا إلى خطر الفاشية والنازية والنظم الشمولية وجاهروا بعدائها لأنى تأثرت فى تاريخ باكر على الأقل منذ ١٩٢٩، حين كنت فى سن الرابعة عشرة وفى السنة الثالثة بالمدرسة الثانوية، بما كتبه سلامه موسى وما كان يكتبه عن الاشتراكية والشيوعية، كما أن بداياتى الوفدية حصنتنى ضد كل دعوة دكتاتورية وجعلت إيمانى بالحرية والمساواة وكافة المقولات الديمقراطية أشبه شىء فى نفسى بالعقيدة الدينية.

وقد بهرتنى كتابات سلامة موسى فى هذه السن الباكرة فكنت أشرح ما كنت أتعلمه منها من مبادئ ومعلومات لزملائى من الطلبة فى مدرسة المنيا الثانوية بل وكنت أكتب موضوعات الإنشاء بالانجليزية عن الاشتراكية والشيوعية وأناقش مستر سوينبرن مدرس اللغة الإنجليزية حول التجربة الروسية. ولازلت أذكر أن مستر سوينبيرن ذات مرة قال لى فى الفصل عام ١٩٢٩: «أنت التلميذ الشيوعى الوحيد فى المدرسة»، وهو قول مذهل يدل على مدى طيش عقلية هذا المربى أن يلصق تهمة خطيرة كهذه بغلام لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره بدلا من أن يرد كلامى وأفكارى إلى النهم الثقافى والفضول العقلى والبحث عن الحقيقة وكل ما يمكن أن يجعل مراهقا مثلى يتفتح لكل ما كان يتعرض له من قراءات جادة.

على كل فقد وجدت نتيجة لمناقشاتى مع فتحى الرملى أن فتحى الرملى أخذ ينسلخ سريعا من «مصر الفتاة» وينجذب إلى المبادئ الاشتراكية حتى أنه حين نزح إلى القاهرة نحو سنة ١٩٣٦ أو ١٩٣٧ كان قد تخلى تماما عن افتتانه بالفاشية المصرية وبدأ البحث عن يقين سياسى جديد. واعتقد أنه وجد هذا اليقين فى الماركسية أو فى أفكار ومواقف متفرعة من الماركسية.

أيا كان الأمر فحين تعرفت إلى فتحى الرملى لم تكن ترسانتى الفكرية مجرد المعارف والمبادىء التى أخذتها عن سلامة موسى فبعد أن حصلت على البكالوريا فى سنة ١٩٣١.. وانتقلت إلى القاهرة لدخول الجامعة تعرفت على سلامة موسى وغيره من الرواد والأساتذة الذين كانوا يدلوننى على أدب الأدباء والمفكرين الاشتراكيين الإنجليز فى لغتهم الأصلية ونظرائهم فى اللغات الأخرى. وبين ١٩٣١ و ١٩٣٦ كنت قد قرأت أهم أعمال برنادر شو. وهـ.ج ويلز، وأفلاطون، وتوماس مور، وروسو، وكارل ماركس، وانجلز وتولستوى، وجوركى.. الخ وكذلك أهم أعمال أعداء الاشتراكية.

(٣)

ومن ذكرياتى الفريدة عن يفاعتى حين كنت فى الثانية عشرة من عمرى أنى استدعيت أمام وكيل النيابة فى المنيا، فكانت مفاجأة لى ولأسرتى جعلتنا نقضى أياما قليلة فى حيرة بالغة واصطحبنى أبى إلى دار النيابة وأنا ارتجف ورافقنا عمى حبشى خليل المحامى كما يرافق المحامى مجرما عتيدا. وقدم لى وكيل النيابة خطابا كان على مكتبه مرسلا بالبريد وموجها إلى والد أحد التلاميذ فى السنة الثانية الثانوية. وقرأت الخطاب فوجدته يقول: حضره فلان أفندى، (لم أعد أذكر اسم الطبيب الذى تلقى الخطاب)، إذا لم تضع مبلغ ١٠٠ جنيه فى ظرف وتدفن الظرف بجوار الشجرة الفلانية فى المكان الفلانى بجوار.. المدرسة حتى يوم كذا فسوف نخطف ابنك فلان ونقتله» وكان الابن المذكور تلميذا معنا فى الفصل ولاتربطنى به صلة. وسألنى وكيل النيابة: «هل أنت كاتب هذا الخطاب؟».. فأجبت وأنا أرتجف: «لا» قال: «هل تعرف من كتبه؟» قلت: «لا». وربما سأل أسئلة أخرى تتعلق بصلتى بالتلميذ المزمع خطفه أو بأشخاص دفعونى إلى كتابة الخطاب.. فاجبته. وهنا قدم لى وكيل النيابة ورقة بيضاء وطلب منى أن أنقل عليها كلمات الخطاب بحرفها فنقلتها وأنا أرتجف.. ثم صرفتنا النيابة.

بعد ذلك حفظ الموضوع فلم استدع مرة أخرى إلى دار النيابة والأغلب أن الموضوع انتهى بالنسبة لى بسبب اختلاف الخطوط. ويبدو أنه حفظ نهائيا لأن النيابة اكتشفت أو استنتجت أن الموضوع «لعب عيال» فقد سمعت عمى المحامى بعد أيام يقول أن النيابة وجدت أو استنتجت أن تلميذا من سننا كان

يقرأ فى الجرائد عن حوادث خطف الأطفال الكثيرة لطلب «الفدية» وكانت قد شاعت فى تلك الأيام.. فاشتعل خياله ورأى أن يتشبه بالمجرمين كنوع من الفروسية. ولم أفهم بعد ذلك لماذا استدعتنى النيابة: هل لأن التلميذ المذكور أتهمنى بكتابة الخطاب أم كمجرد إجراء روتينى مع كل تلاميذ الفصل وليس ببعيد أن أدهم الشرقاوى ومواله الشهير قد ألهب خيال بعض التلاميذ ففعلوا هذه الفعلة. ويبدو أن النيابة وصلت إلى هذه النتيجة لأن المجرمين الحقيقيين يخطفون أولا ثم يطلبون الفدية وليس العكس.

وكنت أنا بالفعل أحد التلاميذ الذين تشعل قراءة الروايات وأخبار المغامرات خيالهم فيقدموا على غرائب الأعمال رغم أنه لم نكن لى أية صلة بهذا الحادث بالذات.

ففى سن الرابعة عشرة أقدمت على مغامرة غريبة لا أزال أعجب لها لأنها تدل على جموح الخيال وسذاجة التقدير أو ربما حب المغامرة دون أن يكون فيها إيذاء لأحد. فقد كانت المجلات الأسبوعية المصورة تكثر نحو ١٩٢٩ من الحديث عن هوليوود ولوس انجليس وعشرات من ممثلى السينما ولاسيا الايفاع منهم الذين ينزحون من أوربا وأمريكا إلى لوس انجليس كالافاقين لا يملكون أجر السفر أو ثمن الوجبة التالية فيتسللوا إلى البواخر، والقطارات ويختبئوا عن أعين ضباط الباخرة أو الكمسارية لأنهم لا يحملون تذاكر السفر. وحين يكتشف أمرهم بعد تحرك الباخرة أو القطار كانوا يغسلون الصحون أو يقشرون البطاطس فى المطبخ مقابل أجر السفر.

وكان فى مدرسة المنيا الثانوية صديق عزيز اسمه أحمد كامل، كان أبوه مأمور مركز الفيوم، ولعلة لم أعد أذكرها كان لا يقيم مع والده وإنما يقيم ويتعلم فى المنيا. وكنا متلازمين فى الفسح بين الحصص، كما كنا نتبادل الأحلام. وكنت من مدمنى السينما أيام أن كانت السينما صامتة، لا يفوتنى فيلم فى سينما بالاس التى كانت السينما الوحيدة فى المنيا. وقد جعلتنى

السينما أعيش فى عالم سحرى مع توم ميكس وشارلى وتشابلن وليليان جيش وبولا نجرى وتالولا بانكهيد، فكنت أحفظ أحداث حياتهم التى تنشرها الصحف والمجلات تماما كما تحفظ سناء منصور ودرية شرف الدين ونقاد السينما فى برنامج أوسكار ونادى السينما كل شيء عن نجوم اليوم. وكنت أقف أمام المرآة وأقلد تعبيرات وجوههم وأحلم بأن يتاح لى فى يوم من الأيام أن أصبح نجما سينمائيا لا فى مصر ولكن فى هوليوود.

وبدا لى الأمر سهلا لأن المجلات كانت تسرد قصص نجاح النجوم بأسلوب يسير مثير شبيه بأسلوب مصطفى أمين كلما تحدث عن صعلوك أصبح مليونيرا أو بائع جرائد أصبح رئيس جمهورية فى أمريكا بالذات من دون سائر دول العالم. فصورة أمريكا عنده هى صورة أرض العصاميين بالكد الشخصى، والعصاميين بالمصادفات النادرة كمناجم الذهب وآبار البترول، والعصاميين بليلة القدر، والعصاميين بالزواج، كزواج ابن البواب الوسيم من* بنت المليونير الجميلة، عالم سحرى كعالم كنوز الزلع المطمورة فى دنيا الشاطر حسن وألف ليلة وليلة.

ولم يكن المال هو الذى يجذب خيالى ولكن أضواء الفن وربما أضواء المجد. قلت لأحمد كامل إنى أستطيع أن أفعل ما يفعله هؤلاء النجوم لو وصلت الى لوس انجلوس، واستطيع أن أسافر إلى الاسكندرية وأن أتسلل فى إحدى البواخر وأواجه المجهول كما واجهه هؤلاء النجوم.

وذات صباح ملأت شنطة الكتب بالغيارات الداخلية وبدلا من أن أتجه إلى المدرسة... اتجهت إلى محطة السكة الحديد فوجدت أحمد كامل فى انتظارى بحسب الموعد. وكان فى جيبى جنيه واحد وأعطانى أحمد كامل مائة وخمسين قرشا واشتريت تذكرة سفر من المنيا إلى الإسكندرية بخمسين قرشا (كانت التذكرة من المنيا إلى القاهرة ثمنها ٣٧ قرشا ونصف) وكان كل شيء محسوبا. لا داعى لحساب تذكرة العودة لأن هذه رحلة بلا عودة

والجنيهان الباقيان يكفيان أربعة أو خمسة أيام فى الاسكندرية ، بمعدل عشرة قروش يوميا للمبيت عن كل ليلة أقضيها فى إحدى لوكاندات محرم بك ، وعشرة قروش للأكل وعشرة قروش للنثريات والمواصلات بين اللوكاندة والميناء وبعد ذلك لن تكون هناك مشاكل لأنى سأكون فى مطبخ الباخرة .

ولم تكن هذه الحسابات وهمية لأن أجور فنادق محرم بك كانت شبيهة بأجور فنادق المنيا ، أى فى حدود عشرة قروش عن كل ليلة كذلك كان ثمن الطعام فى الحدود المرسومة نصف قرش لساندويتش فول للإفطار وقرشين ونصف للغداء وقرشين ونصف .. للعشاء خضار باللحمة ، فهذه كانت الأسعار السائدة فى المطاعم الشعبية العادية فى تلك الأيام . بقيت عشرة قروش للمصروفات النثرية والمواصلات .

وإنما ما كان وهميا هو تصورى سهولة دخول الميناء والتسلل إلى البواخر . فما أن قضيت الليلة الأولى فى الاسكندرية وتوجهت فى الصباح إلى الميناء حتى اكتشفت أنه ليست هناك بواخر تسافر مباشرة إلى أمريكا إلا فى النادر وهى غالبا بواخر البضاعة أما البواخر اليومية فوجهتها إما مرسيليا وإما موانى إيطاليا وإما اليونان .. واكتشفت ثانيا أنه لابد من التردد على مكاتب شركات البواخر حتى أعرف جداول وصول وسفر الباخرة / البواخر . وكانت هذه الشركات يومئذ الأدرياتيكا والمساچيرى مارتيم والبوسطة الخديوية وشركة P. and O. باليوم والساعة وفترات انتظارها بالميناء للشحن والتفريغ وطلب الوقود والتموين . باختصار كان لابد من عملية رصد دقيق لحركة البواخر المختلفة فى الميناء . واكتشفت ثالثا أنه كانت هناك بوابات وكوردونات يقف عندها عساكر بوليس يطلبون من كل داخل إبراز جواز سفره .

لم يكن الأمر اذن كما تصورت مجرد ضابط المركب يقف فى أعلى السلم ليرى تذاكر سفر المسافرين . كانت هذه هى الصورة المبسطة التى كنت أراها فى الأفلام وتصورت أنها مكررة فى الأسكندرية ولم يكن فى هذه الصورة

ضابط الجوازات الذى يختم باسبور كل راكب كما لم تكن فى هذه الصورة كوردونات عساكر ولا بوابات.

وقمت بالفعل بجمع جداول وصول البواخر المختلفة وسفرها وساعات انتظارها. واقتضى هذا منى رحلات مضنية بين الميناء وقلب المدينة. كذلك قمت بدراسة هذه الجداول وقمت ساعات بالحوم حول عدد من البواخر الراسية. وبعد ثلاثة أيام جد شىء.. وجدت نقودى تكاد أن تتلاشى، فلم يبق فى جيبى إلا عشرون قرشا. وفى اليوم الرابع قررت العودة إلى المنيا قبل أن أتعرض للجوع الفعلى فى الإسكندرية لو أننى انتظرت يوما آخرا أو يومين.

وكانت العودة فى حد ذاتها مغامرة خطيرة لأن قروشى العشرين لم تكن تكفى ثمنا لتذكرة الأياب. وفى محطة الأسكندرية التى يسمونها محطة مصر هدانى تفكيرى إلى شراء تذكرة رصيف بقرش صاغ لكى أمر من عامل الباب وأركب القطار. وبالفعل ركبت القطار فى الدرجة الثانية مع عمدة من عمد الأيام السالفة — عمد الأرياف — وكنت متوجسا من مرور الكمسارى، فأخذت أخرج إلى ممر العربة بين الحين والحين خشية أن أضبط فى الديوان فيفتضح أمرى. ووقع المحظور بعد دمنهور، ففاجأنى الكمسارى جالسا فى الديوان وقال: «تذاكر». وأخرج له العمدة تذكرته: أما أنا فجلست صامتا. فأعاد الكمسارى وهو يخاطبنى نداءه: «تذاكر» فأجبته «ما عنديش تذكرة». قال: «هأسلمك فى طنطا».

وسألنى العمدة: «أنت رايح فين؟» فقلت: «المنيا». وأخرج العمدة الكريم محفظته قائلا: «اقطع له تذكرة لغاية المنيا». كان واضحا من ملابسى ومن ملامحى أنى تلميذ وابن ناس، وأنى أتصرف فى ظروف غير طبيعية، فأراد أن يحل مشكلتى قبل أن يستفسر عن أى شىء. قال الكمسارى: «مش ممكن. اللوائح بتقول يتسلم فى أول محطة، ودى فيها جنحة إلا إذا دفع لغاية طنطا». وسأله العمدة: «وإذا دفع لغاية طنطا؟».

قال الكمسارى: «مافيش جنحة، لكن برضه هاسلمه وناظر محطة طنطا يتصرف معاه زى ما هو عايز». ودفع العمدة النبيل ثمن تذكرتى من الاسكندرية إلى طنطا مضاعفة بسبب الغرامة فشكرته بقولى: «مرسى..» وتستطيع أن تتصور حالتى طوال هذه المناقشة: كنت فى اضطراب شديد وقد تجمع الدم فى وجهى. ولم يكن الخوف بين عواطفى المتضاربة ولكن إحساسى بالخجل كان بغير حدود، وانصرف الكمسارى إلى عمله فى بقية القطار.

وبعد أن انصرف الكمسارى استجمعت نفسى وشكرت العمدة مرة أخرى وقلت باقتضاب: «أنا كنت فى الأسكندرية فى مشوار وفلوسى خلصت». ولم يشأ العمدة الكريم أن يزيد من حرجى فلم يسأل مزيدا من الأسئلة.

ولما هدأ سير القطار عند مدخل طنطا ظهر الكمسارى مرة أخرى أمام باب الديوان وقال: «تعالى معى». وتبعته ونزلنا من القطار وسار بى إلى قلب مكتب ناظر المحطة، وكلمه على انفراد كلمتين ثم انصرف إلى قطاره. وطلب منى الناظر أن انتظر فى حجرته دقائق حتى يسافر القطار إلى القاهرة. وبعد أن انجلى كل شىء رفع سماعة التليفون وطلب بندر طنطا وشرح الموضوع للضابط النوبتجى وبعد ربع ساعة وصل عسكرى ليقتادنى إلى البندر. وفى البندر قال الضابط النوبتجى وهو يحرر محضرا: اسمك أيه؟ كذا. أبوك اسمه أيه؟ اسمه كذا. عايش مع أبوك؟ أيوه. وساكن فين؟ فى كذا. وأنت تلميذ؟. أيوه. فين؟. فى المنيا الثانوية. كنت بتعمل أيه فى الإسكندرية؟ وابتلعت ريقى. كنت عايز أروح أمريكا. وضحك الضابط ضحكة مدوية.. يعنى هربان من أبوك؟ لأ، مش ممكن هربان. معاك كام؟ ١٨ قرش طيب استنى ع الكرسى دا لغاية ماييجى قطر كذا اللى هانرحلك فيه. وأشار إلى كرسى بعيد فى حجرته فمشيت إلى الكرسى وجلست عليه، وانصرف الضابط إلى أوراقه.

وبعد نصف ساعة جاء عسكرى وعظم الضابط ثم سار بى فى هدوء إلى محطة طنطا، وسلمنى لناظر المحطة ثم انصرف. وبعد دقائق وصل قطار مسافر إلى القاهرة فسلمنى الناظر إلى الكمسارى وانطلق القطار إلى القاهرة، وهناك سلمنى الكمسارى لمعاون المحطة الذى أجلسنى على كرسى فى مكتبه. وبعد ساعتين وجدتنى فى قطار الصعيد فى حراسة الكمسارى. ولما وصلت المنيا بعد أربع ساعات وجدت أبى وأخى وبعض أقربائى ينتظروننى على رصيف المحطة. لقد كان واضحا أن الأشارات التليفونية بشأنى لم تتوقف حتى تم تسليم البضاعة إلى أهلها.

هذا ما جرته على هوليوود وأحلام اليقظة...

جاردن سيتى ١٩٨٥

(٤)

وكانت أول تجربة جنسية لي في أواخر مايو ١٩٣١ وكنا نؤدى امتحان البكالوريا (الثانوية العامة)، دور مايو، في مدرسة بني سويف الثانوية، لأن مدرسة المنيا الثانوية لم تكن بها بعد لجنة امتحان. ونزلنا ضيوفا في أحد عنابر «الداخلية» في بني سويف الثانوية التي كان يسكن فيها الطلبة المغتربون عن أهلهم. وكان عنبرا به نحو عشرين سريرا مفردا كسرر المستشفيات. واستغرق الامتحان نحو أسبوع وكان معنا طلبة من جهات أخرى في نفس العنبر يؤدون الامتحان.

ونحو الثامنة مساء ارتفع صوت طالب منا اسمه حبيب حنا كان كابتن الكرة في المنيا الثانوية. قائلا بعد بعض النكات الجنسية البذيئة: ياللا يا جماعة قوموا البسوا.. قوموا نتفرج على البلد. وبالفعل نهض الجميع ولبس كل بدلته. كان عددنا اثنا عشر طالبا من المنيا الثانوية وكنت واحدا من القطيع.

وبعد نصف ساعة كنا نتجول في شوارع بني سويف تحت مصابيح الشوارع المضاءة وأضواء الدكاكين والقهاوى المشتعلة بالكلوبات وكان يقودنا ثلاثة من الطلبة كبار السن فقد كان بعضنا في الثانية والعشرين وفي العشرين وكنت أنا أصغر زملائي سنا فقد كنت في السادسة عشرة من عمري. وتفرقوا هنا وهناك ليأكلوا التين الشوكي أو الدندورمة.

وبعد ساعة وجدنا أنفسنا في حي البغاء. كان واضحا أن الطلبة الكبار كانوا يعرفون ماذا يريدون وأنهم خططوا لذلك. لم يكن المشهد غريبا عني فقد

سبق أن رأيته مرة أو مرتين فى المنيا كمجرد متفرج حيث كان شارع المومسات يسمى «نمرة ٣» وكانت تضيئه كلوبات كثيرة فى القهاوى وأنوار كهربائية فى المنازل على الجانبين. وكانت البنات والنسوة من جميع الأعمار تقفن فرادى أو مثنى أو ثلاثا أمام أبواب بيوتهن فى ملابس خليعة أشبه بقمصان النوم وعليهن مساحيق فاقعة..

وفجأة وجدت كل زملائى المبعثرين فى الشارع قد اختفوا. وأدركت أن كلا منهم قد دخل بيتا من هذه البيوت ووقفت حائرا لحظات لا أعرف ماذا أفعل. ونادتنى فتاة كانت تقف أمام بابها فاطعتها كالمسحور. وكانت بنتا جميلة فاحمة الشعر بيضاء البشرة فى نحو العشرين من عمرها. وصعدت بى إلى الطابق العلوى ودخلت غرفة فدخلت خلفها وكانت الغرفة مضاءة وبها سرير وكنبة وكرسى وشىء يشبه التسريحة وبعض الأوانى والفوط.. وأغلقت البنت الباب ثم اتجهت إلى السرير وخلعت قميص نومها وجلست على السرير عارية تماما وقالت: «ياللا بقى».

وكنت فى اضطراب شديد أكاد ارتجف. ولم أعرف ماخطوتى التالية، فأنا لم أتجرد من ملابسى أمام أحد من قبل. وأدركت الفتاة مدى ارتباكى فنهضت وسعت إلى وأخذت تساعدنى على خلع بدلتى وقميصى، وقادتنى من يدى إلى الفراش فى حنان بالغ. بل أكثر من ذلك. فقد أدركت أنى بغير تجربة سابقة لا أعرف كيف أبدأ، فقامت هى بدور المعلم. وبعد ربع ساعة نهضت ولبست ملابسى وأعطيتها عشرة قروش وقبلتنى فى عطف شديد فقد أدركت إنى كنت «بكرا» وقادتنى من يدى على السلم حتى الباب الخارجى. وفى الطريق إلى الباب عرفت أنى طالب، وأنى من المنيا وأننى جئت للامتحان. قالت مودعة: «تعالى بكره».

وحين خرجت إلى الشارع وجدت زملائى يتجمعون درجة درجة وهم يطفحون بشرا ويتبادلون النكات والتعليقات البذيئة، أما أنا فقد كنت ساهما واجما حالما. وحين اكتمل شملنا قفلنا راجعين.

وفى المساء التالى تكررت المهزلة. وخشيت أن أتخلف اتقاء لألسنة زملائى. وحين بلغنا الشارع الكثير الأضواء كنت أسير وسط زملائى وإذا بفتاة الأمس تهجم علىّ وتشدنى من ذراعى وهى تصيح متهللة: «دا حبيبى.. دا حبيبى»، وتمكنت من انتزاعى من الجماعة. فأخذت أتصبب عرقا وتملصت من قبضتها وأنا أقول «لا متشكر.. لا متشكر». كنت متأكدا أنى غير راغب فى تكرار ما فعلته بالأمس لأنى كنت عاجزا عن مواجهة نفسى. وبقيت هذه ذكرى غريبة رفيقة شفيفة عاشت معى أكثر من خمسين عاما. ولعل حديثها عن «الحب» فى ذلك السياق الفطرى هو الذى أحاط هذه التجربة بمشاعر الخوف وبتأملات المحتار.. كانت تلك أيام البراءة الأولى.

وقد كانت هذه التجربة الحيوانية الشبيهة بالصدمة فى الفطرة من أهم ما نبهنى إلى صدق ما كنت أقرؤه فى سلامة موسى نقلا عن فرويد عن وظيفة الفنون والأداب والرياضة فى «التسامى» بغرائز الإنسان الحيوانية بدلا من «قمع» هذه الغرائز بالعصا أو بالقانون أو بالإرهاب الدينى أو الإجتماعى. وفى جيل الآباء والأجداد كانوا يحلون هذه الأمور بالزواج المبكر أما فى هذه الأجيال الجديدة التى تأخر فيها سن الزواج بسبب التعليم وتحقيق الأهلية الاقتصادية فقد اشتدت الحاجة إلى تصعيد هذه الأبخرة بتنمية الهوايات وتنمية النشاط الثقافى والاجتماعى والسياسى وكل ما يرفع الرجل والمرأة عن مستوى الثور والبقرة.

وقد اكتشفت المجتمعات الراقية أن التدريب على اختلاط الجنسين فى العلم والعمل يؤدى إلى هذا التسامى ويكسر شوكة الحيوان الجاثم فى

الإنسان. وقد نبهني هذا أيضا إلى خطر الرقص البلدى المنحط فى تدمير نفوس الشباب والايفاع لأن وظيفته الأولى وهى إيقاظ الحواس واكتشاف أسرار الجنس قبل الأوان، أى قبل أن تتحول الحواس إلى عواطف سواء عند المراهقة أو بعدها، فيه تخريب للصحة النفسية. الرقص الراقى والموسيقى الراقية والأدب الراقى والفكر الراقى هى البديل الراقى عن الكبح وعن الآباحيه معا. هى التسامى.

جاردن سيتى ١٩٨٥

الفصـــل الثانى عشر

الأنقلاب الدستورى الثانى

محمد محمود واليد الحديدية

(١)

كانت المشكلة كيف يتنازل سعد زغلول عن حقه فى رياسة الوزارة وإدارة البلاد ورسم سياستها رغم أنه زعيم الأغلبية الساحقة فى الشارع وفى البرلمان، دون إهدار لحقه الدستورى، ودون إهدار لكرامته وكرامة حزبه وكرامة الأمة فى مواجهة الملك والإنجليز.

كان الملك والإنجليز مصممين على تنحية سعد زغلول عن إدارة دفة البلاد أى عن السلطة، بأى ثمن ولو جازفوا بحل البرلمان من جديد وتعطيل الدستور وحكم البلاد بالدكتاتورية السافرة. ولم يكن هناك سبيل إلى أن يصبح الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة. أو أن تكون «الأمة مصدر السلطات» بلغة سعد زغلول إلا بالعودة إلى إشعال ثورة ١٩١٩ من جديد ولكن الأمة كانت منهكة بعد سنوات من الثورة والكفاح ضد الاستعمار البريطانى وضد الاستبداد الملكى.

كذلك كان الزعيم منهكا بحكم السن فقد بلغ السادسة والستين وبطول النفى والبهدلة والتشهير والصراع مع العرش ومع الإنجليز بل ومع زملاء الكفاح الوطنى المشتقين من المعتدلين. والعقلاء والمهادنين — وقد أثبت تاريخ الثورة المصرية أن العقل والاعتدال والمهادنة كانت مقترنة بالمصالح الطبقية، فكلما اتسعت الأملاك اتسع العقل وزداد الاعتدال. واشتدت المهادنة. (تماماً كما حدث أيام الثورة العرابية وأيام الثورة الفرنسية وفى كل ثورات التاريخ، فليس يذكى إرادة التغيير إلا من لهم مصلحة فى التغيير). كذلك أثبت

تاريخ ثورة ١٩١٩ أن شهوة السلطة لمجرد السلطة وبأى ثمن ودون مؤهل من أخطر أفات الطبقة الحاكمة المصرية لأنها شغلت الشعب المصرى فى صراعات جانبية مستمرة عطلت مسيرته نحو الاستقلال والديمقراطية.

«بيدى لا بيد عمرو» هذا هو الحل الأعرج ولكنه الحل الوحيد المتاح أمام سعد زغلول، بعد أن تحركت قطعة من الأسطول البريطانى إلى ميناء الإسكندرية لحماية الأجانب وكأنما جيش الاحتلال وحده لا يكفى! (ولكن كان المقصود دائماً بتحرك قطع الأسطول البريطانى من قبرص أو مالطة إلى الإسكندرية هو تذكير المصريين دائماً بضرب الإسكندرية (فى ١١ يوليو ١٨٨٢). وهكذا انسحب سعد زغلول باختياره المكره لاعتلال صحته.

وفى ٧ يونيو ١٩٢٦ ألف عدلى يكن باشا الوزارة من الوفد والأحرار الدستوريين. واعتذر الحزب الوطنى عن المشاركة فى الحكم جريا على سياسته الغريبة القائمة على مقاطعة الحكم طالما كان فى البلاد جيش احتلال، كأنما الحكم الأجنبى المباشر أفضل من الحكم الوطنى فى ظل الاحتلال، وكأنما كل حكومه تشكل قبل تحرير البلاد فاقدة الشرعية مهما كانت تستند إلى تأييد الأغلبية وهى سياسة منطقية فى حالة واحدة: وهى أن تكون فى البلاد ثورة شاملة تحركها قوة حكومية وطنية من المنفى أو من السجون والمعتقلات. كذلك كان للحزب الوطنى شعار غريب آخر هو «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء». وكنا يومئذ نسمع الناس تتندر بتطرفهم المظهرى قائلين: «وإذا تم الجلاء فما ضرورة المفاوضات» وكان هذا الشعار مفهوماً عن الحكومة التركية أنه لا مفاوضات بين تركيا وإنجلترا حول المسألة المصرية إلا بعد انسحاب انجلترا من مصر، شعار من بقايا أيام الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ومؤتمر القسطنطنية عام ١٨٨٥.

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد زغلول رئيسا له كما انتخب مصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين. وشكل عدلى باشا الوزارة التى سميت

وزارة ائتلافية رغم أن سعد زغلول رفض وصفها بذلك تمسكا بالتقاليد الدستورية التى لاتقوم فيها وزارة على ائتلاف الأحزاب إلا إذا عجز أى حزب من الأحزاب عن الحصول على الأغلبية البرلمانية الكافية لتأييد وزارته بمفرده .

قال سعد : «ان صاحب الدولة عدلى يكن باشا لم ينتخب رئيسا للوزارة ليمثل الأحرار الدستوريين . مطلقا ولو كان هذا المعنى ما كان هو الرئيس بل كان غيره من حزب الأغلبية . وإنما هو قد انتخب لأنه يمثل فكرة نسعى إليها كلنا : فكرة الاندماج ، فكرة المزج ،فكرة الوحدة الوطنية : وهذا ما أردناه أثناء الانتخابات وبعد الانتخابات ، قبل الأزمة التى حدثت وبعدها» . أما الإنجليز فكانوا يسمون حكومة عدلى يكن أنها بناء وفدى ذو شرفة من الأحرار الدستوريين .

كان وزير الخارجية فى هذه الوزارة هو عبد الخالق ثروت باشا صاحب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (حر دستورى) ، ووزير الحربية أحمد خشبة باشا (وفدى) ، ووزير المواصلات هو محمد محمود باشا (حر دستورى) ، ونظراً لأهمية الشخصيات الدستورية فى الوزارة يمكن أن نسميها وزارة الجبهة الوطنية ، وفقاً لتصور سعد زغلول عن تحالف الأحزاب الرئيسية فى وحدة وطنية لمواجهة الملك والأنجليز.

ويبدو أن سعد زغلول فى آخر حياته تعلم من درس انقلاب نوفمبر ١٩٢٤ ، درس السردار وزيور، أى تعلم ألا يحارب على جبهتين : الملك والانجليز وهكذا انتفع من تحالفه مع الأحرار الدستوريين ورصيدهم الطيب لدى الأنجليز بسبب اعتدالهم ، ليحمى ظهره من خنجر الملك فؤاد . فتميزت فترة وزارة عدلى يكن بسياسة حسن التفاهم مع الإنجليز. ومع هذا فلم يمنع ذلك المتطرفين فى البرلمان من التحرش بالإنجليز فى موضوع الجيش المصرى وفى موضوع خروج اللورد لويد ، المندوب السامى ، عن قواعد البروتوكول

برفضه تقديم أوراق اعتماده للملك فؤاد عند قدومه إلى مصر ليحل محل اللورد اللينبى.

بعد تبرئه أحمد ماهر والنقراشى فى قضية السرداد بدأ يتبلور تجمع المتطرفين داخل الوفد، وكان معهم عبدالسلام فهمى جمعة بل ومصطفى النحاس نفسه. وظهر ضغط هذه المجموعة على أحمد خشبة باشا وزير الحربية. وكان زعماء الحزب الوطنى ـ كعادتهم ـ كالكرباج الذى يلهب ظهور الوفديين بمزايداته المتطرفة ويتهمهم بأنهم ضيعوا ثورة ١٩١٩ وقتلوا بمهادناتهم الحركة الوطنية. ومن ذلك قول أمين الرافعى «فى الأهرام»: «أن الحوادث التى وقعت ولا تزال تقع فى البلاد، تحمل على الاعتقاد بأن الأمة قد قطعت كل صلة بالنهضة الشريفة التى نهضتها فى عام ١٩١٩ فلم تعد تفكر فيها ولا فى مواصلتها ولا فى الاستفادة منها. بل ليخيل للإنسان أن الأمة التى كانت تعمل فى ١٩١٩ ليست هى الأمة التى تعيش فى ١٩٢٧.. ومن المؤلم أن يحدث ذلك تحت تأثير السياسة الضعيفة التى يسمونها حسن التفاهم مع الإنجليز».

هذا التطرف الوطنى بعد انكشاف دور الملك فى تحطيم الحياة الدستورية، والتعاون مع الإنجليز للبطش بالحركة الوطنية وبالحركة الديمقراطية، استغلالاً لحادث مقتل السردار، يوحى بأن الجمعيات السرية التى كان يسيطر عليها تاريخيا الحزب الوطنى والخديوى عباس حلمى والترك والألمان انتقل توجيهها إلى السراى من وراء ستار، وكانت أشبه شىء بالطابور النازى المصرى أيام معركة العلمين أو كالحرس الحديدى قبل ثورة ١٩٥٢، أو كالأرهابيين الفلسطينيين المنشقين على ياسر عرفات أو كجماعات البادر ما ينهوف والألوية الحمراء، أدوات بريئة متهوسة تحركها عقول مخططة متواطئة وتستغلها الرجعية والاستعمار لضرب الحركات الوطنية والحركات الديمقراطية.

وهنا يجب أن نتساءل: ما الصلة بين ذلك السياسى الغامض على ماهر الذى كان ضالعاً فى انقلاب زيورياشا بعدمقتل السرداد، فقد كان عضواً هاماً فى حزب القصر، حزب الاتحاد، وشقيقه أحمد ماهر الذى كان قائد الجناح المتطرف فى حزب الوفد واقترن اسمه يومئذ بالاغتيالات السياسية.

ثم ما سبب الجفوة التى سادت العلاقات بين سعد زغلول وعبد الرحمن بك فهمى رئيس «الجهاز السرى» فى ثورة ١٩١٩ بعد اغتيال السردار؟ والسؤال الذى يطرح نفسه هو: هل نقلت الجمعيات السرية ولاءها من سعد زغلول إلى الملك فؤاد بعد أن اتخذت الحركة الوطنية سبيل الشرعية بإعلان دستور ١٩٢٣؟ ولماذا؟

وبدأت أزمة الجيش حين حاول خشبة باشا وزير الحربية تحت ضغط مجلس النواب وبتأييد من سعد زغلول إنشاء مجلس الجيش باستبعاد «المفتش العام» الإنجليزى... (سپنكس باشا) Spinx Pasha من عضويته وإلغاء منصب سردار الجيش المصرى باعتبار أن سردار الجيش المصرى أى قائده العام كان تقليديا حاكم السودان العام وتقليدياً إنجليزياً ترشحه الحكومة البريطانية ويصدر خديو مصر أو سلطانها أو ملكها مرسوماً بتعيينه. ولما كان الجيش المصرى قد طردت وحداته من السودان فلم يعد هناك مبرر لأن يكون سرداره حاكم السودان العام. وكذلك استبعاد المفتش العام من «عضوية لجنة الضباط»، لتكون بيدها ترقية الضباط لا بيد السراى والإنجليز.

وكان أحمد خشبة وزير الحربية الوفدى يتجاهل المفتش العام سپنكس باشا ويهمل مقترحاته ويتصل مباشرة بصغار الضباط ويوزع واجبات القيادة دون الرجوع إليه ويفتش على الوحدات، كما كان يعد مشروع قانون بإصلاح الجيش المصرى وزيادته عدداً وترقيته سلاحاً وتدريباً تمهيداً لعرضه على البرلمان. وفى تصورى أن هذه كانت المحاولات الأولى منذ عرابى لإعادة بناء

جيش وطنى يمكن أن يكون درعاً لمصر فى مواجهة إنجلترا ودرعاً للمصريين فى مواجهة الملكية المستبدة.

وتدخلت انجلترا للحيلولة دون هذه الإصلاحات وأعلن وزير خارجيتها السير أوستن تشيمرلين Sir Austin Chamberlain أن حكومته تتدخل لأن بعض الساسة المصريين يريدون اتخاذ الجيش المصرى أداة معادية لبريطانيا. أما المندوب السامى اللورد لويد فكان يمهد لشىء آخر، وهو استعداء الملك فؤاد على حكومة الجبهة الوطنية بحجة أن دعوة تقوية الجيش إنما قصد بها التمهيد لإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية تحت ستار تقوية الجيش لاستكمال الاستقلال التام (نفس ما كان يقوله الإنجليز للخديو توفيق أيام الثورة العرابية من أجل الدستور وتمصير الجيش والإدارة).

وفى ٧ ديسمبر ١٩٢٦ زاراللورد لويد الملك فؤاد ليشرح له خطورة الموقف المترتب على سياسة الوزارة نحو تقوية الجيش وأوضح له أنه مكلف من حكومته باستطلاع رأى جلالته فى موضوع زيادة قوة الجيش المصرى وبتقديم النصح له بتخفيض عدده تخفيضاً تدريجياً وأجابه الملك فؤاد أنه موافق على وجهة نظره ولكنه يكاد يكون مجرداً من كل سلطة تقريباً فى ظل الظروف السياسية الحاضرة «فهو لا يملك تغيير الأوضاع لأن تحالف سعد وعدلى قد غل يديه. وهى دعوة صريحة للإنجليز أن يتخلوا عن التعامل مع حكومة الجبهة الوطنية وأن يطلقوا يد الملك فى حل البرلمان والإطاحة بالنظام الديمقراطى، وتعطيل الدستور أو الغائه.

وفى ٢٨ مارس ١٩٢٧ طلب اللورد لويد من حكومته أن تسمح له بإبلاغ الحكومة المصرية برأيها بأن تقوية الجيش المصرى تعنى تحويل الجيش المصرى إلى اداة سياسية، وان هذا خطر محتمل على قيام إنجلترا بمسئوليتها عن الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية، وإن القضاء على سلطة المفتش العام يتعارض مع رغبة إنجلترا فى أن يكون الجيش المصرى أداة فعالة فى مساعدة

إنجلترا على الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى، وبناء عليه فإن الحكومة البريطانية تطلب من الحكومة المصرية إعادة النظر فى الموقف حتى يمكن تسوية الموضوع تسوية ودية. فجاء الرد للمندوب السامى من وزير الخارجية البريطانية يقول «الجيش المصرى حكومة صاحبة الجلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة في برقية ٢٨ مارس».

هذا هو السبب الحقيقى لاستقالة عدلي يكن: التدخـل الإنجليزى فى موضوع إعادة بناء القوات المسلحة. لقد وقع بين شقى الرحى: برلمان وفدى متشدد يطالب بإعادة بناء الجيش المصرى والتخلص من قائده الإنجليزى، وحكومة بريطانية متشددة تصر على السيطرة على الجيش المصرى، وبين الطرفين ملك متربص يضمر البطش بالحياة النيابية.

كان عدلى مثل سعد قد تقدم فى السن ولا يريد أن يختم حياته السياسية بعار وطنى يتمثل فى قبول التدخل الإنجليزى. فانتهز فرصة رفض مجلس النواب فى جلسة تخلف سعد زغلول عن رياستها شكر الوزارة على تعضيدها لبنك مصر، واعتبر هذا حجباً للثقة بالوزارة واستقال فى ١٩ ابريل ١٩٢٧.

وبادر سعد إلى ترميم الحكومة الائتلافية أو حكومة الجبهة الوطنية. ورغم أنه عجز عن اقنـاع عدلى بالبقاء رئيساً للوزارة إلا أنه أفلح فى اقناعه بالإبقاء على الائتلاف. فشكل عبدالخالق ثروت باشا الرجل الثانى فى الأحرار الدستوريين الوزارة الجديدة من أعضاء وزارة عدلى بكامل هيئتها تقريباً ولكن مع حركة تنقلات داخلية جعلت من خشبة باشا وزيراً للموصلات بدلاً من الحربية ومن محمد محمود باشا وزيراً للمالية بدلاً من المواصلات. وعين جعفر والى باشا وزيراً للحربية، ومرقص حنا باشا وزيراً للخارجية.

وفى ٢٤ مايو ١٩٢٧ سلم ثروت للورد لويد مذكرة يرفض فيها التدخل الإنجليزى بشأن الجيش المصرى مؤسسة على أن الجيش المصرى لا يدخل فى

نطاق التحفظات الأربعة وبالتالى فلمصر مطلق الحق فى أن تقرر بشأنه ما تشاء .

وأجاب اللورد لويد على ذلك بمذكرة مؤرخة ٣١ مايو ١٩٢٧ تطالب باحتفاظ المفتش العام الإنجليزى بكافة الاختصاصات التى ترتبت لمنصبه بعد مقتل السردار ومنها عضويته فى مجلس الجيش ولجنة تعيين وترقية الضباط ، مع منح سپنكس باشا Spinx Pasha رتبة فريق وتجديد عقده ثلاث سنوات بدلاً من سنتين ، ومنها تعيين نائب إنجليزى برتبة لواء يساعده وينوب عنه عند غيابه ، ومنها وضع مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت إشراف المفتش العام ، ومنها الإبقاء على الموظفين والضباط الإنجليز فى وزارة الحربية وفى مصلحة خفر السواحل ، ومنها بقاء العمل بالإحكام العرفية فى مصلحة الحدود .

واقترح اللورد لويد على حكومته إرسال سفينة حربية من مالطة إلى الإسكندرية كاجراء احتياطى ، أى كاستعراض عضلات ، كما اقترح اطلاق يد الملك فى حل البرلمان إذا رفضت مصر المطالب البريطانية . وإزاء هذه التهديدات تراجع ثروت باشا وقبل أكثر المطالب الإنجليزية فى يونيو ١٩٢٧ .

وكان أهم ما يؤرق المصريين منذ ثورة ١٩١٩ ولسنوات طويلة بعد ذلك موضوعان : جلاء الجيش البريطانى عن مصر وعودة السيادة المصرية على السودان . وحتى بعد إعلان استقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بمساعى ثروت باشا قنن التصريح المذكور الاحتلال البريطانى بأنه غير قابل للمناقشة لأنه الضمان الحقيقى للتحفظات الأربعة وهى حماية المواصلات الامبراطورية وحماية الأجانب ، وحماية مصر من أى اعتداء خارجى وحماية حقوق بريطانيا فى السودان . وقد رفض سعد زغلول تصريح ٢٨ فبراير عند صدوره وسماه أكبر نكبة حلت بالبلاد لأنه يدس سم الاحتلال فى دسم الاستقلال وينتقص من استقلال البلاد وسيادتها .

وهكذا بقى تصريح ٢٨ فبراير تصريحاً من جانب واحد هو الجانب البريطانى وتركزت كل المفاوضات التالية ابتداء من مفاوضات سعد ــ مكدونالد (١٩٢٤) حتى معاهدة ١٩٣٦، حول نقطة مركزية هى سحب تحفظات ٢٨ فبراير وانهاء الاحتلال البريطانى لمصر على أساس قيام مصر بمسئولية حماية الأجانب، والدفاع عن نفسها بمفردها أو بمساعدة بريطانيا فى حالة غزو أجنبى والتعهد بتأمين المواصلات الأمبراطورية وبالمحافظة على حقوق بريطانيا فى السودان. ثم استجدت فى ١٩٢٤ باغتيال السردار وطرد الجيش المصرى من السودان مشكلة أخرى هى استرداد حقوق مصر فى السودان. وبهذا أصبح لكل مفاوضات بعد مفاوضات سعد ــ مكدونالد محوران هما :

(١) الجلاء. (٢) حقوق مصر فى السودان :

وكانت إنجلترا نفسها تحس فى ١٩٢٧ بأن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد أصبح جواداً مجهدا ركبته إنجلترا شوطاً طويلاً ولابد من البحث عن صيغة بديلة عنه، وهى توقيع معاهدة تنظم كل الأمور المعلقة بين مصر وبريطانيا وتعطى سنداً شرعياً لتصرفات إنجلترا فى مصر.

ورغم انتصار اللورد لويد بمذكراته التهديدية كان رئيس وزراء بريطانيا السير ستانلى بولدوين Sir Stanley Baldwin ووزير خارجيتها، السير أوستن تشبمرلين، مقتنعين بضرورة إجراء تسوية سلمية شاملة مع مصر فى صورة معاهدة أساسها اعتراف انجلترا بأنّ الاحتلال «وقتى» وتعهدها بالجلاء عن مصر فى أقرب زمن ممكن وبشروط معينة مقابل اعتراف مصر بحق انجلترا فى الدفاع عن مصالحها فى مصر والعالم وقبول مصر أن تساعد انجلترا فى الدفاع عن هذه المصالح، وعلى أساس التعاون الودى بين البلدين لضمان الدفاع عن مصالحهما المشتركة.

ووجد عبد الخالق ثروت باشا هذه فرصة مناسبة لبدء المفاوضات المصرية الانجليزية عندما سافر مع الملك فؤاد إلى أوروبا فى رحلة رسمية. وكان الملك

لا يريد أن يصطحب معه ثروت باشا فى هذه الرحلة حتى ينفرد بعقد الاتفاقات والإدلاء بالتصريحات والارتباط بالوعود باسم دولته كأى ملك اوتوقراطى يملك ويحكم معا، ولكن سعد زغلول وقف إلى جانب ثروت واشترط أن يصحب الملك فى رحلته بوصفه وزير خارجية. وتكتل الوفد والأحرار الدستوريون فى البرلمان وحجبوا اعتمادات الرحلة الملكية. وحين أدرك الملك أنه عاجز عن اختراق الجبهة الوطنية أذعن فى النهاية ولكنه رفض أنه يسافر معه ثروت باشا على اليخت الملكى «المحروسة»، فسافر ثروت على سفينة أخرى والتقى بالملك فى أوروبا.

وفى انجلترا التقى ثروت باوستن تشيمبرلين الذى دعاه لتقديم تصوراته عن مشروع معاهدة مصرية انجليزية قائمة على أساس الاعتراف بأن لبريطانيا مصالح أساسية وعليها مسئوليات لا يمكن أن تتخلى عنها، واستعداد مصر لمعاونة بريطانيا فى صيانة مصالحها والاضطلاع بمسئولياتها. وكان كلام السيراوستن تشيمبرلين المهذب مبطنا بالتهديد الخفى، لأنه ذكر ثروت باشا بأن امتناع مصر عن التعاون الودى مع بريطانيا العظمى سوف يجعل العلاقات المصرية الانجليزية دائماً تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ويعرضها لأزمات قد تضطر فيها بريطانيا إلى تسويتها بالقوة مع الأسف. (يقصد طبعا: كما حدث فى أزمة السردار وفى أزمة المفتش العام الإنجليزى فى الجيش المصرى). وقد كان فى سؤال السيراوستن تشيمبرلين عما إذا كانت مصر على استعداد للاعتراف بالعلاقة الخاصة التى تربطها ببريطانيا وللتعاون الودى مع بريطانيا لضمان الدفاع عن المصالح المشتركة ولرخاء البلدين، كان فى هذا السؤال المعنى المتضمن: «إن شاء الله تكونوا عقلتم بقى!» بعد تجربة السردار وزيور.

كان ثروت باشا من أقطاب «العقلاء» أو «المعتدلين» فوضع مشروع معاهدة صداقة وتحالف أبدية بين مصر وانجلترا بنودها كالآتى على وجه الاجمال:

(١) تبذل مصر لبريطانيا فى حالة اشتباكها فى حرب، «ولو لم يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها، كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها».

(٢) «تتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا.. وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية».

(٣) تسهيلاً وتحقيقاً لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الأمبراطورية «ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية ولا يكون لهذه القوة مطلقاً صفة الاحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة». «وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة (....) منا تاريخ العمل بالمعاهدة فى (....)» (بمنطقة القناة). وفى المشروع النهائى حددت المدة بعشر سنوات وبعدها ينظر فى مكان استقرارها.

(٤) يبقى منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى فى يد الإنجليز لأن وجودهما «يتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائداً فى القطر المصرى».

(٥) بالنسبة للسودان: «توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل ١٩٢٤» مع الاتفاق على تحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق. هذا هو الترتيب المؤقت. أما الترتيب النهائى فيؤجل إلى مفاوضات تجرى فيما بعد.

وبهذا لم تكسب مصر من مشروع معاهدة ثروت ـ تشيمبرلين شيئاً إلا أنها قننت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ولبست أغلالها باختيارها بأمل أن تعيد شركتها الوهمية مع إنجلترا فى امتلاك السودان إلى ما كانت عليه قبل مقتل السيرلى ستاك باشا وطرد الجيش المصرى من السودان. فى مشروع ثروت باشا قبل ثروت باشا الاحتلال الانجليزى لمصر احتلالاً أبدياً فى قاعدة قناة السويس تحت اسم حماية المواصلات الامبراطورية.

وقد زعم ثروت أن مشروعه لا يختلف كثيراً عن مشروع الوفد المصرى سنة ١٩٢٠ وهى مغالطة لأن مشروع الوفد المصرى سنة ١٩٢٠ نص على تحديد أجل لجلاء القوات البريطانية فى مصر، حيث ينص فى المادة الثانية على أن «تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف (....) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة»، بينما المادة السادسة من مشروع ثروت الخاصة بالجلاء لم تتضمن تحديد موعد، وإنما تضمنت المادة السابعة فى المشروع النهائى مجرد أمل غامض بأن يأتى يوم ينتهى فيه «استقرار الجنود» أى القاعدة الدائمة، حين «يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بمهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الأمبراطورية». وحتى هذه الإشارة الغامضة رفض السير اوستن تشيمبرلين التقيد بها خشية أن تفسر مستقبلاً بأنها وعد بالنظر فى انتقال مسئولية الدفاع عن المواصلات الامبراطورية البريطانية إلى مصر ولو بعد مائة عام على غرار الوضع فى دول الكومونولث مثل كندا واستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب افريقيا.

كذلك كان سعد زغلول قد رفض تجديد عقد المستشار القضائى الإنجليزى عند انتهائه فى ١٩٢٤. وفى مفاوضاته مع مكدونالد فى صيف ١٩٢٤ طالب بالغاء منصبى المستشار القضائى والمستشار المالى، ولكن ثروت باشا ثبت وضع المستشارين فى مشروع المعاهدة وجدد النصوص الواردة بشأنهما من

مشروع ملنر، وكل ما فعله كان حذف عبارة «مع حق الدخول على الوزير».

قدم ثروت مشروعه إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٨ يوليو ١٩٢٧ فرد عليه السير اوستن تشيمبرلين بمشروع مضاد فى ٢٩ يوليو ١٩٢٧ وكان الرد مستفزاً لدرجة أن ثروت باشا نفسه ندد به ووصفه بانه إعلان الوصاية على مصر. فالمشروع البريطانى مع قبوله للمبادىء العامة التى اقترحها ثروت أساساً «للتحالف» يحدد عدد قوات الجيش المصرى بـ ١٢,٢٥٠ رجلاً فى زمن السلم أى يثبت عدد أفراد الجيش بالعدد الذى فرضه الفرمان العثمانى فى ١٨٤١ بعد تصفية امبراطورية محمد على فى معاهدة لندن عام ١٨٤٠. كذلك ندد ثروت بالمادة الثانية من المشروع البريطانى التى تحتم على مصر ومن تتعامل معه من الدول التشاور الكامل مع بريطانيا قبل عقد أى اتفاق بين مصر وأية دولة أجنبية فهى إذن طرف ثالث فى كل اتفاق تبرمه مصر مع غيرها من الدول. وقد وصف ثروت هذه العلاقة بعلاقة الوصى مع القاصر فى «كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلدين». كذلك ندد ثروت بالمادة الخامسة فى المشروع البريطانى الخاصة بالقوات البريطانية فى مصر بسبب تعدد أغراض وجودها والتجهيل بمكان استقرارها ووصفها بانها «احتلال بالمعنى الصحيح» وأنها شديدة الاخلال بسيادة البلاد. بل أن ثروت نفسه كتب فى الوثائق يقول أن الوقوف عند تصريح ٢٨ فبراير كان أجدى على مصر من هذه البنود الغامضة.

(٢)

وحتى هذه المرحلة كانت هناك مقترحات مصرية ومقترحات بريطانية مضادة. ثم مات سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧، فارتجت لموت سعد البلاد، ورشح لخلافة سعد رجلان: فتح الله بركات باشا، ابن أخت سعد زغلول وقد عرف عنه الاعتدال والدهاء، ومصطفى النحاس «سكرتير عام الوفد» الذى عرف عنه التطرف والنقاء. وفى ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ انتخب النحاس رئيساً للوفد خلفاً لسعد ووافقت الهيئة الوفدية على ذلك فى ٢٦ سبتمبر. كذلك انتخب مكرم عبيد سكرتيراً عاماً للوفد مكان النحاس.

وفى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٧ وصل ثروت باشا إلى لندن ليبدأ المفاوضات مع السير أوستن تشيمبرلين ورجال الخارجية البريطانية فى جو من التشكك البريطانى فى جدواها بذره اللورد لويد والقائم باعماله نيڤيل هندرسون الذى كان يرى أن الوضع فى مصر غير مستقر. بعبارة أخرى كان الإنجليز لا يرون جدوى من الكلام مع ثروت باشا فى معاهدة يشكون فى قدرته على اقناع بلاده بها، وربما يشكون فى قدرته على البقاء رئيساً للوزراء بعد موت سعد زغلول. وانتهت المفاوضات المباشرة على غير نتيجة ومع ذلك فقد الحف ثروت باشا فى استكمالها. ولكن السير أوستن تشيمبرلين أبرق له فى ٧ ديسمبر بضرورة توقيع مشروع المعاهدة البريطانية قبل ١٥ ديسمبر على علاته دون مزيد من الإيضاحات من جانب بريطانيا أو حتى اتفاق على مسائل مياه النيل والجيش والبوليس. ثم جاء استعجال آخر من وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٦ فبراير ١٩٢٨ يطالب ثروت باشا بالإسراع بعرض البنود المتفق عليها من

مشروع المعاهدة على زملائه الوزراء مع استمرار المباحثات فى النقاط المختلف عليها والتهديد فى حالة رفض هذه التسوية بتمسك بريطانيا بالتحفظات الأربعة فى تصريح ٢٨ فبراير.

كان واضحاً من هذه الاستعجالات البريطانية إحساس الإنجليز بأن ثروت باشا قد قبل ما لا يمكن اقناع بلاده بقبوله. وبدلاً من اضاعة الوقت فى كلام لا طائل وراءه رأت بريطانيا إجراء هذا الاختبار بعرض مقترحاتها التى قبلها ثروت فى جوهرها رغم تحفظاته المؤجلة على زعماء مصر، على أن تكون هذه نهاية المحادثات فى حالة الرفض.

وبالفعل عرض ثروت على النحاس فى ٨ فبراير ١٩٢٨ وثائق المشروع البريطانى فوجده متعارضاً مع مبدأ استقلال مصر وسيادتها كما رفض الانذار بالتلويح بالعودة إلى التحفظات الأربعة وأبلغ النحاس رأيه هذا لثروت باشا فى حضور عدلى باشا فى ٢٢ فبراير ١٩٢٨ واتفق رئيس الوزراء على عرض مشروع المعاهدة على مجلس الوزراء، وأن يعرض رئيس الوفد المشروع على أعضاء الوفد حتى يمكن لثروت باشا إبلاغ الحكومة البريطانية برفض مشروعها إبلاغاً رسمياً.

وفى ٢٦ فبراير ١٩٢٨ اجتمع اللورد لويد بتعليمات من حكومته بالنحاس باشا لإبلاغه بخطورة النتائج المترتبة على قراره بشأن مشروع المعاهدة. ولكن النحاس أصر على رأيه بأن المشروع يعطى شرعية للاحتلال كما أوضح للورد لويد أن مناقشة أى مشروع أمر غير مجد ما لم يؤد إلى الجلاء التام عن كل الأراضى المصرية وأنه لن يسمح لجندى بريطانى بالبقاء على التربة المصرية. بالجلاء تشترى بريطانيا صداقة مصر والجلاء هو الضمان المطلق لكل المصالح الإنجليزية فى مصر.

وفى ٤ مارس ١٩٢٨ اجتمع مجلس الوزراء وقرر رفض المشروع البريطانى لأنه «لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل

الاحتلال العسكرى البريطانى شرعياً ». وكلف ثروت باشا بابلاغ هذا الرفض للحكومة البريطانية فابلغه فى نفس اليوم بخطاب إلى المندوب السامى، كما أنه أبلغ اللورد لويد فى اليوم نفسه بأنه قدم استقالته للملك.

وكانت هذه بداية انهيار الائتلاف أو الجبهة الوطنية.

وباستقالة وزارة عبد الخالق ثروت باشا كلف الملك مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية فى ١٧ مارس ١٩٢٨، فشكلها من الوفديين والأحرار الدستوريين حفاظاً على الائتلاف أو الجبهة الوطنية. وكان الأحرار الدستوريون منذ موت سعد زغلول منقسمين على أنفسهم بشأن استمرار ائتلافهم مع الوفد أو فضه ففريق منهم بقيادة محمد محمود باشا كان يرى الحفاظ على الائتلاف وفريق آخر كان يرى فض هذا الائتلاف، وهو فريق كان يضم الدكتور محمد حسين هيكل وكيل الحزب ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى باشا وإسماعيل صدقى باشا. وقد رجحت أصوات أنصار استمرار الائتلاف والاشتراك فى وزارة النحاس بأغلبية صوت واحد فى مجلس إدارة الحزب. ويبدو أن المجموعة المعارضة للائتلاف كانت من أنصار ثروت.

والحقيقة أن بداية التفكير فى إنهاء الائتلاف جاءت مع وفاة سعد زغلول التى رأى فيها الإنجليز فرصة ذهبية لدق إسفين بين الأحرار الدستوريين والوفد. فقد كان الاعتقاد السائد بين المسئولين الانجليز وبين كثيرين من الأحرار الدستوريين هو أن التفاف الأمة حول الوفد إنما كان بسبب عبادتها لبطولة سعد زغلول. أما الآن وقد رحل سعد فقد نما التصور فى دار المندوب السامى وفى وزارة الخارجية البريطانية أن من الممكن للأحرار الدستوريين أن ينتزعوا قيادة الجماهير من يد الوفد وبهذا تنتقل مصر من حكم « العاطفة » إلى حكم « العقل ». انهم كانوا يعلمون مقدماً أن الأغلبية الوفدية سواء فى مجلس الوزراء أو فى البرلمان سترفض مشروع معاهدة ثروت ـــ

أوستن تشيمبرلين لأن أى تنازلات يمكن أن يقدمها أوستن تشيمبرلين لثروت لن تمس الأمور الحيوية بالنسبة لإنجلترا فلماذا السير فى طريق التنازلات ؟ أما وقد مضى الزعيم الوحيد الذى كانت هيبته وثقة رجل الشارع فيه وحدهما كافيتين لمؤازرة ثروت ومساعيه فالحل عند الإنجليز هو اختصار الوقت بوضع النحاس فوراً أمام مشكلة الاختيار على طريقة « خذها أو اتركها » ، فإذا ما تركها جهز الإنجليز للمصريين صاعقة أخرى كصاعقة زيور تعصف بالحياة النيابية وتجعل عمد الأرياف وأصحاب المصالح وكل من ضحوا بأرزاقهم وحرياتهم ومستقبلهم فى الحركة الوطنية ينظرون إلى هذا الزعيم الجديد (النحاس) ، ورجاله ، نظرهم إلى جماعة من المتهوسين الذين يقودون البلاد إلى الخراب بنزقهم وجهلهم السياسى لأنهم يحاولون اصطياد العنقاء ويعاندون من لا يطيقون له عناداً. عندئذ سوف تكتشف الجماهير حكمة الأحرار الدستوريين..

وبالفعل بعد استقالة عبد الخالق ثروت وتولى مصطفى النحاس بدأ هجوم الإنجليز على محورين : بدأ جناح من الأحرار الدستوريين بقيادة محمد حسين هيكل يدافع عن معاهدة ثروت ـ أوستن تشيمبرلين بعد صدور « الكتاب الأخضر » المشتمل على وثائق مشروع المعاهدة. وكان صدقى باشا يعد هذه المعاهدة خطوة إلى الأمام بعد تصريح ٢٨ فبراير على طريقة « خذ وطالب » .

كذلك بدأ الانجليز يتدخلون تدخلاً مباشراً فى الحكم المصرى بمجرد تولى مصطفى النحاس رياسة الوزارة بقصد التعجيل بأزمة تطيح بالوزارة الائتلافية وتسوغ للملك طرد الوزارة وحل البرلمان بعد نحو سنتين من الحكم الدستورى .

ففى يوم استقالة ثروت باشا (٤ مارس ١٩٢٨) وقبل تشكيل الوزارة الجديدة وجه اللورد لويد إلى ثروت باشا مذكرة تعترض على مشروع قانون الاجتماعات الذى ظل يتعثر سنوات بسبب اغتيال السردار حتى أجازه

النواب والشيوخ. وعرض على مجلس الوزراء لإضافة فقرة ناقصة فـي أوائل مارس ١٩٢٨.

واعترض اللورد لويد لدى ثروت باشا باسم الحكومة البريطانية على قانون الاجتماعات بمذكرة حادة جاء فيها أن التوسع فى التشريعات التى تعوق قيام الحكومة المصرية بحماية الأرواح والأموال غدا موضع قلق الحكومة البريطانية التى كانت تأمل بمحادثات التحالف أن تقوم الحكومة المصرية بمسئوليتها عنها. ولكن نظراً لفشل هذه المحادثات فإن الحكومة البريطانية لن تسمح بتعريض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر بصدور أى تشريع أو إجراء إدارى قد يؤدى إلى ذلك. وتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ ما تقتضيه الحالة من إجراءات.

وكان تقديم مذكرة ٤ مارس ١٩٢٨ لرئيس وزارة مستقيل بمثابة لغم وضعه المندوب السامى لرئيس الوزارة القادم. وأقل ما فيها أنها كانت تحريضاً للأحرار الدستوريين أن يتخلوا عن الائتلاف وأن يتركوا الوفد يواجه الأزمة بمفرده.

طلبت الحكومة البريطانية سحب «قانون الاجتماعات» من أمام البرلمان فرفض مصطفى النحاس هذا التدخل. وبعد تبادل المذكرات الحادة مع اللورد لويد وإصرار الحكومة البريطانية على سحب القانون وجد النحاس الحل الوسط فى تأجيل إصدار القانون. واكتفى السير أوستن تشيمبرلين بهذا الحل، رغم أن اللورد لويد كان متمسكاً باقتراحه: سحب القانون أو الطرد من الحكم وحل البرلمان.

كانت الأزمة قد تصاعدت إلى حد أن الحكومة البريطانية وجهت إنذاراً لمصطفى النحاس فـي ٢٩ ابريل ١٩٢٨ يقول: إذا لم تتلق دار المندوب السامى تأكيداً بسحب مشروع قانون الاجتماعات قبل الساعة السابعة من مساء ٢ مايو فانها ستكون حرة فى اتخاذ أى تدبير تقتضيه الحالة. ورغم أن

الأزمة أمكن تداركها بمذكرة التأجيل فى ٢ مايو، إلا أنه كان واضحاً أن أجل وزارة النحاس قد أصبح قريباً لأن دار المندوب السامى فتحت النار على النحاس.

كان الإنذار البريطانى بمثابة النور الأخضر للملك لاقالة الوزارة وحل البرلمان ذى الأغلبية الوفدية، وكان بمثابة الإشارة للوزراء الدستوريين بأن يتركوا المركب قبل غرقها. فبدأت سلسلة من الاستقالات. استقال أولاً محمد محمود باشا فى ٣مايو بحجة أن النحاس كان ينبغى أن يتمسك بقانون الإجتماعات أو يرفض الإنذار البريطانى ويرفع استقالته للملك، أى أن محمد محمود بدا أكثر تطرفاً من النحاس. ولكن النحاس أقنع محمد محمود مؤقتاً بسحب استقالته لأنقاذ الائتلاف ثم عاد محمد محمود وقدم استقالته فى ١٧يونيو. وتبعه فى ١٩يونيو جعفر والى باشا وزير الحربية (حر دستورى) ثم تبعه فى ٢١يونيو أحمد خشبة باشا (الذى كان وفدياً ثم انضم إلى الأحرار الدستوريين). ثم تبعه فى ٢٤يونيو إبراهيم فهمى كريم باشا وزير الأشغال (مستقل).

وبهذا تصدع الائتلاف، واتخذ الملك فؤاد من هذا التصدع ذريعة لإقالة وزارة النحاس فى ٢٥يونيو ١٩٢٨ بخطاب الإقالة المشهور: عزيزى مصطفى النحاس: بما إن الائتلاف الذى قامت عليه وزارتكم قد تصدع، رأينا إقالتكم شاكرين لكم ... إلخ.

وحتى لا يخرج مصطفى النحاس بطلاً قومياً بسبب موقفه الصلب مع الإنجليز فى موضوع «قانون الاجتماعات» دبرت حملة للطعن فى نزاهته وتلويث سمعته اشتهرت باسم «قضية سيف الدين» واشتركت فى حملة التشهير جريدة «السياسة» المعبرة عن الأحرار الدستوريين وجريدة «الأخبار» المعبرة عن الحزب الوطنى.

وكان أساس التشهير هو أن النحاس استغل منصبه كرئيس للوزراء للتأثير على القضاء لرد أملاك الأمير سيف الدين إليه لأنه كان محامى سيف الدين .

وكان منشأ الموضوع هو أن الأمير أحمد فؤاد ، من ربع قرن قبل أن يصبح الملك فؤاد ، كان متزوجاً من الأميرة شويكار أخت الأمير سيف الدين . وذات يوم فى ٧ مايو ١٨٩٨ أطلق الأمير سيف الدين الرصاص على الأمير أحمد فؤاد فى الكلوب الخديوى فأصابه فى عنقه ، مما اقتضى عملية جراحية . وقد حكم على سيف بالسجن سبع سنوات خففت إلى خمس ، وتوسط بعض الأمراء لايداع الأمير سيف الدين مصحة أو مستشفى للأمراض العقلية بوصفه مختلاً فى قواه العقلية ، بدلاً من السجن . فاحيل للكشف الطبى الذى قرر أنه مختل ، وأودع فى مصحة بإنجلترا بقى فيها ٢٧ سنة حتى هرب فى ١٩٢٧ . وكان طوال فترة احتجازه محجوراً عليه فكان يدير أملاكه الواسعة (أى ينهبها) أولاً الخديو عباس حلمى ثم السلطان ــ الملك فؤاد . وبهرب الأمير سيف الدين اتخذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عنه واسترداد أملاكه ، فوكل عنه فى ذلك مصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك وجعفر فخرى بك وكان بينه وبينهم عقد اتفاق على أتعاب المحاماة موقع فى فبراير ١٩٢٧ .

وكنا نسمع ونحن صغار أن سبب هذه الجريمة هو أن الأمير سيف الدين رأى الأمير أحمد فؤاد يجذب زوجته شويكار من شعرها على السلالم ويعتدى عليها اعتداء جسدياً فثار سيف الدين لكرامة أخته وأطلق الرصاص على أحمد فؤاد . وكنا نسمع أيضاً أن العملية الجراحية التى أجريت لأحمد فؤاد اقتضت تثبيت غلالة فضية رقيقة مكان الثقب جعلت الملك كلما سعل أو صرخ يصدر صوتاً مرعباً شبيهاً بالصفير بحيث يخيف محدثه . وربما كانت هذه مجرد أسطورة .

وحين وقع النحاس وزميلاه عقد المحاماة عن سيف الدين فى فبراير ١٩٢٧ كان ذلك فى وزارة عدلى يكن الائتلافية التى تدخل المندوب السامى لكى لا يعين مصطفى النحاس وزيراً فيها ، وكان سعد زغلول لا يزال

على قيد الحياة رئيساً للوفد ورئيساً لمجلس النواب، ولم تكن للنحاس أية صفة رسمية تمنعه من مزاولة عمله كمحام فى مكتبه لأن صفته كوكيل لمجلس النواب لم تكن ذات اختصاصات تنفيذية. ولم يكن أحد يتوقع وفاة سعد زغلول وحلول النحاس محله رئيساً للوفد كما ولم يكن أحد يتوقع أن يعين النحاس رئيساً للوزراء فالذى حل محل عدلى فى رياسة الوزارة كان ثروت وليس النحاس. وما أن استقال ثروت فى ٤ مارس ١٩٢٨ بعد رفض مشروع المعاهدة وتولى النحاس رياسة الوزارة فى ١٧ مارس ١٩٢٨ حتى تنازل النحاس عن توكيله فى قضية سيف الدين.

فالتوكيل إذن سابق لتولى النحاس رياسة الوزارة بثلاثة عشر شهراً وسابق لإثارة الحملة التشهيرية بخمسة عشر شهراً. ومع ذلك فقد خرجت صحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى فى يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٨ تنشر وثيقة محرفة عن توكيل قضية سيف الدين، وطعنت فى نزاهة رئيس الوزراء وزميليه قبل إقالة النحاس باشا فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ بثلاثة أيام متهمة أياه بتلويث شرف مهنة المحاماة وبانعدام نزاهة الحكم.

قالت جريدة «الأخبار» فى عدد ٢٣ يونيو: «ألا إنه لشرف النعال وانها لكرامة الأوحال، وإنها لأمانة المحتال وإنها لصيانة دستور الدجال.. ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك: أين استقالتك؟ فبماذا تجيب ـ أيها النتن القذر؟» وفى عددى جريدة «الاتحاد» بتاريخ ٢٣ و٢٤ يونيو، رددت الجريدة اتهامات السرقة والنصب. وفى عدد ٢٤ يونيو قالت جريدة «السياسة». «مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه، ويسعون كما يسعى أحد الأنذال لابتزاز أموال هذا الأمير ابتزازاً» وفى ٢٥ يونيو اقيل النحاس.

كان قائد هذه الحملة هو الكاتب الكبير محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة «السياسة» الذى دأب منذ عودة ثروت باشا من مفاوضاته مع

أوستن تشيمبرلين على الدفاع عن مشروع المعاهدة واتهام الوفد بعدم الأخلاص لائتلافهم مع الدستوريين، ولا سيا بعد وفاة سعد زغلول. وقد تطور به تصعيده لعداء الوفد أن وجد نفسه فـــى معسكر واحد مع الحزب الوطنى ومع حزب الاتحاد (الملكى) ومع كل أعداء الدستور. وهذه النماذج من الهجاء السياسى تدل على مدى الانحطاط الذى يمكن أن يبلغه أديب كبير فى الصراعات السياسية. وعلى كل فقد كان عاراً لتلك الفترة أن تمتد خصومة الوفد أو التكالب على السلطة إلى حد الدفاع عن معاهدة زرية مثل معاهدة ثروت ـــ أوستن تشيمبرلين أو إلى هذا الاسفاف فى تجريح الخصوم.

لم يكن النحاس بحاجة إلى الائتلاف مع الأحرار الدستوريين لكى يمكنه الملك من ممارسة حقه الدستورى فى تشكيل وزارة وفدية خالصة فقد كانت لديه الأغلبية الساحقة فى البرلمان. وبناء عليه فقد كان طرد وزارة النحاس استناداً إلى تصدع الائتلاف عملاً غير دستورى منذ البداية. كان للأحرار الدستوريين ٣٠ نائباً فى البرلمان من مجموع ٢١٤ نائباً.

ويستخلص أكثر المؤرخين استناداً إلى مذكرات هذه الفترة أن الملك عند إقالة النحاس فى ١٩٢٨ كان ينوى إقامة اسماعيل صدقى باشا ديكتاتوراً على البلاد، ولكن اللورد لويد فرض عليه محمد محمود باشا بدلاً من إسماعيل صدقى. وهو ليس بمستبعد لأن صدقى باشا رغم اتصالاته وصلاته بالأحرار الدستوريين لم يكن ينتمى اليهم بالمعنى الحزبى المنظم بل كان مثل على ماهر سياسياً شبه مستقل أو سياسياً بلا روابط قوية وبالتالى فلم يكن له سند فى حكمه غير القصر، بينما كان اللورد لويد والإنجليز بعامة يؤثرون التعامل مع حزب من المعتدلين له كوادره وقواعده، هذا بالإضافة إلى ثقافة محمد محمود الإنجليزية فقد كان من خريجى أوكسفورد، وهى أرض مشتركة بينه وبين الكثيرين من الساسة الإنجليز.

(٣)

أياً كان الأمر فقد كلف الملك فُؤادُ محمدَ محمود باشا بتشكيل الوزارة فى ٢٦ يونيو ١٩٢٨ فشكلها من حزبه تماماً (الأحرار الدستوريين). وكان أول عمل قامت به الوزارة هو إرجاء انعقاد البرلمان شهراً ريثما تضع برنامجاً للحكم، ثم تعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتعطيل العمل بالدستور. وأعلنت صراحة إنها «حكومة الأعيان» أو حكومة أبناء البيوتات وهم كبار الملاك الزراعيين الذين توارثوا الأطيان الزراعية أباً عن جد بحسب تعريف أحمد عبدالغفار باشا فى خطبة استقبال محمد محمود باشا فى المنوفية، وفى هذه الخطبة تشبيه لطبقة الأعيان فى مصر بطبقة النبلاء فى إنجلترا وفرنسا بوصفها الطبقة التى انتزعت حريات الشعوب وحقوقها بانتزاع الماجنا كارتا من الملك چون ممثل الملكية المطلقة وهى الطبقة التى تفهم معنى السيادة على الناس على أنها سيادة أبوة وإصلاح. وفى هذه الخطبة تذكير بأن الأحرار الدستوريين هم واضعو أسس الحياة النيابية فى مصر ومشرعو الدستور وهم حماة الأمة من «الدكتاتورية البرلمانية» كما أنهم حماتها من الملكية الاوتوقراطية.

حددت دكتاتورية محمد محمود التى اشتهرت باسم «دكتاتورية اليد الحديدية» مهمة الحكومة الانقلابية بإجراء الاصلاحات الداخلية. فأعلن محمد محمود أن وزارته تفكر فى توزيع أراضى الدومين (الأملاك الأميرية) على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة ومقسطة على آجال طويلة. وأعلن فى طنطا عن برنامج لردم البرك والمستنقعات حماية لصحة المواطنين وأعلن عن تعميم مياه الشرب فى القرى وأعلن عن انشاء المستشفيات فى ريف مصر فى

الوجهين القبلى والبحرى. هذا كان برنامجه للفلاحين. أما العمال فقد حاول خطب ودهم بمشروع المساكن العمالية الزهيدة الإيجار فى القاهرة.

ولكن تعطيل الحياة النيابية أفضى إلى مواجهات مستمرة بين الوفد ومحمد محمود، فعمت المظاهرات البلاد تقودها لجان الطلبة والنقابات المهنية والعمالية ولجان الوفد بها. وكانت أكثر الصحف الوفدية تحض الجماهير على التحرك السياسى لاسقاط دكتاتورية محمد محمود فأحيا محمد محمود قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ الذى يجيز الغاء الصحف أو تعطيلها أو مصادرتها إدارياً دون الرجوع لحكم القضاء. والغيت فى عهده رخص مائة صحيفة وعطلت جريدة «وادى النيل» وجريدة «البلاغ» و«روز اليوسف» شهوراً وانذرت جريدة «الأهرام» وجريدة «كوكب الشرق» وجريدة «لاباترى» الفرنسية. ثم عطلت نهائياً «وادى النيل» و«كوكب الشرق» و«الوطن» و«الأفكار» و«روز اليوسف». ووسعت الحكومة سلطات مديرى المديريات، والمحافظين وحكمداريى البوليس، وتشددت فى عدم اشتغال موظفى الحكومة والطلبة بالسياسة. وشاع استعمال العنف فى تفريق المظاهرات. وكان الدكتور محمد حسين هيكل يتفكه فى مقالاته بمنظر ضرب البوليس لنواب الأمة وشيوخها لتفريق مسيرتهم إلى قصر عابدين للاحتجاج على تعطيل الحياة النيابية.

ودعا الوفد لمقاطعة البضائع الإنجليزية تأسيساً على مسئولية إنجلترا الخفية عن انقلاب محمد محمود بتدخلات اللورد لويد فى مسار السياسة المصرية وأوفد الوفد ثلاثة من أقطابه هم: مكرم عبيد، وحامد محمود، وعبدالرحمن عزام إلى لندن للدفاع عن الديمقراطية المصرية وعن القضية المصرية أمام الرأى العام البريطانى.

وفى ٧ فبراير ١٩٢٩ برأ القضاء (مجلس تأديب المحامين) مصطفى النحاس.. وزميليه ويصا واصف وجعفر فخرى من تهمة استغلال النفوذ

السياسى بما يتعارض مع شرف المهنة ــ مهنة المحاماة ــ فكان لهذا الحكم دوى عظيم فى البلاد لأنه أثبت ان حملة التشهير بفساد الوفد وزعمائه لم تكن إلا حلقة فى سلسلة التلفيقات التى كانت ترتب لزعماء الحركة الوطنية والدستورية للبطش بمصر وبالديمقراطية.

وقد تكشف من كتاب «اليد القوية» الذى نشره حزب الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٩. دفاعاً عن دكتاتورية محمد محمود أن قيادة محمد محمود فى مايو ــ يونيو ١٩٢٨ لسلسلة الاستقالات التى أدت إلى تصدع ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفد وترتب عليها إقالة وزارة النحاس لم يكن سببها تشدد محمد محمود أكثر من النحاس ضد التدخل الإنجليزى لسحب «قانون الاجتماعات» وإنما كان سببها على العكس من ذلك رفض محمد محمود والأحرار الدستوريين لسياسة التحدى التى كان النحاس يشنها ضد الإنجليز. فقد جاء فى كتاب «اليد القوية» أن حل البرلمان جاء بناء على مشورة محمد محمود باشا وأنصاره وأن أحد أسباب حل البرلمان كان «اتقاء سياسة العداء فى علاقات البلاد مع بريطانيا العظمى» إلى جانب تهمة الدكتاتورية البرلمانية وتهمة الفساد باستغلال النفوذ السياسى.

فالإنقلاب الدستورى الثانى إذن لم يكن فى حقيقته إلا عقاباً للوفد لأنه رفض مشروع معاهدة ثروت أوستين تشيمبرلين فى ٤ مارس ١٩٢٨. وقد احتاج الأمر إلى نحو أربعة شهور من ٤ مارس إلى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ليطيح اللورد لويد بوزارة النحاس الدستورية ويقيم دكتاتورية محمد محمود.

وكان محمد محمود باشا يدرك أن المفاوضات هى الصخرة التى تتحطم عليها الوزارات المصرية فتجنبها فى البداية .وحاول أن يركز على الاصلاحات الداخلية. وساعده فى ذلك أن اللورد لويد نفسه كان لا يؤمن بالمفاوضات بين مصر وإنجلترا اعتقاداً منه بان انجلترا تبالغ فى إرضاء المصريين الذين لا يفلح معهم إلا التمسك بتصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة. اما وزارة الخارجية

البريطانية فقد كان لها رأى آخر: كانت ترى تقنين الوجود العسكرى البريطانى فى مصر أى الاحتلال بمعاهدة يتراضى عليها الطرفان لتكسب الاحتلال صفة الشرعية، وهو الوجه الأخر لحرص المصريين على توقيع معاهدة مع بريطانيا ترتبط فيها بريطانيا بتحديد أجل للجلاء عن مصر.

وفى أواخر مايو ١٩٢٩ جرت الانتخابات فى إنجلترا ففاز حزب العمال وعاد إلى الحكم فى يونيو ١٩٢٩ وكان وزير خارجيته هو آرثر هندرسون Arthur Henderson وألقى هندرسون بياناً فى مجلس العموم البريطانى اتهم فيه اللورد لويد بالتوسع فى التدخل فى الشئون المصرية الداخلية على عكس تعليمات سلفه السير أوستن تشيمبرلين ووزارة الخارجية البريطانية فى أن يقتصر التدخل البريطانى على الأمور الكبرى. وهكذا اضطر اللورد لويد إلى الاستقالة من منصبه. وخلفه السير برسين لورين Sir Percy Lorraine

تجنب محمد محمود مخاطبة إنجلترا فى موضوع الجلاء وإلغاء التحفظات الأربعة وركز على مفاتحتهم فى تعديل نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وفى تسوية مسألة مياه النيل وفى دخول مصر عصبة الأمم. ولكن وزارة الخارجية البريطانية طلبت إليه الدخول فى مفاوضات لتسوية المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا.

ودخل محمد محمود فى مفاوضات مع آرثر هندرسون انتهت باحراز تقدم واضح ولكنه غير كاف: فوافق الإنجليز على إلغاء تحفظ حماية الأجانب والأقليات ووافقوا على أن هذه مسئولية مصرية. كذلك وافقوا على انسحاب الجيش البريطانى إلى منطقة القناة للدفاع عن قناة السويس دون تحديد لمنطقة معينة من القناة ترابط فيها القوات البريطانية أكثر من أنها شرقى خط طول ٣٢° وبهذا يدخل فيه القسم الشرقى من الدقهلية والشرقية حتى قبالة المعادى شرقاً، وهى منطقة تتبع مديرية الجيزة، بل وتدخل فيه سيناء وخليجا

السويس والعقبة والسواحل المصرية والمياه الإقليمية من البحر الأحمر. ويعد هذا تقدماً على التصور البريطانى السابق وهو أن مصر كلها حلقة فى سلسلة المواصلات الامبراطورية إلى الهند والشرق الأقصى. غير أن اختصاص بريطانيا بهذا الامتياز الخاص فى هذا الممر الدولى كان متعارضاً مع اتفاقية القسطنطينية فى ١٨٨٨ التى تضمن حق جميع الدول فى استخدام قناة السويس. كذلك لم تحدد بريطانيا عدد جنودها الذين سيكلفون بالدفاع عن القناة.

كذلك وافقت الحكومة البريطانية على إنهاء خدمة المفتش العام البريطانى ومن معه من ضباط وموظفين بريطانيين فى الجيش المصرى بحسب تقدير الحكومة المصرية ولكنها أحلت محل ذلك انشاء «بعثة عسكرية بريطانية» تتعهد مصر بمشاورتها. أما بالنسبة للسودان فقد تم الاتفاق على عودة حاكم السودان إلى مزاولة حكمه كممثل للبلدين وفقاً لاتفاقية ١٨٩٩ مع وعد باعادة أورطة مصرية إلى السودان إذا نفذت المعاهدة بروح ودية خالصة وذلك وقت انسحاب القوات البريطانية إلى القاهرة.

وبهذا النجاح النسبى فى صيف ١٩٢٩ لم يبق إلا أن يعرض محمد محمود معاهدته على البرلمان المصرى ليحصل على موافقته عليها. كان الوفد منذ البداية يعلن رفضه قيام إنجلترا بمفاوضة حكومة ليس لها سند من الشرعية الدستورية. وقد كذب آرثر هندرسون نية الحكومة العمالية البريطانية أن توقع معاهدة مع محمد محمود باشا لأن المعاهدات لا بد أن تصدق عليها البرلمانات. وقد رفض الوفد أن يدلى برأيه فى نصوص المعاهدة «إلا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخاباً صحيحاً».

وكان محمد محمود قد فقد كل قواعده فى الداخل بسبب حكمه الدكتاتورى الذى قام على عزل الشعب المصرى عن السياسة، فكانت حكومته تأخذ تعهدات كتابية على الموظفين وعلى طلبة المدارس بألا يتدخلوا

فى السياسة. وفى خطبة لمحمد محمود في حفل أقيم له فى الزقازيق فى نوفمبر ١٩٢٨ لخص محمد محمود نظريته فى حقوق المواطنين السياسية قائلاً إن: «أقوم طريق وأخصره لاستقلال البلاد» «بأن يقوم كل فرد بما عليه من واجب مدفوعاً بحبه لبلاده ووطنيته الصادقة: فيقوم الزارع بما عليه من واجب فى زراعته والتاجر فى متجره والصانع فى مصنعه والموظف فى عمله والطالب فى الإقبال على دروسه ـ فإذا تم لكل فرد أن يعنى بعمله عناية صادقة فهناك العظمة وهناك الاستقلال الصحيح»، أما الشعب والمظاهرات فهما «يسيئان إلى سمعة البلاد ويسدان عليها طريق الاستقلال». باختصار عزل الشعب المصرى كله عزلاً سياسياً.

كان محمد محمود يأمل فى ٢٦ يونيو ١٩٢٨ أن يحكم البلاد بيد حديدية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولكنه استقال بعد سنة وثلاثة شهور فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩. وكلف الملك عدلى يكن باشا بتأليف وزارة انتقالية لإجراء انتخابات محايدة فأجراها فى ديسمبر ١٩٢٩ وأسفرت عن فوز الوفد بالأغلبية الساحقة المعروفة، واستقال عدلى باشا فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩، وتولى النحاس الوزارة الجديدة فى أول يناير ١٩٣٠ وعاد الحكم الدستورى إلى البلاد. ومنذ البداية حصل النحاس باشا على تفويض من البرلمان فى ٦ فبراير ١٩٣٠ لمفاوضة الحكومة البريطانية على أساس ما اتفق عليه هندرسون ومحمد محمود كحد أدنى للتفاوض ـ وشكل مجلس الوزراء وفد المفاوضة برياسة النحاس وعضوية واصف غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الأشغال ومكرم عبيد أفندى وزير المالية وبدأت مفاوضات النحاس هندرسون بالفعل فى ٣١ مارس ١٩٣٠.

هذه التطورات السياسية التى استرجعها الآن من كتب التاريخ، كان أكثرها حياً فى ذاكرتى وفى ذاكرة جيلى أيام تلك الفترة البعيدة.

كانت عودة الحياة النيابية أيام تحالف سعد زغلول وعدلى بين منتصف ١٩٢٦ ومنتصف ١٩٢٧ فترة يسودها هدوء الخواطر بسبب حكمة القطبين الكبيرين، ورغم الأسف التام لرفض الإنجليز أن يمارس سعد زغلول حقه الدستورى فى أن يكون رئيساً للوزراء واكتفائه برياسة مجلس النواب. ولم تبدأ المشكلات إلا بعد موت سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وانتخاب مصطفى النحاس خلفاً له فى رياسة الوفد ورياسة مجلس النواب. وقد كان حلول عبدالخالق ثروت محل عدلى فى رياسة الوزارة وحلول النحاس محل زغلول فى رياسة مجلس النواب إيذاناً بأن رجال الصف الأول يتوارون ويسلمون الزمام لرجال الصف الثانى.

كان أبى يقرأ الأهرام والبلاغ بانتظام: «الأهرام» لحياده العام و«البلاغ» ليتابع منه معارك الوفد مع أحزاب الأقليات. وكان يتابع بدقة مع عمى حبشى خليل المحامى وابن عمى الدكتور يسى إبراهيم عوض تطورات مفاوضات ثروت تشيمبرلين. وكنت أحس من مناقشاتهم بعدم رضاهم بنتائجها بل وبالامتعاض من سيرها. وفى الشوارع كان كل شىء هادئاً نسبياً إلا كلما قدم الإنجليز إنذاراً لسعد أو لعدلى أو ثروت وبقى الهدوء النسبى طالما بقى الائتلاف. فلما بدأ محمد حسين هيكل وبعض قيادات الأحرار الدستوريين يناورون لحل الائتلاف استهانة بالنحاس وتكتلاً وراء ثروت ومفاوضاته، التهبت الأمور ثم اندلعت الاضطرابات فى كل البلاد بعد إقالة النحاس وتولى محمد محمود وتعطيل الدستور وحل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

كنت فى عهد دكتاتورية اليد الحديدية (عامى ١٩٢٨ — ١٩٢٩) فى الثالثة عشرة وفى الرابعة عشرة من عمرى، أى كنت قد بلغت ما يشبه الرشد السياسى الكامل، فلم أكن أعتمد على شروح أبــى وتفسيراته وهذه هى الفترة التى كنت أخرج فيها بالجلباب والشبشب إلى محطة المنيا لاستقبال

قطار التاسعة مساء حتى لا يفوتنى عدد من جريدة «البلاغ» **وبذلك لا يفوتنى** مقال للعقاد فى التنديد بدكتاتورية اليد الحديدية وفى الدفاع عن الحرية والدستور والحياة النيابية. وكان أبى يحب كتابات عبدالقادر حمزة ويصفه بأنه كاتب عاقل ومتزن ويكره كتابات العقاد بسبب حدة طبعه وسلاطة لسانه وتوسعه فى سباب خصومه. وكنت أنا على العكس منه تماماً مفتوناً بالعقاد قليل الاكتراث بعبدالقادر حمزة. بل كنت لا أفهم كيف يمكن أن يستخدم وطنى لغة العقل مع الباشوات الخونة من كبار الملاك خدم الإنجليز أو خدم الملك.

وكانت مدرسة المنيا الثانوية كثيرة الاضطرابات ولهذا كثر توالى النظار عليها. وأنا أذكر منهم دون ترتيب: فياض بك، والبوريني بك والعجاتى بك ومحمد رفعت بك (المؤرخ الكبير محمد رفعت باشا) الذى قيل أنه جاءنا مغضوباً عليه بعد أن كان ناظراً للتوفيقية الثانوية بشبرا لعجزه عن حفظ النظام فى مدرسته. أما العجاتى فقيل أنه أوفد الينا فى حملة تأديبية لكثرة ماعرف عنا من الشغب السياسى.

وفى وزارة محمد محمود فوجىء أبى بأن إدارة المدرسة أخذت بوصفه ولى أمرى عليه تعهداً كتابياً بعدم تدخل ابنه الطالب لويس حنا عوض فى السياسة فغضب غضباً شديداً لوقاحة تعليمات وزارة المعارف العمومية ومع ذلك فقد وقع الإقرار أو التعهد. ولم يكن هذا إجراء فردياً بل عم كل من فى المدرسة من الطلبة. وكان التهديد: وقع أو يفصل ابنك. ولم يكن فى مصر فى تلك الأيام مجلس دولة يمكن أن يحتكم إليه المواطنون لانصافهم من القرارات التعسفية.

كذلك جىء بالعزبى بك مديراً لمديرية المنيا أى محافظاً لها، وسبقته شهرته بأنه كان رجلاً صارماً ميالاً للإنجليز. ويبدو أن تربيته كانت إنجليزية أو لعله كان موالياً للأحرار الدستوريين. وقد زارنا فى المدرسة يومئذ فلاحظت

عليه الدماثة الشديدة والعناية الشديدة بمظهره. ولم التق به بعد ذلك فى الحياة ولكنى تعرفت ببنتيه أيام ثورة عبدالناصر فقد تزوجتا اثنين من أصدقاء دراستى فى كامبردج فلاحظت فيها أثار تربية ارستقراطية واضحة. ولا أعرف ان كانت للعزبى باشا صلة بالعزبى الذى عينه محمد على مديراً لمصنع الطرابيش الذى انشأه فى فوة أم لا.

بعد خمس وخمسين سنة من هذه الأحداث البعيدة كنت أزور ابن عمى المهندس توفيق إسحق عوض فى داره بمصر الجديدة وهو يكبرنى بخمسة عشر عاماً وكنا نقلب معاً حوليات مصر السياسية ففاجأنى بهذا السوأل: هل تعتقد حقاً أن ثروت باشا كان خائناً؟ أنا لا أعتقد ذلك. هو فى نظرى كان سياسياً من مدرسة الأمر الواقع، من مدرسة خذ وطالب. مدرسة العقلاء والمعتدلين.

وتذكرت مناقشات أبى وعمى وابن عمى عام ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ حول هذا الموضوع: نفس القضية كانت تطرح على نفس هذا الوجه بمناسبة الكلام عن محادثات ثروت ــ تشيمبرلين أو محادثات محمد محمود ــ هندرسون. وكان الكبار فى أسرتى يصفون هؤلاء الباشوات بالمعتدلين، وكانوا يختلفون معهم فى الرأى ويتهمونهم بالتفريط فى حقوق البلاد، ولكنهم لم يستخدموا أبداً ألفاظاً قاسية مثل «الخيانة». أما أنا فقد كان لى رأى آخر.

كنت ملتهباً فى سن الرابعة عشرة والخامسة عشرة. وكان إدمان قراءة مقالات العقاد السياسية يغذى فى هذا التطرف. فكنت لا أتردد فى إدانة هؤلاء الباشوات بالخيانة وبالتسابق لإرضاء الإنجليز آنا والملك آنا أخر للوصول إلى السلطة بأى ثمن.

لقد كانت المشكلة فى نظرى: هل يمكن لمصر أن تقبل الاحتلال البريطانى إلى الأبد أم أنه لا بديل عن الجلاء الكامل المنظم بموجب معاهدة أو المقدس بدم الشهداء؟ كذلك كنت فى تلك الأيام من المؤمنين بحقوق مصر

الأزلية فى السودان وبوحدة وادى النيل. كنت كاكثر المصريين فى جيلى أومن بانه لا بديل عن الجلاء الكامل ولا بديل عن وحدة وادى النيل. وكنت أمقت الملك والملكية، وعمقت هذا المقت فى نفس دراستى للتاريخ — تاريخ الثورة الفرنسية أثناء مرحلة الدراسة الثانوية. وكانت لأبى نظرية فى السياسة تقول: لا تسرف فى لوم الباشوات فالخطأ فى الأمة كلها. أكثر أبناء الأمة وطنيتهم كلامية. ولو كانت الأمة أرقى حالاً وأشد حرصاً على الحرية والإستقلال لما وجد الملك والإنجليز زعماء يساعدونهم على تحقيق أغراضهم.

كانت هناك فلسفتان. كانت فلسفة أبى تقول: «كيفما تكونوا يولى عليكم» أما فلسفتى يومئذ فكانت: «الناس على دين ملوكهم» بما يتضمنه هذا المثل من قدرة الحكام على إفساد شعوبهم أو ارهابها. والأغلب أن هذا التفسير المثالى للتاريخ قد ترسب عندى فى تلك الأيام بتأثير العقاد ومثاليته الفردية وإيمانه بأن الفرد صانع التاريخ.

على كل فقد بلغ من توهج وطنيتى وإيمانى بالحرية فى تلك الأيام أنى بدأت استسلم لأحلام اليقظة. أكثرت من دراسة تاريخ مصر القديمة مع التركيز على مسيزة أحمس وملحمة طرد الهكسوس. وبدأت أتصور أنه يمكننى أن أقوم بدور أحمس فى طرد الإنجليز. وبعد أن درست تاريخ الثورة الفرنسية فى سن الرابعة عشرة والخامسة عشرة خرجت من حلم أحمس ودخلت فى الحلم النابليونى الكبير. ومرت على شهور قررت فيها أن التحق بعد البكالوريا بالكلية الحربية لأخرج منها قائداً ينظم الجيش المصرى ويطرد الإنجليز ثم ينشىء لمصر امبراطورية مترامية الأطراف. كانت تلك فترة المراهقة وأوهام العظمة التى يتقمص فيها المراهق الف شخصية وشخصية، وهى نوع من الجنون المؤقت الذى يلازم الإيفاع فى سن البلوغ، وهو سن البحث عن هوية. ولحسن الحظ لم يدم هذا الجنون المؤقت طويلاً فانقضى عاماً قبل

حصولى على البكالوريا فى السادسة عشرة من عمرى وحل محله الجنون الدائم، وهو حب الأدب.

حل محله؟ لا. إنما طرده جنون الأدب، لأنه كان أقوى منه وأكثر تأصلاً فى فكرى ووجدانى.

الهرم ١٩٨٤

الفصل الثالث عشر
بـداية الرحلـــة

(١)

أنا أسمّى «بداية الرحلة» انتقالى من المنيا إلى القاهرة لدخول جامعة القاهرة بعد حصولى على البكالوريا عام ١٩٣١ فى سن السادسة عشرة. فبانتقالى إلى القاهرة بدأت ملحمتى المتميزة التى جعلت منى أولاً مثقفاً معروفاً فى أوساط المثقفين، وثانياً أستاذاً جامعياً معروفاً فى أوساط الجامعيين، وثالثاً أديباً معروفاً فى أوساط الأدباء والمتأدبين يجرب فنون الترجمة والشعر والنقد والرواية والدراما والسير والمذكرات والمحاورات والدراسات، ورابعاً مفكراً معروفاً بين مفكرى مصر والعالم العربى، قلقاً ثائراً.

وفى كل هذه الاجتهادات اقترن اسمى خطأً وصواباً بالدعوة الصارخة للجديد وبالعداوة الضارية للقديم: تقدمى فى الفكر والأدب. تقدمى فى السياسة والاقتصاد. تقدمى فى القيم الاجتماعية. تقدمى فى المفاهيم الدينية: هذا أنا منذ أكثر من نصف قرن حتى كتابة هذه المذكرات.

وقد ظهرت استعداداتى الأدبية قبل بداية الرحلة، أى ظهرت فى سن الرابعة عشرة، وأنا تلميذ أتقدم للكفاءة أو نحوها. وكنت قد تأثرت تأثراً عميقاً بروايات المغامرات مثل «الفرسان الثلاثة» لاسكندر دوماس الأب وروايات ميشيل زيڤاكو مثل «روكامبول» و«بردليان» و«ابن براداليان» و«الأميرة فوستا» وروايات «شيرلوك هولمز» و«جزيرة الكنز» لروبرت لويس ستيڤنسون و«الكونت دى مونت كريستو»، ومختلف روايات القرصان والجاسوسية، «كالجاسوس الأعرج» و«ماتا هارى» وروايات «اللص الشريف».

وكنت قد أتيت على أكثرها فى المرحلة الابتدائية من التعليم، أى حتى سن الحادية عشرة، وكذلك أتيت على ما وجدته مترجماً من «روايات الكونتيس دى سيجور Comtesse de Segur والسير رايدر هاجارد، Sir Rider Haggard

وبين سن الحادية عشرة والسادسة عشرة، أى بين الشهادة الابتدائية وشهادة البكالوريا، قرأت أكثر مقتبسات المنفلوطى مثل «بول وفرجينى» و«ماجدولين» «وفى سبيل التاج» و«النظرات» و«العبرات»، وقرأت اقتباس حافظ إبراهيم من «البؤساء»، ورواية «زينب» لهيكل، وقرأت **كل دراسات العقاد «الفصول»، و «ساعات بين الكتب** و«المطالعات» و«المراجعات»)، وبعض دراسات المازنى («حصاد الهشيم» و«قبض الريح» و«صندوق الدنيا»)، وقليلاً من طه حسين مثل «قادة الفكر» و«الأيام»، وبعض ما كان ينشره فى السياسة الاسبوعية من فصول «حديث الأربعاء»، إلى جانب «اميل» Emile أو «التربية الاستقلالية» لروسو Jean- Jacques Rousseau وهو من ترجمة فتحى زغلول، وكتاب «سر تقدم الإنجليز السكسون» **لـديمولان** Desmoulins وهو أيضاً من ترجمة فتحى زغلول وكانا مقررين علينا، وقرأت كثيراً من جبران وكثيراً من مـى وقليلاً من مطران.

وقرأت كثيراً من شعر شوقى. أما دراماته فقرأتها قراءة شخصية لأننا لم نكن ندرس فى المدرسة إلا الأدب العربى التقليدى ممثلاً فى «كليلة ودمنة» و«أدب الدنيا والدين» وذلك الكتاب العظيم «المنتخب من أدب العرب»، وهو من عدة أجزاء تبدأ بسجع الكهان وتنتهى بشعر شوقى وحافظ، مرورا بالأدب الأموى والأدب العباسى والأدب الأندلسى والأدب الر مى فى عصور الانحطاط التركى المملوكى. وكان مقرراً علينا كتاب

«عيسى بن هشام» فى القراءة العامة. أما «ألف ليلة وليلة» فقد قرأت أكثره فى قراءاتى الخاصة.

وكان من أهم مكتشفاتى الأدبية بين سن الحادية عشرة والسادسة عشرة، ترجمة أحمد حسن الزيات «لآلام فيرتر» The Sorrows of Werther لجوتة Goethe «ورفائيل» Rophael و«البحيرة» Le Lac و«جراتزييلا Graziella وللامارتين Lamartine. وقرأت كل ما كان قد ترجم إلى العربية من مسرحيات شكسبير Shakespeare، وروايات تشارلز ديكنز Charles Dicdens، وقد كانا أوسع كاتبين انجليزيين شهرة بين المصريين.

وكنت أواظب على قراءة مجلة «البلاغ الأسبوعى» وفيها قرأت كثيراً من قصص موپاسان Maupassant وتشيخوف Chehev وجوركى Gorky وغيرهم مترجمة بأقلام محمد السباعى وعباس وحافظ وأحمد لطفى جمعة المحامى. وباستثناء تشيخوف وجوركى اللذين عرفتهما بتوسع فى المرحلة الثانوية لم أقرأ كثيراً لبقية الروس العظام (تولستوى Tolstov ودوستويفسكى Dostoevsky وتورجنيف Tourgeniev وجوجول Gogol)، ولكنى كنت أعرف بوجودهم من الصحف والمجلات. نفس الأمر بالنسبة لبلزاك Balzac وزولا Zola وفلوبير و Flaubert و فى الأدب الفرنسى. هؤلاء جميعاً قرأتهم فى الثلاثينات بعد انتقالى إلى القاهرة مترجمين إلى العربية أو الإنجليزية. وكان مدخلى إلى الأدب الفرنسى كتاب خطير لإبراهيم المصرى اسمه «فى الأدب الحى».

وفى سن الرابعة عشرة كان صوتى قد تغير مع البلوغ وبدأت استعمل ماكينة الحلاقة، أولاً خفية ثم علناً، وأحسست بكافة التغيرات البيولوچية التى تنتاب المراهقة. وهذه هى الفترة التى حاولت فيها الهرب إلى هوليوود للاشتغال بالتمثيل السينمائى.

وبدأت أتطلع إلى بنتين من بنات الجيرة فى وقت واحد:

واحدة مسلمة فى مثل سنى كانت أسرتها أسرة كريمة سكنت أمامنا سنوات وكنا نتزاور ونحمل لها كل مودة واحترام. كان رب الأسرة عبدالسلام أفندى زهران موظفاً منقولاً من طنطا وكانت بنته «وجنات»، وهو اسم غريب، مثلى فى المدرسة الثانوية ولكن للبنات طبعاً ــ وكان لها أخ أصغر اسمه طلعت. ولم أحس نحو «وجنات» بأى شعور من ذلك الشعور الذى كنت أقرأ عنه فى الروايات ويسمونه «الحب»، وإنما كنت أحمل لها شعور المودة وأخوة الجيرة الطيبة، لا فرق بينها وبين أبيها وأمها وأخيها، وكل ما لفت نظرى فيها أن شعرها كان «نحاسياً» لا أسود ولا أشقر، وربما كان هذا هو الكستنائى الذى يتحدثون عنه.

وكانت هناك بنت ثانية فى مثل سنى أيضاً من أسرة مسيحية كريمة فى الجيرة. كان اسمها «عايدة»، وكانت أيضاً من تلميذات المدرسة الثانوية. وكان أبوها مفتش آثار منطقة أو مدينة المنيا لا أدرى اسمه أبوسيف، ونسمع أنه كان «بك» رسمى أو عرفى لا أدرى. والأغلب أنه كان مجرد «أفندى» مثل عبدالسلام أفندى ولكنها هيبة الوظيفة أو شهرة العائلة اقتضت ذلك. وكانت البنت أو الفتاة «عايدة أبوسيف»، ففى لغة الأدب كل بنت «فتاة»، تقف كثيراً فى بلكونة بيتها فى الدور الثانى على بعد ثلاثين متراً منى وهى فى يونيفورم المدرسة أحياناً، وفى تايير هادىء اللون أحياناً أخرى، وكانت كثيراً ما تصلح من شعرها. ولم تكن بين أسرتى وأسرتها أية صلة. وكل ما لاحظته عليها هو أن ملامحها كانت مقبولة وشعرها كثيفاً فاحماً وأنها كانت حسنة الهندام.

وكنت أسمع من زملائى فى مدرسة المنيا الثانوية أن إصلاح الشعر فى النوافذ والبلكونات شفرة فى رسائل الغرام عن بعد، ولكننى استبعدت أن عايدة أبوسيف كانت تصفف شعرها لترسل الرسائل لأحد فى النوافذ المجاورة

لأن بلكونتها بالفعل كانت «ملقف هواء»، فقد كانت تطل على أرض فضاء بين بيتنا وبيتهم.

هاتان هما البنتان الوحيدتان اللتان عرفتها حتى سن السادسة عشرة إلى جانب ابنة عمي ڤيكتوريا وابنة ابن عمي ماري وقد كانتا بمثابة أختين لى.

وكنت أقرأ فى الروايات أن الحب لابد أن يحس بكذا وكذا وأن يفعل كذا وكذا وأن يقول كذا وكذا. ولم أكن أشعر بشيء من هذه المشاعر التى أقرأ عنها أو يتحدثون عنها. ومع ذلك فى ١٩٢٩، وأنا فى سن الرابعة عشرة، رأيت أن أبدأ تجاربى فى فن القصة القصيرة بقصة سميتها «الحب الأول» لا أذكر ماذا قلت فيها ولكنى أذكر انى اتخذت فيها شخصية «عايدة أبوسيف» موضوعاً «لهذا الحب الأول» بالطبع ــ مع تغيير لأسمها ولظروفها الدالة عليها. والأرجح إنى لفقت مما كنت أقرأ أوصافاً وعواطف ومواقف ليست لى بها دراية شخصية مع شيء من الخيال الشخصى.

وحملت القصة إلى جريدة أسبوعية فى مدينة المنيا كان اسمها «الإنذار»، وكان صاحبها ورئيس تحريرها صحفى أسمه صادق سلامة. ويبدو أن القصة أعجبته لأنه نشرها فى أقرب عدد من «الإنذار». وحملت الجريدة فرحاً إلى والدى متوقعاً أن يفرح بابنه الأديب الصغير الموهوب، وإذا بكفه ترتفع وتهوى على خدى بصفقة مدوية اليمة. قال أبى فى اقتضاب غريب: «إياك أن تتردد مرة أخرى على صادق سلامة».

وبعد أن هدأ الجو قليلاً سألته: «ما العيب فى صادق سلامة؟» قال: «هذا رجل فاسد الخلق» أنه يستخدم جريدته لابتزاز أموال الأعيان، يلوح بنشر فضائحهم فيسكتوه بالمال، ويمدحهم طلباً للعطاء ثم أن هناك لغطاً كبيراً حول سلوكياته الجنسية. (وبعد ذلك بثلاثين عاماً عرفت من كامل الشناوى أن صادق سلامة هذا كان شخصية صحفية معروفة وأنه كان وكيل نقابة

الصحفيين وأنه اشتهر بلعب البوكر فى مقر النقابة فى العهد البائد وكان حين عرفته شخصية سمينة قصيرة مرحة) .

وكنت أتحايل على كل هذه القراءات الأدبية وهذا الانتاج الأدبى باخفائه عن والدى لأنه كان يصرفنى عن الدراسة فكنت أفتح أطلس الجغرافيا الكبير على مكتبى فى غرفتى وأضع فوق صفحتيه الواسعتين كشكولاً أكتب فيه ما أبدع أو كشكولاً وكتاباً إذا كنت أترجم فإذا أحسست بحركة خارج غرفتى ، توقعت أن يقتحم أبى على خلوتى ، فكنت بأسرع من البرق أخفى أثار جريمتى الأدبية تحت الأطلس المفرود . ولم تحدث مواجهات مؤلمة قط ، ولكن يبدو أن أمى أدركت ما كنت أفعله لكثرة ترددها بالشاى على غرفتى لأنها كانت من وقت لآخر تمسك بأصابعها خصلة الشعر على خدها الأيمن وتقول : « ذاكر يا واد .. إبقى قابلنى لو فلحت » . ولكنها لم تش بى قط لوالدى .

كان المفروض أن أذاكر دروس الطبيعة والكيمياء وكانت مادة واحدة فى القسم الأدبى ، ودرست الهندسة الفراغية وحساب المثلثات واللوغاريتمات ، وكانت مادة واحدة إلى جانب المادة أو المواد الأدبية والعلمية الأخرى . ولكنى كنت أهمل هذه الدراسات إهمالاً شديداً ولا سيما الرياضيات وما تفرع عنها بسبب كراهيتى لها وبسبب إقبالى على اللغات والآداب وعلى المحاولات الأدبية . وكانت النتيجة المحتومة . سافرت إلى بنى سويف لاداء امتحان البكالوريا فى مدرستها الثانوية مع زملائى من طلبة السنة الخامسة بمدرسة المنيا الثانوية . ولما ظهرت النتيجة تبين أنى رسبت فى مادتين هما ورقة الطبيعة والكيمياء . وعكفت على مذاكرة هاتين المادتين خلال الصيف وسافرت إلى بنى سويف مرة أخرى لأداء الامتحان فيها . ونجحت فى امتحان الملحق أو الدور الثانى (دور سبتمبر كما يسمونه) .

(٢)

سبقت رحلتى إلى القاهرة فى أواخر سبتمبر ١٩٣١ لدخول جامعة القاهرة، وكانت يومئذ تسمى «الجامعة المصرية»، مناقشات عاصفة مع أبى حول تخصصى العالى. طلبت أن أدخل كلية الأداب لأدرس الأدب بقصد أن أكون كاتباً أديباً، واعترض أبى على ذلك، وأصر على أن أدخل كلية الحقوق لأصبح محامياً أو وكيلاً للنيابة أو قاضياً.

كانت حجته فى الرفض أن الأدب صنعة لا تكفى مورداً للرزق وأن كل من سمع عنهم من الكتاب عاشوا فى ضنك فظيع، ولا سيما فى بلادنا حيث أكثر الناس أميون. وحتى فى أرقى البلاد حيث كل الناس متعلمون لا بد للأديب أن يعيش فى فقر شديد سنوات طويلة حتى يشتهر. وكنا نسمع عن العقاد أنه يتقاضى مائة جنيه فى الشهر من الجريدة التى يعمل فيها ونسمع عن طه حسين نفس الكلام وكان هذا المبلغ فى ذلك الزمان مبلغاً ضخماً يشبه ألفى جنيه بلغة اليوم. فلما أجبته بذلك غضب أبى غضباً شديداً وقال: «العقاد وطه حسين لا يتقاضيان هذا المبلغ عما يكتبان من أدب ولكنهما يتقاضيانه من الجرائد الحزبية ليشتما أعداء الحزب. فكل منهما مأجور ليكون شتاماً لا لأنه أديب. وأنا لا أريد لأبنى أن يعمل شتاماً بالأجر لكى يعيش».

كان أبى يتابع ما كان يكتبه العقاد فى «البلاغ» وما كان يكتبه طه حسين فى «السياسة» من مقالات سياسية متابعة منتظمة وكان دائماً يحس ببذاءة كل منهما فى هجاء خصوم حزبه.

كان طه حسين حراً دستورياً فكان يهاجم سعد زغلول بهجر القول رغم كل ما تحمله سعد من آلام فى سبيل الجهاد الوطنى. وكان يسميه «زعيم الرعاع» رغم أنه كان متهماً من الحزب الوطنى بالاعتدال، ويسميه بالدكتاتور رغم أنه كان أبا الديمقراطية المصرية. ولم يكن عند طه حسين طريق إلا طريق عدلى يكن وعبدالخالق ثروت وعبدالعزيز فهمى ولطفى السيد وآل عبدالرازق والأحرار الدستوريين بعامة، رغم ما عرف عنهم من مهادنة للإنجليز باسم العقل وقبول الحلول الوسط.

وكان العقاد كاتب الوفد الأول. وكان يؤله سعد زغلول ثم مصطفى النحاس من بعده، ويقول هجر القول فى عدلى يكن رئيس الأحرار الدستوريين ثم فى محمد محمود من بعده. وكان قاموسه فى الشتائم أفحش من قاموس طه حسين لأنه كان يتجاوز السب العام إلى السب الشخصى.

وكنت أسمع أبى يقول أن الصحفى الوحيد الذى كان عف القلم فى مقالاته السياسية كان محمد عبدالقادر حمزة. ومع ذلك فحتى هذا شاع عنه أنه زل كمحام وأنه بدد أمانات بعض موكليه.

كانت الحاسة الأخلاقية عند أبى متطرفة، وكان الأبيض عنده أبيض والأسود أسود، وقد نشأت فى هذا الجو المعقم من الفضيلة حيث لا صبر مع الكذب أو النفاق أو اللؤم أو الخسة أو الطيش أو السرقة أو تقديم الصالح الخاص على الصالح العام، فانعكس ذلك على شخصيتى وسبب لى متاعب جمة فى الحياة لأنه أفقدنى تماماً القدرة على التعايش مع الشر، أو فهم دوافع الناس والاحتياط فى التعامل معهم أو حتى كتم مشاعرى كلما رأيت الخطأ أو الزلل. وقد كان أبى أحسن حالاً منى، لأن سلبيته وعزلته جعلتا هذا التمسك بالفضيلة ممكناً داخل أربعة جدران أما أنا فكان لا مفر لى من مواجهة المجتمع الكبير.

كل هذا كان شيئاً جميلاً ، ولكن فى مسألة خطيرة كهذه كان مستقبلى كله سيتوقف عليها ، كيف كان يمكن أن أرضخ لإرادة أبى وحساباته ؟ وكانت هناك مناقشات لاتنتهى صباح مساء استغرقت كل الأيام الأخيرة منَ شهر سبتمبر ١٩٣١ دون طائل . كنا ندور فى حلقة مفرغة . هو يقول « الحقوق » وأنا أقول « الآداب » . ونضب كل ما يمكن أن يقال : الحجج ثم الرجاء ثم التهديد وكان أبى سيد الموقف لأنه كان يملك « الكيس » الذى سيوفر الاستقرار لى فى الجامعة أربع سنوات . ووصلنا إلى المأزق الذى لامخرج منه . كان واضحاً أنه لن يرسل لى مليماً واحداً إذا دخلت « الآداب » سواء لمصروفات الدراسة أو للكتب وللمعيشة الشهرية . وكانت أمى ترقب كل هذا اللجاج وتنتقل بعينيها منى إليه ولا تقول شيئاً .

وحين يئست من اقناعه أضمرت مخرجاً من هذه الورطة يتنافى مع الأخلاقيات الصارمة التى ربيت عليها ، فقد كان هذا المخرج مؤسساً على الكذب والغش والتضليل . ثم اكتشفت بعد نحو شهر أنه مخرج صبيانى لقلة خبرتى فى الكذب والغش والتضليل .

قررت أن أعلن الانصياع لقرار أبى وبعد أن أسافر إلى القاهرة أنفذ ما أريد وأخفى عنه الأمر وحين يكتشف الحقيقة أكون قد وضعته أمام الأمر الواقع . وبالفعل سافرت إلى القاهرة فى أواخر سبتمبر أو أوائل أكتوبر ، وقدمت أوراقى إلى كلية الأداب ومعها طلب مجانية (بسبب الفقر لا التفوق) وكان هذا الطلب جزءاً من المخطط الصبيانى ، لأنى توهمت أن موافقة كلية الأداب على تعليمى بالمجان سوف تمكننى من مواصلة التعليم فى هذه الكلية سنة بعد سنة دون أن يكون هناك مبرر لاتصال إدارة الكلية « بولى أمرى » (أى أبى) عن طريق المراسلات . وبهذا يعيش أبى فى المنيا داخل وهمه أنى أدرس الحقوق بينما أنا فى القاهرة أدرس الأداب . وكان أملى فى المجانية كبيراً لأن درجاتى فى الأداب (اللغات الثلاثة والتاريخ والجغرافيا والتربية

الوطنية) كانت عالية ولم آكن مقصراً إلا فى بعض المواد العلمية أو على الأصح فى الرياضيات .

وأقمت نحو أسبوع عند عمى إسحق فى شارع شريف بمصر الجديدة ريثما أؤجر غرفة أو شقة صغيرة غير مفروشة بالجيزة أو فى بين السرايات لأقيم فيها تكون على بعد صغير من الجامعة بحيث أختصر تذكرة المواصلات (وكانت دائماً ستة مليمات عن كل مشوار باستثناء تذكرة العتبة ـ الهرم التى كانت تكلف قرشاً صاغاً وتذكرة المترو فى عماد الدين تقاطع فؤاد إلى مصر الجديدة وكانت تكلف قرشاً ونصف) .

وكان أبى قد اتفق معى على أن يعطينى مصروفات الجامعة وكانت ثلاثين جنيهاً سنوياً لكلية الحقوق تدفع على قسطين ومصروفات شهرية قدرها جنيهان لنفقات المعيشة وخمسة جنيهات سنوياً للكتب يضاف إليها كسوة السنة ، وكانت بدلتان من الصوف أحداهما شتوية والثانية ديمى سيزون وتسمى فريسكا ، والملحقات من القمصان والملابس الداخلية ... إلخ . وعلاوة على هذا كله مواد تموينية من المنيا مرة كل ثلاثة أشهر واكراميات على الأعياد ، مع وعد غامض بزيادة الجنيهين إلى جنيهين ونصف وربما ثلاثة ، إذا تحسنت الأحوال أو ثبتت جدارتى العلمية . وكان المفروض أن خمسين قرشاً تكفى لإيجار المسكن شهرياً والباقى لنفقات المعيشة .

كذلك زودنى أبى عند سفرى بثمانية جنيهات لتأثيث مسكنى تأثيثاً بسيطاً مكوناً من سرير مفرد كسرر المستشفيات ومرتبة وملاءتان ومخدة بكيسين وبطانية ومكتب متوسط ودولاب خشبى صغير وكومودينو وشيالة كتب (ايتاچيرة) وترابيزة سفرة وترابيزة مطبخ صغيرة (ووابور غاز وبعض الأوعية كالكسرولات وأدوات القهوة والشاى وشماعة ومرآة) .

وكانت الجنيهات الثمانية كافية لكل هذا فاشتريت كل هذه الأشياء من العتبة الخضراء حيث تلتقى بشارع الأزهر ونقلتها إلى الجيزة دفعة واحدة على

عربة كارو مقابل عشرة قروش أو ربما ريال: أذكر أنى أشتريت سريراً أزرق جديداً بنحو جنيه ودولاباً جديداً بنحو جنيه وسرتبة وكومودينو وبطانية ومكتباً وترابيزة سفرة وترابيزة مطبخ ووابور جاز بريموس كلها جديدة وكل منها بحوالى خمسين قرشاً، ومجموع الأوعية بنحو جنيه وكانت الايتاچيرة بعشرين قرشاً والشماعة بعشرين أو عشرة قروش.

وكانت كل هذه أسعار طبيعية أيام أن كان القرش الصاغ يشترى عشرة بيضات أو عشرة أرطال طماطم أو نصف رطل لحم (الكيلو بخمسة قروش) أو أربعة أرغفة ممتازة كل منها ضعف حجم رغيف السادات أو مبارك. وكان أجر الفلاح أو النفر ان وجد العمل يتراوح بين ٢,٥ و٣ قروش فى اليوم الكامل صباحاً وبعد الظهر وكان مرتب خريج الجامعة أو المدارس العليا ١٢ جنيهاً شهرياً ومرتب الماچستير ١٥ جنيهاً ومرتب الدكتوراة ١٨ جنيهاً (والبكالوريا أى الثانوية العامة ٨ جنيهات ومثلها لخريجى المدارس المتوسطة، أما الوظائف الكتابية فكان يكتفى فيها بحملة الشهادات الابتدائية، وكان مرتبها يبدأ بأربعة جنيهات أو الكفاءة المساوية للشهادة الأعدادية وكان مرتبها ستة جنيهات شهرياً).

كانت الأزمة العالمية قد أخذت بخناق البلاد لسنوات ابتداء من ١٩٢٩ على غرار ما حدث فى أوروبا وأمريكا، فكثرت التفاليس وكسد البيع والشراء وانهارت الصناعة أو ترنحت وتدهور سعر الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والخامات والخدمات وكثر حجز البنوك على الأطيان والعقارات وشاعت البطالة، ولا سيما بطالة المتعلمين وخريجى الجامعة والمدارس العليا. وضمرت إيرادات الحكومة حتى أن اسماعيل صدقى باشا أوقف كل التعيينات الجديدة وألغى تثبيت الموظفين، وكان السعيد السعيد من خريجى الجامعة من يجد باشا من الباشوات يتوسط له ليعين فى وظيفة كتابية بمرتب شهرى قدره أربعة أو خمسة جنيهات كما حدث لزميلنا وصديقنا الدكتور إبراهيم

عَبده رئيس معهد الصحافة السابق بكلية الآداب حين عين فى وظيفة بمكتبة الجامعة عام ١٩٣٥، بمرتب قدره أربعة جنيهات وكسور شهرياً .

(٣)

وفى الشهر الأول من أقامتى بالقاهرة (أكتوبر ١٩٣١)، انتظمت فى الدراسة بكلية الآداب. وكان فى نيتى أولاً أن أتخصص فى اللغة العربية وآدابها أو فى الفلسفة ولكنى بعد تفكير عميق وصلت إلى قرار مخالف لذلك، وهو أن أتخصص فى اللغة الإنجليزية وآدابها. وكان التخصص يومئذ يبدأ فى السنة الأولى، وكانت مدة الدراسة أربع سنوات وهكذا التحقت بقسم اللغة الإنجليزية الذى كان يومئذ يسمى بفرع اللغة الإنجليزية بوصفه فرعاً من فروع «قسم اللغات الحية».

وكان معى فى السنة الأولى أمينة السعيد التى كانت محور اهتمام جميع الطلبة أولاً لأنها كانت فيما أعتقد الطالبة الوحيدة فى قسم اللغة الإنجليزية فى جيل ١٩٣١ وثانياً بسبب جمالها الطاغى. وكان رشاد رشدى الذى غدا فيما بعد رئيساً لقسم اللغة الإنجليزية على جثتى، كما قال لى طه حسين. ولعل أمينة السعيد ورشاد رشدى كانا أشهر أعلام هذه الدفعة فى قسم اللغة الإنجليزية، ومعهما الدكتور شوقى ضيف أستاذ الأدب العربى فى جامعة القاهرة، وثلاثتهم من خريجى ١٩٣٥. وكان معى فى قسم التاريخ تلك الشخصية المأسوية التى تحدثت عنها طويلاً فى مقدمة «العنقاء» أعنى صديق صباى حلمى رفاعى الذى تخرج فى ١٩٣٥.

وفى أكتوبر ١٩٣١ التحق بقسم اللغة الإنجليزية المخرج السينمائى أحمد كامل مرسى (أ.ك.م) كما يسمى نفسه، ولكنه فى حدود علمى لم يكن طالباً نظامياً وإنما كان طالباً مستمعاً، أى له حق حضور المحاضرات دون أن

يتقدم للامتحانات أو يحصل على الدرجة العلمية وهى حالة راقية من طلب العلم للعلم، فقد كان أحمد كامل مرسى فى تلك الفترة مشغولاً بتعلم فن السينما.

ومن الشخصيات العامة التى دخلت كلية الآداب فى ١٩٣١ وتخرجت فى ١٩٣٥ الدكتور إبراهيم عبده أستاذ الصحافة السابق فى كلية الأداب وقد تخرج فى قسم التاريخ.

ولعل أشهر من دخل قسم الفلسفة فى تلك الفترة كان الروائى نجيب محفوظ الذى التحق بالكلية عام ١٩٣٠ وتخرج عام ١٩٣٤ ومن نفس جيله (١٩٣٠ — ١٩٣٤) أستاذ الفلسفة توفيق الطويل وعبدالهادى أبوريدة وأستاذ الاجتماع على عيسى وأستاذ التاريخ حسين مؤنس. ومن الأساتذة الجامعيين لم يتخط أسوار الجامعة فى هذه الدفعة غير الدكتور حسين مؤنس.

ومن أعلام قسم اللغة الإنجليزية الذين دخلوه فى ١٩٣٠ كان الشاعر الرومانسى محمد عبدالمعطى الهمشرى الذى لم يكن طالباً منتظماً بل كان مستمعاً، وقد توفى فى سنة ١٩٣٥ إثر غملية الزائدة الدودية. وكان الهمشرى شهيراً وهو طالب بالجامعة فقد كان من أهم أركان مدرسة أپوللو وكان ملازماً للشاعر إبراهيم ناجى فى أوائل الثلاثينيات. بل إن الهمشرى اشتهر وهو لا يزال طالباً بمدرسة المنصورة الثانوية فقد نشرت له مجلة «السياسة الأسبوعية» قصيدة رائعة اسمها «شاطىء الأعراف» كنا نحفظها ونترنم بها فى أوائل الثلاثينيات، ومثلها قصيدة «النارنجة الذابلة»، وقد تعاصرنا سنة أو سنتين فى كلية الآداب وقرأت له ترجمته الشعرية لقصيدة «القرية المهجورة» the Deserted Village للشاعر الإنجليزى جولد سميث Goldsmith. (ق١٨) وكنت أحفظ منها أبياتاً عديدة. ومع ذلك لا أذكر أنى التقيت بالهمشرى رغم كثرة أصدقائنا المشتركين غالباً بسبب قلة تردده على كلية الآداب. والشعراء فى كل واد يهيمون.

ومن نفس الجيل (١٩٣٠ــ ١٩٣٤) الذى تخرج فى قسم اللغة الإنجليزية كان نظمى خليل مترجم «دفاع عن الشعر» لشلى Shelley وصاحب كتاب عن بيرون Byron . (واسمه الحقيقى بقطر خليل وقد ظهر الكتابان نحو ١٩٣٥ ومنه أيضاً على الحفناوى ومصطفى طه حبيب وأمين أبوالعينين وقد دخلوا سلك التعليم.

ومن أعلام قسم اللغة الإنجليزية الذين كانوا فى نهاية الطريق حين دخلت الجامعة فى أكتوبر ١٩٣١ محمد فتحى الذى التحق بالقسم عام ١٩٢٨ وتخرج فيه عام ١٩٣٢. وقد عين فى الإذاعة المصرية فى ١٩٣٤ وعمل فيها حتى أصبح سكرتيرها العام وقطبها الكبير حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ومنحه الملك فاروق رتبة البكوية وكان يسمى كروان الإذاعة لرخامة صوته، ثم احتك ببعض البكباشية فى بدايات الثورة احتكاكاً رفيقاً فنقل من الإذاعة إلى وزارة التعليم حيث عين مستشاراً ثقافياً ورئيساً للبعثة التعليمية فى بون ثم فى لندن سنوات طويلة حتى بلغ سن المعاش وعاد إلى مصر. وقد كنا نعده قبل الثورة من محاسيب السراى، وقد اشتهر بأوصافه الإذاعية للمواكب والاحتفالات الملكية فكان يطنب فى تمجيد مولانا الملك المعظم ويتغزل فى سجاياه فكوفىء على ذلك برتبــة البكـوية. ومع ذلك فلم تبطش به الثورة حين قامت بل استعانت به لأنه تعاون مع رجالها وهذا من عجائب الأمور.

وقد حدثنى محمد فتحى عن خلافه مع الضباط الأحرار المشرفين على الإذاعة فى أوائل الثورة، فقال انه نشــأ حيــن استفحل الخلاف بين محمد نجيب وعبدالناصر قبل أزمة مارس ١٩٥٤ وكان محمد نجيب يخطب فى حفل عام فى أسيوط وكان مقرراً أن تحمل شبكات الإذاعة خطبته إلى المواطنين ولكن الأمر صدر بفصل شبكات الإذاعة أثناء القاء الخطاب حتى لا يذاع كلام محمد نجيب على الهواء وبهذا لا يسمعه إلا من حضروا الاجتماع فى أسيوط. وكان محمد نجيب لا يزال رئيساً للجمهورية فخاف محمد فتحى من

العواقب رغم أنه كان على علم بما كان بين محمد نجيب وعبدالناصر من صراعات ورفض تنفيذ أمر أنور السادات.

وبحسب ما رواه لى فهو قد قال للسادات الذى كان مشرفاً على الإذاعة لتبرير رفضه ما معناه: «هذه صراعات داخلية بينكم لأنكم أعضاء فى مجلس قيادة الثورة وأنتم تتحملون مسئولية هذه الصراعات. محمد نجيب لا يزال رئيساً للجمهورية فكيف تريد منى أن اشترك معكم فى المسئولية وأنا لا أشترك معكم فى السلطة؟ عينونى عضواً فى مجلس قيادة الثورة اشارككم فى المسئولية».

والغريب فى هذا الكلام ليس رفض محمد فتحى الاشتراك فى المسئولية ولكن طلبه الاشتراك فى السلطة. لا حديث عن المبادىء والمعتقدات، كأنما الموضوع يتناول مجرد صفقة. وربما القى هذا الضوء على ولاء «الادارة» للقوانين واللوائح والأشخاص وكل مكونات السلطة: الولاء للسلطة جزء منها، وهو ينتقل بانتقال السلطة أو بالمصلحة. وربما كان هذا حال طبقة المديرين فى كل بلاد العالم.

والمعروف فى مصر أن ثورة ١٩٥٢ لم تكن تسند وظائف التمثيل الخارجى من السفراء إلى الخدم إلا للعسكريين أو للمدنيين من أهل الثقة أى من كانوا موضع ثقة نظام عبدالناصر أو أجهزة المخابرات فقد كان جزءاً من عمل المستشارين الثقافيين المشرفين على الطلبة المصريين فى الخارج من جنس عمل مكاتب الأمن فى الوزارات المختلفة، أى أنهم كانوا يكتبون التقارير للمسئولين فى مصر عن نشاط الطلاب السياسى فى الخارج مما كان يترتب عليه الغاء بعثات بعضهم للأسباب السياسية أو سحب جوازات سفرهم. وهذه وظيفة من وظائف الجاسوسية لا تسند إلا لموضع ثقة. فاسنادها إلى محمد فتحى يدل على انه كان موضع ثقة بعض كبار المسئولين فى نظام عبدالناصر، اما لمعرفة شخصية أو لقرابة ما.

وقد كان دائماً يقال أن من أراد أن يعرف حيثية أكثر المسئولين منذ ثورة ١٩٥٢ فما عليه إلا أن يرصد صفحة الوفيات فى «الأهرام» حيث تعرض كل أسرة قترينتها من أقرباء المتوفى واصهاره وانسبائه. وفى الوقت نفسه لست ازعم أن محمد فتحى أيام عبدالناصر وصل إلى شيء كبير يتناسب مع مؤهلاته وكفاءته الواضحة، فهو رجل ذكى لبق، متقن للغات ومتقن للإعلام علماً وعملاً، عارف بالپروتوكول، متزن فى تفكيره وكلامه، مسيطر على مشاعره. وقد كان يمكن فى ظروف أخرى أن يكون وزيراً للإعلام ربما فى نظام غير عقائدى. ولكنه ظل دائماً يعيش على هامش السلطة، وكان أكبر سطوة فى أيام فاروق منه فى عهد عبدالناصر.

ولا تفسير لهذا إلا أن الثورة أعطته عظمة يعض فيها خارج البلاد، فوظائف السلك الدبلوماسى والتمثيل الخارجى وظائف يتدافع إليها الناس، من عشاق العملة الصعبة. وقد كانت من وظائف المخابرات والصحافة العليا والإدارة العليا هى البدائل الوحيدة فى عهد عبدالناصر للاستيراد والتصدير وللبوتيكات وللمناطق الحرة وللمقاولات وللعمل فى الخارج ولتجارة العملة فى عهد السادات وعهد مبارك.

وحين عاد محمد فتحى من الخارج مع سن المعاش أذهلتنى بعض تصرفاته فقد كان يطوف الصحف والمجلات مراراً كل أسبوع لينشر فيها ما يكتب من «طقاطيق» حول موضوع الإعلام. ولا أظن أن ذلك كان حباً فى الشهرة أو رغبة فى تعليم الناس، وإنما لمجرد كسب شيء من المال لا أظنه يتجاوز مائتى جنيه شهرياً. وذات مرة عينه على حمدى الجمال أيام أن كان رئيس تحرير «الأهرام» بمرتب ثابت فى الجريدة يبلغ مائتى جنيه شهرياً.

أقول أذهلنى لأن كل من يعرف محمد فتحى يعرف أنه ميسور الحال من مدخراته وقلة مسئولياته فقد كان دائماً كبير الدخل مقتصد اليد. وكنت أحس

دائماً أنه يملك نحو نصف مليون جنيه أكثرها بالعملة الصعبة نتيجة لعمله بالخارج .

وزاد من ذهولى أنه جاءنى ذات يوم فى مكتبى بالأهرام وطلب منى أن أساعده فى أن يحصل على معاش شهرى من نقابة الصحفيين وكان ذلك نحو ١٩٧٩ وكان معاش الصحفيين وقتئذ ٧٥ جنيهاً شهرياً . ولم يكن محمد فتحى عضواً بنقابة الصحفيين لأن كل مدة خدمته كانت فى الحكومة والإذاعة المؤممة حتى قبل الثورة وكان طبعاً يتقاضى الحد الأقصى للمعاش كموظف سابق فى الحكومة ولم تكن له بالصحافة إلا صلة عابرة طوال مدة خدمته فى الحكومة : مقال هنا ومقال هناك وربما تمضى السنوات دون أن يكتب شيئاً .

قلت له بصراحة : «لكى تستحق معاشاً فى نقابة الصحفيين لابد أن تكون عضواً فى النقابة عشرين سنة على الأقل ، ولكى تكون عضواً فى النقابة لابد أن تكون محرراً ثابتاً أو مثبتاً فى مؤسسة صحفية تخصم منك التأمينات الاجتماعية شهرياً طوال مدة خدمتك الصحفية وليس بمجرد مكافأة شهرية ، فهل يعقل أن تقدم طلب انضمام لنقابة الصحفيين وأنت قد قاربت السبعين ؟ مش ممكن . لاتضيع وقتك ولا تعرض نفسك للسخرية » . واقتنع فعدل عن الفكرة .

وقد حرت فى هذه الظاهرة . وبدأت أتصور أن كل سلوكه طبيعى إذا لم تكن لديه مدخرات . فمعاشه لم يكن يتجاوز يومئذ ١٦٦ جنيه شهرياً لأن هذا كان الحد الأقصى لمعاشات الحكومة وهو غير كاف للمعيشة حتى مع السكن المجانى ، بسبب الغلاء الفاحش الذى أخذ يتعاظم مع انفتاح السادات . إذن فالمسكين يريد فعلاً تكملة دخله الشهرى بهذه المقالات التى يقدمها أسبوعياً للصحف والمجلات ، وبهذا الأمل فى معاش من نقابة الصحفيين ، إذن فقد ظلمته . ربما .

على كل فقد سعدت حين أبلغنى عام ١٩٨٥ أنه باع الفيلا التى كان يسكنها فى منطقة الهرم بنصف مليون جنيه أو نصف مليون دولار لا أذكر، وكانت وسط حديقة فاكهة مساحتها ربع فدان (١٠٥٠ متراً مربعاً) متاخمة لمطعم اندريا على ترعة المريوطية.

ولعل أهم من تخرج فى كلية الأداب (قسم الاجتماع شهدى عطية الشافعى (دفعة ١٩٢٨ — ١٩٣٢)، الزعيم الشيوعى الكبير الذى قتله نظام عبد الناصر فى أوردى أبوزعبل فى يوليو ١٩٦٠، وسوف يكون لى عنه حديث طويل، ثم حسن عثمان مترجم دانتى اليجييرى الممتاز (من قسم التاريخ)، وأستاذ الفلسفة محمد ثابت الفندى ولويس مرقص (أستاذ الأدب الإنجليزى بكلية الأداب بجامعة عين شمس)، أما أشهر من تخرجوا فى كلية الآداب عام ١٩٣٣ فهى الدكتورة سهير القلماوى (عربى) وأحمد قاسم جودة الذى أصبح نقيباً للصحفيين (إنجليزى).

وكان هناك آخرون وجدتهم فى قسم اللغة الإنجليزية حين التحقت به فى أكتوبر ١٩٣١. لم يكونوا كثيرين فقدْ كان عدد طلاب الليسانس فى جيل محمد فتحى ١٢ طالباً لم ينجح منهم إلا أربعة. وكان هناك طالب تخرج فى ١٩٣٠ قبل دخولى بسنة اسمه أمين روفائيل أرسلته كلية الأداب فيما بعد إلى جامعة كامبريدچ لدراسة الأدب الإنجليزى ولكنى سارجىء الكلام عنه إلى موضع لاحق، فقد كان له دور هام نسبياً فى حياتى بين ١٩٤٠ و١٩٥٤.

وكان رئيس قسم اللغة الإنجليزية عام ١٩٣١ أستاذ أنجليزى اسمه استرلينج لم أره أبداً. وكان كل استاذ أو أساتذة القسم من الإنجليز وكان عميد كلية الأداب فى ١٩٣١ طه حسين.

وفى عام التحاقى الأول بكلية الأداب (١٩٣١) كان قد تخرج من الكلية بعض الإعلام مثل عباس عمار (جغرافيا) الذى أصبح وزيراً للتعليم

فى أوائل ثورة عبد الناصر، وعبدالحميدالحديدى (إنجليزى) الذى أصبح رئي
الإذاعة، وإبراهيم زكى خورشيد (تاريخ) الذى رأس مؤسسة التأليف وال
فى الستينيات، وعبداللطيف حمزة (عربى) أستاذ الصحافة، ويحيى الخش
أستاذ الفارسيات الذى أصبح عميداً لكلية الآداب (زوج سهير القلماوى
وسعيد جودة السحار (إنجليزى) ناشر نجيب محفوظ، ومحمد كامل حـ
(عربى) استاذ الأدب المصرى، وعزيز فهمى المحامى (عربى) عضو البر
وزعيم الطليعة الوفدية فى الأربعينيات.

هؤلاء كانوا من دفعة ١٩٢٧ــ ١٩٣١ وقد تقاطعت دائرة حياتى مع دا
حياتهم فى ظروف معينة أثناء عملى بالجامعة أو فى زمن ثورة عبد الناص
فرأيت منهم پروفيلات قد يجد القارىء فيها بعض العبر.

جاردن سيتى ١٩٨٥

الفصل الرابع عشر

الانقلاب الدستورى الثالث

إسماعيل صدقى وأصحاب المصالح الحقيقية

(١)

بعد أن تقدمت مفاوضات محمد محمود ــ آرثر هندرسون إلى نقطة تسوية مرضية نسبياً أبلغ الإنجليز محمد محمود أن الاتفاق النهائى مع مصر لا يكون إلا مع حكومة نيابية يضمنون بها موافقة أغلبية الأمة المصرية على ما يتفق عليه. وحاول محمد محمود إحياء الائتلاف الذى كان قد أطاح به، وأحياء الجبهة الوطنية على أساس صيغة سعد ــ عدلى. ولكن الوفد رفض التعامل مع دكتاتور عطل الدستور والبرلمان وهكذا سقط محمد محمود بعد أن ساءت سمعته السياسية. استقال فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وعهد الملك فؤاد إلى عدلى يكن بتشكيل الوزارة الانتقالية التى تجرى الانتخابات وتعيد الحياة النيابية. وبانتخابات ديسمبر ١٩٢٩ عاد الوفد إلى السلطة بأغلبية ساحقة فى البرلمان. وفى أول يناير ١٩٣٠ ألف مصطفى النحاس الوزارة الجديدة.

وفى ٦ فبراير ١٩٣٠ أصدر البرلمان قراراً بتفويض الحكومة الوفدية بالتفاوض مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق شريف يوثق الصداقة بين البلدين، باعتبار أن مقترحات محمد محمود ــ هندرسون كانت مجرد بداية لا بأس بها للكلام عن معاهدة بين البلدين تحل محل تصريح ٢٨ فبراير وتحل مشاكله.

وشكل وفد المفاوضة برياسة النحاس من واصف غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الأشغال ومكرم عبيد أفندى وزير المالية. وبدأت المفاوضات فى لندن فى ٣١ مارس ١٩٣٠ واستغرقت ٢٢ جلسة خلال

٧٠ يوماً. وأسفرت عن إحراز تقدم على مشروع معاهدة محمد محمود ـ آرثر هندرسون من وجوه عديدة غير أن المفاوضات تحطمت على صخرة السودان.

وفى مشروع معاهدة النحاس ـ هندرسون وافق الوفد المصرى على مبدأ معاهدة التحالف بين البلدين ولكنه لم يجعله أبدياً كما كان الحال فى مشروع معاهدة محمد محمود ـ هندرسون. كذلك وافق مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الترخيص لبريطانيا بوصفها حليفة بوضع قوة عسكرية مؤقتة على قناة السويس لتساعد مصر على الدفاع عن القناة ريثما تستكمل مصر استعدادها العسكرى لحماية القناة من الغزو الأجنبى بمفردها حتى يصلها المدد العسكرى من الحليفة. وكان الوفد يطالب بأن توضع القوة العسكرية البريطانية شرق القناة ولكنه قبل تحت إصرار المفاوضين البريطانيين أن تعسكر القوة البريطانية فى الإسماعيلية بشرط ألا تتجاوز منطقتها غرباً سكة حديد «المحسمة» وألا تكون قريبة من الأراضى الزراعية.

ونجح الوفد المصرى فى نقل النص الخاص بتدريب الجيش المصرى على يد معلمين بريطانيين من صلب المعاهدة إلى المذكرات الملحقة بها، كما نجح فى الغاء النص على أن يكون الموظفون الأجانب المعينون فى الحكومة المصرية من البريطانيين، كما نجح فى الاتفاق على الاستغناء عن المستشار المالى البريطانى والمستشار القضائى البريطانى عند انتهاء عقديها. وبالمثل حصلت مصر على اعتراف بريطانيا بحقها فى العمل على الغاء نظام الامتيازات الأجنبية.

وقد تحطمت المفاوضات على صخرة السودان فقد كان الجانب المصرى، بسبب طرد الجيش المصرى من السودان إثر اغتيال السردار فى ١٩٢٤، يطلب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ ريثما يتم اتفاق بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ من خلال مفاوضات تجرى قبل انقضاء عام على تاريخ المعاهدة. وكان التفسير المصرى لاتفاقية ١٨٩٩، يدور حول شركة حقيقية

بين مصر والسودان فى إدارة السودان المصرى الإنجليزى على أساس اشتراك مصر فعلياً فى حكم السودان بتعيين نائب مصرى للحاكم العام البريطانى وتوزيع الوظائف بالتساوى بين المصريين والإنجليز وإطلاق حرية الهجرة والإقامة والتنقل والتملك للمصريين فى السودان وإعادة القوات المصرية إلى السودان .

وبالطبع رفض الإنجليز هذه المطالب فى مفاوضات النحاس ـ هندرسون فحل النحاس المشكلة بارجاء المفاوضة حول المسألة السودانية لمدة عام مع احتفاظ مصر بتسجيل موقفها . وبعد أن قبل الوفد البريطانى هذا الحل رفضه مجلس الوزراء البريطانى . وذكرت الديلى هيرالد صحيفة حزب العمال أن هذا الرفض جاء نتيجة لتهديد السير چون مافى Sir John Maffey حاكم السودان العام ، وكبار المسئولين الإنجليز فى السودان بالاستقالة إذا ارتبطت بريطانيا بهذا التعهد المصرى .

وفى ٨ مايو ١٩٣٠ رد الوفد المصرى بأنه يتمسك بالنص على وجوب التفاوض بشأن السودان فى خلال سنة من سريان المعاهدة وأنه لا يكتفى بإعلان بريطانيا انها تنظر بعين العطف إلى عودة أورطة مصرية إلى السودان ، وأنه يرفض مبدأ خضوع دخول المصريين إلى السودان وهجرتهم إليه لرقابة حكومة السودان (يعنى لإدارته البريطانية) .

وهكذا انقطعت المفاوضات وعاد النحاس إلى مصر وأعلن عبارته الشهيرة «تبتر يدى ولا يبتر السودان» .

وانتهز الأحرار الدستوريون فرصة فشل المفاوضات للإطاحة بحكومة النحاس وبرلمانه ففى ٢٧ مايو ١٩٣٠ رفعوا عريضة للملك فؤاد يطالبون فيها بإقالة النحاس وحل البرلمان الوفدى ، استناداً إلى أن الوفد إنما جاء من أجل المفاوضات وأن فشل الوفد فى المفاوضات معناه انتهاء المهمة التى جاء من أجلها وبناء عليه فقد طلبوا من الملك أن «يتلافى الأمر بحكمته» .

ولم يكن هناك مبرر واضح لإقالة الوزارة والعودة إلى الحكم الاوتوقراطى، فعمد الملك فؤاد إلى إحراج الوزارة بتعطيل إمضاء المراسيم ومراسيم القوانين التى يصدرها البرلمان. وكان النحاس بعد عودته يعد قانون محاكمة الوزراء الذين يعبثون بالدستور فكان هذا إيذاناً بجولة جديدة من التحدى.

وتحرجت الأمور حين جدد الملك مع مصطفى النحاس فى سنة ١٩٣٠ ما كان قد فعله مع سعد زغلول فى مواجهة ١٩٢٤ بشأن تعيينات مجلس الشيوخ.. فقد قدم النحاس قائمة بأسماء أعضاء مجلس الشيوخ الذين يحلون محل من سقطت عضويتهم بالقرعة فحذف الملك أسماء من القائمة وأضاف من عنده أسماء أخرى ليشل الوزارة بتدعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ. فقدم النحاس استقالته مسببة فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ وعرض الاستقالة على مجلس النواب. فهاجت خواطر النواب وأعلنوا تأييدهم المطلق للنحاس فى عمله على حماية الدستور بقانون محاكمة الوزراء. ووقف عباس العقاد وألقى عبارته الشهيرة: «الا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد لصيانة الدستور وحمايته». ورغم أن هذه العبارة حذفت من مضبطة الجلسة بناء على طلب أحمد ماهر إلا أن جريدتى «السياسة» و«المقطم» استغلتا هذه العبارة للتنديد بنوايا الوفد.

وساد الاضطراب البلاد. ووقفت البلاد على شفا مواجهة جديدة بين الملك وزعيم الأمة شبيهة بمواجهة ١٩٢٤. ولكن الملك لم يعبأ، فقبل استقالة النحاس فى ١٩ يونيو، وأصدر فى ٢٠ يونيو المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الجديدة برياسة إسماعيل صدقى باشا، فكان ذلك بداية الانقلاب الدستورى الثالث الذى دام خمس سنوات.

وبدأ الصدام بين الملك والبرلمان حين أصدر الملك مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ابتداء من ٢١ يونيو ١٩٣٠. وأصر ويصا واصف رئيس مجلس النواب وعدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ على تلاوة مرسوم التأجيل على

المجلسين. وطلب صدقى باشا عدم التعقيب على المرسوم بعد تلاوته فرفض ويصا واصف وعد هذا تدخلاً من السلطة التنفيذية فى السلطة التشريعية. فأمر صدقى باشا بإغلاق أبواب البرلمان وربط بوابته الخارجية بالسلاسل ووضع قوات مسلحة لمنع دخول النواب والشيوخ للاجتماع. وهنا كلف ويصا واصف حرس البرلمان بتحطيم السلاسل فحطمها أثنان من رجال المطافىء بالبلط. واندفع النواب والشيوخ إلى الاجتماع فى حماس شديد. وتلى مرسوم التأجيل وسط الهياج والاستنكار البالغين. واحتج عدلى يكن لصدقى باشا كتابة على إغلاق البرلمان وعد ذلك مخالفة للدستور ــ وتكهربت مصر كلها إزاء هذه الأحداث الجسام. وعمت المظاهرات والاضرابات البلاد. وفى ٢٦ يونيو عقد الوفد مؤتمراً من النواب والشيوخ أعلن فيه أن إسماعيل صدقى دكتاتور خرق الدستور لأنه لم يتقدم إلى البرلمان ليطرح الثقة بوزارته.

وأعلن الوفد الحرب على وزارة إسماعيل صدقى. وسافر النحاس فى جولة إلى الأقاليم ليؤلب الجماهير على صدقى. فسافر فى أول يوليو إلى الزقازيق وفى ٨ يوليو سافر إلى المنصورة ــ وكانت هذه بداية الحوادث الدامية التى خضبت عهد إسماعيل صدقى بالدماء، فقد سدد جندى طعنة بالسونكى إلى النحاس باشا وهو فى سيارته فتلقاها عنه النائب سينوت حنا بك الذى كان يرافقه فى سيارته فأصيب بجراح بليغة. وقُتِل أربعة من الأهالى وجُرِح ١٤٥ فى مصادمات المنصورة. واجتاحت المظاهرات بورسعيد والإسماعيلية والسويس وطنطا. وفى ١٥ يوليو استفحلت المصادمات بين المظاهرات الجماهيرية وقوات الأمن فقتل عشرون وجرح خمسمائة.

وباختلال الأمن أرسلت الحكومة البريطانية بارجتين إلى الإسكندرية وأبلغت صدقى باشا بانها تعده مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر كما حذرت النحاس من تعريض الأجانب للخطر وأعلنت إنها ستقف فى هذا الصراع حول الدستور موقف الحياد الدقيق.

وكان اعلان الحياد البريطاني بمثابة إطلاق يد الملك فؤاد وإسماعيل صدقي ليفعلا ما يشاءان في البلاد. وفي ١٢ يوليو أصدر الملك مرسوماً بفض الدورة البرلمانية قبل الانتهاء من إقرار الميزانية مخالفاً بذلك أحكام الدستور وقد كان الدستور ينص أيضاً على أن دورة الانعقاد العادية مدتها ستة أشهر على الأقل.

وفي ٢١ يوليو عند انقضاء شهر من التعطيل اجتمع أعضاء البرلمان في دار البرلمان للاحتجاج على فض الدورة البرلمانية وانتهاك الدستور ولكن قوات الجيش احتلت البرلمان وأجلت عنه حرس البرلمان وهددت الحكومة بإطلاق النار علي كل نائب يحاول أن يقتحم، فلم يجد النواب أمامهم إلا الاجتماع في النادى السعدى يوم ٢٦ يوليو وإعلان عدم الثقة بالوزارة.

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ أصدر الملك فؤاد أمراً ملكياً بالغاء دستور٢٣ وإعلان الدستور الجديد، الذى عرف في التاريخ المصرى باسم «دستور سنة ٣٠»، وحل البرلمان القائم بمجلسيه. وفي نفس اليوم صدر قانون الانتخاب الجديد وهو المعروف «بالانتخاب على درجتين». وقد كان غرض صدقي باشا من كل هذه التغييرات تقييد حق الانتخاب وحق النيابة عن الأمة، بحرمان الطبقات الشعبية (الفلاحين والعمال) من حق الانتخاب العام المباشر. وجعل أول درجة في الانتخاب هى انتخاب المندوبين الخمسنين الذين ينتخبون بدورهم أعضاء مجلس النواب. واشترط في المندوب الخمسينى أن يكون مالكاً لأموال ثابتة مربوطة عليها ضريبة عقارية أو أموال أميرية أو أن يكون ساكناً في منزل لا يقل إيجاره السنوى عن ١٢ جنيهاً أو مستأجراً لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنوياً، أو أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها (لتقدير هذا النصاب المالى باسعار ١٩٨٦ يجب ضربه في عشرين مثلاً) كل هذا يذكرنا بقانون الإصلاح الأعظم The Great Reform Act الذى صدر في انجلترا عام ١٨٣٢

تحت ضغط الطبقات المتوسطة لتوسيع القاعدة الانتخابية وكان يعد يومئذ فـى بريطانيا خطوة هامة فى ارتقاء الديمقراطية الإنجليزية. وكانت فلسفة دستور ١٩٣٠ تقوم على أن دستور ١٩٢٣ كان «ثوباً فضفاضاً» بلغة عبدالعزيز باشا فهمى والأحرار الدستوريين. ولكن الجديد فى دستور صدقى باشا أنه لأول مرة قسم المجتمع المصرى تقسيماً طبقياً فجعل نصاب الملكية والدخل هو مقياس الأهلية للمشاركة السياسية فى العقد الاجتماعى أو فى المجتمع المدنى.

حرم دستور صدقى باشا جماهير الفلاحين والعمال من اختيار نوابهم اختياراً مباشراً وفرض عليهم سياسياً وصاية الطبقة المالكة من المندوبين الخمسينيين كما تفرض الوصاية على القصر وعديمى الأهلية. وبهذا الحـرمان جرد إسماعيل صدقى الوفد من التأييد العارم الذى كان يناله دائماً فى ذلك العهد من الجماهير الشعبية.

كذلك جرد صدقى باشا الوفد من الاستفادة من تأييد الطبقة الوسطى المستنيرة خارج القاهرة بالنظام الخاص الذى وضعه للتمثيل النيابى. فقد حظر هذا النظام على أرباب المهن الحرة خارج القاهرة من محامين وأطباء وصيادلة ومهندسين وتجار... إلخ أن يرشحوا أنفسهم لعضوية البرلمان بحجة أنهم سيهملون واجبات النيابة عن الأمة لرعاية مصالحهم الخاصة. وقد قصد إسماعيل صدقى من هذا حرمان الوفد من هذه القيادات المستقلة والمستنيرة فى بنادر الدولة ومراكزها لأنها كانت عصب تنظيمات الوفد فى الأقاليم. وفى النظام الجديد حدد عدد أعضاء مجلس النواب بما لا يزيد عن ١٥٠ عضواً وعدد أعضاء مجلس الشيوخ بما لا يزيد عن ١٠٠ عضـو ثلاثة أخماسهم معينون بدلاً من خمسيهم كما فى دستور ١٩٢٣ على أن يكون للملك «الكلمة الأخيرة» فى هذا التعيين».

ولمزيد من تدعيم سلطات العرش كان دستور ١٩٢٣ ينص على وجوب اشتمال أمر حل البرلمان على تحديد موعد لدعوة الناخبين للاشتراك فى انتخابات جديدة فى أجل اقصاه شهرين من تاريخ الحل وعلى وجوب انعقاد البرلمان الجديد فى الأيام العشرة التالية لتمام الانتخابات فامتد فى دستور ٣٠ موعد إجراء الانتخابات الجديدة إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الحل وامتد موعد الانعقاد المجلس الجديد بحيث لا يتجاوز أربعة أشهر من إجراء الانتخابات.

وسلب دستور ١٩٣٠ البرلمان بمجلسيه حق اقتراح القوانين وقصر هذا الحق على الوزارة واجاز للوزارة فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل اعتمادات من باب لآخر بمراسيم ملكية دون حاجة إلى دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للموافقة على تعديل الميزانية.

وكان دستور ١٩٢٣ ينص على ضرورة رد الملك للقوانين التى يرفض التصديق عليها إلى البرلمان خلال شهر من إقرارها ليعيد البرلمان النظر فيها، فإذا لم يرد الملك القوانين خلال شهر عد ذلك تصديقاً عليها. أما دستور ١٩٣٠ فقد نص على أن من حق الملك مجرد اهمال ما لا يرى التصديق عليه من قوانين يقرها البرلمان.

كذلك نقل دستور ٣٠ حق تعيين شيخ الجامع الأزهر إلى يد الملك بحجة أن رئيس الوزراء قد يكون غير مسلم.

واتعاظاً بما اسفرت عنه الحصانة البرلمانية من عجز الحكومة عن محاكمة عباس محمود العقاد حين هدد «بسحق أكبر رأس» تحت قبة البرلمان لم ينس صدقى باشا أن يجيز محاكمة أى عضو فى البرلمان على ما يمكن أن يقع منه من العيب فى الذات الملكية أو فى أعضاء الأسرة المالكة أثناء تمتعه بالحصانة البرلمانية.

وقد كان اختيار الملك فؤاد صدقى باشا لتأليف الوزارة من دون محمد محمود باشا موضع سخط شديد من الأحرار الدستوريين، فقد كانوا رغم

استعلائهم على الوفد والوفديين يرون أن صدقى سياسىّ بلا حزب أو قواعد من أى نوع كانت، شعبية أو من أبناء البيوتات، وبالتالى فهو رجل القصر مائة فى المائة، لا فرق فى ذلك بينه وبين حزب الاتحاد.

وحاول إسماعيل صدقى أن يشرك الأحرار الدستوريين فى الوزارة ولكنهم رفضوا وقرر حزبهم اعتبار كل من يقبل منهم الوزارة مستقيلاً من الحزب. ولم يشترك منهم فى الوزارة إلا حافظ عفيفى باشا وتوفيق دوس باشا. وكان حرص صدقى باشا على إشراك أحزاب الأقلية فى وزارته من رغبة في أن تبدو وزارته «وزارة قومية» وليست وزارة قصــر». وقد نجح فعلاً فى إشراك حزب الاتحاد السيء السمعة منذ زيور ونشأت بأنه حزب السراى. ولكن الغريب فى الأمر أنه نجح فى اشراك الحزب الوطنى الذى كان دائماً يباهى بانه يقاطع الاشتراك فى الحكم فى ظل الاحتلال الأجنبى. وربما فسر هذا الحبال السرية التى كانت تربط الحزب الوطنى بالسراى فى أيام مقتل السردار بأنها كانت ثوابت خفية تعود إلى عهد الخديو عباس حلمى.

وحين أعلن إسماعيل صدقى عن عزمه على تعديل دستور ١٩٢٣ وجد تجاوباً من الأحرار الدستوريين من حيث المبدأ، فقد كان الأحرار الدستوريون يريدون تعديل قانون الانتخاب ليبطشوا بحق الانتخاب العام المباشر الذى كان يمكن الوفد دائماً من اكتساح منافسيه بسبب جماهيريته. ولكن صدقى تجاوز تقييد حق الانتخاب، إلى تعديل صلب الدستور نفسه وتوسع فى حقوق الملك بما جعل الملك مصدر كل السلطات فتألب عليه الأحرار الدستوريون وتحالفوا مع الوفد لاسقاطه.

ولما وجد صدقى أنه لا يستطيع الاعتماد على الأحزاب الأخرى قرر إنشاء حزب خاص به أسسه فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠، وسماه «حزب الشعب» وأصدر جريدة يومية للحزب سماها جريدة «الشعب». وأخذ يجمع توقيعات العمد ورجال الإدارة والموظفين ويحرض الأعيان للانضمام إلى حزبه

والاشتراك فى جريدته بالإكراه أو الإحراج أو بتوزيع المغانم والترقيات، وخاض بهذا الحزب الانتخابات ليكون له برلمان صورى يستند إليه ليبدو أمام الإنجليز أنه يحكم حكماً دستورياً وليس مجرد وزارة قصر، وبذلك يتمكن من مفاوضتهم لحل القضية المصرية.

وأعلن الوفد والأحرار الدستوريون مقاطعة الانتخابات وأقاموا ائتلافاً فى المعارضة فرفعوا ميثاقاً قومياً سموه «عهد الله والوطن». ومع ذلك فقد أجرى صدقى باشا الانتخابات بكل بجاحة فى يونيو ١٩٣١، وأعلن أن حزب الشعب فاز بأغلبية ٦٧,٧٪. وقد استقال مئات من عمد الريف ومشايخ البلاد حتى لايشاركوا فى مهزلة انتخابات صدقى فسلط عليهم البوليس وحاكمهم أمام لجنة الشياخات بتهم ملفقة وقضى عليهم بالغرامات.

وتجددت المقاومة الدموية حين بدأ زعماء الوفد والأحرار الدستوريين ينظمون جولاتهم فى الأقاليم لإثارة الجماهير على حكومة صدقى ودعوتها لمقاطعة انتخاباته. فسافرت قياداتهم إلى بنى سويف، ولكن قوات الأمن حاصرت المحطة ومنعت خروجهم إلى المدينة التى كانت تغلى كالمرجل وتموج بالمظاهرات. وبقى الزعماء محاصرين فى المحطة ١٢ ساعة حتى تمكنت الحكومة من إعادتهم بالقوة إلى القاهرة فى قطار خاص. ثم قرر النحاس ومحمد محمود وأقطاب الوفد والأحرار الدستوريين زيارة طنطا. وحاولت قوة مسلحة منعهم من ركوب القطار، ولكنهم نجحوا فى اختراق الحصار المضروب على القطار. فلجأت الحكومة إلى فصل العربات التى ركبوا فيها والحقتها بقاطرة انطلقت بهم إلى صحراء العباسية ثم إلى مركز الصف بالجيزة. ثم عادت بهم فى التاسعة مساء عن طريق حلوان إلى محطة المعسكر بين المعادى وطره وهناك أجلوا عن القطار.

وفى محاولة أخرى انتقل النحاس ومحمد محمود وأقطاب الوفد والأحرار الدستوريين بالفعل إلى بنى سويف فى سياراتهم بدلاً من القطار وباغتوا

الحكومة بوصولهم إلى مقر لجنة الوفد المركزية، ولكن القوات المسلحة ما لبثت أن حاصرت مقر اللجنة. وفى المظاهرات التى عمت المدينة قتل سبعة وجرح كثيرون. وأعيد الزعماء فى سياراتهم مخفورين إلى القاهرة حيث حقق معهم ثم أطلق سراحهم.

وفى يونيو ١٩٣١ اجتاحت القاهرة والإسكندرية وعديداً من المدن المظاهرات الشعبية لتعطيل الانتخابات وأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية وقتل منهم كثيرون أثناء مظاهراتهم للاحتجاج على الانتخابات. وفى يوم الانتخابات عمت المظاهرات البلاد فبلغ عدد القتلى ١٠٠ قتيل والجرحى ١٧٥ جريحاً. ولم تتوقف حركات الاحتجاج بعد الانتخابات فحدثت محاولة فى ٩ يوليو سنة ١٩٣١ لاغتيال توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب بإطلاق الرصاص عليه، وفى ١٩ يوليو ١٩٣١ انفجرت قنبلة فى وزارة الحقانية (العدل)، وفى ٢٧ يوليو ١٩٣١ انفجرت قنبلة فى منزل محمد علام باشا وكيل وزارة الداخلية وفى ١٢ سبتمبر تلقى تهديداً بالقتل كما تلقى محمد فهمى القيسى باشا تهديداً بنسف بيته بقنبلة فى ٦ سبتمبر. وبين ٢١ يونيو و٢٧ يونيو قطعت بعض السكك الحديدية بين طوخ وسنديون فى القليوبية وخربت بعض السيمافورات وقطعت أسلاك التليفون بدائرة الأزبكية.

وفى سبتمبر ١٩٣١ نشرت مجلة «الصرخة» (روز اليوسف سابقاً) أن تأليف وزارة قومية هى رغبة بريطانية. وكانت هناك ــ لجنة الاتصال بين الوفد والأحرار الدستوريين (فتح الله بركات ومكرم عبيد من الوفد ومحمد على علوبة ومحمد حسين هيكل عن الأحرار الدستوريين). وقد شكلت منذ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠ لتنسيق العمل بين الحزبين للدفاع عن دستور سنة ١٩٢٣ والإطاحة بصدقى باشا. ومن مذكرات الدكتور هيكل عضو لجنة الاتصال نعرف أن المندوب السامى السير پرسى لورين الذى خلف اللورد لويد فى منصبه أبلغ عدلى باشا أن الحكومة البريطانية مستعدة، إذا تألفت وزارة قومية

فى مصر برياسة رجل مثله، أن تعقد معاهدة مع مصر على أساس نتائج مفاوضات ١٩٣٠ وأن تشير على الملك بإعادة دستور ١٩٢٣. وفى يناير ١٩٣٢ ظهرت فكرة تأليف وزارة قومية فى الصحف المصرية. ولم تكن فكرة الوزارة القومية إلا اسماً آخر للوزارة الائتلافية.

ووجد الأحرار الدستوريون الفرصة سانحة ليعودوا إلى الحكم فطرحوا فكرة قبول الوزارة الائتلافية على الوفد لتوقيع معاهدة مع بريطانيا تحل محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

وكان إصرار الإنجليز على إسناد رئاسة هذه الوزارة إلى شخصية معتدلة من الأحرار الدستوريين كعدلى باشا لإجراء المفاوضات نوعاً من التدخل فى الشئون المصرية الداخلية كثمن لعودة دستور ١٩٢٣، ثم أنه كان متعارضاً مع المبادىء الدستورية المستقرة فى كل بلاد العالم الديمقراطى وهى أن يتولى حزب الأغلبية البرلمانية مسئولية الحكم. كما أنه كان فيه عودة إلى فترة القهر الدستورى التى تلت مقتل السردار وأرغمت سعد زغلول على تسليم رياسة الوزارة لعدلى يكن والاكتفاء برياسة مجلس النواب أو عودة لأيام اللورد كيرزون: المفاوضات لعدلى والمراقبة والمعارضة لسعد.

ونوقش هذا الحل فى الوفد فأحدث انشقاقاً خطيراً فى قيادته: فقبلته أغلبية من ثمانية أعضاء ورفضته أقلية من سبعة أعضاء وكان أهم الرافضين هم مصطفى النحاس ومكرم عبيد وأحمد ماهر والنقراشى وحمد الباسل وفخرى عبدالنور وكان.. الموافقون هم نجيب الغرابلى ومراد الشريعى وعلوى الجزار وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ طردت الأقلية الأغلبية وقبلت استقالتها ووصفتها بالمهادنة والتفريط فى حقوق الشعب لأن طول الكفاح الوطنى والدستورى قد اجهدها. ثم استقال فتح الله بركات وعلى الشمسى وواصف غالى. وانتصرت الجماهير المكتسحة للنحاس ومجموعته المتطرفة. وفى أقل من شهر انتهت الأزمة وبرز النحاس من جديد

زعيم الأمة بغير منازع. وفى ديسمبر ١٩٣٢ ضم النحاس اثنى عشر عضواً جديداً إلى هيئة الوفد مكان المنفصلين والمتوفين. وكانت الصحافة الوفدية تطلق على الثمانية المنشقين «السبعة ونص» لأن على الشمسى كان قصير القامة بدرجة واضحة. وقد انتهى هذا الانشقاق داخل الوفد حول مبدأ الوزارة القومية إلى انتهاء التحالف بين الوفد والأحرار الدستوريين فى معارضة صدقى باشا.

(٢)

وفى سبتمبر ١٩٣٢ حاول صدقى باشا إقناع الإنجليز بالدخول معه فى مفاوضات لعقد معاهدة بقصد تقوية مركز وزارته ولكنه لم ينجح فى اقناعهم. وزاد تنصل الإنجليز من إحراجه أمام حزبه وأمام الأحزاب وأمام الشعب المصرى، وكثرت الاستقالات من حزب الشعب لشعور الكثيرين من رجاله أن وزارته تترنح أمام السخط الداخلى والفتور الخارجى. حتى حدث انشقاق داخل حزب الشعب أطاح بصدقى رئيساً للوزارة ورئيساً للحزب ثم أطاح بدستور سنة ١٩٣٠.

كان صدقى باشا يحكم بالحديد والنار طوال عهده وفى عهده استفحل الحكم الملكى الأوتوقراطى، فأصبح حاكم مصر الحقيقى محمد زكى الابراشى باشا ناظر الخاصة الملكية الذى كان متخصصاً فى توسيع أملاك الملك فؤاد بنهب أملاك الأوقاف وأملاك الدومين (الأملاك الأميرية) وبتشغيل المساجين بالسخرة فى المزارع الملكية.

وكان أول المستقيلين على ماهر باشا. وتضامن معه عبد الفتاح يحيى باشا، الذى كان نائب رئيس حزب الشعب، فاستقال صدقى باشا فى ٤ يناير ١٩٣٣ ليعيد تشكيل الوزارة بغيرهما. ولكنه كان واضحاً أن حكومة صدقى باشا بل ونظامه ودستور سنة ١٩٣٠، كلها صائرة إلى زوال.

وكانت المناسبة التى استقال فيها على ماهر باشا وزير العدل هى فضيحة **قضية البــدارى**. ففى مارس ١٩٣٢ قتل مأمور مركز البدارى، وثبت من

التحقيق أنه قتل انتقاماً للتعذيب الشنيع الذى كان يوقعه ببعض الأهالى. فقد كان يحلق نصف شواربهم ويضع العصى فى دبر المقبوض عليهم ويعاملهم معاملة النساء ويهدر كرامتهم الإنسانية. وقد حكمت محكمة جنايات أسيوط على أحد المتهمين بقتل مأمور البدارى، مدبولى صفا، بالإعدام وعلى المتهم الآخر بالمؤبد، ولكن فى الطعن أمام محكمة النقض التى كان يرأسها عبدالعزيز فهمى باشا أظهر الحكم فى ٥ ديسمبر ١٩٣٢ فظاعة جرائم التعذيب التى أوقعها مأمور مركز البدارى بالمتهمين ومن بينها جريمة هتك العرض التى يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة. وأوصى الحكم بضرورة تدارك هذا الخطأ القضائى لأن المحكمة لا تملك قانوناً تخفيف العقوبة.

وأمر على ماهر بإيقاف تنفيذ الحكم ـ حكم الإعدام ـ وإعادة المحاكمة لتخفيف الحكم، كما أمر بالتحقيق فى حوادث التعذيب المماثلة، وأدانت النيابة بعض ضباط البوليس. وطلب صدقى باشا من على ماهر باشا حفظ هذه التحقيقات صوناً لسمعة الوزارة. فرفض على ماهر واستقال واستقال تضامناً معه عبدالفتاح يحيى. وهكذا اعاد صدقى تشكيل وزارته بغيرهما.

ومرض صدقى باشا مرضاً طويلاً بين فبراير وأغسطس ١٩٣٣ فكان زكى الأبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية هو المسيطر على كل شىء فى البلاد لصالح الملك فؤاد. وفى أغسطس ١٩٣٣ نقل السير برسى لورين من منصب المندوب السامى فى القاهرة إلى منصب سفير بريطانيا فى تركيا وحل محله السير مايلز لامپسون Sir Miles Lampson، فشاع أن هناك تغييراً قادماً فى السياسة البريطانية واشتدت قبضة الملك فؤاد على الحكم لدرجة أحرجت صدقى باشا أمام حزبه وأمام الرأى العام. وحدث الصدام الأخير حين أراد الملك فؤاد تعيين حسن صبرى باشا وزيراً للمالية بينما اختاره صدقى باشا للمواصلات وأراد تعيين حافظ عفيفى باشا للمالية. ولما استحكم الخلاف استقال صدقى باشا فى سبتمبر ١٩٣٣ وقبل الملك استقالته. وعين الملك

عبد الفتاح يحيى باشا وهو فى باريس رئيساً للوزراء خلفاً لصدقى باشا. متجاهلاً مشاورة صدقى بوصفه رئيس حزب الشعب وهو حزب الأغلبية، بل وعين الوزراء من حزب الشعب دون أن يستشير الحزب فى أمرهم (إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك). ثم استقال صدقى باشا من رياسة حزب الشعب. فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٣٣، وحل محله عبد الفتاح يحيى فى رياسة الحزب.

وزاد من تعقيد الأمور أن الملك فؤاد مرض مرضاً طويلاً منعه من مباشرة شئون الدولة من أوائل ١٩٣٤ فاستفحل خطر الابراشى باشا. وكان ولى العهد، الأمير فاروق، لايزال حدثاً يتعلم، بينه وبين سن الرشد سنوات. وخشى الانجليز من وفاة الملك فؤاد وما قد يعقبها من مفاجآت. وكان قانون تنظيم وراثة العرش يقضى بان يترك الملك فؤاد فى مظروف خاص اسماء أوصياء ثلاثة ولا يفض هذا المظروف إلا بعد وفاته أمام البرلمان. وسعت بريطانيا لتكون لها يد فى اختيار هؤلاء الأوصياء. ومن باب الاحتياط رأت بريطانيا ضرورة تعيين مجلس وصاية مؤقت يصرف أمور الدولة أثناء مرض الملك أو تعيين رجلهم الأمير محمد على توفيق قائماً مقام الملك المريض حتى يشفى. كذلك طالبت بريطانيا بطرد الابراشى من السراى.

ولم تكن وزارة عبد الفتاح يحيى تملك القوة لرد طلبات بريطانيا فقد كانت مشغولة فى قضية نزاهة الحكم التى اتهم فيها وزير الأشغال فى وزارة عبد الفتاح يحيى بأنه عهد لأحمد عبود باشا بمقاولات ضخمة على غير ما رسم القانون. وفى محكمة الجنايات برأت المحكمة حفنى بك محمود قائد هذه الحملة فى جريدة «السياسة» من تهمة القذف، وأيد النقض هذه التبرئة بعد أسابيع من المرافعات تهلهلت فيها سمعة وزارة عبد الفتاح يحيى أمام الرأى العام.

وفى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ قدم عبد الفتاح يحيى استقالته للملك فؤاد، مؤسساً إياها على رفضه تدخل الإنجليز فى مسألة الوصاية على العرش. فقبل الملك

الاستقالة وكلف توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤.

كان توفيق نسيم فى ١٩٣٠ رئيساً للديوان الملكى عندما أعد صدقى باشا دستور ١٩٣٠. وكان توفيق نسيم معارضاً لهذا الدستور قبل صدوره، ووضع مذكرة للملك فؤاد يثبت فيها اعتراضه على بعض مواد دستور ١٩٣٠ ولكن الملك لم يأخذ بهذه المذكرة وأصدر الدستور على النحو الذى عرضه صدقى باشا، فاستقال توفيق نسيم من منصب رئيس الديوان الملكى. وأراد الملك فؤاد تعيينه عضواً بمجلس الشيوخ فى برلمان صدقى باشا ولكنه اعتذر عن قبول هذا التعيين حتى لا يقسم يمين الولاء لدستور ٣٠. فلما أسند الملك فؤاد إليه تشكيل الوزارة فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ ساد الاعتقاد بأن حكومة نسيم حكومة انتقالية جاءت لالغاء دستور ٣٠ وإعادة دستور ٢٣.

وقد كان فتحقق نصف المأمول. وبعد أسبوعين من تولى توفيق نسيم صدر أمر ملكى بالغاء دستور ٣٠ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بعد نحو أربع سنوات من العمل به. وبقى أن يصدر الأمر الملكى بإعادة العمل بدستور ٢٣. ولكن هذا لم يحدث إلا بعد مرور عام كامل فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ حين استصدر توفيق نسيم من الملك فؤاد أمراً ملكياً بإعادة العمل بدستور ٢٣ بعد سنة كاملة من المؤامرات المصرية والإنجليزية والشد والجذب والاضطرابات الدموية التى جددت ذكريات ثورة ١٩١٩.

(٣)

فمن الناحية التاريخية إذن يجب اعتبار أن دكتاتورية صدقي باشا امتدت أكثر من خمس سنوات أو على الأقل منذ الغاء دستور٢٣ فى ٢٢أكتوبر ١٩٣٠ حتى إعادة العمل بدستور٢٣ فى ١٢ديسمبر ١٩٣٥، وان دكتاتورية عبدالفتاح يحيى ليست إلا امتداداً لدكتاتورية إسماعيل صدقى وأن حكم توفيق نسيم ليست إلا امتداداً لحكم عبدالفتاح يحيى. كان حكماً بلا دستور.

كان فى تصورنا نحن الشباب فى ذلك الوقت أن النحاس باشا وأغلب زعماء الأحزاب خُدعوا فى توفيق نسيم وظنوه قد جاء لإعادة دستور٢٣ لمجرد أنه كان من أعداء دستور١٩٣٠. فقد كان معروفاً عن توفيق نسيم منذ أيام ثورة ١٩١٩ أنه قانونى ضليع وأنه ثعلب ماكر، (على عكس ما كانت تقول عنه هتافات مظاهرات الطلبة فى أوائل العشرينات: «أحيه يانسيم يابو عقل تخين»).

كذلك كان معروفاً عنه أنه كان الخادم الأمين للسلطان فؤاد لأنه خرب دستور ١٩٢٣ نفسه بعد أن أعدته لجنة الدستور خلال عام ١٩٢٢ بعد صدور تصريح ٢٨فبراير، فأضاف إليه أن «الدستور منحة من الملك» وتوسع فى حق الملك فى إقالة الوزارات وحل البرلمان ورفض القوانين التى يصدرها البرلمان بما دمر الديمقراطية المصرية على مدى ثلاثين عاماً بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ طوال تجربة مصر الليبرالية، وشغل البلاد عن التركيز على الكفاح ضد الاستعمار البريطانى وجعل الشعب ينصرف إلى الصراع مع الملك الطاغية لاسترداد سيادة الأمة على نفسها.

وكانت تصريحات بريطانيا وصحافتها بين الغاء دستور ٣٠ وإعادة دستور٢٣، أى طوال ١٩٣٥ تركز تركيزاً شديداً على معنى هام وهو أن مصر بحاجة فعلاً إلى دستور جديد يكون مرحلة وسطاً بين دستور ١٩٢٣ الأوروبى الطابع الذى لا يصلح للبلاد المتخلفة وبين دستور٣٠ الذى يوطد تماماً للحكم الملكى المطلق. وسواء أكان هذا الموقف البريطانى هو السبب الأول فى التسويف فى إعادة العمل بدستور٢٣ أم كان الرفض الملكى أم كانت تخوفات أحزاب الأقلية من قانون الانتخاب العام المباشر الذى كان دائماً يتضمن اكتساح الوفد الجماهيرى فى كل انتخابات حرة، أياً كان السبب فقد بدأ تسويف توفيق نسيم فى إعادة دستور٢٣ شهراً بعد شهر يثير مخاوف المثقفين وقلقهم.

وكان توفيق نسيم يتودد للنحاس والوفد كما كان على صلة طيبة بالأحرار الدستوريين. وكان يترك النحاس يتجول فى البلاد كما يشاء ويخطب فى جماهيره ويرمم قواعده الشعبية. بل أكثر من هذا فقد اعاد العمد وموظفى الدولة الذى فصلهم صدقى باشا لولائهم الحزبى للوفد أو للأحرار الدستوريين إلى مناصبهم. وكان النحاس يعلن تأييده المستمر لتوفيق نسيم.

وحين أعلن الإنجليز رأيهم فى أن مصر بحاجة إلى دستور جديد لا هو فضفاض كدستور ١٩٢٣ ولا هو ضيق كدستور ١٩٣٠، دعا الوفد إلى عقد مؤتمر وطنى من أنصاره انعقد فى ٩و١٠ يناير ١٩٣٥ وشهده نحو ٢٠٠٠٠شخص وقد دل نجاح هذا المؤتمر على أن الوفد كان لا يزال القوة السياسية الأولى فى البلاد.

وواضح أن الملك فؤاد كان غير راغب فى إعادة دستور ١٩٢٣. وأن الإنجليز غير راغبين أو غير متحمسين وكان يقود المؤامرات ضد الدستور والنحاس زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية فى السراى والشيخ الظواهرى شيخ الجامع الأزهر. وفى ١٨ أبريل ١٩٣٥ طلب توفيق نسيم إقصاء كل منهما

من منصبه واستعان فى الضغط على الملك بالمندوب السامى السير مايلز لامپسون فاقالها الملك.

وفى نفس اليوم رفع توفيق نسيم للملك فؤاد طلباً بإعادة دستور ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور إذا رأى الملك تنقيحه أو تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلاً صحيحاً لوضع دستور جديد.

لقد كان التسويف فى إعادة دستور ١٩٢٣ يملأ الرأى العام سخطاً فقد ترك البلاد تحكم بلا دستور وضاعت المسئولية عن هذه الجريمة الكبرى بين الملك والإنجليز وتوفيق نسيم. وأراد توفيق نسيم بهذا الطلب أن يبرىء نفسه من هذه المسئولية ويضع الملك مباشرة فى مواجهة الشعب. وأدرك الملك الذكى أن رفضه الاستجابة لطلب رئيس وزارته يحمله المسئولية كاملة عن تعطيل الحياة الدستورية كما أدرك أن تعديل دستور ١٩٢٣ بواسطة القصر يحمل النظام الملكى مسئولية الحكم المطلق كلما نشأت أزمة بين القصر والشعب. فكتب الملك إلى رئيس وزرائه يقول أنه يفضل إعادة دستور ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة بحسب مقتضى الأحوال.

ولم يبق إلا أن يرد رد الإنجليز. وكان نسيم باشا قد استطلع رأيهم الرسمى عندما تولى الوزارة فى المسألتين: المفاوضات لعقد معاهدة وإعادة دستور ١٩٢٣، فأجابوه بالصمت العميق. فأعاد توفيق نسيم الاتصال بالمندوب السامى بشأن إعادة دستور ١٩٢٣. وفى مايو ١٩٣٥ جاء رد الحكومة البريطانية: «أن الحكومة البريطانية لاتعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت المناسب وهى ترى أن يكون وضع الدستور بمعرفة لجنة حكومية يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد إذا رغب فى ذلك».

ومن هذا يتضح أن بريطانيا كانت تعارض فى عودة دستور ١٩٢٣. وقد عرض توفيق نسيم هذا الرد على النحاس باشا وزعماء الوفد وأبدى رغبته فى

الاستقالة، ولكن النحاس تمسك به غالباً خوفاً من المجهول، وطالبة بالاحتجاج على تدخل الإنجليز في شئون البلاد الداخلية والاستمرار في السعي لإعادة دستور ١٩٢٣.

أما بالنسبة لعقد معاهدة مصرية إنجليزية تحل محل تصريح ٢٨ فبراير فإن اهتمام بريطانيا به منذ أيام السير أوستن تشيمبرلين وآرثر هندرسون فتر فتوراً شديداً بسبب تأزم الموقف الدولي بغزو إيطاليا للحبشة واستفحال المانيا النازية في القارة الأوروبية وتلبد سماء أسبانيا بغيوم الحرب الأهلية.

وفي ٢ أكتوبر ١٩٣٥ غزت القوات الإيطالية اريتريا الحبشة فحشدت بريطانيا أسطولها في البحر المتوسط ونقلت قاعدتها البحرية من مالطة إلى الإسكندرية وزادت عدد قواتها في مصر وأغلقت حدود مصر الليبية بسبب كثافة الاستعدادات العسكرية الإيطالية في ليبيا حيث بلغت حمولة أسطولها ٣٥٪ من مجموع حمولة الأسطول البريطاني.

وقد كان أهم التحفظات الأربعة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تدور حول الاحتفاظ بجيش احتلال في مصر للدفاع عن المواصلات الأمبراطورية ولحماية مصر من الغزو الخارجي ولحماية حقوق بريطانيا في السودان. وقد وجدت بريطانيا إزاء التوتر الدولي أن هذه الصيغة التعسفية تعطيها حرية في التحرك العسكري والسياسي أكبر مما يعطيه توقيع معاهدة إنجليزية مصرية يمكن أن تغل يدها في تعبئة موارد البلاد وامكانياتها في حالة نشوب حرب عالمية ثانية.

وباختصار بدأت إنجلترا تتجه إلى منطق «الحماية» التي فرضتها على مصر أيام الحرب العالمية الأولى، بدلاً من تقييد نفسها بشروط تعاقدية وتعاهدية مع دولة مستقلة ذات سيادة.

أما من ناحية الدستور فقد أراد الإنجليز لنا أن نعود إلى عام ١٩٢٢ أيام لجنة الدستور «أو لجنة الاشقياء» كما كان سعد زغلول يسميها بعد تصريح

٢٨ فبراير ليتلاعب بنا المستشار القضائى البريطانى وبطانة الملك الاوتوقراطى كما يحلو لهم.

أما من وجهة النظر المصرية، فقد كان زعماء مصر حريصين من جهة على إحياء دستور ١٩٢٣، ومن جهة أخرى حريصين على توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية لتحل محل تصريح ٢٨ فبراير فى تنظيم علاقة مصر بانجلترا. وكلما تكهرب الموقف الدولى اشتد جزعهم من أن تعود بريطانيا إلى سيرتها الأولى فى حرب ١٩١٤ـ ١٩١٨ فتبسط حمايتها على مصر باسم الدفاع عنها وتسيطر على كل مرافقها ومواردها.

ولم تكن مصر بأقل من بريطانيا تخوفاً من التوسع الإيطالى فى أفريقيا سواء فى ليبيا أو فى الحبشة فقد كانت تخشى أن تقع منابع النيل فى أيدى الإيطاليين، فتعاطفت مع الحبشة وشاركت فى توقيع العقوبات التى فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ رغم أن مصر لم تكن بعد عضواً فى عصبة الأمم.

وبالفعل قدم توفيق نسيم باشا بالاتفاق مع النحاس فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ مذكرة للمندوب السامى يوضح فيها أن خطورة الموقف العالمى تحتم ضرورة إعادة الدستور والرجوع إلى الأمة وضرورة عقد معاهدة صداقة وتحالف بين مصر وبريطانيا لمصالحهما المشتركة، وتؤكد مسئولية مصر فى الدفاع عن نفسها، وتطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية وبانضمام مصر إلى عصبة الأمم.

وجاء الرد البريطانى المشئوم فى خطاب ألقاه وزير خارجية بريطانيا السير صمويل هور، فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ فى مأدبة أقامها له عمدة لندن فى الجلد هول وأعلن فيه أن مصر مرتبطة ببريطانيا ارتباطاً أبدياً لأنها تقع فى طريق المواصلات الأمبراطورية بما يوجب الاحتفاظ الدائم بالقوات البريطانية على أرضها، وأن التعاون بين الدولتين قائم بالفعل على أساس اختيارى ودى لمصلحتهما المشتركة أى دون حاجة لتقنينه أو تنظيمه بمعاهدة فالموعد لم يحل

لتوقيع هذه المعاهدة «ووضع علاقاتنا على أساس دائم مرض للفريقين» أما بالنسبة للدستور فقد نصحنا هور بعدم إعادة دستور ١٩٢٣. لأنه غير صالح وبعدم إعادة دستور ١٩٣٠ لأنه مرفوض من الأمة المصرية أى لا بد من البحث عن دستور ثالث تضعه لجنة حكومية من الفقهاء والمشرعين.

واتخذ الوفد قراراته التاريخية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٥ بدعوة الأمة بكافة هيئاتها لعدم التعاون مع الإنجليز وبمطالبة نسيم باشا بالاستقالة فإن أصرت على البقاء سحب الوفد تأييده لها، وبإدانة كل وزارة تقبل التعاون مع الإنجليز بالخروج على البلاد. وأرسل الوفد إلى عصبة الأمم مذكرة احتجاج على تصريح السير صمويل هور وسلم صوراً منها إلى ممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة. فكانت هذه أكبر حملة تشهير تعرضت لها بريطانيا فى تلك الفترة حين كانت تتشدق بالدفاع عن المبادىء الإنسانية فى مقاومتها للفاشية والنازية.

وماجت البلاد بالمظاهرات احتجاجاً على تصريح هور ولإسقاط وزارة توفيق نسيم وكان هذا عام شهداء الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) فى ملحمة كوبرى عباس الأولى حين سقط عبدالحكم الجراحى (من كلية الأداب) وعبدالمجيد مرسى (من كلية الزراعة) وعفيفى (من دار العلوم) قتلى برصاص البوليس واكتظت المستشفيات بالجرحى. وكان يقود البوليس المصرى الكونستبلات والضباط الإنجليز الموظفون فى وزارة الداخلية. وحطم المتظاهرون مركبات الترام والاتوبيسات ومصابيح الشوارع وبدت القاهرة كمدينة الأشباح. فى ٢٨ نوفمبر أعلن الاضراب العام حداداً على الشهداء. وتجددت ذكريات ثورة ١٩١٩.

وسرعان ما تراجعت بريطانيا تدريجياً ففى ٥ ديسمبر نفى صمويل هور أنه أعلن الفيتو على دستور ١٩٢٣ ووصف تصريحه السابق بأنه كان مجرد اقتراح أو نصحة ولكنه أعلن أن مشاغل بريطانيا الدولية بسبب الحرب

الإيطالية الحبشية لن تترك لها مجالاً للانشغال بالمفاوضات لعقد معاهدة مع مصر.

وتجددت المظاهرات والشغب في ٨ ديسمبر– وغدا الموقف مستحيلاً بالنسبة لتوفيق نسيم باشا، وشاع أنه قرر تقديم استقالته احتجاجاً على اعتراض بريطانيا على عودة الدستور فبادر المندوب السامى السير مايلز لامبسون Sir Miles Lampson لإبلاغه فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بأنه لو بنى استقالته على اعتراض السير صمويل هور على دستور ١٩٢٣، كانت استقالته مؤسسة على خطأ فى فهم تصريح وزير خارجية بريطانيا.

واعتبر نسيم باشا هذا بمثابة النور الأخضر، فعقد على الفور مجلس الوزراء ثم توجه إلى القصر الملكى، وقبل انتصاف النهار حصل على توقيع الملك فؤاد على مرسوم بإعادة دستور ١٩٢٣. (اليست هذه الرواية فى توينبى أشبه شىء بتمثيلية صغيرة؟).

ولماذا تمثيلية؟ لأنه فى نفس اليوم الذى صدر فيه مرسوم إعادة دستور ١٩٢٣ (١٢ ديسمبر ١٩٣٥) قدمت الجبهة الوطنية «المكونة من زعماء الوفد والأحرار الدستوريين كتاباً للملك فؤاد تطلب فيه إعادة دستور٢٣ وكتاباً إلى المندوب السامى تطلب فيه توقيع معاهدة مصرية إنجليزية مبنية على النصوص التى انتهت إليها مفاوضات النحاس– هندرسون عام ١٩٣٠ بعد الاتفاق على موضوع السودان.

وكان سر هذا الاتفاق الغريب فى التوقيت أن الأحرار الدستوريين كانوا أصلاً معارضين فى إعادة دستور ١٩٢٣ قبل توقيع المعاهدة مع انجلترا. ورفضوا توقيع عريضة للملك مطالبين بعودة دستور ١٩٢٣ حين طالبهم الوفد بذلك وكان هذا موقف كل أحزاب الأقليات. وكانت نظريتهم فى ذلك أن عودة دستور ١٩٢٣ كان معناها حتماً عودة الوفد للحكم منفرداً. فقد كان الوفد منذ تجربة النحاس مع محمد محمود وتصدع ائتلافه مع الدستوريين يرفض بتاتاً

الدخول معهم فى وزارة ائتلافية. وكان الأحرار الدستوريين يقدرون أن انفراد الوفد بالوزارة قد يغريه بالانفراد من دونهم بالمفاوضات مع بريطانيا، وما يتلوه من البقاء فى الحكم سواء نجحت المفاوضات أم فشلت وكان من رأيهم أن تتالف جبهة وطنية للمفاوضات قبل إعادة الدستور، فإذا نجحت المفاوضات شاركوا فى ثمار نجاحها وإذا فشلت ضاع على الوفد بضياعها الدستور والأمل فى العودة إلى الحكم.

ولهذا فقد ركز الأحرار الدستوريون وأحزاب الأقليات بل والمستقلون منذ خريف ١٩٣٥ على تكوين هذه «الجبهة الوطنية» حتى تتصدى لمفاوضة الإنجليز وعبأوا لها بعض زعماء الطلبة والشباب المتعلم باسم توحيد الصفوف لمواجهة الإنجليز. أما الوفد فلم يمكن لديه اعتراض على اشتراك زعماء الأحرار الدستوريين أو الأقليات السياسية فى وفد المفاوضات، وإنما كان كل اعتراضهم منصباً على تأليف وزارة ائتلافية يشركون فيها أحزاب الأقلية معهم فى حكم البلاد.

وأخيراً وصلوا إلى هذا «الحل الوسط» وهو أن يشترك الوفد والأحرار الدستوريون فى مذكرتين تقدمان فى وقت واحد. مذكرة تقدم للملك مطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ ومذكرة تقدم للمندوب السامى مطالبة بتوقيع معاهدة مصرية إنجليزية تضع حداً نهائياً لتحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهذا هو سر التزامن العجيب بين مذكرة السراى ومذكرة المندوب السامى ومرسوم عودة دستور ١٩٢٣.

من هذا يتضح أن عودة دستور ١٩٢٣ كان نتيجة صفقة سياسية عقدها الوفد مع الأحرار الدستوريين. ومن هذا أيضاً يمكن أن نستخلص أن الانجليز لم يكونوا وحدهم المعارضين فى عودة دستور ١٩٢٣. كان هناك الملك فؤاد طبعاً، وهذا منتظر منه. ولكن كان هناك أيضاً الأحرار الدستوريون رغم أنهم كانوا هم الذين احتضنوا فكرة الدستور أيام لجنة الدستور حين كان

الوفديون مشغولين بالكفاح الوطنى. وفى اعتقادى أن الانجليز ما كانوا ليتلاعبوا بحياة مصر الدستورية إرضاء للملك بالذات ولولا أنهم وجدوا نفراً كبيراً من أعيان البلاد المقربين إليهم يناصبون العداء للدستور لما شجعوا فى مصر كل هذه الانقلابات الدستورية.

وبعد مذكرة ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ التى قدمها زعماء الجبهة الوطنية للمندوب السامى بضرورة فتح باب المفاوضات لعقد معاهدة تحدد العلاقات المصرية البريطانية وتمكن مصر من دعم قوتها العسكرية ومن تصفية جيوب التدخل الأجنبى ومن تقوية مركز مصر الدولى لم يرد رد من بريطانيا بسبب استقالة السير صمويل هور وحلول انتونى إيدن محله. وبعد فترة رد إيدن فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ بقبول عقد معاهدة مع مصر بشرطين هما:

أولاً: عدم التقيد باتفاقات النحاس هندرسون نظراً لتغير الظروف.

وثانياً: البت فى الاتفاقات العسكرية قبل البدء فى المفاوضات حول النقاط الأخرى، مع التحذير من فشل المفاوضات.

وبورود الرد البريطانى فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ دعا الملك زعماء الجبهة فى ٢٢ يناير وعرض عليهم تشكيل وزارة ائتلافية ولكن النحاس باشا رفض مبدأ الوزارة الائتلافية رغم قبوله لمبدأ الجبهة الوطنية فى وفد المفاوضات وكان الأحرار الدستوريون يتهمون توفيق نسيم بالانحياز للوفد، فاستقال وتولى على ماهر رياسة وزارة محايدة فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ لاجراء الانتخابات.

وفى ١٣ فبراير أصدر الملك فؤاد مرسوماً بتعيين هيئة المفاوضات من مصطفى النحاس رئيساً ومحمد محمود وإسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وواصف غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم وحلمى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمود فهمى النقراشى وحمدى سيف النصر أعضاء (٧ وفديون وعضو واحد من كل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب

الشعب وحزب الاتحاد و٣من المستقلين هم الشمسى، وغالى وعفيفى). أما الحزب الوطنى فلم يكن ممثلاً وفقاً لشعاره: «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

وقد كانت بريطانيا حريصة منذ البداية على ألا تتفاوض إلا مع هيئة تمثل كل الأحزاب المصرية، ومن هنا فإن تبنى الأحرار الدستوريين لفكرة «الجبهة الوطنية» كان متمشياً مع المنطق البريطانى الذى تمسك بالاتفاق مع كافة الأحزاب المصرية ليتجنب المزايدات ويضمن احترام جميع الأطراف للمعاهدة فى المستقبل. لقد فاوض زغلول ماكدونالد بوفد وفدى بحت وفاوض النحاس هندرسون بوفد وفدى بحت ولكن النحاس خضع هذه المرة وقبل التعاون من «المعتدلين» فى «الجبهة الوطنية» حتى لا يتهم بأنه سبباً فى افشال المفاوضات أو تعطيل توقيع المعاهدة.

وكانت أهم المباحثات التمهيدية للمعاهدة قد جرت بين النحاس وآرثر هندرسون فى ١٩٣٠ غير أن الموقف الدولى المتوتر ركز الاهتمام على الجانب العسكرى من المعاهدة. وبدأت المحادثات العسكرية فى قصر الزعفران بالعباسية (مبنى إدارة جامعة عين شمس حالياً) فى ٢مارس واستمرت حتـــى ٢٤يوليو ١٩٣٦ حين تم الاتفاق على النصوص العسكرية وكان يرأس وفد المفاوضات البريطانى المندوب السامى السير مايلز لامپسون يعاونه السير وليم فيشر Sir William Fisher قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط واللفتننانت چنرال السير چورچ وير Sir George Weir القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، ومارشال الطيران السير روبرت بروك بوبهـــام قائد سلاح الطيران الملكى فى الشرق الأوسط والمستر كيللى مستشار دار المندوب السامى والمستر سمارت، السكرتير الشرقى بها، وقد حل السير لى بوند محل السير وليم فيشر فى قيادة أسطول البحـر المتوسـط كما أن الرير أدميرال ريكس كان يعاونه وينوب عنه وقد احتاج الأمر إلى سفر المندوب السامى إلى لندن أثناء المباحثات لتذليل بعض الصعاب.

وبعد انتهاء المباحثات العسكرية ضم السير ستيوارت سايمز، حاكم السودان العام، لمناقشة النصوص الخاصة بالسودان. وتم الاتفاق على نصوص السودان في أول أغسطس. وفى ١١ أغسطس انتهت المحادثات الخاصة بالغاء الامتيازات الأجنبية وغيرها بين النحاس ومكرم عبيد من جهة والمندوب السامى وزملائه من جهة أخرى. وأبلغ المندوب السامى النحاس باشا أن الحكومة البريطانية يسعدها أن تستقبل هيئة المفاوضة المصرية فى لندن لتوقيع المعاهدة بين ١٧ و٣١ أغسطس فسافرت هيئة المفاوضين إلى لندن وتم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف المصرية الإنجليزية فى قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦.

وقد حدثت بعض التعديلات فى معاهدة ١٩٣٦ لما انتهى إليه الاتفاق فى مفاوضات النحاس ــ هندرسون. وكان النحاس قد نجح فى ١٩٣٠ فى التخلص من نص المحالفة «الأبدية» التى قبلها محمد محمود عام ١٩٢٩ بحيث أصبح من حق الطرفين التفاوض بعد عشرين سنة لإعادة النظر فى المعاهدة فأضيف فى ١٩٣٦ أن ذلك يكون دون اخلال باستمرار التحالف. كذلك كان مشروع ١٩٣٠ ينص على أن مصر تقدم لحليفتها جميع التسهيلات اللازمة من موانى ومطارات وطرق ومواصلات فى حالة الحرب أو خطر الحرب. وقد أضيف إلى هذا: عند قيام حالة دولية مفاجئة. وفى ١٩٣٠ كان عدد قوات الحليفة التى ترابط فى مصر حتى يبلغ الجيش المصرى القوة الكافية للدفاع بمفرده عن حرية الملاحة فى قناة السويس ٨٠٠٠ جندى فأصبح العدد ١٠,٠٠٠ جندى فى ١٩٣٦. كذلك كان موقع القوات المرابطة محدوداً فى ١٩٣٠ بالمحسمة غرباً فأصبح فى ١٩٣٦ محدوداً بنقطة المعسكر وجنيفة. كذلك نظراً للخطر الإيطالى من ليبيا فقد اتفق على تعزيز الخط الحديدى بين الإسكندرية ومرسى مطروح وإبقاء وحدات بريطانية لمدة ثمانى سنوات.

ومقابل هذه التعديلات الطفيفة كسبت مصر فى ١٩٣٦ إقراراً من إنجلترا بحق مصر فى الغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاماً ومساعدتها دولياً على ذلك، كما كسبت مصر عودة الجيش المصرى إلى السودان، وإطلاق حق الهجرة والتملك للمصريين والاعتراف بالإدارة المشتركة للسودان، وغير ذلك.

ومع ذلك برغم إنهاء الاحتلال البريطانى رسمياً فى معاهدة ١٩٣٦ وإطلاق يد مصر فى بناء جيشها الوطنى كانت هناك بعض الثغرات الخطيرة من أهمها النص على وجوب تسليح الجيش المصرى بأسلحة بريطانية بما يعطى لبريطانيا قدرة ضخمة على شل قوات مصر المسلحة. كذلك كان هناك غموض فى النص على بلوغ الجيش المصرى القوة الكافية للدفاع بمفرده عن حرية الملاحة فى قناة السويس كشرط لانسحاب القوات البريطانية. واللجوء إلى التحكيم أمام عصبة الأمم عند اختلاف التقدير.

وقد نص فى المعاهدة على سحب كل الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى وإلغاء وظيفة المفتش العام والتابعين له، وإلغاء الإدارة الأوربية للأمن العام ونص صراحة على الغاء تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة.

وفى ١٢ أبريل ١٩٣٧ الغيت الامتيازات الأجنبية بموجب اتفاقية مونتريه فى سويسرا، وقبلت الدول صاحبة الامتيازات خضوع رعاياها فى مصر للتشريع المصرى جنائياً ومدنياً وتجارياً وإدارياً ومالياً مع مراعاة مبادىء القانون الدولى وهو تقدم خطير. وفى ٢٦ مايو ١٩٣٧ قبلت مصر عضواً فى عصبة الأمم.. دقى يا مزيكة.

وقد كان هناك شعور عام فى مصر إن انجلترا كانت شديدة الحرص على توقيع معاهدة مع مصر فى ١٩٣٦ تضمن بها أمنها الخاص واستقرار الأحوال فى البلاد لأنها كانت تعد العدة للمواجهة العسكرية مع دول المحور (المانيا وإيطاليا واليابان). فبهذه المعاهدة تضمن بريطانيا ما تحتاج إليه فى الحرب

العالمية الثانية من تسهيلات عسكرية وتموينية بالتراضى وليس - بالقهر كما حدث فى الحرب العالمية الأولى وتضمن انها لن تضرب فى ظهرها وسط المعارك. ومن أجل هذا قدمت بريطانيا تنازلات واضحة لإرضاء المصريين ولا سيما فى التحفظات الأربعة وفى مسألة السودان. وقد أكد هذا الشعور أن بريطانيا عقدت مع العراق معاهدة مماثلة هدأت بها خواطر العراقيين.

الهرم ١٩٨٥

الفصل الخامس عشر
العمالقة الثلاثة

لم أضيع وقتا بعد قدومي إلى القاهرة فبعد أن سجلت اسمى طالبا بكلية الأداب وقدمت طلب المجانية، إنصرفت إلى شئونى الشخصية، فأجرت مع صديقى حلمى رفاعى شقة صغيرة من غرفتين فى مدينة الجيزة، بإيجار قدره جنيه فى الشهر (خمسون قرشا لكل منا) واضعت بقية الأسبوع الأول فى شراء الأثاث ونقله وفى شراء بعض الكتب الأساسية.

وكان أهم ماأشتريته كتاب «خزانة الذهب» أو «الخزانة الذهبية» the Golden Treasury وهو مختارات من عيون الشعر الا نجليزى القصير جمعها بالجريف Palgrave ونشرتها مطبعة جامعة أكسفورد Oxford University Press فى القرن التاسع عشر، وهو لايزال إلى الآن العمدة بين مختارات الشعر الإنجليزى القصير، وكان ثمنه ثلاثة شلنات وستة بنسات، كذلك اشتريت كتابا مقررا فى قواعد اللغة اللاتينية وبعض نصوص الأدب الفرنسى (مختارات من الشعر ومسرحية «البخيل» L' Avare لموليير Molére)، وبعض نصوص الأدب العربى وهى «البيان والتبين» و«الشعر والشعراء» و«ديوان الحماسة»، وكان ثمن كل كتاب عشرة قروش. واشتريت نسخة من قاموس Concise Oxford Dictionary الذى كان استعماله معتمدا فى قسم اللغة الارنجليزية ومسرحية «ماكبث» Macbeth لشكسبير ومسرحية «الرجل والسلاح» Arms and the Man لبرنارد شو Bernard Shaw. وأقبلت على دراستى بجدية تامة. وأرجأت شراء بقية النصوص إلى فرصة أخرى.

ولم ينقض الأسبوع إلا وكنت قد قفزت القفزة الكبرى : اتصلت تليفونيا بطه حسين فى منزله. وكان يسكن فى شارع المنيا بمصر الجديدة. وطلبت تحديد موعد للقائه فحدد الموعد لى سكرتيره توفيق شحاته. واتصلت تليفونيا بالعقاد فى منزله فى شارع السلطان سليم فى مصر الجديدة فرد على بشخصه وحدد لى موعدا خلال الأسبوع. أما طه حسين فقد طلبت لقاءه لعرض «أمر خاص» وأما العقاد فقد طلبت لقاءه كقارئ معجب بأدبه. ولا زلت أذكر مدى الاضطراب الذى شاع فى صوتى وأنا أطلب اللقاءين ومدى الاضطراب الذى شاع فى حركاتى وأنا أواجه هذين الكاتبين العظيمين.

عندما دخلت بيت طه حسين استقبلنى عند الباب توفيق شحاته وقادنى فى ممر مكسو الأرضية إلى حجرة مكتب طه حسين فى الدور الأرضى وأعلن عن اسمى. واستقبلنى طه حسين واقفا، وصافحنى، ثم جلس فى تؤدة قائلا : ásseyez- vous ، أى أجلس، فجلست. وكانت مدام سوزان واقفة بالقرب منه، وقالت «بونچور موسييه» فوقفت وأجبت متلعثما «بونچور مادام»، ثم جلست مرة أخرى وعاد طه حسين يقول Du thé, Suzanne, sîlte plaît أى «شاى من فضلك يا سوزان». وكانت مدام سوزان تحدق فىّ فى جدية وكأنها تريد أن تكتشف أى نوع من الشباب أكون، ثم انصرفت. وكان توفيق شحاته واقفا طول الوقت فى طرف الحجرة. وكانت حجرة المكتب مكسوة الجدران برفوف الكتب السوداء المجلدة والرفوف لونها جوزى غامق وكان فيها أثاث قليل : مكتب جميل صغير غامق اللون عليه تليفون وفوتيلان من الجلد ومقعدان من طراز لا أعرفه وكرسيان جميلان من طراز غريب أيضا وطقطوقتان. وكانت هذه أول مرة أرى فيها أرضية الباركية وورق الحائط. ففى المنيا لم تكن أسرتى تعرف غير البلاط المنقوش وطلاء الزيت وكذلك لم يكن فى بيت عمى اسحق بمصر الجديدة إلا بلاط جميل عليه سجاجيد جميلة. وكانت فى حجرة مكتب طه حسين ستائر ثقيلة داكنة

على النافذة وستائر روديا على زجاج النافذة كبتت ضوء الشارع. وكان يسود المكان هدوء غريب. الكلام خفيض ووقع الأقدام أشد انخفاضا.

وسألنى طه حسين فى عطف عن سنى وعن دراستى فى المنيا الثانوية وعن بدايتى فى كلية الآداب وعن أبى وعمله، وكانت الأسئلة مقتضبة والأجوبة مقتضبة. وأخيرا وصلنا إلى بيت القصيد. قال: «أيه بقى الموضوع؟» وبدأت أجيب فى لجلجة. وهنا دخلت مدام سوزان بالشاى وتركت الصينية وخرجت. وصب توفيق شحاته لطه حسين فنجانا ولى فنجانا وأستأنفت شرح الموضوع: الموضوع أنى أريد أن أدرس الأدب وأبى يعارض فى ذلك ويهدد بعدم الانفاق على إذا دخلت كلية الآداب، ولهذا قدمت للكلية طلب مجانية وأنا أرجو أن يساعدنى طه حسين فى الحصول على المجانية.

وبدا الانزعاج على وجه طه حسين : «وليه ماتسمعش كلام أبوك»؟ فأجبته باضطراب: «أنا مصمم على دراسة الأدب مهما تكن النتيجة»، فأشتد انزعاجه وكرر: «أنا رأيى انك تسمع كلام أبوك. حاول أن تقنعه مرة أخرى وإذا أصر على الحقوق اسمع كلامه».

ولم أجب لشدة اضطرابى. لقد كان واضحا أنى أقحمت طه حسين فى مشكلة لأنه لا يستطيع أن ينصح ولدا بعصيان أبيه. ويبدو أنه أحس بأنى كاسف البال فضرب فخذيه، براحتيه وقال: «على العموم الموضوع دا هاتبت فيه لجنة المجانية فى أوائل نوفبر حاول تتفاهم مع والدك وربنا يسهل». وكان هذا إيذانا بانتهاء المقابلة فشكرته ونهضت وانصرفت، وودعنى توفيق شحاته حتى الباب وكرر مبتسما: «ربنا يسهل». فاحسست احساسا غامضا بأن هذه العبارة تحمل وعدا بخير. وبعدخروجى التقيت فى الطرقة بغلام وصبية أكبر منه سنا، فعرفت أنها ابن طه حسين وبنته. فيما بعد عرفت أن أسمهما الرسمى هو مؤنس وأمينة «كلود ومرجريت»، هكذا قال توفيق شحاته.

وبعد أيام من زيارتى لطه حسين زرت عباس العقاد وكان الجو عنده يختلف تماما عن الجو عند طه حسين. كان يسكن شقة فى أحد الأدوار العليا، غالبا الدور الثالث وكان ضوء الشارع عنده قويا. وفتح الباب لى خادم يلبس جلبابا وأدخلنى حجرة الاستقبال التى سميت بعد ذلك «صالون العقاد». وهناك جلست وانتظرت نحو خمس دقائق ثم دخل العقاد بقامته الفارعة ولم يكن فى بدلته مثل طه حسين. دخل لابسا بيجامة وعليها روب دى شامبر شتوى، شبيه بالبطانية الكاروهات، وكان يلبس حول رقبته كوفية وعلى رأسه مايشبه الطاقية، فنهضت وصافحته وأشار بالجلوس فجلست. وكانت حجرة الاستقبال واسعة فيها طقم من «المذهب» مستكمل بكراسى من نفس النوع وهى غالبا تقليد الأوبيسون. وكان مكتبه فى مواجهة حجرة الاستقبال فرأيت قسما من مكتبته المشهورة.

بعد ذلك زرت مكتبة العقاد فوجدتها أكبر من مكتبة طه حسين وكانت على رفوف ترتفع إلى السقف تقريبا. وكان الأدباء الشبان والصحفيون يشيعون ويكتبون أن بها ثلاثون ألف كتاب. ولكنى بعد أن عرفت اقتناء الكتب أكتشفت أنها لا يمكن أن تزيد على ثلاثة آلاف كتاب فقد جردت سكرتيرتى مكتبتى الخاصة ووضعت لها فهرسا عام ١٩٨٣ فكانت تتجاوز بقليل خمسة آلاف كتاب بمختلف اللغات وهى أكبر كثيرا من مكتبة العقاد التى رأيتها فى الثلاثينات. إنما هى دعايات المعجبين المفتونين أو ترويج صفة الموسوعية وسعة الاطلاع هى التى كانت وراء هذه المبالغات «الكمية».

ولم أجد فى بيت العقاد أو على الأصح فى شقته ذلك الهدوء الشامل الذى وجدته فى بيت طه حسين. فقد كان ضجيج المترو فى شارع الخليفة المأمون يصل إلى مسامعنا كل بضعة دقائق وكنا نسمع نداء الباعة فى الشارع.

وبعد أن عبرت للعقاد عن اعجابى الشديد بكتاباته ومتابعتى لكل كلمة يكتبها فى الأدب والسياسة، استفسرت منه عن بعض ما استغلق على فهمه من عباراته فى «المطالعات» فشرح لى وخيل إلى أنى فهمت ولكنى لم أفهم معنى عبارة «أوزان الفن وأفراحه» ولا قوله إن «الحياة أقدم من الكون فى نظرى».

وأنا الآن على بعد ٥٣ سنة من هذه الأحداث لا أستطيع أن أفسر هذا التفلسف إلا على أنه صيغة عصرية لقول الأديان والفلسفة المثالية إن الله أقدم من الكون.

أما المقابلة بين الأفراح والأوزان فربما كانت تعبيرا عقاديا لتصوره أن الفرح مرادفا للحرية والانطلاق من كل أسار وأن الأوزان والقوالب مرادفة للقيود والسجون فالتضاد هنا ليس بين «الموضوع» أو «المضمون» أو «المادة» ولكن بين «الكاوس» وبين «الشكل» أو «القالب»، بين الفوضى ألأزلية وبين النظام والانضباط.

وفى هذا التقابل يصبح الله مرادفا للحرية وتصبح الحرية مرادفة للفوضى وتصبح الحياة فى نظر العقاد مرادفة للحركة الجدلية، أو التألف والتنازع كما يقول، بين الله والكون وبين الفكر والمادة وبين الحرية والضرورة أى الأغلال.

وفى مثل هذه الفلسفة تصبح المادة سجنا للروح أو الفكر أو المثال. وهذا عكس المتعارف عليه من أن الوزن والقيد والشكل والنظام هو سجن المادة والموضوع والمضمون. فى مثل هذه الفلسفة يصبح الكون سجن الله أو سجن «الروح المطلق» كما يسميه هيجل ولا يصبح الله منظم الكون بالقوانين ومانعه من الانفراط كما تقول الأديان. أهذه جدلية هيجل؟ لست أدرى.

لقد كانت قوة العقاد وضعفه معا أنه ضيع نفسه بين وحى الحكماء والشعراء، من جهة وبين منطق الفلاسفة من جهة أخرى فلا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى.

وكان العقاد باشا معى ولم يبخل على بعلمه وتعليقاته. ولكنه حين عرف بمشكلتى الخاصة بين الأداب والحقوق لم يعلق بأكثر من قوله أن من سنن الحياة أن الأجيال لاتتفاهم ولم ينصح بشىء. ووجدته قادرا على البشر والدعابة رغم صوته الجاد العميق والقائه المتعالى. وكان متحفظا فى الكلام عن طه حسين ولكنه تكلم فى كل شىء: فى المتنبى والمعرى وفى داروين ونيتشة وفى هازليت وامرسون وفى شلى وبيرون. وكان لاذعا فى أكثر مايقول. وتركته بعد ساعتين بعد أن أبلغنى أن صالونه مفتوح كل يوم من أيام الجمعة ودعانى أن أتردد عليه لو شئت لالتقى ببعض الأدباء وذكر لى أسماء بعض مريديه ولم أكن قد سمعت بأحد منهم. أذكر عبد الرحمن صدقى وطاهر الجبلاوى وآخرين.

هذان إذن كانا عملاقى الأدب اللذين كانا المثل الأعلى لكل أديب شاب فى العشرينات. بقدر ما كان طه حسين قليل الكلام هادئ النبرة جاد الملامح يستمع أكثر مما يقول، كان العقاد متدفقا جياشا جهير الصوت يتكلم أكثر مما يستمع قادرا على البشر. ووجدت عند هذا وذاك عطفا واهتماما. نعم. إن العظمة لاتخيف إلا التافهين. لقد أدركت رغم جلجتى ولهجتى النافرة نصف الصعيدية أنى أنتمى بحق إلى هذا النادى الثقافى الرفيع، فدخلته آمنا فى سلام. دخلته؟ لا. وقفت على عتبته. وطرقت الباب فانفتح، ولكنى لم أدخل، بل عدت أدراجى لأنى لم أجد بطاقة العضوية بين أوراق محفظتى.

(٢)

وقبل أن ينتهى شهر أكتوبر فوجئت بأبى يحضر مهرولا من المنيا إلى القاهرة «وينزل» عند عمى إسحق فى مصر الجديدة ويستدعينى. بمجرد إجراء بيروقراطى روتينى كنت أجهله قلب كل حساباتى رأسا على عقب. فبعد خمسة عشر يوما من التحاقى بكلية الآداب تلقى أبى فى المنيا، بوصفه ولى أمر الطالب لويس حنا خليل عوض خطابا من مسجل كلية الآداب يطالبه فيه بدفع ١٠ جنيه قيمة القسط الأول من المصروفات الدراسية عن العام الجامعى ١٩٣٢/١٩٣١ وقدرها عشرون جنيها فى السنة، ريثما تجتمع لجنة المجانية لتبت فى طلب المجانية المقدم منى مع وعد بأنه «سيرد المبلغ اليكم فى حالة موافقة اللجنة على الطلب».

وهكذا عرف أبى قبل انقضاء شهر بحقيقة ما حدث: عرف أنى خدعته ودخلت كلية الآداب، فجاء على عجل ليتدارك الموقف. وكانت مناقشة شاقة فى بيت عمى اختلط فيها الاحتجاج على استبداده وعناده، والخجل من سلوكى المخادع. والرجاء من جديد أن يغير رأيه فى موضوع دراستى الجامعية. ولكن دماغة الناشف كان كالحجر الأصم. قال: غدا سنذهب معا إلى كلية الآداب لنسحب أوراقك ونقدمها لكلية الحقوق. كان هذا هو قراره الأخير. (الا يذكرنا كل هذا بصراع توفيق الحكيم مع أبيه لكى يشتغل بالأدب؟).

وفى الصباح توجهنا معا إلى كلية الآداب وسحبنا الأوراق وعبرنا الحرم الجامعى وقصدنا مكتب المسجل فى كلية الحقوق. وكانت مفاجأة. رفض المسجل قبول الأوراق لأن موعد التقديم قد انتهى. قلت: نعود إلى كلية

الأداب . قال : لا . أى شىء إلا الأداب . وأضاف غدا نذهب إلى مدرسة التجارة العليا فهى تعلن فى الجرائد أنها لاتزال تقبل طلبة جددا . واسقط فى يدى .

وفى اليوم التالى كنا فى مدرسة التجارة العليا بشارع الحوياتى المتفرع من شارع الفلكى بباب اللوق بجوار الجامعة الأمريكية وقيل يومئذ أن هذه المدرسة كانت قبلا ڤيللا يملكها أو يسكنها محمد باشا محمود وكانت فرعا جديدا مسائيا من مدرسة التجارة العليا التى كان مقرها فى شارع القصر العينى بين المبتديان ودار الحكمة تقريبا ، من جهة المنيرة فى المربع الكبير الذين كانت تشغله كلية التجارة بجامعة عين شمس وفيه الآن معهد التعاون . وكان هذا المربع قبلا تشغله مدرسة المعلمين العليا قبل الغائها والاكتفاء بكلية الأداب وبكلية العلوم بجامعة القاهرة كمعهدين لتخريج المعلمين . وكانت مدرسة التجارة العليا قد استأجرت ڤيللا شارع الحوياتى منذ عام بسبب هذا التوسع الجديد فى تعليم العلوم التجارية والاقتصادية .

ويبدو أن هذا التوسع كان من بركات دكتاتورية إسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ . فقد كنا يومئذ نقرأ فى الجرائد مقالات عن ضرورة إعداد كوادر من الشباب المصرى فى علوم التجارة والاقتصاد ليحلوادرجة درجة محل عشرات الالاف بل وربما مئات الألوف من الموظفين الشوام واليهود والأرمن والجريج والطليان والمالطيين وعامة الأجانب المحليين الذين كانوا يحتكرون العمل فى البنوك والشركات والمحلات التجارية ، فقد كان عدد الأجانب المحليين فى مصر فى تلك الأيـــام نحـــو ثلاثة أرباع المليون نسمة . ولهذا يجب أن ننظر إلى هذه التوسعات فى مدرسة التجارة العليا ، التى تحولت بعد سنوات قليلة إلى كلية التجارة بجامعة القاهرة على أنها استمرار لمحاولة تمصير الاقتصاد المصرى ، تلك المحاولة التى بدأها طلعت حرب على مستوى رأس المال استؤنفت فى بداية الثلاثينات على مستوى إدارة رأس المال .

والحق أنه ينبغى أن نحتاط فى هذا الافتراض. فالاحتمال الأكبر هو أن الذى قام بهذا العمل الوطنى وهو الإعداد لتمصير إدارة رأس المال فى مصر بالتوسع فى التعليم التجارى كانت وزارة مصطفى النحاس القصيرة العمر التى تولت خلال النصف الأول من عام ١٩٣٠. أقول هذا لأن صدقى باشا كان رئيس الاتحاد المصرى للصناعات ومعظمه من المليونيرات الخواجات وكان يمثل مصالح الاستثمارات الأجنبية فى مصر. ويؤيد ذلك ما تلاه من صراعات بين أحمد ماهر والنقراشى فى الأربعينيات وبين البنوك والشركات الأجنبية لتمصير الوظائف فى المؤسسات التجارية والصناعية. على كل حال هذه أمور لا يجوز فيها التكهن فهى بحاجة إلى مؤرخ ينبش قرارات مجالس الوزراء فى الماضى ليدلنا على متخذ قرار التوسع فى مدرسة التجارة العليا وعلى ظروف اتخاذ هذا القرار.

وعاد أبى إلى المنيا بعد أن الحقنى بمدرسة التجارة العليا. وكان على أن أتعايش مع الأمر الواقع كانت الدراسة مسائية، فكنت أذهب إلى المدرسة لحضور المحاضرات إبتداء من الثالثة إلى السابعة بعد الظهر. ولم تكن مدرسة التجارة العليا مثل كليات الجامعة مفتوحة الأبواب بل كانت لها بوابة حديدية ضخمة عليها بواب نوبى، وكانت تغلق فى الثالثة تماما، فمن جاء متأخرا فتح له ضابط المدرسة أو المعاون البوابة وأدخله وقيد أسمه بين المتأخرين واحتجز فى الحوش حتى تنتهى الحصة أو المحاضرة الأولى. وكان المدرسون يأخذون الغياب والحضور أثناء الحصص تماما كما فى تقاليد المدارس الثانوية.

ووزعت مدرسة التجارة العليا علينا بعض المراجع العلمية الضخمة بالانجليزية فى الاقتصاد أحدها اسمه «مبادىء الاقتصاد السياسى» Principles of Political Economy والآخر اسمه «التطور الاقتصادى لأوروبا الحديثة» Economic Development of Modern Europe

أحدهما للعلامة شارل جيد Charles Gide والأخر للعلامة تاوسيج Taussig . وإذا لم تخنى الذاكرة فقد كان أحد هذين الكتابين مترجما عن الفرنسية بسبب شهرته العالمية. كذلك وزعت علينا رواية «السيرة الذاتية لصائع ضائع» The Autobiography of a Super Tramp، كجزء من مقرر اللغة الانجليزية، وقد كانت هذه الرواية حديث الناس في إنجلترا فى أواخر العشرينات. ووزعت علينا «رسائل من طاحونتى» Lettres de mon moulin لالفونس دودية Alphonse Daudet فى مقرر اللغة الفرنسية. أما المراجع العربية فلا أذكر عنها شيئا. وكذلك وزع علينا كتاب ضخم الحجم للكاتب الاشتراكى الكبير هـ.ج. ولز H.G. Wells اسمه : Work, Wealth and Happiness of Mankind.

وكان يحاضرنا فى الاقتصاد الدكتور أحمد إبراهيم الذى كان أستاذا فى كلية الحقوق بالجامعة المصرية، وهو والد الدكتور فؤاد إبراهيم الذى كان مدير عام مؤسسة الأهرام أيام عملى بها. وكان يحاضرنا فى الجغرافيا السياسية أستاذ شاب أنيق اسمه شفيق حسن كان كثير الدعابة محبا للنكات الحريفة، وكنت أجده أستاذا سمپاتيك. وفى ١٩٣٨ و١٩٣٩ نقل إلى لندن وكيلا ثم مديرا للبعثة التعليمية، وقد كان دون أن يقصد، بسبب حبه للدعابة أو بسبب خوفه من المسئولية، من الأسباب المباشرة لعودتى من انجلترا قبل الأوان، أى قبل استيفاء مدة بعثتى.

وكان يعلمنا المحاسبة ومسك الدفاتر استاذان ضليعان هما وهيب مسيحة وسليم حداد وكانت هاتان المادتان هما كارثة حياتى رغم احترامى للاستاذين الضليعين. كنت محصنا ضد كل علم فيه أرقام حتى منذ المرحلة الثانوية. وفى المرحلة الثانوية كان هناك نوع من العزاء فى أن نظريات الحساب والجبر والهندسة وحساب المثلثات نظريات مجردة كونية تصلح لكل زمان ومكان، وإذا بى أجدنى فى مدرسة التجارة العليا أسف إلى مستوى حسابان البقالين

لا فرق بين دفتر اليومية ودفتر الأستاذ. أنا الذى كنت أحلق فى سموات الشعر وأتمزق فى ثورات التاريخ وأجول كاله صغير بين كليات الفلسفة ومقولات الميتافيزيقا، ها أنذا أجدنى مطالبا بأن أتابع الأستاذ سليم حداد وهو يشرح لنا نظريته الجديدة فى طريقة جمع عشرين رقما بنظرة واحدة. (بهذه المناسبة كان أستاذنا سليم حداد شاميا طيبا متمصرا وهو والد شاعر العامية فؤاد حداد).

عرفت على الفور أن تهلكتى فى المحاسبة ومسك الدفاتر فقررت أن أهرب من دروسها. ولكن كيف والبوابة الحديدية مغلقة حتى ساعة الانصراف للجميع؟ لم تكن هناك وسيلة إلا القفز من الشباك. وقد كان. ولحسن الحظ كانت دروس سليم حداد ووهيب مسيحة تلقى علينا فى حجرة بالدور الأرضى من الڤيللا فكنت قبل دخولها الفصل أجلس على بسطة النافذة الكبيرة ثم أدلى قامتى، متشبثا بحرف البسطة الخارجى ومستعينا بقدمى على الجدار من الخارج حتى لا تتجاوز وثبتى مترا أو مترا ونصف رغم ارتفاع الدور الأرضى قليلا عن المألوف.

كنت أفعل هذا أحيانا قبيل السادسة وأحيانا قبيل السابعة بحسب الحالة.

وكانت مشكلتى ألا يرانى أحد من المارة أو رجل من رجال البوليس فيسىء الظن بى فكنت قبل الإقدام على كل مغامرة أطل من الشباك لأرقب خلو الشارع من المارة ثم أقوم بمغامرتى وكلما تقدم الخريف وبدأ الشتاء سهلت مهمتى بسبب سرعة انتشار الظلام فى الشارع وخفوت أضاءته وقلة السابلة فى هذا الشارع الجانبى. وفى أيام الساعة السادسة كنت أتجه لفورى إلى دار من دور السينما فى وسط البلد لأشهد حفلة ستة لتسعة التى تعلمت أن اسميها «الماتينيه».

وهكذا تحولت من أديب إلى أكروبات.

وهذا. مافعلته بى المحاسبة ومسك الدفاتر وربما الجرس والبوابة الحديدية والبواب وكشف الغياب والحضور. أما بقية المواد فلم أجد فيها غضاضة. على العكس من ذلك وجدت فى كتابى چيد وتاوسيج ذخرا حقيقيا تعلمت منه مبادئ الاقتصاد السياسى، وتاريخ أوروبا أيام المركانتيل والفيزيوقراط. ووجدت فى أسماء مالثوس Malthus وأدم سميث Adam Smith وريكاردو Ricardo تعويضا مرضيا عن أسماء أفلاطون وشكسبير وبرنارد شو.

لم تدم هذه الحالة أكثر من شهرين شهر نوفبر وشهر ديسمبر من عام ١٩٣١، وفى أوائل يناير ١٩٣٢ حلت أجازة نصف السنة قبيل عيد الميلاد (٧ يناير) فحل موعد زيارتى لأهلى فى المنيا.

سافرت إلى المنيا لأقضى خمسة عشر يوما. وفى المنيا سألنى أبى عن دراستى فى مدرسة التجارة العليا فصارحته بالحقيقة أو على الأصح بأكثرها. سأل: هل تذاكر؟ قلت: لا. قال: هل تحب ترك الدراسة؟ قلت: نعم. قال: إذن أبقى معنا فى المنيا وفى أكتوبر القادم تدخل الجامعة قلت: عال. وغير الموضوع.

وكانت أكثر كتبى فى حقيبتى فلم تكن هناك صعوبة وكتبت خطابا لصديقى حلمى رفاعى أن يبحث عن زميل غيرى للسكن وأن يخزن عفشى عنده حتى العام القادم. وكان حلمى رفاعى قد دخل قسم التاريخ فى كلية الأداب.

وقضيت أربعة شهور فى هدوء تام عاكفا على قراءاتى وكان أكثرها بالانجليزية فى مكتبة والدى وأتممت قراءة جيد وتاوسيج فكان لهذا أكبر الأثر فى نضوجى الباكر من ناحية الفكر الاجتماعى وتاريخ الفكر الاقتصادى.

قرأت فصولا كاملة عن حرية التجارة وآدم سميت، وعن العلاقات الاقطاعية قبل الثورة الفرنسية وعن الثورة الصناعية التى كان المصريون يومئذ يسمونها الانقلاب الصناعى، وعن التكوين الطبقى فى المجتمع، وعن «العمل» و«القيمة» و«الإنتاج» و«الإستهلاك»، وعن الفوارق بين مجتمع التجارة ومجتمع الزراعة ومجتمع الصناعة. وبدأت تتبلور فى خلدى العلاقة بين الأوضاع الإقتصادية والفلسفات الاجتماعية. وقرأت فى جيد وتاوسيج عن الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، لا كلاما من كلام الدعاة معها أو عليها، ولكن عرضا موضوعيا هادئا لمقدماتها ونتائجها ومشاكلها ومزاياها.

وعلى الجملة فقد نمت فىّ عقلية المفكر الاجتماعى التى كان سلامة موسى يغذيها فى نفسى بمؤلفاته و«بالمجلة الجديدة». والغريب أن هذا النمو لم يصاحبه ضمور فى حاستى الأدبية أو فى اتجاهى إلى الفلسفة بل كانت هذه براكين جديدة تفجرت فى نفسى والهبت عطشى للمعرفة فى كل اتجاه.

وبدأت الأزمة من جديد فى مايـــو ١٩٣٢. بدأت أتكلم مع أبى عما سأفعله عندما أدخل كلية الأداب فى أكتوبر. قال: ومن قال أنك ستدخل الأداب؟ قلت: أنت قلت ذلك عندما عرضت على أن أخرج من مدرسة التجارة العليا. قال: أبدا أنا قلت إنك ستدخل الجامعة. أنت ستدخل كلية الحقوق.

وهنا انفجرت ثائرا، وأخذت أندد بالاستبداد وبالكلام الفارغ وبتحطيم مستقبل الناس وأهدد بأنى سأنفذ ما أريد «غصبن عنك». وكان أبى مثلى منفعلا ولكنه سيطر على أعصابه ولم يزد حرفا. وفى المساء سحب كالعادة زجاجة النبيذ الأحمر التى كانت أمى قد لفتها فى الفوطة المبلولة الباردة، وبدأ يشرب حصته الليلية فى صمت ويأكل كالعادة مزته من الكبد والكلاوى بالصلصة أو بالدمعة وهى إحدى وجباته التقليدية مع النبيذ بعد طبق

الترمس. أما أنا فقد تحول غضبى إلى غيظ مكظوم. ولم أضف شيئا ذلك المساء ولكنى أضمرت شيئا.

كان معى جنيهان أو ثلاثة. وفى الصباح الباكر نهضت وجمعت ملابسى فى شنطة ومعها بعض الكتب. وأحست أمى بما يجرى فسألت فى هلع: «رايح فين؟» قلت: «مالكوش دعوى بقه» وكررت نفس السؤال فقلت: «رايح مصر». عند مين؟ «عند عمى إسحق». استنى لما أبوك يصحى. «لا أنا مش هاكلمه. مافيش فايدة» وشدتنى أمى من كمى: «استنى ياواد». لا أنا ماشى الحق قطر ٨

(٣)

واعترضت أمي طريقي لتمنعني من الخروج ولكنني دفعتها بعنف وفتحت الباب ورزعته ورائي. وسافرت إلى القاهرة ولكن القاهرة لم تكن مقصدي. كان عزمي أن أقضي في القاهرة يوما أو يومين ثم أسافر إلى الأسكندرية عند أخي ڤيكتور الذي كان معاون محطة العلمين، وكان يستأجر پنسيونا مستديما في محرم بك. وفي القاهرة أبلغت عمي إسحق وامرأة عمي وآبنه أمين الذي كان طالبا في الطب وكان «من دوري» وكانت بيني وبينه صداقة، أبلغتهم بخطتي، وكانت الخطة بسيطة إني ذاهب إلى الإسكندرية لاقنع أخي فيكتور أن ينفق على تعليمي في كلية الأداب بدلا من أبي الذي يصر على إدخالي كلية الحقوق. وهذا الاقتراح لن يكلفه شيئا لأنه بالفعل يرسل كل شهر إلى والدي خمسة جنيهات من مرتبه وهو يستطيع أن يستقطع مصاريفي من هذا المبلغ. وكان قصدي أيضا أن يكتب عمي لأبي بخط سيري حتى لا أسبب للإسرة أنزعاجا لا مبرر له.

وسافرت إلى الأسكندرية وكان أمامي طول الصيف قبل بداية العام الجامعي وفي الاسكندرية أقمت في الپنسيون الذي كان أخي قد استأجره في محرم بك ليقضي فيه نصف الأسبوع ثم يقضي النصف الأخر في محطة العلمين. وكنت في أحيان كثيرة أسافر معه إلى العلمين وأبيت معه في المحطة، فإذا انتدب إلى الحمام أو الرويسات أو سيدى عبد الرحمن كنت أصحبه لأقيم معه أياما. وكان أحيانا ينتدب إلى الضبعة أو فوكة ولكنني لم

أصحبه إليها أبداً. وكانت أكثر إقامتى معه بين العلمين والرويسات والاسكندرية.

كل هذه كانت محطات متتابعة على خط مريوط، ولا أظن أن الخط الحديدى كان قد وصل يومئذ إلى مرسى مطروح. وكانت تجربة فريدة: شريط حديدى طويل يمتد مئات الكيلومترات بحذاء البحر بين البحر والصحراء ومحطات صغيرة بلا مدن ولا سكان فيها إلا معاون المحطة. ولم أتوغل فى البحر ولم أتوغل فى الصحراء. ومع ذلك فالقطار يمر كل يوم مرة ذهابا ومرة إيابا، وفى كل مرة قد يركب أو ينزل رجل أو رجلان من البدو وقد لا يركب أو ينزل أحد. وأنا أخاف المجهولين: البحر والصحراء، فلا أتجاوز الشاطىء ولا أتجاوز تخوم البيداء، والسماء دائما صحو ضحوك. وفى الرويسات فرشت يد ساحر بساطا من النرجس الأصفر بلون الزعفران على امتداد البصر بحذاء الزرقة الداكنة الرجراجة.

وكنت لا أحب البدو ولا أخالطهم بل كنت أكن احتقارا شديدا لكل الأقوام البدوية وأتصورها معادية للحضارة، بنت الزراعة والصناعة والاستقرار، وكنت أراها عقيمة عقم الصحراء. ولم أكن قد قرأت ابن خلدون بعد. وربما كان هذا الموقف من البدو نتيجة لما كنت أسمعه فى أسرتى وخارج أسرتى من أن الحياة ــ حياة العرب ــ قائمة على السلب والنهب والخطف والعدوان على الفلاحين. وكنت أسمع من أبى أن العرب فى منطقة شارونة ومغاغة كانوا يحتقرون الفلاحين والزراعة والعمل جملة فإذا تزوجت إحدى بناتهم من فلاح عدوا ذلك عارا وفزعوا إلى البنادق لغسل العار. وكان لدينا منهم فى جيرتنا قبائل كبيرة كقبيلة لملوم باشا والسعدى. ولم أر عربيا إلا وكان حاملا بندقية كانما البندقية أداة انتاجه أو كأنه فى حرب دائمة مع البشرية. ولم أكن أفهم كيف يمكن أن يقيم مدنية من ليس له عنوان ثابت. وكان من

محفوظاتي في القرآن أن الأعراب أشد كفرا ونفاقا. وكان كل العرب عندي بأعراباً.

وذات يوم كنت جالسا في محطة العلمين اتغدى وإذا بأحد البدو يدخل المحطة. ودون أن يسلم جلس قبالتي وشرع يأكل معي. وتجمعت في نفسي كل كراهيتي للعرب فنهضت قائلا: مين أذن لك أن تدخل المحطة؟ ونهض الرجل، وقال بلهجته البدوية: «والله لولا أننا في مبنى حكومي لطخيتك رصاصة». وكان أخي ڤيكتور على بعد خطوات مشغولا بشيء آخر، ولكنه رأى وسمع ما جرى فأسرع إليه «معلهش يا شيخ العرب.. دا لسه صغير وما يعرفش حاجة. اتفضل، اتفضل» وجذبه من ثوبه ليجلس فجلس والتفت أخي إلي وقال: «أقعد كُل» فجلست وجلس هو وعدنا إلى تناول الغداء.

وعلى الغداء القى على أخي ڤيكتور درسا في الأثنولوچيا أو الأنثروپولوچيا الاجتماعية في حضور الرجل. قال: المائدة المفتوحة من عادات العرب وهي دليل الكرم. كل مار بالصدفة مدعو تلقائيا للمشاركة في الطعام دون ضرورة لكلام أو للرسميات، كما نقول نحن «اتفضل» مثلا. وكان المتكلم الوحيد هو أخي، أما أنا وشيخ العرب فقد لزمنا الصمت حتى فرغنا من السمك الذي كنا نأكله. وشعرت بندم خفيف لأن غلظتي اختلطت بموضوع الطعام مع أن احتجاجي كان على الاقتحام وليس على الطعام. ربما كانت قلة ذوق مني وربما كان في تقاليد العرب بقايا من محل الصحراء ومشقة حياة التنقل حيث المفروض أن كل إنسان جائع إلى أن يثبت العكس. ومع ذلك فلم اقتنع تماما فقد كانت في ذاكرتي نوادر متعددة في الأدب العربي قرأتها في المدرسة الثانوية كلها تسخر من شخصية «الطفيلي» الذي يفرض نفسه أو يتسلل إلى المآدب غير مدعو لا جوعا بل فجعا. يبدو أن ثقافة حاتم الطائي أيام البداوة كانت تختلف اختلافا جوهريا عن ثقافة الأمويين والعباسيين.

وكنت أحيانا أقيم بمفردى فى پنسيون محرم بك. وسواء أكنت فى الاسكندرية أو فى العلمين فقد كنت دائما اصطحب بعض الكتب والأوراق اللازمة لى. وكان پنسيون محرم بك عبارة عن شقة يسكن فيها يهودى مصرى اسمه الخواجه معتوق وزوجته وبنتاه. وكان معتوق يتكلم العربية مثلنا، أو على الأصح العامية المصرية، وكذلك زوجته راشيل وبنتاه الكبرى استير والصغرى رينيه. وكانوا من فقراء اليهود وفيهم طيبة واضحة. وكانوا يؤجرون فى مسكنهم غرفة مفروشة أو ربما غرفتين. على كل أنا لم أر فى منزلهم غير ساكن واحد هو أخى. وكان المفروض فى غياب أخى أن أحتل أنا غرفته ولكنهم أفهمونى، بذوق بأن بنتهم الكبرى استير تنام فى السرير الكبير مع طفلتها الصغيرة فكنت أنام على الكنبة فى الصالة أمام مائدة الطعام المربعة.

وكان الخواجة معتوق رجلا قصيرا نحيلا متوسط العمر ذا شارب مقصوص أصفر وشعر أصفر أى بلوند. وكانت زوجته مثله قصيرة ونحيلة ولكنها كانت على العكس منه فاحمة الشعر وكان معتوق وأسرته فاتحو البشرة ولكن هو وحده يبدو كاليهود الغربيين، أما الباقون فكانوا يبدون كاليهد الشرقيين.

وكانت استر بين الخامسة والعشرين والثلاثين بيضاء اللون فاحمة الشعر تميل إلى السمنة فى ترهل بدرجة واضحة كالمرأة فى ريفنا حين تحمل مرارا وكانت دائما تحمل بنتها الصغيرة الوحيدة التى كانت بين العام أو العامين وترضعها أمامنا دون خجل كما تفعل الفلاحات ونساء الطبقات البلدى فى مدن مصر أسوة بايزيس وهى ترضع الطفل الالهى حوريس ولم تكن متزوجة فتحيرت فى أمر هذه الطفلة من أين جاءت. وسألت أخى ڤيكتور فأجابنى بأنه كان يسكن قبله عند الخواجة معتوق معاون محطة شاب فى خط مريوط أسمه غنيم وكان يعاشر استير فحملت منه هذه البنت، ثم نقل وترك استر دون زواج طبعا فقبلت أسرتها الأمر الواقع. وكنت أيامها استخف بطباع هؤلاء اليهود. ولكنى بعد سنوات أدركت أن هذا القبول سلوك غاية فى التمدن،

فهما يكن خطأ الفتاة فما ذنب الطفلة بنت الزنا؟ أليس هذا أرقى من وضع الوليد أمام مسجد أو كنيسة أو ملجأ للقطاء أو فى الطريق العام؟ هنا الأم الخاطئة هى التى ستدفع الثمن لأنها لن تجد بسهولة زوجا يقبلها بطفلها. ولم أعرف قط ان كان أخى ڤكتور قد «استلم» استير بعد غنيم أم لا.

أما رينيه فقد كانت أصغر منى بسنة أو سنتين أى بين الخامسة عشرة والسادسة عشرة وكانت بنتا متوسطة الجمال جذابة بمعنى «سكسى». وكانت ناهدا فاحمة الشعر ولكن كان يشوه جمالها إن إحدى عينيها كانت عليها سحابة تغطى الحدقة. وكانت رينيه فياضة الحيوية كاكثر البنات فى سنها ولكن يبدو أنها كانت بلا روادع خارجية أو داخلية لأنها كانت تنتهز فرصة جلوسى على الكنبة وتجلس على حجرى وكانها لا تعرف الفرق بين الخطأ والصواب، فكانت تسبب لى حرجا شديدا يستدعى العرق من الخجل ومغالبة النفس. وكنت أدرك العواقب منذ تلك الليلة الليلاء التى عرفت فيها الجنس لأول مرة أثناء امتحان البكالوريا فى بنى سويف لذلك كانت العواقب ماثلة أمامى فى شخص اختها استر ومولودها غير الشرعى، فكنت أدفع رينيه برفق وازحزحها عن حجرى حتى تجلس إلى جوارى.

والغريب انها كانت أحيانا تفعل ذلك أمام والديها فلا ينهرها أحد. ولهذا خطر لى أنه ربما كانت هناك مؤامرة لاصطياد كعريس لرينيه إذا وقعت فى الشرك الذى أفلت منه غنيم ربما بمقدرات غير عادية. على كل فقد أخذت حذرى من البداية إلى النهاية رغم أن الاغراء كان عظيما.

وكانت رينيه تدرس دراستها الثانوية فى إحدى المدارس الفرنسية بالإسكندرية ولذا كانت تتكلم الفرنسية بطلاقة وتحسن الغناء بالفرنسية وكان عندهم فونوغراف ببوق واسطوانات رقص أفرنجى من ماركة «صوت سيده». ولما كنا فى الأجازة الصيفية فقد كانت هذه فرصتها الكاملة لكى تسمع اسطواناتها وتتدرب على الغناء معها. وكانت كل اسطواناتها إما من أغان

فرنسية واما من موسيقى رقص صامتة مما كان شائعا فى تلك الأيام كالون ستيپ والفوكس تروت والفوكس تروت البطىء والشارلستون والتانجو والڤالس البطىء والسريع والپاسا دوبليه. وكان أشهر مغن يعبده الشباب يومئذهوتينوروسى Tino Rossi ثم مغن آخر مصرى الأصل كان اسمه رضا كير Reda Caire . ولم أعرف أبدا إن كان كير هذا هو أصلا «خير» أم أن اسمه كان صيغة من Le Caire أى القاهرة كأسم فنى مستعار.

ولازال صوت رينيه يرجع فى أذنى لحن تانجو كانت رينيه تحب دائما أن تغنيه مع تينوروسى وتقول كلماته :

La bas dans la Bavonne.
Pays des réves, des conquettes,
Lorsqu'un tango resonne,
Repétent toutes les fauvettes.

وهو شعر ساذج كأكثر كلمات الأغانى : «هنـــاك فى وادى البايون ، وطن الأحلام والفتوحات ، عندما يدوى نغم التانجو تتجاوب معه كل الطيور» (ربما أخطأت ذاكرتى فى كلمة أو كلمتين ولكن نتيجة التداعى لا بأس بها بعد مرور أكثر من خمسين سنة). لا زال النغم يلاحقنى إلى الآن.

وهكذا كانت رينيه معتوق دون أن تدرى مؤثـــرا من المؤثرات الهامة فى ثقافتى الفنية. وقد حاولت أثناء وجودى فى الإسكندرية أن تعلمنى الرقص الأفرنجى، وبدأت بالتانجو والڤالس ونجحت فى ذلك إلى حد ما. وكانت أسرة معتوق بسبب انتمائها اليهودى تعيش على هوامش الجالية الأجنبية فى الإسكندرية التى كان اقتصادها فى صميمه اقتصادا أجنبيا ، وبالتبعية كانت ثقافتها فى صميمها ثقافة أجنبية ، وكانت نسبة عظيمة من سكانها من الأجانب المحليين حتى عرفت بأنها مدينة كوزموبوليت أى «عالمية» ، وظلت هذه صفتها السائدة حتى الحرب العالمية الثانية حين استوحى جوها لورانس داريل فى «رباعية الإسكندرية» بعد أن غلفها بخياله الأسطورى وبكذب الفنان. وكانت اللغة الفرنسية فيها بمثابة «اللينجوا فرانكا» lingua

التى تعارف الشوام والجريج والأيطاليون والقبارصة والمالطيون franca والأرمن واليهود على اختلاف منشئهم اتخاذها لغة مشتركة.

كان فى الإسكندرية يومئذ نحو مائة ألف أجنبى وفى القاهرة أكثر من هذا العدد، وكان أكثر هؤلاء وأولئك من الجريج ثم الايطاليين ثم اليهود ثم الشوام ثم الأرمن فيما يبدو. وكان تجمهر كل هؤلاء حول الثقافة الفرنسية سببا فى أن اللغة الفرنسية كانت لغة التجارة ولغة الأداب والفنون الأوربية. وقد جعلنى هذا اتنبه لأهمية اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية لكل شاب يريد أن يستوعب روح العصر وأن يخط لنفسه طريقا فى الفكر والحياة.

كان لهذا التفتح الجزئى للمجتمع شبه الأوربى وللموسيقى الأوربية الخفيفة ولبعض العادات الأوربية الاجتماعية، كان لكل هذا أثره المباشر فى أنى عندما عدت إلى القاهرة فى العام التالى كنت سهل التكيف لهذه الأشياء، وكنت أقدر على تفهم ابن عمى الدكتور البكتريولوچى يعقوب عوض الذى كنا نسخر منه كلما قال: chez nous á Paris ، أى «عندنا فى باريس»، وابن عمى طالب الطب أمين عوض الذى كان يصطحبنى إلى مدرسة كلاداكس فى شارع فؤاد لتعلم الرقص الأفرنجى، وكان دائم التشبه بعادات الأرستقراطية المصرية المتفرنجة، بل وفى طريقتها فى الكلام.

غنى عن الذكر أن هذه الشهور الأربعة التى قضيتها بين الاسكندرية والعلمين كان لها وجه آخر فى المنيا. بالطبع كتب عمى إسحق من القاهرة إلى أبى فى المنيا بسفرى إلى الإسكندرية عند أخى. وبالطبع كتب أخى من الإسكندرية إلى أبى بوصولى عنده بين الإسكندرية والعلمين. ولما اقترحت على أخى ڤيكتور أن ينفق على مباشرة قال انه لا يستطيع أن يفعل شيئا لا يوافق عليه أبى، وان هذه مسألة لابد من حلها مع أبى مباشرة وكتب أخى ڤيكتور لأبى بهذا الموضوع، وأضاف أنى هددته بعد الرفض بأنى ساجازف بالسفر إلى القاهرة وأحاول أن أبحث عن عمل أتعيش منه حتى

أتمكن من مواصلة الدراسة تماما كما تقول المجلات أنهم يفعلون فى أمريكا. وهنا بدأت والدتى تنتحب كل يوم مرات. ويبدو أن أبى شرح لها سوء المصير الذى يمكن أن أتعرض له لو جازفت بالإقامة فى القاهرة دون مورد معلوم. كانت البطالة مستحكمة فى كل مكان بسبب استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية. والمصانع والشركات والمصارف بل والحكومة نفسها كل يوم توفر الموظفين والعمال. لم يكن هذا أبدا وقت البحث عن عمل. ويبدو أن دموع أمى وقلق أبى على مصيرى جعلا أبى يكتب أولا إلى أخى ثم يكتب لى مباشرة طالبا منى العودة وقائلا أن الموضوع سوف يحل.

وكان ذلك نحو أوائل سبتمبر فعدت إلى المنيا وكلى اعتقاد بأنى قد انتصرت وأن أبى قد قبل أخيرا مبدأ دخولى كلية الآداب. وبعد أيام قليلة من الهدوء قال أبى: «بعد أيام سنسافر معا إلى القاهرة لتقدم أوراقك إلى كلية الحقوق». وأحسست بأنى كنت فريسة لخدعة استدرجنى بها إلى المنيا لإيقاف دموع والدتى. قلت لأبى محتجا: «ولكنك قلت فى خطابك..» فقاطعنى بقوله: «ماذا قلت يا حمار؟ أنا لم أعد بشىء وإنما وعدت بأن المسألة ستحل. هل يعجبك ما أنت فيه الآن من الصياعة والضياع؟ لولا أنك حمار لما فكرت فى البحث عن عمل فى هذه الأيام. ألا تقرأ الجرائد؟ اعقل وادخل كلية الحقوق».

(٤)

وهكذا تجددت الأزمة. وقررت أن أجرب حظى فى الحياة دون اعتماد على أحد: أن أسافر إلى القاهرة وأبحث عن عمل فى إحدى دور الصحف أو المجلات. لابد أن فى هذه المدينة الواسعة مكانا صغيرا لى فى أى ركن من أركانها. وأنا صاحب أسلوب فى العربية وأعرف الإنجليزية معرفة جيدة وشيئا من الفرنسية ويمكن أن أعمل فى أعمال الترجمة.

وسافرت إلى القاهرة فى سبتمبر ١٩٣٢. وكان فى جيبى خمسة جنيهات أى مصاريف شهرين بحساباتى فى ذلك الزمان وكذبت على أبى قائلا إنى اتفقت بالفعل على العمل فى جريدة بمرتب أربعة جنيهات شهرية حتى لاتندب أمى مصير ابنها.

وفى القاهرة أقمت شهرا عند عمى إسحق وكنت أخرج كل يوم لاتعرف بالأدباء والصحفيين. وفى بعض أيام الجمعة كنت أتردد على صالون العقاد. وأقمت شهرا آخر عند حلمى رفاعى فى الجيزة. وكان من العبث أن أحاول تقديم أوراقى إلى كلية الأداب فبعد التجربة الأولى عرفت أنهم سيطلبون «القسط الأول» ريثما تجتمع لجنة المجانية. ثم ان طه حسين فى تلك الآونة كان قد نقله صدقى باشا إلى وزارة المعارف ورفض تنفيذ النقل ففصل من خدمة الحكومة وسادت الجامعة الاضرابات احتجاجا على طرد طه حسين إلى جانب الاضطرابات السياسية المألوفة. واستقال الدكتور محمد عوض محمد استاذ الجغرافيا تضامنا مع طه حسين ثم استقال أحمد لطفى السيد مدير الجامعة، وكانت قضية الساعة هى «استقلال الجامعة». لم أحاول أن أزور

طه حسين فى بيته هذه المرة فقد كنت أتصور أنه لابد مشغول بهمومه عن تلقى زيارات الأدباء الشبان.

وكان العقاد قد دخل السجن تسعة أشهر فى العيب فى الذات الملكية وخرج منه. فكنت أزوره فى أيام الجمعة، ولكنى لم أكن ارتاح إلى مريديه من الأدباء لأن أكثرهم كانوا عاطلين من الموهبة أو على الأصح كانوا كالحفظة أو رواة الشعر والأحاديث. وكان تملقهم للعقاد مقززا. كذلك كنت أسمعهم ينهشون فى كل أدباء البلد، لا أدرى لارضائه أو تعبيرا عن رأيهم الخاص. وكان هولا يزجرهم وإنما يستمع إلى شنئاتهم بابتسام خفيف.

وقد أتيح لى أن أقرأ كتاب أنيس منصور الذى صدر فى الثمانينات عن «صالون العقاد» وكدت أطلبه فى التليفون لأقول له أن هذا الكتاب لا يكتبه إلا أكبر عدو للعقاد. فالعقاد فيه لا يفتح فاه إلا ليسب كاتبا أو ليعرض بأديب، وهو لم يترك رجلا من معاصريه إلا ومزقه، ثم عدت بذاكرتى للماضى واستحضرت جو الصالون فتذكرت أنه كان شبيها بما روى انيس منصور، وربما تصور أنيس منصور أنه بوزويل James Boswell يكتب «سيرة صمويل چونسون» The Life of Samuel Johnson ، ولكن شتان ما بين النقد الساخر والسخرية الناقدة.

وقد داومت على صالون العقاد حتى نهاية ١٩٣٣ تقريبا ثم فترت حماستى له وانشغلت عنه بالجامعة، فغدوت أزوره مرة كل ستة شهور. ولم أحاول أن أطلب من العقاد أن يساعدنى مع الجرائد أو المجلات لاعتقادى أن الكفاءة أو الفضيلة لا تحتاج إلى وساطة أو إعلان: نوع من الإحساس بكرامة الإنسان لازمنى طول حياتى ولم أندم عليه أبدا. وقد استمر حماسى للعقاد أديبا وسياسيا حتى انضم إلى السعديين بعد خروجه من الوفد وأصبح حربا عوانا على الديمقراطية المصرية.

وكنت فى صالون العقاد مستمعا جيدا لا أشارك برأى أو كلام وربما سألت سؤالا من حين لآخر. ورغم كثرة اعتراضاتى على العقاد فيما بعد، لا أذكر أنى هاجمته فى شيء مما كتبت وفاء منى للرجل الذى بلور احساسنا الوطنى وعقيدتنا الديمقراطية وبغضنا لاستبداد الملوك والوزراء ونحن بعد إيفاع أو على أعتاب الشباب. ويبدو أن العقاد كان يحس بهذا الوفاء لأنه فى حدود علمى لم يهاجمنى أبدا بكلمة مكتوبة رغم أنه هاجم محمد مندور ورمسيس يونان، وكان ضاريا فى عداوته للاشتراكية والاشتراكيين. أما فى مجالسه الخاصة فقد فهمت من كتاب أنيس منصور انه كان يسخر من مقدمة «بلوتولاند».

وفى ديسمبر ١٩٣٢ استأجرت شقة صغيرة فى حارة السقايين بحى الناصرية عند نهاية شارع عماد الدين الذى أصبح فى عهد عبد الناصر «شارع محمد فريد»، وكان امتدادا لشارع عماد الدين. ثم انتقلت إلى حجرة شاسعة مستقلة بمرافقها فى المنطقة ذاتها ولكنها أقرب إلى ميدان عابدين. ولم أكن أعرف شيئا عن أمور الطهو فكان كل طعامى من البيض والفول المدمس والطعمية ومن العلب المحفوظة ولاسيما السردين والسالمون لأنهما كانا أرخص من البولبيف الذى كنت أشترى العلبة منه بأربعة قروش مرة فى الإسبوع فتكفينى لاكلتين. كذلك كان طعامى من الجبنة والزيتون والحلاوة الطحينية. وكان هناك مطعم فى عمارة اللواء القديمة بجوار ميدان الأزهار كنت أتردد عليه مرتين اسبوعيا لأكل كل مرة نصف رطل كباب وكفتة (أقل قليلا من ربع الكيلو) بقرشين ثم خمسة مليمات للعيش والسلطة ومع ذلك فقد أفسدت كثرة أكل السردين امعائى فكنت أصاب كثيرا بالإسهال.

وفى شهر يناير ١٩٣٣ حدثت معجزة أدخلت كثيرا من النظام على حياتى. فذات صباح كنت أمر فى شارع إبراهيم باشا الذى نسميه منذ ثورة ١٩٥٢ شارع الجمهورية والتقيت مصادفة أمام فندق شبرد القديم بقريب لى

بعيد القرابة من شارونة يدعى يعقوب فام كان سكرتيرا لجمعية الشبان المسيحية . وكان يعقوب فام قد حصل على الماچستير فى التربية من جامعة ييل بامريكا وعاد إلى مصر ليشغل هذا المنصب التربوى الهام ــ واعتقادى أنه أتم تعليمه فى أمريكا بمنحة من الإرساليات الأمريكية أو بتزكية منها للحصول على تلك المنحة . وأخذ يعقوب فام يسألنى عن أبى وأعمامى وعن أحوالى فأخبرته بإيجاز عن محاولاتى لدراسة الآداب وموقف أبى منها . قال باهتمام : «لماذا لاتسير معى خطوتين إلى جمعية الشــبان المسيحية فهى على بعد دقيقة من هنا وتحدثنى عن كل شىء» .

وسرت معه إلى الجمعية فوجدت شبانا يلعبون الباسكت بول فى الحوش وآخرين جلسوا على مقاعد من الخيرزان يشربون الشاى أو يلعبون الدومينو. ومر بى فى الصالون الكبير المؤثث بالفوتيلات الجسيمة فوجدت شبابا جالسين فى استرخاء منهم من يقرأ الكتب ومنهم من يقرأ المجلات الأجنبية ، وكان هناك جو من الهدؤ فرض نفسه على كل شىء ، جو النادى لا جو القهوة . ودخل بى يعقوب فام إلى المكتبة فوجدتها عامرة حقا بالكتب الانجليزية . وبعد أن فرغنا من الدور الأرضى قال : «ألا تحب أن ترى أين أسكن ؟ أنا أقيم هنا فى الدور الأول» . وصعدنا معا الدرج الرخامى الواسع ووجدت نفسى فى جناح فسيح خصص مسكنا له بوصفه سكرتير عام «الواى» (وهكذا كانوا يسمون جمعية الشبان المسيحية) اختصارا لاسمها Y.M.C.A. وكان الجناح مؤثثا على الطريقة الأمريكية وبه مدفأة فى أحد الجدران وعدد كبير من الفوتيلات ومائدة جميلة وبعض الصور الزيتية المعلقة على الجدران .

وأعاد على السؤال باهتمام فشرحت له الموضوع من بدايته إلى نهايته فى قصة خلافى مع أبى فى موضوع تخصصى العالى . قال : «مادمت تحب الأدب فيجب أن تنتفع من مكتبتنا لأن فيها كتبا كثيرة فى الأدب الإنجليزى والأدب الأمريكى ولكنك لاتستطيع الاستعارة منها إلا إذا كنت عضوا فى

الواى». ثم صمت ونظر فى ساعته ثم قال: «الآن وصل الأستاذ سلامة موسى. إنه يساعدنا هنا كمثقف للشباب ويأتى كذا مرة فى الأسبوع. تعالى أقدمك إليه. سوف تستفيد منه فائدة عظيمة.

(٥)

وخفق قلبى وبدا الفرج على وجهى. هذا هو ثالث العمالقة الذين تعلمت عليهم وفتنت بهم على البعد، وهذا هو القدر يجعلنى التقى به دون موعد. وذكرت ليعقوب فام أنى درست أكثر مؤلفات سلامة موسى وأنى متأثر بكثير من أرائه وأنى أتابع «المجلة الجديدة» بانتظام. ونزل بى يعقوب فام إلى الدور الأرضى مرة أخرى وعرفنى بسلامة موسى ثم اختفى. وبعد ربع ساعة عاد حاملا بطاقة عضوية باسمى وسلمها لى قائلا: «بهذه البطاقة تستطيع أن تستعير الكتب وتستعمل المكتبة». وعرفت أنه دفع من جيبه رسم اشتراكى فى الجمعية وقدره جنيهان. قلت: «ولكنى لا أستطيع رد هذا المبلغ لك». فضحك فى حنو وأجاب: «اعتبره سلفة تردها لى بعد أن تتخرج من الجامعة وتعين فى وظيفة بمرتب».

وبقدر ما وجدت طه حسين مهيبا وعباس العقاد شامخا وجدت سلامة موسى متواضعا. كان غزير العلم فى غير تكلف. وكان سلامة موسى رجلا قصير القامة قمحى اللون ثقيل العظام كبير الرأس واسع العينين كأنما فى عينيه المغرورقتين دائما علامة استفهام دائمة وحنو غير مكشوف. ولم تكن هيئته تدل على شيء: كان يمكن أن يكون مدرسا بالمدارس الثانوية أو طبيبا أو رئيس مصلحة حكومية. ولكن ما أن يبدأ فى الكلام حتى يتدفق علمه الموسوعى ويتجلى ذكاؤه الحاد كالنصل القاطع.

وقاد سلامة موسى خطاى نحو الاشتراكية فوجهنى إلى قراءة مسرحيات

برنارد شو Bernard Shaw أكاد أقول من الجلدة للجلدة، وكان يناقشها معى كل أسبوع، ويشرح لى العلاقة بين الأدب والمجتمع ومعنى الواقعية الاشتراكية ومعنى الفابية Fabianism ناقشت معه «الرجل والسـلاح» Arms and the Man و«بيجماليون» Pygmalion و«الماجور بربارة» Major Barbara و«مهنة مسزوارن» Mrs. Warren's Profession و«القديسة جان» Saint Joan (أى جان دارك) و«الإنسان والسوپرمان» Man and Superman .. إلخ. وكنت أقرأ هذه الأشياء فى طبعة تاوخنيز الألمانية Tauchnitz التى كانت شائعة يومئذ فى مصر شيوع طبعة الپنجوين Penguin فيما بعد.

كذلك دلنى سلامة موسى على هـ.ج ولز H. G. Wells فقرأت منه رواية «آلة الزمن» The Time Machine، ورواية «جزيرة الدكتور مورو» The Island of Dr. Moreau وذلك الكتاب الضخم فى تاريخ العالم الاقتصادى المسمى العمل والثروة والسعادة فى الجنس البشرى Work, Wealth and Happiness of Mankind وكان من بين الكتب المقررة علينا فى مدرسة التجارة العليا وكان موزعا علينا فى المدرسة بالمجان. ونظرا لضخامة الكتاب فقد كان سلامة موسى يختار لى الفصول الأساسية لأقرأها ويناقشها معى. كذلك قرأت فصولا عديدة من كتاب ولز الشهير «موجز تاريخ العالم» Outline of the History of the World. ومن سلامة موسى سمعت لأول مرة عن كننجهام جراهام Cunningham Graham والاشتراكية الفابية وعن سيدنى وبياتريس وب Sidney and Beatrice Webb وكتابهما الشهير: «الشيوعية السوفيتية» حضارة جديدة Soviet Communism: A New Civilization. وكان سلامة موسى أيضا من أسبق من فتحوا عينى على الأدب الروسى. وكان شديد الاهتمام بمكسيم جوركى، ولكنه نصحنى أيضا بقراءة «الحرب والسلام» War and Peace «وأنا

كارنينا» Anna Karenina لتولستوى Tolstoy و«الجريمة والعقاب» Crime and Punishment و«الأخوة كرامازوف» The Brothers Karamazov لدستويفسكى Dostoevsky .

ووجدت سلامة موسى صريحا فى اشتراكيته، صريحا فى زندقته، بينما وجدت العقاد زنديقا يغطى زندقته بمقولاته الفلسفية، فيؤله الشعراء ويسوي بين وحيهم ووحى الأنبياء ويجاهر بعدائه للاشتراكية وبدعوته للفردية. كان العمالقة الثلاثة زنادقة، كل على طريقته الخاصة. كانت زندقة العقاد من منطلق مثالى، وزندقة سلامة موسى من منطلق مادى، أما طه حسين فقد كانت آية زندقته كتابه «فى الشعر الجاهلى» الذى قال فيه صراحة إن قصة إبراهيم وإسماعيل وبناء الكعبة ليست لها حقيقة تاريخية بل هى مناقضة للتاريخ. وكان رفضه وليد العقلانية والمنهج العلمى. فإذا كانت كلمة الزندقة كلمة جارحة فلنقل إن هؤلاء الثلاثة كان لهم فهم خاص للدين يختلف تماما عن المفهوم العام، فهو كإيمان الفلاسفة والعلماء بعد هتك الاقنعة الاجتماعية والفكرية.

ولا اعتقد أن سلامة موسى كان مسيحيا إلا بالميلاد. وليس معنى هذا أنه كانت له اختيارات أخرى، فقد كان يضع جميع أديان التوحيد فى سلة واحدة، وكان يتكلم عن الثالوث الأوزيرى كما يتكلم عن الثالوث المسيحى. وكان عاجزا عجزا تاما عن الميتافيزيقا بسبب تكوينه العلمى فكان ينظر إلى كافة الأديان من وثنية وتوحيدية نظره إلى ظواهر أنثروبولوچية، أى مجرد فولكلور راق. واعتقد أنه كان محدود الخيال متخففا من الرموز. كان لا يعرف إلا الخيال العلمى أما الخيال الأدبى فلم يكن له عنده وجود.

وكان من دراويش مصر القديمة دائم الدعوة للاهتمام بدراسة حضارة مصر الفرعونية وكان عنده شموخ القبطى المتمسك باصلابه الفرعونية حضارة وأمجادا. وقد اعارنى بعض كتب لبريستيد James Breasted واليوت

سميث Elliot- Smith وفلندروز پيترى Flinders Petrie لاقرأها، وكان يعيننى بعرضها لى عرضا شفويا. وكان سلامة موسى يكاد لا يحس بوجود اليونان.

وبعد أن قرأت رواية ولز «جزيرة الدكتور مورو» شرح لى سلامة موسى معنى الخيال العلمى وما فعله ولز بنظرية داروين فى التطور، حيث تصور أن الدكتور مورو اكتشف أمصالا تعجل بتطور الحيوانات إلى مرتبة النوع البشرى، وأجرى تجربته الناجحة على نمرة اسمها ريتا، فاكتسبت بالأمصال بعض العواطف البشرية ووقعت فى غرام الدكتور مورو، ولما لم يلتفت الدكتور مورو إلى عواطفها وكانت عاجزة عن الكلام، غلبتها دموعها فبكت.

ولا أذكر كيف انتهت الرواية، ولكنى بعد كل هذه السنوات المديدة استطيع أن أرى فيها معالجة لأسطورة پيجماليون وجلاتيا الأغريقية، وفيها خلق الفنان پيجماليون تمثالا لفتاة رائعة الجمال وعشق صنع يديه فتمنى على الالهة أن تشيع فيها الروح، فاستجابت الآلهة لدعائه. ولكن الفتاة جالاتيا بعد أن دبت فيها الحياة لم تتجاوب مع خالقها فصلى إلى الالهة أن تردها حجرا كما كانت فكان له ما أراد، وبكى الفنان حظه العاثر. ولكن فى «جزيرة الدكتورمورو» نجد أن المخلوقة هى التى تعشق خالقها دون جدوى وليس العكس.

وفى «بيجماليون» برنارد شو نجد نفس الأسطورة معالجة على نول اجتماعى: فجالاتيا عند شو هى البنت الفقيرة الجاهلة الوضيعة المنبت والبيئة، إليزا Eliza Doolittle ، بائعة الزهور بجوار دار الأوبرا فى كوفنت جاردن بلندن Covent Garden، وقد جعل منها البروفسور هيجنز Professor Higgins بتدريبها على النطق الراقى واللغة الراقية والسلوك الاجتماعى الراقى نموذجا رائعا لفتاة المجتمع الراقى. وتعشق الفتاة اليزا معلمها وتتمنى أن تتزوج منه ولكنه ينصرف عنها لعلمه بأن كل ما حصلته من تطور

هو الرقى الظاهرى المكتسب فحسب، وأن البنت الجاهلة الفظة بنت العاطل السكير لا تزال قابعة بداخلها ولا سلطان له عليها، تماما كنمرة الدكتور مورو التى لم تأخذ من الإنسان إلا عواطفه أما إدراكها فلا يزال إدراك النمرة.

والأرجح أن معالجة موضوع بيجماليون على هذا المستوى يوصد الباب أمام دعاة المساواة القائلين بأن الفوارق بين البشر أو بين الأحياء هى مجرد فوارق اجتماعية مكتسبة نتيجة للفوارق الطبقية ومن الممكن الغاؤها بالغاء الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

هذا بعض ما تعلمته من سلامة موسى فى مستهل حياتى. وأهم من كل هذا ما أدخله سلامة موسى فى حياتى من تنظيم. فقد كنت خلال السنة السابقة (١٩٣٢)، سنة التجوال بين القاهرة والمنيا والإسكندرية والعلمين، أقرأ كثيرا ولكن قراءة غير منتظمة لعدم انتمائى إلى جهة معلومة أو إلى تخصص محدد، ولعدم وجود مرشد فكرى يقود خطاى ويوجه حيويتى فى إتجاه مثمر. فلما عرفت سلامة موسى أحسست بأنه كان يوجه قراءاتى فى اتجاه واضح المعالم.

كانت أكثر قراءاتى تحت إشرافه بالإنجليزية. وكانت هناك أشياء لا يستطيع سلامة موسى أن يعلمنى إياها، كالأدب العربى القديم. وكانت لسلامة موسى أراؤه فى الأدب العربى المعاصر وفى انداده من الأدباء والمفكرين، ولكنها كانت عندى مجرد وجهات نظر لا تقيدنى فى شيء.

بدأت أعلم نفسى منذ اللحظة الأولى لانتقالى الثانى إلى القاهرة فى خريف ١٩٣٢. فاستخرجت بطاقة استعارة خارجية من دار الكتب فى باب الخلق بضمان ابن عمى المهندس توفيق إسحق عوض الذى كان مهندسا فى كبارى السكة الحديد. وقد كان حديث التخرج من مدرسة السنترال أو مدرسة الطرق والكبارى بباريس. وحين أقول بضمان أقصد بموجب استمارة

يوقع عليها موظفان فى الحكومة لا يقل مرتب أى منهما عن كذا جنيها شهريا بشهادة رئيس المصلحة وبتصديق خاتم الدولة تماما كما لا نزال نفعل الآن فى ١٩٨٥.

وابتكرت طريقة للتثقيف الذاتى: كنت أقرأ دراسات العقاد عن المتنبى مثلا فأقصد إلى دار الكتب واستعير ديوان المتنبى وأكب عليه نحو أسبوعين محاولا استقصاء الظواهر التى رصدها الناقد فى شعره، وقد استعين ببعض الشبان فى قسم اللغة العربية بكلية الأداب لفهم ما يستغلق على. فإن قرأت كتاب طه حسين عن «رجعة أبى العلاء» انطلقت إلى دار الكتب واستعرت «سقط الزند» و«لزوم مالا يلزم» استعارة خارجية وفعلت بها نفس ما فعلته بالمتنبى. وكان يسمح فى كل مرة لى بثلاثة كتب فى آن واحد. وفعلت نفس الشيء بالمعلقات وبديوان أبى العتاهية. وحين صدر كتاب العقاد عن ابن الرومى انطلقت أيضا إلى باب الخلق واستعرت من دار الكتب ديوان ابن الرومى. لم يكن لى استاذ فى الأدب العربى، فجعلت من طه حسين والعقاد اساتذتى فى الأدب العربى.

وقد نجح معى — فى غيبة المعلم — منهج قراءة النقد قبل قراءة النص. لأن النقد كان بمثابة الأنوار الكشافة التى كانت تجلو لى عتمة النصوص ومع ذلك فأنى أعترف بأن هذا المنهج كان ناقصا، لأنه شكل ذوقى وفهمى بافكار مسبقة عن الأدب العربى القديم.

ولكن أليس هذا ما يفعله الطلبة فى الجامعات؟ يعرفون الشعراء والناثرين، بل ويحكمون عليهم عن طريق الأستاذ المحاضر قبل أن يقرءوا النصوص؟ ما الفرق إذن؟ الفرق هو إمكانيات الحوار. وجامعات بلا حوار كتلاميذ بلا سقراط.

وهكذا استطعت بفضل سلامة موسى وبفضل دار الكتب أن أدرس دراسة منتظمة فى الأدب الإنجليزى وفى الأدب العربى على السواء. وربما استطعت بين أكتوبر ١٩٣٢ وأكتوبر ١٩٣٣ أن احصل ضعف ما كان يحصله طالب الجامعة فى عام واحد.

(٦)

وبين اكتوبر ١٩٣٢ وأكتوبر ١٩٣٣ حدث لي شيء آخر أهم ما يكون في حياتي، وهو أني تعرفت على الحياة الأدبية والصحفية المصرية الجديدة. ففي ١٩٣٢ مات شوقي، وكان قد سبقه حافظ إلى الرحيل، وكانت مدرسة أبوللو في أوجها بقيادة أحمد زكي أبو شادي، وإبراهيم ناجي، وعلي محمود طه المهندس، تصدر مجلة «أبوللو» الشهرية. وتعرفت على أبي شادي وناجي ومن معهما من الشعراء الشبان. وكان شعر المهجر يأتينا بانتظام فنترنم به في شوارع القاهرة وميادينها ولاسيما شعر إيليا أبو ماضي. وسطع من بعيد كشموس الليل أبو القاسم الشابي، فكنا نحفظ شعره كأنه انجيل الحركة الأدبية الجديدة. وفي القاهرة سطع نجم محمد عبد المعطي الهمشري وطاهر أبو فاشا وحسن حبشي، ثم مختار الوكيل ومحمود حسن إسماعيل وصالح جودت، وكانوا في ميعة الشباب. ومعهم فتى في الجامعة مات منتحرا كان اسمه العاصي، ثم انضم إليهم عبد الرحمن الخميسي بعد أعوام قليلة.

وكانت السمة العامة لمدرسة أبوللو هي أنها مدرسة الثائرين على شوقي. ولم يكن شوقي يومئذ وثناً كما هو الآن عند الرجعية العربية وفي السرادق الأباظي على صفحات «الأهرام» أيام السادات ومبارك، وفي برامج فاروق شوشة في التليفزيون المصري، بل كان حقيقة حية من لحم ودم، نتندر بأشعاره السخيفة ونمجد أشعاره النبيلة.

وكانت مدرسة أبوللو تحس بأن الشعر العربي الحديث في محنة بسبب رفعة

بلاغة شوقي وعظمة تزييفه للبيان العربي والأوزان التقليدية. وكانت تحاول أن تقول كلمة صدق بثورة العروض وبالخيال العاطفي وبالقاموس الشعرى الغائم الحالم، ولكنها لم تتجاوز في قلقها العروضي قلق الأندلسيين. وقد شاركت في أعمال هذه المدرسة على استحياء ونشرت مجلة أبوللو على الأقل قصيدة من قصائدي في أخر عدد من أعدادها عام ١٩٣٣.

وكنت في الوقت نفسه أتردد على بعض دور الصحف الوفدية، مثل «كوكب الشرق» و«الجهاد» و«الضياء» و«الوادي»، وانشر فيها بعض المقالات الأدبية وبعض القصص القصيرة المترجمة مثل قصة «الموعد» لادجار الان پو. وفي تلك الفترة تعرفت على أزهري ضرير اسمه الدكتور محمد غلاب كان قد أتيح له ما أتيح لطه حسين من علم في فرنسا فلما عاد إلى مصر حاول أن يؤدى دورا في حياتنا الثقافية، فأصدر مجلة أسبوعية اسمها «النهضة الفكرية» لا أظن أنها عاشت أكثر من سنتين أو ثلاثا، وكانت من نمط مجلة «الرسالة». وقد شاركت في تحرير «النهضة الفكرية» بين أكتوبر ١٩٣٢ وأكتوبر ١٩٣٣، ولازلت أذكر مقالا لى في هذه المجلة أقارن فيه بين العقاد والدكتور چونسون الذي كان الدكتاتور الأدبي في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر ومقالا أخر فيها عن الناقد هازليت وما يسمى «روح العصر». لابأس بالنسبة لغلام في الثامنة عشرة من عمره.

وسواء كتبت في الجرائد اليومية أو في المجلات فقد خرجت من دور الهواية إلى دور الاحتراف فكنت أتقاضى مكافآت على ما أكتب أو أترجم وكان متوسط ما كنت أتقاضاه شهريا يتراوح بين جنيهين وثلاثة جنيهات. وليس بين مقالاتي مقالة واحدة في السياسة، بل كانت كلها في الأدب مؤلفة كانت أو مترجمة. وكان دخلي الشهري يكفيني للحياة كما يحيا طلاب الجامعة من أوساط الحال، وكان في استطاعتي أن أضاعفه لو أني تفرغت

للكتابة أو الترجمة ولكنى آثرت أن أكتفى بهذا الرزق البسيط حتى لا أجور على ساعات الدراسة والإطلاع.

وكانت أخبارى تصل المنيا أولا بأول عن طريق عمى أو أولاد عمى، وفى أحيان قليلة منى مباشرة لتطمئنهم- تطمئن أسرتى- على أنى لا أتضور جوعا فى القاهرة، رغم أن عدم انتظام النشر كان كثيرا ما يسبب لى ارتباكا ماليا مؤقتا. ورغم هذه التقارير المطمئنة نسبيا عن حالتى كانت دموع أمى لا تتوقف ولا أدرى ان كان ذلك قلقا على حاضرى ومستقبلى أم كان بسبب القطيعة الكاملة.

المهم أنه فى سبتمبر ١٩٣٣ كتب إلى أبى خطابا يطلب فيه عودتى إلى المنيا ويعلن صراحة موافقته على دخولى كلية الأداب. ولا أدرى لماذا تحرك أبى لهذه المصالحة وتغير الاتجاه ١٨٠ درجة. هل كان ذلك بضغط من أمى أم ان نجاحى الأولى فى الاستقلال والاستقرار أصابه بذعر حقيقى من أن تكون هذه بداية السقوط والانحراف فى تيار الصحافة والصحفيين.. أى أنى بدأت فى طريق اللاعودة.

لقد كان الصحفيون والأدباء، شعراء كانوا أم ناثرين، والممثلون والموسيقيون والمغنون والرسامون حتى تلك الأيام موضع ريبة المجتمع، حتى أنه كان من شبه المستحيلات أن تقبل أسرة محترمة تزويج بنتها من رجل يشتغل بإحدى هذه المهن ولو على سبيل الهواية، فما بالك بالاحتراف.

كان أبناء هذه المهن يبدون للرجل العادى كقبيلة من الغجر الذين لا تحكمهم قوانين العرف والأخلاق السائدة. وكان أصدق وصف للأديب أو الفنان هو وصف كارمن فى الأوبرا المشهورة للحب فى أغنيتها المشهورة:

«الحب ابن امرأة بوهيميـــة»

«لم تعرف القوانين أبدا، أبدا».

ومن يعد بذاكرته إلى ما رواه توفيق الحكيم عن رأى الناس فى الفنانين أيام شبابه فى العشرينات أى أيام سيرته فى «أهل الفن»، من مشخصاتيه وطبالين وزمارين وشعراء وروائيين ومؤلفى تياترو، يستطيع أن يرى المحاذير التى كان أبى يحاول بقسوة أن يجنبنى أياها. لقد كان أبى رجلا حكيما، ولكن من الحكمة ما قتل.

وفى أيامنا هذه لاتزال هذه النظرة سائدة فى الريف المصرى بالنسبة للشاعر أبى ربابة وللمداحين ونسائهم من منشدى سير «ناعسة وأيوب» و«عزيزة ويونس» وملاحم الهلالية والزناتية والزير سالم وعنترة. وقد رأيتهم أيام تجربتى «الپاستورالية» فى الفيوم التى دامت من ١٩٦٦ حتى ١٩٨٠، رأيتهم كيف يطوفون بالعزب فى اسمال كالشحاذين وينقدون بالكيلة من محصول الموسم، وكيف يعاملون بغير احترام حتى من بسطاء الفلاحين.

وقد كان هناك بالفعل شيء فى سلوك الأدباء والفنانين يقارب بينهم وبين «ابن الغجرية» التى لم تخضع لقانون أبداً فى أغنية كارمن الشهيرة، بل ويشيع عنهم صفة الانحطاط. فحين جئت إلى القاهرة وبدأت أخالط الأدباء والصحفيين كنت أسمع نوادر نواسية عن بعض كبار الأدباء تشيب لها النواصى، وفى مقدمتهم شوقى والعقاد.

وكانت قهاوى السيدة زينب وميدان الأزهار فى باب اللوق وبعض قهاوى عماد الدين شبيهة فى تلك الأيام بقهوة ريش فى زمن عبد الناصر، فكان يلتقى فيها الأدباء الشبان وينحلون فروة الأدباء الشيوخ ويتبادلون الرأى فى إنتاجهم أو فى إنتاج بعضهم بعضا. ولا علم لى طبعا بمدى صدق ما كانوا يرددونه من اشاعات هذه التى يسميها المتفيهقون «شائعات». وكنت أسمع كل هذا الهذر فى صمت ولا أشارك فيه بكلمة ولا أظن أنى كنت أجد متعة فى سماعه.

ولست أظن أن الأدباء والفنانين بالضرورة أشد انحطاطا من غيرهم من المواطنين. فظاهرة الشذوذ الجنسى مثلا قد نجدها كذلك بين الوزراء وبين القضاة وبين العسكريين وبين الرهبان وعلماء الدين فى كل ملة وبين الأسطوات والعمال والفلاحين والتجار والأطباء، نجدها فى كل مهنة وعلى كل مستوى، نجدها فى كل شعب من الشعوب، ونجدها بين العظماء وبين المغمورين. وقد قرأت بيانات لجماعات «المرحين» (الشواذ جنسيا فى أمريكا) خلال السبعينات فوجدتهم يباهون فيها بأنهم يمثلون عشر السكان فى الولايات المتحدة، وأنهم أقلية كبيرة يجب أن يحسب لها حساب، وهم يطالبون بالحرية والمساواة والاخاء، ويذكرون الناس بان ليوناردو دافنشى وشكسبير وتشايكوفسكى وهمرشولد وهربرت فون كارايان وربما سقراط وأفلاطون.. الخ كانوا من بينهم.

أقول أن الأدباء والفنانين ليسوا بالضرورة أحط من غيرهم أخلاقا ولكن مشكلتهم أنهم يفعلون فى العلن مايفعله الغير فى السر. وكم من «رجل محترم» فى الهيئة الاجتماعية يخون زوجته بلاحساب أو يتسرى بلاحساب أو يتعاطى الخمر بلاحساب أو يستدين بلاحساب.. إلخ ولكنه فى كل ذلك يراعى أن يقيم واجهة من السلوك الاجتماعى المنضبط فلايحس أحد كثير أن وراء هذه الواجهة خرابا خلقيا كاملا. بل أكاد أقول أن أكثر رذائل الأدباء تدخل فى باب الرذائل الخاصة التى لاتضر بأحد غير أصحابها، أما رذائل الناس «المحترمين» فكثيرا ماتكون رذائل عامة كالرشوة والظلم ونهب المال العام وأكل مال اليتامى والمستضعفين.. إلخ.

وفى أوائل سبتمبر سنة ١٩٣٣ عدت إلى المنيا بين أهلى لأوقع معاهدة مع أبى: وعدت أبى أنى سأعد نفسى باجتهادى لكى أصبح أستاذا فى الجامعة فلاأرتزق من قلمى، وبهذا أهدئ مخاوفه بأن تكون لى مهنة شريفة أرتزق منها

فلاأؤجر قلمي لمن يدفع أعلى ثمن أو أبيع ضميرى اتقاء للجوع. ومقابل هذا وافق أبى على التحاقى بكلية الأداب. وهكذا عادت الأمور إلى مجاريها.

وفى أكتوبر ١٩٣٣ دخلت كلية الأداب للمرة الثانية بعد أن ضاعت على سنتان. ضاعت؟ لا.. فحين عدت إلى السنة الأولى بكلية الأداب كانت قراءاتى الواسعة قد شحذت ملكاتى، وكانت تجاربى الصحفية والأدبية قد انضجتنى سنوات وسنوات. وكنت فى الثامنة عشرة من عمرى. وهكذا بدأت رحلتى الأدبية.

وخرجت من كلية الآداب فى مايو ١٩٣٧ بعد أربع سنوات من التخصص فى اللغة الإنجليزية وآدابها وبنهمى العقلى الشديد استوعبت حضارة أوروبا وآدابها، من اليونان حتى مستر اليوت، من خلال الأدب الإنجليزى. وكنت أعرف باجتهادى، وباجتهادى الخاص، عن التراث العربى أكثر مما كان يعرفه أى خريج فى قسم اللغة العربية فيما يسمى بالأساسيات.

وكنت اعد نفسى لكى أضيف صفحات إلى الأدب العربى الحديث إلى جانب تخصصى الأكاديمى فى الدراسات الانجليزية، فبرزت فى تفكيرى قضية الصراع بين القديم والجديد. وكانت هذه فى الواقع قضية المجتمع المصرى بصفة عامة. وكانت الحلول التى أهتديت إليها تقوم على ركل كل تراث أخذناه عن عصور الانحطاط، والاستفادة من تجارب الحضارات الراقية فى تجديد الحياة من كل الوجوه. وهكذا بدأ اللاتفاهم الكبير بينى وبين المجتمع التقليدى.

جاردن سيتى ١٩٨٥

(٧)

. وقد ظللت على خشوعى أمام عبقرية العقاد رغم ندرة ترددى على صالونه حتى صيف ١٩٣٧، حين حدث شيء جعلنى أراجع بعض أفكارى عنه. فحين قررت الجامعة ايفادى فى بعثة إلى كامبريدج للبحث فى الأدب الانجليزى توطئة لقيامى بالتدريس فيها عند عودتى، قررت أن أزور العقاد قبل سفرى من باب الأدب لابلاغه بهذا التطور الهام فى حياتى ولطلب النصح منه بشأن دراستى المتخصصة هذه، وقد كان.

قلت للعقاد إن الموضوع الذى قبلت جامعة كامبريدج تسجيله لدرجة الدكتوراه هو «تقاليد التعبير الشعرى فى الأدبين الانجليزى والفرنسى» باختصار: إن رسالتى سوف تكون حول «لغة الشعر». كذلك قلت له إن كليتى فى إنجلترا قد اختارت الأستاذ چورچ رايلاندز George Rylands ليكون مشرفا على رسالتى.

وإذا بالعقاد ينفجر فى سيل من السخرية المريرة التى سببت لى ألما شديدا. قال: «ولماذا تضيعون الوقت على هذه الموضوعات المنعزلة عن الحياة؟ لماذا لاتكتب رسالة فى موضوع: نداء الباعة فى الشارع؟ إن نداء الباعة فيه دلالات تعرف منها خصائص كل أمة. يجب أن تكون الأبحاث الجامعية أقرب إلى الحياة الواقعية»..

وحملقت فيه دهشة لأنى لم أتصور أنه كان جادا فى كلامه وحسبته يسخر منى. ومع ذلك فقد وجدته يتكلم فى جدية مطلقة. ولم أدر ماذا أقول فذكرته فى أدب أن الجامعة تعدنى لأكون مدرسا للأدب الإنجليزى فلابد أن

تكون أبحاثى كلها متصلة بالأدب الإنجليزى، فأخذ يهاجم الجامعة والجامعيين، ويتهمهم بالانفصال عن الحياة. ولم أفهم مبررا لهذه الحملة على الجامعة والجامعيين فى غير مناسبة، فازداد استيائى وازدادت حيرتى. ووجدت من العبث أن أجادل العقاد فى شىء من ذلك، فانصرفت كاسف البال. كان ذلك فى سبتمبر ١٩٣٧، وكانت هذه آخر مرة زرت فيها العقاد. ولم أره بعد ذلك إلا غرارا مرة كل عام أو عامين فقد كنت التقى به فى مكتبة الانجلو المصرية حيث كان يحب أن يجلس مع صاحبها صبحى جريس الذى نشر له أكثر كتبه بعد خروجه من الوفد. فكنت دائما أحييه فى أدب وأتبادل معه عبارات قليلة. وكان دائما بشوشا معى، ولم أفهم لماذا كان يخاطبنى بعبارة: «يامولانا»، فظنى أن هذه العبارة لا يخاطب بها إلا علماء الدين المسلمون.

وكنت أعلم أن العقاد كان لا يحمل حبا كثيرا للجامعة والجامعيين. وكان فى كلامه لا يخفى زرايته بالجامعة. وكنا نعزو غضبه على الجامعة إلى أنه لم يكن يحمل إلا الشهادة الابتدائية ولعله كان يتمنى أو ربما حاول أن يكون أستاذا فى الجامعة ولو بالانتداب ولكن التشدد الجامعى المعروف فى المؤهلات الشكلية حال دون ذلك. وقد قرأت فى بعض الكتب عن العقاد أنه كان يعلم فى الجامعة وهو كلام جهال أو أفاكين من دراويش العقاد، فالعقاد لم يحاضر ساعة واحدة فى الجامعة (لاحظ أن بعض دراويش الأفغانى ينسبون إليه أنه علّم فى الأزهر، وهو مالم يحدث بتاتا). ومع ذلك فقد كان ما برأس العقاد من العلم يربو على علم خمسة أساتذة مجتمعين من تخصصات مختلفة.

ورغم كل هذا فلازلت فى حيرة تامة من آخر كلمات سمعتها من العقاد فى بيته قبل سفرى إلى انجلترا. فنحن دائما نسخر من الأكاديميين لمغالاتهم فى الاهتمام بالجزئيات العقيمة فى دراساتهم فنقول مثلا أن هذا الأستاذ

قضى أربع سنوات ليضع كتابا عن «استعمال الفصلة في إنجليزية العصور الوسطى»، ولكننا لا نطلب أبدا من طالب الأدب الإنجليزى أن يدرس علاقة نداء «ور ور يا فجل» بالمجتمع.

وقد كنا نسمع فى تلك الأيام أن العقاد بعد طرده من الوفد فى ١٩٣٥ مر بفترة عصيبة امتدت سنوات حتى انضمامه إلى السعديين فى ١٩٣٨ وأنه عاش بلا موارد وعرف الضنك الحقيقى الذى جعله فيما قيل باع مكتبته وفكر فى الانتحار. وربما كانت تطبيقاته الغريبة التى ذكرتها مجرد انعكاس للمرارة العميقة التى كان يحس بها آنذاك.. على كل فقد جعلته تلك الأزمة الرهيبة يتنكر لكل ما كان يمثله فى أذهان الشباب فى جيلى. فتحول إلى كتابة «العبقريات» الدينية وأجر قلمه للسعديين بل وأكثر من ذلك، نظم القصائد فى مدح الملك فاروق. وأصبح لا شاغل له إلا هجاء الشيوعية والشيوعيين وكأنما كان يرى الروس قادمين. واشتغل فى أخبار اليوم وأعلن الحرب على حركات التجديد فى الشعر.

كان من أهم الأحداث الأدبية التى جرت فى الثلاثينات حبس عباس محمود العقاد تسعة أشهر بتهمة العيب فى الذات الملكية أيام دكتاتورية صدقى الأولى وتنصيب العقاد أميراً للشعر بعد موت شوقى فى ١٩٣٢ وازدهار مدرسة أبوللو منذ سنة ١٩٣٠ وأفولها بإغلاق مجلة «أبوللو» عام ١٩٣٣ وهجرة أحمد زكى أبو شادى إلى أمريكا، وإصدار أحمد حسن الزيات لمجلة «الرسالة» الأسبوعية، وأحمد الصاوى محمد لمجلة «مجلتى» الشهرية. كذلك كان من أهم الأحداث الأدبية ظهور «عودة الروح» لتوفيق الحكيم فى سنة ١٩٣٣.

لم تستطع حكومة صدقى باشا تقديم العقاد للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية لأنه قال فى مجلس النواب يوم عرض النحاس باشا استقالته على المجلس فى يونيو ١٩٣٠ بضغط الملك والإنجليز «ألا فليعلم الجميع أن هذا

المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل الدستور وحمايته» ، فقد كان عندئذ يتمتع بالحصانة البرلمانية. وقد حاول العقاد تخفيف كلماته بعد ذلك بيومين فى «كوكب الشرق» (١٦ يونيو) ولكن السراى اضمرت التنكيل به فقدم للمحاكمة بعد حل البرلمان لأنه كان يهاجم «الرجعية والرجعيين» فى جريدة «المؤيد» ، وأولت النيابة ذلك على أنه يقصد الملك ، وحكم عليه بالسجن.

أما أهم المعارك الأدبية فقد كانت معركة الفن القومى وهل ينبغى أن يكون فنا إسلاميا أو فنا فرعونيا وقد أثير هذا الجدل بمناسبة قرار بناء ضريح لسعد زغلول فطالب البعض بأن يكون طرازه اسلاميا ، ولكن الرأى الذى انتصر كان بناؤه على الطراز الفرعونى ، وهذه هى الفترة التى بنيت فيها محطة الجيزة ، وقبلاً عثمان محرم باشا فى شارع الهرم. كذلك امتد الجدل إلى الموسيقى المصرية بين المحافظة على طابعها الشرقى وتجديدها باستلهام الموسيقى الغربية والأخذ بقواعدها.

وهذه هى الفترة التى عقد فيها المؤتمر الدولى للموسيقى العربية ، وكأنه كونصولتو أطباء دعى لبحث حالة مريض تدهورت صحته إلى حد الخطر على حياته. وكان هناك صراع حقيقى بين مدرسة أم كلثوم والتخت الشرقى ومدرسة محمد عبد الوهاب والأوركسترا الأوربية : كان كل منهما النجم الصاعد فى فنه ، وتجمهر المحافظون وراء أم كلثوم ، وتجمهر المجددون وراء عبد الوهاب. وكنا نحن شباب الجامعة نتحزب لتجديدات عبد الوهاب بحماس شديد.

وكان من المضحك المبكى أن مؤتمر الموسيقى العربية بمن فيه من المستشرقين خرج بالتشخيص الآتى : أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. ومعركة العمارة القومية والموسيقى القومية لاتزال مفتوحة إلى اليوم بعد خمسين عاما ، بدليل الرعاية التى تجدها مدرسة حسن فتحى فى العمارة ومدرسة عبد

الحليم نويرة فى الموسيقى. ومع ذلك فإن للحياة المصرية طريقا ثالثا يستحق الدراسة. فالمصريون يتركون الدعاة لدعاواهم ويجسدون ذوقهم وإحساسهم بأسلوب ثالث لا صلة له بقباب حسن فتحى أو بشارف معهد الموسيقى العربية ولا صلة له باضرحة عثمان محرم أو أوبرات الكونسرفاتوار. وربما كان البحث عن هذا الطريق الثالث هو بداية اكتشاف الذات.

كذلك كان من أهم المعارك الفكرية فى الثلاثينات فتح باب الجدل حول شخصية مصر بين العروبة والفرعونية وحضارة البحر المتوسط. وقد شارك فى هذا الجدل أكبر أعلام الفترة. شارك فيه طه حسين وسلامة موسى وهيكل والعقاد. وقد كانت دعوة ساطع الحصرى للقومية العربية أحد مفجرات الجدل فى هذه القضية. والمعركة لا تزال مفتوحة إلى اليوم بعد خمسين عاما، ولكن بضراوة أشد وأحد وعلى نطاق واسع أشرك رجل الشارع فى الموضوع منذ ثورة ١٩٥٢. وهى لا تزال باقية بغير حل. والبحث فيها أساس من أسس البحث عن الذات

وكانت هناك معارك فكرية جانبية بين العقاد وطه حسين حول خصوبة الثقافة الأنجلو سكسونية التى دافع عنها العقاد وخصوبة الثقافة اللاتينية التى دافع عنها طه حسين. وقد جرت هذه المناظرة تحت عنوان «لاتينيون وسكسونيون»، وكانت مجلة الرسالة منبرها. وهى مناظرة فى ظاهرها عقيمة إلا أنها قد تساعد فى تقييم المؤثرات الأجنبية فى ثقافتنا الحديثة.

ولنضرب صفحا عن المعارك التى نشبت بين مصطفى صادق الرافعى والعقاد. وبين زكى مبارك والعقاد وطه حسين. فقد كان يسودها طابع الهجاء الشخصى، كمقالات الرافعى: «العقاد اللص» و«الشاعر المراحيضى». وقد أحدثت هذه الملاحيات دويا بين المثقفين ولكنها كانت تدخل فى باب الهجاء أكثر مما تدخل فى باب النقد الأدبى.

وكنت أحد المتحمسين لشعر العقاد لا بمعنى أنى كنت أرفعه على شوقى أو حافظ، ولكن بمعنى أنى كنت أجد فى ديوانه «وحى الأربعين» وفى ديوانه «هدية الكروان» مثالا للحداثة والتعبير العصرى خاليا من جلاميد شوقى الجاهلية. وكانت دعوته مع المازنى لتجديد الشعر العربى قد وصلتنا ونحن بعد فى المدرسة الثانوية فاقتنعت بها نظريا ووجدتها مطبقة فى «ترجمة شيطان» تطبيقا مقنعا. وكنت مفتونا «بترجمة شيطان» حتى لقد حفظت كثيرا من أبياتها وحاولت تقليدها، أما أكثر شعر العقاد المنظوم قبل «وحى الأربعين» فكان لا يهز مشاعرى بل كنت أجده باردا ومعقدا لفظا ومعنى. وكانت رومانسية مدرسة أبوللو لا تزال وعدا قبل نضوج ناجى وعلى محمود طه لأن زكى أبو شادى كان حركة فكرية أكثر منه وجدانا. وبدا لى العقاد أنه كاف لملء الفراغ الذى استجد بوفاة شوقى وحافظ.

وبعد أن انضم طه حسين إلى الوفد فى ١٩٣٣ــ١٩٣٤ غدا واضحا أن أكبر كاتبين فى مصر قد كونا جبهة تدافع عن الحركة الديمقراطية والحركة الوطنية. ولم أعد أذكر المناسبة التى هيأت لإقامة ذلك الحفل الكبير لتكريم العقاد. ولكن الصحف امتلأت ذات صباح بأنباء ذلك المهرجان الشعرى الذى أقيم احتفاء بالعقاد. وقد سعدت بقراءة خطبة طه حسين فى ذلك الحفل التى قال فيها: «العقاد ليس بشاعر. العقاد شيطان» وقال «ضعوا لواء الشعر فى يد العقاد فهو خير من يرفع اللواء» أو شيئا قريبا جدا من ذلك. وراج فى المنتديات الأدبية أن طه حسين عميد النقاد وأستاذ الأدب العربى فى الجامعة قد نصب العقاد أميرا لشعراء العربية بعد شوقى. ولاشك أن الكثيرين امتعضوا لذلك، أما نحن مثقفى الحركة الوطنية والديمقراطية فقد ابتهجنا وكنا ندافع عن العقاد فى كل مكان. بل كنا ندافع عن بعض شعره الواضح السخافة، كالنشيد الوطنى الذى وضعه نحو ١٩٣٤ فلم يكن للمصريين نشيد وطنى تنشده الجماهير فى المناسبات الوطنية كالمرسيليز بين

الفرنسيين «وحفظ الله الملك» بين الانجليز. لم يكن لدينا غير السلام الملكى الذى قيل أن ڤيردى وضعه للخديو اسماعيل وتوارثه ملوك مصر فى الرسميات ولكن حتى هذا كان مجرد موسيقى صامتة يقف لها الناس حين تعزف. لم يكن سيد درويش قد اكتشف بعد ولا نشيده «بلادى بلادى». فسيد درويش كان من مكتشفات الشيوعيين المصريين ولاسيا حركة «حديتو» أيام ثورة عبد الناصر.

بعد ذلك بسنوات طويلة اتحفنا محمد عبد الوهاب بعدد من الأناشيد الوطنية العربية أيام عبد الناصر والمصرية أيام السادات ولكن تلاحظ عليها جميعا أنها لا تحكمها دقة المارش مثل «إسلمى يا مصر»، ولكن تحكمها دقة الصاجات، وكأنما اعدت كموسيقى صامتة للرقص البلدى، ومن هنا شعبيتها.

واشتدت فى ١٩٣٤ الدعوة فى الصحف إلى وضع نشيد وطنى يغنيه الناس جماعة فى المناسبات الوطنية. وأعتقد أن الذى بدأ الدعوة كان «مصر الفتاة». وأثمرت هذه الدعوة نشيد مصطفى صادق الرافعى: «إسلمى يا مصر اننى الفدا» الذى لحنة صفر على، وربما كان هذا النشيد موجودا أو ملحنا من قبل ثم اعتمدته مصر الفتاة. وقد أراد العقاد منافسة هذا النشيد فوضع نشيده الذى يقول:

تحت أصفى سماء
فوق أغنى أديم
شعب مصر مقيم

وكأنه يلقى درسا فى الجغرافيا الطبيعية وفى الجغرافيا الاقتصادية، ووضعت له نوتة موسيقية لاتقل سذاجة وتسطيحا عن الكلمات. وبالفعل كنت أرى الشباب الوفدى يتدرب على انشاده أسوة بما كان أعضاء «مصر الفتاة» يفعلون بنشيد «اسلمى يا مصر»

وقد كنت شخصيا من أشد المعجبين بنشيد «إسلمي يا مصر» وكنت أراه نشيدا قوميا مؤثرا راقيا يجيش بالوطنية ويملأ النفس حماسة. واعتقادى أنه كان مستوحى من المارسيليز فى تلحينه بجمل موسيقية موازية لجمل المارسيليز. غير أن مشكلته كانت أنه كان نشيدا معقدا بمعنى أنه بناء موسيقى راق يصل الانشاد فيه إلى طبقات عليا لا تصل إليها إلا الأصوات الجيدة المدربة على الغناء والانشاد، ولهذا يصعب تصور انشاده جماعيا دون أن يشيع الاضطراب والفوضى بين المنشدين، فى مناطقه «الالتو» «الالتيسيمو» (السلامة. ذمامة... إلخ). وقد حفظت هذا النشيد القومى وكنت أردده فيما بينى وبين نفسى منغما على قدر استطاعتى. كذلك كانت كلمات نشيد الرافعى معقدة أيضا سامية فى المعانى إلى حد الاغراب جياشة فى العواطف. ولكن قوافى بعض كوبليهاتها كانت صماء ورغم شدة إعجابى بهذا النشيد وفتورى نحو نشيد العقاد، كنت أدافع عن نشيد العقاد واعترض على قول الرافعى عن مصر: «ولقلبى أنت بعد الدين دين»، وأقول ما كان أحراه أن يقول: «ولقلبى أنت قبل الدين دين».

هكذا كانت السياسة تلون كل شىء وتحدد مقاييس الحكم على الأدب والفن. وربما كان فى هذا شىء من الإسراف فى التعبير فأنا لم اشتغل أبدا بالسياسة ولم أنتم أبدا لحزب من الأحزاب أكثر من تعاطفى القوى مع الوفد وزعمائه ومبادئه: الدفاع عن الاستقلال التام والدفاع عن الدستور والدفاع عن حقوق مصر فى السودان. فإذا كانت هذه الانتماءات الوطنية والديمقراطية سياسة فليكن.

وازداد إعجابى بالعقاد بعد أن فصله الوفد فى سبتمبر سنة ١٩٣٥ واعتبرته شهيد المبادئ وربما بقيت قضية العقاد حية لولا عودة دستور سنة ١٩٢٣ بعد شهور قليلة (ديسمبر ١٩٣٥) فأصبح العقاد فارسا بغير قضية. وقد كان الأمل

ترميم ماتلف من روابط بين الوفد والعقاد بعد أن حلت قضية الدستور ولكن عنف العقاد فى هجاء أقطاب الوفد جعل كل مصالحة مستحيلة.

فقد أطلق العقاد على أقطاب الوفد نفس ترسانته من الهجاء التى كان من قبل يطلقها على أعداء الوفد. فكتب «فى روز اليوسف» يقول عن صديقه القديم أحمد ماهر الذى كان رئيس تحرير جريدة «كوكب الشرق»: «أما أنت يا دكتور ماهر فكذاب منافق، كذاب حين تفترى على الأبرياء.. هل لك أن تقول لنا من أين تقبض المائة جنيه من صحيفة كاسدة لا تبيع فوق الألفين على أكبر تقدير. وأن قلم المطبوعات قد عين لك موظفا لا عمل له إلا أن يكتب لك ماتمضيه من مقالات..» («روز اليوسف» عدد ٩ أكتوبر ١٩٣٥). وفى مجلة «روز اليوسف» عدد ١٧ اكتوبر ١٩٣٥ كتب العقاد عن مكرم عبيد: «الدجال البهلوان المأفون المأفوك المغرض الكذاب المخبول المحتال الجبان الذليل الوصولى المنافق المفضوح المهتوك الوغد الذى لا يصل إلى موطىء النعال المهرج الخسيس الحقود....»

لم يكن هناك جدل سياسى ولكن مجرد سيل من الشتائم والبذاءات: هجاء شخصى من جنس هجائه لمحمد محمود باشا أيام دكتاتوريته الأولى فى ١٩٢٨ حين كتب العقاد عن محمد محمود: «المجنون المفترى، العيىى الالكن، منكر الصوت، مسلوخ المخارج لسانه من قصدير وذراعه من جريد، مغتصب المناصب» (جريدة «البلاغ» فى ٥ يوليو ١٩٢٨). وكنت وأنا فى الثالثة عشرة من عمرى أطرب حين أقرأ هذا السباب فى محمد محمود وكأنى أقرأ قصيدة للحطيئة، أما أبى فكان يقرؤه بامتعاض شديد، ويقول أن هذه قلة أدب وليست جدلا سياسيا، وقد كان فى ا مكان العقاد أن يرد على دعاوى الأحرار الدستوريين بالمنطق دون حاجة إلى هذه الشتائم.

نفس الأسلوب كان يتبعه العقاد من قبل فى هجاء الحزب الوطنى فكان يكتب فيهم: «لو كنا نصدق هؤلاء الأوباش الذين يزعمون أن لهم مبدأ

يدعون إليه ورأيا ينضحون عنه لقلنا انهم اتباع خيال عصفت بعقولهم سموم المخدرات التى أدمنوها فجنح بهم التفكير إلى حيث لا يذهب إلا الفكر الملتاث والطبع السقيم...» وكتب فيهم أيضاً: «اذهبوا يا صعاليك وزيدوا جرعة الكوكايين قليلا تخدموا مصر أكبر خدمة تستطيعونها وتصبحوا حقا من الشهداء ولكن من شهداء الكوكايين». أما رأيه فى مصطفى كامل فهو: «الواقع أن مصطفى كامل إنما كان يطلب السيادة العثمانية ويتغنى بها لأنه كان مأجورها وكان يخدمها فى مقابل تلك الأجرة بما لا يقبله رجل يفهم الحرية ويعمل مع الأحرار». (جريدة «البلاغ» فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨).

وكان رأى العقاد فى مصطفى كامل والحزب الوطنى هو الرأى الشائع طوال العشرينات وربما قبل ذلك ولم يكن رأى الوفديين وحدهم ولكن رأى الأحرار الدستوريين كذلك وهم ورثة حزب الأمة الذى كان ينافس مصطفى كامل والحزب الوطنى منذ أوائل إنشائه. وهو أمر مفهوم داخل السياق التاريخى الذى تطورت فيه الحركة الوطنية المصرية.

أما حكاية انتشار الكوكايين والمخدرات بصفة عامة بين اتباع الحزب الوطنى فلا أعرف ما مصدرها وما مدى صدقها. وكلام العقاد لا يوحى بأنه كان يتحدث بالمجاز وإنما بالمعنى الحرفى. وقد كنا نسمع فى العشرينات عن انتشار الكوكايين والمخدرات بين فئات وطبقات متعددة أهمها الفنانون والأدباء والمثقفون والأسطوات وأولاد الذوات، وكنا نسمع أن سيد درويش مات فى سن باكر فى ١٩٢٤ من تعاطى الكوكايين. وكانت هناك أغنية شعبية يتداولها الناس تقول:

«شــم الكوكايين خللانى مسكين»
«وعينى فى راسى رايحين جايين»

«طردونى بره
«طرد الكلاب»

«وفضلت اتلطع
ع الأبواب» .. إلخ

والاغنية من تأليف عبد الله شداد، ولكنها تنسب عادة لداود حسنى. وكنا نسمع ونحن فى الجامعة أن محمد حسين هيكل كان يشم الكوكايين ولا يكتب إلا وزجاجة الويسكى على مكتبه. وخارج ما كتبه العقاد لم أسمع عن أحد من زعماء الحزب الوطنى أنه كان شماما. على كل فقد كنت فى العشرينات صغيرا فى السن ومعزولا فى المنيا ولا سبيل أمامى لمعرفة هذه الأشياء. ولهجة العقاد كافية للتشكيك فى كلامه فاستعماله نعوتا مثل «الأوباش» و«الصعاليك» ليصف بها خصومه السياسيين لا يوحى بالثقة فى بقية كلامه. ودون حساسيات ليس هناك ما يمنع أحد الباحثين من محاولة دراسة استخدام المخدرات بين أعلام المصريين لنعرف ما الحقيقة وما التشهير فى هذا الموضوع.

وبعد أن طرد العقاد من الوفد أصدر جريدة اسمها «الضياء» ولكنها لم ترج بسبب مقاطعة الوفد لها، فأغلقها. فدخل العقاد فى امتحان عسير هو محنة البطالة والفاقة. فلم يجد جريدة أو مجلة تستخدمه خلال ١٩٣٦ و١٩٣٧. وهذه هى الفترة التى سمعنا فيها أنه باع مكتبته وفكر فى الانتحار. على كل فقد حلت مشاكل العقاد المالية فى أواخر سنة ١٩٣٧ أو أوائل ١٩٣٨. فحين انشق أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد والفا حزب السعديين انضم العقاد للسعديين وأصبح كاتبهم الأول فى جريدتهم «الأساس» وبدأ ينشر سلسلة «العبقريات» ودخل البرلمان، برلمان محمد محمود فى ديكتاتوريته الثانية فى ١٩٣٨ نائبا عن دائرة الصحراء الغربية (!) بعد أن كان نائبا عن

دائرة بولاق فى برلمان الوفد عام ١٩٣٠. وقد كون السعديون جبهة مع الأحرار الدستوريين ضد حكومة النحاس فأقام محمد محمود حكومته الانقلابية الثانية بالإئتلاف مع ماهر والنقراشى. وفى الأربعينات عينه الملك فاروق عضوا فى مجلس الشيوخ.

وهكذا دخل العقاد بعد ١٩٣٥ مرحلة جديدة فى حياته فأصبح حربا عوانا على الدستور وحكم الشعب والمدافع الأول عن حكم الصفوة. وتوقف عن عدائه للإنجليز. ولما نشبت الحرب العالمية الثانية أصدر كتابه «هتلر فى الميزان» الذى كانت السفارة البريطانية توزعه بالمجان فى العالم العربى وأصبح للعقاد حضور مستمر فى الإذاعة المصرية والإذاعة البريطانية وإذاعة القدس وإذاعة الشرق الأدنى، وكلها محطات تحت السيطرة البريطانية، كمجرد داعية للحلفاء فى أكثر أحاديثه. واقتصر نشاطه الثقافى على الإسلاميات حتى أصبحت عبقرياته الشهيرة هى كل ما تذكره عنه الاجيال اللاحقة.

وتقارب مع الملك فاروق حتى قال فيه شعرا ونثرا. وأعلنها فى مقالاته حربا عوانا على مجانية التعليم وعلى مطالب العمال والفلاحين وعلى تحديد الملكية الزراعية وعلى تحرير المرأة. وكان يهاجم الاشتراكيين والاصلاحيين والراديكاليين، بل والديمقراطيين الثوريين على أنهم ملاحدة وبلا شفقة، وإنتقل إلى معسكر «أخبار اليوم» ودخل فى معارك ضارية مع محمد مندور ورمسيس يونان وأحمد بهاء الدين ومحمود العالم وعبد العظيم أنيس فى أوائل عهد ثورة ١٩٥٢ وأصبح نقده بوليسيا يعرض خصومه الفكريين للاعتقال والتجويع.

وهذه مأساة كاتب عظيم قال فى الملك فؤاد: «ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل الدستور وحمايته»، وانتهى به الأمر أن قال فى الملك فاروق: «من نصر الملك فقد نصر الحق ونصر الأمة، ومن تولى فعليه لعنة الحق ولعنة الأمة».

الفصل السادس عشر
مولد الفاشية المصرية

(١)

عرفت مصر فى عصرها الديمقراطى الليبرالى منذ ثورة ١٩١٩ دكتاتوريات عديدة، كان أهمها دكتاتورية زيور، ودكتاتورية محمد محمود الأولى، والثانية، ودكتاتورية إبراهيم عبدالهادى، ولكن دكتاتورية إسماعيل صدقى الأولى التى امتدت من ٢٠ يونيو ١٩٣٠ إلى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ كانت أفظع فترة دكتاتورية بقيت فى ذاكرة الأجيال المعاصرة، والتالية، لأنها اقترنت بتزييف الانتخابات على نطاق واسع وبسفك دماء المتظاهرين، وبفصل العمد والموظفين وبقطع أرزاق المعارضين أو تشتيتهم أو وضعهم فى السجون بالجملة، وبتلفيق القضايا لانصار الأحزاب الأخرى، ولا سيما الوفد.

ومما كان يذكر عن عهد صدقى باشا أن أتباعه على الأقل فى بعض الدوائر الانتخابية فى الريف كانوا لا يهتمون بأساليب التزوير التقليدية بل كانوا يعدون فى مركز المديرية صناديق أخرى كاملة بداخلها أصوات مطوية جاهزة بالأغلبية المراد أن يفوز بها مرشح حزب الشعب، وكانوا يتركون الانتخابات تجرى فى اللجان كالعادة، وفى نهاية النهار حين يغلق باب التصويت كانت الصناديق الرسمية تنقل إلى المركز مختومة بالشمع الأحمر لفرزها ولكنها تختفى وتحل محلها الصناديق الجاهزة مختومة بالشمع الأحمر، ويتم فرزها صورياً أمام مندوبى المرشحين، أما صناديق التصويت الفعلى فكانت تلقى فى أقرب ترعة. وقد عثر على بعض هذه الصناديق فى بعض الترع.

وكان من الأساليب التى اتبعت فى انتخابات صدقى أن المخبرين كانوا يضعون خفية علامة بالطباشير على جلابيب الفلاحين المعارضين لحزب الشعب

من الخلف حتى يميزهم الخفراء ويمنعوهم من دخول لجنة للانتخاب للإدلاء بأصواتهم .

كذلك كان مقاولو الانتخابات يمزقون الجنيه نصفين ويعطون نصفه للفلاح الأمي قبل الانتخاب، فإذا أعلن أمام لجنة الانتخاب أنه يعطى صوته لمرشح حزب الشعب كان يتقاضى النصف الثاني بعد خروجه من اللجنة .

أما أساليب التزوير الأخرى فكانت إضافة أسماء الناخبين الموتى أو تكرارها في أكثر من قرية متجاورة وأحياناً اضافة بعض الأسماء الوهمية إلى جداول الانتخاب . ولأن نظام البطاقات الشخصية لم يكن معروفاً بعد في مصر فقد كانت شهادة العمدة أو شيخ البلد أو شيخ الحارة تكفى لصرف التذاكر الانتخابية الوهمية لهؤلاء المرتزقة أو البلطجية من قسم البوليس أو المركز. والأرجح أن صدقي باشا لم يكن مبتكر كل هذه الأساليب، والأغلب أنه كان لها تقاليد متوارثة في الإدارة المصرية . ولكن صدقي باشا كان أول من توسع فيها قبل دكتاتورية محمد محمود الثانية .

وقد كان في مقدمة جرائم عهد صدقي باشا محاولة قتل النحاس باشا بطعنة السونكي التي تلقاها عنه سينوت حنا . كذلك سرت اشاعة بأن ويصا واصف، رئيس مجلس النواب الذى حطم سلاسل بوابة البرلمان متحدياً مرسوم فض الدورة البرلمانية، ومات بعد ذلك بوقت قصير موتاً مفاجئاً دون مرض واضح، قد مات مسموماً، وإن الملك فؤاد هو الذى رتب له السم في أكلة من سمك البكالاه . كذلك من فظائع عهد صدقي سماحه للبوليس بضرب زعماء البلاد بالهراوات أثناء اشتراكهم في المسيرات أو في تنقلاتهم السياسية، وتحويل قطاراتهم إلى محطات مهجورة وتركهم ليناموا على دكك المحطات في العراء كما حدث للنحاس باشا ورفاقه . وحكايات لا تنتهى عن تعذيب المواطنين في أقسام البوليس، كان أبرزها حكاية مدبولي صفا مأمور مركز البداري .

وكان صدقى باشا رئيس الاتحاد المصرى للصناعات الذى كان بمثابة نقابة قوية للأغنياء فى بلد كانت فيه نقابات الفقراء غاية فى الضعف. وكان هذا الاتحاد مصرياً بالاسم فقط، فقد كان أكثر أقطابه من المليونيرات الأجانب المحليين من أرباب الصناعة فى مصر. ولذا فقد كانت شهرة صدقى باشا الأولى أنه كان المعبر الاقتصادى الأول عن مصالح الرأسمالية الأجنبية فى مصر. على كل كانت هذه التهمة الرائجة عنه وهى تحتاج إلى تحقيق تاريخى. وقد كنت أقرأ أنه منحاز للرأسمالية الأجنبية ضد الرأسمالية الوطنية، وكنا نصدق عنه هذا الكلام. كذلك كنا نسمع عنه أنه ساحر اقتصادى تولى الحكم فى مصر فى أوج الأزمة الاقتصادية العالمية بين ١٩٣٠ و١٩٣٣ فاستطاع أن يجنب البلاد الكثير من الاختناق الاقتصادى.

وقد بدأت الأزمة العالمية بالانهيار المفاجىء الشديد فى بورصة نيويورك عام ١٩٢٩ ثم امتدت إلى بقية بلاد العالم. وكان سببها المباشر ان التقدم التكنولوچى زاد الانتاج فى الدول المتقدمة على الاستهلاك العالمى زيادة فاحشة، فتكدست المنتجات وكسدت السلع وانخفضت أسعارها انخفاضاً ذريعاً جعلها لا تحقق هامش ربح، وربما حققت خسائر لوفرة العرض على الطلب. ولجأت الرأسمالية المنتجة إلى إعدام المنتجات الصناعية والزراعية لكى تحافظ على التوازن بين العرض والطلب، فلم يسفر هذا عن علاج، فأغلقت المصانع أبوابها وانتشرت البطالة فى كل مكان. وانعدمت القوة الشرائية وأفلست شركات صناعية وتجارية بلا عدد. وحين شحت النقود تدهورت بالتالى رأسمالية الخدمات.

وقد تعلمت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الدرس بعد الحرب العالمية الثانية فاكتشفت «قصد» اقتصادها أولاً بأول عن طريق المعونات الاقتصادية والقروض الدولية وعن طريق صناعة السلاح وتجارته للحروب الصغيرةوعن طريق برامج غزو الفضاء.

وقد أدى إغلاق كثير من مصانع النسيج فى الخارج إلى كساد القطن المصرى وتدهور أسعاره: فبعد أن كان قنطار القطن يباع بسعر ٢٦ جنيهاً بيع محصول ١٩٢٩ بسعر ٢٠ جنيهاً ثم بيع محصول ١٩٣٠ بسعر ١٢ جنيهاً وبيع محصول ١٩٣١ بسعر ١٠ جنيهات وتكدس القطن فى مصر لعدم تصريفه حتى بلغ مخزونه فى ١٩٣١ أكثر من ٤ ملايين قنطاراً.

وكانت وزارة النحاس فى ١٩٣٠ قد استمرت فى سياسة الوزارات السابقة عليها لتثبيت أسعار القطن بدخول السوق كمشترية. وتعهد النحاس فى ١٩٣٠ بالاستمرار فى شراء محصول القطن فى ذلك العام. وكان مخزون الحكومة من القطن قد بلغ حتى ذلك العام ١٣ مليون جنيه. فعدل صدقى باشا عن هذه السياسة وقصرها على مساعدة أعوانه. واتجه بدلاً من ذلك إلى التعمير المدنى فأنشأ كورنيش الإسكندرية وأنشأ عديداً من المبانى العامة فى عهده. ويبدو أنه كان يسعى لحل أزمة البطالة بالتوسع فى الانفاق الحكومى على مد الطرق والتعمير المدنى فيكون بذلك قد سبق روزفلت فى أمريكا بالسياسة الاقتصادية الجديدة والدكتور شاخت وتود وشپير فى المانيا النازية.

ويبدو أن النموذج الذى كان يستوحيه صدقى باشا هو النموذج العمرانى فى إيطاليا الفاشية. ولكنه لم يأخذ من هذا النموذج الفكرة القومية وحماية الرأسمالية الوطنية، فاكتفى بحماية الرأسمالية الأجنبية فى مصر. وكان أكثر تعامله مع الشركات الأجنبية وكان يشاع فى أيامه أنه استفاد نحو مليون جنيه من المقاول دنتمارو الذى رصف كورنيش الإسكندرية وربما كان فى ذلك مبالغة أو تشهيراً سياسياً. كذلك شاع عنه أنه انتفع بإعطاء امتياز النقل العام لشركة أتوبيس ثورنيكروفت لتنافس شركات الترام البلچيكية وعربات سوارس للنقل العام. ومما زاد فى كراهية المصريين لصدقى باشا أنه توقف عن دعم القطن فى بلد كان القطن هو محصوله الرئيسى. ويبدو أن كساد القطن المصرى فى الأسواق العالمية يومئذ كان الحافز الأكبر لطلعت حرب

وبنك مصر فى تبنى صناعة النسيج المصرية فقد كانت هذه بدايات المحلة الكبرى. وحين كنت فى إنجلترا عام ١٩٣٧ كنت أسمع عن بعثات تدريبية أرسلها بنك مصر إلى مصانع النسيج فى مانشستر وغيرها من مصانع النسيج فى لانكاشير وأن الإنجليز كانوا يحجبون عنهم «سر المهنة». هكذا كان المصريون يقولون فى إنجلترا.

وكانت الفاشية قد ظهرت فى إيطاليا منذ ١٩٢٢ حين زحف موسولينى على روما. وكنا نحس بتحركات إيطاليا كدولة وليس كنظام بسبب مطالبة إيطاليا مصر بواحة جغبوب على الحدود المصرية الليبية، وقد تنازل زيور باشا عن جغبوب لإيطاليا فى ١٩٢٥. ولم نبدأ نحس بخطر إيطاليا حقيقة إلا منذ غزو إيطاليا للحبشة ولكننا بدأنا نحس بخطر الفاشية فى مصر فى عهد دكتاتورية صدقى وما تلاها من سنوات، أى منذ تكوين جمعية «مصر الفتاة» وظهور أحمد حسين فى أفق السياسة المصرية، وان كانت بدايات أحمد حسين ترجع فى حقيقة الأمر إلى ١٩٢٩ فى عهد دكتاتورية محمد محمود. ولكننا فى تلك الأيام لم نكن نربط اسم أحمد حسين بالتيار الفاشى الذى تبلور فى الثلاثينات وإنما كنا نربطه بالتبعية لصاحب «اليد القوية» أو «القبضة الحديدية». وأنا شخصياً لم أكن أعرف بوجود هذه الصلة لبعدى فى الصعيد حتى نبهنى إليها كتاب الدكتور رفعت السعيد عن أحمد حسين وهو كتاب نافع صدر عام ١٩٧٩.

لم يكن محمد محمود باشا منذ تعطيله العمل بالدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد يخفى أنه يحكم مصر حكماً دكتاتورياً. وقد صرح لجريدة «الچورنال ديتاليا» أنه «سوف يتدرع بالدكتاتورية النافعة التى هى خير علاج للفوضى التى خيمت على البلاد». وكان هذا الوضع الدكتاتورى موضع دفاع أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، كما نجد فى «مذكرات» مفكر الحزب الدكتور محمد حسين هيكل أن وزارة محمد محمود «لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى

الانتخابات وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكماً سليماً ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية وأن تحفظ النظام والأمن وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل واصلاح » .

ولكن لكى يمارس محمد محمود هذه « الدكتاتورية النافعة » حظر على الموظفين والطلبة الاشتغال بالسياسة ، (وتدخل فيها السياسة الوطنية ومقاومة الإنجليز) ، وحظر الاجتماعات ووسع سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس وأبلغوا أنهم غير مسئولين عن أعمالهم إلا أمام الحكومة وحدها . وأعاد محمد محمود العمل بقانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨١ وبموجبه كان يجوز للحكومة تعطيل الصحف والغاؤها إدارياً . والغى تراخيص مائة صحيفة وفى عهد محمد محمود ضرب البوليس النواب وهم فى طريقهم إلى السراى ليقدموا عريضة للملك احتجاجاً على تعطيل الحياة النيابية .

وبعد انتهاء مفاوضات محمد محمود ــ آرثر هندرسون فى سنة ١٩٢٩ أعلن الإنجليز أنهم لن يوقعوا معاهدة إلا مع حكومة تمثل الشعب المصرى فأخذ محمد محمود يتودد للوفد ويحاول اقناعه بالدخول معه فى حكومة ائتلافية لتوقيع المعاهدة مع بريطانيا ، ولكن الوفد رفض مناقشة المعاهدة إلا تحت قبة البرلمان ــ برلمان منتخب انتخاباً دستورياً .

(٢)

وهنا يظهر أحمد حسين لأول مرة. فتى طموح شديد الحيوية ذرب اللسان، حصل عام ١٩٢٩ على البكالوريا وعرفه حسن صبحي بمحمد محمود رئيس الوزراء وقطب الأحرار الدستوريين، فوضع أحمد حسين نفسه فى خدمة محمد محمود. وكان الدكتاتور يبحث عن مؤيدين للمعاهدة، فألف أحمد حسين مع مجموعة صغيرة من الشبان «جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة» وجعلوا رئيساً عليهم صحفياً شاباً كان يكتب فى جريدة «السياسة» هو حافظ محمود الذى غدا فى عهد ثورة ١٩٥٢ نقيباً للصحفيين أكثر من مرة، غالباً ليكون حلقة وصل بينهم وبين الأحرار الدستوريين. وقد أعلنت جريدة «السياسة» أن هذه الجماعة بعيدة عن الأحزاب. وقد حاول أحمد حسين أن يجعل الأمير عمر طوسون رئيس شرف للجماعة لما أبداه من تأييد متحفظ للمعاهدة ولكن عمر طوسون رفض. وكان أحمد حسين يخطب فى منتديات الشباب داعياً للمعاهدة.

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩ خطب أحمد حسين فى حفل أقامه شباب الأحرار الدستوريين وناشد محمد محمود «أن يقبل زعامة مصر» (!) وأن يقودها «كمسولينى إيطاليا» وقد نقلت جريدة «السياسة» هذه الخطبة التى جاء فيها:

«إن مصر بحاجة إلى زعيم من دم فرعونى.. وهذا هو أنت.. أنت.. يا ابن الصعيد الذى بقى محافظاً على استقلال مصر ستة آلاف عام. وإذن فبلسان

الشباب الحر أسألك أن تكون زعيماً للشباب الحر فى الوزارة أو خارجها على السواء. لا تظن وقد جئت بالمعاهدة أن عملك قد انتهى. لا والله فإنه لم يكد يبدأ. فإلى العمل إذن والشباب يؤيدك ويرفع لواءك... وأخيراً يا سادة أرجو أن تهتفوا معى وقوفاً إجلالاً: فلتحيى مصر. مصر فوق الجميع. فليحيى زعيم الشباب». ثم قدم أحمد حسين لمحمد محمود باقة من الزهور باسم الشباب الحر.

وقد كان هناك وجه مضحك فى هذا الكلام لأنه حاول أن يجعل من السياسى الارستقراطى الشهير بغطرسته زعيماً شعبياً. ومع ذلك فهذه الخطبة لها دلالتها فهى من حيث الشكل مليئة بالايفيهات وتدل على ملكة مسرحية إلى جانب ملكة الخطابة.

أما من ناحية الموضوع فأهم ما فى هذه المرحلة من تاريخ أحمد حسين هو:

١) دعوته «الفرعونية» التى تذكرنا بدعوة موسولينى لبعث مجد روما القديمة.

٢) دعوته الصريحة لشخصية الدكتاتور المخلص أو «الدوتشى» من نموذج موسولينى.

٣) حرص أحمد حسين فى الظاهر على البعد عن الأحزاب مما يدل على أنه حتى فى هذا التاريخ الباكر كان يرسم خططه المستقبلة على أن يكون له حزبه المستقل. وقد ساعده اصطناع الحياد بين الأحزاب على التجول مع أكثرها وتجنيد اتباعه من قواعدها.

كان من النقائض أن تكون بدايات أحمد حسين، الذى قامت دعوته على العاطفة الهوجاء، فى أحضان «العقلاء» أو «المعتدلين» وهم الأحرار الدستوريون، وقد كان أولى أن تكون بدايته مع الحزب الوطنى. ولذا فبمجرد سقوط محمد محمود، لم يعد فى جريدة «السياسة» مكان لخطب أحمد حسين أو بياناته.

والتحق أحمد حسين بكلية الحقوق جامعة القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٢٩. وفى ١٩٣٠ استأجر أحمد حسين وفتحى رضوان وحافظ محمود ترخيص جريدة «الصرخة» وأصدروها أسبوعياً فى مارس ١٩٣٠ وقد كان تمويل هذه الجريدة موضع تساؤل من الرأى العام. ويوحى أحمد حسين أنه أصدرها بمائتى جنيه اقترضها من بنك مصر بضمان من أحد زملائه. وهو أمر يدعو للحيرة، فقد كان ذلك فى أوج الأزمة الاقتصادية حين كانت السيولة النقدية شحيحة والكساد عاماً فلا بيع ولا شراء والبنوك تحجز على أطيان الملاك لعدم سداد قروضهم.

وفى العدد الثانى من «الصرخة» (١٠ مارس ١٩٣٠)، بدأ أحمد حسين يدعو إلى تكوين «ميليشيا فرعونية»، لأنه «بهذه الطريقة استقلت الممالك وارتفعت. فن قبل كانت إيطاليا الفتاة ورومانيا الفتاة والمانيا الفتاة وإيرلندا الفتاة وتركيا الفتاة. كل أمة أرادت استقلالاً أو نهوضاً أو مجداً اتبعت هذا الطريق، طريق الشباب الملتهب بحماسة الإيمان، فما أحرانا بتكوين مصر الفتاة لتعيد لمصر نهضتها ومجدها». وفى العدد الثالث سمى أحمد حسين هذه الميليشيا الفرعونية «جيش الخلاص» واستمر الحديث عن «مجد مصر» و«بعث الوطن» إلخ. ونفدت النقود واقتربت الامتحانات فتوقفت «الصرخة» عن الصدور لتعود من جديد فى أكتوبر ١٩٣٣ بعد تأسيس جمعية «مصر الفتاة». والغريب أن «الصرخة» فى أول عهدها كانت خالية تماماً من أية إشارة إلى الإنجليز أو إلى الاحتلال البريطانى.

وفى صيف ١٩٣٠ سافر أحمد حسين فى رحلة إلى باريس، وقد كان هذا أيضاً موضع تساؤل كثير. فأحمد حسين كان يومئذ طالباً فى السنة الأولى بكلية الحقوق وكان من أسرة بسيطة، فن أين أتى بالمال اللازم لتمويل هذه الرحلة؟ كان الرأى العام يتساءل.

وفى باريس رأى أحمد حسين تمثالاً فى حدائق التويلرى لرجل من أقطاب التربية وقرأ على قاعدته أنه أقيم باكتتاب عام اشترك فيه أكثر من مليونى طفل، دفع كل منهم سنتيما، أى نحو مليم. وقد ذكر أحمد حسين فى كتابه «إيمانى» (١٩٣٦) أنه أعجب بفكرة جمع التبرعات التافهة من ملايين المواطنين لإقامة مشروع عام، فأوحى له ذلك بمشروع القرش الذى اقترن باسم أحمد حسين.

كانت فكرة المشروع أن يتبرع كل مواطن بقرش صاغ واحد، على أن يبنى بالحصيلة مصنع للطرابيش. وكان أفندية المدن يلبسون منذ أيام الحكم التركى طرابيش حمراء من الجوخ الناعم مقواه ببطانة من الخوص ويتدلى من سطحها زر أسود، أما المشايخ فقد كانت عمائمهم من لفافة بيضاء تلف حول طربوش أحمر صغير كالطاقية ولكن بلا خوصة وزره أزرق، وقد سمعت السفير تحسين بشير يقول ان هذا من آثار الحملة الفرنسية لأن هذه ألوان الكوكارد أو العلم الفرنسى (الأزرق والأبيض والأحمر). وكان الطربوش هو الزى الرسمى فى المدارس والدواوين وفى الجيش والبوليس وبين عامة المتعلمين، وكان جزءاً لا يتجزأ من الزى الرسمى. ولكن مشكلة الطربوش أيام صبانا وشبابنا أنه لم يكن يصنع فى مصر وإنما كان يستورد من النمسا فيما كان يقال، كما أنه كان تذكاراً من رموز التبعية العثمانية.

ولا أظن أن أحمد حسين كان يعرف أن محمد على باشا أنشأ مصنعاً للطرابيش فى فوة جعل مديراً له وجلاً يدعى العزبى، وكان قصده من ذلك تمصير صناعته حتى استغنت مصر عن استيراده من الخارج، كجزء من برنامجه القومى لتحويل مصر إلى قاعدة صناعية. فلما تحطمت امبراطورية محمد على فى ١٨٤٠ فككت مصانعه مصنعاً مصنعاً وأهملت صناعاته حتى أتى عليها جميعاً عباس الأول (١٨٤٩ــ ١٨٥٤). وكان من النقائض أن لباس

الرأس المصرى الذى كان يقابل القبعة عند الأوربيين وبلغ مبلغ «الرمز»، كان المصريون يستوردونه من الخارج.

اهتدى أحمد حسين إلى أنه لو جمع من كل مواطن قرشاً أمكنه أن يقيم مصنعاً مصرياً للطرابيش. وكانت دعوته تقوم على أن من العار على المصريين أن يستوردوا لباس رأسهم القومى من الخارج. ولا أحد يعرف حتى الآن أن كانت هذه فكرته أم أنها كانت فكرة بعض من كان يخالطهم من كبار القوم. وعلى العموم ربما كان فتحى رضوان وحافظ محمود يعرفان أو يذكران أسرار تلك الفترة فقد كانا شريكى أحمد حسين فى مراحله الأولى.

وكان أحمد حسين يدور على الصحف حاملاً بيانه بمشروعه لنشره، فسخروا منه ورفضوا نشر شىء عنه. وكان الأهرام أحد الساخرين. ثم تغير الموقف حين تحمس الطاغية إسماعيل صدقى للمشروع بعد أن قابله أحمد حسين، وأصدر صدقى باشا تعليماته بأن تقدم الحكومة للمشروع — مشروع القرش — كل التسهيلات الممكنة. وأخذت الصحف تروج للمشروع على نطاق واسع حتى أن دار الهلال خصصت إيراد عدد خاص من احدى مجلاتها للمشروع.

وأمكن لأحمد حسين أن يؤلف وهو طالب فى السنة الثانية بكلية الحقوق لجنة لمشروع القرش برئاسة عميد كلية الطب الدكتور على إبراهيم وعضوية طائفة من أساتذة الجامعة منهم عبد الله العربى، وعبد الرزاق السنهورى وعلى بدوى وزكى عبد المتعال من كلية الحقوق وعلى مصطفى مشرفة من كلية العلوم وأمين الخولى من كلية الأداب وعلى حسن من كلية الطب، ومعهم مصطفى الصادق بك مدير مصلحة التجارة والصناعة. وكانت هذه بمثابة هيئة شرفية قصد بها أن تضفى مصداقية على المشروع أمام الجماهير. أما سكرتارية اللجنة التى كانت تقوم بالعمل الفعلى فقد كانت فى ثلاثة هم: أحمد حسين

وفتحى رضوان ومدحت عاصم. ونشر هذا فى جريدة «السياسة» فى ٢٧ نوڤمبر ١٩٣١.

وفى هذه الفترة كنت بعد حصولى على البكالوريا قد التحقت أولاً بكلية الأداب ثم انتقلت إلى مدرسة التجارة العليا، وتابعت ما كان يجرى فى كلية الحقوق وتعرفت على أحمد حسين وفتحى رضوان فى نادى الجامعة بشارع المناخ (عدلى باشا حالياً)، وكان فى عمارة على ناصية عدلى وشريف باشا الذى كان يسمى يومئذ شارع المدابغ. وكان نادى الجامعة هو المقر الذى كانت تدار فيه ومنه حركة التطوع فى مشروع القرش.

وتطوعت كمئات من المتطوعين من الطلبة لجمع المال. فأعطونى فى يناير ١٩٣٢ شارة من قماش تعلق على الصدر ودفترين من الكوبونات، كل دفتر منها به مائة كوبون قيمتها مائة قرش أى جنيه. وكان المتفق أن أبيع هذه الكوبونات فى مدينة المنيا عند عودتى إليها فى أجازة نصف السنة. ولم يكن لى اختلاط بأى من القائمين بالمشروع وإنما كنت مجرد واحد من آحاد المتطوعين. وتحدد أول فبراير للبدء فى بيع الكوبونات أو الطوابع حتى نهاية فبراير.

وفى المنيا بعت دفتراً كاملاً وضاع منى الدفتر الأخر. وكان لا بد أن إسلم جنيهين للجنة مشروع القرش، قيمة الدفترين عند عودتى إلى القاهرة. فاضطررت أن أصارح أبى بضياع الدفتر وأنا فى خجل شديد، ولا سيما لأن هذه كانت الفترة الحاسمة التى بدأ فيها شجارى مع أبى حول دخول كلية الأداب. وأعلنت فيها أنى لن أعود إلى مدرسة التجارة العليا. فأعطانى أبى الجنيه فى امتعاض شديد لابرىء ذمتى.

وعدت إلى القاهرة فى أواخر فبراير لأسحب أوراقى من مدرسة التجارة وأسلم الجنيهين لأحمد حسين أو أحد أعوانه الكثيرين فى سكرتارية اللجنة. وفى نادى الجامعة التقيت بسكرتارية اللجنة وأبلغتهم برغبتى فى تسليم

الجنيهين وبحثوا عن اسمى فى كشوف المتطوعين فلم يجدوه. ولكنى سلمتهم المبلغ وأضافوا اسمى والمبلغ المسدد لأحد الكشوف. وقد حرت يومئذ فيما حدث لأنى لم أفهم إذا كان هذا الاضطراب فى مالية مشروع القرش نتيجة لهرجلة شباب ناقص الخبرة فى شئون التنظيم أم كان نتيجة وجود كشوف غير محصورة فى حوزة بعض الطلبة المتطوعين اللصوص فى سكرتارية اللجنة، واعتقد ان المتطوعين كانوا بالعشرات غالباً لتمثيل الكليات والمدارس أو لضغط العمل.

وقد كانت حصيلة مشروع القرش فى العام الأول نحو ١٧ ألف جنيه. فلما تكرر جمع المال فى العام التالى كانت الحصيلة ١٣ ألف جنيه. أى أن مجموع ما قيل أنه بيع كان ثلاثة ملايين كوبون، وهو مبلغ بدا ضئيلاً بعد أن اتخذت الحملة صورة قومية اشترك فيها آلاف المتطوعين فى القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات وباركتها كل الأحزاب السياسية وسخرت لها حكومة صدقى باشا موسيقات الجيش والبوليس فى إقامة الحفلات وشارك فيها المطربون ولاعبو السيرك وغيرهم.

وكنا نسمع فى تلك الأيام ان أحمد حسين اختلس من تبرعات مشروع القرش أكثر مما دخل الصندوق، وأطلق عليه البعض لقب «حرامى القرش». ولا أعرف ان كانت هذه حقيقة أم مجرد تشهير سياسى. فقد كان الوفد منذ البداية يهاجم أحمد حسين بسبب صلاته المريبة بمحمد محمود وباسماعيل صدقى وبعبدالفتاح يحيى وبمحمد على علوية بل وبالسراى وبكل أعداء الوفد من جهة، وبسبب دعوته السياسية المعادية للديمقراطية والأحزاب من جهة أخرى. وقد تبرع النحاس لمشروع القرش محرجاً رغم اعتراضه على دعوة أحمد حسين ومنهجه.

على كل فقد أسفر مشروع القرش بالفعل عن إنشاء مصنع الطرابيش فى

العباسية بالتعاقد مع شركة هارتمان الالمانية ، وافتتح المصنع فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٣ .

وكان انتاجه أقل جودة من المستورد بدرجة محسوسة . ولكن نجاح أحمد حسين الحقيقى فى نظرى كان فى أنه استعمل تنظيماته الواسعة بين متطوعى مشروع القرش فى مختلف البلاد لتكون الخامة التى بنى عليها تشكيلات « مصر الفتاة » .

وظهرت فى تلك الفترة تقاليع متعددة رداً على مشروع القرش ، فابتكر بعض المهاويس طربوشاً مغايراً بلون العلم المصرى ، أى أخضر اللون بزر أبيض ، فكان لابسه يبدو وكأنه يلبس فحل فجل . ولكن الناس سخروا من هذه الموضة فلم تنتشر .

وقد صاحبت مشروع القرش نذر سيئة من تلك النذر التى صاحبت ظهور النازية وازدهارها فى المانيا الهتلرية ، وهى ظاهرة الابتزاز بالتهديد والبلطجة . ففى الدعوة التى وجهها أحمد حسين إلى الشعب للتبرع من أجل استقلال مصر الاقتصادى (الأهرام ١ فبراير ١٩٣٢) كان حريصاً على تهديد المواطنين بقوله : « لا يفكر شخص فى الامتناع عن شراء طوابع القرش فالمتطوعون مكلفون بالتعرض لكل شخص لا يحمل طابع القرش . والمتطوعون الوف والوف ، أذن فخير لك أن تدفع » . أليس هذا ما كانت تفعله « فرقة العاصفة » Sturm Abteilung (S.A.) « وهيئة الحماية » أو « فرقة الأمن » Schütz Staffen (S.S.) فى المانيا النازية ؟ تفرض حمايتها على المحال التجارية ومحلات المجوهرات والمطاعم والبارات والكباريهات ، ولا سيما الأملاك اليهودية مقابل أتاوات تجبيها منها لتعفيها من تعرضها لها وتحطيمها ؟ لقد كان هذا الابتزاز المقزز من الأسباب التى جعلت كل شاب يحترم نفسه يبتعد عن هذه العصبة الغريبة على الحياة السياسية المصرية .

وقد وقف النحاس من مشروع القرش موقفاً عدائياً منذ البداية وأعلن أن هدف المشروع هو «حرف جهود الشباب عن قضية البلاد الحقيقية». وقال طه حسين عن المشروع «إنه يخشى أن يكون هذا النشاط الشبابى هروباً من ثورة الفكر»، كما ورد فى «أسرار الماضى» لحافظ محمود (كتاب روزاليوسف ١٩٧٣).

وكانت دعوة أحمد حسين لاستقلال مصر الاقتصادى دعوة وطنية يصعب تجاهلها أو الغض من قيمتها. ولم يكن أحمد حسين وحده يدعو إلى بناء الصناعة المصرية والتجارة المصرية. فقد كانت الحركة الوطنية ترفع كثيراً شعار مقاطعة البضائع الأجنبية، وكانت هذه هى الفترة التى أسس فيها سلامة موسى «جمعية المصرى للمصرى»، ودعا لمقاطعة المتاجر الأجنبية والبضائع الأجنبية، وقد كان هناك فى مرحلة ما تعاون بينه وبين أحمد حسين ثم افترقا بعد أن تجسمت الملامح الفاشية النازية فى دعوة أحمد حسين بعد تأسيس «مصر الفتاة».

ولكن النحاس منذ البداية رصد هذه الملامح الفاشية النازية فى دعوة أحمد حسين، بسبب انحيازه الكامل لدعاة الحكم المطلق: الملك فؤاد ومحمد محمود وإسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى.. إلخ، وزرايته بالديمقراطية وتهربه من إعلان موقف محدد من الإنجليز. أو الاشتراك بحركته فى مناوأة الاحتلال البريطانى أو استرداد الدستور من الملك فؤاد. هذه كانت عند النحاس قضايا مصر الحقيقية.

وقد كان تركيز أحمد حسين على عداء الأجانب المحليين دون مواجهة الإنجليز تفكيراً سياسياً قاصراً أو تفكيراً سياسياً انتهازياً لأنه كان يهمل أصل الداء وهو الاحتلال البريطانى، ويركز على الفروع. لقد كانت الصناعة المصرية والتجارة المصرية فى مجملها فى يد الأجانب المحليين، ولكن هذا الوضع ذاته لم يكن إلا وظيفة من وظائف الاحتلال البريطانى لمصر. لقد

كان الاستعمار الاقتصادى منذ ١٨٥٠، قبل ظهور أمريكا كدولة عظمى نتيجة للاستعمار السياسى (شعار: التجارة تتبع العلم) و أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أصبح الاستعمار الاقتصادى مقدمة للاستعمار السياسى (شعار: العلم يتبع التجارة). وقد كانُ أشبه شيء بتركيز هتلر على أن يهود المانيا هم أفتها الاقتصادية وأس خرابها الاجتماعي والسياسى.

وفى ١٣ أكتوبر ١٩٣٣ أسس أحمد حسين فور تخرجه جمعية «مصر الفتاة» ومعه اثنا عشر عضواً وقعوا جميعاً على برنامج الجمعية. ولم اهتد إلى سبب جعل أحمد حسين ورفاقه يحجمون عن تسمية جماعتهم «حزباً» بدلاً من «جمعية»، وقد كانت لهم كل مقومات «الحزب»: قيادة وقاعدة وبرنامج. لعله كان أصرارهم على أن دعوة «اللاحزبية» هى التى ستنقذ مصر أو ربما كانت هناك شروط شكلية لا أعرفها يشترطها القانون لتكوين الأحزاب.

وكانت قيادة المجموعة فى أيدى الفرسان الثلاثة: أحمد حسين وفتحى رضوان وحافظ محمود. وجددوا إصدار مجلة «الصرخة» فى أكتوبر ١٩٣٣. ولكن القيادة انشطرت منذ البداية فخرج منها حافظ محمود لأنه لم يوافق على تأسيس جمعية «مصر الفتاة». وكان منطقه فى ذلك أنها دعوة لإعلان حزب جديد من جماعة تدعى أنها تقاوم الحزبية. واستقال حافظ محمود من رياسة تحرير «الصرخة» التى كان يعتقد أنها تغنى عن الحزب. أما فتحى رضوان فقد شارك أحمد حسين سنوات ثم عاد إلى قواعده فى الحزب الوطنى.

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ صدرت الصرخة وفيها إعلان بتأسيس مصر الفتاة ومعه برنامج الحزب الجديد تحت عنوان «إيماننا» وجاء فيه: «شعارنا: الله الوطن الملك..» «غايتنا: أن تصبح مصر فوق الجميع: امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام».

اما تحت باب «جهادنا العام» فالبرنامج يدعو إلى أنه :

● «يجب أن نشعل القومية المصرية» و«أن تصبح كلمة (المصرية) هى العليا وما عداها لغواً لا يعتد به».

● «يجب أن يؤمن الجميع بأن إرادة الشعب من إرادة الله وأن مصر فوق الجميع».

● «يجب أن نضع الأجانب فى مركزهم الطبيعى ضيوفاً فى مصر وليسوا أصحابها» وذلك بالغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة بجرة قلم، وتمصير الشركات الأجنبية، وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى الحياة التجارية، ويوم الجمعة يوم عطلة عامة، وعدم التصريح للأجنبى بمزاولة عمل فى مصر إلا بتصريح خاص».

● «يجب أن نحتكر تجارتنا الداخلية فلا نأكل إلا كل ما هو مصرى ولا نلبس إلا كل ما هو مصرى ولا نشترى إلا من مصرى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً».

● بالنسبة للفلاح يجب القضاء على الأمية وتيسير الماء النقى وتعميم الجمعيات التعاونية فى الريف.

● بالنسبة للتعليم يجب جعل التعليم الابتدائى مجانياً والتعليم الثانوى والعالى «فى متناول أفقر الطبقات».

● بالنسبة للمرأة يجب تعليمها لكى تكون «أماً صالحة» «وأماً للأبطال» «وليكون بيتها نعيم الحياة».

● بالنسبة للطفولة يجب إعداد الأطفال ليكونوا «علماء وغزاة ونوابغ».

● بالنسبة للفنون «يجب أن نعيد إلى الفنون عظمتها الفرعونية والعربية حتى تقف فى خدمة البعث والاحياء، لا أن تكون وسيلة للهو والفجور».

ولم تكن في برنامج «مصر الفتاة» كلمة واحدة عن الدستور والحريات أو أرتباط بانهاء الاحتلال البريطاني. كانت مقاومة الملكية المطلقة والاحتلال البريطاني هي الشغل الشاغل للوفد وللمواطن العادي، فلا غرابة إذن أن ينظر الوفد والمواطن العادي إلى هذا البرنامج بارتياب شديد على انه انحراف في مسار الحركة الوطنية والحركة الدستورية جميعاً. على الأقل هذا ما كان جيلي قد تعلمه تحت قيادة سعد زغلول ثم النحاس: ان جلاء الإنجليز وتقليم أظافر الملك هي البداية الحقيقية لكل إصلاح في البلاد. حتى نشر التعليم وبناء الصناعة المصرية .ووضع الأجانب في «مركزهم الطبيعي» بلغة أحمد حسين، أي ضيوفاً لا أصحاب البلاد، بدا لنا نتيجة لانتهاء الاحتلال البريطاني والملكية الاوتوقراطية. لقد كانت صرخة أحمد حسين صرخة بقال مصري ثائر على بقال جريجي مجاور له يغتال كل رزقه ولم ير من الأمر شيئاً أبعد من ذلك.

ورفع أحمد حسين برنامج «مصر الفتاة» للملك فؤاد فأعجب به شكلاً ومضموناً ووجه محمود فهمي القيسي باشا وزير الداخلية في وزارة عبد الفتاح يحيى ليساعده قدر المستطاع. فاستدعى القيسي أحمد حسين وأطلعه على الخطاب الملكي. ويعترف أحمد حسين في كتابه «إيماني» بالرعاية الملكية «لمصر الفتاة» في مرحلة انشائها. وكانت هذه الرعاية مكافأة لدعوته لأن «نعظم الملك وأن نلتف حول عرشه».

وكانت لأحمد حسين مشكلة في عقر داره، أي في «مصر الفتاة» ذاتها، لأن رفاقه في العمل لم يقبلوا صمته عن الإنجليز. وقد اعترف أحمد حسين في «إيماني» بأن زميله فتحي رضوان هو الذي أكرهه على التصريح بعداء الإنجليز «فقد كانت خطتي ترمي إلى اصطناع الاعتدال ريثما تثبت أقدام جريدتنا وحركتنا. ولكن ذلك لم يعجب الأستاذ فتحي رضوان واعتبره مظهراً من مظاهر الجبن».

وفى ١٣ نوفمبر ١٩٣٣ صدر عدد خاص من الصرخة بمناسبة عيد الجهاد الوطنى بناء على ضغط من فتحى رضوان وفيه هجوم ملتهب على الاحتلال البريطانى جاء فيه: «يا شباب ١٩٣٣ كن كشباب ١٩١٩. كن كهذا الشباب الذى قدم نفسه وقوداً للجهاد والوطن، كن كهذا الشباب الذى اشعل الثورة فى وقت لم يتوقع فيه الناس الثورة. ثورة جائحة ضد الإنجليز والأجانب لا تعرف هوادة ولا ليناً، لا تعرف تعقلاً إلا فى خلاص الوطن من ربقة الاستعباد».

وإزاء هذا الحض الصريح على الثورة لم يكن الملك كافياً لحماية أحمد حسين و«مصر الفتاة» فقد تحرك الإنجليز فى وزارة الداخلية برئاسة كين بويد وقبض على أحمد حسين لفترة وجيزة استطاع فى خلالها أن يهرب مقالاً يقول فيه: «فى سبيلك يا رب، فى سبيلك يا مصر، فى سبيلك يا مليكى أدخل اليوم السجن» («الصرخة» ١٨ نوفمبر ١٩٣٣).

وتولى كمال الدين صلاح رئاسة تحرير «الصرخة». وأفرج عن أحمد حسين فنشر فى عدد ٩ ديسمبر من «الصرخة» «المبادىء العشرة» التى سماها «إنجيل الوطنية» وأهمها:

١) لا تتحدث إلا باللغة العربية.

٢) لا تشتر إلا من مصرى ولا تلبس إلا ما صنع فى مصر ولا تأكل إلا طعاماً مصرياً.

٣) اعمل ثم اعمل واعمل دائماً.

٤) تطهر فصل لربك وأم المسجد يوم الجمعة إن كنت مسلماً والكنيسة يوم الأحد إن كنت مسيحياً ويوم السبت أن كنت يهودياً (سقط اليهود من قعر القفة فى الطبعات التالية).

٥) احفظ نشيد اسلمى يا مصر ورتله فى كل حفل.

٦) احتقر كل ما هو أجنبى بكل نفسك وتعصب لقوميتك إلى حد الجنون.

٧) غايتك أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام.

٨) ليكن شعارك دائماً : الله والوطن والملك.

كل هذه المبادىء تدخل فى باب التسلح الخلقى وليست برنامجاً لحزب من الأحزاب. وكان النحاس باشا منذ انشاء «مصر الفتاة» يندد بشعار «الله، الملك، الوطن» ويقول إن اقحام «الله» فى برنامج سياسى نوع من الشعوذة، وكان شديد الضيق بولاء أحمد حسين للملك، ولكنه لم يصرح أمامه بشىء يمكن أن يدخله تحت طائلة القانون، وكان يرى أن أحمد حسين صنيعة للابراشى باشا ناظر الخاصة الملكية.

وبعد ثلاثة شهور من تأسيس «مصر الفتاة» أعلن أحمد حسين عن شروط الانضام إليها فقسم العضوية قسمين: عضوية لجان وعضوية تشكيلات عسكرية، وهؤلاء هم «الجاهدون». وهكذا ولد تنظيم «القمصان الخضر»، وهو تنظيم شبه عسكرى بنى على نموذج **«فرقة العاصفة الألمانية»** (القمصان البنية) و«القمصان السود» من الفاشست الذين انشأهم موسولينى.

كنت يومئذ (١٩٣٣ــ ١٩٣٤) قد عدت للدراسة فى كلية الأداب بعد أن تصالحت مع أبى وكنت أرى طوابير مصر الفتاة أثناء فترة الطلب بالجامعة (١٩٣٣ــ ١٩٣٧) تمشى فى قصانها الخضراء فى شوارع القاهرة تتقدمها الترمبيطة والأعلام، وفى الأجازات وكنت أراها فى شوارع المنيا. ولم تكن هذه الطوابير جيوشاً جرارة ولكنها كانت ظاهرة ملحوظة مزعجة.

وبدأنا نسمع عن احتكاكات بينها وبين المواطنين بسبب الرأى وغير الرأى واعتداءات جسدية وحوادث تحطيم لبعض المحال التجارية وغيرها ولبعض

الحانات. فقد كان من الوصايا العشر الجديدة: «لاتشرب الخمر». وقد سمعت فيما بعد أن زميلاً لنا فى الأهرام اسمه حسن سلومة كان عضواً فى «مصر الفتاة» في مدينة المنيا، وكان من الفكاهات المتداولة عنه انه ارسل ذات مرة برقية لأحمد حسين يقول فيها: «حطمنا الحانة والمجد لمصر». ولا أعرف مدى صدق هذه الواقعة. ولكن مسلك مصر الفتاة العنيف فيما تلا ذلك من الأيام يجعل هذا قابلاً للتصديق.

(٣)

وكانت هذه أيضاً بدايات الاخوان المسلمين الذين لم يكن لهم وزن فى تلك الفترة ولم أعرف منهم يومئذ فى كلية الأداب إلا عبدالحكيم عابدين الذى بدا لنا زعيماً بلا اتباع. ودخل الملك فؤاد ــ أو فلنقل السراى ــ الساحة السياسية مباشرة بفرق «الجوالة» و«الكشافة» خلال هذه الفترة نفسها، فكانت طوابيرها تسير فى شوارع القاهرة وعواصم المديريات على غرار القمصان الخضر، ولكنها كانت تلبس القمصان الكاكى. وفى هذه الفترة أيضاً (اعتقد فى ١٩٣٥)، حاول النبيل عباس حليم بعد طرده من الوفد أن يكون الميليشيا الخاصة به وأن يجندها من طلبة الجامعة. فكان عباس حليم يرسل مندوبيه من الطلبة المأجورين ليدعوا زملاءهم للقائه فى قصر عزيز بحرى بجاردن سيتى، وهو الآن (١٩٨٦) مبنى القنصلية السعودية الملاصقة للميردى دييه. وقد جاءنى ذات مرة زميل فى كلية الأداب يدعونى لمقابلة النبيل عباس حليم فقبلت بدافع الفضول. وحين دخلت حديقة قصره، وجدت نحو خمسين شاباً آخرين قد سبقونى ووقفوا مصطفين فى صفين فى ممشى الحديقة ــ لا بد بتوجيه من مدير أعماله ــ فى انتظار نزول الفوهرر الجديد على سلم داره.

وبعد نحو عشر دقائق من الانتظار نزل النبيل عباس حليم حاملاً بسطونياً ومشى أمامنا يستعرضنا وكأننا حرس شرف أو جنود فى جيش ثم وقف فى المنتصف والقى فينا كلمة سياسية. وكاد الأمر أن ينقلب إلى كارثة لأنى كدت أعجز عن مغالبة ضحكى، ولكن الله سلم، لأن بلاغة الرجل التركية كانت قصيرة.

وكان عباس حليم رجلاً قصيراً ربعة ناصع البياض المشرب بحمرة خفيفة تركياً مائة فى المائة. وكان فى سمت أحد أبطال المصارعة الحرة الذين نراهم فى التليڤزيون، وكان ركيك العربية منطقاً وألفاظاً. وخطب فينا خطبة عصماء يندد فيها بالنحاس باشا. قال ما مجمله: «المصريون زمان كانوا بيعبدوا الطيوز (يقصد التيوس) ولسة لغاية دلوقتى يعبدوا النحاس باشا». ولم أفهم إذا كان هذا هجاء فى النحاس باشا أم هجاء فى المصريين.

وفى هذه الفترة (١٩٣٣ ـ ١٩٣٧) كنت التقى فى زياراتى للمنيا أثناء الأجازات ببعض الشخصيات التى أصبحت فيما بعد من الشخصيات العامة، وكانوا من اتباع «مصر الفتاة» سواء على مستوى القيادة أو على مستوى القاعدة. وكنت أدخل معهم فى مجادلات عديدة ومثابرة حول انتمائهم «لمصر الفتاة».

وكان أحد هؤلاء محمد صبيح عبد القادر الذى كان فيما اعتقد عضواً مؤسساً فى مصر الفتاة ـ تخرج فى كلية الأداب قسم اللغة العربية عام ١٩٣٤ ـ وكان رجلاً دمثاً صاحب ذكاء عملى هادىء، واعتقد أنه كان مشغولاً بتنظيم اللجان أو التشكيلات.

ويبدو أن صبيح كان صاحب موهبة قيادية لأنى سمعت بعد ثورة ١٩٥٢ أنه جند جمال عبدالناصر الفتى وأنه كان «مسئوله» فى الإسكندرية أو غيرها، وإن كنت شخصياً لم أتوسم فيه أية موهبة قيادية أثناء لقاءاتنا فى المنيا. وقد وجدته «محدود» الثقافة والاهتمام خالياً تماماً من الفضول العقلى، ووجدت دماغه مليئاً بالمعتقدات التقليدية الجاهزة ولذا لم أضيع فى جدالى معه وقتاً طويلاً لإقناعه بفساد معتقداته السياسية. ولا أدرى أن كان هذا يأساً منى من اقناعه أو بسبب غطرستى الفكرية مع الخائفين من المعرفة اعداء ما جهلوا.

وكان من هؤلاء أيضاً الفنان التشكيلى عبد السلام الشريف والموسيقار عبدالحليم نويرة وكنا رفاقاً فى المدرسة الثانوية ثم اختلفت بنا السبل فى مرحلة التعليم العالى. وحين كنت اسمعهما يتعاطفان مع «مصر الفتاة» ومع موسولينى وهتلر كنت كثيراً ما أشرح لهما معنى الفاشية والنازية كما أعرفه من دراساتى المتقدمة فى السياسة والاقتصاد وفى العلوم الإنسانية، وكما كنت أراه مطبقاً عملياً من الأرهاب الدولى والقومى الذى إشاعه هذان الزعيمان.

وكان الشريف ونويرة يستمعان لى فى أدب ولا يجادلان كثيراً وإنما من حين لحين يسألان بعض الأسئلة الاستفسارية ولا يبدو عليهما اقتناع أو عدم اقتناع. ولم أعرف قط إن كانت أفكارى قد تركت فيهما أى تأثير. والأرجح أن قضية الفاشية والنازية التى كنت أراها قضية حياة أو موت بسبب معتقداتى الاشتراكية الديمقراطية كانت لا تخدش عندهما إلا السطح بسبب اهتمامهما بالفن أكثر من اهتمامهما بالمجتمع. ولكن فى الوقت نفسه أظن أن معتقدات «مصر الفتاة» كانت المسئولة عن جمودهما الفنى.

أما الرابع فقد كان فتحى الرملى الذى كان يصغرنى بسنوات. وقد وجدته مثل صبيح عبدالقادر يأخذ السياسة مأخذ الجد وكان متحمساً فى ولائه «لمصر الفتاة». ولكنى وجدته، على عكس صبيح عبدالقادر، قادراً على التساؤل، يريد أن يتعلم، خالياً تقريباً من المعتقدات الجاهزة، محباً للفقراء ولا يحاول أن يخرج عن طبقته، يبحث عن الصيت ولا يبحث عن الغنى. واعتقد أن أهم ما علمته أياه كان احترام الحضارات الأخرى. ووضعته على طريق سلامة موسى، وأكمل هو الطريق حتى أصبح زعيماً شيوعياً صغيراً فى الأربعينات وإن كنت لا أعلم من كان يخالط من دوائر الشيوعيين فى القاهرة.

أقول كان شيوعياً رغم اعتقادى إن مصر ليس فيها شيوعيون لأبرأه من تهمة «الاشتراكية»: فليس فى اللغة كلها كلمة تعهرت مثل كلمة

«الاشتراكية» لكثرة ما عرفت من الزناة السياسين. فبعض دجاجلة الدين يسمون أنفسهم «اشتراكين» (كالاشتراكين المسيحيين،الخ)، والفاشيت والنازى والفلانج يسمون أنفسهم اشتراكين، (الناسيونال سوسياليست)، وبعض الديمقراطيين يسمون أنفسهم اشتراكين، حتى الشيوعيون يسمون أنفسهم اشتراكين (اتحاد الجمهوريات الاشتركية السوفيتية).

ولا شك أن هناك مبدأ واحداً من المبادىء العشرة فى برنامج «مصر الفتاة» كان موضع اتفاق أكثر المصريين إن لم يكن كل المصريين وهو مبدأ بناء الصناعة المصرية والتجارة المصرية. فقد كانت صناعتنا وتجارتنا فى مجملها فى أيدى الأجانب المحليين، كما أن اقتصادنا كان مؤسساً على تصدير الخامات واستيراد المصنوعات. ولكن السذاجة التى عبر بها أحمد حسين عن دعوته كانت لا تدعو إلى الضحك ولكن تدعو إلى الغضب.

فهو أولاً كان يدعونا إلى احياء الامبراطورية المصرية قبل أن يدلنا على سبيل إلى تحرير مصر من الاحتلال البريطانى ولم يشأ أن يتعرض لقضية الاحتلال التى كانت تشغل بال عامة المصريين إلا تحت ضغط شديد من زميله فتحى رضوان، وربما من قواعده أيضاً، متستراً بعبارات التكتيك والاستراتيچية المألوفة، وكانما طرد جيش الاحتلال يمكن أن يكون موضع مساومة سياسية أو ابتزاز سياسى.

وهو ثانياً يتوهم أن الأوطان يمكن أن تحصل على استقلالها الاقتصادى دون أن أو قبل أن تحصل على استقلالها السياسى وهو هراء فى هراء ولا نظير له إلا المدرسة اليابانية فى التفكير المصرى ـــ هذه المدرسة تزعم أن التقدم التكنولوچى العظيم فى المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية قد قهر السيطرة الأمريكية دون أن يدلنا على حجم الاستثمارات الأمريكية والمتعددة الجنسية فى الصناعات الالمانية أو اليابانية وعلى أسباب سكوت الإدارة الأمريكية والرأسمالية الأمريكية والإعلام الأمريكى بل والرأى العام

الأمريكى على تغلغل المصنوعات الالمانية واليابانية فى أمريكا ، ودون أن تدلنا على حجم التبادل التجارى بين أمريكا من جهة والمانيا واليابان من جهَة أخرى وهل هو فى صالح أمريكا أم فــى صالح المانيا واليابان ودون أن تفسرلنا لماذا لم تنته أمريكا احتلالها لالمانيا واليابان وتجريدهما من السلاح نتيجة لكل هذا التقدم الصناعى، وإلى أى مدى يمكن أن نقول أن هذا الأزدهار الاقتصادى هو ايجار الدولتين كقاعدتين عسكريتين.

وأى مواطن ذى وعى سياسى من أبناء جيلى كان يعرف ان الاحتلال البريطانى لمصر كان بمثابة بوليصة التأمين للأجانب المحليين ولمصالحهم فى مصر، وان هجرة الآجانب الضخمة إلى مصر لم تبدا حتما إلا بعد الإحتلال البريطانى. (كانوا نحو ٥٠,٠٠٠ فى زمن الخديو إسماعيل فزادوا إلى أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ حتى تأسيس «مصر الفتاة»). كذلك كان من غايات الاحتلال البريطانى إبقاء مصر بلداً زراعياً بل ومزرعة قطن لمصانع لانكشاير وجعلها سوقاً للبضائع الإنجليزية (وللبضائع الأوربية كثمن للسكوت الأوروبى على الاحتلال البريطانى لمصر) ومن تجربة مصر فى عصرها الامبراطورى أيام محمد على وأيام جمال عبدالناصر كان استقلال مصر السياسى هو المقدمة اللازمة لاستقلالها الاقتصادى وليس العكس).

أما دعوة: لا تشترِ إلا من مصرى، ولا تلبس إلا ما صنع فى مصر ولا تأكل إلا طعاماً مصرياً فإن لم تجد فعربياً، فقد كانت مجرد استنهاض معنوى للهمم لمؤازرة شركات مثل شركة بيع المصنوعات المصرية التى انشئت فى تلك الفترة فى مواجهة شيكوريل وشركة أحمد حلاوة التى انشئت يومئذ فــى مواجهة تيرينج فى العتبة الخضراء وعشرات من المتاجر المصرية والشامية المبعثرة فى وسط المدينة فى مواجهة محلات ديڤيز بريان واورزدى باك (عمر أفندى) ودليه واڤيرينو ومئات غيرها وكانت لاتقوى على منافستها. وكان أهم ما يهمها فى تيار الوطنية المصرية ليس الصراع مع الإنجليز أو مع الملكية المطلقة

أو مع دكتاتوريات محمد محمود وصدقى وعبدالفتاح يحيى وإنما الصراع مع التجار الأجانب المحليين. بل أن رفع شعار «لا تأكل إلا طعاماً مصرياً فإن لم تجد فعربياً» كان شعاراً رفعه مطعم الشيمى بميدان التوفيقية («عرابى حالياً») الذى كان ابنه أحمد الشيمى عضواً مؤسساً في مصر الفتاة ورئيساً لتحرير «الصرخة» فى ١٩٣٤ بعد القبض على أحمد حسين، ورفعه مطعم الكاشف فى أول شارع الجيش ومطعم الحاتى الكبابجى... إلخ فى حى الأزهر لتحويل قضيتهم إلى قضية جماهيرية فى مواجهة رستورانات جروپى وفلوران والكارلتون والأمريكين والپاريزيانا والتاڤيرنا وسانت چيس والاونيون وعشرات غيرها من الرستورانات الأفرنجية الواقعة فى المربع بين شارع قصر النيل وشارع الفى بك بالاضافة إلى عشرات الحانات التى كان يملكها الجريج والطلاينة.

بل ان الحلوانية الشوام مثل أسدية وقويدر وخطيب وغيرهم اشتركوا فى هذه الثورة الطعامية فى مواجهة محلات تسيپاس وصولت ومارلى ولاپاس ولوك وجروپى وغيرها التى كانت تصنع وتبيع الجاتوهات والطورطة... إلخ. وهكذا وقف الكباب والموزة فى مواجهة البفتيك والاسكالوب، ووقفت الكنافة والبقلاوة والبسبوسة فى مواجهة الجاتوه والاكلير والميرانج.

ويبدو أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التى جعلت النقود شحيحة فى أيدى الناس كانت وراء الهاب مشاعر بعض التجار وأصحاب المحلات المصريين ودفعتهم إلى الانحراف بالقضية الوطنية إلى هذه الحلول العاجلة بل إلى هذه الدرجة من الاسفاف الذى تنسى فيه قضية الوطن والدستور وتذكر سخافات مثل أنواع الطعام والشراب.

وهكذا اقترن الحض على حفظ نشيد «اسلمى يا مصر» بالحض على مقاطعة اللغات الأجنبية، واقترنت دعوة الناس إلى الصلاة بالهتاف: «المجد لمصر» و«مصر فوق الجميع» والصراخ كالمجانين: «احتقر كل ما هو أجنبى

بكل نفسك وتعصب لقوميتك إلى حد الجنون» نعم. كانت الحالة تدعو فعلاً إلى الجنون: حتى مطاعم الفول والطعمية كان يملكها اليوغوسلافيون: كمطعم ايزافيتش (ايزايافيتش) في ميدان الإسماعيلية (التحرير حالياً) ومطعم فول الفاردار بشارع المدابغ (شريف باشا حالياً) أمام مكتبة دار المعارف في صف الايموبيليا.. إلخ.

وفي ٢ ديسمبر ١٩٣٣ خرجت «الصرخة» بدعوة إلى مقاطعة السجائر الأجنبية ودور السينما الأجنبية رغم أن ٩٠٪ من هذه وتلك كانت في أيدى الأجانب و٩٩٪ من الأفلام كانت مصنوعة في الخارج. ولم تستجد في الثلاثينيات إلا شركة سجائر مصرية واحدة هي شركة البستاني (شامية) في مواجهة چاناكليس وماتوسيان وجمسرجان وملكونيان (أرمنية) وكوتاريللى خلاف السجائر المستوردة كالبحارى والجولد فليك والفلاج (إنجليزية) وكاميل وتشسترفيلد (أمريكية)... إلخ. ولم يفكر أحمد حسين في أن نقطة البداية هي حض رؤوس الأموال المصرية على الاستثمار المنتج والخدمات الراقية قبل الدعوة في فراغ إلى هذه المقاطعات.

وكانت الكثرة المطلقة من المصريين تتألم حين ترى آلاف الشركات الأجنبية في مصر لاتتراسل ولا تتعامل بالعربية وإنما تتراسل وتتعامل بالفرنسية أو الإنجليزية فدعا أحمد حسين لمقاطعتها حتى تعتمد اللغة العربية كلغة التفاهم معها وفيها. وكانت هذه طبعاً دعوة في فراغ لأن هذه الشركات كانت أجنبية في رؤوس أموالها، ولأنها كانت أجنبية في رؤوس أموالها فقد كانت أجنبية في موظفيها، ولأنها كانت أجنبية في رؤوس أموالها وموظفيها فقد كانت دولة داخل الدولة، دولة تعمل في حماية الاحتلال البريطاني، فلم تكن هناك قوة قاهرة تلزمها باستعمال لغة البلاد اداة في معاملاتها. وهل يكفى أن نقول: «يجب أن نتجاهل اللغات الأجنبية حتى

ولو كنا من أربابها... وعندها فستوجد الوف الوظائف وتكون من حق المصريين المشروع»؟ «الصرخة» ٢٨ أكتوبر ١٩٣٣.

ان تمصير الشركات الأجنبية فى مصر لم يبدأ إلا درجة درجة بعد الغاء الامتيازات الأجنبية وبقوة التشريع المصرى، والغاء الامتيازات الأجنبية كان مطلب جميع الأحزاب ولم يتم إلا باتفاقية دولية وهى اتفاقية مونتريه التى وقعها النحاس باشا نتيجة لمعاهدة ١٩٣٦، ولم يتم بجرة قلم كما كان أحمد حسين ينادى. اما حكاية التجاهل أو المقاطعة فقد كانت صرخة فى وادٍ.

ثم تطورت دعوة «مصر الفتاة» إلى مقاطعة اللغات الأجنبية فاتخذت منعطفاً خطراً. فأخذ أحمد حسين فى ١٩٤٧ ينادى «بالغاء اللغة الإنجليزية والفرنسية من مدارسنا لأنه من العبث أن نعلم أولادنا ثقافة أعدائنا ولغة أعدائنا». وفى ١٩٤٧ أقام اتباع أحمد حسين المهرجانات التى أحرقوا فيها الكتب الدراسية الإنجليزية والفرنسية: قمة الهستيريا أو الدجل السياسى؛ وكانت هذه هى الذروة فى تطبيق الوصايا العشر. تقول الآية: «لا تتحدث إلا باللغة العربية ولا تتعامل داخل الوطن إلا بها وقاطع كل من يحاول الغض من شأنها».

(٤)

لصقت تهمة الفاشية ثم النازية بجمعية أو حزب «مصر الفتاة» منذ بدايتها ولكن اتباعها لم يروا فى ذلك تهمة بل مجداً. فما أن قرأ الجراح الشهير على باشا إبراهيم، عميد كلية الطب، برنامج «مصر الفتاة» حتى وصفه معجباً لأعضاء مجلس إدارة «مشروع القرش» بأنه شبيه ببرنامج موسولينى لإحياء إيطاليا. وكانت الفاشية قد عرفت للمصريين منذ ١٩٢٣ من خلال الصحف واستعراضات القمصان السود التى كان يقوم بها الرعايا الإيطاليون فى شوارع القاهرة والإسكندرية ومن خلال نشاط المفوضية. الإيطالية فى القاهرة (كان تعداد الجالية الإيطالية يومئذ ٧٠,٠٠٠ إيطالى).

كانت هناك أولاً بعض الشعارات والرموز المنقولة حرفياً من التجربة الفاشية ـ النازية فى أصولها الأوروبية مثل شعار: «مصر فوق الجميع» الذى كان ترجمة حرفية للشعار النازى «المانيا فوق الجميع» Deutschland über Alles. ومع هذه الشعارات رمز القميص الملون. وفى ١٩٣٦ أصدر أحمد حسين كتابه «إيمانى» على غرار كتاب هتلر الشهير «كفاحى». كذلك كانت لأحمد حسين تصريحات صحفية عديدة أثناء زيارته لالمانيا وإيطاليا عام ١٩٣٨ بأن حزبه يسير «على مبادىء العصر الجديد» وان مبادئه «متشابهة مع مبادىء روما وبرلين»، ويعلن: «نحن نرغب فى أن نقلد زعيمكم الدوتشى فيما أدخله من الاصلاحات الاجتماعية السارية فى بلادكم». وقبل أن يسافر إلى المانيا وإيطاليا نجده يكتب فى «مصر الفتاة» أن «شبيبة مصر الفتاة تعتقد أن الدوتشى هو منشىء قواعد السياسة

الاجتماعية الجديدة فى هذا العصر» (عدد ١ أغسطس ١٩٣٨)، ويكتب: «اننا سوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا فى هذا الطريق التى سلكه من قبل هتلر وموسولينى» (عدد ٤ يوليو ١٩٣٨).

أما من الناحية الموضوعية فقد كان أحمد حسين يدعو لجوهر الفاشية والنازية وقد كتب فى عدد ١١ أغسطس ١٩٣٨ من جريدة «مصر الفتاة» يدافع عن نظرية «العمل» النازية «أنها تمحو التنافس بين العامل ورب العمل وتسلكهما جميعاً فى سلك واحد تبعاً لنظرية التصاعد.. ففى المصنع يشتغل رب العمل كمرشد والموظفون والعمال كتابعين له من أجل تحقيق الأغراض الخاصة بالمصنع ومن أجل صالح الشعب وصالح الدولة».

كانت الرسالة الأولى للفاشية والنازية فى أوروبا كما ذكر أحمد حسين هى فعلاً «محو التناقض بين العامل ورب العمل»، أى بين العمال والرأسماليين، وافتراض أن التنافس الأساسى فى أية دولة لا ينبغى أن يكون بين أبناء البلد فيما بينهم وإنما بينهم وبين أبناء الدول الأجنبية المنافسين لهم فى الصناعة والتجارة وفى الاستئثار بالأسواق العالمية.

فالتركيب الطبقى للمجتمع الذى ابرزته وغذته الفلسفة الشيوعية وغيرها من مدارس الاشتراكية العلمية وأسست عليه نظرية صراع الطبقات تفسير مرفوض فى الفاشية والنازية لأنه يشغل أى شعب عن استخلاص حقوقه ورزقه ورفاهيته ومجده من الشعوب الأخرى، ويقيم حرباً أهلية دائمة فى المجتمع. وبدلاً من أن يسقط الغضب الاجتماعى والاقتصادى فى الخارج نجده يقيم حرباً أهلية دائمة فى المجتمع. لهذا كان للفاشية وللنازية عدوان رئيسيان هما: الشيوعية والديمقراطية: الشيوعية لأنها تنادى بصراع الطبقات والديمقراطية لأنها تنادى بحوار الطبقات. فالحوار ذاته نوع من الحرب السلمية التى تستنفد مجهود الشعب فى الثرثرة البرلمانية وفى مناورات الأحزاب.

والحل فى الفاشية والنازية هو حل الأحزاب وتوحيد الإرادة القومية فى اتحاد قومى (الكل فى واحد): «شعب واحد» Ein Volk و«دولة واحدة» Ein Reich و«قائد واحد» Ein Führer . الغاية الأولى هى حماية المجتمع من الشيوعية. وما دامت الديمقراطية عاجزة عن تحقيق ذلك بسبب أبراج بابل (البرلمانات) التى تشل فاعليتها بتعدد الأصوات، وبسبب التزامها بمبدأ الحوار الاجتماعى الذى يتسرب من خلاله الشيوعيون، فلا مناص من استعمال القهر لترويض البروليتاريا (الطبقة العاملة) المتمردة، والانتلجنتسيا (المثقفين) المتفلسفين، والرأسمالية المستغلة، وهم اليهود بالذات مصدر كل بلاء. كان لابد من تقديم ثلاثة قرابين لهذه المعبودة الجديدة، وحدة الإرادة القومية»: الشيوعيون والمثقفون واليهود الذين امتلأت بهم معسكرات الاعتقال. وهذا هو معنى الدولة الشمولية. (كلمة «الفاشية» من كلمة «فاسكيس» fasces اللاتينية، وهى «ربطة العصى» التى اشتهرت فى حدوتة «الاتحاد».

أحمد حسين فى سلسلة مقالاته عن موسولينى: «الفاشية تستنكر الاشتراكية والديمقراطية والمذهب الحر («مصر الفتاة» عدد ٢١ يوليو ١٩٣٨ بعنوان: «مذهب الفاشية»). وفى «مصر الفتاة» عدد ١ سبتمبر ١٩٣٨ بعنوان «فلسفة النازية»، يقول أحمد حسين:

— «إن الرئيس الأعلى رجل شاءت العناية الالهية أن تخلقه من أبناء الشعب لكى يعبر عن روح الشعب، ويمثل إرادة الشعب، ويكون ضمير الشعب. فهو شخص يفرض نفسه على هذا الشعب فرضاً بما له من صفات سامية ومميزات عالية وخصائص قدسية ترتفع به إلى مقام الإنسان الأعلى، بل إلى مقام أنصاف الآلهة. هذه الصفات وتلك الخصال تحمل الشعب كوحدة واحدة وكل واحد على الاعتراف به وتسليم زمامه إليه والإخلاص له والطاعة له طاعة لا نهاية لها. الفوهور أو الزعيم هو السوپرمان، وهو مبعوث العناية الالهية».

ـ «إن هذه النظرية تتعارض طبعاً مع نظام الديمقراطية البرلمانية الذى هو نظام هبوط ونزول تتحكم فيه الطبقة السفلى فى الطبقة العليا، وتسيطر عليها وتوجهها أين شاءت، بينما الدولة النازية تسير على منهج التصاعد الذى هو متدرج من أسفل إلى أعلى على شكل طبقات متراصة متماسكة تظل فى رقيها وسموها حتى تصل إلى القمة».

ـ «يا من بايعتمونى... لابد من انقلاب يكتسح هذه الحشرات التى يسمونها وفداً أو نحاسا أو مكرماً أو برلماناً». («مصر الفتاة» عدد ١٠ نوفمبر ١٩٣٨).

ـ محمد صبيح عبد القادر فى «مصر الفتاة» (عدد ٨ ديسمبر ١٩٣٨): «إن البلاد تريد كرامة لادستورا، وتريد ثروة لابرلماناً، وتريد صحة لانواباً وشيوخاً، وتريد جيشاً ودفاعاً لاخطباً وتصفيقاً».

ـ الفاشية فيها الكثير من الإسلام («مصر الفتاة» عدد ١١ أغسطس ١٩٣٨ من حديث لأحمد حسين مع «جريدة چورنال دى چنوا» الإيطالية).

ومن يتأمل هذه المبادىء (اقرأ أيضاً كتاب محمد صبيح عبدالقادر عن «هتلر» الصادر فى ١٩٣٨ وكتاب فتحى رضوان عن «موسولينى» الصادر فى ١٩٣٧) يجد فيها التفسير الكافى لعداء «مصر الفتاة» للوفد منذ بداية انشائها ولترعرعها فى كنف السراى، أولاً فى كنف الملك فؤاد، ثم فى أوائل عهد فاروق. بل إن عداء أحمد حسين للديمقراطية الذى تجلى منذ أول مقال كتبه فى ١٩٢٨ وهو لايزال طالباً فى البكالوريا، يفسر لنا انضمامه لمحمد محمود ودعوته لمشروع معاهدته مع آرثر هندرسون عام ١٩٢٩ رغم أن كل طبقات الأمة وفئاتها ولاسيما الطلبة، كانت تمقت عهد هذا الدكتاتور الذى عطل دستور ١٩٢٣، «ثلاث سنوات قابلة للتجديد» لم يهنأ إلا بنصفها.

وكان عجيباً حقاً هذا التحالف بين حزب «العقلاء» أو «المعتدلين المهادنين للإنجليز وبين هذه الشخصية القلقة المعادية للعقل، وهو القائل عن خطبته يوم افتتاح مصنع الطرابيش فى «مشروع القرش»: «إن العاطفة هى كل شىء فى حياة الأمم، وما الاستقلال والمجد والعزة إلا مجموع عواطف الشعب متخذة هذه الصورة المادية. ولكنـه كان تحالفاً أساسه الاشتراك فى كراهية الوفد والديمقراطية القائمة على أن الأمة مصدر السلطات والاشتراك فى الإيمان بحكم الصفوة، صفوة العقل المترتبة على ارستقراطية الأصول أو صفوة العاطفة الملهمة المختارة بقرار من العناية الالهيـة. الزعيم الملهم هو رجل الأقدار. ولقد كان فى الفاشية والنازية المصرية قاسم مشترك أعظم من كل الحركات الفاشية والنازية فى القرن العشرين، وهو اعتمادها على ما يسميه الألمان Einfühlung أى «الشعور»، وهو الينبوع الأول لكل حركة رومانسية فى تاريخ البشرية.

ولكنها لم تكن رومانسية ثورية، بل كانت رومانسية الثورة المضادة، رومانسية البقالين وصغار التجار وصغار الملاك والاسطوات والحرفيين وعامة أبناء البورچوازية الصغيرة التافهة التى تمقت كل ما تحتها وتتطلع إلى كل ما فوقها، ولا ترى إلا نفسها مركزاً للكون ومحوراً للمجتمع. فثوريتها لا تتسع لكل أبناء البشرية أو حتى أبناء الوطن بل هى تعيش فى جزع دائم من يقظة جماهير العمال والفلاحين فتشكك فى أهليتهم لحكم أنفسهم بأنفسهم وهى تفرض نفسها بالإرهاب وصية على الجماهير فتؤازر الملكية المطلقة وكبار الملاك والرأسمالية الضخمة لضبط سواد الشعب وشله عن الحركة السياسية باسم حماية الانتاج القومى فتسلب منه حق الاضراب وحرية التنظيم النقابى وحرية العمل السياسى مقابل السيرك السياسى، وفتات التنازلات الاقتصادية.

كل هذا يفسر كيف رعاه إسماعيل صدقى وعبدالفتاح يحيى وعلى إبراهيم فى مشروع القرش بين ١٩٣١ و١٩٣٣، وكيف رعاه زكى

الأبراشي ناظر الخاصة الملكية وعدو النحاس اللدود ومحمود فهمي القيسي وزير الداخلية فور تأسيس «مصر الفتاة» في ١٩٣٣. وكان أبوالجماعة الروحي هو الفريق عزيز المصري باشا المعروف بميوله الالمانية والذى كان يشرف على تدريب القمصان الخضر عسكرياً ويساعدهم على اقتناء السلاح. وقد وضع في يد عزالدين عبدالقادر عضو الجمعية المسدس الذى استخدمه في إطلاق النار على النحاس باشا بسبب توقيعه معاهدة ١٩٣٦.

وقد جاء في بلاغ النحاس باشا إلى النائب العام بعد خروجه من الحكم أن «مصر الفتاة» كانت تتلقى معونات مالية من على ماهر ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وبهى الدين بركات ومحمد على علوبة وعباس حليم وعبدالخالق مدكور وغيرهم. وأن تقارير وزارة الداخلية التى أطلع عليها أيام توليه الحكم تدل على صلة هذه الجماعة بمصادر أجنبية. وكان النحاس قد أعلن في مجلس النواب في جلسة ٢٢ يونيو ١٩٣٦ أن «مصر الفتاة» تعمل لحساب دولة أجنبية (إيطاليا) وهو لهذا يحظر تجوال أعضائها في القرى بالقمصان الخضر. ومن وراء كل هذا كان الملك يرعى «مصر الفتاة» عن طريق رجلي القصر علــى ماهر باشا وكامل البندارى باشا.

ولم يحسم عنف «مصر الفتاة» في المجتمع المصرى إلا ظهور تشكيلات مضادة شبه عسكرية هي «القمصان الزرق» التابعة للوفد.

ففي ٩ يناير ١٩٣٦ قرر مؤتمر الشباب الوفدى تأليف ميليشيات شبه عسكرية لردع «القمصان الخضر». وقد كان غريباً أن يتبنى الوفد مثل هذه التشكيلات المناقضة لدعوته الديمقراطية ولتاريخه الديمقراطي. وفي ستة أشهر بلغ عدد «القمصان الزرق» ١٠,٠٠٠ متطوع كما يقول تقريرالسير مايلز لامپسون السفير البريطاني في تقريره السنوى لحكومته سنة ١٩٣٦، ولكن تقوم نسبة ضئيلة منهم بنشاط جدى.

وكان يتزعم «القمصان الزرق» طالب فى كلية الطب يدعى محمد بلال لم التق به أبداً إلا فى الثمانينات. ولكنه كان زميل ابن عمى أمين عوض فى كلية الطب. وكان ابن عمى يسخر منه ومن قصانه بطريقته الهادئة فيحدثنا فى الأسرة عن آخر أخبار «البلالزم». اما فى كلية الأداب فلم نكن نحس كثيراً بتحركات القمصان الخضر أو الزرق أو بما كان ينشب بينهم من معارك. ولا أظن أنه كان للقمصان الزرق وظيفة أكثر من تأديب القمصان الخضر، فكانت تجرى بين الفريقين معارك كمعارك البلطجية نسمع عنها ولا نشاهدها وانتهت هزائم القمصان الخضر باختفائها تماماً من الشوارع فى أقل من عام.

وبعد إقالة وزارة النحاس وتولى محمد محمود الوزارة الجديدة فى ١٩٣٨ اكتشف الأحرار الدستوريون فجأة أن القمصان الملونة والميليشيات شبه العسكرية تتنافى مع الديمقراطية. فأصدر محمد محمود قراراً بحلها بعد أن كان محمد محمود يمول زعيم القمصان الخضر ليستعديه على الوفديين. وهكذا اختفى القمصان الزرق أيضاً من الساحة السياسية واختفت فرق الجوالة التى كان الأخوان المسلمون ينظمونها لصالح الملك وارتاحت البلاد من هذا البلاء.

(٥)

وحين كنت طالباً فى الجامعة بين ١٩٣٣ و١٩٣٧ كان لطلبة الجامعة زعماء معروفون يمثلون الأحزاب المختلفة، لا من قصيلة الدكتور بلال مؤسس البلالزم، ولكن زعماء من الطراز الحزبى المدرب على الخطابة والقادر على الحوار أو على الدسائس أو عليهما معاً.

وكان هؤلاء يتكفلون بقيادة المظاهرات وتنظيم الاضرابات والقاء الخطب فى الحرم الجامعى، عادة بين كلية الأداب وكلية الحقوق.

وكان بعض هؤلاء من أسر كريمة، يدافعون عن أحزابهم عن مبدأ وعقيدة، وكان بعضهم الآخر من الطلبة الفقراء الوصوليين المتسلقين الذين حبتهم الطبيعة موهبة الخطابة أو الذكاء الاجتماعى أو ملكة الدس والتآمر. وكنا نعرفهم واحداً واحداً.

وكان أهم زعمائهم فى كلية الأداب إبراهيم عبده الذى أصبح فيما بعد أستاذاً لامعاً فى الصحافة ومرجعاً فى تاريخ الصحافة (وكان وفدياً)، ومصطفى السعدنى الذى أصبح فيما بعد وزيراً مفوضاً فى وزارة الخارجية (وكان حراً دستورياً)، وإبراهيم أبورحاب الذى أصبح فيما بعد عضواً بمجلس النواب، وهو من أسرة أبورحاب الكبيرة فى الصعيد الأعلى (وكان حراً دستورياً). أما فى كلية الحقوق فكان زعيم الوفديين فريد زعلوك، وهو من أسرة زعلوك الكبيرة، وقد أصبح نائباً ثم وزيراً، وكان زعيما الأحرار الدستوريين هما الظاهر حسن أحمد وحمادة الناحل اللذان أصبحا من أقطاب

المحامين. أما الحزب الوطنى الذى كان شبيهاً جداً بمصر الفتاة فقد كان زعيمه فى كلية الحقوق عبدالعزيز الشوربجى الذى أصبح فيما بعد نقيباً للمحامين.

أما أحمد حسين وفتحى رضوان فقد سبقانى فى الدراسة الجامعية فتخرجا عام ١٩٣٣. وكان زعيم الطلبة فى كلية الطب فى جيلى هو نور الدين طراف، وهو من عائلة طراف الكبيرة جنوب المنيا. وقد أصبح فى عهد الثورة من أهم المدنيين الذين اعتمدت عليهم ثورة ١٩٥٢. وقد كانت أسرته من أقطاب الأحرار الدستوريين ولكنه كان ذا ميول فاشستية ومن أقطاب «مصر الفتاة».

هذه النخبة من القيادات الشابة إلى جانب عشرات غيرهم من القيادات الأقل جلبة لم يصل منها إلى موقع المسئولية فى سلطة الدولة بعد ثورة ١٩٥٢ أحد إلا فتحى رضوان ونورالدين طراف.

ومنذ ١٩٣٥ بدأنا نحس أن عنصراً جديداً دخل الحياة السياسية المصرية وهو أن الملك والباشوات المعادين للديمقراطية والموالين للقصر والإنجليز وللمحور تعلموا من تجربتهم مع «مصر الفتاة»، وخلاصتها أنهم يمكن أن يشتروا التعاون السياسى بالعطايا والمعونات المالية أو العينية فأخذوا يستأجرون سماسرة من الطلبة الأذكياء لتعبئة طلبة الجامعة فى صالح أحزابهم وللسيطرة على المظاهرات والهتافات لصالح أحزابهم.

وكنا نكتشف ذلك حين نرى طالباً أو مجموعة صغيرة من الطلبة نعرف أنها رقيقة الحال، يتبدل حالها فجأة فتظهر عليها آثار النعمة ويتحسن ملبسها ويتسع انفاقها وفى الوقت نفسه يظهر عليها الإهتمام المفاجىء بالسياسة والحماسة لهذا الحزب أو ذاك الزعيم. وكانت قلة منهم لا تتقاضى أجراً ولكن تتقاضى من هؤلاء الباشوات تعييناً فى وظيفة مرموقة أو صغيرة بحسب حجم الأجير أو وعداً بالتعيين فى زمن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى حدث

بصدقى باشا وخلفه إلى إيقاف التعيينات تماماً فى وظائف الحكومة وإلى إيقاف الترقيات والعلاوات، بل وحدت بصدقى باشا إلى مد مدة الدراسة فى بعض كليات الجامعة من أربع سنوات إلى خمس سنوات ليؤجل مواجهة مشكلة البطالة بين خريجى الجامعة.

وقد كان لى صديق منهم فى كلية الأداب عينه محمد محمود باشا ملحقاً فى وزارة الخارجية فور تخرجه من قسم التاريخ فى ١٩٣٨ وأوفد إلى سفارتنا فى رومانيا وكان ذلك مكافأة له على قيادته المخلصة فى تحطيم النفوذ الوفدى داخل الجامعة.

وقد بلغ من مهارة هؤلاء السماسرة السياسيين أنهم كانوا يتظاهرون أمامنا بالحيدة بين الأحزاب وأنهم لا يروجون لحزب معين وإنما كان كل ما يهمهم هو تأليف «جبهة وطنية» لمواجهة الإنجليز بتكوين وزارة ائتلافية لا ينفرد فيها الوفد بالحكم، فى حين كان هؤلاء الطلاب تربطهم حبال سرية بالأحرار الدستوريين أو بالقصر عن طريق على ماهر والبندارى وأحمد حسنين.

وكنت أنا شخصياً قد تمردت على الوفد أيام أزمته مع عباس العقاد وطرده عام ١٩٣٥ بسبب مهادنة النحاس لوزارة توفيق نسيم وهى ما عده العقاد تفريطاً فى دستور ١٩٢٣ وشايعته فيه. وكان هذا تطرفاً منى فى الدفاع عن الدستور ورفض كل تسويف فى إعادته. وكان النحاس لا يذيع على الجماهير أسرار العراقيل فى طريق إعادة دستور ١٩٢٣ فحسبنا أنه سلك سبيل المهادنة. وقد بلغ من غضبى لسكوت النحاس باشا على تسويف توفيق نسيم فى إعادة دستور ١٩٢٣ أنى قد قدت مظاهرة صغيرة من كلية الأداب قوامها نحو عشرين أو ثلاثين طالباً لتأييد العقاد وخرجت بها إلى مكتبه فى روز اليوسف بشارع محمد سعيد. وهناك أعلنت للعقاد إننا جئنا لنؤيده فى دفاعه المتشدد عن إعادة دستور الأمة وهتفت بحياة الدستور وبحياة العقاد فردد الطلبة الهتاف ورائى. ثم أخذنى الحماس فهتفت بسقوط النحاس فران صمت قاتل

على المجتمعين. وهنا تدخل العقاد قائلاً بصوته العميق المشهور: «لا .. بلاش دى». وأحسست بالخجل وانصرفنا.

باختصار كنت وفدياً أكثر من الوفد. وكان منطقى بسيطاً: نحن وفديون لأن الوفد يدافع عن الدستور والاستقلال فإذا هادن الوفد حكومة تماطل فى طلب الدستور أو الاستقلال كان هذا تفريطاً فى سبب وجوده وكان هذا مدعاة للتخلى عنه. وأنا لم أندم أبداً على هذا الموقف المثالى وإنما ندمت على سوء أدبى. فقد كان فى قلبى من الاجلال لهذا الزعيم العظيم، مصطفى النحاس، ما كان ينبغى أن يوقف النداء بسقوطه فى حلقى كما أوقفه فى حلق زملائى.

وفى فترة الدعوة لتأليف الجبهة الوطنية دعيت ـــ لم أعد أذكر من دعانى ـــ لمقابلة على الشمسى باشا فى غرفة محافظ البنك الأهلى (البنك المركزى الآن) لمناقشة وضع مصر السياسى، فوجدت هناك نحو عشرة آخرين من شباب الجامعة لا أظن أنى عرفت منهم أحداً، ويبدو أنهم كانوا منتقين من مختلف الكليات. وطرح علينا الشمسى باشا قضية تأليف جبهة وطنية تؤلف وزارة ائتلافية ترث وزارة توفيق نسيم.

وكان على الشمسى اقتصادياً عظيماً فطفق يشرح لنا مشاكل مصر الاقتصادية ويقدم لنا حلولها. تكلم فى هذا أكثر من ساعة وكان كلامه مقنعاً وعظيماً. وجاء دورنا فى الكلام فسألته سؤالاً صغيراً. قلت: «سعادتك كلمتنا ساعة كاملة كلاماً عظيماً عن مشاكل مصر الاقتصادية وكيفية حلها، ولكنك لم تقل لنا كلمة واحدة عن موضوع كيف نخرج الإنجليز. هل لديك حل؟» وشاع فتور فى الجو وأجاب على الشمسى إجابة قصيرة غامضة. وبعد قليل انصرفت الندوة. لقد كان واضحاً إننا كنا نتكلم على موجتين مختلفتين.

وبعد أن وقعت معاهدة ٣٦ جاءنا مكرم عبيد فى أوائل العام الدراسى ١٩٣٦ / ١٩٣٧ خطيباً فى قاعة الاحتفالات الكبرى ليدافع عن المعاهدة تحت قبة الجامعة ويكسب الرأى العام الطلابى فى صفها، وهذا يدل على مدى تغلغل السياسة الحزبية فى الجامعة. وقد كان من مآسى تلك الفترة ان زعماء أحزاب الأقلية، وفى مقدمتهم زعماء حزب الأحرار الدستوريين، بعد أن وقعوا إلى جانب النحاس باشا «معاهدة الصداقة والتحالف» مع بريطانيا، عادوا إلى مصر ليندموا بالمعاهدة ويظهروا ان الوفد تخاذل أمام الإنجليز وفرط فى حقوق البلاد. (هناك آثار من ذلك فى اعتراضات محمد حسين هيكل وكيل حزب الأحرار الدستوريين على المعاهدة فى كتابه «مذكرات فى السياسة المصرية»).

فى ذلك اليوم اختفى كل زملاء دفعتى من المحاضرة وتركونى وحدى مع الأستاذ سكيف فكان يوماً للسياسة لا للعلم.

وكنت قد درست نصوص المعاهدة وخرجت برأيى الخاص، وكان قريباً جداً من رأى ذلك السياسى المصرى الذى قال: «أقبلها والعنها» أو شيئاً من هذا القبيل. واشتبكت على مدى ساعتين أو أكثر مع كريستوفر سكيف فى مناقشة عصبية حامية حول المعاهدة: هو يسوغها وأنا أبين ما بها من خروق وثغرات. وانتهت المناقشة بأغرب عبارة سمعتها فى تاريخ المناقشات السياسية.

قلت: «أن المعاهدة تنص على جلاء القوات البريطانية عن مصر، ولكنها لا تحدد موعداً ثابتاً لهذا الجلاء» قال: «بل حددت عشر سنوات» قلت: «لا لم تحدد. فهى تقول أن الجيش المصرى يدربه ضباط بريطانيون على مدى عشر سنوات حتى يصبح أهلاً للدفاع عن قناة السويس فى ١٩٤٦ بمفرده، وبذلك تنسحب قوات الحليفة عن مصر فإذا حدث نزاع حول هذه (الأهلية) عرض النزاع للتحكيم (غالباً على عصبة الأمم)». قلت: «وما للضمان ان

بريطانيا لن تتلكأ فى تدريب الجيش المصرى وتزويده بالسلاح والذخيرة لتمد فترة احتلالها لمصر؟ انتم أعطيتم منذ ١٨٨٢ خمسين وعداً بالجلاء عن مصر فلنعتبر هذا الوعد الحادى والخمسين».

قال سكيف: «هذه نظرة متشائمة لا تتفق مع الجو الجديد من الثقة المتبادلة. ١٩٤٦ ليست بعيدة، وسوف ترى بنفسك الإنجليز يخرجون من مصر». قلت: «وإذا لم يخرجوا» أجاب سكيف: «سوف تكون هذه خطيئة فى حق الروح القدس».

وفغرت فى فى دهشة لانى لم أكن أتصور كيف يعلق الشعب المصرى آماله الوطنية على الروح القدس. وانتهت المناقشة على امتعاض من الطرفين، ولكنها كشفت لى عن منطقة مبهمة فى شخصية كريستوفر سكيف، ذلك الأستاذ العظيم الذى الهب فينا حب الشعر والمسرح. كشفت عن بؤرة غامضة من التدين كانت خبيئة فى أغوار نفسه.

قبيل ثورة ١٩٥٢، نحو ١٩٥٠ أعاد أحمد حسين تنظيم «مصر الفتاة» وأطلق عليها اسم «الحزب الاشتراكى»، وكان قد انفصل لسنوات عن فتحى رضوان الذى أسس بدوره الحزب الوطنى الجديد، ثم حل الحزبان بعد قيام ثورة ١٩٥٢ مع سائر الأحزاب المصرية.

وقد قبض على أحمد حسين واتهم فى حريق القاهرة. وقد أبلغنى بنفسه أن جمال عبدالناصر أنقذه من حبل المشنقة حين أمر بحفظ التحقيق عام ١٩٥٥. وقد اعتكف أحمد حسين عن الحياة العامة منذ ذلك التاريخ نحو ثلاثين سنة حتى توفى فى أوائل عهد حسنى مبارك الذى أبنه تأبيناً كريماً. أما فتحى رضوان فقد استوعبه نظام عبدالناصر فى سنوات الثورة الأولى، أخرجه من السجن إلى كرسى الوزارة.

ومن يتأمل برامج مصر الفتاة والحزب الاشتراكى والحزب الوطنى الجديد يجد فيها أكثر بذور ثورة ١٩٥٢ وقد اختلطت ببعض مبادىء الأخوان المسلمين ويستطيع أن يفسر بها العديد من المقولات الناصرية على الأقل حتى صدور الميثاق.

ولكن لهذا المقال مقام آخر لم يحن بعد حينه.

جاردن سيتى ١٩٨٦

الفصل السابع عشر
زمـلائـي

(١)

كان يقال دائما إن مصر حكمها المحامون من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة ١٩٥٢ ، ثم حكمها العسكريون من ثورة ١٩٥٢ إلى إنتهاء الناصرية فى ١٩٧٠ ، ثم حكمها الاقتصاديون ورجال المال فى عهدى السادات وحسنى مبارك .

ومن يستعرض أسماء رؤساء الوزارات المصرية وأسماء الوزراء يجد تأكيدا لهذا القول فمن رؤساء الوزارات كان هناك يحيى إبراهيم باشا الذى تخرج من كلية الحقوق فى ١٨٨٠ ، وعبد الخالق ثروت باشا (تخرج ١٨٩٣) ، وتوفيق نسيم باشا (تخرج ١٨٩٤)، وإسماعيل صدقى باشا (تخرج ١٨٩٤)، ومصطفى النحاس باشا (تخرج ١٩٠٠) ، وعلى ماهر باشا (تخرج ١٩٠٢)، وأحمد ماهر باشا (تخرج ١٩٠٨)، ونجيب الهلالى باشا (تخرج ١٩١٢)، وإبراهيم عبد الهادى باشا والدكتور محمود فوزى (تخرجا ١٩٢٣)، بالإضافة إلى محمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا وأحمد زيور باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الذين تولوا رياسة الوزارة ولم أعثر على تاريخ تخرجهم من كلية الحقوق .

وقد أحصيت نحو ١٠٠ خريج من الحقوق تولوا وزارات المعارف والمالية والخارجية والعدل والشئون الإجتماعية قبل ١٩٥٢ ونحو ١٦ ممن رأسوا المجالس النيابية ، فضلا عن المئات من أعضاء المجالس النيابية ، والمئات من الأعلام فى الحياة العامة ، فلم يكن غريبا إذن أن يتصور الناس أن كلية الحقوق كانت تزود مصر بحكامها ورجال السياسة فيها .

كان هناك عبد العزيز فهمى باشا (تخرج ١٨٩٠)، ولطفى السيد باشا (١٨٩٤)، ومحمد على علوبة باشا (١٨٩٩)، وعبد القادر حمزة باشا (١٩٠١)، وحلمى عيسى باشا (١٩٠٢)، وعلى زكى العرابى باشا، وجعفر والى باشا، وتوفيق دوس باشا، وويصا واصف بك (كلهم ١٩٠٣)، وحافظ رمضان باشا، وأحمد خشبة باشا (كلاهما ١٩٠٤)، وعبد السلام فهمى جمعة باشا، ونجيب الغرابلى باشا، وعبد الرحمن الرافعى بك (كلهم ١٩٠٨)، وبهى الدين بركات باشا، ومحمد حسين هيكل باشا، ومكرم عبيد باشا، وأمين الرافعى بك (كلهم ١٩٠٩)، وكامل مرسى باشا، وحبيب المصرى باشا (كلاهما ١٩١٠)، وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا، وكامل البندارى باشا، ومحمد لطفى جمعة المحامى (كلهم ١٩١١)، وعلى أيوب بك ومحمد حسن العشماوى باشا، وأحمد الخازنداز، وعبد الحليم البيلى (كلهم ١٩١٢)، ويوسف الجندى المحامى، وحسن الهضيبى (كلاهما ١٩١٥)، وعبد الفتاح الطويل باشا، وصبرى أبو علم باشا (كلاهما ١٩١٦)، وعبد الرزاق السنهورى باشا، وفكرى أباظة باشا، وعبد الحميد عبد الحق باشا (كلهم ١٩١٧)، وعبد الخالق حسونة باشا، وزهير صبرى المحامى (كلاهما ١٩٢١)، ومصطفى مرعى بك، وعزيز أباظة باشا، ومحمد التابعى (كلهم ١٩٢٣)، ومحمد صلاح الدين باشا (١٩٢٤). وبعد تأميم الجامعة تبدأ قائمة أخرى.

وقد اتهم الحكام الحقوقيون بأنهم حولوا «المسألة المصرية» إلى «القضية المصرية» وحولوا الكفاح الوطنى إلى سلسلة لاتنتهى من المرافعات ولهذا عجزوا عن إخراج الإنجليز من مصر، وهو قول ظريف ولكن فيه نوعا من الشطط. وهو شبيه بقولهم إن العسكريين حكموا مصر عشرين عاما، فأخرجوا الإنجليز ولكنهم أدخلوا اليهود.

أما الأقتصاديون فقد حكموا مصر فى عصر السادات ومبارك فحملوها ديونا خارجية تبلغ ثلاثين مليارا من الجنيهات بعد أن كانت دائنة لإنجلترا فى عصر

المحامين وبعد أن كان ديونها الخارجية لا تتجاوز ٩٦ مليون جنيه إسترليني في أسود عصر للديون وهو عصر إسماعيل، هذا الذى يحمله المؤرخون مسئولية خراب مصر واحتلال مصر.

ومنذ تأميم الجامعة في ١٩٢٤، أي تحول الجامعة الأهلية إلى الجامعة المصرية، تخرج من كلية الحقوق من أعلام مصر: محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية السابق (١٩٢٤)، والدكتور عبد الحكيم الرفاعي وزير المالية السابق، وإبراهيم فرج باشا الوزير السابق ووكيل حزب الوفد الجديد، وحلمي بهجت بدوى، ومن كبار الأدباء توفيق الحكيم ويحيى حقى (وكلهم تخرجوا في ١٩٢٥)، والدكتور السيد صبرى الفقيه الدستورى، والدكتور حامد زكي وزير الاقتصاد السابق، والدكتور زكي عبد المتعال وزير المالية السابق، والدكتور وحيد رأفت الرجل الثاني في حزب الوفد الجديد، والصحفي محمد زكي عبد القادر (وكلهم تخرج في ١٩٢٦)، وكامل لطف الله المستشار الذى انتحرأوقتل في أواسط عهد عبد الناصر وكان ينظر قضية فهوم، وكامل القاويش النائب العام ومحافظ القاهرة الذى جردته ثورة ١٩٥٢ من حقوقه المدنية بسبب شدته مع الأخوان المسلمين في أواخر الأربعينات وحسين فهمي مدير جامعة الأسكندرية (١٩٢٧)، والسعيد مصطفى السعيد مدير جامعة القاهرة، ومصطفى البرادعي نقيب المحامين، والسفير عوض القوني، وحسن صبحي محافظ الاسكندرية (١٩٢٨)، وزهير جرانة ومحمد عبد الله وشوكت التوني من كبار المحامين (١٩٣٠)، وفؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد، وعمر التلمساني المرشد العام للأخوان المسلمين، وعبده حسن الزيات وعبد الخالق عمر المحاميان (١٩٣١)، وحسن بغدادى مدير جامعة الإسكندرية (١٩٣٢).

وهنا نصل إلى جيلى، جيل ١٩٣٣—١٩٣٧ (أو ربما جيل ١٩٣١ — ١٩٣٧). في ١٩٣٣ تخرج من الحقوق أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة

وزعيمها، وفتحى رضوان وعبد القادر عودة المحامى، أحد زعماء الأخوان المسلمين الذين حكم عليهم بالإعدام شنقا فى ١٩٥٥ فى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية. كذلك تخرجت نعيمة الأيوبى أول محامية مصرية، ولم التق بها إلا بعد عودتى من إنجلترا سنة ١٩٤٠، حين تعرفت بزوجها البلچيكى الأستاذ ديڤورث Divoort الذى كان زميلا لى يعلم اللغة الفرنسية وآدابها فى كلية الأداب.

وفى عام (١٩٣٣) كان أهم من تخرج من كلية الحقوق هو فتحى رضوان الذى كان الرجل الثانى فى «مصر الفتاة» فى الثلاثينات، ولكنه انفصل عن أحمد حسين فى الأربعينات ومابعدها وعاد إلى قواعده فى الحزب الوطنى. وقد سجن فى أواخر عهد فاروق ثم عين وزيرا للإرشاد والثقافة فى عهد ثورة ١٩٥٢. وقد كنت أسمع عنه كثيرا وأقرأ له أحيانا فى الثلاثينات والأربعينات وأبغض دعوته الفاشية وربما لمحته مرة أو مرتين فى معية أحمد حسين أيام مشروع القرش أو فى بدايات «مصر الفتاة». ومع ذلك فقد كنت دائما أحس بأنه كان «أرقى» من أحمد حسين، ولا أدرى لذلك سببا إلا أن بيانه العربى كان أقرب إلى التعبير الأدبى وإلا أن أفكاره العاطفية كان يخامرها شىء من المنطق ومحاولة الاقناع بالعقل، أما أحمد حسين فقد بدا لى دائما كالاعصار الهائج الذى يجتاح كل شئ فى طريقه وكان فيه من التدمير أكثر مما فيه من البناء. وقد عرفت فتحى رضوان وزيرا للثقافة فوجدته بالفعل من عجينة تختلف عن عجينة الفاشست.

وفى ١٩٣٤ تخرج فى كلية الحقوق أربعة من أساتذة الحقوق اللامعين هم الدكتور حسين خلاف الذى عين وزيرا للعلاقات الثقافية الخارجية فى عهد عبد الناصر والدكتور جابر جاد عبد الرحمن الذى عين رئيسا لجامعة القاهرة فى عهد عبد الناصر وكان من كبار القانونيين الذين تعاونوا مع الثورة فى زمن إصدار الميثاق. وتخرج أيضا الدكتور حامد سلطان وقد كان وزيرا قبل ثورة

١٩٥٢ ، والدكتور عثمان خليل عثمان الذى كان عميد الحقوق فى عين شمس فى زمن عبد الناصر ولأمر ما توقف ازدهاره فى مصر فى ظل ثورة ١٩٥٢و فكنا نسمع عن إعارته أو هجرته الطويلة لبعض البلاد العربية وعن مشاركته فى وضع بعض دساتيرها.

وفى ١٩٣٥ تخرج من كلية الحقوق الدكتور نور الدين رجائى ، وقد كان الوحيد بين أساتذة الجامعة الذى استقال من منصبة عام ١٩٥٤ فيما سمعت احتجاجا على قرار مجلس الثورة فصل أساتذة الجامعات فى سبتمبر ١٩٥٤ بسبب دفاعهم عن الحياة الدستورية ، وكان متزوجا من الزعيمة النسائية الارستقراطية درية شفيق التى اعتصمت أيام عبد الناصر فى السفارة الأمريكية أو الهندية لا أذكر احتجاجا على أحد القرارات ، ومع ذلك فلم تمس بأذى واضح أكثر من تجميد نشاطها أو محاصرته. وقد قرأنا نبأ انتحارها الغامض أو قتلها فى الستينات ، فقد سقطت فى منور عمارتها من شقتها فى أحد الأدوار العليا.

وفى نفس العام (١٩٣٥) تخرج من الحقوق أحمد كامل قطب المحامى الذى أسس فى أوائل الأربعينات حزبا ميتا اسمه «حزب الفلاح»، وكان ينادى بنوع من الإصلاح الزراعى ، ولم أفهم قط الظروف التى ارتبط فيها اسم أحمد حسين سفيرنا المعروف فى واشنطون فى اوائل الخمسينات بحزب الفلاح هذا. وقد التقيت مرة واحدة «بالزعيم» أحمد كامل قطب فوجدته رجلا اسمر خشن الملامح فيه شئ من خيلاء الديك الرومى ولم أسمع أن له اتباعا معروفين. أما ١٩٣٦ فقد كان أبرز خريجيها الدكتور على راشد الذى التقيت به بعد حصوله على الدكتوراه من فرنسا ، وكان أستاذا فى الحقوق ثم رئيسا لجامعة بيروت العربية. وبالمثل فكرى مكرم عبيد الذى أكتشفه الرئيس السادات وجعله نائبا لرئيس الوزراء والسكرتير العام للحزب الوطنى الديمقراطى ، غالبا كنوع من إشهار الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين طوال

سنوات القطيعة بين السادات والبابا شنودة وربما استغلالا لرصيد مكرم عبيد السياسى عند المصريين.

وفى ١٩٣٧ تخرج من الحقوق أيضا على الرجال المحامى ورئيس تحرير جريدة «الأساس» جريدة الحزب السعدى، والسفير محمد التابعى الذى كان نائب أحكام فى محاكمة خميس والبقرى، ومنير دلة الذى كان فى مجلس الدولة واعتقد أنه أصبح من زعماء الأخوان المسلمين. وفى عام ١٩٣٨ تخرج ثلاثة أساتذة الحقوق هم الدكتور عبد المنعم الطناملى والدكتور عبد المنعم الشرقاوى والدكتور رؤوف عبيد، وكذلك فريد زعلوك الوزير في أخر وزارة وفدية. وقد كانت للشرقاوى والطناملى قصص فى أيام جمال عبد الناصر. والشدائد التى مر بها الشرقاوى تستحق فصلا مستقلا لو كانت صادقة.

أما أهم خريجى ١٩٣٩ من الحقوق فكانوا الدكتور أمين بدر الذى طرده مجلس قيادة الثورة من الأستاذية فى كلية الحقوق فى حملة سبتمبر ١٩٥٤ مع الدكتور عبد المنعم الشرقاوى، ومن نفس الدفعة نائب رئيس جامعة القاهرة ووزير التربية والتعليم الدكتور حلمى مراد فى وزارة الأساتذة بعد هزيمة ١٩٦٧، وسجين السادات فى حملة ٦ سبتمبر ١٩٨١، وقطب حزب العمل، وهو أخو زوجة أحمد حسين. وهناك أنور حبيب المدعى العام الاشتراكى فى زمن القوانين السيئة السمعة. وأقل أهمية من هؤلاء كان محمد أحمد المنياوى الذى عينه السادات محافظا، وعبد العزيز الشوربجى نقيب المحامين وسجين السادات فى خريف الغضب، ومفيدة عبد الرحمن المحامية وعضو مجلس الشعب التى سمعتها تدافع فى التليفزيون عن تعدد الزوجات، وعطيات الشافعى المحامية، وحنا ناروز المحامى وعضو مجلس الشعب وزميل السادات فى الثانوية، وأحمد لطفى حسونة الصحفى.

وفى ١٩٤٠ تخرج فى كلية الحقوق عصام حسونة وزير العدل أيام عبد الناصر وأنور أبو سحلى وزير العدل فى عهد السادات ومحمد عبد السلام

الزيات نائب رئيس الوزراء وعضو تنظيم «التفاحة» الشيوعى فى ملفات النبوى إسماعيل أيام السادات، وهو أخو لطيفة الزيات. ولنقف عند عام ١٩٤٠ لأنه عام عودتى من إنجلترا وبداية صفحتى فى التدريس الجامعي.

(٢)

كان عدد طلاب كلية الأداب عام تأميمها ١٩٢٦/١٩٢٥ يبلغ ٢٠٥ طالبا، ولم يكن بينهم طالبات. ودخلت الطالبات الكلية لأول مرة فى العام الجامعى ١٩٣٠/١٩٢٩ وكان عددهن ٤ طالبات من مجموع الطلاب وعددهم ٣٤٩ طالبا (أقل من ١٪).

وفى ١٩٣١/١٩٣٠ بلغ عدد الطلاب ٣٧٠ طالبا منهم ٨ طالبات وثبت هذا العدد الاجمالى تماما فى العام التالى ١٩٣٢/١٩٣١ ولكن عدد الطالبات ازداد إلى ١٦ طالبة.

ثم انخفض العدد الاجمالى لطلاب كلية الآداب فى ١٩٣٣/١٩٣٢ إلى ٣٣٣ طالبا منهم ١٨ طالبة. ولا أعرف مصدر هذا الانخفاض هل كان بسبب الأزمة الاقتصادية أو بسبب طرد طه حسين من الجامعة أم بسبب التوسع فى مدرسة التجارة العليا. ولكننا كنا نسمع ونقرأ يومئذ أن حكومة صدقى باشا كانت تنادى بضرورة تضييق التعليم الجامعى والثانوى وتعمل على التوسع فى التعليم الفنى (الصناعى والزراعى) المتوسط كأجراء للحد من بطالة المتعلمين والأرجح أن هذا كان السبب الحقيقى فى انخفاض عدد طلاب كلية الأداب.

وفى سنة التحاقى النهائى بكلية الآداب (١٩٣٤/١٩٣٣) كان العدد الإجمالى لطلاب الكلية ٣٦٥ طالبا منهم ٣٣ طالبة. وظل العدد يتأرجح حول هذا الرقم طوال فترة دكتاتورية صدقى وعبد الفتاح يحيى (٣٤٩ طالبا فى

العام الجامعى ١٩٣٤/١٩٣٥، منهم ٣٧طالبة). فلما انكشفت الغمة الدكتاتورية والغى توفيق نسيم دستور سنة ١٩٣٠ ارتفع عدد طلاب كلية الأداب فجأة إلى مايقرب من ثلاثة أمثاله فى سنة واحدة وهى سنة ١٩٣٥/١٩٣٦، أى ارتفع عدد الطلبة إلى ٩٨٤ طالبا منهم ٨٢ طالبة. وبعد هذا الاستيعاب الكبير عاد إلى الزيادة المألوفة المطردة بنسبة تقل عن ١٠٪ تقريبا فبلغ فى ١٩٣٦/١٩٣٧ إجمالى ١٠٧١ طالبا منهم ١٨٨ طالبة وفى ١٩٣٧/١٩٣٨ إجمالى ١١٦٢ منهم ٢٢١ طالبة. وهذا هو الفرق بين الحكم الدستورى والحكم الدكتاتورى، بين حكم النحاس وحكم صدقى الذى كان يقوم على نظرية «لا تعلموا أولاد السفلة العلم» مع اعتبار أن السفلة عند دعاة الحكم المطلق هم الفقراء أى «الشعب». وقد كان جزءا من هذا النمو فى تعداد كلية الأداب مصدره الاتساع الطبيعى فى التعليم الثانوى الذى يصب فى الجامعة والتوسع فى منح المجانية للتيسير على الطلاب.

والدليل على وجود هذه العلاقة الطردية بين الديمقراطية ونمو التعليم الجامعى وبين الدكتاتورية وضمور الجامعات هو تكرر هذه الظاهرة نفسها فى دكتاتورية محمد محمود صاحب القبضة الحديدية (١٩٢٨ ــ ١٩٢٩) بعد رحابة التعليم الجامعى فى الحكومة الدستورية السابقة حكومة ائتلاف سعد عدلى ــ والنحاس ــ ثروت. فبعد أن كان عدد طلاب كلية الأداب فى ١٩٢٥/١٩٢٦ يبلغ ٢٠٥ طالبا ارتفع هذا العدد إلى ٥٢٦ فى ١٩٢٦/١٩٢٧ (أى تضاعف)، وثبت فى العام التالى (٥٠٥ فى ٢٧/١٩٢٨) ثم عاد فانكمش بعد الانقلاب الدستورى الثانى فأصبح فى ١٩٢٨/١٩٢٩ عدد طلاب كلية الآداب ٤٦٦ ثم انكمش كثيرا فأصبح ٣٤٩ فى ١٩٢٩/١٩٣٠، ثم ثبتت تحت دكتاتورية صدقى ــ عبد الفتاح يحيى على ٣٧٠ أو دونها، حتى تضاعف من جديد بعد الغاء دستور ١٩٣٠ على يد نجيب الهلالى وزيرا للمعارف.

والخلاصة هى أنى دخلت كلية الآداب عام ١٩٣٣ وكان فيها ٣٦٥ طالبا منهم ٣٣ طالبة أى نحو (٩٪) وتخرجت منها بعد أربع سنوات فى ١٩٣٧ وفيها ١٠٧١ طالبا منهم ١٨٨ طالبة أى ١٧,٥٪ و١٤ من الشرقيين والأجانب أى نحو ١,٣٪ فإذا أخذنا تطور تعداد طلبة كلية الآداب عبر عشرين عاما من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠ وجدناه يبدأ فى ١٩٣٠/١٩٢٩ بإجمالى عدده ٣٤٩ طالبا منهم ٤ طالبات أى نحو ١٪ وينتهى فى ١٩٥٠/١٩٤٩ بإجمالى عدده ١٩٠٦ طلاب منهم ٤٩٣ طالبة بنسبة ٢٥٪ و١٣٠ من الشرقيين والأجانب نحو ٧٪.

ومن يدرس الأرقام دراسة مقارنة كما تجدها فى «الكتاب الفضى» لكلية الآداب الصادر فى ١٩٥٠ يستطيع أن يستقصى من هذه الأرقام تاريخ مصر السياسى خلال الفترة الموازية. ومن هذه الأرقام نستخلص أن تعداد كلية الآداب ازداد أكثر من خمسة أمثال خلال هذه الفترة ومع ذلك فلم يرتفع عدد أعضاء هيئة التدريس فى الكلية من أستاذ إلى معيد إلا من ٥٠ عضوا فى ١٩٣٠ إلى ١١٧ عضوا فى ١٩٥٠ أى بنسبة تزيد قليلا عن الضعف. أى أن الكلية كان فيها أستاذ واحد لكل ٧ طلبة عام ١٩٣٠، فأصبح فيها أستاذ واحد لكل ١٦ أو ١٧ طالبا.

وقد كانت هذه بداية التدهور فى المستوى العلمى العام الذى استفحل فى ظل ثورة ١٩٥٢ بسبب الاحتقار العام أو التخوف العام من الدراسات الإنسانية، والنسبة الآن فى عام كتابة هذه المذكرات (١٩٨٦) هى واحد (من معيد إلى أستاذ) مقابل ٣٠ طالبا (١٩٨٦) فتعداد هيئة التدريس فى الكلية هو ٣٧٩ من معيد إلى أستاذ بينما إجمالى تعداد الطلبة هو نحو ٩٠٠٠ طالب منهم ٥٨٥١ طالبة بنسبة ٦٥٪، يضاف إليهم الطلبة الشرقيون والأجانب وهم أكثر من ١٠٪ من المجموع العام.

أما فى قسم اللغة الإنجليزية فكان عددنا فى سنة الليسانس أو البكالوريوس عام ١٩٣٧، يبلغ ١١ طالبا مقابل ١١ فى قسم اللغة العربية،

و٥ فى قسم اللغة الفرنسية و٩ فى قسم التاريخ و٧ فى قسم الجغرافيا ولا أحد فى الدراسات القديمة و٨ فى قسم الفلسفة (المجموع ٥١ طالبا منهم ٥ طالبات ولم تكن بيننا فى ليسانس اللغة الإنجليزية أية طالبات، هذا غير طلبة المعاهد العليا.

وليس فى مراجعى إحصاء بتعداد طلاب قسم اللغة الإنجليزية فى مجموعه خلال سنوات دراستى. ولكن أمامى الاحصاءات الخاصة بقسم اللغة الإنجليزية فى العام الجامعى ١٩٤٩/١٩٥٠ وهى ٦٠ طالبا فى السنة الأولى منهم ٢٦ طالبة و٥٥ طالبا فى السنة الثانيـة منهم ٢٩ طالبة.

وبهذا يكون مجموع طلبة قسم اللغة الانجليزية عـام ١٩٥٠/٤٩ قد بلغ ٢١٠ طالبا، مقابل ١٦٠ فى قسم اللغة العربية و٦٠ طالبا فى قسم اللغة الفرنسية و٦ طلاب فى قسم الدراسات القديمة و٤١٩ طالبا فى قسم التاريخ و١٣٩ طالبا فى قسم الجغرافيا و٢٦٢ طالبا فى قسم الفلسفة و١٤٢ فى قسم الاجتماع.

وبهذا يكون طلاب كلية الأداب عام ١٩٥٠/٤٩ ما عدده ١٤٠٣ طالبا فى سنوات الليسانس الأربع منهم ٤١٠ طالبة بنسبة ٢٩٪ و١٠٥ طلاب شرقيين وأجانب بنسبة ٧,٥٪ عدا طلاب وطالبات المعاهد العليا (٣٠٩ طالبا) والماچستير (٩٥ طالبا) والدكتوراه (٩٩ طالبا).

أما بالنسبة لدفعتى وهى دفعة ١٩٣٧ فقد كان عددنا ١١ طالباً فى السنة الرابعة فى قسم اللغة الانجليزية فأصبح عدد المتقدمين لبكالوريوس اللغة الإنجليزية وأدابها فى العام الجامعى ١٩٨٥/١٩٨٦ أى بعد نحو ٥٠ عاما هو ٢٣٨ طالبا وطالبة من ٨٢١ طالبا وطالبة وهو تعداد القسم كله فى ٨٦/٨٥ مقابل ٢١٠ طالبا وطالبة عام ١٩٥٠/٤٩. وكنا ١١٠ خريجا عام ١٩٣٧ فازداد عدد الخريجين فى هذا القسم عام ١٩٥٠/٤٩ إلى ٤١ خريجا.

وكل هذه الزيادات ليست مرعبة فى نظرى بل هى زيادات طبيعية وإنما المرعب هو أنه ليست هناك زيادات نسبية فى إعداد أعضاء هيئة التدريس ورقى فى نوعيتهم يتناسب مع الزيادة فى عدد طلاب القسم. والمرعب أيضا هو تدهور نوعية أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن حجم عملهم.

(٣)

عندما دخلت الجامعة فى ١٩٣٣ وجدُت الجيزة بعيدة عن مكتبة الجامعة التى قررتْ منذ البداية أن تكون مسكنى الأخر فسكنت فى بين السرايات حيث مدينة الجامعة الآن على مسيرة خمس دقائق من مكتبة الجامعة.

وكان مسكنى شقة صغيرة غير مفروشة فى الدور الثانى مكونة من ثلاث غرف وصالة ومنافع إيجارها جنيهان شهريا واشتركت فى هذا المسكن لفترة طويلة، ربما أكثر من سنتين، مع طالبين فى قسم الفلسفة ــ كلاهما من أصل نوبى. وكان أحدهما الأول على البكالوريا فى مصر كلها قبل التحاقه بكلية الآداب. وكان أسمه عبده فراج، أو لعل هذا كان اسم الشهرة الذى عرفناه به. والأرجح انه اسمه فى شهادة الميلاد كان يختلف تماما عن ذلك. وكانت لهجته العربية مثل لهجتنا. أما الآخر فكان اسمه أبو طالب... أو طالب. وكان يسبقنا بعام إذا لم تخنى الذاكرة وكانت فى لهجته العربية لكنة نوبية خفيفة. واسم «عبده فراج» هذا لا يظهر فى قائمة الخريجين لعام ١٩٣٧.

وكنت سعيدا بهذا الاختيار فقد راعيت منذ البداية ألا أخالط إلا الطلبة المجدين ومن هم فى مثل مستواى الاقتصادى. وكان كل منا يدفع نحو ٧٠ قرشا شهريا للايجار. غير هذا لم تكن هناك ميزانية مشتركة لأى شئ إلا بالاتفاق بسبب اختلاف مواعيد الدراسة والطعام والنوم.

وكان أبو طالب شابا غاية فى الهدؤ وتكاد لا تحس بوجوده حاضرا كان أو غائبا ، كما كان شديد الطيبة ، أما عبده فراج فكان مثلى محبا للجدال فى المسائل الفلسفية . وقد استفدت منه أكثر مما استفاد منى لأنه كان دائما يقرأ علىّ صفحات ديكارت أو كانط التى كان يدرسها أو يعيد أمامى مناقشاته مع أساتذته أثناء المحاضرات فى الميتافيزيقا وعلم الأخلاق . وكان يكره السياسة أو فلنقل لا يحس بوجودها . وقد التحق بمعهد التربية بعد تخرجه ثم أوفد إلى باريس فى بعثة قصيرة قبيل الحرب للحصول على دبلوم تدريس اللغة الفرنسية . وبعد عودته اشتغل فى وزارة المعارف ثم تزوج بنت المقرئ الأشهر الشيخ محمد رفعت .

وكان يبقى معى من مرتبى الشهرى الذى كان يأتينى من المنيا بعد دفع نصيبى فى الإيجار ثلاث جنيهات شهريا بمعدل ١٠ قروش يوميا للطعام والنثريات . وكانت ميزانية الملابس والكتب تأتينى من المنيا . وكانت هذه القروش العشرة يوميا فوق مستوى الفقر بقليل لأن ستة قروش يوميا كانت تكفى للإفطار والغداء والعشاء على أساس رطل لحما (نصف كيلو) فى اليوم بقرشين يضاف إليها قرش واحد للخضروات أو الأرز أو المكرونة ورغيفان كبيران بنصف قرش . إما الأفطار فكان يكفى له نصف قرش لرطل اللبن أو الفول بالزيت أو العسل وطحينة أو البيض أو الجبن (الخمس بيضات تصف قرش ، أى بخمسة مليمات) ، ونصف قرش لرغيف فينو أو سميطة . كل هذا دون خمسة قروش ، يضاف إليها قرش صاغ واحد يوميا للشاى والسكر والجاز والزيت أو السمن .. إلخ . وكنت شخصيا مشتركا بالإكراه عند بائعة اللبن الشابة الحافية السمراء برطل يوميا وكانت رائحة ثيابها السوداء المستهلكة تزكم الأنوف من اللبن العطن . وكنت لا أحب اللبن كثيرا ولكنها كانت دائما مواظبة على الحضور فى السابعة صباحا ، مواظبة على إحراجى بالالحاح فى عرض لبنها ، وكان صاحباى النوبيان من هواة اللبن فكانت لا تكتفى بالتعامل معهما وتحاول دائما اقناعى بضرورة شرب اللبن وكأنى طفل كبير .

وبهذا كان يبقى فى ميزانيتى ١٢٠ قرشا شهريا أنفقها على «ملذاتى» وكانت ملذاتى محدودة بالنزول إلى «مصر» أى وسط البلد مرة أسبوعيا مساء كل خميس أو جمعة فى بدايات السنة ودخول السينما أو السهر فى نادى الجامعة الذى كان يشغل طابقا كاملا عند تقاطع المدابغ (شريف) والمناخ (عبد الخالق ثروت) أى فوق مكتبة دار المعارف اليوم. وكان ثمن تذكرة السينما الشتوى ٥ قروش وتذكرة السينما الصيفى ٣ قروش يضاف إليها قرشان أو ١٢ مليما للترام ذهابا وأيابا. غير أننا كثيرا ما كنا نفضل نزول البلد سيرا على الأقدام.

وكان عندنا طريقان نسلكهما بحسب الوقت المتاح والنشاط المتوفر: الطريق المختصر من بين السرايات إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير حاليا) عن طريق كوبرى الإنجليز الذى كان يسمى أيضا كوبرى بديعة (كوبرى الجلاء حاليا)، وكنا نسمى هذا الطريق المختصر «طريق قناة السويس»، أما الطريق الطويل الذى كنا نسميه طريق «رأس الرجاء الصالح» فكان يبدأ من «بين السرايات» ويصل إلى شارع فؤاد عن طريق كوبرى الزمالك.

ومن ملذاتى التى كنت أنعم بها تدخين خمس سجاير «جولد فليك» Gold Flake يوميا كانت تكلفنى قرش صاغ فقد كانت العلبة الصغيرة تحتوى على عشر سجائر وتباع بقرشين. أما السجائر البحارى «بلايرز» Players فقد كانت علبتها الصغيرة (١٠ سجاير) تكلف قرشين ونصف وعلبتها الكبيرة (٢٠ سيجارة) تيكلف خمسة قروش أو ربما أربعة قروش ونصف، وكنت أحيانا أسرف فى التدخين فأدخن عشر سجائر فى اليوم. ولكن هذا لم يكن يحدث إلا إذا أدخرت فى وجوه أخرى. ولم أتعلم أن أشرب علبة سجائر كبيرة كاملة إلا بعد سفرى إلى إنجلترا.

ومن ملذاتى أيضا أنى كنت أشرب كل شهر زجاجة نبيذ أحمر قبرصى كانت تكلفنى أقل من خمسة قروش أو زجاجتى بيرة تكلفانى خمس أو ست

قروش وكان النوع الشائع هو البيرة الألمانية امستيل Amstel والبيرة الألمانية بلسنر Pilsner والبيرة المصرية كانت استيلا ،وكانت هذه الأسعار هى السائدة بين ١٩٣٣ و١٩٣٧ ولكنها لم تلبث أن أرتفعت إلى خمسة قروش أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب وجود نحو مليون جندى بريطانى فى مصر، كما انقطعت البيرة الألمانية تماما.

كانت هذه ملذاتى «البريئة». ولو قلت لك أنى لم أعرف الملذات «المحرمة» لكنت كاذبا فقد عرفت الحب بالأجر وكان مقننا فى تلك الأيام. عرفته بمعدل مرة كل ثلاثة أشهر على وجه التقريب. فقد كان هناك حى كامل مخصص لذلك فى حى الأزبكية وكان شريانه شارع كلوت بك من باب الحديد إلى ميدان الخازندار وماتفرع عنه من حوارى أو دروب وشارع وش البركة. وكان فيه قسم للنساء البريمو مثل درب عبد الخالق حيث الفتاة تكلف ١٥ قرشا، وقسم للنساء السوكوندو مثل درب طياب حيث الفتاة تكلف ١٠ قروش، وقسم للنساء الترسو، مثل الوسعة حيث الفتاة تكلف خمسة قروش. وكانت الفتيات عادة تقفن على أبواب بيوتهن فى زينة فاقعة من الماكياج وفى ثياب فاضحة ويدعون المارة للدخول. وكان طبيب الحكومة يكشف على كل امرأة مرخصة مرة فى الأسبوع للتأكد من خلوها من الأمراض التناسلية فإن وجد امرأة مصابة نقلها قسرا إلى مستشفى الحوض المرصود فى المنيرة.

وكان لحى البغاء الرسمى فولكلوره الخاص به، ولا يعرفه إلا الخبراء. ثم اكتشفت بعد تخرجى أن المناطق المجاورة له مثل شارع إبراهيم باشا (الجمهورية حاليا) والفى بك وعماد الدين وشارع جلال وقنطرة الدكة كانت أيضا مباءات للبغاء السرى. كانت مغلقة تبدو كشقق العائلات حيث المنازل كانت أكثر استتارا والفتيات أغلى ثمنا وربما أرقى نوعا فى الملبس والمعاملة والأثاث. ويبدو أن البيوت السرية وجدت للرجال «المحترمين».

كالموظفين الذين يخشون أن يراهم الناس يترددون على أماكن عامة يتردد عليها السابلة. وكانت الفتاة منهن تكلف ٢٥ قرشا وربما أكثر. ولم يكن يعيب هذه البيوت السرية إلا خلوها من الرقابة الطبية فكان التردد عليها مجازفة. ولم يكن عسيرا اكتشاف هذه البيوت السرية، فما كان عليك إلا أن تجلس فى شارع الفى بك فى قهوة أو بار كالباريزيانا أو التافيرنا يطل على الشارع حتى يتردد عليك عشرات من الباعة، هذا يبيع اليانصيب وهذا يبيع الجرائد وهذا يبيع السميط والبيض وهذا يبيع أمواس الحلاقة والأمشاط وهذا يمسح الجزم وهذا يبيع الفستق ويلعب «جوز ولا فرد» وهذا قرداتى أو بهلوان أو يلعب على البيانولا مع زوجته أو ياكل النار أو يمشى مشية شارلى شابلن. وبين هؤلاء جميعا يندس دائما القواد الذى يحاول أن يقنعك ببلاغته أنه سيقودك إلى أجمل بنت فى الدنيا وأنها على بعد خطوتين منك ولن تكلفك إلا نصف جنيه أو ربع جنيه بحسب الحالة.

وكنا نخشى التردد على هذه الأماكن فرادى خشية المجهول فكان يقودنا طالب أو طالبان من أصحاب الخبرة فى هذه الأمور. ونتجول فى جماعات من ثلاثة أو أربعة فى هذه الأحياء الكثيرة الأضواء غالبا لمجرد الفرجة وكأنك فى جنينة حيوانات بشرية. وكان مجرد عبور عتبة المنازل المرخصة يثير فينا الهلع والخوف والاضطراب ويحتاج إلى تشجيع قوى من المرافق أو المرافقين ولهذا لم تتجاوز اقتحاماتى مرتين أو ثلاث مرات فى السنة.

وكان بعض زملائى من أبناء الأسر الميسورة يحلون مشاكلهم الجنسية عن طريق أخر. كان الواحد منهم يتصيد بنتا من بنات الجيرة أو من الحدائق العامة أو من خارج السينمات... إلخ. وقد تكون طالبة فقيرة أو بنت موظف صغير ولا يزال يحاصرها بالتودد أو الإغراء حتى تلين وتتبعه. وكان يصادقها شهورا ثم ينبذها مللا وإذا أحس باقتراب المأساة.. أى إذا حملت منه الفتاة أو شدد عليها أهلها النكير للزواج منه أو من غيره. وكنت شخصيا

احتقر هذا النوع من الشباب الذى يسعى إلى متعة ولو بتدمير مستقبله .. أو مستقبل بنت ضعيفة أو محتاجة. ولكن الخيار أمامنا كان فظيعا يومئذ: إما هذا أو الرقيق الأبيض. وبدا لى وقتئذ أن الرقيق الأبيض كان أهون الشرين. ولم تكن مصر قد وصلت بعد إلى بدايات الصيغة الأوربية ــ الأمريكية فى حل مشاكل الجنس فى المجتمع.

وقد تبلور هذا فى وضع غريب بالنسبة لى، وربما بالنسبة للألاف من أبناء جيلى من طبقة المتعلمين خلاصته: الجنس مع الرقيق الأبيض والحب العذرى لبنات العائلات. وقد تضمن هذا مبدأ شائنا وهو الاعتراف اللاإنسانى بنظام الحرائر والإماء.

ولم يكن عبده فراج الوحيد الذى سكنت معه. فقد سكنت أيام الطلب مع حلمى رفاعى فى شارع ذى اليدين بالجيزة ومع حبيب توفيق فى بين السرايات وكلاهما من صداقات المنيا الثانوية. وقد تخرج حلمى الرفاعى فى ١٩٣٥ أى قبلى بعامين لأنه دخل الجامعة معى ١٩٣١ (قسم التاريخ) ولم يتركها كما فعلت. أى أنه كان من دفعة أمينة السعيد (إنجليزى) ورشاد رشدى (إنجليزى) وإبراهيم عبدة (تاريخ) وشوقى ضيف (عربى). أما حبيب توفيق فقد تخرج فى ١٩٣٦ أى قبلى بعام (إنجليزى) ولا أظن أنه أقام معى فترة طويلة، والأغلب أن ما جذبه للسكن معى كان جو الجدية فى المذاكرة والاعتكاف التام. وقد كان أصلا من سكان شبرا وكانت شبرا بعيدة بالنسبة لأى طالب يعد نفسه لدخول امتحان البكالوريوس.

وكان حبيب توفيق صاحب قلم فى القصة العربية القصيرة وكان مفتونا بمحمود تيمور وبمحمود طاهر لاشين ويكتب القصة بأسلوب المنفلوطى وأصدر أيامها مجموعتين أحداهما اسمها «سميحة» ولم أعد أذكر الأخرى. وكان فى منهجه فى الإنشاء وجه شبه شديد من منهج نجيب محفوظ. عناية شديدة بالمعمار وعناية شديدة باللغة. وكان يحب زميلة من زميلاته أسمها أديل فهيم

تزوجها قبل أن تتم تعليمها. وبعد تخرجه أتم معهد التربية ثم انتدب إلى العراق سنوات مديدة. وفى تصورى أن حبيب توفيق كان يمكن أن يكون لنا منه أديب مرموق لولا أنه استغرق فى التعليم الثانوى من أجل المال والاستقرار ولم يدرك أن صنعة الأدب بحاجة إلى درجة كافية من درجات الاحتراف.

وكان حبيب توفيق أكثرنا توفيقا فى مسائل الغرام لأنه توج حبه بزواجه. وكان عدد كبير منا يحب إحدى الزميلات حبا «عذريا» لا يتجاوز التحية واللجلجة فى الكلام، ثم قضاء الساعات فى أحلام اليقظة حول زواج لن يتم وأحلام لن تتحقق. فكان عبده فراج يحب زميلة من زميلاتنا اسمها بهية قطب حبا «عذريا» ولا أظن أن بهية كانت تحفل به وبعواطفه، فقد كانت من وسط اجتماعى أرقى من وسطه. وعلى العموم فقد حسم الأمر حين انقطعت بهية قطب عن الدراسة فى منتصف الطريق وسمعنا أنها تزوجت.

وكان مصطفى السعدنى (تخرج ١٩٣٨) وهو فى قسم التاريخ يحب طالبة فى قسم الجغرافيا اسمها عزيزة الشعرانى (تخرجت ١٩٣٨) حبا «عذريا» وكان يحدثنا عن مشاعره نحوها ورغبته فى الزواج منها. ولكن أحلامه كلها طارت حين تزوجت عزيزة الشعرانى من أستاذها الدكتور محمد سليمان حزين الذى تخرج فى قسم الجغرافيا عام ١٩٢٩ ثم حصل على الدكتوراه من جامعة مانشيستر عام ١٩٣٥ وعاد للتدريس فى الكلية. وفى ظل ثورة ١٩٥٢ أصبح الدكتور حزين مديرا لجامعة أسيوط ووزيرا للثقافة فى عهد السادات.

وكنت أحب أنا طالبة مسلمة فى قسم اللغة الفرنسية أسمها اعتماد النورى (اعتماد طه منصور النورى) وقد تخرجت عام ١٩٣٩، حبا عذريا. وكان منذ البداية حبا يائسا بسبب اختلاف الدين. واعتقد إنها كانت من جانبها تحس بمشاعرى دون أن تكون هناك مصارحات أو إيحاءات واضحة، فقد كانت تتعمد فى رفق عدم تشجيع هذه العواطف وإن كانت من وقت لآخر تمد الشباك عملا بأصول لعبة الحب. وكان حالها من جمال نفرتيتى،

جمالا بلا جنس، عليه مسحة رقيقة من الحزن. وكنت أحيانا أنظم فيها شعرا عموديا ملفقا لكثرة ما به من بديع. ولم أرها بعد أن تركت الكلية وانقطعت أخبارها عنى تماما حتى قرأت نعيها فى «الأهرام» نحو ١٩٨٠، أى بعد أكثر من أربعين عاما وتحركت فى الأشجان القديمة لحظات وأرسلت إلى أهلها برقية تعزية، ولا أدرى إن كنت قد أخطأت أم أصبت بهذا التصرف ولم أعرف من النعى أكثر من أنها كانت من كبيرات موظفات وزارة التربية والتعليم.

وكان لابد أن أعلق كل هذا الشعر الرومانسى الذى كنت أقرؤه فى الأدب الإنجليزى على فتاة ما تعطى للأطياف جسدا. وقد وجدت فى اعتماد النورى هذه الشماعة المناسبة. ووجدت فى شعر المهجرومدرسة أبوللو وفى شعر أبى القاسم الشابى بالذات الاردية التى أعلقها على هذه الشماعة وكثيرا ما كنت اردد دالية الشابى التى يقول فيها:

يا ابنة الطهر إننى أنا وحدى   من رأى فيك روعة المعبود

ولكنى كنت أحرفها عامدا بقولى:

يا ابنة النور أننى أنا وحدى   من رأى فيك روعة المعبـود

وكان لى صديق فى قسم التاريخ اسمه حسن حبشى (تخرج ١٩٣٨)، وكان راوية ممتازا للشعر الحديث، وكان هو نفسه يخالط شعراء مدرسة أبوللو ويصادق الهمشرى وإبراهيم ناجي وعلى محمود طه المهندس ومحمود حسن إسماعيل الشاب ويروى أشعارهم وقد عرفنى بطاهر أبو فاشا وبمختار الوكيل وبمحمود حسن إسماعيل وبصالح جودت وكان يحفظ العشرات من قصائدهم. وكان حسن حبشى أول من عرفنى بشعر أبى القاسم الشابى، ولم أفهم أبدا لماذا تخصص فى التاريخ ولم يتخصص فى الأدب العربى. على كل فقد كان حسن حبشى يأتينى بدواوين الرومانسيين المصريين وبأخبارهم فاجد فيها

غذاء روحيا عظيما اقتات عليه فى فترة هذا الحب الرومانسى الغريب الذى لم يقترب من الأرض أبدا ، وكان أشبه شئ بمعانقة الأطياف التى كنا نقرأ عنها فى شعر الشاعر شيلى .

ولا أظن أن أمر حبى اليائس لاعتماد النورى كان يعرفه أكثر من خمسة أو ستة من زملائى الطلبة فى كلية الآداب نصفهم طبعا من زميلاتها ، فقد كنت بطبعى شديد الكتمان لهذه الأمور أما زملائى فى قسم اللغة الإنجليزية فقد كان لهم رأى آخر ــ كانت بيننا طالبة مسيحية جميلة متكبرة اسمها مارى سلامة تخرجت بعدى بسنة (١٩٣٨) ، وكان زملائى فى مجالسنا الخاصة يرشحونها بين الجد و الدعابة لتكون زوجة لى فكنت أصرف الأمر على أنه مجرد دعابة . فلما سافرت إلى إنجلترا بعد تخرجى وكثرت المغريات واحدقت بى أخطار الزواج من إنجليزية تركزت اهتماماتى عليها كحل لهذا الإشكال الإجتماعى . فقد كنت مصمما ألا أتزوج من إنجليزية تحت أى ظرف من الظروف لأسباب سياسية . وكان هذا منطقى بإختصار: زوجة إنجليزية فى بلد تحكمة إنجلترا معناه مقدما تسليم السيادة فى بيتك لزوجتك وهو ما كنت أرفضه .

وكنت أحمل لمارى سلامة مشاعر الاحترام والإعجاب لترفعها فى معاملة الطلبة ولأنوثتها أيضا . ولكن «الحب» لم يكن أحد هذه المشاعر. وتذكرت تمنيات زملائى فوصلت إلى قرار: ولماذا لا يكون زواجى زواجا تقليديا ؟ إن الناس فى مصر لا يتزوجون بدافع الحب لأن أكثر الزيجات يرتبها الأهل بين شبان وشابات لا يعرف بعضهم بعضا إلا فى القليل النادر. وكان ينبغى على الأقل أن أتاكد إن مارى سلامة لن تعترض على شخصى لو تقدمت لخطبتها رسميا . فكتبت إلى صديقى البرت مسيحة الذى كان زميلى فى قسم اللغة الإنجليزية وطلبت إليه أن يطلع مارى سلامة على نواياى وأن يستطلع رأيها . فإن كتب هو أو كتبت هى إلى بأنها لا تمانع فى ذلك كتبت لأهلى فى المنيا أو

فى القاهرة أن يتقدموا لأهلها لخطبتها «رسميا». ولم أكن أعرف لها أهلا يرجع إليهم إلا أخاها -الدكتور أنيس سلامة الأستاذ الكبير لأمراض القلب فى كلية الطب بالجامعة المصرية. وفى الوقت نفسه كتبت إلى أستاذى كريسوفر سكيف ليعرف ما انتويت فعله.

ولم ترد لى كلمة من مارى سلامة. وجاءنى خطاب من البرت مسيحة يقول إنه أدى الرسالة ولم يجد تشجيعا. أما سكيف فقد كتب إلى خطابا راعدا يندد فيه بتفكيرى فى الزواج، ويقول إن طالب العلم لا يحق له التفكير فى هذه الأمور الأرضية ويذكرنى بإنى أنتمى إلى جامعة ترادف بين العلم والرهبانية (يقصد كامبريدج) وهكذا أغلق هذا الملف دون أن يترك ندوبا خارجية ولا جراحا باطنية.

ولم يكن بين زملائى أعلام فى دفعتى. كان زملائى فى قسم اللغة الإنجليزية عشرة هم إبراهيم خليفة وأحمد بناوى وعبد العزيز على وفهمى ناعوم ورشاد رضوان وسمير عبد الحميد وفتح الله السلطيسى وكامل كمالى ومحمد حسن عبد الرحيم. هؤلاء التسعة اشتغلوا جميعا بالتدريس فى وزارة المعارف ثم حدثت فى حياة بعضهم التحولات أيام ثورة عبد الناصر.

فأحمد بناوى مثلا اشتغل مدرسا للأمير فهد قبل أن يصبح ملكا. وكان يزورنى فى الستينات بعد خروجى من المعتقل ليبلغنى أنه فى طريقه إلى جنيف ليشترى قصرا للأمير فهد بمليون دولار أو أكثر فكنت أستقبله فى أدب واستمع إليه فى أدب، وقد كان ينبغى أن أطرده لأنه كان يعلم أنى بلا موارد منذ خروجى من المعتقل، وكأن شيئا دفينا فيه كان يتعمد إذلالى بمعنى: ماذا فعلت بكل تفوقك علينا أيام الدراسة. انظر إلى حالك وانظر إلى حالى. هذه السيارة الكاديلاك جاءتنى هدية من الأمير فهد. والحق إنى لم أكن أفهم مصدر كل هذه الشماتة. فقد كنت دائما رقيقا مع زملائى وما أكثر

منا أضعت من وقت عام ١٩٣٧ بالذات لاشرح لهم ماغمض عليهم كلما استنجدوا بى. وكان أكثرهم استنجادا أحمد على محمد حسين بناوى. وقد جاءنى بناوى ذات يوم وقال باكيا أنه مر بعام عصيب لأن الأمير فهد وضعه فى «الجب» (أى فى السجن) اعتقادا منه أنه اختلس بعض المال فى بعض الصفقات التى كان يجريها له فكنت أستمع له فى أدب وأعبر له عن أسفى لما نزل به.

والأغرب من كل ذلك أنه (أحمد بناوى) كان دائما يطاردنى بتليفوناته من البلاد العربية منذ عشرين سنة وبمعدل مرتين سنويا ليبلغنى باسم صداقة العمر أن أساعده ليسجل اسمه للماچستير أو أن أراجع له كتابا فى النحو الإنجليزى يزمع أن يضعه. وهو الآن فى مثل سنى، أى تجاوز السبعين، ومع ذلك فهو ماض فى هذه الترهات.

وكان إبراهيم عبد الفتاح خلفة أكرم منه خلقا فرغم أنى لم التق به بين ١٩٣٧ و ١٩٥٤ فقد فوجئت به بعد طردى من الجامعة فى ١٩٥٤ يزورنى فى منزلى بشارع عبدالمنعم (المساحة حاليا) ليبدى لى اسفه ويستأذننى فى أن يرتب لى تدريس بعض الطلبة السودانيين فى منزلى. فقد قدر أنى غالبا بلا مورد. وقد أعتذرت له يومئذ بأنى أخشى الإضرار بالطلبة لو ترددوا على بانتظام لأن مخابرات الثورة قد تسيء تأويل ترددهم على وتعطيه بعدا سياسيا.

أما الباقون فلم أر أحدا منهم إلا سمير عبد الحميد الذى عين فى جامعة عين شمس بعد أن حصل على الدكتوراة ثم أصبح رئيسا لقسم اللغة الإنجليزية بها. وقد سمعت عن السلطيسى أنه هاجر إلى انجلترا وتزوج من انجليزية وتجنس بالجنسية البريطانية وقد التقيت بكامل كمالى غرارا فى منتصف الستينات أيام أن عينت عضوا فى المجلس الأعلى للجامعات، ووجدته مسجلا للجامعة، ولم أخالطه كثيرا رغم ما كان بيننا من مودة. هؤلاء التسعة يضاف إليهم رجل اسمه مصطفى الديب بنشى، جاءنا من المجهول ونحن فى

سنة البكالوريوس ثم اختفى فى المجهول بعد أن حصل على البكالوريوس، وكان يبدو عليه أنه ابن ذوات وأنه كان يقضى وقته فى لعب البريدج والكروكيه وأنه لا يفتح كتابا. كذلك بدا عليه أنه كان قبلا يتعلم فى إنجلترا وأن مروره فى مصر كان اضطراريا. وكنت أنا الحادى عشر.

وكان من الطلبة النابهين فى الكلية فى دفعتى، أى من خريجى ١٩٣٧ (عربى) الدكتور محمد حسين الذى أصبح استاذا للأدب العربى فى جامعة الإسكندرية اما فى دفعة ١٩٣٦ فقد كان الأول فى ليسانس اللغة الإنجليزية الدكتور محمد عبدالمعز نصر الذى أتم تعليمه فى لندن على نفقة المجلس البريطانى وتخصص فى العلوم السياسية تحت إشراف هارولد لاسكى ثم عاد أستاذا لهذه المادة بجامعة الإسكندرية. وكان أشهر خريجى هذه الدفعة فى قسم التاريخ الدكتور جمال الدين الشال الذى غدا حجة فى حركة الترجمة فى مصر فى القرن التاسع عشر وأصبح أستاذا للتاريخ الإسلامى فى جامعة الإسكندرية.

أما دفعة ١٩٣٨ فقد كان الأعلام من قسم اللغة الإنجليزية هم الدكتور حسن الساعاتى الذى غير تخصصه فى لندن وتحول إلى علم الإجتماع وصار أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس. ثم مارى سلامة التى أصبحت مديرة لمدرسة مانور هاوس الشهيرة بعد تأميمها وصارت من أقطاب وزارة التعليم، أما أعلام الخريجين عام ١٩٣٨ من قسم اللغة العربية فكانا الدكتور عبد القادر القط والدكتور عبد العزيز الأهوانى، ومن قسم الفلسفة الدكتور عبد الرحمن بدوى. والقط والاهوانى وبدوى أعرف من أن يعرفوا.

وفى دفعة ١٩٣٩ لم يكن هناك أعلام بين خريجى قسم اللغة الإنجليزية غير على أحمد باكثير ومن قسم الدراسات اليونانية أشتهر بابا شارو (محمد محمود شعبان) أما قسم اللغة العربية فقد اشتهر منه المفكر الإسلامى التقدمى الدكتور محمد أحمد خلف الله ووزير الخارجية المصرية الدكتور محمد حسن الزيات والدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) والناقد الدكتور محمد

النويهى أستاذ الأدب العربى بالجامعة الأمريكية. أما دفعة ١٩٤٠ فأعلامها هم الدكتور محمود الشنيطى والدكتور شكرى عياد والدكتور عبد الحميد يونس والصحفيان سامى داود ومحمود عبدالمنعم مراد، وكلهم من قسم اللغة العربية، والدكتور عبد اللطيف أحمدعلى أستاذالتاريخ اليونانى والدكتور محمد صقر خفاجة أستاذ الأدب اليونانى. أما قسم اللغة الإنجليزية فلم يخرج منه أعلام فى ١٩٤٠. والدكتور عبد العزيز كامل وزير الأوقاف السابق من أعلام قسم الجغرافيا (تخرج فى ١٩٤٠).

وما دمنا نستعرض أسماء زملائى فهناك أسمان لم يشتهرا بعد تخرجهما من قسم اللغة الإنجليزية عام ١٩٣٦ ولكنهما كانا نجمين من نجوم القسم لأسباب مختلفة.

وكان أحد هؤلاء توفيق البكرى، وكان شابا سودانيا أبعد عن الخرطوم أو هرب منها أيام حركة على عبد اللطيف فى ١٩٢٤، وكان لايزال حدثا يدرس فى المرحلة الثانوية. وعند وصوله مصر رعاه الأمير عمر طوسون وأدخله المدرسة السعيدية ثم الجامعة. وكان يشاغب الأساتذة الإنجليز «عمال على بطال»، وقد سمعت الأستاذ سكيف يقول عنه فى لحظة غضب:

black in heart, blaek in face ، أى «أسود القلب أسود الوجه» وهى قسوة عنصرية لا تغتفر من مرب فاضل، رغم أن توفيق البكرى كان دائما يبدو شديد الصلف مع الإنجليز وغير الإنجليز.

أما الأخر فهو سامى ناشد الذى تخرج أيضا عام ١٩٣٦ واشتغل بالتعليم، وكان شابا هائنا شديد الوسامة. وكنا أحيانا نراه يكلم أمينة السعيد، زهرة الكلية، على درج مكتبة الجامعة ويتبادلان الكتب، فأشاع الطلبة عنهما الاراجيف، وهى سمة من سمات التخلف الاجتماعى والفصل الصارم بين مجتمع الذكور ومجتمع الإناث الذى كان سائدا فى الجامعة حتى فترة دراستى ولم يبدأ فى الانفراج إلا مع الحرب العالمية الثانية وبالتدريج. فى جيل كان أى حديث طويل أو على انفراد بين طالب وطالبة مدعاة للقيل والقال

وافتراض أن الشيطان ثالثهما كما يقال، وهى حالة سعار متولدة عن الجوع الجنسى، ولذا فقد كنت ترى الطالبات دائما يتجمهرن معا فى المحاضرات فى المقاعد الأولى، وكنت تراهن لايسرن إلا ثلاثا ثلاثا بين المحاضرات وعند انتهاء المحاضرات. ولذا فقد خصص لهن طه حسين حجرة كبيرة هى التى يشغلها الآن مكتب العميد وعين لهن عانسا فرنسية اسمها مدموازيل جيتا لتكون بمثابة مرشدة لهن تراقب وتحمى، وقد كانت امرأة فاضلة بكل معنى الكلمة ولعها أصلا من الراهبات ولكنها كانت تلبس ملابس النساء العاديات وفى حدود الحشمة بمفهومها فى تلك الأيام (قبعة وتحت الركبة بمسافة كافية).

هؤلاء كانوا زملائى وزميلاتى. وقد تعمدت غالبا الا أتحدث إلا عمن تحولوا إلى شخصيات عامة لها وقع خارج الجامعة. وقد كان هناك عشرات وعشرات من زملائى الذين خدموا التعليم الجامعى بمعناه الأكاديمى ولكنى لا أجد داعيا لاعداد كتالوج باسمائهم وأعمالهم العلمية. ولم يكن الامتياز فى الدراسة دائما دليل الامتياز فى الحياة فقد كانت بيننا شهب ما أن خرجت خارج الغلاف الجامعى حتى انطفأت ولم تخلف إلا رمادا. ومن أراد أن يحاكم جيلى فليأخذ حقبة الثلاثينات برمتها، ليس فقط فى كلية الأداب ولكن فى سائر كليات الجامعة.

جاردن سيتى ١٩٨٦

الفصل الثامن عشر

اساتذتي

أنا أنتمي لجيل لم تعرف مصر فيه إلا جامعة واحدة، هي الجامعة المصرية التي تسمى الآن جامعة القاهرة. وفي زمن الانحطاط السياسي قبل ثورة ١٩٥٢ سميت الجامعة المصرية جامعة «فؤاد الأول» كرشوة للملك فاروق حتى يرضى بانشاء جامعة «فاروق الأول» بالإسكندرية حالياً، وبانشاء جامعة إبراهيم باشا، «عين شمس حالياً»، وبانشاء جامعة محمد علي، «جامعة أسيوط حالياً». هكذا كانت الملكية تتقاضى ثمناً باهظاً لقاء كل انتصار شعبي كالقرد الذي لا يكف عن التهام قضمة من قطعة الجبن في كل كفة من كفتي الميزان ليكون عادلاً في قسمته.

وفي جيلي كنا نقيس علم أي عالم جديد بأن نسأله: ما جامعتك؟ ومن أستاذك؟ أو من شيخك؟ وما مؤلفاتك؟ فما أكثر ما في العالم من جامعات بغير أوراق اعتماد، فكانت للجامعات شهادات كما أن للجامعيين شهادات. وكانت أوراق اعتماد الجامعة هي من تضم ومن ضمت من فحول العلماء في فرع أو أكثر من فروع المعرفة الإنسانية عبر تاريخها الطويل وما أصدرت من مطبوعات علمية هامة، ومن خرجت من أعلام. كنا نسأل: هل أنت تلميذ سقراط أم تلميذ أحد السوفسطائيين والنحاة التافهين أو المتحذلقين؟

وكنا فخورين بأساتذتنا.

وفي قسم اللغة الإنجليزية بالذات كان حظنا من العلماء أقل من حظ الأقسام الأخرى. ومع ذلك فقد كان رئيس القسم من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩

العلامة يونامى دوبريه Bonamy Dobrée الذى عاد إلى إنجلترا ليعمل أستاذاً فى جامعة ليدز Leeds وذاع صيته لأبحاثه فى الأدب الإنجليزى فى القرن السابع عشر فى عصر عودة الملكية ولا سيما بسبب كتابه « الكوميديا فى عصر العودة » Restoration Comedy و « التراجيديا فى عصر العودة » Restoration Tragedy . وتلاه فى رياسة القسم أستاذ اسمه سترلينج T.S. Sterling (١٩٢٩ — ١٩٣٣) لم أره ولم أقرأ له شيئاً بل لم أسمع عن شىء من مؤلفاته .

ثم تلاه أستاذ اسمه روبرت سينكورت Robert Sencourt (١٩٣٣ — ١٩٣٦) وكان صاحب كتاب ممتاز عن الروائى الإنجليزى ريتشارد ميريديث Richard Meredith الذى درسنا له روايتين هما The Shaving of Shagpat ، و« محنة ريتشارد فڤريل » The Ordeal of Richard Feverill .
وكان سينكورت هذا طويلاً كالنخلة ، وكان كاثوليكيا ، وهو أمر نادر بين الإنجليز. وكان غريب الأطوار يقيم فى نزلة السمان بجوار الأهرام. وكان أعزب رغم أنه تجاوز الخمسين ، وكان الطلبة يشيعون عنه أنه كان مصاباً بالشذوذ الجنسى ، وهى تهمة سهلة على السنة المصريين ولا يمكن لأحد القطع بها إلا فى حالة التلبس أو عن تجربة مباشرة. ولم أكن أرتاح شخصياً إلى سينكورت رغم إنى كنت دائماً أحس بأنه غزير العلم. وكان منغلقاً ومحافظاً رث الثياب يدخل المحاضرة بروب ممزق أو فى قميص ممزق وكانت له دائرته الخاصة من طلبته الحواريين .

وكان دائم الشجار مع الرجل الثانى فى القسم وهو كريستوفر سكيف Christopher Scaife . ولم نرهما قط يتشاجران فى القسم ولا نعلم مصدر ما كان بينهما من شقاق : هل كان صراعاً على السلطة أم كان صراع معتقدات . وكل مالاحظناه على سلوكهما هو أن كل منهما كان يتجاهل الآخر

تماماً، ومن وقت لآخر كانت تبدر من أحدهما أمام مريديه من الطلبة عبارات تهكم موجزة بصاحبه. ومع ذلك فقد كان واضحاً ان سينكورت كان له رأى سيء فى تكوين سكيف العلمى لأن سكيف لم يرق من وظيفة «مدرس لغة» إلى وظيفة «مدرس» عضو فى هيئة التدريس إلا بعد رحيل سينكورت مباشرة. وقد كان سكيف من المقربين إلى طه حسين ولا استبعد أن مساعيه كانت من اسباب انهاء عقد سينكورت أثناء عمادة طه حسين. وبعد أن تركنا سينكورت عام ١٩٢٦ سمعت أنه اعتكف فى أوكسفورد ثم انقطعت أخباره.

وتلا الأستاذ سينكورت الأستاذ روبرت فيرنيس Robert Aldington Furness، الذى كان مثله فارع القامة وأعزب، ولكنه على العكس منه كان ارستقراطى المظهر، ارستقراطى اللغة واللهجة. وكان فيرنس أيضاً ارستقراطى الخبر والطبع والسلوك. واسمه يوحى بأنه اسكتلندى الأصل أى الأجداد، وان كان كل شيء آخر فيه ينطق باوكسفورد وكامبريدج.

على كل حال فقد اكتشفت فيما بعد عن فيرنس أشياء متناقضة أشد التناقض. عرفت عنه وأنا فى الجامعة أنه كان متبحراً فى اليونانيات القديمة إلى حد أنه اضطلع بترجمة الشاعر كاليماخوس Callimachus الشهير فى زمن بطليموس فيلادلف. ثم عرفت عنه أنه كان قبل عمله فى الجامعة يعمل رئيساً للإذاعة المصرية عند انشاء هيئة ماركونى وكانت هيئة أهلية، وبعد عودتى من انجلترا اكتشفت أنه كان يعمل سكرتيراً شرقياً فى السفارة البريطانية فى زمن المندوب السامى اللورد لويد، وربما فى زمن اللورد اللنبى، وأنه اختلف مع اللورد لويد واستقال من السلك السياسى عام ١٩٢٦ بسبب انحيازه إلى ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفد على حساب السراى مما قوض حكم

حسن نشأت وزيور باشا وأعاد الحياة البرلمانية إلى مصر بتعاون سعد زغلول وعدلى يكن.

ولكنى فى ١٩٣٦/ ١٩٣٧ لم أكن أعرف من روبرت أو روبين فيرنس كما كانوا يسمونه إلا وجه الأستاذ المتيم بحب مدرسة الإسكندرية من جهة ولا سيما شعر كاليماخوس وثيوقريط Theocritus مؤسس المدرسة الپاستورالية Pastoral ، أى تقاليد شعر الرعاة وشعر الطبيعة، والعودة إلى بساطة حياة الكوخ والمزمار... إلخ، والمتيم بشعر أ.إ. هاوسمان A.E. Housman . وكان يعلمنا أيضاً شعر ييتس W.B. Yeats وعزراپاوند Ezra Pound واليوت T.S. Eliot بين المحدثين.

وأدركت أن حبه لكاليماخوس وثيوقريط وحبه لهاوسمـــان كان له سبب واحد هو حب المعاصرة وحب تزييف البساطة فى الشكل إلى حد الاتقان، وهو جوهر الارستقراطية فى ثقافة اكسفورد وكامبريدج. كل شيء مدروس. البساطة مدروسة. حتى الفوضى مدروسة، ولها مكان بقدر فى الفن والجمال، أو كما قال بوالو Boileau فى قصيدته عن «فن الشعر» L'Art Poétigue) ان: «النقص الهين لمسة من لمسات الفن» ((Un petit defaut est un effet de l'art)).

فلما عدت من انجلترا فى ١٩٤٠ وجدت ان فيرنس قد سلم رئاسة قسم اللغة الإنجليزية إلى سكيف وانتقل إلى مكتب الرقيب العام فى مبنى وزارة الداخلية بعد بداية الحرب العالمية الثانية. وكنت أعجب لهذا التناقض فى شخصيته ولا أتصور أن عالماً أكاديمياً يرضى لنفسه أن يترك الجامعة ليعمل رقيباً عاماً: وقد ذكرنى هذا باللورد كرومـــر الذى كان مختصاً فى اليونانيات القديمة ومع ذلك فقد كان يعمل فى إدارة الهند ثم حكم مصر نحو ربع قرن من دار المعتمد البريطانى فى قصر الدوبارة. وكنت أسمع أثناء دراستى فى

جامعة كامبريدج أن السير مونتاجيو نورمان محافظ بنك إنجلترا وأن نائب الملك في الهند وغيرهما من أقطاب الإدارة في الامبراطورية البريطانية الواسعة الأرجـــاء كانوا يدرسون الكلاسيكيات أو الدراسات الانسانية بصفة عامة في أكسفورد وكامبريدج .

وكانت هناك نظرية تتردد كثيراً في جامعات إنجلترا وفرنسا تقول أن دراسة اليونانيات واللاتينيات والانسانيات بصفة عامة ليس بالضرورة من أجل البحث الأكاديمي وإنما هي تدريب ممتاز على فن إدارة البشر لأنها بمثابة تدريب في الحكمة والتفكير والاستفادة من التاريخ والاعتياد على رؤية الأشياء والأشخاص عن بعد . على كل هذا كان الأمر بالنسبة لروبرت فيرنس .

وكان فيرنس مهتماً بالعروض اليوناني وبالعروض العربي وقد اقترح عليّ بعد تخرجي مباشرة أن تكون رسالتي دراسة مقارنة بين العروضين ولكني تخوفت من هذا الموضوع لعدم سيطرتي السيطرة الكافية على العروض اليوناني واللاتيني .

وبعد أن أعارني كتابين لأقرأهما في هذا الموضوع واشتريت كتاباً لسوننشاين اسمه « المتريقا » أي « علم العروض » Sonnenschein: Metrics ، زرته لأعتذر عن هذا الموضوع فاقترح على بحثاً آخر هو « لغة الشعر في النظرية والتطبيق في الادبين الإنجليزي والفرنسي » :

The Theory and Practice of Poetic Diction in English and French Literature

وتحمست لهذا الموضوع فبادر إلى الكتابة إلى جامعة كامبريدج لتسجيل موضوع رسالة الدكتوراة .

وحين وصلت إلى كامبريدج ، اكتشفت أن للأستاذ فيرنس نفوذاً كبيراً في كينجز كوليدج King's College (أي كلية الملك) وهو الذي حجز لي

مكاناً فى الكلية فى جامعة يحجز اللوردات فيها أماكن لأولادهم منذ ميلادهم كما سمعتهم يقولون، واكتشفت أنه كان صديقاً شخصياً لأعلام الكلية والجامعة مثل الروائى الكبير إ.م. فورستر E.M. Forester والشاعر الكبير أ. إ. هاوسمان A.E. Housman، والاقتصادى الكبير اللورد كينز Lord Keynes والناقد الكبير ف. ل. لوكاس F.L. Lucas، وقد كانوا كلهم «زملاء» فى كلية الملك.

وفى جيلى (١٩٣٣ـ ١٩٣٧) تعلمت اللغة الإنجليزية وأدابها على معلمين من الدرجة الثانية مثل اسبرى Astbury الذى لم نستفد من علمه شيئاً، والأرجح أنه لم يكن لديه من العلم شىء كثير. وكانت «شقاوة الطلبة» تقول فى هذا المعنى إنه كان عسكرياً فى جيش الاحتلال أو إنه كان مدرساً فى مدرسة الطب البيطرى ثم استغنى عنه فى ١٩٢٤ أيام أن كان سعد زغلول يتولى تمصير الوظائف التى كان يشغلها الإنجليز فعاد إلى خدمة الحكومة من الباب الخلفى. ومع ذلك فإنى أشهد له أنه كان رغم جهله شديد الرفق بطلبته وأنه كان يتمتع بحساسية غير مألوفة فى تذوق الشعر، فكان يتوقف مثلاً أمام أبيات ساذجة فى قصيدة «سهراب ورستم» Sohrab and Rustum القصصية لماثيوآرنولد Matthew Arnold ويشيد بجمالها. وكنت أجادله فى سذاجتها أثناء المحاضرات فلا يغضب.

ومن معلمى الدرجة الثانية الذين لم انتفع منهم الأستاذ كراير Cryer الذى اختفى فجأة من القاهرة وتطوع فى جيش الجمهوريين فى الحرب الأهلية الأسبانية. والأستاذ پاكستون Paxton الذى ترجم الجزء الأول من «الأيام» لطه حسين تحت عنوان «طفولة مصرية» An Egyptian Childhood، أى أنه كان يجيد العربية. وكنا نقول إن هذه الترجمة كانت جواز المرور الذى أدخله الجامعة.

وكنا نميز الأساتذة الجهلاء من الأساتذة العلماء بمقاييس بسيطة للغاية. فالجهلاء كانوا يضيعون وقت المحاضرات فى قراءة النصوص وشرحها أو التعليق عليها وكأنها طلاسم انجلو سكسونية، رغم أن إتقاننا للإنجليزية كان يجعلنا نقرأ كل المقرر فى بيوتنا فى الأجازة الصيفية السابقة على العام الدراسي، ونقرأ لكل كاتب مقرر علينا أضعاف النصوص المقررة منه. ثم نقضى العام الجامعى فى البحث العلمى سواء فى مكتبة الجامعة أو فى دار الكتب، ونتردد على المحاضرات لنناقش الأساتذة فى تحليلاتهم وفى آراء النقاد. وكانت هذه مهمة الأستاذ الحقيقية: توجيه الطلبة إلى المراجع ومناقشتهم شفاهاً أو كتابة فيما يقرأون من نصوص ودراسات حول النصوص.

وأنا طبعاً لا أعرف على وجه الدقة ماذا كان زملائى يفعلون، ولكنى أعلم أنى شخصياً كان المقرر على دفعتى أن نقرأ خلال السنوات الأربع ثمانى مسرحيات لشكسبير فقرأت حتى السنة الثالثة كل أعماله (٣٧ مسرحية بالإضافة إلى السونيتات Sonnets وفينوس وادونيس Venus and Adonis (واغتصاب لوكريس) The Rape of Lucrece . وكان مقرراً علينا روايتان من توماس هاردى Thomas Hardy فقرأت خمس روايات، وروايتان من د. هـ. لورانس D.H. Lawrence فقرأت خمس روايات، ونفس الأمر تقريباً بالنسبة لجين اوستن Jane Austin وتشارلز كينجزلى Charles Kingsley وثاكرى W.M. Thackeray وجورج اليوت George Eliot ومرديث Meredith وويلز H.G. Wells وهوثورن Hawthorne وهنرى جيمس Henry James .. إلخ، وحيث لم تكن هناك إلا رواية واحد كما هو الحال مع اميلى برونتى Emily Bronte كنت أقرأ «مرتفعات وذرنج» Wuthering Heights جملة مرات.

وقس علىّ هذا القصص الإنجليزى فى القرن الثامن عشر والقرن العشرين. وقس علىّ هذا المسرح الاليزابيثى واليعقوبى Jacobean ومسرح

شريدان Sheridan وجولد سميث Goldsmith وأوسكار وايلد Oscar Wilde وبرنارد شو Bernard Shaw كل هؤلاء المسرحيين قرأتهم من الجلدة للجلدة.

أذكر أنه كان مقرراً علينا كتاب أو كتابان من ملحمة «الفردوس المفقود» Paradise Lost لملتون Milton، فقرأت الملحمة كلها وفوقها ملحمة «الفردوس المردود» Paradise Regained و«شمشون معذباً» Samson Agonistes.

نفس الأمر بالنسبة لشوسر Chaucer ولا سبنسر Spenser ولبيرون Byron وشيلي Shelley وكيتس Keats ووردزويرث Wordsworth وكوليريدج Coleridge وولتر سكوت Walter Scott شعراً ونثراً. نفس الأمر بالنسبة لشعر ارنولد Ahold وتنيسون Tennyson وبراوننج Browning. ووليم موريس William Morris وآل روزيتي. تطلب منا دراسة نماذج وافية فادرس القسم الأكبر من شعر الشعراء.

وناهيك بنصوص النقد الأدبى الإنجليزى من روجر آسكام Roger Ascham وجاسكوين Gascolgne وجابرييل هارفى Gabriel Harvey وبن چونسون Ben Jonson وصمويل چونسون Samuel Johnson إلى ا.أ. ريتشاردز I.A. Richards، وس. ك. اوجدن C.K. Ogden حتى الآداب الأوربية التى كانت مقررة علينا كمسرح ابسن Ibsen وتشيخوف Chehov وجوجول Gogol إلخ، وروايات تولستوى Tolstoy ودوستويفسكى Dostoevsky التهمت منها عدداً عظيماً.

كانت ذاكرتى ذاكرة حديدية وكنت مسيطراً على اللغة الإنجليزية حتى منذ حصولى على البكالوريا فى ١٩٣١، فكنت سريع القراءة شديد الاندماج والتركيز. والحق أن سر تفوقى الواضح على زملائى كان الوقت الضائع السابق على دخول كلية الأداب أى السنتين الضائعتين قبل التحاقى بالكلية

فهذا الوقت الضائع لم يكِن ضائعاً بتاتاً. لم يكن لى عمل إلا القراءة عشر ساعات يومياً من القراءة المتصلة. فكأنى فى الواقع قطعت مرحلة الجامعة فى ست سنوات وليس فى أربع سنوات.

وكانت قراءة مسرحية لشكسبير تستغرق منى أقل من يومين فى المتوسط. وفعلت بالشعر الإنجليزى ما كنت أفعله بالشعر العربى حين كان أبى يرشونى بالمال لأحفظ «مجنون ليلى» و«مصرع كليوباترا» عن ظهر قلب، ولكن دون مكافأة إلا أملى فى أن أتم تعليمى الجامعى فى جامعة كبرى فى إنجلترا، وأعود إلى الكلية مدرساً ثم أستاذاً كما وعدت أبى.

وكنت أحفظ عديداً من تأملات شكسبير الشعرية فى مسرحياته. وكنت أحفظ آلاف الأبيات فى الشعر الإنجليزى. كنت أحفظ قصائد عديدة كاملة عن ظهر قلب من سونيتات شكسبير ومايكل دريتون والبالاد أو المواويل المشهورة و«غنائيات» كاملة من وردزويرث مثل «ديرتنترن» Tintern Abbey و«إيماءات الخلود» Intimations of Immortality و«الحاصدة الوحيدة» The Solitary Reaper، ومن شيلى مثل «القبرة» Ode to a Skylark و«الرياح الغربية» Ode to the West Wind وأدونيس Adonais ومن كيتس مثل أكثر أناشيده وقصائد كاملة من ت. س اليوت الكبرى T.S. Eliot.

وكان عقلى مثل مخزن جسيم متقن الترتيب، ولكن مهما كان المخزون جسيماً ومرتباً فكان لا بد ان ينتهى التكدس فيه بالفوضى. وكنت أدرك هذا فقررت أن أدَرب نفسى على النسيان كما دربتها على الحفظ تماماً، كما يلقى الملاح الحمولة الزائدة فى البحر حتى لا تغرق سفينته. وكان لى منهج خاص بى فى الدراسة. فكنت أقرأ كل نص هام ثلاث مرات: المرة الأولى لمجرد المتعة والمرة الثانية للدراسة والمرة الثالثة للمتعة والدراسة معاً.

وكنا ندرس تاريخ إنجلترا فى كتاب وليمسون Williamson الضخم ولكنى درسته أيضاً فى كتب تريفيليان Trevelyan وپولارد Pollard إلخ. وكان أستاذنا فى هذه المادة برين ديڤيز Bryn Davies . وقد بلغ من قوة ذاكرتى إنى كنت أتذكر تواريخ لا حصر لها ووقائع .لا حصر لها كثير منها مجرد حشو لا نفع فيه. فأخذت أدرب نفسى على التخلص من التفاصيل بحيث لا أذكر منها إلا موضعها من فصول الكتاب حتى أستطيع أن استرجعها إذا احتجت إليها.

وكان الأستاذ برين ديڤيز Bryn Davies يعلمنا إلى جانب تاريخ إنجلترا تاريخ الفكر الإنجليزى والحضارة الإنجليزية ولا سيا كتب هوبز Hobbes ولوك Locde وشافتسبورى Shaftesbury واللورد تشترفيلد Lord Chesterfield وادموند بيرك Edmund Burke وجودوين William Godwin إلخ وبينتام Bentham وتوم بين Thomas Paine واحلام المدن الفاضلة من السير توماس مور Sir Thomas More إلى وليم موريس William Morris وبتلر Butler إلخ.

وكان ديڤيز عالماً علامة ولكنه كان مهوشاً بعض الشىء. كثير النسيان، غالباً بسبب إصابته بنوع من «الا تاكسى»، وهى فى تصورى من بقايا شلل أطفال قديم جعله دائماً يزك فى سيره. وكان ديڤيز يعلمنا داخل إطار تاريخ الفكر الإنجليزى والحضارة الإنجليزية تاريخ النظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى نصوص المفكرين والأدباء وفى التطبيق العملى فى تاريخ انجلترا كالليبرالية ومذهب المحافظين والاشتراكية والشيوعية والفوضوية والعدمية والاشتراكية المسيحية فكنا ندرس معه كتباً مثل «المحاورات العصرية» A Modern Symposium للويس ديكنسون Lowes Dickinson و«فيليكس هولت» Felix Holt لجورج اليوت George Eliot و«التون لوك» Alton Locke لتشارلز كنجزلى

و«روح الإنسان تحت الإشتراكية» The Soul of Man under Socialism لاوسكار وايلد Oscar Wilde وروايات ولز H.G. Wells ومسرحيات برنارد شو Bernard Shaw .

وقد ظل ديڤيز يدرس في قسم اللغة الإنجليزية حتى قبيل حريق القاهرة أي حتى الغى النحاس باشا معاهدة ١٩٣٦ في أواخر ١٩٥١ واستغنى مجلس الوزراء عن خدمات الموظفين الإنجليز في مصر تأميناً لحياتهم من غضب الشعب. وقد بدأ عمله رئيساً للقسم واستاذاً للمادة في أوائل الحرب العالمية الثانية بعد رحيل فيرنس وسكيف. ولما تركنا «تشحطط» بين جامعات الپاكستان واستراليا و نيوزيلندا، ثم اعتزل التدريس نهائياً واعتكف في مدينة كامبريدج حيث كان لزوجته منزل أو أملاك أما هو فقد كان من ويلز.

وكان ديڤيز من خريجي جامعة ويلز ثم انتقل إلى أوكسفورد حيث حصل منها على درجة الماچستير (M.A.). وكان رغم غزارة علمه شحيحاً في أبحاثه العلمية فلم تكن له إلا ستة مقالات علمية منشورة في مجلة كلية الأداب بين ١٩٤٤ و١٩٥٠ وكلها في موضوعات تاريخية مما عرقل ترقيته كثيراً إلى وظيفة أستاذ مساعد ثم أستاذ. ولا زلت أذكر مشهداً محرجاً في الأربعينيات: فقد كنا في حفلة ساهرة من أساتذة الكلية أقامها برنارد جويون أستاذ الأدب الفرنسي في داره بجاردن سيتي. وسمعت ديڤيز يعلق على زميل لنا قائلاً إنه قليل الانتاج العلمي فأجابه الدكتور محمد عوض محمد أستاذ الجغرافيا قائلاً:

«You Should Know Bryn; you're an expert on the subject»

أي: «أنت عليم بذلك يا برين فأنت خبير في قلة الانتاج» وازدرد ديڤيز الإهانة ولم يعلق بشيء . وعندما رقي الأستاذ ديڤيز إستاذاً مساعداً ربى سكسوكة كثة مستديرة مع حلق السوالف شبيهة بسكسوكة الملك فهد لتبدو عليه هيبة العلماء. ولم يكن بحاجة حقيقية إلى ذلك.

وكان يعلمنا مادة فقه اللغة الإنجليزية رجل ذو لحية حمراء اسمه والت تيلور Walt Taylor . وقرأنا عليه شوسر Chaucer . وكانت محاضراته متوسطة القيمة فلا هي دسمة ولا هي تافهة. ولكن لفت نظري أنه كان من المدرسين الإنجليز القلائل الذين يملون محاضراتهم ولا يعطوننا قوائم بالمراجع وكأنه لم يقرأ في فقه اللغة إلا كتاباً واحداً يخشى أن يدلنا عليه فنعرف مصدر علمه. وحين عدت من إنجلترا لم أجد تيلور. وقيل أنه سافر إلى جامعة ليدز وحصل منها على الدكتوراه. كذلك لم أجد پاكستون Paxton الذي التقيت به بعد ذلك بسنوات مديدة في الستينيات وكان مديراً للإذاعة البريطانية (القسم العربي) وأقام لي حفلة تكريم من الشاي والجاتوه في بوش هاوس Bush House . أما اسبري فقد أختفي تماماً وانقطعت أخباره.

وزارنا ايام الطلب أستاذ اسمه ايرڤينج Irving كان يعمل في جامعات الصين، لمدة سنتين ثم اختفى من محيطنا ولا نعلم أين رحل. ولم أكن أجد في ايرڤنج عبقرية خاصة ولا علماً غزيراً ولكني لاحظت أنه كان شديد الاهتمام بي والتشجيع لي لا يكف عن امتداح أبحاثي بين زملائي أو في غرفة الأساتذة.

(٢)

وفى أيامى كانت الدراسة عامة فى السنة الأولى بكلية الأداب وكنا نسميها السنة الإعدادية، وكان التخصص يبدأ فى السنة الثانية إلى الرابعة. كانت المواد التى ندرسها هى الشعر والنثر والمسرح والنثر القصصى (الرواية والقصة القصيرة) والشعر القصصى (من المواويل إلى الملاحم) والنقد الأدبى وفقه اللغة وتاريخ إنجلترا وتاريخ الفكر والحياة الإنجليزية (أى تاريخ الحضارة الإنجليزية)، والانشاء، إلى جانب المواد المساعدة وهى اللغة الفرنسية وآدابها واللغة اللاتينية وفى مرحلة من مراحل أدخلت مادة الأدب العربى أو الترجمة.

وفى السنة الثانية والثالثة كانت هناك محاضرة أسبوعية ندرس فيها «الشرق الأدنى فى الأدب الإنجليزى» مثلاً رواية «تانكريد Tancred لدزرائيلى Disraeli و«ايوثن» Eothen لكنجليك Kinglake وخطابات الليدى دف جوردون Lady Duff — Gordon وفى بعض أعمال مريدينث Meredith وكتابات ثاكرى Thackeray وفليكر James Elroy Flecker ودى موريه Du Maurier وداوتى Charles Doughty.

وكان عدد المحاضرات ١٧ محاضرة أسبوعياً: وكان يخصص لبعض هذه المحاضرات — ساعتان أسبوعياً وتخصص ساعة أسبوعياً لبعضها الآخر. وكانت بعض هذه المواد لاتدرس فى السنوات الثلاث كلها وربما تقف بعد سنة واحدة. كذلك كانت هناك مادة إضافية على طلبة الامتياز فى السنتين

الثالثة والرابعة هى مادة «المؤثرات الأجنبية فى الأدب الإنجليزى»، مدتها ساعتان أسبوعياً (لاحظ أن الإنجليز كانوا يبرزون المؤثرات الأجنبية فى أدبهم ولا يخفونها أو ينكرونها كما نفعل نحن بأدبنا). وكان نصاب المحاضرات ١٢ محاضرة أسبوعياً يلقيها المدرس أو مدرس اللغة و١٠ ساعات أسبوعياً يلقيها الأستاذ المساعد وثمانى ساعات يلقيها الأستاذ. أما المعيد فالاتجاه العام أنه كان لا يكلف بالتدريس ليتفرغ لأبحاثه. وفى بعض الأقسام كان المعيد يحضر المحاضرة مع الأستاذ ليجلو للطلبة ما غمض من كلام الأستاذ. وكانت الجامعة لا تسمح لعضو هيئة التدريس أن ينتدب للتدريس خارجها أى فى المعاهد العليا أكثر من ثلاث أو أربع محاضرات أسبوعياً حتى لا يصرفه التدريس عن أبحاثه العلمية.

وكان منصب الأستاذية مقترناً دائماً بكرسى المادة أو مجموعة الدراسات المتجانسة فى القسم ولما لم يكن لأى قسم أكثر من كرسى فقد كان عدد الكراسى محدوداً بعدد الأقسام أو الفروع فى الكلية وكانت مناصب الأستاذية محدودة. وهذا النظام الذى كان معمولاً به فى جامعات إنجلترا وفرنسا تحول إلى شرك مستطير فى الجامعة المصرية لأنه، بسبب ربط المرتب بالوظيفة وتجميد مرتبات كل من لا يرقون إلى منصب أكاديمى أعلى، جعل أعضاء هيئة التدريس يتطاحنون على مناصب الأستاذية القليلة العدد أملاً فى الترقية المالية التى كانت مرتبطة بالوظيفة الأكاديمية. وقد بدا هذا التطاحن واضحاً فى الأقسام الأخرى، لأن الإنجليز يتطاحنون فى صمت. وتصاعد هذا التطاحن حتى بلغ مبلغ الحرب الأهلية قبيل ثورة ١٩٥٢. وكان إلى حد كبير مسئولاً عن حركة التطهير التى امتدت إلى كلية الآداب بسبب انشغال الأساتذة بالدس والتشهير بدلاً من انشغالهم بالعلم.

اما اللغة الفرنسية وآدابها فقد تعاقب على تدريسها لنا فى السنوات

الأربع أربعة مدرسين هم اتين مرييل Etienne Meriel وكان شاباً هادئاً مهذباً وقد عاصرته زميلاً بعد عودتى من انجلترا فى ١٩٤٠، وكان مهتماً بالفنون التشكيلية، فكان يزور معارض القاهرة ويكتب عنها فى الجرائد الفرنسية المحلية وأحياناً يرسل الرسائل للصحف الفرنسية فى فرنسا عن الحركة الفنية فى مصر. وكنت التقى به أحياناً فى الحى اللاتينى فى باريس وادعوه لفنجان من قهوة أو يدعونى لفنجان من القهوة. وكان هناك ڤوازان Voisin الذى لا أذكر عنه شيئاً وڤيرجيه Verget وبران Brin اللذان عاصرتهما زميلاً ولم يكن لى اختلاط بهما خارج المحاضرات. وكان هؤلاء المدرسون يشرحون لنا راسين Racine وكورناى Corneille وموليير Moliére ولافونتين Lafontaine وبوالو Boileau وڤيكتور هيجو Victor Hugo أو يقرأون معنا «تاييس» Thaïs لاناطول فرانس Anatole France ورسائل من طاحونتى Lettres de mon moulin لدوديه Daudet وتارتاران دى تاراسكون Tartarin de Tarascon لدوديه. وبعض نماذج من نثر ڤولتير Voltaire وروسو Rousseau وڤيكتور هيجو Victor Hugo ... إلخ.

وكان يعلمنا اللاتينية مدرسان هما هوايتهيد Whitehead وهولاند Holland. وكان الأول صاحب كتاب فى «النحو اللاتينى» ولكنه لم يكن مدرساً بارعاً لأننا لم نكن نسمع نصف كلامه بسبب صوته الخفيض. واعتقد ان هوايتهيد اشتغل بعد أن ترك القاهرة مديراً فى الإذاعة البريطانية (القسم العربى) قبل پاكستون. أما هولاند فكان على العكس من هوايتهيد جهير الصوت تجلجل عباراته فى تصريف الأفعال والأسماء فى المدرج ٧٨ كأنه جاويش يدعو جنوده صفا وانتباه وإلى اليمين انظر. وكانت دروسه متعة حين يعرب لنا جملاً فى كتاب يوليوس قيصر «فى حرب الغال» De Bello Gallico. اما هوايتهيد فهو الذى درسنا عليه فى السنة الرابعة قصيدة هوراس

Horace فى «فن الشعر» Ars Poetica » التى ترجمتها فيما بعد إلى العربية ترجمة نصّية.

وكنا خلال سنوات التخصص الثلاث نكلف بكتابة بحث شهرى على مدى العام الجامعى، كل بحث لأستاذ مختلف، بمعدل ستة أو سبعة بحوث سنوياً. وكانت تسمى «مقالات». كان طول البحث منها يتراوح ما بين ١٥ و٤٠ صفحة من حجم الكوارتو بحسب مقدرة الطالب. وكانت مهمة الأستاذ هى تحديد عنوان البحث: (مثال» البيكاريسك Picaresque أى أدب المغامرات فى روايات فيلدنج « Fielding »، أو «مذهب الحلول Pantheism فى الشعرالرومانسى» أو «شخصية هاملت عند النقاد»... إلخ) كذلك كانت مهمته تزويدنا بأسماء المراجع (فى المتوسط ١٠ مراجع) التى كان يراعي فى اختيارها عادة وجودها فى مكتبة الجامعة. وكانت هذه المقالات تدريباً عملياً على البحث العلمى ومنها يستطيع الأستاذ أن يحكم على سعة إطلاع الطلاب، ومدى ابتكارهم، ومستوى لغتهم، وأحساسهم بجمال الأسلوب. ولذا كان لما يسمى أعمال السنة أسس موضوعية.

وكنت أحياناً أتطوع بكتابة مقال فى موضوع يشغل تفكيرى خارج مواد الدراسة. أذكرأنى كتبت بحثاً شخصياً عام ١٩٣٦ عنوانه: Coups de Théâtre on the Rhine من أربعين صفحة، أى «ضربات مسرحية على نهر الراين»، كان موضوعه التشنجات النازية التى انتهت بضم السار واحتلال الراينلاند. فقد كنت من المصريين القلائل الذين أخذوا ظهور الفاشية والنازية مأخذ الجد، من موقع معاد طبعاً. وتداول الأساتذة هذا المقال ووجدوه رائعاً. كان عدائى للنازية أشد من عداء الكثيرين من أساتذتى الإنجليز، الذين كانوا حتى ذلك التاريخ يفسرونها بأعصاب هادئة تفسيرهم لظاهرة سياسية اجتماعية اقتصادية، أما أنا فكنت أراها وباء شبيهاً باجتياحات التتار والهون والفندال حارقى الحرث والنسل والعمران وكنت أتنبأ

بالمزيد. كان موقفى من المانيا النازية ومن ايطاليا الفاشية شبيهاً بموقف أى شيوعى أوروبى قبل ميثاق عدم الاعتداء بين ليتفينوف Litvinoff وربنتروپ Ribbentropp وفى رأيى أن هذا لا يزال أصدق تشخيص لهذين الوبائين.

وقد تحدثت عن فيرنس بما فيه الكفاية ولكنى لم أذكر أنه كان يمثل الفكر المحافظ بارقى معانيه ربما شبيهاً بفكر ت. س. اليوت T.S. Eliot. ولا أعتقد أنى أخذت عنه أكثر من قدرتى على احترام الفكر المحافظ عندما يكون فكراً متمدناً.

ولكن أهم ما فى الموضوع هو أن أشد أساتذتى الإنجليز تأثيراً فى تفكيرى وسعتقداتى وثقافتى وذوقى واهتماماتى كانوا ثلاثة: أولهم هو كريستوفر سكيف Christopher Scaife وثانيهم هو برين ديڤيز Bryn Davies وثالثهم هو اوين هولواى Owen Holloway. وربما كان سكيف Scaife هو أكبر مؤثر بين هذه المؤثرات الثلاثة.

كان برين ديڤيز يعلمنا تاريخ إنجلترا وتاريخ الفكر الإنجليزى وكان اشتراكياً لا شبهة فى اشتراكيته، وكان من أبناء المدرسة التى تربط تطور الأفكار والمؤسسات بتطور اقتصاديات المجتمع ووسائل الانتاج وأدواته، وقرأنا عليه «المدينة الفاضلة» Utopia للسير توماس مور Sir Thomas More واللڤيانان The Leviathan («الوحش») لهوبز Thomas Hobbes و«رسالة فى الحكومة» Essay on Government و«فى التسامح» On Toleration لجون لوك John Locke. وقرأنا على ديڤيز «العقد الاجتماعى» The Social Contract لروسو Rousseau و«حقوق الإنسان» The Rights of Man لتوماس پين Thomas Paine و«العدالة السياسية» Political Justice لوليم جوردين William Godwin. وحدثنا طويلاً عن آدم سميث Adam Smith وبنتام Jeremy Bentham وعن أثر الثورة الفرنسية فى تطور الفكر الإنجليزى والأدب الإنجليزى وقرأنا عليه كتابى

جون ستيوارت ميل John Stuart Mill «فى الحرية» On Liberty
و«مذهب المنفعة» Utilitarianism . وكان يحاضرنا فى تطور الحركة
الدستورية فى انجلترا من الماجنا كارتا Magna Cxarta إلى خلع ادوارد
الثامن وفى ظهور المدارس الاشتراكية وتطورها من أفلاطون إلى البيان
الشيوعى ومن البيان الشيوعى Communist Manifesto (١٨٤٨) حتى
عصر هارولد لاسكى Harold Laski الذى قرأنا منه كتابه «الحرية فى
الدولة الحديثة» Liberty in the Modern State وكتابه و«الدولة
نظرياً وعملياً» The State in Theory and Practice . وكان ديڤيز
دائم الحديث عن مسرحيات برنارد شو Bernard Shaw وكتابات ولــز
H.G. Wells بوصفها تعبيرات عن تطور الفكر الاشتراكى فى العصر
الحديث .

وكان ديڤيز شديد الاهتمام فى محاضراته بأن يشرح لنا البطانة الدينية
التى كانت تصاحب ظهور الطبقات وصراعاتها داخل المجتمع الإنجليزى ، فقرأنا
عليه بيانات الكتاب والوعاظ البيوريتان فى العصر الاليزابيثى وفى جمهورية
كروميل وأدب الصراع بين البروتستانتية والكثلكة من مواعظ جون نوكس
John Knox وحملات ستيڤين جوسون Stephen Gosson وجريمى كولييـر
Jeremy Collier على المسرح والفنون الجميلة حتى دفاع الكاردينال
نيومان Cardinal Newman عن الكثلكة فى كتابه «اعتذار عن
حياتى» Apologia pro Vita Sua وفى كتابه «فكرة الجامعة»
The Idea of a University . وقد كان هذا مفتاحنا لدراسة كثلكة القرن
العشرين فى أعمال ت . س . اليوت T.S. Eliot شعراً ونثراً .

وكان ديڤيز يشرح لنا داخل الإطار البروتستانتى الفرق بين «الكنيسة
العالية» High Church (المحافظة المتمسكة بكافة الطقوس والرموز) وبين
الكنيسة الواطئة Low Church التى كانت تحافظ على الحد الأدنى من

الرموز والطقوس وهيلمان الكهان، أو فلنقل الفرق بين الكنيسة «الرفيعة» والكنيسة الخفيضة» بمعنى «الشعبية». كذلك كان ديڤيز يشرح لنا اختلافات البروتستانتية الإنجليزية مع البروتستانتية اللوثرية فى المانيا وعن البروتستانتية الكالڤينية Calvinism فى فرنسا وسويسرا لتمسك البروتستانت الإنجليز بمبدأ «حرية الإرادة» Free Will وتمسك البروتستانتية الأوربية بالجبر المطلق Predestination . ولم يكن برين ديڤيز يقرأ معنا هذه النصوص فى المحاضرة بل كنا نقرؤها فى بيوتنا ونستمع إلى شروحه وتحليلاته أثناء المحاضرات. وقد أعارنى ديڤيــز نسخة من «رأس المال» لكارل ماركس Karl Marx فقرأت أقساماً كبيرة منه فى السنة الثالثة جامعة، وبعض كتب باكونين Bacunin وكروبتكين Kroputkin من مفكرى الفوضوية Anarchism والعلمية Nihilism . أما ميوله الحقيقية فكانت مع الاشتراكية الفابية Fabian Socialism التدريجية كما تراها فى هـ.ج. ولز وبرنارد شو.

والفابيه من فابيوس Fabius ، وهذا هو اسم چنرال رومانى كانت لديه نظرية تقول أنه فى فن الحرب الخط المستقيم ليس أقصر مسافة بين نقطتين. وترجمة هذا باللغة العسكرية هو ان الهجوم المباشر على أى هدف ليس أسرع طريقة للاستيلاء عليه، وخير منه الالتفات حول الهدف لبلوغه. فبلوغ الاشتراكية لايكون باعلان حرب الطبقات المباشرة على الطبقات الرأسمالية والإقطاعية وإنما يكون بارهاقها واستنزافها بالالتفاف من حولها.

أما المؤثر الكبير الآخر فى حياتى العلمية والفكرية أيام الطلب فى الجامعة فكان الأستاذ أوين هولواى Owen Holloway ، وكان من كلية باليول بجامعة أكسفورد، وكان ضئيل الحجم دون اسراف، شديد زرقة العينين، كستنائى الشعر ناعمه، متواضعاً ودوداً ولكن متحفظاً فى مخالطة التلاميذ. وكان علمه غزيراً فياضاً إذا بدأ الكلام لايتوقف. ولكن كانت لديه مشكلة

خاصة وهى أنه لعمق ثقافته وسعتها كان أحياناً يتكلم فوق مستوى الطلاب أو فوق رؤسهم كما يقول التعبير الإنجليزى. ولم يكن ذلك لصعوبة لغته أو غموض نطقه، بل كان لتناوله أفكاراً ومقولات أعلى من مدارك الطلاب أو خارج مجال علمهم. وأكاد أجزم أنى كنت أكثرهم استفادة مما يقول.

كان هولواى يعلمنا فى السنة الثانية والثالثة مادة الشعر القصصى فدرسنا عليه «الملكة الحورية» The Faerie Queene لادموند سبنسر Edmund Spenser ومعها «تقويم الراعى» Shepherd's Kallendar. كذلك قرأنا عليه القصيدة القصصية «جون جيلبن» John Gilpin للشاعر وليم كوپر William Cowper، وملحمة بيرون Byron الساخرة «دون چوان» Don Juan وبعض قصائد شلى Shelley القصصية مثل «چوليان ومادالو» Julian and Maddalo و«لاميـا» Lamia لجون كيتس John Keats. وتوجنا كل هذا بأن قرأنا على هولواى ملحمة «الفردوس المفقود» لملتون ومعه «شمشون الجبار» أو على الأصح «شمشون معذباً» Samson Agonistes وبعض قصصيات اللورد تنيسون Lord Tennyson مثل «ليدى اوف شالوت The Lady of Shallott .. إلخ وعددا من قصائد السير وولتر سكوت Sir Walter Scott القصصية.

وكان هولواى هو الذى يعلمنا العروض الإنجليزى. وقد أذهلنى ذات مرة وهو يشرح لنا ملحمة «دون جوان» للورد بيرون، فوقف بنا على قول بيرون باللاتينية فى بداية أحد فقرات الملحمة

O taeterrima causa of all belli

ومعناه: «يا أفظع أسباب كل الحروب» واسترسل هولواى قائلاً فى ابتسامة خفيفة: «طبعاً بيرون هنا يشير إلى cunt هيلانة طروادة. وانتفضت فجأة لما سمعته فقد كانت كلمة cunt بمعنى «فرج المرأة» هى الكلمة السوقية التى لا يجوز أن يستخدمها إلا أبناء حثالة الناس. وتطلعت إليه فوجدت ابتسامته الخفيفة قد اختفت وحلت محلها جدية الأستاذ الشارح. وبعد المحاضرة سألته

عما قال فأجاب مبتسماً: المثقفون الآن فى أوروبا لم يعودوا يستحون من استعمال هذه الألفاظ البذيئة.

وأنا على بعد خمسين عاماً من هذه الأحداث لا يزال يرن فى اذنى صوت اوين هولواى وهو يحلل لنا قصائد ماثيوارنولد. فلتنم فى سلام Requiescat و «وامپادوقليس على جبل اتنا» Empedocles on Aetna (عن انتحار الفيلسوف امپادوقيلس بالقاء نفسه فى فوهة بركان اتنا فى صقلية لكى يعود إلى عناصر الطبيعة التى كانت فى نظره مصدر الحياة والاحياء) وثيرسيس وهى من شعر الرعاة Thyrsis و«ملك البحر المهجور» The Forsaken Merman. كان كل شىء من تاريخ الأدب العالمى مكشوفاً أمام بصره فما كان ايسر مايعود بنا إلى ثيوقريط Theocritus وبيون Bion وموسكوس Moschus وشعر الرعاة فى العالم القديم ليوصل لنا هذه الموضة الشعرية التى سادت فى عصر الملكة ڤيكتوريا بين المثقفين ممن اجهدتهم الحضارة.

وكان هولواى شيوعياً كثير التأمل فى أدبيات المادية الجدلية وهو الذى أعارنى كتاب انجلز «ديالكتيك الطبيعة» Dialectics of Nature وكتابه «الرد على دورنج» Anti Dühring وكتابه «رسائل عن فويرباخ» Theses on Feuerbach، وعرفنى بكتابات بوخارين Bukharin وپلخانوف Plekhanov واعارنى كتاب جون ريد John Reed: «عشرة أيام هزت العالم»، Ten Days that Shook the World، وكان يشرح لى معنى الصراع بين ستالين Stalin وتروتسكى Trotsky. كذلك كان مهتماً بان يشرح لى أصول الفكر الفاشى فى نيتشة Nietzsche وترتشكه Tretschde واعارنى كتاب سوريل Sorel «خواطر حول العنف» Réfléxions sur la violence. وكان أحياناً يدعونى للعشاء معه فى مطعم فلوران بشارع المدابغ (شريف حالياً) ولكنى

لا أظن أنه زارنى فى بيتى إلا بعد عودتى من إنجلترا. ولا أظن أن هولواى كان يتفتح على هذا النحو مع غيرى من زملائى ـــ زملاء دفعتى ـــ فقد كان أكثرهم ينقصه الفضول العقلى والقدرة على الاستيعاب السريع. وكنت أنا أبادله الحب والاحترام.

وذات يوم أهدانى صورة فوتوغرافية من حجم الكارت بوستال يظهر فيها هو مع والده ووالدته فى صالون بيتهم فى إنجلترا وقد كتب بيده عليها هذه العبارة الغريبة:

An English Family Crushed by the Weight of the Western World

أى «أسرة أنجليزية سحقت تحت وطأة العالم الغربى». وكان مظهر أسرته راقياً جداً لا أثر فيه للانسحاق. فأحسست أن هناك كارثة من نوع ما غالباً اقتصادية المت باسرته ولكنى لم أسمح لنفسى أبداً أن اتطفل على خصوصياته.

كذلك كان هولواى من المهتمين بالاتجاه العلمى فى نظرية النقد الأدبى وعلم الجمال، ذلك الاتجاه الذى كان يربط بين النقد وعلم النفس ويقيم دراسة الاستتيكا على مبادىء السيكولوچيا ويحاول أن يحطم مقولات الحق المطلق والخير المطلق والجمال المطلق الموروثة عن فلسفة كانـــط، ويحل محلها نظرية نسبية القيم. ويقوم هذا الاتجاه على محاولة اخضاع الاستجابات الجمالية والشعورية لتجارب المعمل وللتحليل النفسى ولنظرية الرموز.

وكان أهم القائمين بهذه الثورة فى انجلترا يومئذ هما الأستاذ أ. أ. ريتشاردز I.A. Richards فى كامبريدج صاحب «مبادىء النقد الأدبى» و«النقد العملى» وس. ك. أوجدن C.K. Ogden صاحب «معنى المعنى» The Meaning of Meaning، وكلاهما من واضعى أسس السيمانطيقا الجديدة Semantics، أى علم المعانى الجديد. وقد أعارنى هولواى هذين

الكتابين فقرأتها. وكان واضحاً أن هولواى كان ينتمى لهذه المدرسة فقد كان يكتب فى مجلتهم العلمية. وحين سافرت إلى انجلترا فى ١٩٣٧ زودنى بخطاب تقديم إلى س.ك. أوجدن فزرته فى بيته فى بلومزبيرى Bloomsbury بجوار المتحف البريطانى وطفق يحدثنى أكثر من ساعة عن السيانطيقا الجديدة فلم أفهم نصف ما كان يقول. ويئست فعدت أدراجى إلى النقد التقليدى.

لا أغالى إذا قلت ان أوين هولواى كان من أعظم المؤثرات على فكرى وثقافتى فى تلك الفترة الخطيرة من نموى النفسى والعقلى حين سقطت أمامى كل التخوم بين الثقافات والحضارات وكل الحواجز بين الأزمنة والأمكنة. وما أثقل دينى لـه.

وكان هولواى يدرسنا النثر القصصى (الرواية الإنجليزية والأمريكية) ممثلاً فيلدنج Fielding وسموليت Smollett واستيرن Sterne وفى توماس هاردى Thomas Hardy واوسكار وايلد Oscar Wilde وهنرى چيمس Henry James وچيمش جويس James Joyce و د. هـ. لورانس.

D.H. Lawrence وهوثورن Hawthorne ويشرح لنا تشاؤمية هاردى ونظريته فى قسوة الطبيعة وأسرافها وموهبتها فى التبديد. كذلك ساعدنا هولواى على أن نفهم فى «الأمريكى» لهنرى چيمسس مشكلات المجتمع الفرنسى الارستقراطى الذى جردته الثورة الفرنسية من المال، ومشكلات المجتمع الأمريكى المحدث حيث المال بلا نسب يسعى للارتباط بنسب بلا مال. كذلك كان هولواى استاذاً للمادة الخاصة التى كنا ندرسها فى قسم الامتياز وهى «المؤثرات الأجنبية فى الأدب الإنجليزى» وهو الذى دلنا على تأثير الأدب الفرنسى الساحق على الأدب الإنجليزى فى كافة عصور التحول من مدرسة البلياد Pléiade إلى تريستان كوربيير Tristan Corbiére

ولافورج Laforgue ومارسيل پروست Marcel Proust «مدرسة المونولوج الداخلى»، وتأثير الأدب الروسى على القصة الإنجليزية الجديدة.

وأعتقد ان كريستوفر سكيف كان أكبر مؤثر فى نموى الفنى خلال سنوات الطلب فى الجامعة. أقول «الفنى» لأن برين ديڤيز واوين هولواى كانا دائماً يخاطبان العقل، ولا أذكر أن الوجدان كان له مقام كبير فيما كان يسردان من معلومات أو يقدمان من نقد وتحليل. وقد كان علمهما الغزير ينسينى «جوهر» ما دخلت كلية الأداب لأتعلمــه، وهو تذوق الشعر والنثر والمسرح، وليس مجرد تكديس المعلومات حتى أكون دائرة معارف متنقلة كأستاذى ديڤيز وأستاذى هولواى.

كان سكيف وحده هو القادر على تأصيل هذا الجوهر فى نفسى لأنه كان أقرب إلى الفنان منه إلى الأستاذ. وكان رخيم الصوت محباً للالقاء: ألقاء الشعر وتمثيل المسرح. وكان مغنياً هاوياً من طبقة الباريتون. وعرفت منه أنه جاء من أسرة مسرحية فأخته كانت ممثلة متوسطة الحجم تعمل مع الممثلة العظيمة سبيل ثورنديك Sibyl Thorndike . وكانت له فى كل عام قراءات عديدة للشعر الإنجليزى في الجمعية الجغرافية الملكية (المجاورة للبرلمان فى شارع القصر العينى)، كما كان يخرج كل عام مسرحية أو مسرحيتين بالإنجليزية، غالباً على خشبة مسرح الأوبرا، أحداهما من شكسبير والثانية من المسرح الروسى (تشيخوف وجوجول). وهو الذى رتب لمحمد توفيق ومحمود السباع بعثة المسرح فى لندن، ويسر لهما بعد عودتهما انشاء فرقة «الطليعة» المسرحية. وقد أهدانى صورة منه فى زى «هاملت» بقلادته المشهورة. ولكن الصورة ضاعت منى.

وفى ليلة من الليالى اصطحب سكيف المهتمين منا بالدراما إلى دار الأوبرا عام ١٩٣٥ أو ١٩٣٦ لنشهد تراچيديا «هاملت» تمثلها فرقة إنجليزية زائرة اشتهرت يومئذ، وكان اسمها The Dublin Gate Theatre . وكان

يمثل دور هاملت فيها ڤيكتور ماكليا مور. ثم اصطحبنا إلى الكواليس فى نهاية العرض ليعرفنا بالممثلين وليشرح لنا على الطبيعة تركيبة خشبة المسرح من الداخل ومايسمى الـ stage — apron والـ stage proscenium والسيكلوراما Cyclorama ... إلخ. وفى اليوم التالى كانت محاضراته منصبة على تطبيق العلم على العمل فى المسرح الشكسبيرى.

وحين كنت اختلف إلى محاضرات سكيف بمعدل أربع ساعات أسبوعياً (ساعتان للشعر وساعتان للمسرح) لم أكن انتظر أن أتلقى منه علماً غزيراً وإنما كانت عند سكيف قدرة سحرية على إبراز نبض الشعر والمسرح وإشاعة الحياة والألوان فى كل مايلقى حتى لتكاد تحس أنك تعيش داخل سفيرة عزيزة. ولم يكن يفعل هذا فى مطالعاته العامة فقط بل كان يفعله أيضاً معنا، نحن حلقة تلاميذه الأحد عشر فى المحاضرات. ولا زلت أذكر كيف قضى اسكيف ساعة كاملة يجلو لنا مواطن الجمال فى سونيتة شكسبير المشهورة :

When to the sessions of sweet silent thought

جمال الجرس وجمال المعنى وجمال العروض.

وفى مناسبة أخرى قضى ساعة كاملة يستجلى أمامنا جمال سونيتة وردزويرث الوحيدة التى نظمها بالشعر المرسل أى الموزون غير المقفى، وهو شىء فريد فى قالبه فى تاريخ الشعر الإنجليزى كله، (فهى من خماسى «الأيامب» أو الرجز الخالى من القوافى).

وهذا نصها :

If thou indeed derive Thy light from heaven
Then to the measure of that heaven-born light,
Shine, Poet ! in thy place, and be content :-
The stars pre-eminent in magnitude,
And they that from the zenith dart their beams,

(Visible though they be to half the earth,
Though half a sphere be conscious of their brightness)
Are yet of no diviner origin,
No purer essence, than the one that burns,
Like an untended watch-fire, on the ridge
Of some dark mountain; or than those which seem
Humbly to hang, like twinkling winter lamps,
Among the branches of the leafless trees,
All are the undying offspring of one Sire :
Then, to the measure of the light vouchsafed,
Shine, Poet ! in thy place, and be content.

كان سكيف معلماً عاشقاً. ولا زلت أذكر عنه كلمته المأثورة: «ان استاذ الجامعة كرجل متزوج من امرأة دائمة الشباب».

وكان سكيف يمقت الشيوعية والاشتراكية وكل مذهب يحد من فردية الفرد. وربما كان ذلك سر كرهه للكثلكة ولمذهب المحافظين، فكان سكيف بذلك ليبرالياً لحماً ودماً وكأنه خارج لتوه من عصر جلادستون وستيوارت ميل. وكان قليل العطف على الطبقة العاملة يندد دائماً بانها تذكر حقوقها أكثر مما تذكر واجباتها، ورغم كل إيمانه بالحرية المطلقة لم يكن بوهيمياً ولا فوضوياً، بل كان يؤمن بأن الحرية لا وجود لها خارج النظام.

ولم تقلل أراؤه البالية هذه القائمة على التوفيقية الساذجة من محبتى وتقديرى له، فقد كنا فى تلك الأيام قادرين على التعايش الفكرى وربما الاجتماعى مع خصومنا فى الرأى. وكان ينظم الشعر بالإنجليزية ولكن شعره كان من الدرجة الثانية أو الثالثة. وكان من دراويش اليونان القديمة، فكان له ديوانان صغيران أحدهما اسمه A Latter - Day Athenian والآخر اسمه O Englishman Towards Corinth, وهما تجارب ناقصة فى الشعر الحديث تكتسى جمالاً فقط حين يقرؤها هو وهى توحى بالتناقض وعدم

النضج، لأن سكيف لم ير التعارض بين اثنينا كمثل أعلى للفكر وكورينث كمثل أعلى للمال. ولم يكن فشله كشاعريسوءنى، لأن تذوقه العظيم للشعر كان يعوض عن كل شيء، وفى شعره مرثية للشاعر اليونانى الاسكندرى كاڤافى Cavafy.

وقد درست عليه مسرح شكسبير ومارلو Marlowe ووبستر Webster وفورد ودرايدن Dryden وكوميديا عصر العودة، (كونجريف وڤانبرو وويتشرلى) Wycherley Vanbrugh Congreve ثم شريدان Sheridan وجولد سميث Goldsmith ثم «تشنيتشى» The Cenci لشلى Shelley و«مانفريد» Manfred و«قابيل» Cain.

وكانت لسكيف شطحات، فقد دعانى ذات مرة لزيارته فى مسكنه بالمطرية، وكانت ڤيللا بسيطة مدهونة بالجير الأبيض وسط حديقة واسعة. وعندما قرعت باب الڤيللاقال: أدخل الباب مفتوح.. ودخلت فإذا بى أراه فى الحمام يحلق ذقنه عارياً كما ولدته أمه، وقد ترك باب الحمام المؤدى للصالة مفتوحاً. وطفق يحدثنى فى كل شيء عبر باب الحمام وكأنه لا يحس بعرية. أما أنا فكنت مرتبكاً لأنى بتربيتى الصعيدية لم آلف عرى الرجال والنساء فجاءت كل اجاباتى مقتضبة. وبعد أن فرغ سكيف من الحلاقة وغسل وجهه لبس قميصاً أبيض غير مكوى وبنطلوناً غير مكوى، وصندلاً وانتقل إلى الصالة.

ولاحظ ارتباكى وربما احمرار وجهى من الخجل فقال بطريقة عابرة: نحن فى إنجلترا نتعود منذ اليفاعة والشباب الباكر ونحن ندرس فى المدارس الخاصة (Public Schools)، وكلها داخلية، أن يتجرد الطلبة من ملابسهم أمام بعضهم البعض فى الحمامات الجماعية أو عند استبدال الملابس استعدادا للرياضة ولهذا فقدنا الإحساس بالخجل من العرى.

سألته : وهل تؤمن بمستعمرات العراة ؟ (كانت فى الثلاثينات موضة جديدة نقرأ عنها فى الجرائد). أجاب : لا ، ولكن عرى الرجال شئ مألوف فى الحياة الإنجليزية ، على الأقل بين أبناء العائلات الذين يتلقون العلم فى المدارس والجامعات العتيدة . وهذا الخجل من رؤية جسم الرجل لا تجده إلا بين أبناء البورچوازية الصغيرة كأصحاب الدكاكين وموظفى البنوك ، وتجربتنا فى المدارس الخاصة هى التى جعلتنا نفهم لماذا وجد قدماء اليونان أجسام الرجال أجمل من أجسام النساء كما ترى فى تمثال أپولوبلڤيدير Apollo Belvedere بالنسبة إلى تمثال ڤينوس ميلو Venus of Milo .

ولم اقتنع يومئذ ، ولا زلت عاجزا عن الاقتناع . وسلمنى سكيف الكتاب الذى جئت من أجله وهو كتاب «أمل للشعر» A Hope for Poetry للشاعر الناقد سيسيل داى لويس Cecil Day- Lewis ، وكان حديث الظهور. وقبل أن أنصرف سألت سكيف : «ألا تعتقد أن عرى أبناء الجنس الواحد بعضهم أمام البعض الآخر قد يؤدى إلى الشذوذ الجنسى ؟ » فأجاب : «لا .. فالشذوذ الجنسى بين الرجال سببه خوف الرجل من المرأة أو احتقاره إياها أو كرهه لها ، وقس على ذلك بين النساء . وقد انتشر الشذوذ الجنسى فى شعوب الشمال كالانجليز والألمان بسبب انتشار البروتستانتية والپيوريتانية ، وهى مذاهب دينية تقوى فى كل جنس الخوف من الجنس الآخر أو احتقاره أو كراهيته واعتباره مسئولا عن الغواية وسقوط الإنسان .

بعد عشر سنوات دعانى سكيف ذات مرة لزيارته فى فندقه بلندن فوجدته على حالته يتجول عاريا بين الصالة والحمام أمامى دون خجل . وأنا شخصيا لم أحس فى أية لحظة بأن سكيف كان مصابا بذلك الداء «البروتستانتى» على حد وصفه .

وكان سكيف كثيرا ما يحدثنى أيام التلمذة عن صباه ، ولماما عن أمه الممثلة . وعرفت منه أنه كان صبيا متمردا وأنه هرب فى سن الرابعة عشرة

ليتطوع فى الجيش فى بدايات الحرب العالمية الأولى وكذب على مركز المتطوعين فى هوايتهول بلندن مدعيا أن سنه كان سبعة عشر عاما وستة شهور ثم اكتشف أمره فسرح من الجيش قبل مرور عام.

وقد قرأت له فى الأسبوع الفائت كتيبا (٥١ صفحة) طبع فى نيوأورليانز بأمريكا فى مارس سنة ١٩٨٦. فى طبعة محددة من ٩٤ نسخة على نفقة أصدقائه سردا لهذه المغامرة الغريبة. وعرفت من هذا السرد أنه كان يعمل ممثلا مع أمه وهو صبى حتى تطوعه فى الجيش، يكسب من المسرح نحو ٤ جنيهات استرلينية أسبوعيا. وفى هذه الكراسة التى يسميها سكيف «السنة الأخيرة لكريستوفر سانت إيف» The Last Year of Christopher St. Eve يسمى سكيف نفسه كريستوفر سانت ايف ويسمى أمه الممثلة «الأنسة سانت ايف.

وربما كان هذا اسم الشهرة المسرحية وهو ينسب نفسه فى هذه الكراسة لاسم أمه. ونفهم من الكراسة أن أمه كانت عادة تخاطب أباه عن طريق محام مما يوحى بأنهما كانا منفصلين أو مطلقين.

كذلك يقول سكيف أنه دون ديانته فى استمارة الجيش على أنه R.C. أى Roman Catholic (أى كاثوليكى تابع لكنيسة روما). وغير واضح ان كانت هذه أيضا كذبة مثل سنه الذى زوره فى أوراق الجيش و ولكن هجاءه القاسى للپروتستانتية فى هذه الكراسة وكل أنواع الاحتجاج أو الخروج على الكنيسة الجامعة يوحى بأن أحد والديه على الأقل كان كاثوليكيا وربما كان أبوه وأمه يعيشان فى حالة انفصال جسدى، لا طلاق، على طريقة الكاثوليك.

وعلى كل حال نحن نعرف من هذه الكراسة الصغيرة أن أرقى ما وصل إليه العسكرى الصغير هو أن يكون مراسله لضابط يدعى ريتشارد سون وأنه لم يغادر انجلترا للقتال، وأن البوليس الحربى قبض عليه بتهمة استعارة دراجة من أحد الجندين ثلاثة أيام متوالية بما جعلها تهمة «سرقة». وقبل أن يستفحل

الأمر استنجد بأمه فجاءت على عجل وأخرجته من الجيش واستعملت نفوذها حتى لا يثار موضوع «التزوير فى أوراق رسمية» فيجد نفسه فى سجن الأحداث. وهكذا كما يقول سكيف بتسريحه: «بلغ الجندى سانت ايف تخوم الحاضر واختفى فى طيات المستقبل».

كان هناك شئ دون كيشوتى فى كريستوفر سكيف لم استطع أبدا أن أضع يدى عليه. فقد ذكر فى كراسته الصغيرة أنه قبل تطوعه فى الجيش أبلغ أمه أنه يؤثر أن يصلب أو يقطع إلى أربع أو يمزق إربا على أن يدخل المدرسة الثانوية، وهذا جعلها تتصل بأبيه ليعرف مآل ابنه. ولكن تسريحه من الجيش أعاد حياته إلى النمط الطبيعى لأبناء طبقته الميسورى الحال، لأننا نعلم بعد ذلك أنه أتم تعليمه الثانوى ثم دخل جامعة أكسفورد. وحين جاء مصر بدأ حياته محررا فى «الإيجبشيان جازيت»، قبل أن يبدأ عمله فى الجامعة عام ١٩٣٣.

(٣)

وفى السنة الأولى «الإعدادية» كنا ندرس المواد التالية : اللغة العربية وآدابها ثلاث ساعات : ساعتان للأدب وساعة للنحو. وكان مدرس الأدب العربى أحمد الشايب وكان يحاضرنا فى المدرج ٧٤ وقرأنا عليه «البيان والتبين» و«البخلاء» و«نفح الطيب» و«الأمالى» و«أدب الكاتب» و«ديوان الحماسة» وكان الشايب مطربشا يلبس زى الأفندية.

هكذا كان كل أساتذة الأدب العربى باستثناء أمين الخولى الذى كان يلبس الجبة والعمامة أولا ثم لبس الجبة والفيصلية. والأغلب أن الشايب كان من خريجى دار العلوم وليس الأزهر.

على كل فقد كان الشايب يعرف بعض الإنجليزية ويحاول أن يربط لنا بين مصطلحات النقد الأدبى العربى ومصطلحات النقدالأدبى الإنجليزى. وكان مثلا يقول: إن من عناصر الأدب «الخيال» وهو ما يسمى فى النقد الإنجليزى : Imagination . وكنا نضحك من هذا لسذاجته ونعزوه إلى محاولات التفرنج التى كانت تجتاح بعض الدراعمة. وقد كنا نحب الشايب لأنه كان رجلا عطوفا وكان يفيض بالأبوة، وكان سمح الوجه وسيما حليقا، ولكن تعلوه دائما كآبة خفيفة. وكان يقال يومئذ أن كل من كانوا يدرسون فى قسم اللغة العربية كانوا من حواريى طه حسين والله أعلم. وكان من لوازمه أنه كان كثيرا ما يلطم خده بيمناه عند التعجب أثناء المحاضرت.

أما مدرس النحو فكان الأستاذ طه إبراهيم (١٩٢٩ ــ ١٩٣٥) وكان يقال عنه أنه كان من دراويش طه حسين وصاحب مدرسة جديدة، ولكنى لم ألحظ فى محاضراته جدة ولا تبسيطا عما الفناه فى المدارس الثانوية وقد توفى طه إبراهيم بعد ذلك بعامين. وأنا لست حجة فى علم النحو لأنى كنت دائما امقت هذا العلم. وقد بنيت إدراكى للصرف وللنحوو لا على قواعد سيببويه والكسائى والفراء، وإنما على القياس والاستشعار لكثرة إدمانى قراءة القرآن والشعر القديم والحديث ولكثرة ادمانى قراءة أصحاب الأساليب من القدماء والمحدثين حتى غدا النحو عندى سليقة كما كان الحال عند العرب القدماء الذين لم يدخلوا المدارس.

نفس الأمر بالنسبة للعروض الذى كان يشرح لنا الشايب وطه إبراهيم أصوله. كنت أقرأ كتب العروض وامقتها. ولكن حبى للشعر جعل فى صدرى ميزانا للشعر وجعل فى أذنى شوكة رنانة. ولأنى كنت أكره القواعد النظرية فى كل لغة فقد وجدتنى اتجنب محاضرات طه إبراهيم ووجدتنى انحاز فى سن مبكرة جدا إلى قول سلامة موسى المأثور: «للأديب أن يكتب وعلى النحاة أن يجمعوا». وقرنت الخلق والإبداع دائما بالفطرة ولاسيما الفطرة التى يثقفها طول معاشرة أرقى ما فى التراث، فليس كل تراث راق. لقد ولد هوميروس قبل ميلاد ديونيزيوس ثراكس بنحو سبعمائة عام، وأمرؤ القيس سبق سيبوية بمئات السنين.

وكنا فى السنة الأولى (الاعدادية) قبل التخصص ندرس الفلسفة فى ثلاث محاضرات أسبوعيا: محاضرة فى المنطق يلقيها علينا الشيخ مصطفى عبد الرازق (عمره الأكاديمى ١٩٢٧ ــ ١٩٣٨) وكان كل كلامه منصبا على منطق أرسطو أو ما يسمى بالمنطق الصورى فكان يعلمنا القاطيغوريات والاسطقسات، وكان يعلمنا التعريف بالجوهر والجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، ويعلمنا القوانين الضرورية للفكر (الهوية وعدم

التناقض والوسط الممتنع والعلية) ويعلمنا حدود القضية المنطقية: الكلى والجزئى والمحمول والموضوع والمفهوم والماصدق والاستنتاج والقياس.. إلخ.

وكان الشيخ مصطفى عبد الرازق رجلا مهيبا حسن الهندام معمما يلبس الجبة والقفطان وكان قطبا من أقطاب عائلة عبد الرازق الإقطاعية الشهيرة فى المنيا التى كان عميدها حسن باشا عبد الرازق مؤسس حزب الأمة عام ١٩٠٨ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين عند تأسيسه فى ١٩٢٢ غير أنه جنح إلى العلم ولم يجنح إلى السياسة. وكان هادئ الصوت يشرح المنطق فى تؤدة وهدوء كل شئ فيه ينطق بتمدن أبناء الأصول. وكان قد تعلم فى السوربون فهو نسخة متأخرة من رفاعة الطهطاوى بغير توهج الطهطاوى ومن طه حسين بغير اقتحام طه حسين. وكان أحيانا يبتسم فيكشف عن سن أو أسنان داخلية ذهبية.

وكان واضحا أنه مثل أخيه الشهير على عبد الرازق ومثل طه حسين ومثل لطفى السيد جزء من التراث الثقافى الأوربى رغم جبته وقفطانه. وقد سمعت عنه مؤخرا من بعض عارفيه أنه كان كلما زار باريس لا ينزل فى محطة ليون بباريس إلا ويقبل الأرض. والمرء لا يفعل ذلك إلا إذا كان لم يذق للسعادة طعما إلا فى باريس ولا أستطيع أن أجزم بصدق هذه الرواية أو كذبها. وعلىّ كل فهذا ما يفعله بابا روما چان پول السادس كلما زار بلدا سجد وقبل ثراها، غالبا من باب البوليتيكا.

وقد كان مصطفى عبد الرازق أول من قدم «أهل الكهف» لتوفيق الحكيم عند صدورها عام ١٩٣٣ بمقال على صفحات مجلة «الرسالة» فكان لكلامه دوى عظيم بين المثقفين نظرا لأن الشيخ مصطفى عبد الرازق كان من أصول أزهرية. وأعتقد أن شجاعة مصطفى عبد الرازق فى تمجيد «أهل الكهف» هى التى أنقذت توفيق الحكيم من حملات المشايخ الرجعيين الذين لم يكونوا ليقبلوا أن يكون القرآن مادة للفن القصصى أو المسرحى.

كذلك كان يدرسنا تاريخ الفلسفة (ساعة أسبوعيا) الدكتور أبو العلا عفيفى الذى جاءنا من كامبردج بدرجة الدكتوراه عن رسالة فى «ابن عربى» وكان اختصاصيا فى فلسفة «الحلول» أو «وحدة الوجود». وكان يستعرض لنا الفكر الفلسفى اليونانى من فيثاغورس وسقراط وأفلاطون إلى أرسطو والمشائين والسوفسطائيين والابيقوريين والكلبيين ومدارس الأليائيين والطبيعيين والذريين ويستعرض لنا الموكب العظيم من طاليس إلى أناكساجوارس وأناكسمانيس وديمقريط وامبادوقليس ثم يعرج بنا عبر الفلسفة الرواقية إلى المدرسة الاسكولائية فى العصور الوسطى حتى ظهور ثورة المنطق الوضعى والمنهج العلمى الاستقرائى من فرانسيس بيكون إلى ستيوارت مِلّ.

ولا أذكر ان كان أبو العلا عفيفى قد استطاع أن يصحبنا فى هذه الرحلة الطويلة فى السنة الأولى فقط أم انه أتمها فى السنة الثانية.

وكان أبو العلا عفيفى بحكم تخصصه فى «ابن عربى» يحدثنا كثيرا عن «الحلولزم» وكنت أسمع عنه أنه كان أصلا من دار العلوم وكان عارفا بتخصصه الفلسفى. وكان يميل إلى الضخامة وفى صحة ممتازة ويفرق شعره فى جانب ويشرب البيبة وكان على ذقنة وشم واضح مستدير يوحى أنه كان من منبت شعبى فى الريف أو فى المدينة.

أما المحاضرة الثالثة فى الفلسفة (ساعة أسبوعيا) فكان يلقيها علينا الأستاذ يوسف كرم فى علم النفس. وكان علم النفس كعلم الاجتماع يعد يومئذ جزءا لا يتجزأ من الدراسات الفلسفية. وكان يوسف كرم من أصل لبنانى أو سورى وكان طيب السمعة بين العلماء ولكن علم النفس الذى كان يعلمنا أياه لم تكن له أية صلة بعلم النفس الذى كنا نعرفه منذ تلك الأيام متمثلا فى فرويد وآدلر ويونج وجون ديوى وماكدوجال. كان علم النفس عند يوسف كرم هو تراث أرسطو فى كتابه De Anima «فى الروح» وفى «علم الأخلاق لنيقوما خوس» Nichomachian Ethics . وفى الذكريات

الأفلاطونية.. الخ فكان أقرب إلى علم الروح منه إلى علم النفس. وكنا نسمع أن يوسف كرم تربى عند الجزويت أو ربما كان من الآباء الجزويت ثم سمعنا أنه فى مرحلة ما تركنا وذهب إلى بيروت.

وكنا نتلقى محاضرات التاريخ ساعتين أسبوعيا: ساعة يلقيها عبد الحميد العبادى (١٩٢٦ — ١٩٤٢) عن التاريخ الإسلامى وساعة يلقيها شفيق غربال عن تاريخ مصر الحديث. وقد انتقل العبادى إلى جامعة الأسكندرية فى ١٩٤٢ أما غربال فقد كان أستاذا فى المعلمين العليا منذ ١٩٢٤ ثم نقل إلى كلية الآداب فى ١٩٢٩ وظل بها حتى ١٩٤٠ حين نقل إلى وزارة المعارف ثم عاد أستاذا للتاريخ الحديث فى كلية الآداب من ديسمبر ١٩٤٢ إلى يناير ١٩٤٥ حين نقل مستشارا فنيا فوكيلا للمعارف حتى ١٩٥٠.

وقد انتخب شفيق غربال عميدا لكلية الآداب بعد عمادة طه حسين الثانية أى فى مايو ١٩٣٩ حتى مارس ١٩٤٠ حين نقل وكيلا مساعدا للمعارف. وقد زارنى شفيق غربال فى بيتى حين كنت طالبا بجامعة كامبريدج أثناء عمادته ليطمئن على دراستى وكان بيتى فى ١٣ جاردن ووك. كان ذلك غالبا فى أوائل صيف ١٩٣٩ قبل سفرى إلى باريس لقضاء أجازة الصيف.

كانت هناك مودة بينى وبين شفيق غربال رغم ما كان معروفا عنه من عدائه للوفد ومن منافسته لطه حسين ومن صلاته الحسنة بالسراى والإنجليز. فقد كان دائما يبدى الأهتمام بمستقبلى وقد عاصرته بوصفى تلميذا وبوصفى أستاذا عام ١٩٥٣. وقد استفدت كثيرا من كراسته عن «الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس» وتبنيت أراءه فيها فجر ذلك على الكوارث لأنه فتح دمل التعصب الدينى فى بعض المثقفين المصريين فطفح كل ما فيه من قيح على السطح.

وسوف يحاسب التاريخ الرجعية العربية حسابا عسيرا لأنها سجدت أمام التمثال الذى أقامه شفيق غربال للجنرال يعقوب ثم مزقتنى إربا لمجرد أنى رددت أراءه وترجمت وثائقه: ونقادى لا يستطيعون ادعاء الجهل لأنى أصّلت لهم كل شئ قلته عن الجنرال يعقوب فى شفيق غربال فإذا كانوا قد رجعوا إليه ومع ذلك تعمدوا تمزيقى لطرحى قضية «يعقوب اللعين» بهذه الحيدة أو بشئ من التعاطف فإن هذا يثبت سوء نيتهم. وإذا كانوا لم يهتموا بالرجوع فهذا يثبت انحطاطهم لاصرارهم على الإدانة رغم وجود شهود النفى. وعلى كل فقضية الجنرال يعقوب أخطر من أن تصرف بكلمتين فلى إليها عودة فى مكانها الطبيعى.

كان شفيق غربال يدعونى إلى داره فى مصر الجديدة لتناول شاى الساعة الخامسة مرة كل ستة شهور. ووجدته متزوجا من سيدة انجليزية كانت تقدم لنا الشاى ولا تخالطنا كثيرا وإنما تنسحب بعد الشكليات. ولم أر له إلا ولدا واحدا كان عمره نحو ١٢ سنة وكنت أراه كل مرة فى بليزر كلية ڤيكتوريا يلعب فى حديقة أبيه. ولا أعرف مـاذا كـان مصير هذا الولد. وكنا نسمع أن شفيق غربال ابن الاسكندرية وأن أصله من شمال أفريقيا، إما مغربى وإما تونسى. وكان له أخ مستشار يدعى عبد اللطيف غربال أظن أنه والد السفير أشرف غربال. ولى عودة إلى شفيق غربال. وقد كان أهم مؤلف من مؤلفاته هو رسالته للماجستير من جامعة لندن عام ١٩٢٤ وفى موضوع:

The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali

أى «بداية المسألة المصرية وظهور محمد على»، أو شىء من هذا القبيل. وقد نشرت الرسالة بالإنجليزية فى لندن عام ١٩٢٨.

أما مادة الجغرافيا فقد خصصت لها محاضرتان أسبوعيا: محاضرة يلقيها الأستاذ أحمد العدوى (١٩٢٩ ــ ١٩٤٥) الذى كان يدرسنا الجغرافيا الطبيعية ومحاضرة يلقيها الأستاذ شفيق حسن الذى كان مدرسا بكلية الآداب من

١٩٣٢ إلى ١٩٣٧ ثم نقل إلى مكتب البعثة التعليمية فى لندن. وكان أستاذا وسيما أنيقا فارع القامة يكاد أن يكون ڤالنتينو، وكان محبا للدعابة. ولا زلت أذكر شيئا حدث فى إحدى محاضرات شفيق حسن، فقد تطرق حديث الأستاذ، لا أذكر كيف، إلى وصف شخص من الأشخاص، فقال وهو يتبسم أنه «طويل وأبيض وله شعر». وفجأة ضج الطلبة بالضحك فى المدرج. ولم أفهم لماذا كانوا يضحكون وتطلعت إلى وجه الأستاذ فوجدت على فمه ابتسامة واضحة وانتهت المحاضرة وخرجت ذاهلا لانفجار الطلبة بالضحك عند سماع هذا الوصف المألوف. قال لى أحد الزملاء: ألم تفهم يا عبيط؟ أن عقولهم انصرفت إلى ما هو بداخل البنطلون فأدركت أن عقلى الصعدى الجاد كان مركبا بطريقة مختلفة.

وكنا نتلقى ثلاث محاضرات أسبوعيا فى اللغة الانجليزية وآدابها ونتلقى محاضرتين أسبوعيا فى اللغة الفرنسية وآدابها ومحاضرتين أسبوعيا فى اللغة اللاتينية أو اليونانية القديمة بحسب اختيار الطالب وقد اخترت شخصيا اللغة اللاتينية، ولكن هذا لم يمنعنى من مذاكرة دروس اليونانية مع صديق شبابى حلمى رفاعى الذى كان مختصا فى التاريخ، وبهذا كان مجموع جدول الدراسة الرسمية ١٧ ساعة أسبوعيا. كل هذا قبل التخصص.

وكانت السياسة كثيرا ما تفسد عقول الطلبة وتجعلهم يشتطون فى الحكم على الأمور. ففى جيلى نما أحساس واضح بين الطلبة بأن الأساتذة الأجانب الذين كانوا يعملون فى خدمة الجامعة لم يكونوا من العلماء بل كانوا من حثالة الأفاقين والعاطلين الذين لفظتهم بلادهم فجاءوا ليعلموا فى الجامعة المصرية. وهكذا امتدت كراهية الأجانب من الدعوة إلى احتقار البقالين الجريج والجرسونات الايطاليين وموظفى البنوك والشركات اليهود والأرمن والمالطيين والشوام إلى الدعوة إلى احتقار استاذة الجامعة الأجانب. ولست أشك أن

دعوة «مصر الفتاة» لهذا اللون من الوطنية المريضة القائمة على الزنوفوبيا أو الأكسينوفوبيا كان لها دخل في استفحال هذا الشعور.

وامتد هذا الشعور إلى الرغبة في تحقير الزوجات الأوربيات المتزوجات من مصريين فكنت أسمع بعضهم يقول أن مدام سوزان زوجة طه حسين كانت في بلادها عاملة في دكان كوافير، بقصد الانتقاص من قدرها، رغم أن طه حسين نفسه لم يدع في «الأيام» إنها كانت بنت الدوق دورليان، وإنما ذكر أنها كانت ابنة صاحب البنسيون الذى كان يقيم فيه، وأنها كانت تعينه على قراءة الكتب المقررة عليه، مما يدل على أنها كانت على قدر كاف من الثقافة يمكنها من متابعة ما يجرى في الجامعات.

ولست أزعم أن قسم اللغة الإنجليزية كان مركزا لتجمع العلماء الإنجليز. ولكنه عرف في بداياته حتى ١٩٣٠ ثلاثة أسماء ضخمة أو على الأقل قدر لها أن تصبح ضخمة في تاريخ الأدب الإنجليزى الحديث ألا وهى أسماء الشاعر الكبير روبرت جريفز Robert Graves والكاتب الصحفى الكبير مالكولم مجريدج Malcolm Muggeridge والأستاذ الكبير بونامى دوبريه Bonámy Dobrée. وهؤلاء الثلاثة كانوا شبابا في العشرينات، فلما أفلتوا من عزلتهم المصرية وعادوا إلى بلادهم نضجوا وصاروا من الأعلام.

ولا أظن أن اساتذة جيلى من الانجليز وفقوا إلى شئ كبير في بلادهم أو في غيرها بعد أن تركوا خدمة الجامعة. ولكن جيل الأساتذة الإنجليز الذى خدم الجامعة في فترة الحرب العالمية الثانية نبغ منهم كتاب فحول كان أعظمهم لورانس داريل Lawrence Durrell صاحب «رباعية الاسكندرية» The Alexandria Quartet وهوارد نيوبى Howard Newby صاحب «رحلة إلى سقارة» Picnic to Sakkara وروبرت ليدل Robert Liddell صاحب «مياه بابل» The Waters of Babylon.

إلى جانب پلياد الاتحاد المصرى الإنجليزى أو نجومه السبعة. وليس هذا مكان الحديث عن هؤلاء. وكان من أشهر من حاضر فى قسم للغة الإنجليزية الأستاذ ديڤيد نيكول سميث David Nicol-Smith والأستاذ ايفور ايڤانز Ivor Evans، وقد كانا من أعلام الأساتذة فى انجلترا.

(٤)

كان حظ الأقسام الأخرى من الأعلام المرموقين فى بلادهم ، بل وفى العالم أو أصبحوا بعد أن تركونا ، أعظم من حظ قسم اللغة الإنجليزية ، فقسم اللغة العربية مثلا كان فيه من المستشرقين الأعلام الأساتذة كازانوا P. Casanova (١٩٢٥) وجويدى M. Guidi (١٩٢٦ — ١٩٢٩) وبرجشتراسر M. Bergestrasser (١٩٢٩) وليتمان E. Littman (١٩٢٩ و١٩٤٨) وناللينو M. Nallino (١٩٢٧ — ١٩٣٢) وشادة M. Schaade (١٩٣٠ — ١٩٣٤) وشاخت Joseph Schacht (١٩٣٤ — ١٩٣٩) واربرى A.J. Arberry (١٩٣٢ — ١٩٣٤) ، وقد كان من أقطاب المستشرقين فى جامعة كامبريدج ، ولكنه كان بيننا يدرس اليونانية واللاتينية ، وپول كراوس Paul Kraus (١٩٣٦ — ١٩٤٤) .

ولعل أغنى قسم بالأعلام كان قسم الفلسفة فقد كان فيه الأساتذة برييه M.E. Brehier (١٩٢٥ — ١٩٢٦) ولالاند A. Lalande (١٩٢٦ — ١٩٣٠) وكلاهما من أقطاب أساتذة الفلسفة فى السوربون فى الثلاثينات وايڤانز پريتشارد Evans Pritchard (١٩٣٢ — ١٩٣٤) أستاذ علم الاجتماع فى جامعة أكسفورد وكوايريه A. Koyré (١٩٣٦ — ١٩٣٧)، صاحب المؤلفات العظيمة عن جاليليو وعلم الكون فى عصر النهضة الأوربية .. إلخ . وچان جرنييه Jean Grenier (١٩٤٨ — ١٩٥٠) فيلسوف الوجودية المعروف .

ويلى قسم الفلسفة فى نسبة العلماء الأعلام قسم اللغة الفرنسية الذى عرف چان مارى كاريه Jean- Marie Carré (١٩٢٩ ــ ١٩٣٣) الذى كان أستاذ الأدب المقارن بجامعة السوربون وهنرى پيـر Henri Peyre. (١٩٣٣ ــ ١٩٣٦ و١٩٣٨ ــ ١٩٣٩) أستاذ الأدب المقارن فى جامعة ييل، وليون جيشار Séon Guichard (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥).

كذلك عرف قسم التاريخ الأساتذة كوبلاند W.G. Coopland (١٩٢٩ ــ ١٩٣٠) وجرانت E.G. Grant (١٩٣٠ ــ ١٩٣٢) وجراندور M.P. Graindor (١٩٢٥ ــ ١٩٣٧) والسير توماس أرنولد Sie Thomas Arnold (١٩٣٠) من جامعة لندن وليڤى پروڤنسال Lévi Provencal (١٩٣٨) من السوربون وچوجيه Pierre Jouguet (١٩٣٧ ــ ١٩٤٩) من السوربون، وقد كان أكبر حجة فى علم البردى فى العالم، وجروهمان Adolph Grohmann أستاذ التاريخ الإسلامى وستيفن رنسيمان Stephen Runciman أستاذ العصور الوسطى فى جامعة أكسفورد.

وفى معهد الآثار كان هناك الأستاذ يونكر H. Yunker (١٩٣٤ ــ ١٩٣٧) والأستاذ كريسويل K.A.C. Creswell .

وأنا ما ذكرت فى هذا الثبت إلا أعلام العلماء المشهورين عالميا. وقد كان فى كلية الآداب عدد كبير من العلماء الأجانب الأجلاء الذين كانوا يشغلون مناصب الأستاذية فى جامعات الدرجة الثانية فى بلادهم وهؤلاء يكونون الطبقة الثانية من العلماء. وأمثالهم برنار جويون Bernard Guyon . وپرستيانى J. Peristıany (١٩٤١ ــ ١٩٤٦) .. إلخ واتيامبل Etiemble ودوپ Dopp وارنالديز Arnaldez وهم ليسوا من الشارع ولا من شذاذ الافاق كما يروق للبعض تصويرهم أما لرغبة سياسية فى اقتلاعهم أو لمصلحة خاصة فى الحلول محلهم عند الأساتذة المصريين الخطافين والعاطلين من العلم الحقيقى.

وهذا لا يمنع طبعا أن كلية الآداب كان فيها عدد من المدرسين، بل ومن الأساتذة الأجانب ممن لا يحملون أوراق اعتماد كافية من الناحية الأكاديمية. وهو لا يمنع أيضا أن بعض الأساتذة الأجانب حتى من بين الفضلاء كانوا حريصين على عرقلة تمصير وظائف التدريس فى كلية الآداب بعرقلة تكوين الكوادر العلمية المتخصصة بين المصريين أو الحيلولة دون رقيها بتطبيق مقاييس تعجيزية أو بالتميز العنصرى، ولكن هذا لا ينبغى أن يدفعنا إلى تصور أن جامعتنا الكبرى كانت مرتعا للأفاقين من كل جنس.. على العكس من ذلك. أنا أرى أن لوحة الشرف على حجر الأساس عظيمة بعلمائها من مصريين وأجانب، وينبغى أن تكون موضع فخار الأجيال المتعاقبة من أبناء كلية الآداب عسى أن تدفعهم إلى العمل على استرداد المجد الذى كان.

قد درسنى الأدب العربى فى السنة الثانية فى قسم اللغة الإنجليزية الدكتور زكى مبارك الذى كان قد عاد من فرنسا بدرجة الدكتوراه. وكان يلقى علينا محاضرات فى موضوع رسالته وهو: «النثر الفنى فى القرن الرابع الهجرى». وقد حصل فى ١٩٣٧ على دكتوراه ثانية من كلية الآداب وهذا سبب التفكه بتلقيبه «بالدكاترة» زكى مبارك. وقد كنا نسمع أنه كانت بينه وبين طه حسين خلافات انعكست فى معاركه الأدبية على صفحات الجرائد، وقد اشتد الخلاف إلى حد أن انتداب زكى مبارك للتدريس فى كلية الآداب لم يجدد. وانتدب زكى مبارك للتدريس فى جامعة بغداد حيث كان يوافى الجرائد بمقالاته الأدبية عن «ليلى المريضة بالعراق».

وبعد عودتى من انجلترا فى ١٩٤٠ اقتربت كثيرا من زكى مبارك فوجدته رجلا طيب القلب دائما مهوش الشعر والثياب، ثقيل النظارات. وكان خليطا غريبا من الأستاذ والفنان، وكنت كثيرا ما أمر على قهوة أو بار فى ميدان توفيق (عرابى الآن) فى مواجهة شركة شل (مصر للبترول) فأجده جالسا يحتسى كأسا من الزبيب وكان يدعونى لمجالسته فأجالسه وأشاركه الشراب،

ونتحدث فى أمور الأدب ولاسيما فى مقالاته التى كانت دائما محور حديث الأدباء الشبان.

وكانت لزكى مبارك شطحات فيلولوجية: فكان يقول لى مثلا أن اسم «فارسكور» أصله phare au sécour وأن اسم شطانوف أصل chateau neuf وأن هذه الأسماء دخلت مصر مع الحملة الفرنسية، وهى سذاجات لا تختلف عن سذاجات جهابذة العروبة الذين يعلمونك أن «سمالوط» و«ديروط» أصلهما سماء لوط ودير لوط، وأن المنيا أصلها «منية» ابن خصيب، تمناها على الخليفة فوهبه إياها ... إلخ، وأن هذه الأسماء دخلت نتيجة لتعريب مصر.

ومن أعلام مصر الذين كانوا يدرسون فى كلية الآداب حين كنت طالبا بها أحمد أمين، وأمين الخولى، وأنا لم أشرف بالجلوس إلى أحمد أمين طالبا إلا فى امتحان الليسانس. فقد كانت مادة اللغة العربية ممتدة عبر السنوات الأربع. وقد جلست إليه فى الامتحان الشفوى، وبعد أن سألنى جملة أسئلة، فوجئت به يسأل: «ماذا تعنى عبارة سيف المعز وذهبه؟» وكانت هذه أول مرة أسمع فيها هذه العبارة فارتبكت وتصببت عرقا، ولم يؤثر هذا كثيرا فى تقدير درجاتى، وإنما كانت مناسبة لأحمد أمين ليشرح لى معنى هذا التعبير الهام بعطف أبوى. ثم عاصرت أحمد أمين زميلا وعميدا بعد عودتى من انجلترا. فكان عميد الكلية من أبريل ١٩٤٠ إلى أغسطس ١٩٤٢ وأحيل على المعاش فى ١٩٤٦ بعد أن ظل يدرس فى الكلية منذ ١٩٢٦.

ومن أعلام مصر الذين بدءوا التدريس فى كلية الآداب حين كنت طالبا بها أمين الخولى الذى كان أستاذا للأدب المصرى فى العصر الأسلامى. وقد كان من قبل فيما يقال إماما للجالية المصرية فى برلين. ومنذ البداية كنا نسمع عن اهتمامه بالأدب المصرى فى العصور الوسطى كما كنا نسمع عن نظريات له غير تقليدية فى البلاغة.

ولم تكن له أعمال علمية معروفة. ولكن أمين الخولى ما لبث أن سطع بين تلاميذه ومريديه، ولاسيما فى قسم اللغة العربية، حتى تكونت له أسطورة قوامها مدرسة كاملة عبر عشر سنوات انتظمت بعض أعضاء الجمعية الأدبية المصرية وكان أشهرهم الدكتور عبد الحميد يونس وفاروق خورشيد وصلاح عبد الصبور ونعمات أحمد فؤاد. وهناك عشرات من الأدباء ينسبون أنفسهم إلى «الأمناء» وفى مقدمتهم زوجته بنت الشاطئ (الدكتورة عائشة عبد الرحمن) والدكتور عبد القادر القط، ولكنى لم ألحظ فى انتاجهما شيئا يتصل بدعوة أمين الخولى اتصالا حقيقيا. وقد كانت له شخصية مغناطيسية وسلطان عظيم على نفوس مريديه. ولى عنه ذكريات أخرى ليس هذا مكانها.

جاردن سيتى ١٩٨٦

الفصل التاسع عشر
طه حسين

عندما دخلت كلية الآداب للمرة الأولى فى أكتوبر ١٩٣١ كان طه حسين عميد الكلية وقد امتدت عمادته الأولى من نوفمبر ١٩٣٠ إلى مارس ١٩٣٢، تحت صدقى باشا، وكان يدير الجامعة لطفى السيد للمرة الثانية، وقد امتدت إدارته من أول أغسطس ١٩٣٠ إلى ٩ مارس ١٩٣٢.

وقد أطاح صدقى باشا بطه حسين لأسباب سياسية وعلمية. فقد عرض صدقى باشا على طه حسين عام ١٩٣١ أن يرأس تحرير جريدة الشعب التى أنشأها لتدافع عن حزبه فرفض، وكان يكتب فى جريدة «السياسة». وفى أثناء عمادته لكلية الأداب طلبت وزارة صدقى باشا من الجامعة منح الدكتوراة الفخرية من كليتى الأداب والحقوق لعدد من الشخصيات الموالية له ومنهم توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب ــ رئيس مجلس نوابه ــ وطلب منحه الدكتوراة الفخرية فى الأداب، ورفضت كلية الأداب تنفيذ هذا الطلب واعتبرت الجامعة هذا تدخلا من الوزارة فى شئونها وأصر صدقى باشا على اقصاء طه حسين من الجامعة فاعترض لطفى السيد مدير الجامعة وانتهى الأمر باستقالته.

وفى ٢٩ مارس ١٩٣٢ صدر قرار بنقل طه حسين إلى وزارة المعارف فرفض طه حسين تنفيذ هذا القرار ولزم داره واعتبر هذا اعتداء على استقلال الجامعة. ولما لم ينفذ طه حسين هذا القرار اعتبر متغيبا عن عمله أكثر من المدة

القانونية وصدر قرار بفصله من الخدمة. كان الأمر يحتاج إلى دكتاتور فاجر ليتخذ هذه القرارات.

وثارت كلية الآداب والجامعة بوجه عام وأضرب الطلاب وتظاهروا أكثر من شهر. واستقال الدكتور محمد عوض محمد احتجاجا على فصل طه حسين وكان لكل ذلك دوى عظيم ثم هدأت الأحوال فى إجازة الصيف وأخذ طه حسين يكتب فى جريدة «السياسة».

وفى صيف ١٩٣٢ كان الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة «السياسة» يصطاف فى لبنان فقام طه حسين بمهامه كرئيس للتحرير قال لى طه حسين بعد أن نشرت مقالى عنه فى الأهرام بعنوان «العميد»: فلما عاد هيكل من مصيفه طالبت بمكافأتى عن عملى نيابة عن هيكل فى جريدة «السياسة» ولكن محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين اعتذر قائلاً إن دخله السنوى انخفض إلى ١٥٠٠٠ جنيه سنويا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية بعد أن كان ٨٠٠٠٠ جنيه. وأضاف طه حسين: «وهنا زارنى النحاس باشا ومكرم عبيد فى دارى وعرضا على أن أكتب فى جريدة كوكب الشرق بمرتب قدره مائة جنيه شهريا فوافقت وكتبت فيها ابتداء من مارس ١٩٣٣. وهذه بداية انضمامى إلى الوفد».

وكان من القرارات الهامة التى اتخذتها وزارة توفيق نسيم باشا إعادة طه حسين إلى منصبه كأستاذ فى قسم اللغة العربية بكلية الأداب. فى ديسمبر ١٩٣٤ وبهذا ردت إلى الجامعة كرامتها وإلى العلم حقوقه ودعمت مبدأ استقلال الجامعة الذى كنا نعده نحن الجامعيين مسألة حياة أو موت. وكان وزير المعارف فى وزارة توفيق نسيم هو نجيب الهلالى باشا وكان يوم عودة طه حسين إلى الجامعة يوم عيد.

وكان منظم هذا المهرجان هو الدكتور إبراهيم عبده الذى كان فى السنة الرابعة بقسم التاريخ فى كلية الأداب وكنت أنا فى كلية الأداب بالسنة الثانية بقسم اللغة الإنجليزية. وأبلغنا نحن طلبة الأداب أن طه حسين سوف يصل بسيارته بين العاشرة والحادية عشرة عن طريق شارع النيل وشارع الجامعة الذى كان يومئذ يسمى بشارع الأورمان فيما أتذكر. وفى تلك الأيام لم يكن لكوبرى الجامعة وجود وكان تمثال نهضة مصر لا يزال فى ميدان باب الحديد حيث تمثال رمسيس الآن ولكنه كان يواجه الغرب لا الشرق. وكان شارع النيل يمتد من كوبرى الزمالك حتى الجيزة ويمر فيه ترام ١٤ وترام ١٥ اللذان يبدءان من العتبة وينتهيان فى العتبة فى خط دائرى يبدأ فى العتبة ويجتاز شارع فؤاد (٢٦ يوليو) وينعطف جنوبا فى خط مستقيم حتى الجيزة ومن الجيزة يعبر كوبرى عباس ويخترق ما بين المنيل والروضة ثم يجتاز شارع القصر العينى حتى ميدان التحرير (الإسماعيلية سابقا) ثم يعود أدراجه إلى العتبة عن طريق ميدان الأزهار وعمر أفندى وشارع عبد العزيز. وكان هناك منه فرع مستقيم يمتد من الجيزة إلى الهرم ذهابا وإيابا. كذلك كان هذا الترام ١٤ و ١٥ الدائرى من العتبة إلى العتبة مزدوجا مع عقارب الساعة وضد عقارب الساعة.

وفى تلك الأيام لم تكن حديقة الحيوان حيث هى الآن بل كانت جزءا من حديقة الأزبكية وإنما كانت تلك الحديقة هى الجانب الأخر من حديقة الأورمان وكان يفصل الجانبين شارع الأورمان الواسع الذى كان يمتد من محطة الترام حتى بوابة الحرم الجامعى. ولم يكن النصب التذكارى لشهداء الجامعة قائما حيث هو الآن خارج أسوار الجامعة، ولم يكن جميلا كما هو الآن، بل كان مجرد عمود حجرى ارتجل بعد مذبحة كوبرى عباس الأولى فى نوفمبر ١٩٣٥ وكان موقعه فى وسط الحرم الجامعى بين الآداب والحقوق ومبنى إدارة الجامعة.

وفى صباح يوم جميل من ديسمبر ١٩٣٤ خرجنا إلى محطة الترام حيث الآن تمثال نهضة مصر. وتجمهر منا نحو ألف طالب أكثرهم من الآداب والحقوق. وبطبيعة الحال توقفت المواصلات وقطع الطلبة الطريق على سيارة طه حسين فنزل وحمله الطلبة على الأعناق حتى باب كلية الآداب ولا هتاف لهم إلا «طه حسين». وكان قائد الكورس دائما هو إبراهيم عبده. نفس الطريق الذى خرج فيه مشيعوه من الجامعة بعد أربعين عاما فى أكتوبر ١٩٧٣ حتى المسجد فى نهاية كوبرى الجامعة.

بعد ذلك اقتصر الفرح على طلاب الآداب وقلة من زعماء الكليات الأخرى. وصعدنا وراءه وحوله الدرج الكبير فى صحن الكلية. وحين صعدنا إلى الطابق الأعلى تجمهرنا أمام غرفة العميد وكان الباب مغلقا. وكانت غرفة العميد يومئذ تطل على الحرم الجامعى. وموقعها حيث معمل الصوتيات الآن،أما غرفة العميد الآن (فى ١٩٨٦) فهى مكان غرفة الطالبات فى أيامى. وكان العميد الدكتور منصور فهمى. ويبدو أن بعض الطلبة ساءهم أن منصور فهمى لم ينزل لاستقبال طه حسين المنفى العائد عند باب الكلية بل لم يفتح باب مكتبه رغم أن الهتاف كان يصم الآذان. فتعالى هتاف عدوانى يقول: «لا عميد إلا طه».

وسرعان ما وجد طه حسين نفسه محمولا على الأعناق من جديد والجماعة تريد أن تقتحم غرفة العميد ليجلس طه حسين مكان منصور فهمى بينما كان مسجل الكلية وسكرتيرها وبعض الأساتذة يحمون باب العميد من الغزو. وفطن طه حسين إلى ما يجرى فنهر الطلبة المتحمسين وقال لهم أنه يريد أن يذهب إلى قسم اللغة العربية، ومكانه حيث هو الآن. فساروا به حتى بلغ قسمه وهناك كان عدد من أساتذة القسم فى انتظاره. فأنزلوه وشكر الطلبة على ترحيبهم ورجاهم أن ينصرفوا إلى محاضراتهم ليتفرغ هو إلى زملائه من الأساتذة فانصرفوا.

ولكنهم لم ينسوا أن يمروا على العميد ليذكروه بأقل واجباته وهو أن يزور قسم اللغة العربية ليرحب بزميله العائد، ولا علم لى بما فعله منصور فهمى بعد ذلك لأنى عدت إلى قسم اللغة الإنجليزية. وكنا نسمع أن منصور فهمى كان يشايع صدقى باشا وأن الحب كان مفقودا بينه وبين طه حسين. ولا أذكر أنى رأيت منصور فهمى طوال سنوات عمادته أو أستاذيته إلا مرة واحدة. فقد كان هناك تقليد أن يلتقى العميد بتلاميذ الكلية الجدد مرة فى أول كل عام، ويلقى عليهم محاضرة فى المدرج ٧٨ يشرح لهم فيها معنى الجامعة. وقد جمعنا الدكتور منصور فهمى ذات صباح فى أكتوبر ١٩٣٣ وتكلم فينا. وكان رجلا طويل الألواح ممتلئا دون سمنة عليه مهابة مدروسة أصفر الشعر والشارب يمسح شاربه باستمرار كلما بدا عليه التأمل.

وكنا نتهكم به لأنه تحول من أستاذ ثائر فى شبابه إلي أستاذ محافظ بعد أن بلغ سن الرجولة فقد كان من جيل طه حسين على وجه التقريب: وحين كان يدرس فى السوربون قبل ثورة ١٩١٩ قدم رسالة موضوعها «المرأة فى الاسلام»، قيل أن المحافظين أو الرجعيين فى مصر وجدوا فيها مواضع كفر فصادروها حين صدرت باللغة العربية، وحالوا بين منصور فهمى والتدريس فى الجامعة سنوات طويلة ثم ظهرت عليه أعراض المحافظة فى أوائل الثلاثينات فى عهد صدقى باشا واتخذت صورة عودة إلى الدين فنشر كتابا مليئا بالوجد الدينى عنوانه: «أنت أنت الله»، قرأناه فى شبابنا وقلنا سبحان مغير الأحوال.

وقد حدث هذا لأكثر ثوار الفكر فى مصر: بدءوا فى شبابهم ثوارا فى الفكر ثم انتهوا إلى لبس قناع المصالحة مع المؤسسة الاجتماعية: فمحمد حسين هيكل بدأ «بثورة الأدب» و«چان چاك روسو» وانتهى «بحياة محمد» و«فى منزل الوحى» و«رحلة الحجاز» وطه حسين بدأ «بحديث الأربعاء» و«الشعر الجاهلى» وانتهى برباعيته الدينية «على هامش السيرة» و«الفتنة

الكبرى» و«على وبنوه» و«الشيخان»... والعقاد بدأ مثاليا أوروبيا وانتهى بأن بنى لنفسه ضريحا من العبقريات الإسلامية. وهو نفس ما يفعله الآن (١٩٨٦) فى السنوات العشر الأخيرة توفيق الحكيم وزكى نجيب محمود وعبد الرحمن الشرقاوى أسبوعيا على صفحات «الأهرام» بعد ماض من العلمانية والفكر المتحرر، ونفس ما فعله خالد محمد خالد من قبلهم.

المهم أن منصور فهمى فى تلك المناسبة القى فينا محاضرة موضوعها احترام التقاليد وضرورة اقتداء الأبناء بالآباء والأباء بالأجداد.. إلخ ولاحظت أنه كان أكثر الوقت يسدد النظر إلى لغير ما سبب مفهوم. وأخيرا ظهر السبب حين قال: «فإن كنا فى مجتمع اصطلح على لبس الطربوش، فقد وجب ألا نشذ عن المجتمع ونسير برؤوس عارية». وكنت الوحيد بين زملائى الجالس برأس عار. وبعد أن انتهت المحاضرة سألنا السؤال التقليدى «فيه حد عنده سؤال؟» فرفعت يدى أطلب الكلام. قال: «تفضل». ووقفت وسألت: «إذا كان من الواجب على كل جيل أن يخضع لتقاليد الجيل السابق وعاداته وأفكاره فكيف يحدث التطور فى المجتمع يا دكتور؟» وجلست. وبدا على منصور فهمى التأمل العميق وكأنه أمام معضلة فلسفية، وذهب يمسح شاربه بأصابعه، وبعد صمت دام نحو دقيقة أجاب: «هذه مسألة عويصة. هذه مسألة عويصة.. الزمن وحده يحلها».

أما أنا فقد كنت الوحيد بين أبناء جيلى الذى اجترأ على خلع الطربوش فى كلية الآداب. وقد ظللت ألبس الطربوش حتى حصلت على البكالوريا وما بعدها بقليل. فقد كان ارتداء الطربوش فى أيامى علامة من علامات الاحترام كرفع القبعة عند الأوربيين. وفى خلال حركة مشروع القرش قرأت كلاما.. غالبا عند سلامة موسى «فى المجلة الجديدة» يذكر المصريين بأن الطربوش ليس لباس رأس مصرى وإنما هو من بقايا تبعية مصر للحكم

التركى. وكان هناك من يدعو المصريين فى الصحف إلى لبس القبعة، زمن يدعوهم للبس البيريه، وشغل هذا الموضوع الرأى العام بين المثقفين كثيرا.

أما الرجل العادى فكان يعرف أنه لن يستطيع أن يخلع الطربوش إلا بأمر الحكومة، ففى تلك الأيام لم يكن يسمح لتلميذ أن يدخل مدرسته أو لموظف أن يدخل مكتبه من غير طربوش. حتى الأساتذة الإنجليز كنت أراهم يدخلون مجلس الكلية لابسين الطرابيش. ومع ذلك فقد كان هناك قلق عام بالنسبة للطربوش وكان المصريون يبحثون عن رداء رأس جديد.

ورغم أنى كنت أدرس اللغة الإنجليزية وآدابها فقد كنت كلما سمح جدولى أحضر بعض محاضرات طه حسين وأمين الخولى.

وعين طه حسين مرة أخرى عميدا للكلية من مايو ١٩٣٦ إلى أبريل ١٩٣٩ وفى هذه الفترة تعاظم المد الرجعى فى الجامعة، حتى أنى قرأت وأنا أدرس فى إنجلترا أن بعض الطلاب المتظاهرين اقتحموا غرفة طه حسين واعتدوا عليه اعتداء جسديا أو بالهتاف المهين، وكانت هذه المجموعة من الأشتات الحزبية ومأجورى أحزاب الأقلية، هى هى التى كانت منذ ١٩٣٥ تستصرخ طلاب الجامعة أن يؤيدوا فكرة «الجبهة الوطنية» بدلا من الإصرار على المطالبة بدستور ١٩٢٣: حلف غريب من شباب «مصر الفتاة» و«الاخوان المسلمين» تحركهم السراى، مع زعماء الطلبة من الأحرار الدستوريين واتباع الحزب الوطنى. وكان واضحا أن غايتهم كانت مجرد إثارة الشعب ضد حكومة الوفد وإثارة المتاعب أمام طه حسين.

وفى خلال ١٩٣٦ افتعلوا ثلاث أزمات فى كلية الآداب. ولنسمها أزمة كنجليك Kinglake، وأزمة برنارد شو Bernard Shaw، وأزمة تعليم البنات. وكان قائد عملياتهم فى كلية الآداب هو مصطفى السعدنى.

ففى أزمة كنجليك فوجئنا بتجمهر طلابى فى قسم اللغة الإنجليزية من أبناء الكلية وأبناء القسم يهتف بسقوط إنجلترا ويطالب رئيس قسم اللغة الإنجليزية بالغاء كتاب «ايوثن Eothen لكنجليك، ومعناها «من الشرق»، من المقرر لأن به عبارات مسيئة لمصر... وللمصريين. وكان الكتاب درة من درر أدب الرحلات نحو منتصف القرن التاسع عشر، وكان بالفعل يشتمل على عبارتين أو ثلاثا ينطويان على تجريح خنوع المصريين للحكم العثمانى. ولكن الأزمة كانت مفتعلة لأننا كنا على أبواب الإمتحانات ولو كان الأمر جديا لأثير هذا الشغب فى بداية العام الجامعى. ولهذا أمكن تجاهل هذا التظاهر دون نتائج وخيمة.

وكانت آزمة برنارد شو أكبر حجما. فقد كان مقررا على إحدى السنوات فى قسم اللغة الإنجليزية مسرحية «چان دارك» Saint Joan لبرنارد شو، وكانت فى هذه المسرحية عبارة على لسان إحدى الشخصيات فيها زراية بالنبى محمد حيث تصفه بأنه «راعى الأبل» camel- driver. وعلا صخب الطلاب الذين غزوا قسم اللغة الإنجليزية وارتفعت عبارات «يحيا» و«يسقط»، وتعطلت فى القسم الدراسة، وكان يقود هذه المظاهرة أيضا صديقى مصطفى السعدنى.

وجاءنى مصطفى السعدنى يطلب منى التضامن مع المتظاهرين الذين كانوا يطالبون بالغاء «چان دارك» من المقرر. جاءنى لثلاثة أسباب: أولها أنه كان من قسم التاريخ وليس من قسم اللغة الإنجليزية، وكان غريباً أن يستاء طلبة الأقسام الأخرى ولا يستاء طلبة القسم. عندئذ يتجلى أنه كان مجرد تحرك حزبى يسهل قمعه. وثانيها أنى كنت الطالب الأول فى قسم اللغة الإنجليزية وقد اشتهر تفوقى العلمى فى الكلية كلها، بل وفى بعض الكليات الأخرى، (عفواً لقلة التواضع). وثالثها لأنى مسيحى وهذا يجعل شهادتى غير مجرحة.

وأحسست بشيء من الحرج، ولكنى أدركت الموقف على الفور، ففعلت ما طلبه منى مصطفى السعدنى: طلبت مقابلة رئيس القسم بالنيابة وهو أستاذى كريستوفر سكيف وطلبت منه سحب الكتاب من المقرر لتهدأ الخواطر، وجادلته فى ذلك ربع ساعة. ولكن سكيف رفض هذا الطلب وتمسك بأن العلم علم، فمن أراد أن يستغل الدين ليعرقل المعرفة فمكانه ليس فى الجامعة. وقد كنت أنا شخصياً فى غاية الحرج لأنى كنت مقتنعاً بأن «چان دارك» ليس فيها مايسىء إلى الإسلام فالعبارة لاتعبر عن رأى برنارد شو وإنما هى فى سياق الحوار المسرحى. ولكن كان عسيراً على شاب قبطى مثلى أن يواجه المتظاهرين غضباً للإسلام بهذا الرأى رغم إنى كنت أعرف وكان الجميع يعرفون أن هذا الغضب كان مفتعلاً.

وأبلغت المتظاهرين قرار سكيف، فتعالى هتافهم من جديد، وعادوا من مبنى قسم اللغة الإنجليزية إلى مبنى كلية الآداب. وتجمهروا أمام مكتب طه حسين وأدخلوا إليه وفدا صغيرا من المحتجين لم أكن أنا منهم بطبيعة الحال. ورفض طه حسين طلبهم. وأنبهم على اقحام الدين فى العلم.

وكنا نتصور أن الأمر سيحسم فى مكتب العميد كما حسمت قضية كنجليك. ولكننا فوجئنا بعد يوم أو يومين بنبأ فى الصحف يعرض القضية ويقول أن بعض نواب المعارضة يعدون استجوابا فى البرلمان على مايجرى داخل قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب من استفزاز لشعور المسلمين. وهنا تدخلت الوزارة لدى الجامعة والكلية «للم» الموضوع فألغى قسم اللغة الإنجليزية مسرحية «چان دارك» من مقرر الدراسة.

أما الأزمة الثالثة التى واجهتها عمادة طه حسين فى ١٩٣٦ فكانت أشد تعقيدا لأنها تمس أساسا من أسس الحياة الاجتماعية والثقافية فى مصر. وتبلورت هذه الأزمة فى قضية تعليم المرأة. وقد فوجئنا ذات صباح بمظاهرة صاخبة عنيفة تحركت من كلية الحقوق وتوقفت فى وسط الحرم الجامعى حيث

تجددت خطب الخطباء لالهاب حماس الطلبة. وكانت الخطب تدور حول معنى واحد وهو أن مكان المرأة هو البيت لتربى أولادها وتخدم زوجها وأن الاسلام يرفض مساواة المرأة بالرجل ويرفض خروج المرأة للعمل وأن تعليم المرأة في الجامعة ومشاركتها فى الحياة العامة إثم كبير. وطالب الخطباء بإقصاء الطالبات من الجامعة.

وجاءت أنباء بأن المتظاهرين كانوا يزمعون الزحف على كلية الآداب لإخراج البنات منها عنوة. وكان قد سبق لهم التجمهر فى صحن الكلية، ولكنهم وقفوا عند حد الخطابة والهتاف أما هذه المرة فبدا أنهم يضمرون السوء.

وجمعنا طه حسين فى مدرج ٧٨ وخطب فينا خطبة مفزعة بدأها بقوله:

«لا يضير البحر أمسى زاخرا   أن رمى فيه غلام بحجر»

ثم شرع يشرح لنا معنى هذا البيت الركيك اللفظ القوى المدلول، قائلا إن تحرير المرأة قد غدا بحرا زاخرا ولن يتراجع مهما حاول الصبية صده بجهودهم الصبيانية، وهؤلاء الذين ينادون بحجب العلم والعمل عن المرأة إنما يضيعون وقتهم ووقت البلاد لأنهم لا يفهمون دينهم حق الفهم، وبعد أن ملأ طه حسين نفوسنا أطمئنانا إلى صدق قضية تحرير المرأة، ملأ نفوسنا عزما على الدفاع عن هذه القضية الصادقة. قال محرضا على القتال قال: «اغزوهم قبل أن يغزوكم، فوالله ما غزى قوم فى عقر دارهم إلا ذلوا». فانتابنا هياج شديد وخرج طلاب الآداب من المدرج صائحين متدافعين إلى صحن الكلية، ومنها أخذوا يعبرون الحرم الجامعى ليحملوا على الزمرة الكبيرة المتجمهرة وسط الحرم. ولما أدرك المتظاهرون مرادهم فروا وتشتتوا فى كل اتجاه.

وأنا لا أعرف ماذا استولى على طه حسين يومئذ من مشاعر غريبة جعلته يتحدث إلينا بلغة جنرال عربى أو مصرى عظيم يلقى فى جنوده أمره اليومى بالهجوم على طلبة كلية الحقوق. والأرجح أن العرق الصعيدى تحرك فيه، وفى

الصعيد يعد الناس السكوت على التعرض لنساء الأسرة مجلبة للعار. أو لعله العدوان المتكرر من «القمصان الخضر».

على كل فطلبة الجامعة لم يكن بينهم من يلبس القمصان الملونة داخل الحرم الجامعى أو فى المدرجات ولكن الطلبة الحزبيين كانوا يعرفون بعضهم بعضا، وربما كان مارأيناه أحد «اختبارات القوة» الكثيرة التى كنا نسمع عنها فى تلك الأيام بين «القمصان الخضر» و«القمصان الزرق». وأنا شخصيا كنت مشغولا بدروسى فلم أكن أتابع تفاصيل ما كان يجرى بين الميليشيات.

وحتى تلك الفترة لم أكن أعرف إن كان طه حسين يحس بوجودى أم لا. فمنذ زيارتى له فى بيته بشارع المنيا بمصر الجديدة فى أكتوبر سنة ١٩٣١ لاستعين به على طلبى المجانية لم أزره قط خارج الجامعة أو داخل الجامعة، بل كنت أتصرف كواحد من آحاد الطلبة واتجنب أن أقحم نفسى على العظماء دون داع فإن قرأت له كتابا أو حضرت له محاضرة لم أكن أتلكأ بعد المحاضرة لاناقشه فيما قرأت أو سمعت لأذكره بوجودى كما يفعل بعض الأدباء الشبان.

ثم اكتشفت ذات يوم أن طه حسين يعرف كل شيء عن تفوقى العلمى فى اللغة الإنجليزية وآدابها عن أساتذتى فى قسم اللغة الإنجليزية وفوجئت ذات يوم فى ربيع ١٩٣٧ برئيس القسم البروفيسور ر. أ. فيرنيس R.A. Furness يستدعينى إلى مكتبه فى القسم ويقول: «هل لديك محاضرة؟» قلت: لا.. قال: تعال معى فأنا أريد أن أقدمك للدكتور طه حسين. وأبديت سرورى ودهشتى قال فيرنيس؟ «نحن قد رتبنا لك محاضرة تلقيها بالإنجليزية فى نادى الجامعة على طلبة القسم وأساتذته بعد أسبوعين فى موضوع من أختيارك، ونريد أن يحضر طه حسين هذه المحاضرة.. مارأيك؟»

وطرت من الفرح. قلت: «طبعاً.. موافق» وتناقشنا قليلاً فى موضوع المحاضرة. وكنت فى السنة الأخيرة من دراستى شديد الإنشغال بالروائى الإنجليزى الكبير د. هـ. لورانس D.H. Lawrence ، وكنت قد قرأت له «الأبناء والعشاق» Sons and Lovers و«قوس قزح» The Rainbow و«الثعبان المجنح» The Plumed Serpent وفرغت لتوى من قراءة «عشيق الليدى تشاترلى» Lady Chatterly's Lover وكانت النظرية الجوهرية فى أدب د. هـ. لورانس أن الحضارة والثقافة قد أضعفت كثيراً من قدرة الأخصاب فى الأنسان، وأن النمو العقلى يأتى على حساب الكفاءة الجنسية.

وكنت قد قرأت أهم كتب فرويد Freud وتكونت لدى بعض النظريات عن تحليلات د. هـ. لورانس فعرضت على فيرنس أن تكون محاضرتى فى موضوع «مقياس جديد للقيم» A New Scale of values ، أناقش فيها أخلاقيات الجنس فى الأدب واقترح مخرجا من المأزق الذى وضع فيه لورانس بنى الإنسان، لا بالعودة لحياة الفطرة كما يدعو لورانس، ولكن بمراجعة شاملة للمعتقدات الشائعة عن أخلاقيات الجنس. وكنت أرى أن نظرية لورانس المعادية للثقافة فى العلاقات العكسية بين الإخصاب والحضارة هى مجرد انعكاس لطبيعته الشخصية، والحل ليس العودة للفطرة ولكن تقلص «التابو» واتفقنا.

قال فيرنس: سوف يسر الدكتور طه حسين كثيرا حين تدعوه لمحاضرتك بنفسك. أنديامو، قالها بالإيطالية، ولا أعرف لماذا قالها بالإيطالية، ومعناها «هيا بنا» أو «فلنذهب». وعبرنا من مبنى قسم اللغة الإنجليزية إلى مبنى كلية الأداب ودخل بى فيرنيس غرفة العميد. ويبدو أن هذا اللقاء كان مرتبا من قبل. وقدمنى فيرنس إلى طه حسين قائلا: هذا هو لويس عوض،

النجم الساطع فى قسم اللغة الإنجليزية (كانت عبارته: the shining star of the English Section . وأحسست بالزهو وبالخجل معا لكل هذا الإطراء.

قال طه حسين: «سمعت عنك كثيرا من أساتذتك ولاسيما الأستاذ فيرنس والأستاذ سكيف والأستاذ هولواى، وأنا مغتبط بأن بين طلبة الأدب الإنجليزى من يتفوقون كل هذا التفوق». ودعوته إلى محاضرتى فقال أنه سيحضر بكل سرور، وأضاف: «إن أمثالك ينبغى أن يتموا تعليمهم فى الخارج». فشكرته. وأحسست أن هناك شيئا ما يرتب بين أساتذتى وبين طه حسين لا يريدون الكلام فيه إلا إيحاء. كانوا يشيرون من طرف خفى إلى إيفادى فى بعثة إلى إنجلترا بعد تخرجى.

وحل يوم المحاضرة فحضر أكثر الأساتذة وأكثر الطلبة فى قسم اللغة الإنجليزية فكنت حائرا فى شئ واحد. كان شائعا بيننا أن طه حسين لم يكن يعرف الإنجليزية أو كان لا يعرف إلا كلمات منها، وكان كل الأجانب يخاطبونه بالفرنسية، فكنت أعجب له كيف يطيق أن يجلس ساعة كاملة يستمع إلى كلام لا يفهمه. ولكنه كان جالسا فى الصف الأول بين فيرنس وسكيف، وكانا يهمسان فى أذنه من وقت لآخر. ويبدو أنهما كان يلخصان له مضمون المحاضرة. وبعد أن انتهت المحاضرة بدأ المستمعون يتناقشون فيما سمعوا قبل الانصراف. وأقتربت من أساتذتى الذين أحاطوا بطه حسين لأطمئن على أثر المحاضرة. قال طه حسين بالفرنسية ضاحكا، موجها كلامه لأساتذتى: ces jeunes gens veulent démolir la sociéte . أى: «هؤلاء الشبان يريدون تحطيم المجتمع».

ويوم اصطحبنى الأستاذ فيرنس لتقديمى للعميد، تركنا وحدنا بعد خمس دقائق وسمعت طه حسين يقول: «أدينى مكرم باشا يا فريد». (فريد شحاته الذى لازمه سكرتيرا خاصا من الثلاثينات إلى بداية السبعينات). وطلب

فريد مكرم عبيد الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للمالية فى وزارة الوفد. قال طه حسين فى التليفون: «أنا يا مكرم باشا أريد أن أراجعك فى طلب كلية الآداب البعثات الثلاث الاضافية للعام الجامعى ١٩٣٧/١٩٣٨»، وفهمت من كلام طه حسين أن وزير المالية كان معترضا على تعزيز الاعتمادات المالية المرصدة لبعثات كلية الآداب بحجة أن الميزانية المربوطة تم التصديق عليها من البرلمان قبل بدء السنة المالية وأننا كنا قرب نهاية السنة المالية، فليس هناك بند يمكن الصرف منه وكل تعزيز بحاجة إلى موافقة البرلمان.

قال طه حسين مثابرا فى تهجم واضح: «هذه وزارة الشعب يا مكرم باشا فكيف تبخل على تعليم أبناء الشعب؟ الا يتعلم فى الخارج إلا أبناء الذوات على نفقة ذويهم». ويبدو أن طه حسين ألقم مكرم عبيد حجرا فاضطره إلى الموافقة لأنى سمعت طه حسين يقول: بعد دقيقة من الاستماع وعلى وجهه ابتسامة راضية: «متشكر»، ثم يضع سماعة التليفون.

ولا أعرف أن كانت بعثتى المقترحة إلى كامبريدج تدخل ضمن هذا التعزيز أم لا. فحين سافرت من كامبريدج إلى باريس فى صيف سنة ١٩٣٨ ترددت على طه حسين فى فندق لوتيسيا للتحية فوجدته غاضبا أشد الغضب ينهر محمد مندور وشعيرة وعلى حافظ ويهددهم بقطع البعثة عنهم وما يتلو ذلك من عواقب وخيمة إذا هم لم ينجحوا فى إمتحاناتهم، وينذرهم بأن الجامعة لن تمد لهم بعثتهم يوما واحدا بعد ذلك العام. وكان ثلاثتهم أعضاء فيما كان يسمى يومئذ من باب الفكاهة «البعثة المنسية»، وهى بعثة كلية الآداب التى امتدت تسع سنوات.

كانت وزارة الوفد قد ألغت السنة الخامسة التى أضافها صدقى باشا إلى مدة الدراسة فى كلية الآداب فوجدت نفسى فى السنة الرابعة استعد لدخول امتحان «البكالوريوس»، أى الليسانس، بعد أن ضاعف الأساتذة المقررات

وكنت أول الناجحين. كنت الناجح الوحيد بامتياز أو ما يسمى بمرتبة الشرف، وكان بقية الناجحين بدرجة مقبول. وقبل أن ينتهي الامتحان فوجئت بالاستاذ فيرنس يمر بين صفوف الطلبة فى لجنة الامتحان ويتوقف عند مقعدى ويسألنى سؤالا غريبا قائلا:

Lewis, how would you like to go into business

(بمعنى: «لويس، هل تحب دخول عالم الأعمال؟» وفهمت أنه كان يتحدث عن الالتحاق بالشركات) فأجبت: «أنا لا أفكر إلا فى إستكمال دراستى بعد البكالوريوس». قال: «على كل حال فكر فى الأمر: مستر شارقيه مدير عام شركة شل يبحث عن سكرتير بمرتب ٢٥ جنيها شهريا. وهى بداية طيبة جدا.. فكر فى الأمر، وقم بزيارته فى مكتبه فى شارع الشريفين بمجرد انتهائك من الامتحان. لا داعى لأن تنتظر النتيجة فمستر شارقية سيسافر فى أجازته إلى إنجلترا بعد ثلاثة أسابيع». ووضع على تختة امتحانى الصغيرة ظرفا فاخرا مغلقا وأضاف: «هذا خطاب تقديم كتبته لك. ومستر شارقيه عنده فكرة عن الموضوع». ثم أنصرف.

ضاعت منى عشر دقائق فى اضطراب شديد. ولكنى سرعان ما استعدت هدوئى وطردت عنى هذا الإغراء وركزت على ورقة الامتحان. وفى آخر يوم من أيام الامتحان مر على أيضا فى لجنة الامتحان الأستاذ سكيف وسألنى باختصار أن كنت أحب أن أعمل فى وظيفة «ريجيسير»، أى مدير خشبة، فى المسرح القومى الذى كان يسمى أيامها «الفرقة القومية»، وكان مقرها دار الأوبرا. قال سكيف أن فى استطاعته أن يلحقنى بهذه الوظيفة لو أردت، وكنت قد ساعدت سكيف خلال العام الجامعى كمدير خشبة فى مسرحية جوجول «الزواج» التى أخرجها سكيف على خشبة مسرح الأوبرا فى ترجمتها الإنجليزية بفرقة من الهواة مكونة من طلبة قسم اللغة الإنجليزية. فاعتذرت له بنفس العبارات التى اعتذرت بها للبروفيسور فيرنس.

قال لي الأستاذ سكيف هذه خدمة عظيمة من الأستاذ فيرنس فقد وعد الإنجليز المصريين شفويا فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ ألا يعينوا فى الشركات الإنجليزية إلا المصريين المسلمين لأن المسيحيين يستأثرون بأغلب الوظائف فى الشركات». وهذا الكلام أذكره على علاته وإن كنت أرجح أنه كان يقصد المسيحيين الشوام.

ولم أذهب لمقابلة شارڤيه إلا بعد أسبوعين. كنا فى أوائل يونيو ١٩٣٧، أى بعد أن ظهرت نتيجة الامتحان. وكان مجلس كلية الآداب قد وافق لتوه على اقتراح من قسم اللغة الإنجليزية زكاه طه حسين بإيفادى فى بعثة دراسية مدتها أربع سنوات إلى جامعة كامبريدج للحصول على درجة الدكتوراه في الأدب الإنجليزى. وكان القرار معروضا على مجلس الجامعة للموافقة.

ولم تكن هناك صعوبة مالية أو فنية تعترض تصديق الجامعة ثم تصديق وزير المعارف على هذا القرار. إنما كان كل العارفين يرددون أن عنق الزجاجة كان جهازا اسمه «اللجنة الاستشارية للبعثات» وهى لجنة مكونة من بعض وكلاء الوزارة وبعض المستشارين. كانت هذه اللجنة هى أرض المعركة الحقيقية بين الوزارات والجهات والشخصيات صاحبة المصلحة فى إيفاد البعثات الدراسية إلى الخارج. وفيها تجرى ضغوط الباشوات والمساومات لخطف البعثات أو مدها أو إحباط ترشيحاتها لأسباب مشروعة أو غير مشروعة. وأدركت من ترشيحي للبعثة وترشيحى للعمل فى شركة شل أن الأستاذ فيرنس كان حريصا على ألا يترك شيئا للصدفة حرصا على مستقبلى فى زمن كانت فيه البطالة عامة بين المثقفين.

وزرت مستر شارفيه فى مكتبه كما وعدت فوجدته مرحبا. وجرى بيننا حوار غريب. قال: «ماذا تعرف عن البترول» قلت: «لا شئ». قال: «إذن فأنت مهتم بأن تعرف شيئا عن البترول». فأجبته بصراحة أذهلته: «كلا». قال: «إذا لماذا جئت؟» قلت: «من بابل اللياقة مع الأستاذ

فيرنس الذى تحمل مشقة إعطائى هذا الخطاب». وابتسم شارفيه وقال: «وماذا تنوى أن تفعل بنفسك؟» قلت: «أنا لا أمل لى إلا استكمال تعليمى فى الأدب الإنجليزى، وقد وافق مجلس كلية الأداب على إيفادى فى بعثة إلى كامبريدج لهذا الغرض. وقد فهمت فى الكلية أن موافقة مجلس الجامعة والوزير أمر روتينى سوف يتم فى أوائل يوليو. ولا يبقى إلا موافقة اللجنة الاستشارية للبعثات. قال شارفيه: «وإذا لم توافق اللجنة؟» قلت: «سيكون هذا من سوء حظى». ويبدو أن شارفيه بدأ يلتفت إلى شخصيتى، فربما لم يلتق بشاب يحمل كل هذا التصميم فى عشق غاية من الغايات قبلى. ونهض من مجلسه مودعا وقال: «سوف أسافر إلى إنجلترا بعد يومين، وإذا لم توفق إلى السفر إلى إنجلترا لاتمام تعليمك فعد إلى بعد عودتى من الإجازة لنتحدث مرة أخرى فى هذا الموضوع».

والحقيقة أن ما كنت أفعله كان نوعاً من الجنون. لقد كان عرض شركة شل فى زمن البطالة الطاحنة عرضاً يسيل له لعاب ابن رئيس وزراء مصر فقد كان ضعف مرتب الليسانس، وكان يتضمن نفوذاً كبيراً ان تكون سكرتير المدير العام لأكبر شركة إنجليزية فى مصر. لقد كان ذلك يشبه رفضك لوظيفة تدر عليك ٥٠٠ جنيه شهرياً يوم تخرجك بلغة ١٩٨٦، لقد ركلت هذا وكنت سأركله حتى ولو حرمت من تحقيق أملى الجامعى. هكذا استبد بى حب الأدب وحب دراسته. شىء فيه معنى من معانى الوجد.

ولكن كل شىء انتهى على خير. وسافرت إلى إنجلترا بعد مجازفات أخرى فصلتها فى كتابى «مذكرات طالب بعثة». وأنا الآن على بعد خمسين عاماً من هذه الأحداث التى استرجعها فى تأمل حزين ورغم خمسين كأساً من العلقم جرعتها حتى الثمالة، لست نادماً على اختيارات حياتى، مع أنى اقترب من القبر ولا أملك شيئاً من متاع الدنيا غير لقمتى وسترتى ووفاء

الشباب من قرائى على تعاقب الأجيال. ولو عدنا إلى الوراء لبدأت كل شيء من جديد، حتى حماقات حياتى.

لقد كنت دائماً أقول للسائلين: عملك وزوجتك اخترهما بمفردك، بقلبك وعقلك وحدك، ولا تستنصح فيهما أحداً فهما يعايشانك فى الليل والنهار. فإن أخطأت فلا تشرك الغير فى أخطائك فليس هذا من سمات الشرفاء.

قال لى أستاذى هولواى بعد أن وافق مجلس كلية الأداب على بعثتى فى كامبريدج: أدخل إلى طه حسين وأشكره فهو صاحب الفضل فى سفرك إلى الخارج. وكان طه حسين بالفعل هو صاحب الفضل، ولكنه لم يكن صاحب الفضل الوحيد كان هناك أساتذتى الإنجليز الذين غمرونى بعلمهم وتقديرهم ورعايتهم على مدى أربع سنوات: كريستوفر سكيف Christopher Scaife وروبرت فيرنيس Robert Furness وبرين ديفيز Bryn Davies وأوين هولواى Owen Holloway. ولكن فضل طه حسين كان عظيماً فى بلد لا يعطى الحق غالباً لمستحقيه.

والآن فى الانتقال من الخاص إلى العام، فضل طه حسين على الجامعة لم يعد أحد يذكر عنه شيئا. ففى مايو سنة ١٩٣٥ فى وزارة توفيق نسيم صدر قانون بضم مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطرى وتحويلها إلى كليات بالمعنى الكامل داخل إطار الجامعة المصرية. كان طه حسين قد أعيد إلى كرسيه بكلية الآداب فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ وكان أحمد لطفى السيد قد عاد مديرا للجامعة فى ٢٨ أبريل ١٩٣٥ حتى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧، وبمجرد عودته اقترح على نجيب الهلالى وزير المعارف فى وزارة توفيق نسيم استصدار قانون بتحويل هذه المدارس العليا التابعة لوزارة المعارف إلى كليات تابعة للجامعة مع النص على استقلال الجامعة بحيث لا يجوز نقل عضو فى هيئة التدريس بالجامعة إلى جهة

أخرى إلا بموافقة مجلس الجامعة. وقد صدر هذا القانون فى مايو ١٩٣٥. وكان الدينامو الذى يحرك كل هذا هو طه حسين.

كانت الجامعة من قبل لاتضم إلا أربع كليات هى «الآداب، والحقوق، والعلوم، والطب». فامتدت الحصانة الجامعية إلى الهندسة والزراعة والتجارة والطب البيطرى والصيدلة وطب الأسنان. كان لطفى السيد وطه حسين واضعى حجر الأساس فى استقلال الجامعة وحمايتها من عدوان السلطة التنفيذية، وقد تمتعت الجامعة، جامعة القاهرة ومن ورائها بقية الجامعات، بهذا الاستقلال عشرين سنة متصلة حتى عصف باستقلالها مجلس قيادة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٤، بعد أزمة جمال عبد الناصر مع محمد نجيب، فى مارس، بل وقبل ذلك فى حركة التطهير.

أما ضم دار العلوم إلى الجامعة فقد تأخر حتى سنة ١٩٤٦ وقد عاصرنا فى أواسط الثلاثينات ثورة قام بها طلاب دار العلوم حتى يسمح لهم بخلع العمامة والجبة والقفطان ولبس الطربوش والبدلة الأفرنجية بدلا منها، وقد استجابت الحكومة لهذا الطلب. وكان ذلك الاضراب موضع تفكه عظيم لنا فى تلك الأيام.

جاردن سيتى ١٩٨٦

للمؤلف

1. The Theory and Practice of Poetic Diction. M. Litt. Disseration Cambridge University.

٢ ــ «فن الشعر» لهوارس. الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥. (كتب فى كامبريدج ١٩٣٨). الطبعة الثانية: الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠.

٣ ــ «پرومثيوس طليقا» للشاعر شلى. الناشر: النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦. الطبعة الثانية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.

٤ ــ «صورة دوريان جراى» لأوسكار وايلد. الناشر: دار الكاتب المصرى، القاهرة ١٩٤٦. الطبعة الثانية: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.

٥ ــ «شبح كانترفيل» لأوسكار وايلد. الناشر: دار الكاتب المصرى، القاهرة، ١٩٤٦.

٦ ــ «بلوتولاند» وقصائد أخرى: «من شعر الخاصة». الناشر: مطبعة الكرنك، القاهرة، ١٩٤٧. الطبعة الثانية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩. (نظم بين ١٩٣٨و ١٩٤٠ بكامبريدج).

٧ ــ «فى الأدب الإنجليزى الحديث». الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٥٠. الطبعة الثانية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧. (بحوث نشر أكثرها فى مجلة الكاتب المصرى خلال ١٩٤٦ و ١٩٤٧).

8. Studies in Literature, Anglo - Egyptian bookshop, Cairo, 1954

٩ ــ «خاب سعى العشاق» لشكسبير. الناشر: دار المعارف، القاهرة،

١٩٦٠ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ١٩٦٧ (ترجمت ١٩٥٥). الطبعة الثالثة فى «البحث عن شكسبير» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٠- «دراسات فى أدبنا الحديث». الناشر: دار المعرفة. القاهرة ، ١٩٦١ . (بحوث نشر أكثرها فى جريدة «الجمهورية» عام ١٩٥٤ وفى جريدة «الشعب» خلال ١٩٥٧ و١٩٥٨).

١١- «الراهب» : مسرحية تاريخية . الناشر: دارايزيس ،القاهرة ، ١٩٦١ .

١٢- «دراسات فى النظم والمذاهب» . الناشر: المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٢ . الطبعة الثانية : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣- «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الأول : «قضية المرأة» الناشر: معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . (محاضرات القيت على طلبة المعهد).

١٤- «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الثانى : «الفكر السياسى والاجتماعى» الناشر: معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية . الناشر: دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٤ . (محاضرات ألقيت على طلبة المعهد).

١٥- «الاشتراكية والأدب». الناشر: دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية : دار الهلال القاهرة ، ١٩٦٨ . (بحوث نشرت فى «الجمهورية» خلال ١٩٦١ وفى «الأهرام» خلال ١٩٦٢ و١٩٦٣).

١٦- «الجامعة والمجتمع الجديد» . الناشر: الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٧- «دراسات فى النقد والأدب» . الناشر: المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٤ . الطبعة الثانية : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

18. The Theme of Prometheus in English and French Literature (Ph. D.

Dissertation, Princeton University, 1953). Minstry of Culture, Isis House Cairo, 1963.

١٩- «المسرح العالمى». الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤.

٢٠- «البحث عن شكسبير». الناشر: دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٥، الطبعة الثانية: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨. الطبعة الثالثة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

٢١- «نصوص النقد الأدبى عند اليونان». الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥. الطبعة الثانية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

٢٢- «مذكرات طالب بعثة». الناشر: روز اليوسف، سلسلة الكتاب الذهبى، القاهرة، ١٩٦٥. (كتبت فى ١٩٤٢).

٢٣- «دراسات عربية وغربية». الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.

٢٤- «على هامش الغفران». الناشر: دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٥- «العنقاء: أو تاريخ حسن مفتاح». الناشر: دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦ (رواية كتبت بين القاهرة وباريس بين ١٩٤٦ و١٩٤٧).

٢٦- «أجاممنون» لاسخيلوس. الناشر: دار الكتاب العربى، القاهرة ١٩٦٦. الطبعة الثانية فى «ثلاثية اوريست»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٢٧- «المحاورات الجديدة: أو دليل الرجل الذكى إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية». الناشر: دار روز اليوسف، القاهرة، ١٩٦٧. الطبعة الثانية: دار ومطابع المستقبل، القاهرة ١٩٨٦.

٢٨- «الثورة والأدب». الناشر: دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٧. الطبعة الثانية: دار روزاليوسف ١٩٧٠.

٢٩- «أنطونيوس وكليوباترا» لشكسبير. الناشر: دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٧. الطبعة الثانية: فى «البحث عن شكسبير»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩.

٣٠- «حاملات القرابين». لاسخيلوس. الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨. الطبعة الثانية فى «ثلاثية اوريست» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٣١- «أسطورة أوريست والملاحم العربية». الناشر: دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٨.

٣٢- «الصافحات» لاسخيلوس. الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩. الطبعة الثانية فى «ثلاثية اوريست»، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٧.

٣٣- «تاريخ الفكر المصرى الحديث» (جزءان) الناشر: دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩. (من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل). الطبعة الثانية (فى مجلد واحد)، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧.

٣- «الجنون والفنون فى أوروبا ٦٩». الناشر: دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠.

٣٥- «دراسات أوربية». الناشر: دار الهلال، القاهرة، ١٩٧١.

٣٦- «الحرية ونقد الحرية». الناشر: مؤسسة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.

٣٧- «الوادى السعيد» الناشر: لصمويل جونسون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

٣٨- «رحلة الشرق والغرب». الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢.

٣٩- «ثقافتنا فى مفترق الطرق». الناشر: دار الأداب، بيروت، ١٩٧٤.

٤٠ - «أقنعة الناصرية السبعة». الناشر: دار القضايا بيروت : الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦ ، الطبعة الثانية ، القاهرة، ١٩٧٦ . الطبعة الثالثة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٧ .

٤١ - «لمصر والحرية» الناشر: دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٧ .

٤٢ - «تاريخ الفكر المصرى الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول: الخلفية التاريخية، الجزء الأول). الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ .

٤٣ - «مقدمة فى فقه اللغة العربية». الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٤٤ - «تاريخ الفكر المصرى الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول: الخلفية التاريخية، الجزء الثانى). الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤ .

٤٥ - «أقنعة أوربية» ، الناشر: دار ومطابع المستقبل، القاهرة ١٩٨٦ .

٤٦ - «ثورة الفكر فى عصر النهضة الأوروبية». الناشر: مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٨٧ .

٤٧ - «تاريخ الفكر المصرى الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الثانى: الفكر السياسى والاجتماعى). مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٧ .

٤٨ - «دراسات فى الحضارة». الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٨ .

٤٩ - «اوراق العمر». الناشر: مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٩ .

رقم الايداع
١٩٨٩ /٩٢٠٧

ترقيم دولى
٩٧٧ـ١٣٣ـ١٥٣ـ١

طبع بالمطبعة الفنية ـ ب : ٣٩١١٨٦٢

مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

طبع بالمطبعة الفنية ـ ت : ٣٩١١٨٦٢